

دور الشركات عابرة القارات في الصين

د. إبراهيم الأخرس



دور الشركات عابرة القارات في الصين

دور الشركات عابرة القارات في الصين

تنمية اقتصادية أم استعمار وتبعية

تأليف

دكتور/ إبراهيم الأخرس

القاهرة

٢٠١٢

مقدمة

واجه الاقتصاد الصينى خلال عقدى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين حالة من الضعف والتخلف على خلفية الانغلاق الذى أحدثته سنوات الثورة الثقافية.

ومن أهم هذه السمات والمظاهر^(١):

- ١- ارتباط الاقتصاد الصينى بصورة كبيرة بالاقتصاد الزراعى المنغلق والقائم على الاكتفاء الذاتى الصارم فى ظل عدم الانفتاح على آليات السوق الحر.
 - ٢- استخدام الثورة الثقافية الصراع الطبقي محل البناء الاقتصادى مما أدى إلى انهيار نظرية القوة الانتاجية.
 - ٣- تحطيم التكنولوجيا الغربية وجعل الاعتماد عليها خيانة.
 - ٤- اتساع الفجوة التقنية بين الصين وجيرانها من دول النمور الآسيوية واليابان. ولهذا ادركت الصين أنه لا جدوى من المضى قدما فى سياسة الاكتفاء الذاتى والانغلاق، مما أدى إلى اثاره قضية عدم الاعتماد على التخطيط المركزى كآليات للعمل الاقتصادى، ومن ثم حتمية الانفتاح على آليات السوق من خلال تدرج مرحلى، والعمل على استدعاء وجذب الشركات متعددة الجنسية باستثماراتها للتغلب على حجب الديون الخارجية الكبيرة على الصين فى تلك الفترة.
- وبافتتاح المدن والمناطق الاقتصادية الموجهة للتصدير عام ١٩٨٤ تم جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة عبر الشركات متعددة الجنسية إلى

(١) دينج شياو بينج: مسائل اساسية فى الصين المعاصرة (بكين: دار النشر الجديد، ١٩٨٨، ص ص ١٩-١٥).

الصين، ومن ثم تحولت الصين من كونها دولة زراعية من الدرجة الأولى إلى دولة صناعية رائدة في مجال الصناعات الموجهة للتصدير.

ومن الأهمية بمكان فإن الشركات متعددة الجنسية أصبحت بمثابة قنوات رئيسية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تعد إضافة حقيقية للثروة المتراكمة، كونها أسهمت في زيادة الانتاجية والطاقة الاستيعابية وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى أنها مصدر هام من مصادر توليد الدخل والحصول على الأرباح وانفتاح الاقتصاد الصيني على الاقتصاد العالمي.

ولعبت الشركات متعددة الجنسية دوراً حاسماً في تدعيم ودعم التحول في الاقتصاد الصيني القائم على التخطيط المركزي والتحول نحو آليات السوق والارتكاز على حرية المنافسة الاقتصادية بعد أن اتخذت اللامركزية سبيلاً لها، مما أدى إلى زيادة فرص الاقتصاد الصيني في الاندماج والتعاون مع الاقتصاد العالمي والنهوض بمقومات التنمية عن طريق نقل التكنولوجيا الغربية وخلق عددا من الوظائف التي أسهمت في تشغيل أكثر من ٢٠ مليون عامل صيني.

وبالرغم من أن الصين لم يكن لها نصيب من الشركات متعددة الجنسية والاستثمار الأجنبي المباشر قبل عقدين ونصف عقد، إلا أن الصين قد انفتحت اقتصاديا على العالم وفقاً لمبدأ التدرج المرحلي والتجريب، وتمكنت من جذب نصف اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الدول النامية، ولذا أحدثت الصين مواءمة بين نظامين اقتصاديين لم يحدث بينهما تجانس إلا داخل الصين.

لا سيما ذهبت الصين إلى اتباع نظام السوق من أجل إعادة تصحيح النموذج الخاص بالتطبيق الاشتراكي، إلا أنها رأت في الشركات متعددة الجنسية مصدراً للتجديد التكنولوجي، وزيادة الصادرات وزيادة درجة الانفتاح

دور الشركات عابرة القارات في الصين

الاقتصادى والعمل على إحداث التحولات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية، واحداث الحراك الاقتصادى، وفتح الأسواق الخاصة أمام الصادرات الصينية، والمساهمة فى دخول الصين منظمة التجارة العالمية، والاندماج مع كافة المؤسسات المالية والنقدية والدولية.

وبدخول الشركات متعددة الجنسية إلى السوق الصينى انتقلت الصين من سياسة الاعتماد على الانتاج لاحتلال الواردات فى الثمانينيات من القرن العشرين إلى سياسة الاعتماد على الانتاج من أجل التصدير فى التسعينيات من القرن العشرين على خلفية رفع مستوى الانتاجية ونقل المعارف التقنية والخبرات الادارية المحترفة وتنوع أشكال الملكية وزيادة كفاءة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الصينى.

وتعد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة عبر الشركات عنصر هام لرفع معدل النمو الاقتصادى الذى تحقق فى الصين والذى تخطى نسبة ١٣٪ إلى، والتي على خلفيتها سلكت الصين مساراً مستقلاً نحو التنمية فى ظل اطار فاعل وادارة اقتصادية محترفة قادرة على تفعيل الطاقات. ومن ثم صارت الصين فى المرتبة الأولى كمستقبل للاستثمارات الأجنبية فى الدول النامية والثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة فى ظل صافى تدفق استثمارات أجنبية مباشرة عام ٢٠٠٥ قدرها ٧٢.٤٠٦ مليار دولار.^١

وتعاملت الصين مع الشركات للاستفادة من إيجابياتها وكبح جماح سلبياتها، فالتجربة الصينية فى التعامل مع الشركات متعددة الجنسية وجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعبت دوراً هاماً فى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادى وفى بداية سنوات الألفية الثالثة صارت ظاهرة الشركات متعددة الجنسية ظاهرة حتمية لا مفر منها فى ظل تطور ثورة الاتصالات والمعلومات، فى حين تصرف الصين بنوع من البراجماتية النفعية تجاه السوق للاستفادة من

(1) World Bank World Investment 2006.p 102

الفرص والامكانيات، في حين يرى الراديكاليون في الشرق أن هذه الظاهرة تعد بمثابة ظاهرة استعمارية جديدة، قد تؤدي إلى تحقيق التعبئة الاقتصادية. في الوقت الذي توجد عوامل أدت إلى قدوم الشركات والاستثمارات إلى الصين وهي:

- ١- كثافة الأيدي العاملة الرخصية.
 - ٢- انخفاض مستوى الأجور.
 - ٣- توافر المواد الخام الطبيعية.
 - ٤- حجم الحوافز والاعفاءات والمنح.
 - ٥- تعديل الاطار القانوني وسن التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته.
- ولقد مر المسار الصيني التتموى بثلاث مراحل خلال الفترة من ١٩٨٤ - حتى الآن، وهي:^(١)

المرحلة الأولى ١٩٨٤ - ١٩٩١: تم افتتاح المدن الاقتصادية على العالم الخارجى والعمل على جذب الاستثمارات والشركات في ظل الارتكاز على استراتيجية الانتاج لاحتلال الواردات، والتخفيف من حدة التخطيط المركزي، واعطاء مساحة إلى اللامركزية في ظل التفاوض الجيد مع الشركات.

المرحلة الثانية ١٩٩٢ - ٢٠٠٠: تم التركيز فيها على مفهوم السوق الاشتراكي والتفاعل مع إيجابياته، والانتقال من سياسة الانتاج لاحتلال الواردات إلى سياسة الانتاج الموجه للتصدير وتحول الصين إلى دولة صناعية^(٢).

(١) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز: التجربة الصينية (القاهرة: أم القرى للنشر ١٩٩٧ ص ٢٥٥ - ٢٦٠).

(٢) وى وى زانج: الإصلاحات الاقتصادية في الصين ودلالاتها السياسية (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ١٩٩٩ ص ٢٥).

المرحلة الثالثة ٢٠٠١: وحتى الآن، والتي تم التركيز على التفاعل مع الاقتصاد الكونى والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، واحداث التراكم الرأسمالى فى ظل وجود فائض من العملات الأجنبية قدرها ٨٢٠ مليار عام ٢٠٠٨ فى ظل دين قدر بـ ٥٠٠ مليار دولار للصين على الولايات المتحدة الأمريكية.

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة فى تحديد أهمية الشركات فى التنمية الاقتصادية وذلك للوقوف على ما تقدمه الشركات متعددة الجنسية من تدفقات استثمارية مباشرة وتكنولوجيا حديثة ومعارف إدارية عصرية يمكن تحقيق الأهداف التنموية

ولما كانت هذه الشركات ذات هوية رأسمالية تعمل فى دولة اشتراكية كان لزاما على الباحث الوقوف على حقيقة الدور الخاص بالشركات فى تحقيق التنمية فى دولة ذات توجه اشتراكى بواسطة شركات رأسمالية.

غير أن هناك تحول فاعل نحو تبنى اقتصاديات السوق بخصائص صينية فى ظل حدوث تحولات اقتصادية وتغيرات هيكلية فى دولة لاتزال تعد آخر قلاع الاشتراكية، حيث كان ينظر إلى هذه الشركات فى الماضى وكأنها بمثابة (استعمار جديد) فى الدول النامية.

وتتمثل مشكلة الدراسة فى التعرض لمدى مساهمة الشركات فى التنمية استناداً إلى الاعتبارات الآتية:

- ١- دورها فى تطور المدن والمناطق الاقتصادية التى تم انفتاحها على العالم عام ١٩٨٤.

- ٢- مدى مساهمتها في تحسين ظروف العمل ورفع مستوى الأجور وخلق فرص عمل جديدة للتغلب على البطالة، لا سيما أن الصين لديها كثافة كبيرة في عنصر العمل.
- ٣- قدرتها على سد الفجوة التمويلية في عنصر رأس المال للاستعاضة عن سياسة القروض التي شكلت عنصر سلبي على الدول النامية والدوران في فلك التبعية لدول الشمال.
- ٤- دورها في نقل التكنولوجيا الحديثة وتطويرها وترسيخ المؤسسات ونظم الإدارة العصرية لسد الفجوة التقنية التي اتسعت بين دول الشمال ودول الجنوب.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى الاهتمام السائد على المستوى العالمي بظاهرة الشركات، ويمكن أهميتها في تحقيق الأهداف المرجوة وتقويم الأداء، والعمل على توفير قاعدة بيانات تساعد متخذ القرار الاقتصادي في التفاوض الفاعل مع الشركات، وذلك لتقدير مدى جدوى جذب وقدم الشركات إلى الدول المضيفة بصورة عامة ودولة الصين دولة البحث والدراسة بصفة خاصة.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الرئيسي الذي تلعبه الشركات في التنمية بالنسبة للاقتصادات المضيفة، لا سيما أن الاستثمارات الأجنبية غالباً ما تعكس نجاح أو فشل هذه الدول في توطيد هذه الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية، وإلقاء الضوء على أداء هذه الشركات وتأكيد فوائدها وعيوبها.

وترجع أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على صورة التعاون والاندماج والتكامل الاقتصادي بين الصين والشركات، وإبراز قدرة البلد المضيف على المساومة والتعرف على دور الدولة (الحكومة المركزية) والحكومات المحلية

فى المقاطعات والمدن والمناطق الاقتصادية الخاصة فى توفير المناخ الملائم لاجتذابها ، والتعرف على استراتيجية الشركات والدول المضيفة فى ممارسة النشاط ، بالاضافة إلى القاء الضوء على الاطار التشريعى الذى ينظم عمل ونشاط الشركات.

وتزداد اهمية الدراسة فى تقييم دور الشركات فى التنمية واثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل الاستثمار - الناتج المحلى الاجمالى - الصادرات - الواردات - العمالة ، وهل انعكست هذه المتغيرات بالايجاب على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وكذا تأتى اهمية الدراسة فى كيفية تحليل ما جاء من نتائج وتوصيات وتحليل مؤشرات الأداء والوقوف على اهم الانجازات والعقبات للتغلب عليها ، ومحاولة رسم سياسة تفاوضية واستثمارية مستقبلية ، والوقوف على مدى قدرة الاقتصاد على استيعاب هذه الاستثمارات وامكانية توظيفها ورفع كفاءتها وفعاليتها ومدى تأثيرها على خطة الدولة التنموية ، وذلك لتعميق الفهم حاضرا ومستقبلا بما يخدم رجال الاعمال والشركات الوطنية ، وتبنى بعض الاستراتيجيات لتحقيق نهضة حقيقية ، ومن هنا تبرز اهمية الدراسة فى عرض وتحليل الدور الحقيقى للشركات فى التنمية وتعميق الفهم لجوانب عديدة عالجتها هذه الدراسة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- إلقاء الضوء على مفهوم الشركات وعرض خصائصها
- تشخيص استراتيجية الشركات والدول المضيفة
- إلقاء الضوء على خصائص التكنولوجيا التى تجلبها الشركات
- تقييم ونقد دور الشركات

- استعراض تأثير الشركات على المقومات الاقتصادية
- لقاء الضوء على التوزيع القطاعي للاستثمارات داخل الصين
- إبراز أهمية العوامل والمحددات الخاصة بجذب الشركات
- إلقاء الضوء على أهمية الشركات في التنمية وتحديد أهم السياسات الفاعلة
- عرض بعض المؤشرات التحليلية المستخدمة في تقييم الأداء الخاص بالشركات داخل الصين.
- الإجابة على عددا من الاسئلة والتي يأتي في مقدمتها حقيقة الدور الخاص بالشركات في تحقيق التنمية في الصين.
- إلقاء الضوء على أهم النتائج الفعلية التي تحققت حتى الآن في تجربة الصين مع الشركات والعمل على تقييمها والاستخراج مؤشرات النجاح والفشل بها.
- تقييم فاعلية التحولات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية التي حدثت في الاقتصاد الصيني على ضوء النتائج المحققة لكسب رهانات التنمية الشاملة والمسديمة في كل ابعادها في ظل اصلاح مؤسسى وتحديد مؤشرات الاداء والاولويات.
- توصيف اتجاهات الصين تجاه نشاط الشركات في الرقابة والاشراف لمقاومة أى انحرافات او تجاوزات وكذا متطلبات التعامل الفعال
- الخروج بمجموعة من التوصيات التي قد تساهم في فهم أهم اليات التفاوض وقياس العائد من وراء الاستثمارات
- تحليل علاقة الصين مع الشركات في ظل توضيح افاق العلاقات المستقبلية بين الصين والشركات

- اختبار الأهمية النسبية لمدى دور الشركات في زيادة الانتاج وزيادة حجم الصادرات
- مناقشة النتائج الخاصة بالدراسة من خلال التحليل التطبيقي للوقوف على القدر الإيجابي الذي استفادت منه الصين
- تفسير سلوك الشركات وقياس الآثار المباشرة للنشاط والوقوف على القدر الحقيقي للكفاءة التشغيلية وتقدير حجم الفرص التسويقية امام المنتجات الصينية وقدرة الصين في التغلب على الضغوط التنافسية للشركات الاجنبية وامكانياتها في اقتناص الفرص والتوسع في نطاق السوق الخارجى امام المنتجات الصينية.
- وانطلاقاً من الهدف الاساسى لهذه الدراسة فان الباحث يريد القاء الضوء على كيفية توجيه الصين لجزء كبير من ثمار التنمية الاقتصادية المحققة نحو غالبية الفقراء وتحسين مستوى المعيشة لـ ١,٣٥٠ مليار نسمة وكيفية استفادة المؤسسات الصينية من الشركات في مجال البحوث والتطوير للمنتجات وفقاً لإدارة الجودة الشاملة.

منهج الدراسة:

في ضوء هذه الدراسة تم الاستعانة بعدد من المناهج يمكن السعى من خلالها لتشخيص الظاهرة وخصائصها بهدف تقييمها وتحليلها لكشف ارتباطها بالمتغيرات المحيطة بها لامكانية الحصول على قدر من المعلومات والبيانات التي يجب معالجتها وإعادة اختبار مدى صحتها والتعرف على حقيقتها، ومن هذه المناهج:

أ- المنهج التاريخي:

يمكن من خلاله عرض الأحداث التاريخية لنشأة وتطور الشركات متعددة الجنسية في الصين، وحقيقة مساهمتها في التنمية وما يطرأ عليها من

مفاهيم نتيجة التغيرات التي طرأت على الساحة الاقتصادية العالمية في ظل العولمة ، ودورها في تطوير الاقتصاد الصيني ، ومدى اندماجه مع الاقتصاد العالمي.

ب - المنهج الوصفي:

يمكن من خلاله التركيز على التحليل النظري من خلال تشخيص ووصف الظاهرة واستقراء الخبرات الدولية المعاصرة في مجال التفاوض مع الشركات والعمل على جذبها ، واستنباط النتائج التي يمكن تعميمها بالنسبة للعلاقات ومعطيات الأوضاع الاقتصادية المدروسة على خلفية قدوم الشركات ، ودراسة مفهوم وخصائص الشركات وأهميتها في إطار الظاهرة المدروسة عناصرها ومقوماتها في الصين ودراسة الآثار المترتبة عليها ، في شكل قوانين نسبية ، استنادا الى هذا المنهج ، وكذا الاعتماد على الجانب التطبيقي باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد ، وسوف يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية والخاصة بالعلاقة بين كل من اجمالي الاستثمار واجمالي الصادرات واجمالي الواردات كمتغيرات مستقلة ومفسرة لاجمالي الناتج القومي ، وكذا العلاقة بين كل من استثمار الشركات وواردات الشركات وصادرات الشركات كمتغيرات مستقلة ومفسرة لاجمالي الناتج القومي كمتغير تابع.

حدود الدراسة:

في ظل التركيز على استثمارات الشركات متعددة الجنسية المباشرة وغير المباشرة ، لذا فإن اهتمام الدول والحكومات المضيفة دائماً ما تفضل النوع الأول باعتباره مصدراً هاماً من مصادر التنمية الاقتصادية المتوازنة في جميع القطاعات دون التركيز على قطاع معين ، ومدى آثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، والتعرض.

للاستثمار الأجنبي غير المباشر واقتراح التوصيات اللازمة لتحقيق الهدف من البحث ، ومن ثم فإن هناك إطارين هامين لحدود البحث هما :-

أ - الإطار الزمني: منذ أن اتخذت الصين سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجى فى مطلع الثمانينيات من القرن العشرين وافتتاح المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة على العالم الخارجى فى منتصف الثمانينيات قدمت الشركات متعددة الجنسية إلى الأراضى الصينية ، غير أنه لم يتم تحديد الإطار الزمني للدراسة بفترة زمنية محددة.

ب- الإطار المكانى: يتحدد الإطار المكانى للدراسة فى جمهورية الصين الشعبية والتي غدت نموذجاً رائداً فى مجال التنمية الاقتصادية وجذب الشركات فى الدول النامية.

نساؤلات الدراسة:

من أجل تحقيق الأهداف المنهجية للبحث فقد دار فى ذهن الباحث عدداً من الاستفسارات والفروض والتساؤلات التى أثارتهام مشكلة البحث وانتهى فيها الباحث إلى صياغة عدداً من الأسئلة ، ومن ثم سيجاول الإجابة عليها وسيظل سؤال البحث الرئيسى هو:

ما هو حقيقة الدور الخاص بالشركات فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى الصين؟

وعليه فإن التساؤلات الرئيسية لهذه الدراسة يمكن تحديدها فى ما يلى:

- ما هى أسباب نشوء وتطور الشركات متعددة الجنسية؟ ولماذا تقوم الشركات بالاستثمار بالخارج؟.
- لماذا يتم التركيز على مناطق جغرافية معينة عند القيام بالاستثمار؟.

- ما هو دورها في تطور الاقتصاد العالمي؟.
- وما هي استراتيجيتها في التوزيع الأفقي والرأسي بين فروعها المنتسبة؟.
- ما هي طبيعة مكانتها في النظام الاقتصادي الصيني فيما قبل الثمانينيات؟.
- ما هي طبيعة السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الصين وأثرها على ميزان المدفوعات؟.
- ما هي السياسات الحكومية التي لجأت إليها الصين لجذب الشركات؟ وهل ستلجأ الشركات إلى مساعدة الصين والدول النامية في تطوير قوانينها ولوائحها؟.
- ما هي الدوافع التي تحرك الشركات للاستثمار عبر حدودها الوطنية؟ وما هي المعوقات التي تواجهها؟.
- ما هي استراتيجية الشركات وأهدافها؟ وما هي استراتيجية الصين في مواجهة الشركات؟.
- ما هي حدود الشركات من العمل في الدول النامية وفقاً لدراسات الجدوى الاقتصادية والتي تحسب عن طريق المعادلة التي تقر:
- (بالعائد - التكلفة) ودراسة البدائل المتاحة وفي مقدمتها^(١):
- ما جدوى أن يقام المشروع برأس مال محلي دون الاستعانة بتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية؟.
- وهل يقام المشروع من خلال أسلوب المشاركة أم يقام بتكلفة كلية أجنبية خالصة للشركات؟.

(١) د. مصطفى السعيد: الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي، ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد (الكويت ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٧٦) ص ٧ - ١٠.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

- ما مدى أن لا يقام المشروع ويتم الاستيراد إذا كانت تكلفته محليا أعلى من قيمة الاستيراد؟.
- ما هي مصادر تمويل المشروعات التي تقوم بها الشركات داخل الصين؟.
- ما دورها في تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة؟.
- ما تأثيرها على العمالة والأجور والدخول والبطالة داخل الصين؟.
- ما هو تأثيرها على زيادة الصادرات والميزان التجاري وميزان المدفوعات؟.
- ما هو أثر انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ على النشاط الاقتصادي؟.
- ما هو دور الشركات في التحولات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية على خلفية انتقال الاقتصاد الصيني من حيز التطبيق الاشتراكي إلى اقتصاد السوق؟.
- ما هو التأثير السياسي للشركات متعددة الجنسية على التنمية في الصين والدول النامية؟.
- ما هي الضغوط التي تمارسها الدول الأم على نظم الحكم في الدول المضيفة لقبول استراتيجيتها؟.
- ما هي الآثار السلبية والإيجابية المتمخضة عن عمل الشركات في الصين؟.
- ما هو تأثير الشركات على البيئة داخل الصين؟.
- ما هو تأثير الشركات على المتغيرات الكلية الاقتصادية والاجتماعية في الصين؟.
- ما هو مستقبل النظام الاقتصادي الصيني في ظل تنامي دور الشركات متعددة الجنسية؟.
- هل يمكن للشركات العمل على تطوير النظام الاقتصادي أم تعمل على تفكك وانحيار الصين؟.

- ما هي التوصيات التي يجب على الصين والدول النامية اتباعها عند التفاوض مستقبلاً مع الشركات؟

الدراسات السابقة:

تتوعد أنماط الدراسات والبحوث التي تتعلق بموضوع الدراسة الحالية، وفي ضوء ذلك تم توضيح مدى استفادة الدراسة الحالية منها، وعلى ذلك يمكن تناول الدراسات السابقة على النحو التالي:

- ١- دراسة (محمد فوزى متولى: تحليل دور الشركات متعددة الجنسيات فى تنمية الدول النامية ١٩٨٢) ^(١).

استهدفت إلقاء الضوء على مفهوم الشركات وأهمية الشركات فى الدول النامية، لاسيما أنها تعمل على زيادة الإنتاج، وتطور حجم الصادرات الصناعية، وأكدت نتائج الدراسة على أن الربح هو الباعث الأساسى للاستثمار الأجنبى فى الدول المضيفة، ولقد خلصت الدراسة إلى أن إيجابيات الشركات الأجنبية تعد أكثر من سلبياتها فى ظل زيادة المنافع الاقتصادية للدولة المضيفة.

- ٢- دراسة (رجاء يوسف عز الدين: الشركات العابرة للقوميات ودورها فى التنمية الاقتصادية فى مصر ١٩٨٤) ^(٢).

هدفت إلى إلقاء الضوء على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة فى قطاع الصناعات التحويلية، ودورها فى انفتاح الاقتصاديات النامية على آليات السوق فى ظل سياسة الإصلاح والانفتاح، وعرض دور الشركات دولية النشاط فى نقل التكنولوجيا.

(١) محمد فوزى متولى: تحليل دور الشركات متعددة الجنسيات فى تنمية الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة (الاسكندرية: كلية التجارة، ١٩٨٢)

(٢) رجاء يوسف عز الدين: الشركات العابرة للقوميات ودورها فى التنمية الاقتصادية فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٨٤)

وأوصت الدراسة بضرورة دخول الاقتصاديات المضيفة في شراكة مع فروع الشركات الاجنبية وتهيئة المناخ الجيد للشركات عن طريق زيادة الحوافز الاستثمارية والاعفاءات الضريبية واجراء التعديلات على قانون الاستثمار والتشريعات ذات الصلة.

٣- دراسة (محمد عبده سعيد اسماعيل: الشركات متعددة الجنسية ومستقبلها في الدول النامية ١٩٨٦) (١).

هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على مجالات الاستثمار الاجنبى المباشر وتوجيه الاستثمارات الاجنبية الى المشروعات الاستراتيجية الجديدة، وليس إلى المشروعات القائمة، والاتجاه بالمنتجات التى تنتجها الشركات نحو السوق الخارجى، واوصت الدراسة بضرورة انشاء وزارة للاستثمار فى الدول النامية، لامكانية التفاوض الفاعل مع الشركات، وتقليل كافة الاجراءات الادارية لسرعة جذب الشركات باستثماراتها المالية وبمعارفها التقنية.

٤- دراسة (د. سميحة السيد فوزى: ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية ١٩٨٩) (٢).

تناولت ظاهرة الشركات دولية النشاط من منظور اشتراكى ورأسمالى، لاسيما انه كان ينظر إلى نشاط هذه الشركات على أنه استثمار جديد يسعى إلى سلب الموارد الطبيعية للدول النامية، وجعلها تدور فى فلك التبعية الاقتصادية للدول الصناعية، وخلصت الدراسة إلى ان حجم الارباح التى تحصل عليها الدول الام للشركات يعد أكثر من حجم المنافع الاقتصادية للدول المضيفة فى ظل تهرب هذه الشركات من

(١) محمد عبده سعيد اسماعيل: الشركات متعددة الجنسية ومستقبلها في الدول النامية مع الإشارة إلى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٦).

(٢) د. سميحة السيد فوزى: ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤١٥ - ٤١٦ (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ١٩٨٩) ص ص ١٨-٢٢.

الالتزامات الموقعة وعدم الالتزام بتشغيل العمالة المحلية، وفرض قيود على الدول النامية في نوع التكنولوجيا المنقولة.

٥- دراسة (عقيلة عز الدين محمد طه: أثر الاستثمارات الأجنبية في نقل التكنولوجيا على التنمية ١٩٩٠) (١).

هدفت الدراسة إلى التمييز بين التكنولوجيا الملائمة للدول النامية والتي يمكن العمل على تطويرها، واستعرضت أساليب نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ووسائل الدول النامية في انتقاء التكنولوجيا وأوصت الدراسة إلى:

- زيادة ميزانية تطوير البحوث التكنولوجية.
- ربط الوحدات الانتاجية بمراكز البحث العلمى بما يخدم عملية التنمية.
- ازالة كافة الحواجز التى تعوق نقل التكنولوجيا.
- عدم التقييد بكافة عقود الازعان التى تمارسها الشركات فى عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة.

٦- دراسة (دمنى قاسم: الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها فى الاقتصاد العالمى ١٩٩٨) (٢).

واستهدفت الدراسة إلقاء الضوء على مفهوم الشركات وأهميتها فى الاقتصاد العالمى واهتمت بالاستثمار المباشر وتضارب المصالح بين الشركات والدولة المضيفة، وأوصت بأهمية الشركات للاقتصاديات المضيفة، لاسيما أنها تعد من أهم الأدوات الرئيسية فى تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادى مع الاقتصاد الدولى.

(١) عقيلة عز الدين محمد طه: أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية فى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠).

(٢) د. دمنى قاسم: الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها فى الاقتصاد العالمى، النشرة الاقتصادية لبنك مصر السنة ٤١ (القاهرة، ١٩٩٨).

٧- دراسة (اياد محمد عطيه: محددات الاستثمار الاجنبى المباشر واساليب تشجيعه ٢٠٠١) (١).

اهتمت الدراسة باهم المحددات التى تعوق تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

وهدفـت الدراسة الى تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار واصلاح القطاع المصرفى وتحسين مستوى خدمات البنية الاساسية فى الدول المضيفة، وتبسيط الاجراءات الادارية واوصت الدراسة الى وضع خريطة استثمارية فى ظل الترويج للاقتصادى داخليا وخارجيا.

٨- دراسة (محمد عبد المطلب البدوى: محددات تدفقات الاستثمارات الاجنبية الى اسواق المال الناشئة واثـرها على المتغيرات الاقتصادية ٢٠٠٢) (٢).

هدفت الدراسة الى القاء الضوء على الاطار المفاهيمى للشركات واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى فى جمع البيانات والمعلومات، وتناولت الدراسة دور الاستثمارات الاجنبية الايجابية على اسواق المال الناشئة وخاصة فى الدول حديثة التصنيع فى جنوب شرق اسيا وخلصت الدراسة الى ان الاستثمارات الاجنبية كان لها الفضل الاول على هذه الدول، الا ان الازمة المالية الآسيوية كشفت ضعف الاجهزة المالية والنقدية فى تلك الدول عن الالتزام بقواعد العمل السليم والمضاربات، ولهذا لم تتحصن هذه الدول من عدوى الازمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧).

(١) اياد محمد عطيه: محددات الاستثمار الاجنبى المباشر واساليب تشجيعه، رسالة ماجستير غير منشورة (الزقازيق، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠١).

(٢) محمد عبد المطلب البدوى: محددات تدفقات الاستثمارات الاجنبية الى اسواق رأس المال الناشئة وأثرها على المتغيرات الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢).

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة نجد أنها دارت حول ابراز المفاهيم الخاصة بالشركات، وكذا إلقاء الضوء على السياسات الخاصة بجذب الشركات ومحاولة كل دولة تهيئة الظروف المناسبة للاستثمارات، من أجل تحقيق التنمية عن طريق زيادة الانتاج، وتطور حجم الصادرات الصناعية في قطاع الصناعات التحويلية، والعمل على حدوث التشغيل الكامل للاقتصاد وتشغيل العمالة الوطنية بما يقلل من حجم البطالة.

وأخيرا تصدت بعض الدراسات الى عرض المعوقات التي تحد من تدفقات الاستثمارات الاجنبية، واهم المحددات التي تقف في طريق تحقيق التنمية ومتطلبات دخول الاستثمارات، من أجل تحقيق التكوين الرأسمالي، وزيادة درجة الفن الانتاجي، عن طريق التكنولوجيا المنقولة، واجمعت الدراسات على ان الاستثمارات الاجنبية حققت توسعا في خطط التنمية في الدول النامية، الا ان الشركات لم تقدم حولا جذرية لمشاكل التخلف في الدول النامية، وهذا يؤكد على أن دور الشركات لا يعالج المشاكل الرئيسية للتخلف في دول الجنوب غير أنها تعد وسيلة من وسائل الخروج من براثن التخلف.

خطة الدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول رئيسية على النحو التالي:
سيتم في الفصل الأول: "عرض الإطار المفاهيمي للشركات متعددة ومتعدية الجنسية" من خلال عرض ماهية الشركات متعددة ومتعدية الجنسية وتحليل معيار التعدد والتعدى ومجال نشاطها وكذلك خصائصها، وتناول الأساليب الحديثة للشركات في تنظيم وتخطيط سياساتها واتخاذ قراراتها، واستعراض استراتيجية كل من الشركات والصين فيما بين التكامل والاندماج أو التنافس والصراع، وسيتم التعرض لمفهوم التنمية الاقتصادية ودور الشركات في تحقيقها ووضع الشركات في التنمية المستدامة أو من خلال منظور متجدد.

وسيتناول الفصل الثاني: "تحليل واقع الشركات متعددة الجنسية في الصين" من خلال تطورها التاريخي في الصين، وتوزيع الشركات حسب القطاعات الاقتصادية وحسب رأس المال، وتناول السياسات المالية والنقدية وأثرها على ميزان المدفوعات وعرض الإطار التشريعي لتنظيم نشاط الشركات ودور الدولة المضيفة في الرقابة والإشراف، وكذا استعراض العوامل والمحددات المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي.

وسيتناول الفصل الثالث: "دراسة تأثير الشركات متعددة الجنسية على المقومات الاقتصادية في الصين" من خلال استعراض دور الشركات متعددة الجنسية في تدفق رأس المال الأجنبي بالإضافة إلى دور الشركات متعددة الجنسية في تطور المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، ودور الشركات في سوق العمل، وأثرها على التجارة الخارجية، واستعراض الميزان التجاري، ودور الشركات متعددة الجنسية في نقل التكنولوجيا وزيادة الصادرات.

وسيتناول الفصل الرابع: "دراسة العولمة ودور الشركات متعددة الجنسية في الصين" وسيتناول أثر اقتصاد العولمة على الصين، وكذا أثر انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الصيني، والتعرض للتحويلات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية، ودور الشركات متعددة الجنسية في ذلك، وأثرها على القطاعات الاقتصادية وأظهار التأثير السياسي للشركات على التنمية الاقتصادية، وتناول الإيجابيات والسلبيات الناتجة عن عمل الشركات في الصين.

وسيتناول الفصل الخامس: "التركيز على تحليل أثر الشركات متعددة الجنسية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الصين" من خلال تحليل أثر الاستثمارات الخاصة بالشركات على كل من الناتج القومي والصادرات الصينية والواردات الصينية وقوة العمل في الصين وتوزيع الدخل، وتوصيف وتقدير وتقييم النموذج المستخدم، وعرض مستقبل الصين، في ظل بروز دور الشركات، وقد اختتمت الدراسة بخاتمة موجزة تدور في مجملها حول عرض الخلاصة الخاصة بالدراسة، ويختتم الباحث هذه الأطروحة بما ألت إليه الدراسة من توصيات وملاحظات ومراجع.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمى للشركات متعددة ومتعدية الجنسية

- ١- الشركات متعددة الجنسية ومتعدية الجنسية ومجال نشاطها.
- ٢- الخصائص والسمات الأساسية للشركات متعددة الجنسية.
- ٣- الأساليب الحديثة للشركات متعددة الجنسية فى تنظيم إدارتها وتخطيط سياستها واتخاذ قراراتها.
- ٤- استراتيجية الشركات والدول المضيفة فيما بين التكامل والاندماج أو التنافس والصراع.
- ٥- دور الشركات متعددة الجنسية فى تحقيق التنمية

الفصل الأول

الإطار المفاهيمى للشركات متعددة الجنسية

تمهيد

تشير الدراسات بأنه لا يوجد سمة إتفاق عام حول مفهوم الشركات التى تتواجد بفروعها التابعة والمنسبة للاستثمار فى مجالات متعددة فى أكثر من دولة واحدة، ويرجع ذلك للاختلاف فى طبيعة النشاط الذى تقوم به الشركات وفروعها فى الدول المضيفة، غير أنه فى السنوات الأخيرة أجمع المتخصصون والخبراء إلى التعريف الأرجح والذى صاغه المجلس الاقتصادى التابع للأمم المتحدة، والذى اخترناه وهو (الشركات متعددة الجنسية).

نبذة تاريخية عن نشأة الشركات متعددة الجنسية:

يرجع الخبراء والمتخصصون بداية ظهور الشركات إلى بداية الحقبات الاستعمارية التى تعاقبت على خلفية الاكتشافات الجغرافية التى تمخض عنها اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٤٩٢ وما تلى ذلك من رحلات جغرافية قام بها فاسكو دجاما للهند عام ١٤٩٨م، وكذا رحلة ماجلان عام ١٥١٩م^(١).

وارتبط بظهور الرأسمالية الصناعية انتقال نشاط الشركات من دول أوروبا إلى الشرق وجنوب شرق آسيا والهند وجزر الهند الصينية، حيث تم إنشاء الشركات التجارية مثل شركة الهند الشرقية البريطانية، ومن ثم تم الربط بين تلك الشركات العملاقة وتطور التجارة الخارجية بعد تبنى الامبراطوريات الاستعمارية فى الغرب سياسة الباب المفتوح^(٢)، والتى على خلفيتها تم إجبار

(1) Phatak arvind: fvolution of world enterprises american management association, (New York: john wiley and sons, 1971), pp. 14-15.

(٢) د. رأفت الشيخ، د. محمد عبد العزيز: تاريخ آسيا الحديث والمعاصر (القاهرة: عين للدراسات والبحوث، ١٩٩٧). ص ١٧.

الصين ودول الشرق على فتح موانئها أمام العمليات التجارية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة.

ولقد ظلت ذكريات الإذلال الذي تم ممارسته على الصين عندما فتح الأوروبيون واليابانيون الصين عنوة وأسسوا في مدنها ومرافئها الساحلية وداخل البلاد مناطق غير خاضعة للقوانين الصينية.

وبتقدم الثورة الصناعية في أوروبا والتي ساهمت بشكل كبير في نمو وتطور تلك الشركات العملاقة، ودفع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بدوره في ظهور شركات جديدة كروافد أساسية لدفع حركة النشاط الاستعماري الذي حركته دول أوروبا الغربية من أجل السيطرة على دول الشرق وسلب ثرواتها تحت غطاء التجارة، وتعزيز القدرات الاقتصادية أملاً في إيجاد موارد جديدة للبقاء على سرعة دوران الآلة الإنتاجية في مجال الصناعات التحويلية والاستخراجية.

وتعد شركة سنجر الأمريكية لصناعة ماكينات الخياطة تعد هي أول شركة يمكن أن يطلق عليها وصف الشركة متعددة الجنسية، حيث قامت عام ١٨٦٧م مصنعاً لها في النمسا وكندا، كونها قامت بتصنيع نفس السلعة تحت اسم تجاري واحد وعلامة تجارية واحدة في مختلف دول العالم، وتبعها في ذلك شركة جنرال اليكتريك للصناعات الكهربائية وكوداك لآلات التصوير، ومارك ديفنز للصناعات الدوائية، وفورد للسيارات.

ولا شك أن هذا كان إذانا ببدء عصر التجارة الحرة وتدفق رؤوس الأموال من أوروبا إلى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فاتجهت بريطانيا إلى الهند وأفريقيا، وذهبت فرنسا إلى غرب أفريقيا ودول الشرق العربي وجزر

الهند الصينية، في حين اتجهت الاستثمارات الهولندية إلى جزر الهند الشرقية في ماليزيا وأندونيسيا وجاوا^(١).

و في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، بلغ عدد الشركات العابرة للقومية ٥٠ شركة كبرى متخطية لحدود دولها الوطنية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم صارت الدول الأم للشركات الكبرى ترى العالم وكأن العالم أصبح أرضا طيعة لشركاتها وتخوما لعملياتها، وعلى خلفية ذلك بدء عصر العمليات المتعدية الجنسية^(٢)، وهذا يعد بمثابة أهم مراحل تطور الرأسمالية خلال مرحلة تدويل الإنتاج في القرن التاسع عشر.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية نمت وتطورت الشركات عابرة القومية وصار لديها إمكانات وقدرات بفضل ما باتت تمتلكه من تراكم رأسمالي ومزايا احتكارية أدت إلى إعادة استغلال عوائد عملياتها الإنتاجية والصناعية والتجارية والخدمية عن طريق نقل عملياتها إلى المناطق البكر لتوفير المواد الخام والأيدى العاملة الرخيصة لتقليل تكلفة الإنتاج وزيادة الأرباح^(٣).

وبإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للمنظمة الأمم المتحدة^(٤) عام ١٩٤٧م تم الاعتراف بهذه الشركات وبنشاطها العابر للحدود الوطنية.

ونتيجة لصعود حركات الاستقلال والتحرير في دول العالم الثالث واجهت تلك الشركات مشكلات عديدة بالإضافة إلى انحسار أشكال الشركات التجارية الاستعمارية على خلفية تفتيت العديد من الامبراطوريات الغربية في الشرق وجنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى تعاظم وتصاعد دور الاشتراكية في دول شرق ووسط أوروبا وبروز دور الاتحاد السوفيتي في ظل

(1) Turendhat Christopher: The Multinational (New York: Puplic Library 1979), pp. 10-13.

(2) Phatak Arvind: Op. Cit., p. 10.

(3) د. سيد عشاوي: الهند، الصين، اليابان، (القاهرة: دار غريب للنشر، ١٩٩١)، ص ٥٠.

(4) Mymza william: multinational Business strategy mcgraw will book company (New York: Public, L ibrary, 1972).. pp. 4-5.

الحرب الباردة، غير أن دور الشركات بدأ في الصعود في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن العشرين، على أثر انهيار الشيوعية وتحول دور أوروبا الشرقية نحو الرأسمالية (اقتصاد السوق).

لذا أصبحت الشركات متعددة الجنسية تؤثر بشكل واضح في العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي ظل بروز العولمة وفي بداية القرن الحادي والعشرين تحكمت الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت أهم أطراف وروافد وهياكل العولمة، وبدأت مشروعاتها تخترق الحدود والسيادة الوطنية للدول النامية، وصار لها فروعاً في جميع دول العالم ومنها الصين آخر قلاع الشيوعية (دولة البحث)، والتي لم يكن للشركات متعددة الجنسية موطئ قدم فيها في مطلع الثمانينيات، كونها كانت تنظر إلى هذه الشركات في الماضي على أنها بمثابة الاستعمار الجديد الذي تقوده الرأسمالية في العالم.

الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporation:

إذا كان المفهوم العام للشركات متعددة الجنسية يشير إلى الشركات العملاقة التي تزاوّل نشاطها في عدد من الدول المضيفة، فإن البعض يستخدم اصطلاح الشركات متعددة الجنسية، في حين يطلق فريق آخر اصطلاح الشركات دولية النشاط، بينما يستخدم فريق ثالث الشركات متعددة الجنسية أو متعددة القوميات^(١)، إلا أنه يوجد من يطلق عليها الشركات فوق القومية، ومن ثم فإن كافة الدراسات التي تناولت الشركات غالباً ما تتفق على صعوبة وجود تعريف واحد جامع شامل لهذه الشركات العملاقة التي تتمتع بسيطرة قوية على المستوى الاقتصادي العالمي.

(١) د. محمد السيد سعيد: الشركات عابرة القومية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ١٠٧، ١٩٨٦)، ص ٩.

ومما لا شك فيه فإن دراسة الظاهرة الخاصة بالشركات تتعلق في الأساس البدء في تعريف ماهية الشركات للوقوف على حقيقتها ومجال نشاطها وأهم خصائصها التي تتميز بها وأوجه التشابه في مفهومها العام، وإن كان البعض من الخبراء يذهب إلى أن لكل مصطلح مفهومه الخاص الذي يعبر عن طبيعة الشركة، ومجال عملها في المجال الدولي ما بين إنتاج وتصنيع وخدمات تصديرية واستيرادية واعطاء التراخيص في العديد من الدول^(١).

وتعرفها غرفة التجارة الدولية بأنها هي الشركات التي تعمل في نطاق عالمي وتساهم بشكل أساسي في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول^(٢)، ويعرفها بعض الخبراء بأنها الشركة التي تنشر عملياتها في أكثر من دولة في ظل تخطيط فاعل وتدار مركزياً واستراتيجياً من المركز الرئيسي من قبل الشركة الأم في الدولة الأم.

في حين عرفها البعض بأنها مجموعة الشركات التي تتمتع بجنسيات دول مختلفة ترتبط فيما بينها عن طريق المساهمة في رأس المال بقصد تحقيق هدف اقتصادي معين في دولة أو دولتين أو أكثر في ظل استراتيجية مشتركة^(٣).

والشركات متعددة الجنسية هي الشركة التي يوجد موطنها في بلد ما، لكنها تعمل في ظل قوانين وعادات مغايرة لايدولوجية دولها مما يعرضها لدرجة عالية من المخاطرة تفوق ما اعتادته في بلادها الأم، لذا يتطلب منها امتلاك طبيعة ديناميكية واستراتيجية مرنة مستجابة مع دوافع حركة رأس المال ودورته لتجاوز ما يواجهها من ظروف وقيود لاغتنام ما يتاح أمامها من فرص وأرباح وتدرء ما قد يواجهها من خسائر وصعوبات، كون هذه الشركات تعد نبت للرأسمالية الاحتكارية، في الوقت الذي يسيطر عليها جماعات رأسمالية من جنسية واحدة، أو جنسيات متعددة، فضلاً عن تعدد

(1) Mymsza William: Multinational Business: Op. Cit. Pp. 4-5.

(2) Monser W. P: The Financial role of Multinational Enterprises International Ohamber of Commerce (Paris: Melanges Goldman, 1973).

(3) محمد عبده سعيد اسماعيل: الشركات متعددة الجنسية ومستقبلها في الدول النامية مع الإشارة إلى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٦). ص ٣٣

العاملين بها وتمارس نشاطها في أكثر من دولة واحدة^(١)، في حين أن لها استراتيجية مشتركة وخطط عمل تصمم في المركز الرئيسي الذي يوجد في الدولة الأم Home Country.

وينصرف مفهوم التعدد إلى تحريك النشاط عبر الدول والقارات وليس إلى جنسية المساهمين، ونتيجة لتحرك أعمالها التجارية الصناعية والخدمية عبر الدول المضيضة، لا سيما أنها تعمل في بلاد متعددة، ومن ثم فإن معيار التعدد في الجنسية لا يركز على تعدد جنسية المساهمين بقدر ما يقصد تحريك نشاطها في دول عديدة بالإضافة إلى الدول الأم (دولة المنشأ).

أو هي المشروع أو مجموع المشروعات التي تمتد بنشاطاتها إلى العديد في الدول التي صممت ونظمت ووجهت على المستوى العالمي، أو هو كل مشروع لديه درجة معينة من النشاط على الصعيد العالمي، وهذه المشروعات المنتسبة تؤدي عمليات متصلة بالبحث والتطوير والتصنيع والتسويق في العديد من الدول التي يوجد بها النشاط وهذه المشروعات غالباً ما تصب في بوتقة الأهداف الكلية للشركة الأم التي غالباً ما تكون في دولة متقدمة أو التابعة للمركز الرئيسي^(٢).

وتعد الشركات متعددة الجنسية من أكثر التعبيرات الاقتصادية - السياسية التي استخدمت على نطاق واسع، ولقد ظهر هذا المفهوم أول مرة في الدراسة التي أعدها دافيد ليلنتال إلى معهد كارينجي للتكنولوجيا عام ١٩٦٠ وتم نشرها تحت هذا العنوان في مؤسسة الموارد والتنمية، في الوقت الذي عرفها عددٌ من الخبراء بأنها الشركة الصناعية التي تنتج وتروج منتجاتها في أكثر من دولة، غير أن هذا التعريف اقتصر على صفة التعدد على الشركة

(١) John. H. Dunning: Explaining international probation Lenders unwind Hgman, (London: Grey seal books, 1988)., p.16.

(٢) Coves R. E: Multinationals Eenterprise and Economic Analysis (New York: Harvester wheat sheat, 1982).p. 10.

الصناعية، وان كان مجال هذه الشركات يتناول نشاطات أخرى، لا سيما أنها تعمل أيضاً في التجارة والخدمات والاستخراجات.

وغالباً ما يركز مفهوم التعدد في الشركات على أن هذه الشركات تكتسب جنسيات عديدة بالإضافة إلى أنها تسيطر على كم كبير من المشروعات التابعة والفروع.

المنتسبة في عدد غير قليل من الدول من خلال الشركة الأم والتي غالباً ما تكون في دولة متقدمة^(١)، وهي تباشر أعمالها في أكثر من دولة أو مجموعة من الدول المستقلة.

وفي الوقت الذي تحقق نسبة هامة من انتاجها الكبير والمتنوع (سلى أو خدمي)، وفقاً لاستراتيجية عالمية موحدة تتميز بالاحتكار في ظل امتلاك المعارف التكنولوجية الحديثة، وكذا تعمل في بيئة مغايرة وقوانين وعادات لدول أخرى^(٢) في الوقت الذي تتجاوز نشاطها حدود بلادها الوطنية إلى دول أخرى مضيضة Host Countrise.

فالشركات متعددة الجنسية تعد وليدة الاقتصاديات الرأسمالية الأكثر تطوراً في أوروبا وأمريكا واليابان، وتعد بمثابة قاطرة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، كونها تعد إحدى القوى الرئيسية المؤثرة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص، لا سيما بعد تصاعد دورها في مجال التطور الاقتصادي والاجتماعي السياسي في الوقت الراهن.

وتجدر الإشارة إلى أننا نراها كامبراطوريات مالية دولية تعمل على أحداث مزيج منسجم بين وحدات الإنتاج والمؤسسات المالية النقدية الدولية، بالإضافة إلى تزايد أهميتها نظراً لتأثيرها الظاهر على اقتصاديات الدول

(1) Hood Neil and young stephan: the Economic of Multinational Enterprise Longman Group limited, (London: Grey seal books 1979)., pp. 2-4.

(٢) د. محمد السيد سعيد: الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ١٩.

المتقدمة و النامية على حد سواء والذي انعكس بالضرورة على نمط الإنتاج العالمى وشكل العلاقات الاقتصادية كونها مؤهلة للقيام بأدوار متعددة بفضل ما تمتلك من مقومات، ناهيك عن أنها تسيطر على الإنتاج والتسهيلات خارج حدودها التى إنطلقت منها^(١).

ويعرفها Gilpin بأنها تتركز فى أعمالها على الملكية والإدارة والإنتاج والتسويق فى ظل التشريعات المتعددة فى الدول المضيفة^(٢)، فى حين أن نسبة كبيرة من انتاجها الكثيف والمتنوع (انتاجياً، وتصنيعياً، وخدمياً) يتم فى إطار استراتيجية عالمية موحدة.

١- ٣ تحليل معيار التعدد فى الشركات:

أولاً: يتطلب توافر عدم من الشروط لكى تصبح الشركة متعددة الجنسية، وهى:

- ١- أن يمتد نشاطها عبر دولتين على الأقل^(٣)، فى الوقت الذى يذهب الخبراء إلى ضرورة ممارسة النشاط فى ستة دول على الأقل، وذلك وفقاً للمعيار الجغرافى.
- ٢- تعدد الدول المشاركة فى رأس المال عبر الجنسيات المشاركة فى ملكية الشركة الأم أو الفروع التابعة.
- ٣- تعدد عنصر الإدارة الذى يدير الشركة من خلال إدارة متعددة فى بلاد متعددة.
- ٤- التعدد فى جنسية المساهمين فى الشركة (أشخاص طبيعية أو معنوية).

(١) د. فتحى أبو الفضل وآخرون: دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤)، ص ٧-١٠.

(2) R. Gilpin U. S: Power and the multinational corporations (New York: sout - western college pub, 1975)., p.8

(3) Brooke M. and Remmers H: The strategy of multinational enterprise (London: Irwin, Foud edition, 1970).

٥- تتحرك بنشاطها إلى دول عديدة بعيداً عن الدولة الأم، وذلك وفقاً لاستراتيجية توزيع الأدوار بين الدول المتقدمة على أساس هيكلية في المشروعات الإنتاجية كالمصانع والمناجم ومعامل تكرير النفط^(١).

٦- نسبة الدخل المتولد في الدول المضيفة.

٧- أن لا تقل المبيعات عن ١٠٠ مليون \$ على أن تحقق الأهداف الاجمالية للمشروع.

٨- درجة التغلغل في الأسواق الخارجية.

٩- ارتكازها على أنشطة متنوعة لتفادي الخسائر لتقليل درجة المخاطرة المحتملة.

وبتحليل عناصر ومعايير التعدد يتضح أن هذه المعايير والعناصر يشوبها الكثير من العيوب والقصور كونها في النهاية تسيطر وتهيمن عليها وحدة جنسية الشركة الأم في معظم الأحوال في ظل الهيمنة المركزية على الفروع وسيطرتها على أصول الشركات المنتسبة بالرغم من التنوع الدولي لأعمالها، ويوجد استثناء إذا ما وجد مشاركة بين دولتين مختلفتين في رأس المال، بالإضافة إلى التركيز على العامل الجغرافي والحجم، في الوقت الذي تدير الشركة الأم الفروع وفقاً لاستراتيجية إنتاجية موحدة لتحقيق الهدف النهائي للشركة الأم، في الوقت الذي تدخل تحت سيطرتها اتخاذ القرارات وتنفيذها في الفروع التي تدور في جاذبيتها وخدمة جل هدفها النهائي الذي يتمثل في الأرباح والنمو أو الاستمرارية.

ولذا فإننا نرى بأنها ليست متعددة كونها تسيطر عليها جنسية واحدة هي جنسية الدولة الأم، ونخلص إلى نتيجة هامة مفادها أن معيار التعدد لا ينطبق على شكل الملكية لكنه ينصرف إلى نشاط العمليات المختلفة في

(1) Dunning J. H Ed.; The multinational Enterprise (London: Irwin Fourth Edition, 1971)..

العديد من البلدان، وقد يكون معيار التعدد قد ارتكز على التوزيع في الأنشطة وفقاً لاعتبارات اقتصادية لتقليل درجة المخاطرة وتقادي الخسائر المحتملة في النشاط والانتقال من أسلوب انتاجي إلى أسلوب انتاجي آخر ولذا أطلق عليها بالمتعددة.

الشركات متعددة الجنسية Transnational Corporation:

مما لا شك فيه فإن هناك ظاهرة جديدة تفاعلت بقوة مع النظام الاقتصادي العالمي ألا وهي ظاهرة الشركات متعددة الجنسية، وأيا ما كان حظ هذا المصطلح من الغموض والتعقيد، وأيا ما كان الجدل الذي ثار حول هذه الظاهرة أو هذا المفهوم، غير أن هذه الشركات غدى لها تأثيراً عميقاً ومباشراً على مجرى الحياة الاقتصادية في العالم.

والثابت للعيان أنها أصبحت قادرة على تحريك أرقام كبيرة من الأرصدة النقدية بالإضافة إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صورة آلات ومعدات وتكنولوجيا حديثة، وهذا ما مكن لها السيطرة والهيمنة على العديد من الصناعات السلعية والخدمية والصناعات الاستخراجية والتحويلية بفضل ما باتت تتحكم في مقومات التطور التكنولوجي الذي لعب دوراً كبيراً في تطويرها ونموها.

ولقد استخدم البعض (المشروع متعدي الجنسية) وخاصة أن لفظ المشروع يعد أوسع مضمونا وسعة من لفظ الشركة وخاصة أن كلمة الشركة لا تطبق على كافة المشروعات والمنشآت من حيث الإطار القانوني.

وهذه الشركات تخضع لجنسية واحدة وهي جنسية الدولة الأم الموجود بها مركزها الرئيسي، ومن ثم فهي متعددة^(١)، حيث أن مفهوم التعدد أو دولية النشاط يظل قائما على اعتبار فضفاضي لا حقيقة علمية له، حيث يوجد عوائق

(1) www. Uluminsania Net.

تشريعية وسياسية دائماً ما كانت تحول دون اعتبارها متعددة أو دولية النشاط، وتخضع الفروع المنتسبة في الخارج لجنسية واحدة ورأس مال يظل ملكاً للشركة الأم، وهذا يؤكد على هيمنة جنسية واحدة عليها.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم (الشركات متعددة الجنسية) تعد من أكثر التعبيرات الاقتصادية السياسية حداثة، بعد ما تزايدت أهميتها في الآونة الأخيرة مما انعكس هذا على نمط الإنتاج العالمي وشكل العلاقة الاقتصادية والدولية، ولذا صارت أقوى المؤسسات بلا منازع مما أصبحت مثار اهتمام الحكومات والخبراء بعد أن تزايد عددها على النطاق الدولي حيث يوجد ٦٥٠٠٠ شركة متعددة الجنسية يتبعها ٨٥٠٠٠٠ شركة تابعة في شتى أنحاء العالم، في الوقت الذي تستحوذ فيه على ١٠ ٪ من الناتج الإجمالي العالمي و ٣٠ ٪ من الصادرات الدولية^(١)، بالإضافة إلى ما تنتجه من سلع وخدمات وما تقوم به من عمليات في الدول والمجتمعات المضيفة التي تعمل من خلالها.

وتعد الشركة متعددة الجنسية مشروعاً أو كياناً اقتصادياً كونها تمارس ظاهرة اقتصادية وهي تمارس نشاطها دولياً تحت إدارة شركة أم غالباً ما تكون في دولة متقدمة تابعة لمركز رئيسي واحد وتخضع لاستراتيجية اقتصادية واحدة في عدد من الدول أو المناطق الجغرافية المتعددة.

ولقد رأت لجنة العشرين التي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في تقديرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام كلمة متعددة Transnational بدلاً عن متعددة Multinational لكونها تتعدى الجنسية والحدود القومية، في حين عرفها مؤتمر التجارة والتنمية UNCTAD بأنها الشركة متعددة الجنسية لأن لها مركز واحد أصلي وتمتلك أصولاً في الفروع الخارجية لا تقل عن ١٠ ٪ - ٢٥ ٪ من قيمة أسهم المشروع، كما لا يتطلب أن تبلغ المبيعات رقم معين من حجم الاستثمار الكلي ولها حق

(1) (John madeley: Big Business poor peoples The Motih T. Eon The World Poor, (London Routl Edge Folmer (1999).

الرقابة والإدارة على الفروع في الدول الأخرى، ويمكن استخدام نفس المصطلح في حالة الاندماج بين شركتين من دولتين مختلفتين^(١).

ويذهب عددٌ من الخبراء إلى أن أقرب المصطلحات إلى الصواب لهذا النوع من الشركات العاملة خارج دولها الأم وهو (الشركات عابرة القوميات)، وعندئذ تصبح الفروع التابعة جزء لا يتجزأ من الشركة الأم وامتداداً لها، ويبدو هذا جلياً من خلال الهدف النهائي لجميع الفروع الذي يتبلور في تعظيم الربح الإجمالي للشركة الأم التي تدير أعمالها بصورة مركزية في ظل وحدة السيطرة من الشركة الأم^(٢)، ويذهب فريق آخر من الخبراء إلى أن مصطلح الشركات متعددة الجنسية، أو الشركات متعددة القوميات يعد هو المصطلح الأكثر واقعية، وإن كان المصطلح الشائع هو الشركات متعددة الجنسية^(٣)، في حين يذهب فريق ثالث من الخبراء إلى أنها هي الشركات متعددة الجنسيات والتي يتم في حدود ٤٠ ٪ من التجارة العالمية عبر تلك الكائنات العملاقة العابرة للقومية أو متعددة القوميات^(٤).

وطبقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٣ والصادر عن (UNCTAD)، والذي أطلق عليها الشركات متعددة الجنسية أو عابرة القوميات كونها تتعدى الجنسية والحدود القومية للدول ذات السيادة^(٥)، في حين يذهب عددٌ من الخبراء إلى أنها هي الشركات العالمية (دولية النشاط) كون المصطلح الأكثر حياداً من الناحية الأيديولوجية، لا سيما أنه لا يهتم بجنسية الشركة الأم بقدر ما يهتم بالنشاط الذي تعمل به الشركة.

(١) UNCTAD: Transnational Corporations and Export World Investment (New york/ Genf 1999). p.7.

(٢) د. منى قاسم: الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي، النشرة الاقتصادية لبنك مصر السنة ٤١ (القاهرة، ١٩٩٨) ص ٤٤ - ٤٥.

(٣) د. طلعت الدمرداش: مبادئ في الاقتصاد (الزقازيق: مكتبة القدس، ٢٠٠٥) ص ٤٢٠.

(٤) د عبد المطلب عبد الحميد عبد المطلب: الاستراتيجية التسويقية الفعالة في ظل العولمة، أكاديمية السادات والعلوم الإدارية، السنة ٢٢ يناير، (القاهرة ٢٠٠٤)، ص ١٢-١٣.

(5) UNCTAD: Transnational Corporations and Export Competitive World Investment Report (New york/ Genf 2002)., p. X V.

ويوجد عددٌ من النقاط والأسباب التي تجعلنا نميل إلى مفهوم متعدية الجنسية مما يخرجها من حيز أو نطاق التعدد إلى التعدى ،وهى:

- ١- تهيمن عليها جنسية الشركة الأم بصورة مركزية.
- ٢- تتخطى فى ممارسة نشاطها حدود دولها الأم وتخطيها للسيادة الوطنية للدول المضيفة.
- ٣- لا تأخذ فى الاعتبار خطط الدول المضيفة التنموية أو السياسات الاقتصادية فى الدول التى تعمل بها لأنها تحافظ فى الأساس على الأهداف النهائية للشركة الأم وهى الأرباح والاستمرارية^(١).
- ٤- قيامها على انقراض الإرث الاستعماري، وهذا ما يكرس التبعية وعدم الولاء للدول التى تعمل بها فى ظل تعضيد واحياء الأنماط الاستعمارية.
- ٥- إعاقة قيام الحكومات المضيفة بدورها الاقتصادي والاجتماعى من خلال التحايل على القوانين المحلية.
- ٦- عدم التقيد بالضوابط المفروضة من قبل الدول المضيفة فى إطار السياسات المالية والنقدية^(٢).
- ٧- التأثير السلبي على القيم والأعراف الأخلاقية السائدة.
- ٨- التهرب بسياسات احتيالية وبطرق غير مشروعة من الرسوم والضرائب المفروضة على عوائد أرباحها فى ظل عدم الشفافية والتكتم على معلوماتها مما يعوق الدول المضيفة فى الاشراف والرقابة.
- ٩- التدخل المباشر وغير المباشر فى الشؤون الداخلية للدول المضيفة خلال مرحلة التفاوض وإعادة الأرباح.

(١) د. طلعت الدمرداش: الاقتصاد الدولي (القاهرة: دار النهضة العربية ٢٠٠٩) ص ٢٥٠
(٢) د. عبد الله عثمان عبد الله: أيولوجية العولمة ومن عولمة السوق الى تسويق العولمة (بنغازى: دار الكتب الوطنية، ٢٠٠٢) ص ١٠٧

- ١٠- عدم تقيدها بأصول العمل الشريف (التجارة المحرمة، غسيل الأموال، نقل الأسلحة، جلب النفائات الضارة).
- ١١- رفض التقييد أو القبول بالاختصاص الوحيد أمام القضاء المضيف في حال التفاوض والنزاع^(١)
- ١٢- الجور على الحقوق المشروعة للعمل في ظل الدخول في عدااء مع النقابات العمالية^(٢).
- ١٣- الاضرار بالأسواق المالية (التأثير على البورصات بالمضاربة واغراق الأسواق بالمبالغ الاستهلاكية).
- ١٤- ممارسة الضغوط على الحكومات النامية بالأصرار على المزايا والتسهيلات والامتيازات.
- ١٥- خلق شريحة اجتماعية طفيلية لا تخدم دولها بقدر ما تخدم مصالحها الخاصة والشركات.
- ١٦- الوقوف بجانب القطاع الخاص المحلي للقضاء على المشروعات الاستراتيجية والصناعات الوطنية الناشئة لتحقيق السيطرة الأجنبية وجعل الشركات الوطنية في أيدي الأجانب لطرد الرأسمالية الوطنية.
- ١٧- استنزاف الموارد الاقتصادية وغير الاقتصادية في الدول النامية وانصرافها عن المساهمة في تطوير البحوث^(٣)
- ١٨- فرض أسعار مغالى فيها للتكنولوجيا الحديثة التي تحتكرها على الشركات الوطنية^(٤).

(١) د. فينان محمد طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا - دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية

(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦) ص ص ٦٨-٧٠

(٢) نعم تشومسكى: إعاقة الديمقراطية - الولايات المتحدة والديمقراطية (بيروت: مركز الوحدة

العربية، ط ٢، ١٩٩٨) ص ٢٧٣

(٣) د. طلعت الدمرداش: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق ص ص ٢٥١ - ٢٥٢

- ١٩- تنطلق في تعاملاتها مع الشركات المحلية باستعلاء وفوقية.
- ٢٠- يتمخض عن أعمالها في ظل تحرير التجارة العالمية كأحد صور العولمة الاقتصادية آثار سلبية في الدول النامية.
- ويود الباحث الإشارة إلى أن هذه الشركات ليست ظاهرة جديدة في تاريخ الرأسمالية، غير أنها تعد صورة أو صيغة متطورة لتلك الشركات التجارية الكبرى التي انتشرت في القرنين الـ ١٦، ١٧، إلا أن هناك اختلاف مرده أن طبيعة النظام الرأسمالي في المرحلتين التجارية الأولى عنه في ظل العولمة حيث يوجد بينهما تباين.

فالأولى كان وراء هذه الشركات الدول الاستعمارية التي كانت تريد آنذاك السيطرة على المواد الخام للدول النامية وثرواتها واستغلالها تحت غطاء التجارة من خلال السيطرة السياسية التي كانت تمارسها في إطار النظام الاستعماري التقليدي، أما بالنسبة للشركات في الوقت الحالي فإنها غالباً ما تعتمد على قوتها الاقتصادية الذاتية وتفوقها الفني والتكنولوجي الهائل في ظل تقلص حجم الاستثمارات غير المباشرة في محفظة الأوراق المالية لصالح الاستثمارات المباشرة.

تحليل معيار التعدي:

رغم انتشار مصطلح الشركات المتعددة إلا أنها تعد متعدية كون هذا المفهوم أو التسمية هي الأرجح وفقاً للأسانيد التي ذكرناه كونها تعمل على نطاق كوني في ظل رأسمالية ما وراء الحدود في ظل العولمة الكونية التي صارت بمثابة أهم أطر الاقتصاد العالمي في مطلع القرن الحادي والعشرين، وهي بالتالي ساهمت في تعميق الاتجاه نحو آليات السوق والاقتصاد الليبرالي الحر، لا سيما بعد حالة الانكشاف العلني للاشتراكية التي لا تزال تعيش

(١) عبد الله عثمان عبد الله: ايولوجيا العولمة من عولمة السوق الى تسويق العولمة، مرجع سابق ص ١٠٧ - ١٠٨

تداعيات صدمة انهيار الشيوعية التي تحطمت على أسوار حائط برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي في خضم انقضاء سنوات الحرب الباردة.

ويرتكز التعريف الاقتصادي للشركات متعددة الجنسية على عدد من المعايير العامة لأنها لديها جنسية واحدة بالإضافة إلى رقم مبيعاتها الخارجية والمحتوى الاجنبي في أصولها وطبيعة النشاط الذي تمارسه، غير أن كافة الشواهد كانت تقر دوماً بوجود اختلافاً من حيث الجوانب والأطر القانونية، ناهيك عن أن جنسية الشركة الأم واحدة وتعمل في ظل مركزية السيطرة، وتعد مسألة الإدارة ليست سبباً مباشراً لاكتساب الشركة صفة المتعدية، حيث أن شرط الإدارة يعد شرطاً تبعياً للملكية وبالتالي تستند في حقها إلى الإدارة تبعاً لحق الملكية.

ويود الباحث الإشارة إلى أنه في ظل التباين بين الفكر الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية يبقى معيار (طبيعة مجال النشاط) لهذه الشركات وامتدادها عبر رقعة واسعة من العالم بفعل ملكيتها وسيطرتها على أعداد كبيرة من الشركات أو الفروع التابعة في العديد من الدول المضيفة بغض النظر عن توزيع ملكية رأس مال الشركة طبقاً للجنسية وطبقاً للبنود المنصوص عليها في توزيع الأرباح التي ترجع إلى عقود التأسيس، ومن الأهمية بمكان فإننا نخلص إلى أن تعدد الجنسيات لا ينطبق على (شكل الملكية) ولكنه ينصرف إلى طبيعة مجالات النشاط والعمليات، لا سيما أن الملكية تبقى في يد الشركات الأم والتي تعود هويتها إلى دولة رأسمالية، ولذا فإن الملكية تظل لرأس المال الأجنبي أياً كان اسمه.

شكل رقم (١ - ١) يوضح التقسيم العام للشركات



مجال نشاطها:

تعد الشركات متعددة الجنسية منهل هام ورافد من أهم الروافد الرئيسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكافة عناصر الإنتاج بالإضافة إلى التطور التكنولوجي، ومن ثم تنامت قدراتها وتعددت أنشطتها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وهذا ما أسهم بالضرورة بوصولها إلى أحجام عملاقة تنتشر فروعها وأنشطتها عبر كافة الدول والقارات.

ومن ثم أصبح تدويل الإنتاج سمة من أهم سماتها والاندماجات والاحتكارات من أهم مقوماتها، بالإضافة إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي، وتحقيق الرشادة الاقتصادية، من خلال توطين الصناعات الأكثر فائدة والتي تحقق قيمة مضافة حقيقية، وزيادة القوى الإنتاجية وتعبئة الموارد المالية والمساهمة في تطوير التكنولوجيا الحديثة، ورفع مستوى الإدارة العصرية المحترفة على أوسع نطاق.

ويوجد عشرات الآلاف من الشركات الأم التي تتبعها مئات الآلاف من الشركات التابعة التي تبلغ استثماراتها المباشرة عدة تريليونات من

الدولارات^(١)، والتي تركز في مجال الاستخراجات والصناعات التحويلية والخدمية وزيادة الصادرات فضلاً عن نشاطها في مجال المقاولات الثانوية ومنح التراخيص والامتيازات والمبادلات السلعية وإعادة صياغة السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي، بالإضافة إلى أنها تحدد دور الرأسمالية بعد إعادة تجديد نفسها^(٢). وتنفيذ سياساتها وصياغة قوانينها العالمية^(٣)، لا سيما أن هذه الشركات واسعة النشاط والانتشار، في ظل دورها القيادي البارز في الدول المتقدمة، غير أن دورها لا يزال محل شك في الدول النامية^(٤) في الدول ذات التوجه الاشتراكي والمخطط مركزياً.

ومن الأهمية بمكان فإنه يمكن القول بأن هذه الشركات العملاقة غدت بمثابة جوهر النظام الرأسمالي الحديث، من حيث صنع القرارات المتعلقة بالانتاج وحجمه وطرق توزيعه وقنواته التسويقية من حيث الزمان والمكان ومدى قوة الترابطات الأمامية والخلفية للاقتصاديات، وتحديد حاجات المستهلك لأجل اشباعها.

وتمارس الشركات متعددة الجنسية نشاطها من خلال شركاتها التابعة عبر الحدود الوطنية من خلال تطوير أنماط معينة من المنتجات والخدمات وخاصة في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، كونها تعد بمثابة الوعاء المادي الذي ينظم ويدير الكتل الرئيسية القائمة على الترابط والتكامل والاندماج الاقتصادي بين مختلف نقاط العالم في ظل إنتاجها الواسع بصورة مطردة على الدوام.

-
- (١) د. عبد المنعم السيد علي: العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ١٨.
 - (٢) د. فؤاد مرسى: الرأسمالية تجدد نفسها (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد ١٤٧، مارس، ١٩٩٠). ص ص ١٠٣-١١٧.
 - (٣) كريستوفر تندهات: هذه الشركات المتعددة الجنسيات التي تحكمنا، ترجمة: سهام الشريف (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨١)، ص ١٩.

- (4) (UNCTAD): Ecosoc The Impact of Multinational Corporation on Development and on International Relations (New york: United Nations, November 1994).. pp. 5-7

وترتكز نشاطات الشركات المتعدية من حيث البعد الجغرافى فى ثلاثة مناطق اقتصادية هى: (١) أمريكا الشمالية. (٢) أوروبا. (٣) جنوب شرق آسيا، من حيث خريطة توزيع النشاط الخاص بها نجد أنه مقسم إلى أربعة، هى:

١- الدول الصناعية المتقدمة (أوروبا وأمريكا وكندا) وهى تتركز على الاستثمار الصناعى وسوق الأوراق المالية.

٢- الدول الغنية ذات الموارد الانتاجية والدخل المرتفع (نيوزولندا).

٣- الدول النامية الغنية منخفضة الدخل عالية الوفرة فى المواد الخام الاستخراجية وتمتاز بجذب الاستثمار.

٤- الدول النامية منخفضة الدخل قليلة الموارد قليلة الجذب لرأس المال المستثمر.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات مرت بثلاثة مراحل لممارسة نشاطها فى الدول المضيفة، هى:

المرحلة الأولى: قبل الحرب العالمية الثانية وكانت تهدف فى نشاطها الحصول على المواد الخام الطبيعية فى ظل الاستعمار.

المرحلة الثانية: ما بعد الحرب العالمية الثانية والتى ارتكزت على فتح الأسواق النامية أمام منتجات شركاتها.

المرحلة الثالثة: فى التسعينيات من القرن العشرين ومطلع القرن الحادى والعشرين، والتى ارتكزت على إنتاج سلع وخدمات ذات طابع استهلاكى كثيف رأس المال اعتماداً على التكنولوجيا، وتتعدد مجالات النشاط للشركات ما بين استثمار مباشر وغير مباشر.

لذا صارت الدول المتقدمة تحظى بـ ٨٥ ٪ من حجم الاستثمار العالمى فى مقابل ١٥ ٪ فى الدول النامية، وغالباً ما كان النشاط الذى تمارسه هذه الشركات استثماراً مباشراً باعتباره جوهر النشاط عن طريق نقل عوامل

الإنتاج وجلب لتكنولوجيا حديثة عبر الحدود ، وهذا ما أعطى للشركة الحق في إدارة المشروع عكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المالي) الذي لا يعطى حق الإدارة، بالإضافة إلى التحديث في مجال العلوم والتكنولوجيا الذي أصبحت تقوم به الشركات من خلال تأسيس مراكز أبحاث والتطوير في أنشطة ومجالات لم يكن من الممكن العمل بها في السابق في الأسواق النامية^(١).

ونتيجة لارتفاع درجة مساهمتها في التجارة العالمية استحوذت الشركات متعددة الجنسية على ٨٠٪ من حجم المبيعات العالمية، و ٧٠٪ من حجم الإنتاج الصناعي العالمي، وهي تعادل ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ ٢٨ تريليون دولار وتساوي ١٤٩٪ من الناتج المحلي الأمريكي غير أنها قامت بتحويل أنشطتها من مجال الصناعات الاستخراجية إلى التحويلية^(٢)، وفي مطلع التسعينيات اتجهت إلى قطاع الخدمات، بالإضافة إلى أنها ساهمت بنسبة ٤٠٪ من التجارة العالمية بالإضافة إلى إيرادات محققة تزيد على ١١,٣٨٧ تريليون دولار في ظل تشغيل عمالة قدرها ٦٢,٠٩٥ مليون عامل عام ٢٠٠٥^(٣).

لقد سيطرت الشركات المتعدية على الإنتاج العالمي اعتباراً من المواد الأولية ومروراً بعمليات التصنيع والوصول إلى مراحل التسويق والبيع، لا سيما أنها ساهمت بـ ٣٠٪ من الصادرات العالمية^(٤)، وأنها اكتسبت العديد من الدول بعض المزايا التنافسية بواسطة ربط الاستثمار الأجنبي بالشركات المحلية عن طريق الشركات المشتركة^(٥).

(1) China in the world Economy OECD , 2002, p. 7.

(٢) د. إسماعيل صبرى عبد الله: توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة، أوراق مصرية، العدد ٣ منتدى العالم الثالث، يناير ١٩٩٩، ص ص ١٥ - ١٧.

(3) (UNCTAD) World investment Report , (2006) , p. 9.

(4) World Investment Report , (2002), p.3.

(5) (UNCTAD) 1999 world investment Report Foreign Direct investment and the challenges of Development ,(1990).

وتجدر الإشارة إلى أن توزيع النشاط الإنتاجي للشركات قطاعياً في الدول النامية أصبح يتجه نحو قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة ٥٠/٠٤٥ من الاستثمارات، بينما يحظى القطاع الخاص بالصناعات التحويلية بـ ٣٥/٠ ونال قطاع الخدمات ٢٠٪ في الوقت الذي يستأثر قطاع البترول في الشرق الأوسط بـ ٠٩٪ من الاستثمارات، غير أن القطاع الصناعي بات يستحوذ في آسيا وخاصة في الصين بـ ٣٠٪ من الاستثمار الداخل في ظل تراجع الاستثمار في القطاع الزراعي وبرز دور قطاع الخدمات والمعلومات. ولا شك أن هذه الشركات دائماً ما كانت تؤدي أدواراً عديدة ومهمة كونها منتجة ومستثمرة ومتاجرة ومبتكرة، لأنها جاعلة من نفسها عامل نقل عالمياً، لا سيما أنها تمتلك ثلثي إجمالي الأصول الثابتة في العالم، في الوقت الذي تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية ٧٥٪ من الشركات في حين أن إنتاجها يبلغ ضعف الناتج القومي الإجمالي الأمريكي وروسيا، ولهذا صارت الشركات ثانی أكبر قوة اقتصادية في ظل اقتصاديات العولمة بعد أمريكا، وتسيطر هذه الشركات على ٣٣٪ من الأصول الإنتاجية العالمية، و ٧٠٪ من الطاقة العالمية المرتبطة بالبحث والتطوير، حيث أنها تنتج أكثر من نصف الإنتاج الكوني.

ووفقاً لنشاط الشركات المتعدية تبعاً للدول الأم نجد أن الشركات اليابانية ركزت على إنتاج الالكترونيات في الوقت الذي نجد الشركات الأوروبية اهتمت بصناعات الكيماويات والأدوية، غير أنه في آسيا ارتكزت الشركات على الصناعة التحويلية والخدمية، لا سيما أن الواقع المميز للشركات صار يتم وفقاً لقواعد التخصص، وهذا ما انعكس بالضرورة على حجم الأرباح^(١)، ولعلنا ندرك أن الشركات المتعدية لديها قدرات وامكانات تمكنها من زيادة الإنتاج والتغلب على مشكلة الحصول على التقنيات والارتفاع بحجم الصادرات كونها تعمل على بلورة خصائص وآليات النظام

(١) د. إيهاب عز الدين نديم: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، (المجلة العلمية العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٦)، ص ص ٤٤-٤٥.

الاقتصادي الرأسمالي السائد^(١)، والتأثير على الموارد المالية وكذا ميزان المدفوعات والضغط على اتخاذ القرار في مجال السياسة النقدية نظراً لحجم الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية^(٢).

وتشير الإحصائيات إلى أن أصولها السائلة تقدر بـ ٣ أضعاف الاحتياطيات العالمية من الذهب والعملات الأجنبية، وهي كذلك مسئولة عن ٢٠ / ٠ من الإنتاج العالمي في ظل غياب الدول المخططة مركزياً، وفي ظل معدل سنوي للإنتاج يتمحور ما بين ١٠ ٪ - ١٢ / ٠، وبفضل نشاط هذه الشركات في الصين جعلت الاقتصاد الصيني ذات معدلات نمو مرتفعة تقاربت من الاقتصاديات المتقدمة، بالإضافة إلى أنه تجاوز وتخطى العديد من الدول الصناعية في ظل اندماج الاقتصاد الصيني مع الاقتصاد العالمي.

ولقد ساهمت هذه الشركات المتعدية في العمل على التخصيص وتقسيم العمل الدولي وفقاً لمفهوم الرشادة الاقتصادية، بالإضافة إلى أن تقسيم العمل يؤدي دائماً إلى اكساب الدول النامية المزايا في مجال الصناعات التحويلية وخاصة الصناعات الالكترونية والهندسية والكيمياوية، ولعلنا نجد كيف استطاعت الصين بفضل تلك الشركات أن تصل إلى حد تعظيم القدرات التصديرية وخاصة في المدن الاقتصادية الخاصة وزيادة القيمة المضافة، في حين هزت هذه الشركات مركز العملات في البلاد النامية التي تعمل بها نظراً لضعف الاشراف والرقابة، ولهذا تأثرت الموارد المالية وميزان المدفوعات والسياسات النقدية غير المستقرة بفعل الاحتكار مما جعل رأس المال يظهر أكثر استقلالاً في البلاد النامية.

(١) The world Bank: World Development indicators.(1999).

(٢) د. عبد الهادي على النجار: الشركات دولية النشاط في العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة مصر المعاصرة، عدد ٣٨٢، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء (القاهرة، ١٩٨٠)، ص ٩-٥.

ويرى الباحث أن الشركات أصبحت تمثل اليوم عصب الاقتصاد الصيني في الوقت الذي صارت الصين الجاذب الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا والدول النامية.

ووفقاً لمنظور أيديولوجي فإن نصيب الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية والاشتراكية منها على وجه الخصوص ظل محدوداً نسبياً حيث يتعارض عملها الليبرالي القائم على الحرية الاقتصادية مع طبيعة النشاط أو النظام الاشتراكي القائم على العمومية، ومن ثم فإن طبيعة التعاون في الماضي كان في الغالب يأخذ صور فتح مكاتب للبيع وتقديم المساعدات الفنية بمقتضى التعاون وفي حدود الاتفاقيات التي تتم، غير أن الصين قد اشترطت على الشركات عند قدومها أن لا تتعامل معاملة المثل مع الشركات المحلية، لأن المعاملة المتكافئة من شأنها الاضرار بالشركات الصينية التي باتت تشكل عصب الاقتصاد حتى في خضم التحول نحو اقتصاد السوق الاشتراكي أو الرسو على شاطئ الرأسمالية المتعولة.

الخصائص والسمات الأساسية للشركات متعددة الجنسية:

تتميز الشركات متعددة الجنسية بعدد من الخصائص التي تتفرد بها عن غيرها من الشركات الأخرى في أنشطتها ومجال أعمالها، ومن أهم هذه الخصائص والسمات:

١- الحجم الكبير والعلاق:

وهذا العنصر يعد من أهم خصائصها وأهم مقومات القوة لديها، والذي يرجع في الأساس لمدى ضخامتها، لا سيما أنها تعد كيانات اقتصادية عملاقة^(١)، وهذا يرجع إلى:

(١) د. مدحت العقاد: التنمية الاقتصادية (الزقازيق: بدون، ٢٠٠٢)، ص ٢٣٢-٢٤٢.

- الدخل الإجمالي الذى يفوق دخل عدد من الدول النامية مجتمعة^(١).
 - القيمة المضافة الكبيرة وهى نسبة كبيرة من الناتج القومى الإجمالى للدول الرأسمالية.
 - المبيعات الضخمة والتى تقدر بأرقام فلكية وهى أحد أهم المؤشرات الدالة على كبر الحجم.
 - الاستثمارات الهائلة (التدفقات الاستثمارية الكبيرة) وهذا يعتبر أحد مقومات الحجم.
 - حجم الأصول الثابتة (ضخامة الحجم الاقتصادى).
 - حجم الإيرادات أو الأرباح المحققة والتى تعد من أهم محاور كبر الحجم.
 - كبر وتعدد عملياتها الانتاجية والصناعية والخدمية.
 - تنوع المنتجات وتعددتها.
 - حجم العمالة المستخدمة بالنسبة للحجم الكلى للشركة الأم.
 - امتلاكها للتكنولوجيا الحديثة المتطورة بالإضافة إلى المعارف العلمية والتقنية.
 - ضخامة الحجم الاقتصادى واتساع السوق فى ظل حالة التكامل الأفقى والرأسى
 - امتلاكها خبرات تسويقية.
 - المعارف الإدارية والهيكل التنظيمية والكفاءات الإدارية المحترفة..
- وتجدر الإشارة إلى أن هناك مزايا للحجم الكبير، وهى:
- ١ - الدخول فى مشروعات ذات تكلفة كبيرة ومخاطر عالية.

(١) د. منى قاسم: النشرة الاقتصادية لبنك مصر - الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها فى الاقتصاد العالمى، مرجع سابق. ص ٦٦

- ٢- السرعة فى إدخال التحسينات الدائمة على منتجاتها من حيث (الجودة الشاملة الكلية).
- ٣- الطابع الاحتكارى الذى يمكنها من السيطرة على السوق العالمى بدرجة تحد من دخول المنافسين.
- ٤- السيطرة على جزء كبير و هام من حركة التجارة العالمية لاسيما أن ثلثي التجارة العالمية يمر عبر شركاتها وفروعها.

٢- التكامل الرأسى لأنشطتها:

عن طريق الربط أو الترابط بين المراحل الإنتاجية التى تقوم بها فى مجال الإنتاج الصناعى والعمليات التى تتطلب استثمارات كبيرة وخاصة فى مجال الاستخراجات أو التسويق وهذه العمليات لا يمكن القيام بها إلا من خلال عمليات التكامل الرأسى والاندماج^(١)، وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٩ تم الاندماج عبر الحدود لـ ٢٥٠٠ عملية قيمتها ٤١١ مليار\$.

فى حين لا تتظر الشركة المتعدية الأم إلى أرباح الفروع بقدر ما تتظر إلى أرباحها الرئيسية ككل، وعندئذ تستطيع الشركة إخفاء أسعارها الحقيقية ووضع أسعار دفترية لا تتطابق مع الأسعار الحقيقية.

ولقد اتجهت الشركات المتعدية للجنسية الصناعية نحو التحول من الصناعات الاستخراجية إلى الصناعات التحويلية لإنتاج سلع قادرة على التصدير والتغلب على القيود والحواجز التجارية، لا سيما أنها أصبحت تواجه حالات من المصادرة والتأميم فى ظل العداء المعلن بينها والدول المضيفة، ولكن فى نهاية التسعينيات من القرن العشرين برزت هذه الشركات فى الصناعات الكيماوية وصناعة الآلات والسيارات والأجهزة الكهربائية والمنسوجات وصناعة الأحذية والغذاء والمشروبات، وهذا يؤكد على أن عدد الشركات قد نما بصورة كبيرة فى ظل تزايد مساهمتها بصورة متزايدة فى التجارة العالمية

(١) د. سيار الجميل: العولمة والمستقبل (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠) ص ٨.

وفى ظل التكامل الرأسى بين وحداتها وشركاتها التابعة حافظت الشركات على دورها ومركزها القيادى أمام منافسيها ومع بداية القرن الحادى والعشرين اتجهت الشركات نحو صناعة الخدمات التكنولوجية وصناعة المعلومات والاتصالات. والجدير بالذكر فإن الصين ومنذ منتصف الثمانينيات قد أعطت الشركات متعددة الجنسية اهتماماً خالصاً لهذه الشركات على أرضها شرط دفع كفاءة التصدير.

٤- مركزية الإدارة ووحدة السيطرة:

وتكمن مركزية الإدارة فى وحدة السيطرة من قبل الشركة الأم على الفروع، فالشركة الأم تحتكر القرارات والسياسات من خلال التخطيط الاستراتيجى فى ظل التوافق بين أهداف الأصل والفرع والاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية واتخاذ القرار السليم بالاستثمار فى الفروع وفى المجالات التى تخدم أغراضها الاستراتيجية من خلال إدارة الفروع بصورة مركزية فى ظل التكامل الرأسى بينها وبين فروعها، ويعد الفرع جزء من الشركة الأم.

وتعد القرارات الاستراتيجية عنصر من عناصر وحدة السيطرة، فالشركة الأم تحتكر القرارات الأساسية دون القرارات غير الأساسية وخاصة القرارات الاستثمارية للفروع وفقاً للخطة العامة للشركة، وكذا تحديد السياسات التحويلية للفروع، وكذا تحديد الانتاج التصديرى والسياسات البحثية، والعناية بتعيين المديرين العموميين من أجل تحقيق المرونة فى العمل.

وتتبلور مركزية الإدارة فى الشركات التى تعد ضرورة حتمية فى:

- التكامل الرأسى بين الشركة الأم والفروع فى الدول المضيفة من خلال خطة إنتاجية شاملة للمشروع ومحددة سلفاً.
- المحافظة على الأسرار العلمية والتكنولوجية ومنع تسريبها إلى المنافسين.

- الاستراتيجية الانتاجية العالمية لتحقيق الهدف الجوهري للشركة وهو زيادة معدلات الأرباح للشركة الأم.
- القرارات الاستراتيجية وهذا العنصر أساسيا في مركزية الإدارة والتي تحتكرها الشركة الأم.

٤- التنوع الشديد في المنتجات والأنشطة:

يعد هذا العنصر من أهم خصائص الشركات لأنه يهدف إلى تقليل درجة المخاطرة والخروج من دائرة التخصص وتضادى أى خسائر محتملة، والملاحظ لعمل الشركات متعددة الجنسية يجد أنها تنتج أكثر من ٢٠ منتجاً في المتوسط وقد لا يوجد بين منتجاتها أدنى علاقة فنية، وعلى الرغم من التنوع فإن هذه الشركات تعمل على التنسيق فيما بينها بما يخدم مصالحها ولا يتعارض مع جل أهدافها، في ظل التحول من أفورات الحجم إلى مجال التنوع في النشاط قطاعيا وجغرافياً بما يحقق التكامل والاندماج الأفقى والرأسى^(١).

٥- تعبئة المدخرات العالمية:

وذلك لتوفير التمويل اللازم عن طريق طرح الأسهم أو الاقتراض من البنوك الدولية بمعدلات عالية واستقطاب الاستثمارات عن طريق الزام الشركات التابعة بتدبير التمويل الأساسى لشراء أسهم الشركات المنافسة من أجل تحقيق السيطرة في السوق العالمى بوسائل متعددة، في ظل قدرتها على التحكم في السياسة النقدية الدولية أو الاستقرار النقدى العالمى.

٦- المزايا الاحتكارية:

تتمتع الشركات متعددة الجنسية بمزايا احتكارية لزيادة قدرتها التنافسية وتحسين كفاءتها الإنتاجية والتسويقية كون أن هذه الشركات تعمل في ظل سوق احتكار القلة وتتحدد المزايا الاحتكارية للشركات في:

(١) د. جمعه محمد عامر: قضايا اقتصادية معاصرة (القاهرة: ناس للطباعة والنشر، ٢٠٠١). ص ٢٣٨.

- تدبير الموارد المالية الكبيرة.
- الاقتراض بأفضل الشروط.
- التحكم فى التكنولوجيا الحديثة.
- تصميم الهياكل التمويلية المالية والنقدية لمشروعاتها.
- الإدارة الناجحة والهيكل التنظيمى.
- أفورات النطاق التى تحد من دخول المنافسين الجدد.
- التسويق الجيد من خلال تقسيم السوق إلى شرائح وقطاعات من خلال الدعاية والاعلان والترويج^(١).
- سرعة الاتصالات وتبادل المعلومات بصورة جيدة.
- انتطوير الفنى المستمر استجابة لمتطلبات السوق.
- تحسين الإنتاجية وتحقيق مفهوم الجودة الشاملة الكلية.

٧- التفوق التكنولوجى:

حيث تحظى الشركات بامتلاك التكنولوجيا الحديثة على خلفية انفاقها الكبير على البحث العلمى والتكنولوجى وتطوير المنتجات، لا سيما أنها غدت تتحكم وتحتكر أنواع متعددة من التقنيات، وكذا البحوث العلمية وأسرارها الاستراتيجية حيث أن ٨٥ ٪ من البحوث العلمية تتم من خلالها، وتلعب التكنولوجيا دوراً بارزاً فى نمو دورها وتدعيم قوتها الاحتكارية بفضل تحكمها فى الاخطبوط التكنولوجى والتقنى الذى لا تحظى به إلا الدول المتقدمة وشركاتها وهذا ما لا يتوفر فى الدول النامية.

٨- الانتشار الجغرافى والتشتت:

حيث أن هذه الشركات غالباً ما تنتشر فى كافة دول العالم كفروع للشركة الأم لأنها تذهب إلى الدول التى تحقق لها المزايا النسبية وهى تمتد

(1) J. R. Markesan: The Bound Dorsies of Multinational Enterprises and The Theory of International Trade Economic Spring (New York: Horper and Row, 1995).p. 172.

بنشاطها عبر حدودها الوطنية وفقاً لقاعدة الانتشار الجغرافي، ولذا فإن معيار التشتت يركز على امتداد النطاق الجغرافي الذي تعمل به الشركة خارج حدودها.

٩- القوة الاقتصادية:

من حيث كبر حجم ميزانياتها التي تتجاوز إجمالي الناتج القومي لبعض الدول، وكذا النمو السريع في المبيعات في ظل التكيف مع البيئة العالمية المتغيرة وخلق بيئة مشجعة للتنافس ورفع نوعية مواردها البشرية وبنيتها التحتية والمساعدة على التخصص والقبول بالمشروعات المشتركة وامتلاكها لمقومات متعددة، مثل:

- القدرة على التفاوض الدولي.
- اقامة التحالفات الاستراتيجية لتحقيق المصالح المشتركة.
- القدرة على الابتكار.
- القدرة على تحويل الانتاج كثيف رأس المال والاتجاه للاستثمار عبر العالم.
- تدويل الإنتاج واختراق الأسواق والحدود السيادية.
- انتاج سلع جديدة معقدة تقنياً.
- تعبئة الكفاءات في اختيار العاملين.
- القدرة العالية على التنظيم في ظل انفصال الملكية عن الإدارة وهذا هو مكن نموها واستمرارها^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي إيرادات الشركات بلغ ١١.٤ تريليون \$ عام ١٩٩٧ واصول تتجاوز ٣٤ تريليون \$ في حين بلغ إيرادات شركة جنرال موتورز

(١) د. محمد نظير بسيوني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٥). ص ٥٤-٥٦.

١٧٨ مليار\$^(١)، ولقد صارت هذه الشركات أشبه بالنسيج العنكبوتى على الاقتصاد العالمى، ومن ثم فقد مكن لها ذلك السيطرة على حركة التجارة الدولية وهذا يعكس بصورة حقيقية مدى قدرتها وقوتها الاقتصادية.

١٠- الدولة الأم تحتكر القرارات الهامة لأنها إحدى دول لجنة المساعدات والتنمية (الداك)

فهذه الشركات دائماً ما تسيطر على كافة الفروع من الشركات الوليدة والتابعة والمنتسبة والتي بلغ استثماراتها تريليونات الدولارات بالإضافة إلى منح الامتيازات والتراخيص فى الدول النامية والتي غالباً ما يتحقق من خلالها رسوم منح التراخيص والتي تذهب فى الغالب إلى الشركة الأم فى الدولة الأم.

(١) د. إسماعيل صبرى عبد الله: توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٥-١٦

دور الشركات عابرة القارات في الصين

جدول رقم (١ - ١) التنظير المقارن بين الشركات متعددة الجنسية وغيرها من الشركات الوطنية والشركات التجارية:

الشركات المام والوظائف	الشركات متعددة الجنسية المعاصرة	الشركات الوطنية المحلية المعاصرة	الشركات التجارية أبان الحقبات الاستعمارية
١	هي الخلف للشركات التجارية الاستعمارية البائدة وهي النموذج الأصلي الصادق في الصورة المعاصرة في ظل السيطرة الرأسمالية على الاقتصاد الدولي.	نشأت داخل اطار الدولة الوطنية ذات السيادة ونمت عبر مراحل التدرج المرحلي.	كانت هي السلف للشركات المتعدية اليوم وساهمت القوى الاستعمارية في الماضي على قيامها لسلب الثروات في الدول التي تحت الاحتلال.
٢	تخدم مصالح الدول الأم أولاً وتحقيق أهدافها العليا للحصول على الأرباح والحصول على المواد الخام والاستفادة من العمالة الرخيصة والأجور المنخفضة في ظل تقديم منافع محدودة للدول المضيفة وفقاً لطبيعة التفاوض وعقود التأسيس لمزاولة النشاط كونها تضع أهداف دولها الأم فوق أهداف الدول المضيفة وهي جزء من هيكل الشركات الأم التي تخدم الرأسمالية الليبرالية واقتصاد السوق في ظل اقتصاد العولمة.	تخدم مصالح الدولة في حالة العمومية ومصالح أصحابها في حالة الملكية الخاصة والمساهمين في حالة المساهمة وهي امتداد وجزء من الدخل والنتاج القومي الوطني.	كانت تخدم مصالح الامبراطوريات الاستعمارية وهي تعد بمثابة وكلاء عن الجيوش الاستعمارية لحمل الموارد الطبيعية وسلب الثروات الاقتصادية من الدول النامية المستعمرة لتشغيل الآلة الصناعية في أوروبا على خلفية ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وهي وسيلة استعمارية لممارسة أعمال السيادة تحت تداعيات التجارة للدول الاستعمارية.

دور الشركان عابرة القاران في الصين

<p>لم تكن تأخذ في الاعتبار الأهداف التنموية للدول المستعمرة، وإنما كانت ترفع أجندة الدول الاستعمارية في العالم الثالث والمستعمرات والدول التي تحت الوصايا والاحتلال.</p>	<p>تمارس أعمالها لخدمة المواطنين والجماهير الوطنية وخدمة أصحابها والمساهمين بها.</p>	<p>١ يجوز أن تمارس أعمالاً تخل بالسيادة في الدول التي تعمل بها (المضيفة) إلا أنها تعبر عن أهداف الشراكة الأم وأن كان الخبراء لا يزالون يعتبرونها امتداد للاستعمار القديم وصورة جديدة له.</p>	<p>السياسة</p>
<p>ساهمت في لعب دور بارز في احتلال وتسليم نيجيريا للبريطانيين ١٨٧٩ واستعمارها، وبمساعدة شركة النيجر الملكية وتسليم أوغندا وكينيا لبريطانيا ١٨٨٦ - ١٨٩٥. عن طريق شركة شرق أفريقيا وتسليم جنوب أفريقيا عن طريق شركة جنوب أفريقيا عام ١٨٩٨ غير أنها أفلت بافول الاستعمار^(١).</p>	<p>ساهمت بقدر كبير بزيادة الدخل القومي والنتاج القومي الوطني وتشغيل العمالة واحلال الواردات لتحقيق الاكتفاء الذاتي.</p>	<p>هي لم تسهم إلا بقدر ضئيل من المنافع على الدول المضيفة، في حين يراها الخبراء طلائع لاستعمار جديد في الأجل الطويل في ظل اقتصاديات العولمة أو الفوضى المتوحشة (حرب الجميع ضد الجميع).</p>	<p>اسهاماتها</p>
<p>١ يوجد سلطة من قبل الدول التي تحت الاحتلال من الرقابة على أعمالها لأنها فاقدة السيادة.</p>	<p>خاضعة للرقابة وأجهزتها المحلية.</p>	<p>خاضعة للرقابة والسيطرة في الدول التي تعمل بها بنسب محددة.</p>	<p>سبل الرقابة والمراجعة</p>

(١) د. شوقي الجمل: تاريخ كشف افريقيا واستعمارها (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١). ص ٥٦٩ - ٥٧٥.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

الاطار القانوني	تواجه مجموعة مختلفة من النظم القانونية التي تتعدد بتعداد الدول التي تمارس انشطتها فيها.	قانون الدولة الوطنية التي تحميها من كافة الطرق غير المشروعة للمنافسة نظراً لخضوعه لسلطة تشريعية ومبادئ دستورية واحدة.	قانون الاحتلال والمحتل هو السائد.
معايشتها للبيئة	لا تتكيف هذه الشركات مع مختلف الظواهر المحلية نظراً لتعدد الاعتبارات واختلافها باختلاف الدول العاملة بها ومدى فرص نجاح المشروع واستمراره في تلك الدول.	تتكيف بعدد الظواهر السائدة كالمستوى العام للمعيشة وانماط الاستهلاك والقوة الشرائية وتركيب السوق وإدارة المشروعات ومجموعة قواعد الدستور	تتكيف مع إرادة المحتل ولا دخل لها، ولا رابط مع البيئة التي تقوم بها.
تفاعلها مع القيم والأعراف السائدة والخصوصية	تروج دوماً لنمط السلوك والأعراف المغايرة عن طبيعة الدولة التي تعمل بها والخاضعة بالدولة الأم غير أنها لا تجد أمامها إلا التكيف مع الخصوصية للدولة المضيفة.	تتكيف مع العادات والتقاليد وقواعد السلوك والقيم الحضارية والتركيب البيئي والقيمي السائد.	كانت لا تأخذ في الاعتبار القيم والأعراف الخصوصية في اعتبارها.
التعامل مع الظواهر القانونية السريعة	تبدل جهداً وافرًا للتعرف على هذه الظواهر التي تعتبر جزء من عوامل القوة الاقتصادية من خلال التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية اقتصادياً وسياسياً وأخذ القرار المناسب.	وضوح الرؤية لمجموعة هذه الظواهر القانونية والاقتصادية والحضارية أمام الشركات الوطنية التي تعمل في نطاق جغرافي محدد وهي	

دور الشركات عابرة القارات في الصين

	<p>بإستطاعتها تجنب مخاطرها الاقتصادية التي قد تؤثر في أنشطتها.</p>		
مخاطرهم	<p>لها مخاطر عديدة على الدول النامية أو الدول المضيضة كونها امتداد للعصور الاستعمارية ولها مخاطرها الاحتكارية التي تعيدنا إلى الوراء.</p>	<p>لا خوف عليها من الأضرار بالاقتصاد الوطني إلا في حدود لأنها تبقى في النهاية في خدمة التنمية فهي اضافة للاقتصاد الوطني.</p>	<p>مخاطرها قاست منها الدول النامية ودول العالم الثالث.</p>
عملهم	<p>تعمل في مجال الصناعات الاستخراجية والتحويلية واستغلال الموارد الطبيعية في الدول النامية (المضيضة) وهي تذهب للعمل في القطاعات التي تفيد الشركة من حيث الربحية والنمو والاستمرارية فلا تعمل في مجال الزراعة والصناعات الحرفية.</p>	<p>تعمل في كافة القطاعات وخاصة القطاعات التقليدية كالزراعة والصناعات اليدوية والصناعات الصغيرة وكافة الصناعات لخدمة التنمية والتي تهدف إلى الربح والنمو والاستمرارية.</p>	<p>عملها في خدمة الاحتلال والاستعمار.</p>
خلفيتها الأيديولوجية	<p>تعمل في خدمة اقتصاد السوق الرأسمالي الليبرالي أو الامبريالي الاستعماري الخاص بارادة الدولة الام وليس وفقا لارادة الدول المضيضة وان كانت تتوجس من التأميم والمصادرة التي تواجهها.</p>	<p>ايدولوجيتها تتبع من الارتقاء بالاقتصاد الوطني وبعدها الاجتماعي والاخلاقي في ظل احترام القوانين والاعراف القيمية في الدول الوطنية.</p>	<p>استغلال الدول التي تحت الاحتلال وجعلها تدور في فلك التبعية والفقر.</p>

وفي نافذة التنظير بين الشركات يرى الباحث أنه يوجد ثمة اختلاف بين الشركات الاستعمارية في الماضي والشركات اليوم في الدول النامية، لأن

التاريخ الاقتصادي مر بمراحل وحقبات تاريخية بدء من الحقبات الاستعمارية والثورة الصناعية ومروراً بالنظام الرأسمالي المعاصر وسيادة الثورة العلمية والتكنولوجية التي نمر بها اليوم في ظل اقتصاديات العولمة الكونية و بروز ثورة الاتصالات والمعلومات والوسائط التقنية.

٣- الأساليب الحديثة للشركات متعددة الجنسية في تنظيم إدارتها وتخطيط سياساتها واتخاذ قراراتها

أ- التنظيم والإدارة في الشركات المتعدية:

لا شك في أنه لا يوجد ما هو أهم من التنظيم والإدارة، لا سيما أن الإدارة تعد أحد أهم مقومات الشركات متعددة الجنسية لكي تمارس نشاطها بصورة جيدة وتجنّى ثمار أرباحها وتحقيق جل أهدافها^(١)، علماً بأن الإدارة دائماً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة الاقتصادية والاجتماعية.

والإدارة ليست حقائق مطلقة، وإنما هي نظريات وسياسات واستراتيجية قابلة للتغيير بنسب متفاوتة ليتم تطبيقها على أرض الواقع لتحقيق الأهداف المرجوة، ومن الجهل بمكان عدم الربط العام بين الأساليب الإدارية الحديثة وكافة العمليات، ونظراً لكبر حجم الشركات وتنوع وتعدد الشركات التابعة والمنتسبة كانت هناك ضرورة حتمية لاستخدام مستويات عالية من المهارات الإدارية للتنسيق والتنظيم بين فروعها مما يساهم في الارتفاع بقدرة الإدارة وكفاءتها في اتخاذ القرارات في ظروف غالباً ما تتسم بالمخاطرة وعدم اليقين أو البيئة المغايرة، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات الإنتاجية والسعرية والاستثمارية لكي لا تتعارض مع أهدافها.

(١) د. عائدة سيد خطاب وآخرون: إدارة الموارد البشرية الدولية - من منظور الشركات دولية النشاط (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر) ٢٠٠٧ ص ص ٤٨ - ٤٩.

ومن الأهمية بمكان فإنه يمكن القول بأنه لا نجاح بلا نظام ولا نظام بلا إدارة حديثة محترفة، والإدارة بلا مدير ناجح يعمل على إرساء قواعد العمل والنظام الفاعل لتحقيق الأهداف المرجوة وتحقيق ثقافة الأولويات لا تعد إدارة، فالإدارة تعد ثورة علمية وعقلية كونها العامل الاستراتيجي للنظر للمستقبل شرط وجود التخطيط الفعال الذي يحقق النجاح.

ولقد حث العديد من الخبراء على المزايا الاقتصادية للإدارة والأخذ بمفهوم التخصص وتقسيم العمل والذي يعد من أهم مقومات الإدارة وقواعدها بشكل عام، وهي:

- ١- التخطيط الفاعل.
- ٢- التنظيم الجيد الذي يكفل النجاح.
- ٣- أن تتمتع سلطة القيادة بالرشد والحكمة والخبرة.
- ٤- توافر مقومات التنسيق والانسجام (روح الفريق) والعمل المشترك داخل المنظمة.
- ٥- توافر أسس جديدة وحيادية لاختيار العاملين (وضع الشخص المناسب في المكان المناسب).
- ٦- تحديد المهام والواجبات وفقاً لقواعد الثواب والعقاب.
- ٧- أن يكون التوجيه من أعلى إلى أسفل شرط توافر تغذية مرتدة لإعادة تقييم الأوضاع.
- ٨- تشجيع العاملين على تحمل المسؤولية ومنح الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع الابتكارات والمهارات داخل العمل.
- ٩- إعطاء المكافآت العادلة للعاملين شرط البذل في ظل توافر العدالة.
- ١٠- الاستفادة من مفهوم العقوبات لتحديد الأخطاء.
- ١١- تفويض وحدة الأمر (اللامركزية) شرط مقاومة الفساد..

وتسيطر الشركة الأم في الدولة الأم على كافة الفروع من حيث التخطيط والتنظيم واتخاذ القرارات والرقابة، لأنها في الأصل صاحبة الاستثمار الأصلي التي تعمل فيه أو من خلاله شركاتها المنتسبة، والتابعة، وعلى خلفية تنامي دور الشركات برزت ادوار للإدارة المحترفة في البناء التنظيمي وفقاً لبنية المؤسسة في هرم إداري داخلي يتسع فيه ميدان التنسيق العقلاني حيث لا تخضع نشاطات الشركة التابعة بصفة مطلقة لذبذبات السوق، كونها كيانا مستقلا وذاتيا من حيث النشاط اليومي غير أنها في نهاية الأمر تعمل وتطور في فلك الشركة الأم.

والإدارة في الشركات متعددة الجنسية تحتفظ لنفسها بوظائف الإشراف والتخطيط والتنظيم والتوجيه ورسم السياسة العامة للشركة، ومن ثم لا يعنى استقلال مهمة الإدارة عن الملكية انعدام أهمية الثروة، حيث يصبح أقوى ملاك الأسهم أكثر المديرين نفوذاً، وغالباً ما تعبر ملكية الأسهم عن نفسها داخل بنية الإدارة، والإدارة في الشركات غالباً ما تكون في أيدي أفراد من جنسيات مختلفة، كما أن الشركة دائماً ما تمارس نشاطها خارج الحدود القومية للدولة الأم من أجل تحقيق وحدة الهدف والذي يتلزم مع وحدة السيطرة على إدارة الشركة وفروعها، لا سيما أنهما في الأساس كيان اقتصادي واحد فقد يكون انتاجها أو نشاطها موجهاً أساسياً للدول الأم وربما كان معنى بالدولة المضيفة أو أن يكون موزعاً بالتساوي فيما بينهما.

ولا تتحقق الإدارة المركزية من قبل الشركة الأم على الفروع المنتسبة إلا في القرارات ذات الطابع الاستراتيجي دون القرارات ذات الطابع التنفيذي فتترك المجال لإدارات الشركة (الفروع) في اتخاذها، غير أن الشركة الأم تختص بالفصل في المسائل الآتية:

- ١- تحديد السياسة الاستثمارية للشركة الوليدة أو الفرع في إطار خطة عامة للمشروع المتعدى فلا يمكن الاستثمار في الفروع إلا بالرجوع للشركة الأم للموافقة.
 - ٢- تقوم الشركة الأم بتحديد السياسة المالية للشركة الوليدة عن طريق التمويل الذاتي والاقتراض وكذا تحديد الأرباح الموزعة أو المحتجزة في صورة احتياطي سنوي.
 - ٣- وضع الخطة الإنتاجية للشركة الفرعية في إطار الخطة العامة للمشروع الأم العابر وهي تشمل على تحديد الانتاج ووضع السعر المناسب الذي يمكن البيع به ووضع أسعار السلع الوسيطة.
 - ٤- تحديد أسواق الصادرات لكل شركة.
 - ٥- تعيين كبار المديرين.
 - ٦- تركز الأبحاث العالمية في الشركة الأم.
- والإدارة في الشركات متعددة الجنسية تتمتع بالخصائص الآتية ١ :
- التوجه بالسوق نحو العالمية بدلاً من الاقتصار على السوق المحلية.
 - التركيز على العمل كنقطة بداية أساسية.
 - التفكير الاستراتيجي والرؤية المستقبلية.
 - الإدارة بالفعل وليس برد الفعل.
 - الرؤية الشمولية والربط بين المتغيرات الداخلية والخارجية.
 - التخطيط الاستراتيجي.
 - الرؤية الاقتصادية الهادفة للتغيير والتحسين المستمر.
 - التفاعل الكفاء مع ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتفهم وتبنى مداخل إدارية.
 - إعادة هندسة العمليات ومقومات معاصرة لتعزيز التنافسية والجودة الشاملة.

دور الشركان عابرة القارات في الصين

- إعادة هندسة العمليات ومقومات التفكير الابتكاري بديلاً عن الإدارة باللوائح.
- الإدارة بطرق العمل المحفزة وليس بالطرق التقليدية.
- الإدارة بالمخاطرة المحسوبة بديلاً عن إثارة السلامة.
- القدرة على الإحساس بالمرؤسين.
- تبني مدخل التحسين المستمر بديلاً عن مقولة (ليس في الإمكان أبدع مما كان).
- استثمار الوقت والجهد والتحلى بإدارة التفسير قبل التغيير.
- اكتساب مهارات التعلم بين التنظير والمقارنة، ومن خلال نماذج التحليل المتعدد.
- القدرة على فهم واحترام معتقدات وقيم واتجاهات نشأتها وثقافات المختلفة.
- اكتساب قدرات المدير العالي من حيث إجادة اللغة الأجنبية والتكيف وبيئة الأعمال.
- إدارة المنافسة داخل المنظمة وخارجها من خلال أشغال المنافسة الإيجابية بين العاملين وخلق العمل والإثارة المحسوبة للمنافسة والابتكار.

الجنسية	شركات بريطانية	شركات الاتحاد الأوروبي	التجمع الآسيوي	الجنسيات المشتركة
نماذج الشركة الأم	-	٢٨.٦ ٪	-	-
نماذج البلد المضيف	-	-	-	٢٥ ٪
نماذج تراعى الظروف المحلية للبلد المضيف	١٠٠	٧١.٤ ٪	١٠٠	٧٥ ٪

جدول رقم (٢ - ١) الإدارة العصرية وفقاً لنموذج الشركات الأم والبلد المضيف للشركات متعددة الجنسية

ومن الأهمية بمكان فإنه في الآونة الأخيرة أصبحت للشركة المتعدية قدرات متميزة على استيعاب طريقة الإدارة العصرية بواسطة الاستثمار المشترك

ووفقاً لدراسة عن كيفية تطبيق نماذج الشركة الأم أو الظروف المحلية للبلد المضيف، فقد وجد أن الشركات الأوروبية غالباً ما تطبق نماذج الشركة الأم بنسبة ٢٨,٦ ٪/٠ ، فى حين تستخدم

٧١,٢ ٪ من النماذج التى تراعى الظروف المحلية للبلد المضيف، فى الوقت الذى لا تستخدم الشركات البريطانية والآسيوية المتعدية أى نماذج من نماذج البلد الأم فى الدول المضيفة، غير أن الشركات المشتركة لا تستخدم أى نماذج من نماذج البلد الأم فى الوقت الذى تستخدم ٢٥ ٪ من نماذج البلد المضيف و ٧٥ ٪ من نماذج تراعى الظروف المحلية للبلد المضيف(١).

ب- التنظيم فى الشركات متعددة الجنسية:

تعد الشركات متعددة الجنسية نموذجاً حقيقياً فى عالم التنظيم الدولى، وتتبع قدرتها الكبيرة فى فرض نمطها التنظيمى وسيطرتها الاحتكارية على الأخطبوط التكنولوجى ورأس المال الكثيف والعمالة الماهرة وأدوات التسويق الفاعل، ومن خلال هذا المبدأ أمكن للشركات تحقيق وحدة السيطرة على الشركات الوليدة فى الوقت الذى تتمتع هذه الشركات التابعة من الناحية القانونية بشخصية معنوية مستقلة وذمة مالية منفصلة، غير أن هذا الاستقلال لا يمنع السيطرة المركزية التى تمارسها الشركة الأم.

وغالباً ما تقوم الشركات متعددة الجنسية على التكامل الرأسى حيث تخصص كل شركة فرعية أو تابعة فى إنتاج جزء معين فى إطار إنتاج منتج واحد متكامل، فقد يحقق التكامل الرأسى زيادة واضحة فى معدلات التبادل للسلع الوسيطة والنهائية بين الشركات التابعة والشركة الأم، ومن ثم فإن الشركات المتعدية تقوم بترتيب هياكلها تنظيمياً مركزياً متكامل يتمشى مع محيطها العالمى، وهذا ما يجعل من الصعب إخضاعها للرقابة

(١) أوديد شنكار: العصر الصينى - الاقتصاد الصينى الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمى (القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠٠٥). ص ٢٠٥.

القانونية لدولة واحدة، ودائماً ما تنظم الشركات أعمالها على أساس الإنتاج العالمى لتحقيق كفاءات الحجم وتخصيص الأنشطة وتنظيم أعمالها على أساس الإنتاج الذى تقوم به الشركة الأم، ولهذا فهي تحقق أعلى معدلات الربح والتراكم والقيمة المضافة، بالإضافة إلى امداد شركاتها بالسلع الثانوية وبأسعار رخيصة.

ويمكن القول بأن المزايا الإدارية والتنظيمية فى ظل وجود مستوى عالى من الكفاءة يساعد على تحقيق التكامل والبقاء على الاحتكارات التى تجعل الشركات التابعة تعمل تحت مظلة الشركة الأم وأسعارها الاحتكارية.

ويوجد أربعة نماذج من حيث التنظيم، وهى^(١):-

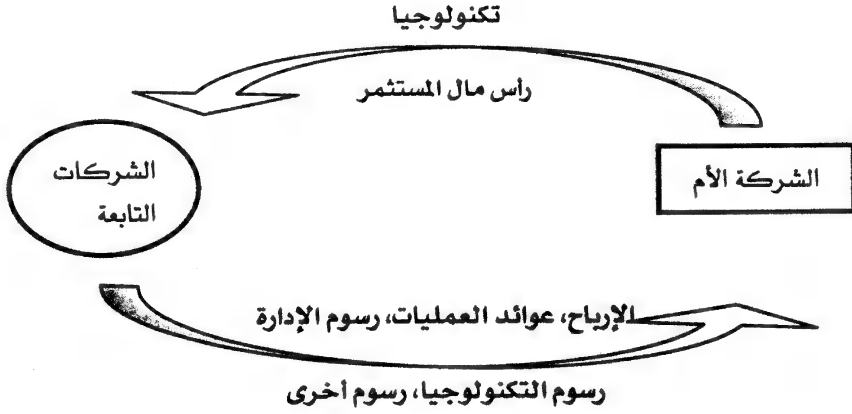
- ١- نموذج التقسيم الدولى (رئيس عالمى).
- ٢- نموذج التقسيم المحلى (رئيس محلى).
- ٣- نموذج التركيب الجغرافى (أوروبا، أمريكا، الشرق الأوسط، آسيا وجنوب شرق آسيا، الشرق الأدنى).
- ٤٠- نموذج التقسيم حسب المنتج (سلع استهلاكية، سلع وسيطة، سلع كمالية، خدمات).

ولهذا يمكن إبراز الطابع التنظيمى فى الشركات عابرة القومية فى سيطرة الشركة الأم على الفروع فى حالة السيطرة الكاملة وفقاً لأسس السيطرة المحددة أو المقيدة أو الجزئية فى حالة الشركات المشتركة.

وضمامنا لتسهيل عملية الإدارة وانسيابية العمل وسرعة الاتصال بين فروع الشركات المتعدية الجنسية اتخذت الشركات عدداً من القواعد الأساسية لضمان سرعة العمليات بها، وهى:

(1) Channan Derek, F: Multinational strategic Planning (London: the Macmillan Press LTD., Eighth edition 1979), pp. 220 – 229.

- ١- اتخاذ اللغة الإنجليزية لغة للعمل والتعامل بها.
- ٢- جعل الدولار الوحدة الحسابية لجميع الشركات التابعة والمنسوبة والوليدة.
- ٣- إنشاء الشركات مراكز بحوث وتطوير.



شكل رقم (٢ - ١)
العلاقة بين الشركة الأم والشركات التابعة

ويمكن أن يقوم الفرع في الظروف الاستثنائية بنقل الأرصدة المالية في عدد من البنوك لحمايتها من التخفيض أو بهدف المضاربة..

وتتأثر الدولة الأم مالكة الشركة الأم بأربعة عناصر من شركاتها في الخارج مما يؤثر على ميزان مدفوعاتها، وهى:

- ١- رأس المال (صادرات رؤوس الأموال المستثمرة في الفروع الخارجية).
- ٢- واردات رؤوس الأموال إلى الوطن الأم من الشركات الأجنبية فيها.
- ٣- المتحصلات والفوائد التى تحصل عليها الدولة الأم من استثماراتها بالخارج.
- ٤- مدفوعات وعوائد الاستثمار التى تدفعها الدولة الأم للشركات.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة التنظيمية بين الشركة الأم والفروع غالباً ما تخضع للهيكل التنظيمي للشركة وبما يجعل الوحدات التابعة في حالة خضوع وتبعية للمركز الرئيسى، أما العلاقة التعاقدية تصبح في حالة انعدام السيطرة من المركز الرئيسى على الوحدات الفرعية في الدول النامية المضيفة.

ج- التخطيط والسياسات الاستراتيجية في الشركات المتعدية:

يعد التخطيط من أهم الأدوات الداخلية للإدارة، لا سيما أنه يعمل على تسهيل عملية اتخاذ القرار، ويمكن من خلاله الوقوف على أقصى كفاءة في تشغيل موارد الشركة حتى لا تقع فريسة للظروف المتغيرة في المستقبل، والتخطيط يعد حقيقة تستند إلى المعلومات والبيانات المتوفرة أو بقدر تحقيق هذا الشرط يكون الاقتصاد مخططاً^(١)، والتخطيط من عناصر الإدارة، وهو الوظيفة التي تتضمن ما يجب عمله مقدماً، وهو عملية ذهنية تقوم في الغالب على التفكير الخلاق والتنبؤ الذي يتناسب مع الأهداف التي يجب الوصول إليها ويختلف التخطيط باختلاف النظم المطبقة من دولة لأخرى.

ويتوقف نجاح وجود الخطة على مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف المرجوة، في القطاع المراد التخطيط له، ولذا فإنه يعد أول خطوة من خطوات النشاط الرقابي، وتقسم عناصر الخطة إلى ثلاثة عناصر هي^(٢):

- ١- الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه.
 - ٢- الوسائل التي تتخذ لتحقيق هذا الهدف.
 - ٣- الفترة الزمنية التي يمكن تحقيق الهدف من خلالها.
- وتتعدد الأهداف التي يسعى التخطيط لتفعيلها وهي:

- ١- زيادة معدل النمو الاقتصادي.

(١) د. حازم البيلالوى: التغيير من أجل الاستقرار (القاهرة: مكتبة الأسرة، ١٩٩٨). ص ص ٧٥-٧٧

(٢) د. زين الرفاعي طه: التخطيط الاقتصادي (دمشق: دار المعرفة، ١٩٩٥)، ص ١٥.

- ٢- عدالة التوزيع للدخل القومي.
- ٣- تحقيق التوازن القطاعي والإقليمي.
- ٤- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- ٥- التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية الخاصة بالمجتمع.

والتخطيط في الشركات يجب أن يكون له أولويات ومتطلبات وشمول وكفاءة شرط أن يتم من أعلى إلى أسفل والتخطيط في ظل الاقتصاد الرأسمالي الذي تقوم عليه الشركات يقوم به جهاز السوق، غير أن النظام الاشتراكي دائماً ما يقوم على نظام التخطيط الممركز (المركزي)، ويذهب الخبراء إلى أن التخطيط الاستراتيجي في الشركات المتعدية يعد العنصر الاستراتيجي الذي يمكن من خلاله النظر للمستقبل شرط وجود التخطيط الفاعل، لا سيما أن التخطيط يعد من أصعب الأمور التي تواجه المؤسسات في الأجل الطويل إذا ما افتقد أثره والتخطيط معنى في الأجل القصير بالربح وفي الأجل الطويل النمو والاستمرارية في السوق.

وفي سبيل تحقيق الأهداف الخاصة بالشركة الأم تسعى الشركة الأم دوماً لنقل عملياتها من دولة لأخرى كي تستفيد من اختلاف الأسعار ورخص العمالة وتدنى مستوى الأجور وتوافر المواد الخام، نظراً لأن الشركة الأم غالباً ما تواجه صعوبات عديدة مما يجعلها تلعب على الاختلافات القائمة والمتباينة في مستويات النمو والتقدم الاقتصادي التقني بين الدول المختلفة ولصالح مصالحها واستغلالها كافة الامتيازات والاعفاءات والتباين إلى أقصى حد ممكن من خلال التخطيط بين الفروع لتحقيق أقصى كفاءة في تشغيل الموارد من خلال الأخذ بمبدأ الحيطة والحذر أمام التغيرات العالمية في ظل العولمة.

ويوجد ثلاثة أنواع للتخطيط في الشركات، وهي:

- ١- **تخطيط قصير الأجل:** وهو غالباً ما يكون سنة ويهدف إلى وضع الخطة التفصيلية للشركة الأم وفروعها الوليدة والتي يتم وضع الخطة والميزانية السنوية.
- ٢- **تخطيط متوسط الأجل:** وهو معنى بتفصيل الأهداف للشركة الأم وشركاتها وطبيعة وسر العلاقة بينهما.
- ٣- **تخطيط طويل الأجل:** ويتضمن الأهداف الأساسية في الشركة الأم وأساليب تحقيقها مثال خطط الإنتاج ودخول الأسواق.

ويعد التخطيط الاستراتيجي هو المنهج الملائم الذي يمكن من خلاله تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الشركات في المستقبل وذلك لاقتناص الفرص وتضخيم العوائد وزيادة المبيعات والأرباح، فالتخطيط هو الأداة الأساسية التي تقوم بها الإدارة وفقاً لقواعد التخصص من خلال وضع الأهداف لكل شركة تابعة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وخدمة استراتيجيتها العالية اعتماداً على ما تم تحقيقه من نتائج في الأعوام الماضية، شرط إرسال الخطة للفروع التابعة شرط موافقة المدير العام للمركز الرئيسي ونوابه الأربعة وإقرارها بصورة نهائية في ضوء المعلومات، وعندئذ تقوم الفروع باستلامها ووضع الخطط التفصيلية لكل منطقة وفقاً لتوجهاتها وبما يخدم أهداف الشركة الأم، ومن ثم تختلط عندئذ مصالح الشركة الأم بمصالح الشركات التابعة، إلا أن الشركات التابعة تظل لها وضعها القانوني المستقل لأنه لا يوجد إطار قانوني يستوعب المشروع المتعدى بفروعه في قانون واحد على المستوى الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد لدى مديري الفروع والمناطق المرونة الكافية لتغيير عمليات الإنتاج بالشركات التابعة، لا سيما أن التمويل يأتي من الشركة الأم وكذا خطة العمل، ولذلك فإن الباحث يرى أن الشركة الأم

تتعامل مع الشركات التابعة وكأنها أداة من الأدوات لتحقيق الاستراتيجية الأساسية للشركة الأم، ومن ثم يمكن للشركة الأم نقل أرباح إحدى فروعها من فرع إلى آخر بما يحقق أهدافها المرجوة.

وتعد السياسات الاستراتيجية نوعاً جديداً قد انبثق من التخطيط لا سيما أن التخطيط محدد الفترة ولا يتسم بالمرونة، غير أن السياسات تعكس دائماً الوضع الحقيقي لنجاح الخطة شرط الربط بأهداف المشروع، لأنها تعد رابطاً حقيقياً لتقييم الأهداف المرجوة، لذا فهي محدد مرّن لخطة العمل وهي فن من فنون الإدارة لحسم الصراع وتحويل سياسة العمل من القسر والصراع إلى الحكمة والرشد في القرارات بين التحولات والتغيرات.

وإن كانت السياسات تتطلب أساليب متعددة واستراتيجيات نابذة من حاجة الشركة الأم وما يتلاءم وطبيعة كل فرع وضروريات الواقع لتقليل الأخطاء وبراها العلماء أنها الخطوات التفصيلية التي يمكن وضع الخطط من خلالها موضع التنفيذ شرط المرونة والديناميكية والتطوير وفق متطلبات المرحلة وواقع الأمور بما يخدم أهداف المشروع التابع والشركة الأم في آن واحد.

د- اتخاذ القرارات في الشركات متعددة الجنسية:

يعد عنصر اتخاذ القرار من أهم عناصر الإدارة في الشركات المتعدية لتحقيق أقصى درجات الكفاءة الممكنة، وإذا كانت الإدارة علم وفن إدارة النشاط الإنساني فإن اتخاذ القرار والرقابة يعدان من أهم مقومات الإدارة على الإطلاق أو رأس حرية الإدارة ومن شروط القرار الجيد المتمخض عن القيادة الناجحة:

- المعرفة التامة بمن يعمل ومن لا يعمل.
- القدوة الحسنة.

- استبعاد غير القادرين شرط تعويضهم.
 - الاحاطة الشاملة بكافة ما يحيط بالشركة أو الفروع من أخطاء.
 - عدم التدخل في التفاصيل أو أدق التفاصيل.
 - العمل وفقاً لروح الفريق بين افراد العمل.
- ووفقاً لعنصر الإدارة المركزية أو مركزية الإدارة التي تعد من أهم خصائص الشركات متعددة الجنسية فإن القرارات العليا أو الاستراتيجية تحتكرها الشركة الأم دون القرارات التفصيلية والتي تترك في الغالب للفروع، وعلى المدير في الفروع اتخاذ القرارات التي في حدود الدور الذي رسمته الشركة الأم لتحقيق هدف الشركة النهائي، وغالباً ما تظهر مركزية الإدارة بوضوح في العمليات الصناعية والإنتاجية المتقدمة وخاصة في مجال صناعة السيارات وأجهزة الكمبيوتر، لأن هذه الشركات غالباً ما تكون قراراتها استراتيجية من حيث ادارتها واتخاذ قراراتها.
- ومن القرارات ذات الطابع الاستراتيجي في الشركة الأم مثل:-
- ١- تحديد السياسات الاستثمارية لشركاتها (الفروع) في الدول المضيفة وفقاً للخطة العامة.
 - ٢- تحديد السياسات التمويلية للفروع في ضوء ما يتفق واستراتيجية الشركة الأم.
 - ٣- وضع الخطط الانتاجية الفرعية لكل شركة تابعة أو وليدة في ضوء الخطة الكلية.
 - ٤- تحديد الإنتاج التصديري بين الفروع المختلفة كماً ونوعاً والمصدر إليها هذا الإنتاج وفقاً لمصلحة الشركة الأم.
 - ٥- العناية بتعيين كبار المديرين في الشركات الفرعية وخاصة المديرين الأكفاء لأن الشركات المتعدية غالباً ما تجتذب الكفاءات المتميزة من

العاملين للعمل في شركاتها من خلال عملية اصطيد الرؤوس Head Hunting من بين رجال الأعمال والشباب الصاعد في الدول المضيفة.

٦- اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات البحثية والعلمية والتكنولوجية، لا سيما أن هذه الأبحاث تركز دوماً في الشركات الأم دون الفروع التابعة إلا في أضيق الحدود.

ومن الأهمية بمكان فقد اكتسبت الإدارة في الشركات المتعدية الكثير من الكفاءات الابتكارية التي لديها المهارات الأوسع والقدرة على اكتشاف السوق وتجنييد الموارد في ظل تقليل حجم المخاطر وتحديد الهدف من خلال تجميع اتجاهات العاملين حول الهدف الواحد.

ومن العوامل التي تؤثر في قرار المنشأة في الشركات متعددة الجنسية:-

١- تعظيم الربح من خلال الاستثمار المباشر، وبنشأ الربح في البلد المضيف عن مكونات الحزمة المالية والتكنولوجية في ظل تلاشى الربح الناتج عن التمويل أو أسعار الفائدة، ولا يتحقق الربح إلا من خلال دراسة عوامل الاستثمار وقراره والذي يأخذ في الاعتبار كل من^(١):-

• الأجر المنخفض في الدول المضيفة.

• انخفاض تكاليف الإنتاج.

• انخفاض تكاليف العمالة.

٢- تعظيم المبيعات ومن أبرز أسس عملية صنع القرار داخل الشركات متعددة الجنسية، هي:

١- عدم التعويل كلياً على البعد أو الاعتبار الايديولوجي والأخذ بأسلوب دراسات الجدوى الاقتصادية أو الرجوع لأراء الفنيين في ظل تطبيق النظريات الإدارية والقواعد العلمية.

(١) جون هيدسون، مارك هرنندز: العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: د. طه عبد الله منصور، د. محمد عبد الصبور محمد علي (الرياض: دار المريخ، ١٩٨٧)، ص ٧٠٤-٧٠٥.

٢- التوجه نحو آليات العمل اللامركزية والرقابة الفعالة، فالشركة الأم تقوم على اتخاذ قراراتها استناداً إلى مصالحها الخاصة ومحيطها العالمي، وليس وفقاً لأسس الاهتمام بالمصالح الوطنية للدول التي تعمل وتنشط عملياتها فيها، وكذا نجاحها مما يصعب على الدول المضيفة اخضاعها للرقابة القانونية لدولة واحدة، في الوقت الذي تتمتع الفروع بشئ من الحرية في اتخاذ بعض قراراتها شرط الرجوع النهائي لقرارات واستراتيجية الشركة الأم في الدولة الأم التي بها المركز أو الإدارة الرئيسية للشركة الأم.

أما من حيث الشخصية المعنوية للشركة التابعة في أمر تعيين العمال وفصلهم فإن المدير العام في الفروع يعين من قبل الشركة الأم، غير أن الشركة التابعة هي التي تحرر العقد في الدول المضيفة، ومن الناحية الشكلية تعتبر الشركة التابعة هي رب العمل، غير أننا لو تجاوزنا الحاجز الوهمي للشخصية المعنوية واتخاذ القرار في الشركة نجد أن مصدر اتخاذ القرارات المتعلقة بسير العمل تبقى في الشركة الأم، حيث أن الفرع ليس لديه أي سلطة حقيقية تستطيع التفاوض من أجل الوصول إلى حلول مرضية مع الدول المضيفة.

وبامتداد الشركات متعددة الجنسية لنشاطها في دول عديدة مضيفة، وأسواق خارجية كثيرة في الوقت الذي تخضع قراراتها لامركزيا بما يتناسب وطبيعة السوق المحلية، إلا أنها تحدد استراتيجيات منفصلة لكل فرع من فروعها على حده وكذلك قراراتها، في حين يشكل كل فرع من فروعها مركزاً مستقلاً من حيث التكلفة والربحية^(١).

(1) The world Bank world development indicators (1999).. 18.

٤- استراتيجية الشركات متعددة الجنسية والدول المضيفة فيما

بين التكامل والاندماج أو التنافس والصراع:

أولاً: استراتيجية الشركات تجاه الدول المضيفة:

يقصد باستراتيجية الشركات هي الأساليب التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة لتحقيق أهدافها العامة على المدى الطويل، في حين يذهب عددٌ من الخبراء إلى أن أهم استراتيجية للشركات تلك التي تذهب نحو تحقيق أعلى الأرباح في ظل تحقيق النمو والاستمرارية والاستفادة من الفروق والتباينات في الأسعار والوفور في المواد الخام وانخفاض مستوى الأجور والدخول.

وغالباً ما تتخذ الشركات متعددة الجنسية أشكالاً وأحجاماً مختلفة بفضل ما تمتلك من قدرات مالية واستثمارية وإنتاجية وتكنولوجية، ومن ثم فهي تمارس تأثيراً على الدول المضيفة بفضل ما تمتلك استراتيجية تسويقية وإنتاجية والقدرة على التسهيلات والاندماج التي صارت تسمح بدخولها أسواق الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

وتتعدد الاستراتيجيات التي تسعى الشركات متعددة الجنسية لتحقيقها في الدول النامية، وهي^(١):

- ١- استراتيجية النمو والاستمرارية والتي تسعى إلى التوسع.
- ٢- استراتيجية الاستقرار من خلال الارتباط بتوجهات الإدارة والتخطيط والابتكار وتعدد خطوط الإنتاج والتنوع.
- ٣- استراتيجية الانكماش من خلال خفض نسب التكلفة لمواجهة المتغيرات السوقية.

(١) د. محمد السيد سعيد: الشركات متعددة الجنسية - وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨) ص ٧٥ - ٨٠.

٤- استراتيجية التمييز والتي تهدف إلى القدرات الانتاجية وهندسة وقياس الجودة الكلية.

ويوجد استراتيجيات لدخول الشركات متعددة الجنسية إلى أسواق الدول المضيفة، وهي كالآتي:-

- ١- استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر أو المشترك (المختلط).
- ٢- استراتيجية توطين الصناعة.
- ٣- الاستراتيجية التجارية (التجارة الخارجية).
- ٤- استراتيجية نقل التكنولوجيا.
- ٥- الاتفاقيات التعاقدية (عقود التراخيص، عقود التصنيع، عقود الامتياز، عقود الإدارة تسليم مفتاح).
- ٢- استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر أو المشترك:

وتتمثل هذه الاستراتيجية أعلى درجات المخاطرة عند دخول السوق الدولية حيث يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر المشروعات الإنتاجية المملوكة بالكامل من خلال:

- شراء شركات قائمة تمليك خالص.
- تكوين فروع جديدة لها في بلد أجنبي.
- تصدير سلع وخدمات تتجهها الشركة في البلد الأم.
- الاستثمار في المناطق الحرة.
- القيام بإنتاج أجنبي خارج البلد الأم.
- الاستثمار في مشروعات البناء والتشغيل والتمويل والتصميم.

- الاستثمار في مشروعات الاستثمار المشترك والذي يتمثل في مشاركة المخاطر، وهذا النوع يعد اتفاق بين شركتين لمشاركة المخاطر أحدهما محلية والاخرى متعددة الجنسية.

٢- استراتيجية توطين الصناعة خارج مقر الدولة الأم:

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى:

- الاستفادة من توافر اليد العاملة الرخيصة في الدول المضيفة.
- الاستفادة من توافر المواد الخام الأولية.
- انخفاض عناصر إنتاج الطاقة.
- الاستفادة من الأسواق النامية كامتداد جديد لحماية صناعاتها التي لا تزال في طور الولادة وعدم النضج.
- الالتفاف حول السياسات الحمائية التي تضعها الدول المضيفة.
- الاستفادة من الحوافز والاعفاءات الضريبية والتسهيلات الاستثمارية.
- الاستفادة من مجالات التصنيع والخدمات التسويقية والمصرفية لزيادة الأرباح.

٣- الاستراتيجية التجارية^(١):

والتي تهدف إلى التغلب على القيود التجارية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات الأجنبية لتشجيع الصناعات المحلية، لذا لجأت الشركات العملاقة إلى إنشاء فروع لها للحصول على موقع تجارى في الدول المضيفة المحصنة، ويمكن من خلالها الدخول إلى الأسواق الجديدة من خلال التصدير الذي يعد من أهم صور خلق المزايا التنافسية.

(١) د.جمعه محمد عامر: التجارة الخارجية - وتنظيم الاقتصاد الدولي (القاهرة: ناس للطباعة النشر، ٢٠٠١). ص ٢٤٣-٢٤٦ ج

٤- استراتيجية نقل التكنولوجيا^(١):

تعد الفوراق في المستوى التكنولوجي المتمثلة في الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية من أهم أدوات الشركات الاستراتيجية وان كان يؤخذ على الشركات متعددة الجنسية استخدام وجلب تكنولوجيا عتيقة في الدول المضيفة، أو الأقل كفاءة، إلا أنها في الدول المضيفة الأكثر انفتاحاً على الغرب اقتصادياً تستخدم التكنولوجيا متوسطة الكفاءة ومنذ منتصف التسعينيات باتت تجتذب استثماراً أجنبياً تنافسياً^(٢)، حتى لا تدخل في مزاحمة أو منافسة مع الشركات الوطنية.

٥- استراتيجية الاتفاقيات التعاقدية:

ويمكن من خلالها منح الدولة المضيفة عدداً من العقود، وهي:

- عقود التراخيص مقابل الالتزام بدفع مبالغ مادية لمانح الترخيص وهي تتخذ أشكال:
 - حق استخدام الاسم التجاري.
 - حق استخدام العلامة التجارية.
 - حق المعرفة واستخدام الاسم التجاري للشركة.
 - حق استخدام براءة الاختراع.
- عقود التصنيع: من خلال منح الشركة متعدي الجنسية شركة أجنبية أو شركة محلية الحق في تصنيع منتج خاص بها أو المساعدة الفنية في تصنيعه مقابل تعاقدات مادية متفق عليها.

(١) د. سميحة السيد فوزي: ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية، مجلة مصر المعاصرة العدد ٤١٥ - ٤١٦ القاهرة ١٩٨٩ ص ١٩٩

(٢) د. عبد السلام أبو قحف: السياسة والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٩). ص ص ٣٠-٣١.

- عقود الامتياز: والتي بمقتضاها منح شركة أجنبية شركة محلية حق الامتياز لانتاج سلعة أو تقديم خدمة مقابل الحصول على حق مالي.
- عقود الادارة: والتي من خلالها اعطاء الشركة الأجنبية الحق في ادارة أحد المشروعات في دولة خارجية كادارة الفنادق أو العمليات مقابل حق مادي تحصل عليه الشركة المديرة.
- عقود تسليم مفتاح: وفيه تلتزم الشركات متعددة الجنسية بإنشاء مشروع كامل متكامل إلى حين التسليم على التشغيل وتدريب الفنيين المحليين عليه.

وتتمثل عناصر الاستراتيجية في الشركات متعددة الجنسية في:

- ١- التخطيط والذي يتمثل في وضع الخطة العامة الاستراتيجية المرشدة للعمل المستقبلي واتخاذ قرار التشغيل الأمثل للموارد المالية والبشرية والفنية.
- ٢- سياسات الملكية ومناخ الاستثمار: دراسة أفضل البدائل الاستثمارية لتحقيق أفضل العوائد واعادة الامتلاك الكامل للمؤسسات وامتلاك نسب السيطرة على الأسهم في ظل الامتلاك الكامل أو المشاريع المشتركة أو التكاملات الاستراتيجية، وقد تتخذ الشركات متعددة الجنسية قراراتها الاستثمارية في خضم التعرف على المناخ العام والقوانين الحاكمة في الدول المضيفة وخاصة سلوك هذه الحكومات ما بين الماضي والحاضر وتتبع السوابق التاريخية ودراسة مدى ملائمة المناخ الاستثماري وعناصره وخاصة الاستقرار السياسي والنظم الحكومية والاستقرار النقدي ومعدل التضخم وقيود الاستثمار والتدخل الحكومي في الاقتصاد وحجم الحوافز الضريبية

ويتعدد مناخ الاستثمار وفقاً لاستراتيجية الشركات وهو كالآتي:

• مناخ استثمارى مناسب للغاية.

■ مناخ استثمارى مناسب.

• مناخ استثمارى متواضع.

■ مناخ استثمارى ردىء.

• مناخ استثمارى غير صالح (معادى).

١- سياسات التمويل: والتي تسعى دوماً إلى تمويل عملياتها في الدول النامية في إطار خطة كاملة شاملة من خلال اللجوء إلى التمويل المحلى في الدول المضيفة وتفادى المخاطر.

٢- سياسات سيطرة المركز الرئيسى: والتي تستند على تطوير وسائل الاتصالات والمعلومات.

٣- سياسات التسويق والتسعير: فالشركات في استراتيجياتها تضع برامجها التسويقي على أساس خطط سنوية مرنة تراعى ظروف وأوضاع السوق العالمية المتغيرة والمتطلبات والقدرات الانتاجية لكل فرع، أو تقوم بالتسعير حسب قواعد محددة مستفيدة من اختلاف الفروق من العملات.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات تعتمد في استراتيجياتها على استغلال الاختلال بين الدول إلى أقصى حد ممكن للوصول إلى أهدافها النهائية التي تكمن في الأرباح والنمو والاستثمارية، وتحقيق أكبر العوائد للشركة الأم وإن كانت لا تتماشى مع استراتيجية التنمية في الدول المضيفة، فالشركات تسعى دوماً إلى انجاز المشروعات التي تحقق لها أكبر عائد ممكن بغض النظر عما إذا كانت تحقق اسهاماً فعالاً للتنمية الاقتصادية للدول المضيفة من عدمه.

فالشركات الرأسمالية الغربية دخلت الصين في منتصف الثمانينيات بكل قوتها لدحر كل ما هو اشتراكي أو أخلاقي، بالإضافة إلى أن هذه الشركات صبت كافة اهتمامها على المشروعات غير ذات الأولويات المرتفعة بالنسبة لجهود التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، وإن كانت تنتج سلعاً تباع في الدول المضيفة، إلا أنها تشبع حاجات الأقلية الغنية على خلفية ارتفاع الميل الاستهلاكي في ظل بروز الفوارق الطبقيّة.

وغالباً ما تغير الشركات أوضاعها الاستراتيجية لاقتناص الفرص الاقتصادية وتقوم بتجميع العمالة الماهرة وذوى المعارف الواسعة والعمل على اكسابهم المهارات في كافة المجالات ثم سرعان ما ترسلهم إلى دولها الأم المتقدمة لاكسابهم الفنون الادارية والصناعية والتجارية، وهذا ما فعلته شركتى موتورولا وماكونالذر، فالشركات متعدية الجنسية تخضع في نهاية المطاف خلال عملها في الدول المضيفة إلى قانون المنافسة (الجميع يحكمهم قانون المنافسة والسعى وراء الأرباح) في ظل الأسواق المنغلقة في العالم الثالث بصورة حقيقية^(١).

وتقرر الحكومة الصينية بأن الشركات لم تأتى إلى الصين من أجل عيون الصينيين، بل من أجل تحقيق استراتيجياتها المتمثلة في الأرباح والحصول على المواد الخام الرخصية وانخفاض تكلفة العمل، وتجاوز الرسوم الجمركية، ويذهب بعض الخبراء إلى أن هذه الشركات العملاقة تذهب إلى القطاعات ذات الربحية العالية كالصناعات الاستخراجية والتحويلية ونادراً ما تذهب للعمل في قطاع الصناعات الصغيرة والصناعات الحرفية أو الزراعية التقليدية، وتفضل الشركات العمل في المشروعات الآتية:

١- مشروعات تستهدف تحسين البنية الأساسية.

(١) بنجامين باربر: عالم ماك: ترجمة أحمد محمود (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨). ص ٣٤.

- ٢- إنتاج سلع وخدمات مصنعة بهدف التصدير بشكل كلى.
- ٣- مشروعات ذات قيمة مضافة أعلى.
- ٤- قطاع الخدمات وخاصة البنوك للسيطرة على الأسواق المالية وتجميع المدخرات وتقديم القروض والعمل فى مجال السياحة العالمية وخدمات النقل

والشركات متعددة الجنسية كانت تهدف من وراء اتجاهها إلى الصين الهروب من التكلفة المرتفعة والأجور العالية فى الدول الأم، وارتفاع فئات الضريبة على الأرباح، وتفاذى القوانين المضادة للاحتكار، والعمل على تحقيق أهداف الدول الأم على حساب الحقوق المشروعة للدول المضيفة، والسيطرة على الاقتصاد العالمى فى زمن العولمة، لا سيما أن الشركات تعد من أهم أدوات نشر رأسمالية العولمة وتوسيع دائرة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، والاستيلاء الزاحف على الشركات المحلية فى الدول المضيفة تحت عباءة الشركات المشتركة لتأمين نفسها من المخاطر^(١)، وممارسة السياسات الاحتكارية عن طريق استخدام التسعير كوسيلة لتجنب دفع الضرائب فى ظل السوق الأوسع وتعزيز مركز الشركة فى الأسواق الخارجية، والسيطرة على عناصر التجديد التكنولوجى، بالإضافة إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير^(٢).

(١) مالكولم حلبى وآخرون: اقتصاديات التنمية، تعريب، د. طه عبد الله منصور (الرياض: دار المريخ،

ب. ت.)، بدون تاريخ، ص ص ٦٣٠ - ٦٣٢.

(٢) د. منى قاسم: الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها فى الاقتصاد العالمى، النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق، ص ٩٠.

ويذهب العديد من الخبراء أن استراتيجية الشركات تهدف من وراء قدومها للدول المضيفة إلى ^(١):-

- ١- الاستحواذ على مصادر الطاقة في العالم وجعل العالم سوقاً واحداً تعمل من خلالها.
- ٢- زيادة قدراتها التنافسية ورفع الأداء الاقتصادي من خلال ما تلعبه في عملية تدويل الإنتاج.
- ٣- التخصص وتقسيم العمل الدولي.
- ٤- تحقيق التكتلات الاقتصادية والاندماجات القطاعية.
- ٥- القرب من أماكن المواد الخام الأولية.
- ٦- الاستفادة من حركة رأس المال ودورته، واغتنام ما قد تتيحه البيئة المضيفة من فرص.
- ٧- الربح.

ويرى الباحث أن وضع الربح في أدنى استراتيجية الشركات يعد تزييف للحقيقة، لا سيما أن الربح يعد أول الأهداف الاستراتيجية للشركات عند قدومها للدول النامية المضيفة وليس تحقيق التنمية كما تدعى لأن تحقيق التنمية للاقتصاد المضيف يعد خارج جل أهدافها، حيث نراها بأنها تعد أحد الكائنات الطفيلية في ظل اقتصاديات العولمة، لأنها تمثل صورة مصغرة من صور التبعية والاستعمار الجديد، وإذا ما أحدثنا تنظير مقارن بين مصلحة الشركات ومصلحة الدول المضيفة حتماً سنجد أن المنافع والعوائد تبقى دوماً لصالح الشركات، إلا أن الصين كانت مفاوضاً بارعاً مع الشركات لأنها عملت على خلق فرص عمل جديدة أمام العمالة المحلية في الشركات، ناهيك

(1) UNCTAD: World Investment Report (New york/ Genf 1995)., 1995, p. 10

عن تطويع التكنولوجيا الأجنبية كي تتناسب وطبيعة الكثافة السكانية، وهذا ما أدى إلى تحقيق معدلات تنموية.

ان استراتيجية الشركات في استثماراتها بالصين تهدف إلى انتاج عدد من السلع التامة الصنع أو الوسيطة بهدف إعادة تصدير تلك السلع إلى بلادها الأم، أو أسواق الاستهلاك الدولية الأخرى للاستفادة من الوفرة الذي تحقق نتيجة لاختلاف التكلفة الكلية لانتاج تلك الدول، وللشركات مطالب تعتبرها الصين وعدد من الدول المضيفة شروطا مجحفة وخاصة في صناعة السيارات وبعض الصناعات وهذه المطالب تصل إلى الحد التالي:- .

- ١- الاعفاء الجمركي لكافة الآلات المستوردة أو الاعفاء الضريبي لمدة ٥ سنوات تصل إلى ٣٥ ٪.
- ٢- عدم الموافقة على اقامة مشروعات مثيلة لمدة ٥ سنوات تمتد إلى فترة مماثلة.
- ٣- رسملة المعرفة الفنية باعتبارها رأس مال مستثمر ضمن اصول المشروع.
- ٤- حق الدخول في شراكة بنصيب عيني متساوي أو بنسبة السيطرة مع حق الادارة.
- ٥- تعهد حكومي بالامداد بالعملة الأجنبية خلال السنوات الأولى للتشغيل. وتستفيد الشركات من التباينات في ظروف العمل والانتاج بين الدول وخاصة في تكلفة العمل بين الدول للحصول على معدل أعلى للربح، ولقد أثبتت البحوث التي أجريت على الشركات متعددة الجنسية أنها تميل في عملها إلى الصناعات التي تتصف بالخصائص الآتية^(١):

- ١- ذات مستوى عالي من البحث والتطوير من حيث المبيعات.
- ٢- انتاج سلع جديدة أو معقدة تقنياً.

(1) J.R. Markusen. Op. Cit, p. 172.

- ٣- استخدام نسبة كبيرة من العمالة المهنية والتقنية.
- ٤- ذات مستويات عالية من الجودة في المنتجات والاعلان، في الوقت الذي تنتج ٤٠ ٪ من سياراتها فيما وراء البحار أو خارج الشواطئ الأمريكية وتجد أن تويوتا قد وصل انتاجها خارج البلاد بنسبة ٢٠ ٪ من إجمالي انتاجها.
- أما بوشى موتورز تتحكم في نصف سوق العالم في الصناعات الصغيرة كونها تنتج فرش الأسنان وعدسات الزوم ونوافذ السيارات ويعمل بها ٣٣ ألف عامل منهم ١٠٠٠ عامل يعمل باليابان والباقي يعمل في الصين في ظل عمالة أرخص بعد أن اتجه الربح إلى الانخفاض في أمريكا بفعل ارتفاع الأجور مما دفع الشركات لنقل وحداتها للخارج وخاصة إلى الصين، ووافقت شركة جنرال موتورز على تأسيس مراكز أبحاث وتطوير في مجالات لم يكن من الممكن التفكير فيها سابقاً في سوق نامية^(١).
- ويود الباحث الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية غالباً ما تحقق ثلاثة فرص في إقامة شركاتها شراكة مع الصين، وتتمثل هذه الفرص في:
 - ١- ضمان مشاركة الصين أو عدم معارضتها لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً.
 - ٢- جنى المكاسب من العلاقات الاقتصادية الثنائية بينهما.
 - ٣- نشر مفاهيم حقوق الانسان والديمقراطية وفقاً للتصور الغربي في الصين، وهذا ما يفسر استمرار تدفق الاستثمار القادم من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين أكثر من غيرها من دول آسيا.

(1) China in The World Economic (2002), p.7.

ووفقاً لما صدر عن تقرير الاستثمار العالمى لعام ١٩٩٤ ، فإن هناك ثلاثة استراتيجيات لعمل الشركات ، هى:

- ١- الاستراتيجية الأولى: القيام بالتصنيع لخدمة السوق المحلى للبلد النامى المضيف.
- ٢- الاستراتيجية الثانية: تعتمد على قدر كبير من المدخلات المحلية فى ظل توجه تصديرى لعدد من المنتجات.
- ٣- الاستراتيجية الثالثة: تقوم على قدر كبير من الاندماجات بين الاقتصاديات المضيفة والاقتصاديات العالمية على أساس أن المنتجات التى تصنع فى البلد النامى المضيف تعد فى الأساس جزءاً من الهيكل الانتاجى العالمى للشركات. وإن كانت الشركات المتعدية تفضل توجيه استثماراتها المباشرة إلى الدول المتقدمة الصناعية بالمقارنة بالندرة فى الدول النامية فيما عدا الصين التى لاقت فيها الشركات ترحيباً كبيراً وسوقاً صاعدة واعدة وإن كان معدل الأرباح أو العوائد المحققة للشركات من الأسواق النامية يعد أكبر بكثير مما تتوقعه الشركات باستثماراتها فى الدول المتقدمة صناعياً ، حيث أنه فى الدول النامية يصل معدل العائد المحقق للشركات ٢٤,١ ٪ أما فى الدول الصناعية فإنه لا يتجاوز ١١,٥ ٪.

ومن استراتيجيات الشركات فى الدول المضيفة التكتلات والاحتكارات ، ويظهر الاحتكار نتيجة اتحاد عدد من الشركات لتوجيه الأسعار وأقتسام السوق أو الأسواق والحصول على أعلى الأرباح ، وفى مطلع الألفية الجديدة ، غدت التكتلات والاحتكارات بين الشركات تسيطر على السوق فى معظم بلدان العالم ، وغالباً ما يتمخض عن الاحتكارات أثراً

اقتصادية ظاهرة أو مستترة على المستوى الداخلى أو الإقليمى أو المستوى الكونى^(١).

والاحتكار غالباً ما يتحكم فى العرض وبالتالي السعر، ولكن المحتكر لا يمكن أن يتحكم فى الطلب أو حجم الاستهلاك، ومن أنواع الاحتكارات:

١- الاحتكار المطلق.

٢- احتكار القلة.

٣- المنافسة الاحتكارية.

وإذا كان من أهم خصائص الرأسمالية الجمع بين المتضادين (المنافسة والاحتكار)، ومن ثم فإن سيطرة الاحتكارات الحديثة لا تلغى المنافسة فى الوقت الذى تمثل الاحتكارات قمة الهرم الاقتصادى للرأسمالية المتعولمة فى الوقت الذى تؤدي الاحتكارات إلى:

- تقليل حجم المنافسة.
- خفض الانتاج.
- الصراع الحاد على خلفية المزاومة وعدم التنافس، إلا أن سياسة الأسعار الاحتكارية لا تدوم طويلاً.

ويعد الطابع الاحتكارى أو شبه الاحتكارى (احتكار القلة) ويعنى خضوع السوق لسيطرة عدد قليل من البائعين، ولا يتحقق الاحتكار إلا من خلال توافر التركيز الرأسمالى المتمثل فى ازدياد حجم المشروعات الكبيرة على حساب المشروعات الصغيرة التى غالباً ما تختفى تدريجياً من السوق بفعل

(١) د. أحمد مصطفى غيفى: الاحتكار (القاهرة: مكتبة وهبة للنشر، ٢٠٠٣). ص ١٤.

عجزها عن الصمود والمنافسة^(١)، ولقد استطاعت الشركات الاحتكارية اختراق اسواق الدول النامية، وأمسّت المشروعات المتعدية المحتكرة هي الوحدات الأساسية المؤثرة في إعادة هيكلة الاقتصاد الرأسمالي المعاصروهي القوة المحركة للتدويل والمستفيد الأول منه، وبالتحالف بين هذه المشروعات العملاقة أمكن قيام نظام رأسمالي جديد قائم على احتكار القلة من خلال

التحالفات الاستراتيجية العملاقة، والذي غدى يتحكم في الانتاج الدولي وتقسيم العمل والتحكم في الاخطبوط التكنولوجي أو الشبكة العنكبوتية.

وتتعدد أشكال الاحتكارات ومن أبرز أشكال الاتحادات الاحتكارية:

- ١- الكارتل: اتحاد مجموعة من الشركات في نوع أو فرع من فروع الصناعة المتجانسة الواحدة شرط الاتفاق على البيع بسعر واحد داخل السوق.
- ٢- السانديكات: اتفاق عدد من المشروعات الانتاجية من النوع الواحد في ظل تخلى جميعهم عن استقلالية التجارية شرط أن يسلم كل منهم منتجاته إلى الاتحاد كي يقوم ببيعها وتصريفها.
- ٣- الرست: يقوم على اتحاد لتوحيد الملكية والادارة في مشروعات عائدها لفرع أو عدة فروع صناعية تزول وتذوب فيه استقلالية المشروع نهائيا في مجال التجارة والإنتاج مقابل الحصول على عدد من الأسهم للمشاركين بما يقلل التكاليف وزيادة الإنتاج والأرباح وتقليل درجة المخاطرة.
- ٤- الكونسرسیوم: اتحاد مجموعة من المشروعات العاملة في فرع من الفروع الاقتصادية في ظل تمتع الفروع والشركات باستقلالها ويمكن سيطرة عائلة على مجموعة من الشركات مثال شركة فيات الايطالية.

(١) د. مصطفى السعيد: الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي، ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد (الكويت ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٧٦) ص ٧ - ١٠

ومن ثم فقد أعيد رسم الاستراتيجية الاحتكارية للشركات من خلال سياسة التكتلات والدمج لكي يمكن مواجهة المنتجات الأولية والزراعية الواردة من الدول النامية وهذه تعد أحد أهم آليات عولمة الفقر^(١)، في الوقت الذي نجد هذه الشركات مدفوعة دفعاً نحو الربح الاحتكاري واحداث التكامل والتدويل، لذا أصبحت هذه الشركات تمثل القوة الثانية اقتصاديا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن الاستثمار الأجنبي قد ارتبط ارتباطا كليا وجزئيا بالشركات متعددة الجنسية، ومن ثم أدى هذا إلى بروز المزايا الاحتكارية التمويلية والادارية ومزايا الحجم والتكنولوجية وكذا المزايا التسويقية.

وويؤدي التكامل والاندماج الاقتصادي إلى إلغاء بعض صور التمييز، بالإضافة إلى أنه يعد صورة من صور التعاون الدولي والإقليمي، وإذا كان التكامل يعني إلغاء بعض صور التمييز فإن التعاون يعني تقليل التمييز^(٢)، ولما كان التكامل والاندماج مفيد في تكوين الاتحادات الجمركية فإن التنافس والصراع حتماً مضر في ظل عدم قدرة أى اقتصاد على تحقيق الاكتفاء الذاتى فى ظل الانعزالية والانغلاق.

ويعد الاندماج بين الشركات وفروعها التابعة والمنسوبة بالمعنى القانونى هو فناء شركة أو أكثر بانتقال زمم الشركات المالية التى فنيت، غير أن سياسة الاندماج تعد أداة قانونية تستخدمها الشركات للقضاء على منافسيها.

وللاندماج مزايا عديدة من حيث الاطار القانونى والاقتصادى والضريرى، ويتم الاندماج عبر طريقتين:

(١) ميشيل تشوسو دويسكى: عولمة الفقر، ترجمة: محمد سمير (القاهرة: اصدارات سطور، ٢٠٠٠)، ص ٢٠٨.

(٢) بيلا بلسا: نظرية التكامل الاقتصادى، ترجمة: محمد عبد العزيز أحمد وآخرون (القاهرة: الدار القومية للطبعة، ١٩٦٤)، ص ١٧٨.

- ١- الاندماج بطريقة الابتلاع أو الضم وهذا النوع الأكثر شيوعاً.
- ٢- الاندماج بطريقة المزج عن طريق انشاء شركة جديدة تنصهر فيها زمم الشركات، ولقد كان لاندماج الشركات متعددة الجنسية الكبرى ظهور الشركات العملاقة التي يغلب على عملها وعملياتها التعاقد من الباطن لمراحل العمليات الفنية والانتاجية^(١).
- ومن مزايا التحالفات والاندماجات الاقتصادية بين الشركات:
- ١- تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير بسبب خفض التكاليف الانتاجية والتوسع في الأسواق
- ٢- تخفيض درجة المخاطرة بواسطة التنوع.
- ٣- السيطرة بدرجة كبيرة على السوق.
- ٤- تحسين الكفاءة الإدارية للشركة المندمجة من خلال تغيير ادارتها.
- ٥- توفير قوى عاملة مدربة ومؤهلة عالمياً لتحسين الانتاجية وتعزيز القدرة التنافسية.
- ٦- الاستفادة من الخبرات المتنوعة فيما بين الشركات.
- ٧- تحقيق التحالف والاندماج بديلاً عن التنافس والصراع المنهك.
- ٨- السيطرة على المعلومات ومصادرها لتأكيد سيطرة الشركات وفرض الخضوع لتوجيهات السوق الراسمالية العالمية^(٢).
- وتؤدي التحالفات الاقتصادية إلى تحقيق العديد من المزايا:

(١) نورمان كلارك: الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥)، ص ٢٨٠.

(٢) د. طلعت الدمرداش: مبادئ في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٤٢٥.

١- المزايا المطلقة: وهى التى تتوقف على توافر عوامل اقتصادية نادرة كالتكنولوجيا العالية والمواد الخام النادرة والعمالة المبتكرة، والموقع الاستراتيجى وتوافر الطاقة.

٢- المزايا النسبية: التى تتوافر لدى أطراف التحالف.

٣- المزايا التنافسية وتتمثل فى:

• توافر موارد بشرية ماهرة.

• وإضافة قيمة جديدة للمنتج.

• خلق معدلات أداء جديدة.

• إضافة قيم جديدة للمنتج.

• الانتقال من الأحادية إلى التنوع.

ويوجد العديد من الشركات التى سعت لإقامة مصانعها خارج حدودها الوطنية تحقيقا لواحدة أو أكثر من تلك المزايا المذكورة^(١).

١- تصنيع السيارة المرسيدس وفوكس الألمانية فى الصين للاستفادة من المزايا والمكونات المحلية الصينية المتوفرة والمنخفضة التكاليف من حيث الأجور والعمالة، عما هو فى ألمانيا.

٢- تصنيع أجزاء من السيارات الأمريكية فى الصين والتسويق فى الشرق الأوسط.

٣- تصنيع التلفزيون اليابانى Sony فى الصين.

٤- تصنيع أجزاء الكمبيوتر والتكنولوجيا العالية الخاصة بالشركات الهندية فى الصين.

(١) د. فريد النجار: التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيار القرن الحادى والعشرين (القاهرة: إيتراك، ١٩٩٩)، ص ١٠٠ ج

ومن مزايا التحالفات والاندماجات الاقتصادية بين الشركات:

- ١- تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير بسبب خفض التكاليف الانتاجية والتوسع في الأسواق.
- ٢- تخفيض درجة المخاطرة بواسطة التنوع.
- ٣- السيطرة بدرجة كبيرة على السوق.
- ٤- تحسين الكفاءة الإدارية للشركة المندمجة من خلال تغيير ادارتها.
- ٥- توفير قوى عاملة مدربة ومؤهلة عالمياً لتحسين الانتاجية وتعزيز القدرة التنافسية.
- ٦- الاستفادة من الخبرات المتنوعة فيما بين الشركات.
- ٧- تحقيق التحالفات والاندماج بديلاً عن التنافس والصراع المنهك.
- ٨- السيطرة على المعلومات ومصادرهما لتأكيد سيطرة الشركات وفرض الخضوع لتوجيهات السوق الرأسمالية العالمية^(١).
- ٩- الاستخدام الواسع للمساعدات والتعاون في مجال البحوث لتطوير وسائل الادارة والتخطيط.
- ١٠- توجيه العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمى لتأكيد المركز المتفوق للشركات واحكام السيطرة على السوق.

استراتيجية الدول المضيفة مع الشركات:

شهدت ظاهرة جذب الشركات متعددة الجنسية إلى الدول النامية المضيفة بتدفقاتها الاستثمارية المباشرة تحولاً بارزاً في سياسات العديد من الدول النامية (دول الجنوب) تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان دافعها في

(١) د. طلعت الدمرداش: مبادئ في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٤٢٥.

ذلك جذب المزيد والمزيد من الاستثمارات بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هذه السياسات:

- ١- إنشاء جهاز مركزي موجه للنظر في كافة عروض الاستثمار والتفاوض مع الشركات.
 - ٢- إعادة النظر في نصوص المشروع المتعدى واخضاع الشركات في حالة النزاع إلى القوانين المضيفة.
 - ٣- ربط الاستثمارات الأجنبية بأولويات التنمية وخضوع الشركات لسيادة الدول المضيفة.
 - ٤- ضرورة عدم مساس الشركات بالسياسات والخطط الاقتصادية.
 - ٥- إلزام الشركات بضرورة تقديم ميزانية سنوية لأجهزة الاستثمار المحلية.
 - ٦- حظر استيراد الشركات المتعدية لعمالة اجنبية.
 - ٧- عدم جواز استيراد الشركات لمواد خام من الخارج أو سلع وسيطة طالما وجدت في السوق المضيفة.
 - ٨- الاشتراك في المشروعات المتعدية برأس المال أو الإدارة.
 - ٩- عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو المساس بالسياسات والخطط التنموية.
- في الوقت الذي أقدمت الدول المضيفة وخاصة الصين على تقديم بعض الامتيازات، لا سيما أن الامتيازات المقدمة تلعب دوراً جوهرياً في جذب الشركات، منها:

- إعطاء الضمانات الكافية ضد التأميم.
- الاعفاء من تكاليف إنشاء المشروع.

- حماية انتاج الشركات الدولية من الواردات الأجنبية المماثلة التي تقوم باستيرادها أو التي تسمح لمواطنيها باستيرادها.
- إمداد المشروع العابر بالمواد الخام المحلية أو التسهيلات الضرورية.
- تقديم الحوافز المالية أو الاعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية.

وإن كنا نجد أن الاستراتيجية التي اتبعتها الصين قد أثرت على الاستراتيجية التي سوف تتبناها الشركات في الصين، فإذا كان الهدف بالنسبة للصين هو التنمية وأولوياتها، في حين نجد هدف الشركات هو تعظيم الأرباح والعوائد وما بين هذا وذاك نرى أن استراتيجية كلا منهما ليست مكسب لطرف على حساب الآخر، وإنما يتوقف الأمر على إيجاد صيغة مناسبة وعادلة للتعاون بين الشركات والدول المضيفة بما يحقق مصالحهما معاً، إلا أن استراتيجية الصين العامة تسعى دوماً إلى تحقيق أربعة أهداف، هي^(١):-

- ١- دفع عملية التحديث والتطوير.
- ٢- استكمال عملية إعادة التوحيد بالطرق السلمية.
- ٣- تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي عند سقف مرتفعة خلال الأعوام القادمة.
- ٤- حماية السلام العالمي وتعزيز أطر التنمية المتبادلة.

وسعت الصين منذ عام ١٩٩٦ إلى إقامة منظمة شنغهاي والتي تم الاعلان عن نشأتها في ٢٠٠١/٧/١٥ والتي تضم (روسيا والصين وكازاخستان وطاجكستان وقيرغيزستان) والذي انضمت إليه أوزبكستان بعد الانشاء حتى يتم التكامل والاندماج حتى لا تتأثر مقومات التنمية الاقتصادية، وقررت الصين إنشاء وتكوين مناطق ومثلثات ورباعيات النمو لتحقيق عناصر التكامل والاندماج واستغلال عناصر التعاون فيما بين الصين ودول الحوار،

(١) د. عبد المنعم سعيد: صراع الحضارات والعولمة (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢)، ص ص ٦٠-٦١ ج.

فالصين تقدم العمالة الرخيصة والأراضي وتساهم الدول المجاورة في توفير رأس المال والمعارف التكنولوجية والإدارية.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين بدأت أسلوب الدمج الاقتصادي بينها وبين المشروعات القادمة من هونج كونج وتشير الإحصائيات إلى أنه يوجد أكثر من ١٨٠٠ مشروعاً في الجزيرة حتى عام ١٩٩٥ وتبلغ قيمتها حوالي ٧٥ مليار \$، ولا يمكن القول أن ما حققته الصين كان بمنأى عن الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد أقدمت شركة (هاربور رينج) من هونج كونج والعاملة في مجال صنع اللعب للعمل في السوق الصيني، لذا تحولت الصين إلى أشبه بالمغناطيس الجاذب للشركات الاستثمارية^(١). وتفاعلت الصين مع الولايات المتحدة، لا سيما أن الاقتصاد الصيني صار الداعم الأول للاقتصاد الأمريكي في آسيا في حين أصبحت السوق الأمريكية هي الحاضن الأول للصادرات الصينية ٣٠٪. من الصادرات الصينية، وهذا يرجع إلى قوة مركز الصين في التفاوض مع الشركات والدول، فالصين تغلبت على نقاط الضعف في ظل القدرة على التفاوض الجيد، حيث أن هناك علاقة مصالح بين الصين والشركات يجمعها الاتفاق والاختلاف، وهذا يرجع إلى براعة المفاوضات التي تعد الوسيلة المثلى لقدم الشركات، وإن كانت هناك اعتبارات تؤثر على قوة المساومة في التفاوض مع الشركات، وهي:

- ١- قوة أطراف التفاوض لأن كل طرف من الأطراف يريد ممارسة قوته لتحقيق أكبر قدر من المميزات.
- ٢- نوع الصناعة والقدرة التنافسية في انتزاع أكبر قدر من النجاحات.
- ٣- نوع المساهمة التي تقدمها الدول المضيفة من الامتيازات والمنح والمواد الخام.

(١) كرند زايئس: الصين عودة قوة عالمية، ترجمة: سمي شمعون (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ٥٢

- ٤- توقيت المساومة، لأن التوقيت المناسب يعد عنصراً فعالاً في عملية التفاوض والمساومة.
- ٥- درجة التقدم العلمى والتكنولوجى فى الدول المضيفة وتوافر المعلومات والبنية الأساسية يزيد من قدرة الدولة المضيفة على التفاوض والمساومة.
- ٦- وجود البديل المتاح من الشركات وهذا ما حدث عند قدوم الشركات اليابانية إلى الصين للاستثمار، فقدت عندئذ قدرة الشركات الأمريكية والأوروبية وقوتها فى التفاوض والمساومة مما أدى إلى استفادة الصين من هذا التحول وخاصة فى مجال صناعة السيارات والتكنولوجيا العالية.
- وسعت الصين لبناء شبكة جديدة من التكامل والاندماج فيما بينها وبين الشركات متعددة الجنسية والبعد عن التنافس والصراع بهدف تطوير وانجاز مختلف البرامج التنموية وبالأحرى فى مطلع الألفية الثالثة وانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١، وعلى اثر هذا دخلت الشركات الوطنية الصينية (الابطال) والشركات التابعة للدولة للتعاون مع الشركات عابرة القارات بدلاً من المنافسة والصراع معها فى سوقها المحلى، من أجل مساعدتها فى الأسواق الدولية فى بلادها الأم.
- ونشرت الصين قانون المؤسسات المشتركة بهدف توسيع آفاق التعاون الاقتصادى والتبادل التقنى على أساس المنفعة المتبادلة بشروط، منها:
- ١- حماية الاستثمارات الخاصة بهذه المؤسسات المشتركة وفقاً للعقد الذى أجازته الحكومة الصينية المركزية.
- ٢- التمتع بالامتيازات والرعاية فى ظل تقاسم الأرباح حسب اسهام كل طرف.
- ٣- الالتزام بقانون الدولة وحقوق السيادة عند ممارسة النشاط.

٤- أن تكون التقنية المستخدمة حديثة ومطابقة مع التطورات الفنية واحتياجات الصين.

٥- السماح للشركة الأجنبية أن تحول أرباحها وأموال التصفيات إلى الدولة الأم أو عند التوقف.

وفتحت الصين علاقات واندماجات اقتصادية مع كل من سنغافورة وماليزيا بواسطة رجال الأعمال والمستثمرين من ذوى الجذور الصينية فى المهجر، وكذا مع اندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايوان والهند، وبدخول المستثمرين والشركات الهندية أبدى رجال الأعمال الهنود حماساً متزايداً للاستثمار فى الصين، وعلى أثر هذه الاندماجات فتحت الشركات الهندية عابرة القارات أربع فروع لها لتصنيع وتصدير برامج الكمبيوتر فى شنغهاى^(١).

وفى ظل تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادى مع الاستثمار الاقليمى فى جنوب شرق آسيا وقعت الصين منطقة تجارة حرة مع دول الآسيان، وهذا من شأنه دعم الثقة الاقتصادية والسياسية بين الصين ودول الجوار، ومع منظمة (الأيبيك) للاستفادة من الاستثمار القادم من الدول الأعضاء فى منظمة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادى والاستفادة من النظم الادارية والانتاجية^(٢)، ووطورت علاقاتها مع فيتنام ولاوس، وتعتبر الآسيان خامس أكبر شريك استثمارى وتجارى مع الصين، ومن ثم وقعت الصين عام ٢٠٠٢ مع دول الآسيان (ميثاق سلوك الأطراف) فى بحر الصين الجنوبى، ولقد أجمعت دول الآسيان على أن التنمية فى الصين ليست تهديدا لها، ولكن تعود بالنفع على الصين والآسيان^(٣).

(1) www.China Orq.com

(٢) شوقى جلال: الصين التجربة والتحدى (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠١) ص ٣٦.

(3) China Internet information conter.

أما من حيث استراتيجية الصين الاقتصادية الخاصة من وراء قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي ترمى إلى:

- ١- محاولة زيادة التراكم الرأسمالي.
 - ٢- توفير فرص العمالة.
 - ٣- إعطاء الاقتصاد الصينى دفعة تكنولوجية.
 - ٤- تحسين ميزان المدفوعات، فالصين كانت تدرك فى منتصف الثمانينيات أنها لا يمكن لها تحقيق التنمية فى منأ عن الاستعانة بالشركات متعددة الجنسية القادمة للاستثمار فى الأراضى الصينية بالإضافة إلى التكنولوجيا.
- وفى سبيل تحقيق الصين لاستراتيجيتها التنموية كان لها الارتكاز على ثلاثة مبادئ، هى:

- ١- أن المعيار الأساسى للتنمية لم يعد المعيار الثورى أو العقائدى القائم على الاشتراكية أو الرأسمالية وإنما يتوقف على مدى صلاحية الأسلوب المستخدم فى تحرير القوى المنتجة.
 - ٢- تبنى سياسة لامركزية لخفض حدة الاحتكار الحكومى للسلطة الاقتصادية.
 - ٣- التدرج فى الإصلاح أو التحرير الاقتصادى فى ظل المتغيرات المتتالية وخاصة فى ظل الانتقال من مرحلة المحلية الغارية إلى العولمة البازغة.
- وفى خضم أحداث الأزمة المالية الآسيوية أصدرت الصين فى أبريل عام ١٩٩٨ منشور حددت فيه بعض المعايير والضوابط للموافقة على قدوم الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الصين، ومن أهمها:
- ١- انتقاء الاستثمار الأجنبى المباشر والشركات وفقاً لمعيار النوعية وليس معيار الحجم.

- ٢- السماح للاستثمار الأجنبي بالعمل شرط جلب التكنولوجيا الحديثة وتدريب القوى العاملة الصينية^(١).
 - ٣- حماية السوق الداخلى من انحرافات الشركات والاستثمارات الأجنبية.
 - ٤- سيطرة ملكية الدولة على سائر الملكيات الأخرى.
 - ٥- خفض نسب المشاركة الأجنبية فى المشروعات المشتركة.
 - ٦- التطبيق الصارم لقانون منع الإغراق المحلى والاحتكار من قبل الشركات متعددة الجنسية فى الصين.
 - ٧- فرض حدود على إعادة الأرباح للشركة الأم مع تحفيز الشركات فى حالة إعادة استثمار الأرباح المحققة مرة أخرى فى الصين.
- ولقد وصف البنك الدولى الصين خلال فترة الثمانينيات من حيث استراتيجية التجارة ضمن الاقتصاديات معتدلة التوجه للخارج، غير أنها خلال فترة التسعينيات اتجهت واندرجت ضمن الاقتصاديات شديدة التوجه للخارج، إلا أن استراتيجية الصين فى ظل العولمة والتى اقرها مؤتمر الشعب التاسع فى ٥ أذار عام ٢٠٠٠ قد اقرت بالانفتاح على العالم والتوسع فى التصدير بجانب جذب المزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر والشركات لكى يكون الاستثمار الأجنبى مكماً للاستثمار الوطنى مع ضرورة التمويل من المصادر الخارجية.

دور الشركات متعددة الجنسية فى تحقيق التنمية:

تسعى الدول المتقدمة والنامية على السواء سعياً حثيثاً بجهود وافرة من أجل تحقيق عملية التنمية الاقتصادية الشاملة أو المستدامة للوصول إلى حد الاشباع وتحقيق الرفاهية للشعوب.

(١) ريتشارد بيرنشتاين: الصراع القادم مع الصين، ترجمة منى فرغلى، انسجام فوده (القاهرة: وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٩)، ص ١١٤.

ويقصد بالتنمية الاقتصادية تلك السياسات والإجراءات المخططة التي تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي بقصد إحداث زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي (من السلع والخدمات) وليس الدخل النقدي، في حين يعبر مفهوم التنمية عن التقدم والتطور والتحديث. ويعرف البعض التنمية بأنها " عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته "، ويمكن تعريفها بأنها " تعنى بناء الإنسان وتحريره وتطوير كفاءته وإطلاق القدرة للعمل البناء، كونها عملية مجتمعة ومتشابكة ومتكاملة ومتفاعلة في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد.

والتنمية من حيث اللغة مشتقة من الفعل "نَمَى" بتشديد الميم المفتوحة، أما كلمة نمو فهي مشتقة من الفعل (نما) بفتح الميم دون التشديد، ولذا يوجد فرق بين مدلول الفعلين، ونمو الشيء يعنى زيادته أو تغييره إلى أحسن الأحوال^(١)، وتنمية الشيء يعنى إحداث النمو فيه. ومن حيث اللغة الإنجليزية نجد اختلافًا واضحاً في التعبير اللفظي في الكلمتين، فكلمة التنمية Development، بينما كلمة النمو Growth، في الوقت الذي يحمل الاصطلاحين معنى التغيير المرتبط بالتحسين أو التحسن والتطور، ولذا يرى العلماء أن النمو يعنى إنتاج أكثر بينما التنمية تعنى الإنتاج الأكثر والتغييرات في الترتيبات الفنية والمؤسسية التي يتم بها الإنتاج.

ويذهب الدكتور طلعت الدمرداش إلى حد التفريق بين التنمية والنمو لإزالة اللبس والغموض، حيث يرى أن التنمية تتمركز وتتمحور في الدول النامية (اقتصاد الكفاف)، بينما يوجد النمو ويتمحور في الدول الصناعية المتقدمة ذات اقتصاد الرفاهية والتقدم، ويذهب عددا من الاقتصاديين إلى أن النمو الاقتصادي يعد هو الأسرع في الوصول إلى تحقيق مستويات أعلى في المعيشة وتحسين جودة المنتج.

(١) د. عبد الرحمن يسرى أحمد: التنمية الاقتصادية (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ب.ت.ص. ص ٤٤-٤٩.

بينما يرى الاقتصاديون المعاصرون أن التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع وخدمات خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة في ظل الاقتران بتوفير تغيرات تكنولوجية وفنية ، ولقد شغل هذا المصطلح تفكير الجيل المعاصر سواء في البلاد التي بلغت درجة عالية من التقدم اقتصادياً والبلاد الحديثة التصنيع أو البلاد النامية والتي تبتغي الخروج من حالة الفقر وكسر الطوق الفولاذي لحالة الركود والجمود المزمّن الذي ضرب عليها ، أو كسر حلقة الفقر الخبيثة.

في الوقت الذي يعرفها البعض بأنها تعنى التوسع في الاقتصاد القومي لدرجة تسمح بموجبها امتصاص المزيد من القوى العاملة كل عام ، ويمكن من خلالها توافر وخلق احتياطي نقدي لدى الدول يسمح لها القيام بمختلف البرامج التي تؤدي إلى الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم^(١).

والتنمية من وجهة نظر عدد من الخبراء تعد عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل القومي الحقيقي في متوسط دخل الفرد باعتباره علامة رئيسية من علامات حدوث نمو في القطاعات تؤدي إلى اكتمال صورة التقدم ، وتغير أسلوب الحياة ، وكذلك تغيير نمط حياة الأفراد لكي يقدس النظام والعمل ، ويسعى للمخاطرة المحسوبة.

والتنمية تعد مدخلاً ارادياً من الدولة لإحداث تغييرات جذرية وخاصة في هيكل الاقتصاد والدفع المحوري من خلال إحداث تحولات اقتصادية وتغييرات هيكلية للوصول إلى النمو والتنمية بخطوات أسرع وأنسب في ظل القضاء على كافة أوجه الاختلال وتحسين الكفاءة الاقتصادية والرشادة ، فمفهوم التنمية ينصرف إلى حركة النظام الاقتصادي المخطط وفقاً لأوليات السوق العضوية

(١) د. صلاح الدين نامق: محددات التنمية الاقتصادية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧١)، ص ٢٠-٢١.

والتطور الكمى للأنشطة التى تنتج من أجل التصدير وارتفاع نصيب الفرد من الانتاج الكلى^(١).

والتنمية ترتبط بكافة القطاعات داخل الدولة كونها لا ترتبط بقطاع واحد دون الآخر لا سيما أنها مناهجاً يتفاعل مع المجتمع بكافة قطاعاته لدفعه نحو الرفاهية والنمو، وإذا كان هناك تفاوتاً فى معنى التنمية إلا أنها تعنى فى نهاية الأمر تطوير الإنسان، وتتطلب التنمية تفسيراً جذرياً فى فكر الإنسان وقدرته وسلوكه، وهناك شرطان لتحقيق التنمية وهما: -

- ازاحة كل المعوقات التى تحول دون انبثاق الامكانيات الذاتية الكامنة.
- توفير الترتيبات المؤسسية التى تساعد على نمو هذه الأمكانيات الانسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها.

ويذهب عددٌ من الخبراء إلى أنها عملية مخططة بفرض إحداث تغيير نوعى فى نمط الحياة لكافة أفراد شعب هذا الاقتصاد وتقوية الامكانيات أمام أفرادها، ولذا فهى فعل متعدد الأبعاد تقوم بها السلطة المركزية، ومن ثم فهى خطة عمل محكمة ذات مراحل متراكمة، ولا تحدث التنمية دون تدخل مقصود من قبل الدولة أو دون استراتيجية محكمة، أو دون تحول فى الأفكار والأهداف وخطط عمل ورقابة ومحاسبة تتضمن الثواب للمصيب والعقاب للمخطئ، والقصد منها إيجاد المشروعات التى تحقق الرخاء والنهوض وتحسين مستوى المعيشة.

والتنمية تعد تطور مقصود أو متعمد بهدف إحداث تغييرات هيكلية فى المجتمع تؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقى فى الأجل القصير بما يضمن التطور والتغيير الذى لا يقتصر على أهداف النمو المرغوب فقط بقدر أن

(1) Y. L. Acosta: Geographer du Sous Development (Paris: Melanges Goldman).1981, p. 255.

يتعداه للاهتمام بالمستفيدين من النمو الاقتصادي^(١)، فالمجتمعات البشرية تختلف من حيث النتائج التوزيعية للسياسة الاقتصادية من حيث نمط المنتج والمناخ الاقتصادي، فالتنمية تعنى الزيادة التى تتحقق من انتاج المجتمع بالنسبة للفرد.

وتتطور إدارة التنمية الاقتصادية من عقد زمنى لآخر تماشياً مع التطورات الحياتية والبيئية التى تمر بها المجتمعات البشرية فى الداخل وما يمكن أن تتركه المؤشرات المتمخضة عن البيئة الخارجية، لذا فإن التنمية الاقتصادية تنصرف فى جوهرها إلى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، وهى بهذا المعنى غاية تستهدف المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء^(٢)، فالتنمية مهمة تشغل بها الدول النامية لاكتساب سمات وخواص الدول المتقدمة، ويعد التحديث من خصائص عملية التقليد للنماذج أو النموذج الغربى الذى يمكن الاحتذاء به لتحقيق التنمية.

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية كهدف أصبحت شعاراً يرفع فى كل مناسبة، وإن كانت تهدف إلى خير الإنسان، إلا أنها تركز فى الأساس على جهده وهو وسيلتها وهدفها فى آن واحد، فهى معقدة بحكم التعقيدات والرواسب التى تكتنفها وإن كانت تعبر فى أبسط معانيها القضاء على التخلف، فى حين أن التخلف فى حد ذاته ليس مرضاً واحداً، ولكنه أمراض متعددة لا تخضع لعلاج واحد أو جرعة واحدة، فالتخلف حصيلة لأمراض متعددة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً ومادياً وثقافياً.

ولقد عكف الاقتصاديون الرأسماليون على صياغة نموذج ومفهوم للتنمية تحتل فيه الشركات متعددة الجنسية مركز محورى للنمو والتنمية، إلا أن شعوب الدول النامية قد صبوا جم سخطهم العاصف على ممارسات تلك الشركات فى أوطانهم.

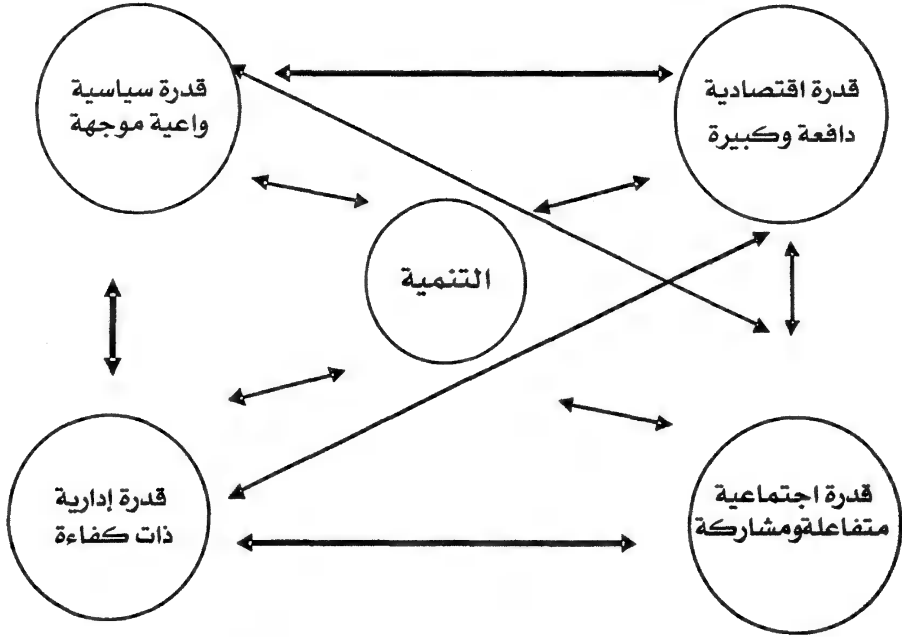
(١) د. رضا العدل وآخرون: التنمية الاقتصادية (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠)، ص ١٤.

(٢) د. سمير عبد الحميد رضوان: أسواق الأوراق المالية ودورها فى تمويل التنمية الاقتصادية (القاهرة: المعهد العالى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦)، ص ١٠٧.

وإذا كانت التنمية ومفاهيمها في دول العالم المتقدم تختلف كثيراً في أوزارها وأوضاعها عن التنمية في دول العالم الثالث، غير أنها أخذت شكل مغاير عما كان في العقود الماضية، ففي الماضي كان معترك الحياة أكثر قسوة وشدة، أما الآن فهو أكثر يسراً من خلال انتهاج الأساليب التقنية والتكنولوجية (التقدم الفني)، إلا أن مفهوم الرضا بدى قليل ومقدار وحجم التطلعات والحاجات أصبح لا حدود له، في الوقت الذي رفعت الدول المتقدمة مفهوم التنمية وتبنته الدول النامية الآسيوية والافريقية الرعوية والواقعة في الجزر الاستوائية، وفي عام ١٩٩٢ وخلال قمة مؤتمر ريودي جانرو لقمة الأرض والبيئة الذي بدأ التأصيل لعملية أو فكرة التنمية المستدامة، إلا أن المؤتمر غفل وأهمل البعد الثقافي للتنمية والدوافع المتمخضة عنه والتي يمكن للمجتمع استثمارها.

ويتبلور مفهوم التنمية من خلال انبثاق ونمو كافة الامكانيات واخراج الطاقة الكامنة في أعماق الشعب بصورة كاملة وشاملة ومتوازنة، وتعد التنمية المتواصلة Sustainable Development أو التنمية الرشيدة أو من منظور متجدد، والتي تتيح تلبية لاحتياجات الحاضرين دون التأثير على قدرة الأجيال المقبلة في اشباع حاجاتها شرط تصفية كافة ظلال وسحب التوتر السياسي.

وتجدر الإشارة إلى أن المعايير الاقتصادية ليست صالحة دائماً لقياس مدى التنمية رغم أنها مازالت أكثر المعايير استخداماً، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد يعبران عن مستوى المعيشة للأفراد عموماً، فالتنمية لها معناها وعليها معانيها.



شكل رقم (١ - ٣) العوامل المتفاعلة في عملية التنمية

ويتطلب توافر عنصرين هامين لتحقيق التنمية، وهما:

ازاحة المعوقات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للموارد بصورة كاملة.

توافر حد مقبول من المؤسسية التي تساعد على نمو الامكانيات الكامنة والمتاحة وفتح المساحات المظلمة داخل العقل البشرى في ظل شحذ طاقات الشعوب واخلاص الصفوة.

وتعد التنمية الشاملة هي أول الواجبات الملقة على عاتق الحكومات في العالم الثالث دون استثناء، فالتنمية الاقتصادية في الماضي كان ينظر إليها بالعصرية التي تفوح بالأصالة، غير أن حالة الانتقال من التخلف إلى التنمية والتقدم تبدأ أولاً بالنمو في القوى المنتجة وخاصة رأس المال، ومن ثم فإن

التمتية وركائزها المرتكزة على رأس المال والذي يعد القوة الدافعة الأساسية التي يجب أن نقيس بها تخلفنا^(١).

والتمتية الاقتصادية تعتمد على جانبين أساسيين، هما:

١- رأس المال المادى.

٢- رأس المال البشرى.

ومن الأهمية بمكان فإن التمتية على الجانب الاقتصادى لا بد أن تعمل على دفع الأفراد للحصول على أعلى دخل، وزيادة فرص العمل وزيادة معدل الانتاجية بهدف إحداث تغيير داخل المجتمع لتحقيق الأهداف المطلوبة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات^(٢)، والأهم تحسين وتوزيع الدخل لصالح الفقراء فى المجتمعات التى تعيش تحت مستوى حد الكفاف لكى لا يقع الاقتصاد تلقائيا تحت ضغط قوى السوق، وتبقى حقيقة أن عدم التطبيق الصحيح للنظريات يؤدى إلى عطب النظرية وما قد ينفع فى دولة قد لا يفيد بالضرورة مع دولة أخرى.

والتمتية فى أى مجتمع تتطلب بالضرورة وضع سياسات واستراتيجيات علمية وتقنية واقعية بغرض اللحاق بالحضارة المعاصرة إذا ما كانت تتفق مع خصوصياتنا، ولا يمكن تحقيق التمتية من فراغ لأنها ليست كسبا محققا للكسالى، أو هى بمثابة نبات طفيلى، بل هى نتاج العمل والجهد والجد والكد، وهى تختلف فى التطبيق من مكان لآخر تبعاً لاختلاف الموارد والفلسفات السائدة ولا يمكن أن تتحقق التمتية دون حدوث تغيير ملموس فى البنيان الاقتصادى، ولذا يجب وضع سياسات واستراتيجيات نابعه من حاجة

(١) د. فؤاد مرسى: محاولة لتحديد المفهوم المادى للتمتية الاقتصادية، التخلف والتمتية، دراسة فى التطور الاقتصادى (القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٢). ص ٥٠.

(٢) د. عبد الهادى الجوهري وآخرون: التمتية الاقتصادية (أسبوط: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ٥.

المجتمع وطبيعة المقومات الاقتصادية داخل الدولة، ويوجد نوعان من التنمية، هما^(١):

- ١- التنمية الجزئية التي يمكن أن تمارس في أى بلد متقدم.
 - ٢- التنمية الشاملة والتي تتم في الاقتصاديات المتخلفة التي تحتاج إلى ما يحرك بنائها بدرجة ينطلق معها النمو من مرحلة السكون إلى درجة الحراك. وإذا ما تم دراسة النظرية الاقتصادية في مجال التنمية في الدول النامية فإنه يجب علينا معالجتها تحت عنوان (فقر الأمم)^(٢).
- فالهدف النهائي من التنمية هو اشباع الحاجات الأساسية لكل إنسان ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالقضاء على الاختلال الهيكلي في البناء الاقتصادي، وهذا يعد أحد أهم مقومات التنمية^(٣).

وترتكز التنمية الاقتصادية على عدة محاور ومقومات يعد أبرزها على الإطلاق التقدم الفنى والتكنولوجى بالإضافة إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية، لا سيما أن نجاح التنمية مرتبط بدرجة كبيرة بجلب رأس المال المستثمر والاستثمار الأجنبى المباشر التى تقدمه الشركات المتعدية الجنسية والذي يمثل الجزء التكميلى فى الميزانية، وهذا هو جوهر عملية التنمية التى تهدف إلى كسر حلقة الفقر التى طوقت جيداً الدول النامية.

والتنمية كمفهوم شامل متعددة الأبعاد، غير أن أبرز معالمها ظل يرتكز على الصعيد الاقتصادى، وهذا ما يتطلب توافر الآتى:

- ١- حد أدنى ضخ من الموارد المادية والبشرية والطبيعية.

(١) د. حمدي زهران: التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨٩). ص ١٥٥.

(٢) د. عبد الله الصعيدى: بعض المشكلات المعاصرة فى التنمية الاقتصادية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢). ص ٣.

(٣) د. محمد عبد القادر حاتم: الإطار العام الاستراتيجى للتنمية - مصر عام ٢٠٠٠ (القاهرة: المركز العربى للبحوث والنشر، ١٩٨٢). ص ٨٠٧.

- ٢- اتجاه قسم أعظم من الاستثمارات إلى جانب الصناعات التحويلية.
- ٣- أن تركز الصناعات التحويلية على الصناعة الاستراتيجية والثقيلة والصناعات الوسيطة.
- ٤- الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة ومنجزاتها شرط التوافق مع الخصوصية والقدرة على التطوع.
- وترتكز استراتيجية التنمية الاقتصادية في الدول النامية على تحقيق الاحتياجات الأساسية لكل مواطن في ظل مفهوم لا فقر مع ضرورة توافر فرص العمل^(١)، ومن أهم مقومات إدارة التنمية:

- ١- إدارة تنمية لديها الوعي.
- ٢- أهداف وسياسات محددة.
- ٣- قيادة سياسية واعية.
- ٤- قيادة إدارية ذات كفاءة فاعلة.
- ٥- قوى بشرية مؤهلة ومدربة.
- ٦- دعم سياسى فعال.
- ٧- تفاعل مجتمعى حقيقى قائم على المشاركة في حل المشكلات.
- ٨- قاعدة اقتصادية ونتاجية متطورة.

وتجدر الإشارة إلى أن أهم مقومات استراتيجية التنمية الاقتصادية، هي:

- ١- دور الدولة القوية اقتصادياً للحفاظ على النجاحات المحققة مع ضرورة الرقابة والاشراف على مسار الاصلاح.
- ٢- البنية الأساسية اللازمة لمتطلبات التنمية.

(١) جاك لوب: العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة: أحمد فواد بليغ (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة عدد ١٠٤، أغسطس ١٩٨٦) ص ٨.

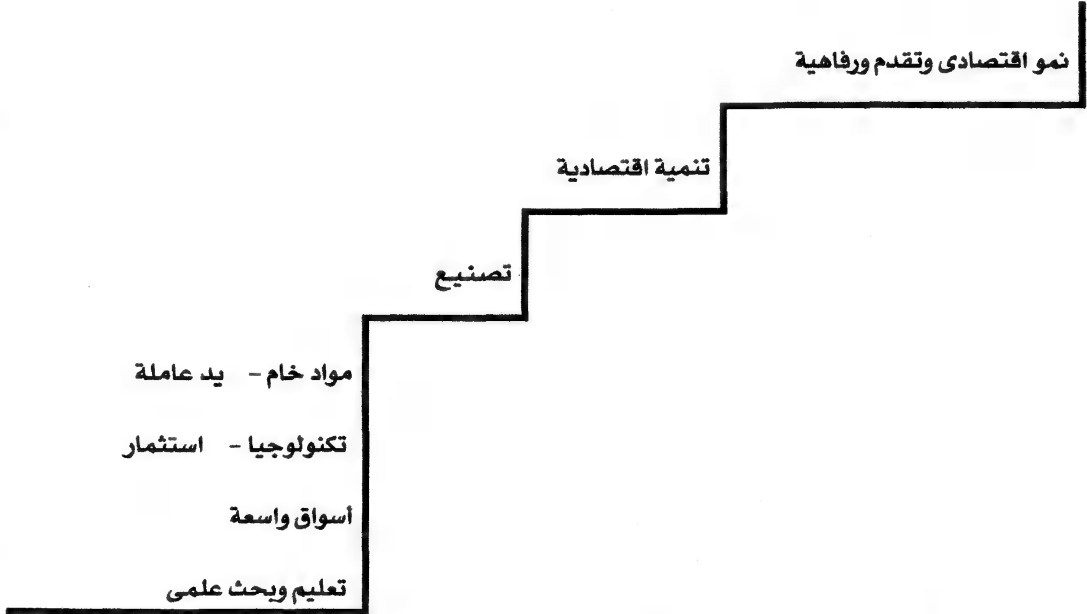
- ٣- الاستثمار في الموارد البشرية (التعليم، والبحث العلمي، والصحة).
 - ٤- تطوير القطاع الزراعى مع ضرورة الربط الاستراتيجى بين الصناعة والزراعة.
 - ٥- اصلاح السياسات المالية والنقدية فى ظل التوزيع العادل للثروات والدخول.
 - ٦- جذب تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.
 - ٦- تطوير عناصر الإدارة المحترفة مع إبراز دور المنظمين الأكفاء.
 - ٧- تطوير السياسات التجارية لزيادة القدرات التصديرية.
 - ٨- رفع مستوى الانتاجية القائمة على التقدم الفنى والتكنولوجى.
 - ٩- توافر منظومة البيانات والمعلومات للتواكب مع المتغيرات الهيكلية والتحوللات الاقتصادية.
- وتقع إدارة التنمية دوما على عاتق الدولة فى البلدان النامية فى ظل سعيها نحو تحقيق الازدهار والرفاهية شرط وجود جهاز تخطيط اقتصادى فعال فى ظل حشد الطاقات والقدرات وتحديد المصادر الضرورية.
- ومن أهم خصائص إدارة التنمية:

- القدرة على بلورة السياسات وتحديد الأهداف.
- القدرة على الابتكار والحركية، لا سيما أن التنمية لا تتحقق من تلقاء نفسها.
- القدرة على مواجهة المواقف المتغيرة.
- القدرة على إحداث التغيير.
- القدرة على التطوير الإدارى.
- القدرة على اتخاذ القرارات العلمية والموضوعية.

- القدرة على التنفيذ بكفاءة وفعالية لكي يتم تحقيق الأتي:
 - بناء القدرة الاقتصادية الذاتية.
 - تحقيق الرقى الحضارى دون الاغفال لأهم ركائز التنمية.
 - توفير الرفاه للأجيال الحالية و القادمة.
- ومن الأهمية بمكان فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة دائماً ما تلعب دوراً جوهرياً إيجابياً فى جهود التنمية الاقتصادية بما يمكن أن تدفع وتزيد من قوى الانتاج فى المجتمع وتساهم فى تحقيق التنمية.
- والإدارة تعد عنصراً هاماً وفاعلاً من عناصر التنمية، حيث أن أهداف التنمية لا بد أن تحقق من خلال الإدارة، لذا فإن دور الدولة يعد أساسى فى قيام التنمية لا سيما أن قيام التنمية ينصب على الحكومات النامية كونها تقوم بالدور الرئيسى وتكاد تتحمل كافة المهام الرئيسة المتعلقة بالتنمية فى ظل عدم قيام القطاع الخاص بالدور الفعال فى ظل انانيته واحتكاره فى غضون زوبان الفواصل بين الاصلاح والمصالح.
- تعد الكفاءة والكفاية جوهر العملية الإدارية فى إطار معاييرها التى تركز على النتائج المحققة وليس الشكل أو الشعارات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة فى ظل القدرة الاقتصادية الدافعة والمتطورة والقدرة الاجتماعية المتفاعلة والمشاركة والقدرة السياسية الواعية والقدرة الإدارية ذات الكفاءة المنفذة، وبعد أن اضطلعنا على الكثير من التجارب العملية والمفاهيم النظرية التى صارت تعج بها أدبيات التنمية، لذا صارت التنمية فى الدول النامية عملاً فاسداً فى جوهرها ومهلهلاً فى مخبرها، وهذا يرجع إلى^(١):
- ١- البنيان الاقتصادى التبعية المرتكز على مصدر واحد قابل للنضوب.

(١) عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة فى التنمية (الإسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٩٦) ص ١٦.

- ٢- الاطماع والضغط المحيط.
- ٣- انعدام الجهد المكثف لكسر حلقات التخلف والتبعية.
- ٤- المنطلقات المغلوطة للتنمية وضعف منجزاتها.
- ٥- التقليد الأعمى للنماذج الغربية دون بناء القوة الابداعية بفعل الاعتماد على النشاط الاقتصادي الطفيلي.



شكل رقم (٤ - ١) التدرج المرحلي للوصول إلى التنمية والنمو الاقتصادي
.. نموذج مقترح من الباحث..

ويذهب بروفسير Stiglitz بجامعة هارفرد الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، والخبير الاقتصادي في البنك الدولي بأن أهم مقومات التنمية في الدول النامية يتركز على الاستثمار القادم من الشركات متعددة الجنسية وزيادة الانتاج من أجل التصدير^(١) ، وهذا ما يدعم في الأساس الاتجاه نحو

(1) J. E. stig Litz: Globalization and its Discontent (New York: University press, 2002)., pp. 7-9.

التممية، غير أن قضية التتمية دائماً ما تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للأفراد^(١).

فالتتمية تمتد لمعالجة كافة وجوه الاختلالات في البناء الاقتصادي المتخلف والقضاء على أوجه القصور، فإذا ما تم استدعاء الشركات متعددة الجنسية فيجب الاستفادة من مقوماتها فإنه ما لم يتم الاستفادة من إيجابياتها فلسوف تصل هذه الدول إلى استنزاف ثرواتها وعدم بلوغها للتراكم الرأسمالي والقيمة المضافة أو الوصول لمتطلبات التتمية، ولقد أخذت الدول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا، وكذا الصين باستضافة الشركات في ظل التدخل الحكومي الملأئم والانتقال من نمط الإنتاج لاحتلال الواردات إلى الإنتاج الموجه للتصدير^(٢)، ولذا ستبقى التتمية حلم يراود الاحلام والأمال في ظل العولمة^(٣).

وإذا كان هناك نقطة جوهرية في نجاح التتمية الاقتصادية في الصين في نهاية القرن العشرين، فإن ذلك يرجع إلى السوق الصيني الواسع مما أدى إلى تدعيم مقومات التتمية، غير أن الدول النامية اعتمدت في الكثير من العمل على حضارة غير حضارتها وثقافة مجافية لخصوصيتها، حيث أن مقايضة الدول النامية لمواردها الأولية بالصناعات الأجنبية يعد بالتأكيد استعاضة غير متكافئة، غير أن الفكر الأيديولوجي الاشتراكي ظل ينظر إلى دور الشركات في التتمية وكأنه الاستعمار الجديد في الدول النامية المضيفة.

(١) مايك فينرستون: ثقافة العولمة، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠)، ص ١٨٥.

(٢) د. حازم البيلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٢٥٧ مايو ٢٠٠٠)، ص ١٠٦ - ١١٢.

(٣) هانس بترمارتين: فخ العولمة - الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٢٣٨ أكتوبر، ١٩٩٨)، ص ٢٣٧.

ويرى الباحث أن التنمية تقوم على التخطيط الفاعل أو السياسات الاستراتيجية ولا تتحقق في حالة التبعية كونها تظل مشوهة، والتنمية في الدول النامية تظل محكومة بإرادة الدول المتقدمة، ومن ثم فإن أى مبادرة ذاتية محلية للوصول للتنمية تشبه أعواد الزرع النكد أو كأنها تنمية متخلفة ما لم تتضافر قوى الشعب معها، فالدول المتقدمة لا تسعى إلى حدوث التنمية في الدول النامية، فليس من مصلحة الدول المتقدمة تدعيم تنمية حقيقية في دول الجنوب، ولا يوجد أمام الدول النامية إلا طريقين، هما:

- ١- طريق التدرج المرحلى الذى اتبعته الصين وأحدثت به التنمية.
- ٢- طريقة الدفعة القوية التى ينصرف جوهرها على الاستثمار الأجنبى المباشر والارتكاز على التصنيع والسبق التكنولوجى ومن الخطأ أن تبدأ الدول النامية من حيث انتهى الآخرون لأنه يوجد مسافة فاصلة لا يمكن بأى حال من الأحوال حرقها أو اختزالها بسهولة.

الفصل الثانى

تحليل واقع الشركات متعددة الجنسية فى الصين

- ١- التطور التاريخى للشركات متعددة الجنسية فى الصين
- ٢- توزيع الشركات متعددة الجنسية فى الصين حسب القطاعات الاقتصادية وحسب رأس المال
- ٣- السياسات المالية والنقدية
- ٤- سياسات جذب الشركات متعددة الجنسية
- ٥- الإطار التشريعى والرقابة والاشراف على الشركات متعددة الجنسية
- ٦- العوامل والدوافع والمحددات المؤثرة على التدفق الاستثمارى.

الفصل الثانى

تحليل واقع الشركات متعددة الجنسية فى الصين

النظور التاريخى للشركات متعددة الجنسية فى الصين:

تمهيد:

كان نصيب الشركات متعددة الجنسية بالصين فى السبعينيات من القرن العشرين لا وجود له، حيث أن الاقتصاد الصينى القائم على الشيوعية والتخطيط المركزى يتعارض فى أيديولوجيته الاقتصادية مع توجهات الشركات المتعدية، لا سيما أن هذه الشركات تعمل وفقاً لخلفية رأسمالية ليبرالية وكانت وسيلة هذه الشركات فى الصين فى تلك الحقبة هى فتح مكاتب للبيع ناهيك عن وجود اتفاقيات وتعاون فى مجال تقديم المساعدات الفنية.

وبانتهاء الصين سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى فى نهاية السبعينيات وبالتحديد عامى ١٩٧٨ / ١٩٧٩، وقعت الصين اتفاقيات مع كل من بريطانيا وفرنسا واليابان وأمريكا وغيرها من الدول الصناعية والمتقدمة المانحة من أجل الحصول على المساعدات والقروض الميسرة وتدفع الاستثمار الأجنبى المباشر الذى تقدمه الشركات متعددة الجنسية والذى يمثل الجزء التكميلى للجانب المالى فى الموازنة العامة للدولة^(١).

وبحلول عام ١٩٨٠ أجاز المؤتمر الوطنى لنواب الشعب لوائح تدشين وإنشاء المدن الاقتصادية الخاصة فى جنوب وشرق البلاد، ومن ثم باتت السوق الصينية سوقاً جاذبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية^(٢)، وعلى أثر هذا التوجه

(١) تشونغ تشينغ: كل شىء عن الصين (بكين: دار النشر الجديد، ١٩٨٩). ص ٧٩.

(٢) تشين شى: الصين (بكين: دار النجم للنشر باللغات الأجنبية، ١٩٩٥). ص ٩٦.

دخل الاقتصاد الصيني في خضم مرحلة جديدة على خلفية السماح للشركات متعددة الجنسية العمل داخل الصين في بداية الثمانينيات من القرن العشرين. ويعد انشاء المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة والساحلية ومناطق التجارة الحرة من أهم الانجازات التي قامت بها الحكومة الصينية تحقيقاً لأهدافها في جذب الاستثمارات الأجنبية، ورؤوس الأموال التي أتت بها الشركات متعددة الجنسية منذ عام ١٩٨٠^(١)، ومن ثم فإنه يمكن القول بأن هذه المدن والمناطق الاقتصادية كانت العامل الجوهرى في جذب الاستثمارات الأجنبية من دول الجوار أولاً، وتعد فكرة انشاء المدن الاقتصادية الخاصة من الأفكار المبدئية بخصوص الاعتماد على الغرب لتحويل الصين إلى دولة مصدرة أو متقدمة ولن يتحقق ذلك إلا من خلال السماح بقدوم الاستثمارات الأجنبية للعمل بالصين بعد انتقال السلطة إلى الزعيم البراجماتى الجديد دينج شياوبينج^(٢).

وفى عام ١٩٨٩، أعلنت عدد من الشركات القادمة من اليابان والغرب مثل سامسونغ واريكسون أن تنقل نشاطها للسوق الصينى بالرغم من أن هذه الشركات سوف تواجه بيئة مغايرة وعوامل أخرى معاكسة أو معادية إلا أن هذه الشركات قررت القدوم لحماية مصالحها والتغلب على الصعوبات التي تواجهها في بلادها الأم وربما كان ذلك من أجل تحقيق توسعها الكونى، لا سيما أن السوق الصينى يتمتع بعوامل جذب متعددة فى الوقت الذى قررت شركة موتورولا ارسال اداريين وتقنيين صينيين للخارج للتدريب حيث أن السوق الصينى صار أهم سوق لدى الشركات فى العالم، وتعد شركة موتورولا هى أكبر الشركات الأجنبية استثماراً فى الصين، ولذا فهى تسعى لترسيخ جذورها للأبد فى الصين.

(١) حنان قنديل: آسيا والعولمة - الصين - تايوان، تحرير د. محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ٢٦٣.

(2) Lo. Wince C: Reardon Learning How to Open The Door as Assessment of China (Bei Jing: China, 1998), pp 480 -502.

وفى عام ١٩٩٠ تم تحرير القيود المفروضة على استخدام الأراضي للمستثمرين والشركات متعددة الجنسية، وعلى أثر هذا امتدت فترة الامتياز للمشروع الأجنبى الخاص والمشارك إلى ٧٠ سنة وبرفع الصين مفهوم اقتصاد السوق الاشتراكى عام ١٩٩٢، ودخول الصين مرحلة جديدة هى مرحلة الإصلاح الشامل وتدعيم لمناطق الساحلية التى تمثل البنية البدائية الأولى للرأسمالية فى الصين^(١).

وتعتبر الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩١ هى فترة التوسع فى مجال اجتذاب الشركات، فى حين رافق ذلك التوسع التدريجى إرساء القوانين المنظمة للاستثمارات الأجنبية، ولذا تدفق نحو ١٦,٧ مليار\$ فى تلك الفترة، غير أن الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٥ تعد فترة قدوم الشركات والاستثمارات المتسارعة للصين على خلفية ارتفاع معدل النمو إلى ١٣,٤ ٪، وتقدم الصين فى مجال جذب الاستثمار إلى المركز الثالث عشر عام ١٩٩٤^(٢).

وسمحت الصين للشركات بنقل عملياتها إلى السوق الصينى شرط الالتزام بالعمل تحت إشراف الدولة، ونشرت الصين قانون المؤسسات المشتركة بهدف توسيع آفاق التعاون والتبادل العلمى والتكنولوجى، وفقاً لأسلوب المنفعة المتبادلة^(٣)، ومن ثم صارت السوق الصينى بمثابة الحلم الذى بدأ يداعب رجال الأعمال والمستثمرين فى الغرب والشرق^(٤)، ولذلك أجمع الخبراء على النمو الذى تحقق فى الصين كان بفضل قدوم الشركات والاستثمارات

(١) محمد فايز فرحات: الاقتصاد الصينى - رؤية سياسية، مجلة السياسة الدولية عدد ١١٦ (القاهرة، ١٩٩٤) ص ٩.

((2) The world bank world development indicators (2003), p. 5.

(٣) تشى ون: الصين فى عهدها الجديد، ترجمة: محمد أبو جراد (بكين: دار النشر الجديد، ١٩٨٦). ص ٣.

(٤) تقرير التنمية فى العالم: البنك الدولى، ١٩٩٦، ص ص ٨٢-٨٣.

التي تعد سلاحاً ذا حدين، لا سيما أن الاستثمارات غالباً ما يجمع بينها عامل مشترك وهو الربح الذي يعد في جل ومقدمة الأهداف^(١).

فلقد كان الهدف من إنشاء المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة الموجهة للتصدير كنوافذ على الاقتصاد العالمي هو جذب الاستثمار الأجنبي والحصول على التقنيات الحديثة لتطوير صناعاتها المحلية وتوفير التمويل اللازم من أجل تقليل العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق الفائض في الميزان التجاري من خلال استراتيجية الانتاج الموجه للتصدير كبديلاً عن سياسة احلال الواردات، فلقد كان فتح المدن الاقتصادية هو الارتقاء بمقومات التصنيع من أجل التصدير، وحتى تجد الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية دافعاً قوياً للقدوم للصين للعمل على تطويرها اقتصادياً وتكنولوجياً، ولهذا لجأت الصين لوضع استراتيجيات تشجيعية للمستثمرين والشركات.

وفي ٢٣ أكتوبر عام ١٩٨٤، كانت بداية قدوم الشركات متعددة الجنسية للعمل داخل الصين حيث وقعت شركة ليبهر الألمانية المحدودة للهندسة مع مصنع تشينغراو للثلاجات عقداً للتعاون في مجال تكنولوجيا انتاج الثلاجات، والعمل على تطوير العمليات الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة المتزايدة في بلد تجاوز المليار نسمة بالإضافة إلى الاحتكاك ثم المنافسة من خلال الاقتباس والتقليد لزيادة درجة الرشادة الاقتصادية وتحقيق أكبر قدر من الإيرادات.

وتعد المرحلة الأولى لقدوم الشركات والاستثمارات إلى الصين وهي الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٦ الفترة التجريبية بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم تدفق ٦,٦ مليار دولار في الوقت الذي وصل عدد المشروعات

(١) دانيال بورشتاين، أرثينيه دي كيزا: التثنية الأكبر. ترجمة: شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٢١٠، ٢٠٠١). ص ٧٥.

الأجنبية عن تلك الفترة ٢٢٧ ألف مشروع ساهم به الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة أو بأخرى^(١).

وبقدم الشركات المتعدية أدركت الصين أن هذه الشركات تعد محركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية، وفي ضوء ذلك ركزت السياسة الاستثمارية الجديدة على مبدأ تزايد اللامركزية منذ عام ١٩٨٥^(٢)، وبالتوازي مع الانفتاح في الصين تحسنت الشروط الاستثمارية باطراد بعد أن كانت الإجراءات في الماضي لا تسمح إلا بإقامة الشركات المشتركة، وسرعان ما تحللت هذه الشروط بالتدريج منذ عام ١٩٨٦، واستطاعت الشركات تأسيس مؤسسات خاصة ذات ملكية ١٠٠ ٪ في عدد من المجالات الصناعية المخصصة جزئياً أو كلياً للسوق الداخلية، وسرعان ما سمحت الحكومة للاستثمار الأجنبي بالعمل في مجال الخدمات مثل المصارف - وشركات التأمين - والفنادق - والاتصالات وتقديم الاستثمارات.

وكان عام ١٩٨٧ عام إعداد القواعد المنظمة لتوجهات الاستثمارات والشركات وعلى إثر هذا، قدمت الشركات العالمية المشهورة للاستثمار في الصين وخاصة في المدن الاقتصادية الخاصة في الجنوب والشرق وكان على رأس هذه الشركات جنرال موتورز للسيارات وسيمنز وفيليبس وكوكاكولا وIBM، وفي أبريل ١٩٨٧ تم إنشاء لجنة التخطيط الحكومي الخاصة بإعداد القواعد المنظمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى أثر هذا تم مراجعة الدستور الصيني عام ١٩٨٨ من أجل السماح للشركات بحق تأجير الأراضي والدخول في مشروعات مشتركة في ظل إعداد القانون (٢٢) حيث أن هذا

(١) نفس المرجع، ص ٢٣.

(٢) د. نفين شفيق عزوز، د. محمد السيد سليم: التحولات العالمية واتجاهات الاستثمار الأجنبي في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨). ص ١٢٢.

القانون يعد بمثابة نقطة التحول في قدوم الشركات متعددة الجنسية والاستثمارات إلى داخل الصين^(١).

وكانت في طليعة الاستثمارات القادمة من الصينيين في المهجر من هونغ كونج وتايوان وكوريا الجنوبية ومن كافة الدول الغربية المتقدمة بهدف إقامة علاقات اقتصادية مع الصين والاستفادة من السوق الصيني الواسع من أجل الاستفادة من رخص الأيدي العاملة ووفر الخامات والموارد، وهذا وفر للشركات ميزات نسبية لتحقيق المزيد من الأرباح، وأسست شركة موتورل الأمريكية أول شركة لها في الصين عام ١٩٨٨ في شين جين بجنوب الصين والمدن الاقتصادية قبالة هونغ كونج، وأقدمت شركة سانيو اليابانية^(٢) للعمل بالصين وأسهمت في توطين وتوطن التقدم الفني والتكنولوجي.

ونظراً لارتفاع أجور الأيدي العاملة في هونغ كونج، وارتفاع أسعار الأراضي والعقارات في الجزيرة مما أفقد صناعة هونغ كونج تدريجياً لقدراتها على المنافسة لبلدان الأجور المنخفضة بالدول المجاورة، ولذا كانت المدن الاقتصادية في الصين بمثابة طوق النجاة أمام الاستثمارات القادمة من الجزيرة، وعلى خلفية ذلك نقلت معظم الشركات في هونغ كونج عملياتها الإنتاجية التي تحتاج إلى أيدي عاملة وأراضى بكر للصين، ولهذا فإن الاستثمارات الهونغ كونجية كانت هي التي اكتشفت الصين في منتصف الثمانينيات، على الرغم من أن الجزيرة عندئذ كانت مستعمرة بريطانية، وعلى اثر هذا يمكن القول بأن هذه الاستثمارات قد حولت دلتا نهر اللؤلؤ إلى مركز عالمي للصناعات الخفيفة، في حين قدر حجم الاستثمار الهونغ كونجي الوافد من الجزيرة للصين ثلثي الاستثمارات بالصين.

(١) تشي شى: الصين (بكين: دار النجم للنشر باللغات الأجنبية، ١٩٩٥). ص ٩٦.

(٢) د. تركي صقر: عملاق يستيقظ (دمشق: الشارى للطبع والنشر، ١٩٩٣). ص ٢٠.

وأقامت الشركات العالمية الخاصة بإنتاج المأكولات سريعة التجهيز والإعداد (التيك أوى) ككنتاكي، وماكدوناليدز التي أنشأت فروع لها في كافة المقاطعات الصينية وخاصة في الجنوب والشرق في مطلع التسعينيات، وأغلقت شركة (فرنيتشر براندس) ١٧ مصنعا لها في أوروبا من أجل التحول إلى السوق الصيني، وأدخلت الصين على قانون الاستثمار عدداً من اللوائح التي تلزم الشركات بإنشاء وتطوير مراكز أبحاث مثل شركة أوراكل سيمينز - ولونسنت، نوكيا، نورتييل، ومن ثم شهدت الصين طفرة اقتصادية غير منظورة، لا سيما أن هذه الشركات تعد المحفز الأساسي على النمو والتنمية.

وبنهاية عام ١٩٨٩ أقدمت ٣٩ شركة عابرة القوميات مدرجة أسماؤها ضمن قائمة أكبر ٥٠٠ شركة في العالم للعمل داخل الصين ومن بينها (عملاق البتروكيماويات شركة المحيط الهادي المحدودة)، وباستضافة شنغهاي في سبتمبر عام ١٩٩٩ المنتدى العالمي للثروة، استثمرت في شنغهاي العديد من الشركات أكثر من نصف الشركات المدرجة بقائمة أقوى مائة شركة متعددة الجنسية في العالم، ولذا بلغ معدل نمو الاستثمار ٢٠٪^(١)، في حين ساهمت الشركات المتعدية بـ ٤٥٪ من نسبة الصادرات ذات التقنية العالية في الصين، وكذا بنسبة ٣٠٪ من صادرات شنغهاي وصارت المدينة بفضل الاستثمارات أغنى المدن الصينية^(٢)، ويعمل في السوق الصيني أكثر من ٣٠٠ ألف شركة يساهم فيها رأس المال الأجنبي^(٣)، بفضل السماح للشركات بالاعفاءات وعلى أثر هذا تحسنت العلاقات الاقتصادية بين الصين وأمريكا.

ولهذا يرى الباحث أن الاقتصاد الأمريكي صار الداعم الأول للاقتصاد الصيني الذي غدا في طور الصعود، فالصين أكبر الأسواق العالمية وأسرعها

(١) Jonathan tennendum: what you should know about chinas Economies (New York: public library, 1999).p.2.

(٢) كونراد زايتس: الصين عودة قوة عالمية، مرجع سابق ص ٥٢٥

(٣) د. سمير أمين وآخرون: الاشتراكية واقتصاد السوق - تجارب الصين - فيتنام - كوبا (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢).ص.١١٩.

نمواً وثانى أكبر بلد متلقية وجاذبة للاستثمار بعد أمريكا، غير أن الصين تبقى الدولة الأولى الجاذبة للاستثمار فى دول العالم الثالث وبفضل هذا صدرت الصين عام ٢٠٠٠ ما يزيد على ٣٠ مليار \$ تقنيات عالية، فى الوقت الذى استثمرت أكثر من ٣٠٠ مؤسسة متعددة من أكبر ٥٠٠ شركة عالمية متعددة فى السوق الصينى^(١)، وبانضمام الصين فى نهاية عام ٢٠٠١ سارعت الشركات المتعدية خطوتها الحديثة بالاستثمار طويل الأجل فى المدن الصينية، فى الوقت الذى استفادت الصين من (اقتصاد العولة) لتطوير اقتصادها الواقف الآن على شاطئى الرأسمالية أو بالأحرى الطريق الثالث طريق الوسط، بعد أن تصرفت مع الشركات بنوع من النفعية البراجماتية بقصد إدراج البلاد ضمن الدول المتقدمة وتحسن جودة المنتج وزيادة القدرات التصديرية، ولذا يرى الباحث أن العلاقة بين الصين والشركات اتسمت دوماً بالطموح والواقعية فى آن واحد.

والأرجح فى تقديرنا أن خيار الاستثمار الأجنبى للشركات المتعدية فى الصين صار مغرياً خصوصاً فى مجال الصناعات القائمة أو المرتكزة على اليد العاملة الرخيصة والاستفادة من السوق الصينى الواسع، ومن الأهمية بمكان فإن الشركات انتقلت للصين عام ٢٠٠٢ لأنه أفضل الأسواق على الإطلاق وهو أفضل من الاستثمار فى دول أمريكا الجنوبية كالبرازيل والمكسيك^(٢)، وهى الأسواق الأقرب للشركات الأمريكية العاملة فى الاستثمار الأجنبى والتي تنتشر فروعها عبر العالم.

وفى عام ٢٠٠٣ م وبفضل قدوم الاستثمارات دخلت الصين فى طور صناعة وإنتاج السيارات العالمية بفضل توافد وقدوم الشركات، ولذا حظت بالمركز الرابع فى إنتاج السيارات ووفدت شركة هوندا عام ٢٠٠٦ للاستثمار فى

(١) كتاب: الصين، دار النجم الجديد، ط ١، بكين، ١٩٩٩، ص ١٦٩ - ١٧٠.

(٢) أوديد شنكار: العصر الصينى - الاقتصاد الصينى الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمى، مرجع سابق ص ١٠٠

دور الشركات عابرة القارات في الصين

السوق الصينى، ولهذا يجمع الخبراء على أن الاقتصاد الصينى صار اقتصاداً متعدد القطاعات من خلال فكر قائم على (حرك اقتصادى) أو هو بالأحرى فكر براجماتى تبلور على خلفية ارتفاع درجة التكنولوجيا وانخفاض حدة المكون الايديولوجى والثورى داخل الصين، ولذا كان رسو الاقتصاد الصينى على شاطئ السوق الرأسمالى أقل عنفاً وأكثر ذكاء.

وإن كانت مظاهر التحول فى اتجاه الصين تلك الدولة الاشتراكية والتي تعد آخر قلاع الشيوعية فى العالم نحو السماح للشركات بأن تمارس نشاطها على أرضها وإقامة علاقات اقتصادية بالرغم من أنها تعد بمثابة الطلائع الأولى لليبرالية أو الرأسمالية فى دولة لا تزال يتركز دستورها على الاشتراكية وفى وقت لا يزال الحزب الشيوعى هو بمثابة البوصلة الأولى لتوجيه السياسات والاتجاهات داخل الصين التى تعمل من الداخل وفقاً لآليات السوق الرأسمالى، فالصين سمحت للشركات بالعمل أو بأن تجد موطن قدم لها للاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتحديث القطاعات الانتاجية وتوسيع مقومات الطاقة الاستيعابية.

ويوضح الجدول التالى مؤشرات الاستثمار الأجنبى المباشر عالمياً بالمليار دولار.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

جدول رقم (١ - ٢)
مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً بالمليار \$

مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات			
	١٩٨٢	١٩٩٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥
- قيم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	٥٩	٢٠٢	٧١١	٩١٦
- قيم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج	٢٨	٢٣٠	٨١٣	٧٧٩
- استثمار أجنبي مباشر داخل (فى صورة أسهم)	٦٤٧	١٧٨٩	٩٥٤٥	١٠١٣٠
- استثمار أجنبي مباشر خارج (فى صورة أسهم)	٦٠٠	١٧٩١	١٠٣٢٥	١٠٦٧٢
- اجمالى الاستثمار فى أصول الفروع (خارج الوطن)	٢١٠٨	٥٩٥٦	٤٢٨٠٧	٤٥٥٦٤
- مبيعات فروع الشركات خارج وطن الشركة الأم	٢٦٢٠	٦٠٤٥	٢٠٩٨٦	٢٢١٧١
- الاندماج والسيطرة على شركات خارج وطن الشركة الأم	-	١٥١	٣٨١	٧١٦
- صادرات الفروع العاملة خارج وطن الشركة الأم	٦٤٧	١٣٦٦	٣٧٣٣	٤٢١٤
إجمالى عدد العمال (الفروع) "مليون عامل"	١٩٠٥٣ ٧	٢٤٠٥١	٥٩٠٤٥٨	٦٢٠٩٥

المصدر: UNCTAD, World investment Report , 2006, p.9

وبتحليل الجدول رقم (١ - ٢) يتبين الآتى:

- تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً وتضاعفه بما يربوا على ١٥ ضعف فى الفترة من ١٩٨٢ - ٢٠٠٥، حيث كانت قيمة الاستثمار الداخل عام ١٩٨٣ (٥٩ مليار \$)، وأصبح (٩١٦ مليار \$) عام ٢٠٠٥ فى حين كانت قيمة الاستثمار الخارج ٢٨ مليار \$ عام ١٩٨٢، وأصبح ٧٩٩ مليار \$ عام ٢٠٠٥

- تمثل دول أمريكا والاتحاد الأوروبى واليابان أكبر الدول من حيث تصدير رؤوس الأموال الأجنبية كما أن شركاتها تعد من أكبر الشركات العالمية من حيث الاستثمارات واليرادات والمبيعات وزيادة عدد العاملين

دور الشركات عابرة القارات في الصين

ثلاثة أضعاف وتضاعف الاستثمار في الفروع مما يربوا على ٨ مرات في الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٥.

جدول رقم (٢ - ٢)
التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي عالمياً

الاستثمار الخارج		الاستثمار الداخل		الدول
٢٠٠٣ -	١٩٩٨ -	٢٠٠٣ -	١٩٩٨ -	
٢٠٠٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	
٠/٠ ٨٥.٨	٠/٠ ٩٠.٤	٠/٠ ٥٩.٤	٠/٠ ٧٣.٣	الدول المتقدمة
٠/٠ ٥٤.٦	٠/٠ ٦٤.٤	٠/٠ ٤٠.٧	٠/٠ ٤٦.٠	الاتحاد الأوروبي
٠/٠ ٤.٩	٠/٠ ٢.٦	٠/٠ ٠.٨	٠/٠ ٠.٨	اليابان
٠/٠ ١٥.٧	٠/٠ ١٥.٩	٠/٠ ١٢.٦	٠/٠ ٢٤.٠	أمريكا
٠/٠ ١٢.٣	٠/٠ ٩.٢	٠/٠ ٣٥.٩	٠/٠ ٢١.٧	الدول النامية
٠/٠ ٠.٢	٠/٠ ٠.٢	٠/٠ ٣.٠	٠/٠ ١.٠	أفريقيا
٠/٠ ٣.٥	٠/٠ ٤.١	٠/٠ ١١.٥	٠/٠ ٩.٧	دول أمريكا اللاتينية
٠/٠ ٨.٦	٠/٠ ٥.١	٠/٠ ٢١.٤	٠/٠ ١١.٥	آسيا والمحيط الهادئ
٠/٠ ١.٠	٠/٠ ٠.١	٠/٠ ٠.٣	٠/٠ ٠.٣	غرب آسيا
٠/٠ ٧.٧	٠/٠ ٥.٠	٠/٠ ١٨.٤	٠/٠ ١٠.٧	جنوب شرق آسيا
٠/٠ ١.٨	٠/٠ ٠.٢	٠/٠ ٤.٧	٠/٠ ٠.٩	جنوب أوروبا

المصدر: UNCTAD, World investment Report , 2006, p.7

ويتضح من الجدول رقم (٢ - ٢) الآتي:

- استحوذت الدول المتقدمة على نسبة ٥٩.٤ ٪ من الاستثمار الأجنبي الداخل و ٨٦ ٪ من الاستثمار الأجنبي الخارج في الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥.
- تستقطب الدول النامية على ٣٦ ٪ من الاستثمار الداخل و ١٢ ٪ من الاستثمار الأجنبي الخارج عن الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥.
- بينما تستحوذ دول جنوب شرق آسيا على ١٨.٤ ٪ استثمار داخل و ٧.٧ ٪ استثمار خارج عن نفس الفترة.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

- وتكون الدول الأوربية هي أكبر المستثمرين في العالم ويلي ذلك أمريكا واليابان.

جدول رقم (٣-٢)

أكثر دول العالم جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر

الترتيب	أفريقيا	آسيا والمحيط الهادى	دول أمريكا اللاتينية	دول وسط وشرق أوروبا	الدول المتقدمة
١	جنوب أفريقيا	الصين	البرازيل	بولندا	أمريكا
٢	مصر	الهند	المكسيك	روسيا	بريطانيا
٣	المغرب	تايلاند	الأرجنتين	المجر	كندا
٤	نيجيريا	فيتنام	شيلي	التشيك	ألمانيا
٥	الجزائر	كوريا الجنوبية	فنزويلا	رومانيا	اليابان

المصدر: UNCTAD, Global investment Prospects Assessment (GIPA), 2004, p.9

ويتضح من الجدول رقم (٣-٢) الآتى:

- أن الصين تعد أول دولة من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى آسيا والمحيط الهادى، وبهذا انكبت عليها الشركات متعددة الجنسية من كل حذب وصوب.

جدول رقم (٤-٢)

الاستثمار الأجنبي الداخلى والخارج لبعض دول العالم الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥

الدول المتقدمة	الاستثمار الداخلى بالمليون \$	الاستثمار الخارج بالمليون \$	الدول المتقدمة
فرنسا	٢٠٠٣ ٤٢.٤ ٢٠٠٤ ٣١.٣٧ ٢٠٠٥ ٦٢.٥٧٦	٢٠٠٣ ٥٣.١٤٧ ٢٠٠٤ ٥٧.٠٠٦ ٢٠٠٥ ١١٥.٦٦٨	٢٠٠٣ ٢٩.٢ ٢٠٠٤ ١٥.١١ ٢٠٠٥ ٣٩.٦٧١
ألمانيا	٢٠٠٣ ١٦.٤ ٢٠٠٤ ١٦.٨١ ٢٠٠٥ ١٩.٩٧١	٢٠٠٣ ٦.١٧٤ ٢٠٠٤ ١.٨٨٣ ٢٠٠٥ ٩٤.٨٦٢	٢٠٠٣ ١٦.٧ ٢٠٠٤ ٥٦.٢١ ٢٠٠٥ ٦٤.٥٣٠
إيطاليا	٢٠٠٣ ١٦.٧ ٢٠٠٤ ٥٦.٢١ ٢٠٠٥ ٦٤.٥٣٠	٢٠٠٣ ١٦.٧ ٢٠٠٤ ٥٦.٢١ ٢٠٠٥ ٦٤.٥٣٠	٢٠٠٣ ١٦.٧ ٢٠٠٤ ٥٦.٢١ ٢٠٠٥ ٦٤.٥٣٠
المملكة المتحدة	٢٠٠٣ ١٦.٧ ٢٠٠٤ ٥٦.٢١ ٢٠٠٥ ٦٤.٥٣٠	٢٠٠٣ ١٦.٧ ٢٠٠٤ ٥٦.٢١ ٢٠٠٥ ٦٤.٥٣٠	٢٠٠٣ ١٦.٧ ٢٠٠٤ ٥٦.٢١ ٢٠٠٥ ٦٤.٥٣٠

دور الشركات عابرة القارات في الصين

المتحدة	٧٨	٤				
الولايات المتحدة	٥٣.١	١٢٢.٣	٩٩.٤٤٣	١٢٩.٣٥٢	٢٢٢.٤٣٧	٣٠٢.٧١٤
اليابان	٦.٣٢	٧.٨١٦	٢.٧٧٥	٢٨.٨٠٠	٣.٩٥١	٤٥.٧٨١
الصين	٥٣.٥	٦٠.٦٣	٧٢.٤٠٦	١.٥٢٠	١.٨٠٥	١١.٣٠٦
هونغ كونج	١٣.٦	٣٤.٠٣	٣٥.٨٩٧	٣٥.٤٩٢	٤٥.٧١٦	٣٢.٥٦٠
كوريا الجنوبية	٣.٨٩	٧.٧٢٧	٧.١٩٨	٣.٠٠٠	٤.٦٥٨	٤.٣١٢
تايوان	٤٥٣	١.٨٩٨	١.٦٢٥	٥.٦٨٢	٧.١٤٥	٦.٠٢٨
الهند	٤.٥٨	٥.٤٧٤	٦.٥٩٨	١.٣٢٥	٢.٠٢٤	١.٣٦٤
الإمارات	٤.٢٥	٨.٣٥٩	١٢.٠٠٠	٩٩١	١.٠٠٧	٦.٦٦١
السعودية	٧٧٨	١.٩٤٢	٤.٦٢٨	٨٣	٧٠٩	١.١٨٣
مصر	٢٣٧	٢.١٥٧	٥.٣٧٦	٢١	١٥٩	٩٢

المصدر: UNCTAD, World investment Report , 2006, p.p. 299 - 301

ويتضح من الجدول رقم (٤ - ٢) الآتي:

حققت الصين ثنائي أكبر دولة في جذب الاستثمار الأجنبي الداخل، حيث بلغ الاستثمار عام ٢٠٠٥ (٧٢.٤٠٦) مليار \$، وهي أول دولة في الدول النامية ودول آسيا جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، ويرجع هذا إلى بذل الصين جهوداً كبيرة لتهيئة المناخ الاقتصادي والدخول في شراكة مع الشركات متعددة الجنسية، وتعمل على تهيئة الشركات الوطنية الصينية لكي تصبح شركات متعددة الجنسية، حيث دفعت الصين باستثمارات خارجية وخاصة في قطاع النفط والاستخراجيات النفطية ١١.٣٠٦ مليار \$ عام ٢٠٠٥ ونقل الشركات الصينية من نطاق المحلية إلى اتساع ورحاب العالمية.

توزيع الشركات متعددة الجنسية في الصين حسب القطاعات الاقتصادية وحسب رأس المال

توالى على خلفية قدوم الشركات الأجنبية للصين تدفقات الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى جذب المزيد من التكنولوجيا الحديثة، ومن ثم تحولت المقاطعات الصينية في الجنوب والشرق إلى مراكز للصناعات الحديثة مثل الصناعات الكهربائية والالكترونية والكيمائية وصناعة الأحذية ولعب الأطفال وصناعة السيارات والملابس الجاهزة، ولذا فإن هذه الشركات ساهمت في فتح الأبواب أمام المنتجات الصينية لتتسرب في كافة الأسواق الدولية.

وسرعان ما اندفعت الشركات المتعدية من البر الجنوبي والشرقي نحو المقاطعات في الوسط والشمال وكذا المناطق الغربية التي باتت تشملها المخصصات الاستثمارية من خلال تأسيس مشروعات مشتركة وخاصة مع الشركات العامة التابعة للدولة والتي تفتقد للقدرات المالية والتمويلية في ظل التحول نحو تعدد القطاعات واعطاء القطاع الخاص الفرصة الملائمة لقيادة الدولة اقتصادياً ولهذا اضطلع واستحوذ القطاع الخاص على ٣٣ ٪ من السوق الصيني

ويود الباحث الإشارة إلى أن حجم السوق ظل هو المحدد الأول والحافز الدافع على قدوم الشركات، ويأتى بعد ذلك الانتاج بتكلفة أقل في ظل تحرير قيود التجارة (الباب المفتوح)، وتتمتع المنتجات الصينية بالاستقرار في الأسعار، وإن كان هناك تمييز سعري لازالت المنتجات الصينية تتمتع به.

ووفقاً لتوزيع الشركات حسب القطاعات فإن هذه الشركات والاستثمارات ركزت على عدداً من الصناعات الرئيسية بالإضافة إلى قطاع

الخدمات الذي صار ينمو في خضم مولد قرن جديد وبرز ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتطور الحادث

في شبكة المعلومات وبرز وسيطرة الشركات على السوق العالمية بصورة احتكارية لمن يمتلكون التأثير في القرار السياسي والاقتصادي في الدول المتقدمة^(١)، وبرز مفهوم العولمة وصعود منظمة التجارة العالمية وتحكمها في التجارة الدولية عبر العالم.

وتتخصص الصناعات الست الرئيسية في:

- ١- صناعة السيارات.
- ٢- صناعة معدات الاتصالات.
- ٣- الصناعات الكيماوية.
- ٤- الصناعات الالكترونية.
- ٥- صناعة تجهيز محطات الطاقة.
- ٦- صناعة الحديد والصلب التي شكلت ٥٠,٧ ٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي.

في الوقت الذي ساهمت الشركات متعددة الجنسية بنسبة ٤٠ ٪ من الانتاجية الصناعية الصينية، في حين ارتفعت نسبة مساهمة الشركات الأجنبية احادية التمويل إلى ٦٥ ٪ من إجمالي حصة الشركات الأجنبية العاملة في السوق الصيني.

وتمثل الشركات متعددة الجنسية نسبة ٥٠ ٪ من الصادرات الصينية، لا سيما أن هذه الشركات تمتلك المهارات الإنتاجية الفنية والتقنية التسويقية ناهيك عن الأسواق الخارجية في دولها الأم، وهذه الشركات قائمة في عملها

(١) د. طلعت المرداش: مبادئ في الاقتصاد. مرجع سابق، ص ٤٢٥.

على اعتبار الجدوى الاقتصادية، ولذا فهي الأعلى من حيث الربحية بما يحقق مصالحها ولا يتعارض مع جل أهدافها.

ولعلنا نجد أن هناك شركات متعددة الجنسية تعمل في قطاعات مختلفة ولكل شركة مجال عملها الذي تنطلق منه، ويتضح من مدلول التوزيع حسب القطاعات أن التخصص غالباً ما يحقق الأهداف التي تسعى إليها الشركات، غير أننا وجدنا انعدام الاستثمار في مجال الزراعة والارتكاز على المجال الخاص بالصناعات التمويلية والصناعات الالكترونية ذات التقنية العالية، وهذا يرجع في الأساس إلى أولويات الشركات.

ويود الباحث أن يشير إلى أن استثمارات الشركات المتعدية غالباً ما كانت تتركز في آسيا على القطاعات المتقدمة للتصدير Export Platform الناتجة عن الصناعات التحويلية، ولعلنا شاهندنا التحول في مجال الاستثمار في الصين كونه ارتكز على المجال الصناعي دون الزراعي، وهذا يعد تحولاً كون أن الصين كانت من أوائل الدول الزراعية في العالم وحققت الاكتفاء الذاتي، إلا أنه في ظل هذا التحول باتت الصين مستوردة للغذاء، ولهذا استوردت الصين عام ١٩٩٦ (٢.٩٣) مليون طن من الحبوب، في حين لجأت الصين إلى العرض على البرازيل لاستئجار أراضي برازيلية لزراعتها^(١)، في ظل تراجع القدرة الإنتاجية في مجال الحبوب، الأمر الذي أجمع الخبراء على أن الصين

سوف تواجه في المستقبل نقص حاد في الحبوب مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الحبوب عالمياً بشكل قد يضر حتماً بالدول النامية. وهذا ما دعى الصين إلى الاتجاه نحو الشمال والغرب لاستصلاح الأراضي البكر بها،

(١) د. وليد سليم عبد الحى: المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (أبو ظبي: مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠). ص ٦٨.

وقامت بتوجيه الاستثمارات إلى هذا القطاع وإلى تلك المناطق في ظل الاستراتيجية الانتقالية.

ومن الأهمية بمكان فإن الطريقة التي تسوى بها الصين علاقاتها مع الشركات متعددة الجنسية تعد من أكثر التسويات الليبرالية وتؤكد هذه الدراسات، ففي عام ١٩٩٧ تحول الاقتصاد الصيني التابع للدولة إلى عالم زاخر بالشركات المتعدية الجنسية، ولقد تبلورت الخطة الصينية لتوطين وتوطن الشركات قطاعياً على ثلاثة مراحل، هي:

المرحلة الأولى ١٩٨٠ - ١٩٨٩: تم التركيز على قطاعات الصناعات التقنية العالية في الجنوب والشرق.

المرحلة الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩٩: تم التركيز على قطاعات الصناعات التحويلية والثقيلة في الأقاليم الوسطى.

المرحلة الثالثة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨: تم التركيز على قطاع المواد الخام والموارد الطبيعية في الأقاليم الغربية.

أما من حيث النشاطات التي تعمل بها الشركات في الصين وارتباطها بالقطاعات فتأتى الصناعات الالكترونية وكافة الصناعات التحويلية التي تركز عليها الشركات والتي تستحوذ على ٣٨ ٪، وتأتى التجارة في المركز التالي لتستحوذ على ٢٥ ٪، في الوقت الذي يحظى قطاع الخدمات بـ ١٧ ٪، ولعل هذا القطاع ينمو بسرعة مزهلة، بينما تستحوذ على الباقي تشكيلة متنوعة من الصناعات كالأحذية والصناعات الصغيرة ولعب الأطفال والمنسوجات وسيظل قطاع الخدمات نقطة ساخنة للاستثمار من قبل الشركات، وهذا القطاع يضم البنوك والاتصالات وعدد آخر من المشروعات والخدمات.

ووفقاً لتقرير مجلة فورشن الذى يؤكد على أن الاقتصاد العالمى بات يسيطر عليه ما يقرب من ٥٠٠ شركة^(١)، والتى يبلغ اجمالى إيراداتها نحو ١١,٥ تريليون عام ١٩٩٩ ومن حيث التوزيع الجغرافى لتلك الشركات فإن مصدرها ومنشأ قدمها تأتى الولايات المتحدة فى المقدمة ١٧٥ شركة، واليابان ١١٢ شركة، والاتحاد الأوروبى ١١٥ شركة وبفضل توافد الشركات غدت الصين تعيش فى ظل حراك اقتصادى صناعى تقنى غير مسبوق مما أدى إلى تخفيض التكاليف الإنتاجية^(٢).

واستوطنت الشركات العالمية العاملة فى قطاع السيارات فى السوق الصينى وانتجت سيارات صينية مثل (سانتانا) وبويك، ولذا صار السوق الصينى بمثابة الكتلة الكبرى الذى يسيل أمامها كل لعاب من قبل الشركات، وهذا ما دعى الشركات القبول بالشروط التفاوضية الصينية وخاصة فى مجال الشركات المشتركة، وأعلنت شركة جنرال موتورز وشركة جنرال الكتريك أن الصين تعد هى السوق الواعدة، ولعلنا نجد أن ٤٠٠ شركة من أكبر ٥٠٠ شركة عالمية متعددة لها استثمارات فى قطاعات وصناعات تحويلية والهندسة الوراثية^(٣).

وإذا كان التوزيع القطاعى للاستثمارات يختلف فيما بين الدول المتقدمة عنه فى الدول النامية، لا سيما أنه فى الدول المتقدمة يرتكز على قطاع الصناعات التحويلية على نحو يمثل نصف إجمالى الاستثمارات الإجمالية وخاصة فى الصناعات المتقدمة تكنولوجياً والالكترونيات والمعدات الكهربائية ولى ذلك قطاع الخدمات [البنوك، السياحة، التأمين واقتصاد الخدمات المعلوماتية] الذى أصبح المحرك الأول للنمو الاقتصادى فى العقد

(١) د. إسماعيل صبرى عبد الله: الكوكبة، الرأسمالية فى مرحلة ما بعد الامبريالية مرجع سابق، ص ١٠-١٢.

(٢) الحبيب الجنحاني: ظاهرة العولمة، عالم الفكر، العدد ٢ (١٩٩٩)، ص ٣٢ - ٣٣.

(٣) شوقى جلال: الصين التجربة والتحدى، مرجع سابق ص ١٢٤

الأول من القرن الجديد. في الوقت الذي ارتكز في الدول النامية على القطاعات الاستخراجية ومعالجة المواد الأولية^(١).

في حين كان توجه الاستثمار الأجنبي في الصين وارتكازه يتمثل في التوزيع مع الدول المتقدمة في ظل التحولات الاقتصادية والمتغيرات الهيكلية الواسعة النطاق في ظل وجود أساس متين لصناعة الأدوار السفلى للبناء التكنولوجي والسيطرة على المراكز الجوهري للشركات المشتركة في ظل الاندفاع نحو الاندماج والتعاون الاقتصادي القائم الآن بين الصين والشركات.

ومما لا شك فيه فإن توجيه الاستثمار قطاعيا في الصين قد تبلور من خلال تركيز الصين على تقليص الانفاق الدفاعي لحساب زيادة الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات ذات النزعة التصديرية (التصنيع من أجل التصدير)^(٢)، في الوقت الذي اتجهت ٧٥ ٪ من الاستثمارات إلى القطاع الصناعي في الساحل الشرقي والجنوبي^(٣)، غير أنها اتجهت إلى الشمال والوسط طمعاً في وفر الموارد الطبيعية التي غالباً ما تبحث عنها الشركات، لا سيما أن لديها نزعة تصديرية.

وإذا ما ألقينا نظرة على أسس التمويل نجد أن القطاع المشترك قد حظى بنسبة تتراوح بين ٢٠ ٪ - ٣٤ ٪ وحظى التمويل الأجنبي الخالص بنسبة تتراوح بين ٢٥ ٪ - ٥٤ ٪ وفي هذا النوع كانت الشركات تفرض شروطها بخصوص أسلوب الإدارة، وتشكيل المنتجات، ونوعية المهن ودرجة الفن الإنتاجي المستخدم والسياسات السعرية والأطر التسويقية المعمول بها في الدول المتقدمة والتي غالباً ما تضعها الشركات الأم.

(١) د. محمد السيد سعيد: الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مرجع سابق. ص ١٥٠.

(٢) د. أنور عبد الملك: نهضة الصين، الصعود السلمى في عالم متعدد الأطراف، مجلة السياسة الدولية، عدد ٢١٠، ٢٠٠٦، ص ٣٣٥.

(٣) د. وليد سليم عبد الحى: المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي مرجع سابق. ص ٥٢.

ولعلنا نجد أن الشركات عدلت في استراتيجيتها الإنتاجية في بداية مخاض الألفية الثالثة حيث باتت متحيزة بدرجة كبيرة للسلع ذات التكنولوجيا الاستهلاكية المتقدمة والخاصة بالفئات عالية الدخل بنسبة ١٠ % لمن هم في قمة الهرم الخاص بالدخل، ولذا فإن كافة الخبراء المهتمين بالاقتصاد الصيني يرون أن هذا الاتجاه غالباً ما يؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات^(١).

وفي مطلع الألفية الجديدة فتحت الصين أمام الشركات ٢١ مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم للتقيب على البترول في الصين ووفدت شركة Exxon, Mobil, Bp, Amoco, Total, Shell وهذه الشركات من أكبر الشركات في قطاع النفط والمسح الجيولوجي والكشف عن البترول، وعلى خلفية ذلك ارتفع إنتاج الصين من ١٤٧ مليون طن عام ١٩٩٦ إلى ١٦٥ مليون طن عام ٢٠٠١ وبلغ الاحتياطي المنظور ٩٤ طن عام ٢٠٠٢، ودائماً ما تتصف الشركات العاملة في هذا المجال بخصائص، هي:

- ذات مستوى عالي في البحث والتطوير.
 - تستخدم عمالة كبيرة ذات مهارة فنية وتقنية عالية.
 - تنتج سلع جديدة ومعقدة تقنياً.
 - مستويات عالية في الجودة والدعاية والاعلان.
- وهي تستهدف من أعمالها تحقيق خمس حاجات أساسية، هي: ^(٢).

- الحاجة إلى الأسواق الأوسع.
- الكفاءة الإنتاجية الأكبر.

(١) محمود عبد الفضيل: العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة (بيروت: مركز الوحدة العربية، ٢٠٠٠). ص ص ١٤٨-١٥٠.

(2) J.R. Makusen, Op. Cit., p. 172.

- المواد الخام التي لا تتضعب.
- المعلومات والتقنيات الأعلى.
- الاستثمار في القطاعات قليلة المخاطرة، ولذا فهي تذهب إلى تنويع منتجاتها وتوزيع عملياتها قطاعيا وجغرافيا وفق استراتيجية زمنية منظمة.

أما من حيث توزيع الاستثمارات حسب الجنسية والقطاع فإن الشركات متعددة الجنسية القادمة من هونج كونج وتايوان (دول الصين الكبرى) دوراً رئيسياً في الصين، لا سيما أنها ظلت المصدر الأول والرئيسي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين، حيث استطاعت الصين استقطاب المستثمرين القادمين باستثماراتهم من الصينيين في (المهجر) أو من وراء البحار وخاصة من هونج كونج بفعل ارتفاع أسعار الأراضي، وكذا ارتفاع أجور الأيدي العاملة في الجزيرة، ومن ثم فقدت الصناعات التحويلية في هونج كونج قدرتها على المنافسة أمام دول النمر والأسيان.

وكان لافتتاح المدن الاقتصادية المقابلة للجزيرة بمثابة الحلم، ولذا انتقلت بعملياتها الانتاجية إلى الصين وخاصة في شين جين ورويدا رويداً انطلقت إلى كافة الأرجاء في المقاطعات وأسس الاستثمار القادم من تايوان وهونج كونج العديد من الشركات المشتركة في مجال الصناعات الخفيفة وتقدر نسبتها بـ ٧٠٪ من جملة الاستثمارات فيما قبل العودة عام ١٩٩٧ كونها كانت مستعمرة تحت الاحتلال البريطاني وفق حق التأجير الذي انتهى في ١٩٩٧/٧/١ والتي اتجهت بدورها إلى دلتا نهر اللؤلؤ.

وحققت الشركات الهونج كونجية أكثر من ١٩٠٠٠ مشروعاً استثمارياً باستثمارات قدرها ١٧٥ ملياراً في الفترة من ١٩٧٩ - ٢٠٠٠م في ظل التمتع بالحوافز والتسهيلات الضريبية التي تقدمها الصين لتقديم الشركات والاستثمارات، ولذا صار صينيو المهجر يساهمون بـ ٧٠٪ من الاستثمارات الوافدة للصين وبـ ٤٠٪ من صادرات الصين وخاصة في قطاع

المواد الأولية المصنعة والصناعات الصغيرة وصناعة الملابس والأجهزة الرياضية والأحذية وتجميع الأجهزة الالكترونية.

جدول رقم (٥ - ٢)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين من فروع الشركات متعددة الجنسية وفقاً لجنسية الدولة الأم خلال الفترة من ١٩٧٨ - ٢٠٠٠

٢	البلد الأم (بلد المنشأ الخاص بالشركات)	الاستثمارات المحققة مليار دولار	الحصة ٪
١	هونج كونج	١٧٤.٩	٠.٥٠.٢
٢	الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠.٠	٠.٨.٧
٣	اليابان	٢٨.٠	٠.٨.٠
٤	تايوان	٢٦.٤	٠.٧.٦
٥	سنغافورة	١٦.٨	٠.٤.٨
٦	جزر فرجن	١٢.٥	٠.٣.٦
٧	كوريا الجنوبية	١٠.٢	٠.٢.٩
٨	بريطانيا	٩.٠	٠.٢.٦
٩	ألمانيا	٦.٣	٠.١.٨
١٠	فرنسا	٤.٥	٠.١.٣
١١	دول أخرى	٢٩.٨	٠.٨.٥
	الإجمالي	٣٠٧.٩	٠.١٠٠

المصدر: Ministry of Trade and Economic Cooperation Feb, 2001.

ويتضح من الجدول رقم (٥ - ٢) الآتي:

- أن الصينيين في هونج كونج وتايوان وسنغافورة يستثمرون بأكثر من ثلثي الاستثمارات الوافدة إلى بلدهم الأم (الصين الكبرى) والتي تبلورت لديهم القوة الاقتصادية على المساهمة بالاستثمار في الصين بأكثر مما تقدم اليابان، بالإضافة إلى أن ذوي الأصل الصيني هم أكبر المستثمرين عبر الحدود في تايلاند وماليزيا واندونيسيا والفلبين وفيتنام، ولهذا يمكن القول بأن الصينيين من خارج الحدود يمثلون ٨٠ ٪ من جميع المستثمرين الأجانب في الدولة الأم.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

- تقدر الاحصائيات بأن الصينيين في المهجر يمتلكون ما يزيد على ١.٥ تريليون دولار وهو يعادل نصف الناتج القومي الياباني^(١).

وتبلغ عدد الشركات التي يملكها أشخاص من أصول صينية (صينيون من وراء البحار) صينى المهجر ٢٨٠٠ شركة متعددة الجنسية يمثلون ثلاثة أرباع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين (الدولة الأم) والذين يبلغ عددهم ٥٧ مليون نسمة والمعروف عنهم بالديناميكية وأحد أهم المحركات والدوافع الأساسية لما يسمى (بالمعجزة الصينية) كونهم يعملون في الأعمال الصعبة بارعين في الإدارة وهم الأغنياء لأنهم حققوا السلطة الاقتصادية في الخارج ومازالوا يحتفظون بهويتهم وبنماذج التفكير الغربى^(٢).

جدول رقم (٦-٢)
القوة الاقتصادية للأقليات الصينية

الدولة	عددهم (مليون)	نسبتهم إلى عدد السكان	قوتهم الاقتصادية
الفلبين	١	١ % فى الفلبين + فيتنام	٥٠ % من مبيعات الشركات المحلية
اندونيسيا	٧	٣.٩ %	٧٠ % من رأس المال فى القطاع الخاص و ٦٨ % من البورصة
تايلاند	٧	١٠ %	٦٠ % من الناتج القومى الاجمالى والقوة الاقتصادية
ماليزيا	٦	٣٣ %	٩٠ % من الناتج القومى الاجمالى و ٦٥ % من الاقتصاد
سنغافورة	١	٧٦ %	٩٠ % من الناتج القومى الاجمالى

المصدر: نفس المصدر الخاص بالجدول رقم (٥-٢)

(١) د. وليد سليم عبد الحى: المكانة المستقبلية للصين فى النظام الدولى، ١٩٧٨ - ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٧١.

(٢) د. سعيد اللاوندى: أمريكا فى مواجهة العالم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٣) ص ١٢٢ - ١٢٣.

وجدير بالملاحظة بأن ٨٥ ٪ من الصينيين في المهجر أو أعالي البحار يقيمون في جنوب شرق آسيا وهم أكبر المستثمرين في الصين، وهذا يؤكد على أنه صيني الهدف ومحدود الخطر.

والشركات متعددة الجنسية عندما أتت للاستثمار في السوق الصيني فإنها تأتي ومعها رؤوس الأموال، وكذا أفكارهم الخاصة بالإنتاج الجيد والمنتجات الجديدة، وغالباً ما تتسرب كثير من هذه الأفكار والابتكارات إلى منافسيهم في الشركات المملوكة للدولة محلياً، وكذا تكنولوجيااتهم الحديثة، حيث اشترطت الصين على الشركات عند قدومها للصين نقل التكنولوجيا، على أن تعمل الشركات تحت رقابة صينية.

وبارتفاع معدل النمو الاقتصادي الذي تحقق عام ١٩٩٣ / ١٩٩٤ صار الاقتصاد الصيني يتمتع بالكثير من الزخم والفرادة في ظل الارتفاع والصعود الذي لا يتوقف بوتيرة متسارعة مما أحدث تدفق لا مثيل له من الشرق والدول الغربية في الوقت الذي كانت الصين تؤكد دوماً على تفضيل الشركات والمشروعات المشتركة نظراً لأنها كانت في أمس الحاجة إلى أموال ضخمة وتقنيات عالية، في الوقت الذي ساهمت هذه الاستثمارات في تطوير الصناعات الريفية، وسرعان ما انخفضت الاستثمارات القادمة من الصينيين في ما وراء البحار إلى ١٤,٦ ٪، على خلفية حدوث الأزمة المالية الآسيوية صيف ١٩٩٧ والذي تزامن بدوره مع عودة الجزيرة للبلد الأم وفقاً لمبدأ دولة (واحدة ونظامين).

جدول رقم (٧ - ٢)

نسبة استثمارات هونج كونج إلى جملة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة
في الصين من ١٩٨٦ - ١٩٩٦

العام	إجمالي الاستثمارات	استثمارات هونج كونج	نسبة استثمارات هونج كونج
١٩٨٦	٢.٢٤٤	١.٣٢٩	٥٩.٢ /٠
١٩٨٧	٢.٦٤٧	١.٨٠٩	٦٨.٤ /٠
١٩٨٨	٣.٧٠٤	١.٤٢٨	٦٤.٩ /٠
١٩٨٩	٣.٧٧٤	٢.٣٤٢	٦٢.١ /٠
١٩٩٠	٣.٧٥٥	٢.١١٩	٦٥.٤ /٠
١٩٩١	٤.٦٦٧	٢.٥٧٩	٥٥.٣ /٠
١٩٩٢	١١.٢٩٢	٧.٧٠٦	٦٨.٢ /٠
١٩٩٣	٢٧.٧٧١	١٧.٤٤٥	٦٢.٨ /٠
١٩٩٤	٣٣.٩٤٦	١٩.٨٢٣	٥٨.٣٤ /٠
١٩٩٥	٣٧.٨٠٦	٢٠.١٨٥	٥٣.٤ /٠
١٩٩٦	٤٢.٤٠٠	٢٢.٠٠	٥١.٩ /٠

المصدر: نفس المصدر الخاص بالجدول رقم (٥ - ٢)

ويود الباحث الإشارة إلى أن استثمارات الجزيرة في الصين بعد العودة لا تعد أو تحسب على أنها استثمارات أجنبية مباشرة بالمعنى الدقيق نظراً لأنها تدخل في إطار الاستثمارات ذات الأموال الصينية ولا يمكن أدراجها ضمن الاستثمارات الخاصة بالشركات الأجنبية المتعدية، وعسانا التأكيد على أنها كانت تتجه نحو قطاعات بعينها وخاصة صناعة الملابس الجاهزة وتجميع الأجهزة الكهربائية وتحسين البنية التحتية وبناء الجسور والاستثمارات في القطاع العقاري الخاص ببناء الأبراج والفنادق الفاخرة، لا سيما أن أهل هونج كونج أصبحوا يضطلعون على خبرات إدارية وقواعد محاسبية وكفاءات نظراً لأنهم أذكاء وبارعون في مجال التجارة الدولية.

وعملت الدولة في الصين على توجيه الاستثمارات إلى المناطق الداخلية في مجال البنية الأساسية والخدمات، حيث تفتقر تلك المناطق للبنية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمارات، ولكي تخفف الحكومة من حدة التفاوت

الأقليمية، حيث لجأت الدولة إلى تمويل التنمية في الوسط والغرب عن طريق إعادة استثمار عوائد الاستثمارات العالمية المحققة في الشرق والجنوب الشرقي للصين.

أما من حيث الاستثمارات الخاصة بالشركات الأمريكية فإن هذه الاستثمارات قد شقت طريقها إلى الأراضي الصينية منذ زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون للصين عام ١٩٧٢ في صورة مساعدات فنية في ظل إقامة العلاقات بينهما، وعلى اثر هذا اعتطه سمة رأسمالية أعم^(١)، وفي ظل هيمنة النمط الرأسمالي الليبرالي في ظل أتون سنوات الحرب الباردة التي وصفت أوزارها عام ١٩٩١ والتي على أثرها صارت الولايات المتحدة القوة العسكرية الاقتصادية الأولى، وفي ثانيا ذلك اكتسبت الشركات الأمريكية قوة نشاطه استندت إلى قانون الرأسمالية الامبريالية التي انتقلت من حيز المنافسة إلى التمرکز، ومن التمرکز إلى الاحتكار لتشكل من شركاتها ورأسمالها العنصر القائد والمحرك لمجمل الدول الرأسمالية، ولذا سيطر الرأسمال الأمريكي على مجمل عمل الشركات متعددة الجنسية، وعابرة القوميات ومن الأهمية بمكان فقد تراجع الاستثمار الأمريكي في الصين على خلفية دخول أمريكا حروب الارهاب، غير أن شركاتها في الصين تعمل في قطاع الصناعات التحويلية وخاصة الصناعات الالكترونية الخاصة بالحاسوب كونها الأول عالمياً، وهى تعد في المركز الثالث بعد اليابان وهونج كونج من حيث نسبة الاستثمار داخل الصين في الوقت الذي تعد أمريكا أكثر رغبة من اليابان في تصدير التقنيات إلى الأراضي الصينية^(٢)، ويوجد في الصين ٥٠ ألف شركة أمريكية تبلغ مبيعاتها ٧٥ مليار \$ عام ٢٠٠٤، وتساهم الشركات الأمريكية بـ ٧٥ ٪ من الصادرات الصينية ذات التكنولوجيا العالية، وهذه الصناعة اضطلعت بالمركز الأول للصناعات الست الأولى من حيث الصادرات

(١) د. عزت السيد أحمد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حرب العصابات إلى حرب الاقتصاد (دمشق: مكتبة الفتح، ١٩٩٣). ص ص ٥٠ - ٥٢.

(٢) Jams E. shapiro (etal): Direct Investment and joint Ventures In China, (New York: megraw - Hill, 1991)., pp. 21 - 24.

الصينية بالرغم من المشكلات والصراعات الاقتصادية والمشكلات التي تضعها أمريكا أمام الصادرات الصينية، بفعل ارتفاع درجة التنافسية الصينية⁽¹⁾.

ويود الباحث التأكيد على أن العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية وخاصة في مجال الشركات والاستثمارات دائماً ما كانت تكتنفها الصعوبات والمشكلات بالإضافة إلى الإجراءات العقابية ضد المنتجات والسلع الصينية التي تدخل الأسواق الأمريكية، لا سيما أن أمريكا وشركاتها المحلية هي الخاسر الأكبر من سرعة دوران عجلة الإنتاج في الشركات الأمريكية داخل الصين، حيث إنها تفتقد أعداد هائلة من العاملين الأمريكيين لوظائفهم، ومن المتوقع في حالة ما تأثرت العلاقات الأمريكية بالسلب فإن الشركات الأمريكية هي الخاسر الأكبر، في الوقت الذي صار حجم السوق الصيني الطموح ملاذاً للشركات الأمريكية في الوقت الذي صار الاقتصاد يشهد تراجعاً ملحوظاً في قدرته التنافسية.

أما من حيث الاستثمارات اليابانية فإنها اضطلعت بدور بارزاً في توطيد الصناعات التقنية ذات القدرات العالية وخاصة الإلكترونيات وصناعة السيارات التي غطت ٢٤ مقاطعة ومدينة كبرى، بالإضافة إلى صناعة التلفزيونات والحاسوب، وعلى أثر قدوم شركة توشيبا بمعاملها الإنتاجية في اليابان على أمل ترسيخ دعائم صناعتها في الصين وتفضل الشركات والاستثمارات اليابانية الاستثمار في الساحل الشمالي الشرقي للبلاد في شنغهاي، ولقد دخلت في شراكة مع العديد من الشركات الصينية، وعلى أثر قدوم الشركات اليابانية تحسنت العلاقات في البيئة الاستثمارية وخفت حدة العلاقات التنافسية.

(1) Kahy Woife: President Clinton Opens New Relationship With (China: September, 9/1994), p. 4.

ويؤكد الباحث على أنه بعودة العلاقات الاقتصادية ودفعها من شأنه عودة الدفع في العلاقات السياسية التي توترت على خلفية الأثر الاستعماري لليابان في الصين إبان سنوات القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

وبخصوص الاستثمارات التايوانية فإن حكومة تايوان قد رفعت القيود المفروضة على السفر للصين في مطلع السبعينيات من القرن العشرين، مما أدى إلى تزامن الشركات التايوانية والاستثمارات على الدخول للسوق الصيني، وعلى خلفية ارتفاع أسعار الأراضي وتكاليف الأيدي العاملة في تايوان على غرار ما حدث في هونغ كونج لجأت الشركات التايوانية إلى نقل عملياتها إلى السوق الصيني (أو بالأحرى البر الصيني) وتركزت هذه الاستثمارات في فوجيان وجوانج دونج.

وارتكزت هذه الاستثمارات في مجال صناعة الجلود والأحذية الرياضية، واستفادت هذه الاستثمارات من وفر الأيدي العاملة الرخيصة، وفي مطلع التسعينيات ركزت الاستثمارات التايوانية في العمل في مجال التقنية المنخفضة، وفي منتصف القرن العشرين سرعان ما تحولت إلى العمل في قطاع التقنية العالية (الالكترونيات)، وصارت صناعة الحاسوب التايواني في الصين من أهم منصات تصدير الالكترونيات من سبائك الرقائق وتعد شركة TSMC^(١) من الشركات الرائدة في هذا المجال، ومن ثم باتت تايوان ثالث أكبر المستثمرين في الصين في مجال التقنيات العالمية بعد أمريكا واليابان وارتفعت نسبة الاستثمارات التايوانية إلى ١٢ ٪ عام ٢٠٠٠ من جملة الاستثمارات^(٢)، وتساهم الاستثمارات التايوانية بـ ٣ ٪ من الإنتاج الصناعي الصيني وما يوازي ١٤.٤ ٪ من جملة الصادرات الصينية ٢١.٢٥ مليون \$ عام ١٩٩٥^(٣).

(١) TSMC هو الاختصار لشركة Nductor Manufa Cting Taiwanese Senico Conpony وهي

الشركة الخاصة بإنتاج الحواسيب وأجهزتها في الصين.

(٢) د. جمعه محمد عامر: التجارة الخارجية - وتنظيم الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ٤٢٧.

(٣) تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم، ١٩٩٦، ص ص ٨٢ - ٨٣.

ووفقاً للآخر الاحصائيات الواردة عن وزارة التجارة الصينية فإن استثمارات تاويان في نهاية عام ٢٠٠٠ تقدر بـ ٢٦ مليار\$ في حين يذهب التايوانيون إلى أن حجم استثماراتهم تقدر بـ ٤٠ مليار\$ كما يوجد حوالي ٣٠ ألف مؤسسة استثمارية تايوانية إلى جانب ١٠٠ ألف من رجال الأعمال التايوانيين يعملون في البر الصيني.

ونستطيع أن نبين أن الشركات الألمانية قدمت إلى الأراضي الصينية للعمل في مجال الصناعات التحويلية وتحولت في مطلع القرن الجديد إلى الصناعات الخدمية وخاصة قطاع العمل المصرفي والتأمين وإن كان الارتكاز الأول على صناعة السيارات ولوازمها، واستطاعت الشركات الألمانية الدخول في شراكة مع الشركات الصينية، وتذهب إحدى الدراسات إلى أن الشركات الألمانية العاملة في قطاع السيارات غدت تسيطر على ٥٠ ٪ من سوق السيارات الخاصة بالأفراد داخل الصين بالرغم من أن الشركات الألمانية أتت إلى السوق الصيني متأخرة، إلا أنها أصبحت تحتل مكانة متقدمة في قطاع صناعة السيارات في الصين.

وفي عام ١٩٩٦ أصبح يوجد في الصين ٣٢٥ شركة لإنتاج السيارات بطاقة انتاجية ١,٤٥٠ مليون سيارة بمتوسط انتاج لكل شركة ٤٤٦١ سيارة في العام، وأن كانت شركة فولكس فاجن في شنغهاي تعد أكبر المشروعات شراكة في حجم المبيعات، ويجمع الخبراء على أنه إذا كانت شركة تويوتا تعتبر موطنها آسيا فإن فولكس فاجن تعتبر موطنها الآن الصين. في الوقت الذي يوجد ٣٠٠ شركة ألمانية متوسطة الحجم للعمل بالسوق الصيني ما بين مشروعات مشتركة أو مملوكة بالكامل، وتعد شركة سيمنز أحد الشركات الألمانية العاملة في قطاع الخدمات الخاصة بالاتصالات وأنظمة الهواتف النقالة ومحطات الطاقة وتستثمر الشركة بـ ٣,٥ مليارات مارك جاء ٥٠ ٪ من عوائد عمليات انتاجية في قطاع الاتصالات ومحطات الطاقة في الصين، ويعد السوق الصيني بالنسبة للشركة ثالث أكبر سوق لسيمنز بعد ألمانيا وأمريكا.

وبرزت استثمارات سنغافورة وشركاتها كمستثمر مهم في الصين، وبعودة العلاقات بين الصين وكوريا عام ١٩٩٢ بدأت الاستثمارات الكورية تتوافد على السوق الصينى وخاصة في المناطق الساحلية الشمالية في شنغهاي التي أصبحت مأوى ومركز الاستثمارات القادمة من اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وخاصة للعمل في مجال التقنيات العالية، وبذلك أصبحت الصين ثاني أكبر جاذب للاستثمار في العالم بعد أمريكا، في الوقت الذي قدمت للصين استثمارات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبلغت نسبة استثماراتها ١٥ ٪ عام ١٩٩٢، وبعد انضمام الصين إلى (ايبك) رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادى عام ١٩٩١ تزايدت الاستثمارات من هذا التكتل، حيث أن عناصر ومحاور هذا التكتل تقوم على ثلاثة محاور، هي:

- ١- تحرير التجارة والاستثمار.
- ٢- تيسير التجارة الدولية بين الصين والدول الأعضاء.
- ٣- التعاون الاقتصادي والتكنولوجى بين الدول الأعضاء من خلال إلغاء الحواجز الجمركية.

جدول رقم (٨ - ٢) عدد من الشركات المتعدية الجنسية العاملة في السوق الصينى ومجال نشاطها والدولة الأم لكل شركة لعام ٢٠٠٥

م	اسم الشركة	الدولة	طبيعة النشاط أو القطاع
	TSMC	تايوان	الحواسيب والرقائق الالكترونية
	Paochen باوشان	تايوان	لائتاج الأحذية نايكى
	إيسر	تايوان	للحواسيب والتكنولوجيا
	Sampo سامبو	تايوان	للحواسيب والتكنولوجيا
	Yageo ياجيو	تايوان	للأجهزة الوسيطة
	Primax بريماكس	تايوان	لائتاج الموس
	Harbour Ring هاربور رنج	هونج كونج	صناعة اللعب
	شونغ كونج	هونج كونج	صناعة اللعب
	هتشيسون وامباد	هونج كونج	للصناعات المتنوعة

دور الشركات عابرة القارات في الصين

هونج لونج	هونج كونج	للمصناعات المتنوعة
جنرال موتورز	أمريكا	السيارات
ماكدوناليز	أمريكا	المأكولات
فورد موتورز	أمريكا	للسيارات
سيلكون فالي	أمريكا	التكنولوجيا العالية
IMB	أمريكا	التكنولوجيا العالية
جنرال إلكتريك	أمريكا	صناعات كهربائية
كنتاكي	أمريكا	مأكولات وأطعمة
لونست	أمريكا	مأكولات
موتورولا	أمريكا	مأكولات
سانيبو	اليابان	التكنولوجيا والأجهزة الكهربائية
نيك	اليابان	للاتصالات
فوجيتس	اليابان	للاتصالات
توشيبا	اليابان	للأجهزة الكهربائية
شارب	اليابان	للأجهزة الكهربائية
ناشيونال	اليابان	للأجهزة الكهربائية
سوني	اليابان	للأجهزة التكنولوجية والكهربائية
باناسونيك	اليابان	للأجهزة التكنولوجية والكهربائية
ميتسوبيشي	اليابان	لصناعة السيارات
توسن كروب	المانيا	للفولاذ
فولكس فاجن	المانيا	للسيارات
هيكل	المانيا	للكيماويات
هوكسيت	المانيا	للكيماويات
افيتش	المانيا	للعقاقير
سمينس	المانيا	للاتصالات
اليانز	المانيا	لخدمات التأمين
لوفنهاوزا	المانيا	لصناعة السيارات
الكاتيل	فرنسا	للاتصالات
كارتيثور	فرنسا	للمتاجر المركزية
فيليبس	هولندا	للأجهزة الكهربائية
اريكسون	السويد	للاتصالات
نوكيا	فلندا	للاتصالات
نورتل	كندا	للاتصالات
كوكاكولا	امريكا	للمشروبات

كوداك	أمريكا	آلات التصوير
والت ديزنى	أمريكا	للأجهزة ولعب الاطفال
شل	أمريكا	للبنترول
دى بونت	أمريكا	للمشروبات الصناعية
فيات	فرنسا	للسيارات
وال مارت	أمريكا	للمتاجر المركزية

السياسات المالية والنقدية فى الصين:

تعد السياسات المالية والنقدية من أهم السياسات الفعالة فى يد الحكومات، كونها تستهدف تحقيق التشغيل الكامل للاقتصاد دون ضغوط تضخمية بفعل ما يمكن الحصول عليه من إيرادات، وكذا تهدف إلى تحقيق التوازن أو تخفيض التقلبات الدورية للاقتصاد، بالإضافة إلى تحقيق أغراض اجتماعية، ناهيك عن القرض المالى المتمثل فى الحصول على الموارد المالية الكافية لتغطية بنود الانفاق العام المتزايد، فالسياسة المالية تعد من أهم الأدوات المؤثرة للدولة على النشاط الاقتصادى ومستوى الطلب الكلى والعرض الكلى للسلع والخدمات.

السياسات المالية:

والسياسة المالية يمكن من خلالها للحكومات زيادة الانفاق العام بالحدود المتاحة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة التصاعدية على دخول الشركات والأرباح لامتصاص جزء من القدرة الشرائية للسكان، كونها تمس الأكثرية من ذوى الدخل المحدودة، إلا أن حدود الموارد والتنفقات ترتبط دوماً بحدود القاعدة الانتاجية فى الدولة، فإذا تجاوزتها السياسة المالية والنقدية بالتوسع المالى فقط دون الإنتاج فإن هذا حتماً سيؤدى إلى ارتفاع الأسعار التضخمية.

وتلجأ الدول إلى السياسات المالية كونها احدى الأدوات الرئيسية من أجل التمويل المخطط لإعادة توزيع الدخل القومى فى ظل ضرورة توسيع

القاعدة الإنتاجية والحد من البذخ والتبذير فى نفقات الحكومة، غير أن الدول فى الآونة الأخيرة اعتمدت على التمويل بالعجز من خلال التوسع فى الإصدار النقدي (الورقى التضخمى)^(١)، فى حين تشكل السياسات المالية أثراً بالغاً على موازين المدفوعات، وتهدف الدول النامية من جراء جذب الشركات متعددة الجنسية تقديم الاستثمارات المباشرة والحصول على الموارد المالية سواء فى شكل استثمار عيى أو تدفق نقدي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تستهدف تحقيقها.

ويذهب الكثير من الخبراء إلى أن السياسة المالية تقوم على عنصرين هامين، هما:

أ - الميزانية الحكومية وسياسات الضرائب والإنفاق الحكومى ومدى تأثيرها على الدخل والطلب والإنفاق الكلى.

ب - إدارة الدين العام (الجانب النقدي فى السياسة المالية).

وتجدر الإشارة إلى أن الموارد المالية بالصين تتنوع بتنوع بنودها بهدف مواجهة الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، ولقد زادت إيرادات الدولة فى الصين ٢٧,٥ مرة عام ١٩٨٥ عما كانت عليه عام ١٩٤٩ خلال الثورة، وبلغت عام ١٩٧٨، ١١٣,٢ مليار يوان، فى حين كانت تتجاوز دوماً للغالبية العظمى من السكان فى ظل توزيع عادل نسبياً للثروات والعدل الاجتماعى فى تقديم مختلف الخدمات العامة، وبلغت الإيرادات عام ١٩٩٨ (٩٨٥,٣) مليار يوان.

ومنذ بداية الثمانينيات وفى ظل ودوران عجلة الإصلاح الذى تم فى المدن الاقتصادية اقترضت الصين من البنك الدولى ودول آسيا والمحيط الهادى على خلفية التحول نحو اقتصاد السوق بصورة متدرجة وبحلول عام ١٩٨٤ اتجهت

(١) د. مجيد مسعود: التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٧٣، يناير، ١٩٨٤)، ص ٧٧-٧٨.

الحكومة المركزية نحو تنظيم السياسات المالية من أجل توحيد العوائد والإيرادات من أجل توزيع الموارد المالية بصورة صحيحة، وعملت الدولة على تغيير أسلوب الميزانية الاحادى إلى الأسلوب المركب للتوافق ومتطلبات الخطة وهيكل النظام المالى الذى يتناسب واقتصاد السوق الاشتراكى فى ظل تقاسم الضريبة بينها وبين الحكومات المحلية وتحسين البيئة الاقتصادية والاستخدام الأمثل لبنود الميزانية.

ولجأت الحكومة المركزية وفقاً لانتهاجها اللامركزية فى عملية صنع القرارات الاقتصادية فى نهاية الثمانينيات إلى اعطاء المقاطعات مزيداً من الحرية الاقتصادية فى اتخاذ قراراتها المتبعة ببندود الميزانية بعد أن فضلت الحكومة المحلية فى المقاطعات بقاء الموارد والتحكم الاقتصادى المركزى فى بكين مما أدى إلى انخفاض نسبة الإيراد المالى [الناتج القومى الإجمالى]، الأمر الذى أدى إلى غل يد السلطة المركزية على استخدام أدوات السياسة المالية لأغراض التحكم الاقتصادى الكلى بشكل واضح^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن نسب التضخم كانت مرتفعة فى أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات نتيجة لانخفاض مخصصات الانفاق بالميزانية المركزية فى ظل اتساع كثافة اللامركزية، نظراً لأن الحكومة غدت مسئولة عن الانفاق الاجتماعى فى مقاطعاتها فى الوقت الذى زاد الطلب على الاستثمار فى المجال التجارى والصناعى. ولذا زاد الاقتراض المصرفى من جانب الشركات التابعة للدولة، ومن ثم لجأت الحكومة المحلية إلى الموافقة على اصدار السندات بدون ترخيص من الحكومة المركزية.

وعلى أثر عدم الانتظام فى الانفاق وهماً لمنهج اقتصاد كلى تمخض عن ذلك تعرض السياسة المالية الصينية لاسطار التضخم نتيجة التوسع فى

(١) بنك مصر: النمو الاقتصادى والسياسات الاقتصادية فى الصين (القاهرة ١٩٩٣) ص ١٥٨ - ١٦٠.

الائتمان، إلا أنه بإنشاء البنك المركزي (بنك الشعب) باعتباره القوة والركيزة الأولى للرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي والبنوك تم ضبط معدلات التضخم، وأنشأت الصين لجنة الإصلاح المالي على غرار لجنة السوق المفتوحة لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي^(١)، وفي ظل إصلاح الشركات التابعة الدولة المتعثرة والمعلنة إفلاسها عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠، لجأت الصين نحو إصلاح البنوك الصينية على أن تعمل بعيداً عن الدوائر الحكومية وفقاً لمعايير الجودة والجدارة الاقتصادية، لا سيما أن النمو والتنمية لا تتم إلا من خلال زيادة الإنتاجية مما حرر البنوك من أعباء الديون التي كانت تثقل كاهلها والتي بلغت ٣٠٠ مليار \$.

ولقد انخفضت العوائد الحكومية انخفاضاً كبيراً من إجمالي الناتج المحلي من ٣١ % عام ١٩٨٠ إلى ١٢ % عام ١٩٩٦، وأكد الخبراء إلى ضرورة مشاركة الحكومة المركزية المقاطعات اقتسام العوائد، فالصين لا يمكنها القدرة على تلبية الاحتياجات المتعددة التي يتعين على الحكومات المركزية وحدها النهوض بها^(٢).

إصلاح البنوك:

تعد البنوك من أهم قطاعات النهضة الاقتصادية، وتعدد البنوك في الصين حسب النشاط التي تمارسه أو تقوم به، ومن هذه البنوك:

- ١- بنوك الودائع، وهي التي تقبل الودائع وتمنح القروض الائتمانية تحت رقابة البنك المركزي وتوجهاته.
- ٢- البنوك غير المالية والتي يتم بها (الادخار، الاستثمار، الأسكان، التأمين، مؤسسات التمويل غير المصرفي، شركات الأوراق المالية، وكافة البنوك المتخصصة).

(١) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز: التجربة الصينية، مرجع سابق، ص ٣٧٤.

(٢) كتاب الصين: دار النجم الجديد، مرجع سابق، ص ١٣٦ - ١٣٧.

وبافتتاح أسواق المال للاستثمار الاجنبي على خلفية توافد الشركات متعددة الجنسية، تدخلت الحكومة المركزية لتنظيم عمل البنوك، وفي مطلع التسعينيات سمحت الدولة بفتح المؤسسات المالية الأجنبية، وشجعت الدولة على المنافسة بين فروعها في ظل سيطرة الدولة وتحكمها في تنظيم أسعار الفائدة في البنوك، والتي بلغت نحو ٣٠٪ فائدة مركبة، وهذا أمر غالباً ما يشجع على الاقتراض وبقاء المشروعات الجديدة في ظل احتفاظ الحكومة المركزية لنفسها بحق السيطرة الكاملة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وبفضل اتساع ونمو القطاع المصرفي بعد النجاحات المحققة في المدن الاقتصادية لجأت الدولة إلى إصدار السندات التي يمكن شرائها من البنوك وأسواق الأوراق المالية لتمويل عجز الموازنة العامة وطرحت بورصة شين جين وشنغهاي نوعين من الأسهم المجموعة (A) مخصصة للسكان المحليين وأسهم المجموعة (B) وهي مخصصة للمستثمرين الأجانب، وعلى خلفية ذلك تخلت الدولة عن الشركات الخاسرة المعلنة الافلاس وحولتها إلى كيانات كبيرة عن طريق دمجها في شراكة مع الشركات الأجنبية، أو طرحها للاكتتاب العام أو في المزاد العلني وسمح للبورصات باصدار الأسهم والسندات لتحقيق التكامل الاقتصادي^(١).

وفي منتصف التسعينيات اتجهت الصين إلى اصلاح الاقتصاد الكلي بعد نجاح الاصلاح في المدن الاقتصادية والتوجه إلى اقتصاد السوق الاشتراكي مما أدى إلى انخفاض نسب التضخم في الوقت الذي أصبح النمو الاقتصادي أعلى معدل نمو في العالم في بلد اشتراكي تجاوز عام ١٩٩٤ (١٣,٤ ٠/٠) وعلى خلفية ذلك توافدت البنوك الأجنبية نحو السوق الصيني، ولذا تم توسيع درجة الائتمان^(٢)، وبلغت الودائع ٩٦٠٠ مليار يوان عام ١٩٩٧ في ظل مجمل قروض ٨٧٠٠ مليار يوان، في الوقت الذي بلغت عدد شركات التأمين في

(١) وى وى زانج: الاصلاحات الاقتصادية في الصين ودلالاتها السياسية، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق، ص ١٥٩.

السوق الصينى ٢٥ شركة توزع على النحو التالى^(١): (٤ شركات حكومية، ٩ مساهمة، ٣ استثمار مشترك، ٩ شركات تأمين أجنبية خالصة) وفى نهاية عام ١٩٩٧ أعادت الدولة العمل بالنظام المركزى فى إدارة السياسة المالية وتحصيل الإيرادات بعد أن فوضت من قبل الحكومات المحلية بتحصيلها، لا سيما بعد التراجعات الحادة فى مداخل الحكومة المركزية بنسبة ١٠ ٪ من الناتج القومى، فى الوقت الذى كانت عام ١٩٨٢ (٣٠ / ٠) .

وكشفت الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ والتي تزامنت مع عودة جزيرة هونج كونج للصين وفقاً لمفهوم (دولة واحدة ونظامين) فى ١٩٩٧/٧/١ عن هشاشة الاقتصاديات الآسيوية فى جنوب شرق آسيا وضعف الاقتصاد اليابانى، وترجع أسباب الأزمة إلى فشل السياسات الاقتصادية فى دول الأزمة، غير أن الأزمة كشفت عن تصدر الاقتصاد الصينى للاقتصاد الآسيوى على حساب تراجع الاقتصاد اليابانى، ولجأت الصين إلى مساعدة جزيرة هونج كونج بـ ٥ مليارات \$ لمساندة الدولار الهونج كونجى، وتم الاقتراض من البنوك الأجنبية فى الوقت الذى تعرضت البنوك الصينية لآثار سلبية عام ١٩٩٨، ولكن الصين صمدت ضد فوقعات الأزمة ولم تلجأ الصين إلى حد تخفيض عملتها (اليوان)، كما فعلت اليابان التى لجأت إلى تخفيض سعر الين اليابانى وخفضت كافة دول الأزمة عملتها فى الوقت الذى شهدت بورصة هونج كونج هبوط قدره ٦ ٪ فى يوم واحد مما أدى إلى هروب المستثمرين وذهول الخبراء^(٢).

وتراجعت معدلات النمو فى آسيا فيما بين ٦ ٪ إلى ٨ ٪ وتضررت كافة البورصات الآسيوية إلا أن معدل النمو الاقتصادى الصينى لم يهبط فى السنة الأولى غير ٠/١ وتدفق المضاربين من الغرب على دول الأزمة لقطف الغنائم التى تمخضت عنها وانخفضت الأسهم بدول النمر والآسيان.

(١) كتاب الصين، دار النجم الجديد، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

(٢) د. عمرو محي الدين: أزمة النمر الآسيوية (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠)، ص ٥٨.

وذهب شورونجى رئيس الوزراء الصينى إلى اتخاذ قرارات اقتصادية عام ١٩٩٩ لانعاش السياسات المالية من خلال اتباع نظرية جون كينز Keynes لتحريك الاستثمارات الضخمة التى توافدت على الصين بصورة غير مسبقة ، وتم توجيه الاستثمارات نحو البنية التحتية وتنمية المقاطعات الوسطى والغربية فى الصين^(١) ، وتقلصت الشركات المملوكة للدولة من ١٢٨ ألف شركة عام ١٩٩٧ إلى ٩٣ ألف شركة عام ١٩٩٩ ، واستطاع النمو الاقتصادى الصمود ليتراجع من ٧,٨ ٪ عام ١٩٩٨ إلى ٧,١ ٪ عام ١٩٩٩ وتجاوز الاقتصاد الصينى تداعيات الأزمة ، وتزايد الاستثمار الأجنبى المباشر بزيادة قدرها ٥١ ٪ وحقت بورصة شنغهاى وشين جين نتائج طيبة عام ٢٠٠٠.

واتبعت الصين سياسات مالية فاعلة فى ظل ادارة شنج هو أرين دفة الاقتصاد الصينى وحقت الشركات التابعة للدولة الأرباح على خلفية تحويل القروض المصرفية إلى أسهم ورؤوس الأموال بما يوازى ١٤ مليار\$ عام ٢٠٠٠ ، وبلغ إجمال القروض المصرفية من الخارج ١٥٤ مليار\$ بضافى قدره ٧٤ مليار\$ عام ٢٠٠٠ فى ظل توافر احتياطي نقدي من ضمنه الذهب قدر ب ١٦٢ مليار\$ بما جعل الصين من الدول الآمنة ، وانخفضت نسبة التضخم إلى ٣ ٪ فى ظل اتباع سياسة نقدية ومالية مشددة من أجل تحسين أوضاع الميزانية واصلاح النظام المصرفى عن طريق الشفافية فى الأداء وتقليل حجم الاقتراض العام فى ظل اتخاذ المزيد من السياسات المالية التى كانت تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد واتباع سياسة الحيطة والحذر لتقليل درجة المخاطرة.

ولجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الطلب من الصين عدم تخفيض عملتها من خلال زيارة وزير الخزانة الأمريكى جون سنو للصين لكى لا يتم الاضرار بالدولار الأمريكى الذى تداعى أمام اليورو والين وارتفع الين ، أمام الدولار بصورة مضاعفة على اثر تطور صناعة السيارات اليابانية التى انتقلت

(١) كرنراد زايئس: الصين عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص ص ٤٧٥ - ٤٧٧.

إلى البر الصيني كما فعلت شركة هوندى وتويوتا ، ولقد عبر رئيس الوزراء الصيني أن الصين ترفض أن تخفض وترفع أسعار عملتها بناءً على تعليمات من هذا أو ذاك لأن هذا يعد تدخلا في النظام الاقتصادي الصيني الذي تطور وأصبح ينمو.

ويود الباحث التأكيد على أن الصين لم تتضرر من الأزمة الآسيوية وتداعياتها بصورة كبيرة، لا سيما أن العملة الصينية في إبان الأزمة وخلال تداعياتها لم تكن قابلة للتحويل بحرية أو بيسر ولم يكن في استطاعة الأجانب أو المضاربين التلاعب بالعملة (اليوان) في الوقت الذي لا يملك أحد إجبار الصين على تعويم اليوان.

وتم تحديث الجهاز المصرفي الصيني في مطلع القرن الحادى والعشرين من خلال اتباع الآتى:

- ١- اتجاه الصين نحو خلق أوعية ادخارية جديدة باعتبار الادخار المصدر والأساس لتمويل وتفعيل الاستثمار.
 - ٢- تنويع الائتمان على الأنشطة الاقتصادية بما يتفق وأولويات التنمية الاقتصادية.
 - ٣- اتباع نظام سعر الفائدة التمييزى لمشروعات استراتيجية واقتصادية بعينها.
 - ٤- تقديم خدمات تمويلية للمنشآت الصغيرة بشروط ميسرة.
- ولقد ذهب السياسة المالية إلى زيادة الاستثمارات المحلية في ظل زيادة المخصصات المالية لتعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض قيم التصدير في ظل اتباع سياسة مالية ونقدية متشددة لتحسين أوضاع الميزانية، في الوقت الذي شاع في الغرب بأن أسهم الشركات الصينية هي الأكثر ضمانا للأرباح، وبالإضافة إلى أن البنك المركزى الصينى قد اتخذ مجموعة من السياسات المالية للرقابة على الجهاز المصرفى والقروض الممنوحة للشركات.

وفى نهاية ديسمبر ٢٠٠٣، زاد انفتاح الصين على السوق فى ظل السماح للتعامل بالعملية الصينية (اليوان)، فى حين شهدت بورصة شنغهاى للأوراق المالية تطوراً سريعاً حيث بلغ عدد المستثمرين الصينيين فى سوق الأوراق المالية الصينية ٤٠ مليون مستثمر فى ظل تزايد عدد الشركات المسجلة فى البورصة وتأثر سعر الدولار الأمريكى بتطور النمو الاقتصادى فى الصين، فى حين قدرت أسعار الأوراق المالية الأمريكية أعلى من قيمتها الحقيقية بـ ٤٠ ٪، وعلى أثر هذا انخفض مؤشر ناسداك التكنولوجى ٥٠ ٪، ومؤشر داو جونز ٣٠ ٪، وانكمش الاستثمار فى الولايات المتحدة واتجه أغلبه إلى الصين، وبناء على ذلك لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض سعر الفائدة ١٣ مرة متتالية، حيث بلغ سعر الفائدة الأمريكية ١,٢٥ ٪.

ومن الأهمية بمكان فقد عمدت الصين على تحرير القطاع المالى تدريجياً منذ عام ١٩٩٣ فى ظل فرض قيود على تحركات رؤوس الأموال وتحفيز دخول تدفقات

الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسماح بتملك الأراضى للشركات الأجنبية المتعدية وتبسيط العمل فى ظل تطوير سوق الأوراق المالية والسماح للأجانب بشراء الأسهم الصينية.

أما من حيث السياسة الخاصة بالمالية العامة للإيرادات والمصروفات فإن هذه السياسة كانت تهدف إلى:

- ١- التأثير على توزيع الموارد بما يؤثر فى مرونة انتقال عناصر الإنتاج بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية.
- ٢- التأثير على توزيع الدخل بما يؤدي إلى شمول الفئات ذات الدخل الدنيا.
- ٣- الحد من التضخم من خلال تدفقات الاستثمارات والتمويل بالعجز المادى من خلال الضرائب.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية غالباً ما تلعب دوراً استراتيجياً في الاسراع بمقومات التنمية من خلال التأثير على نظام الإيرادات والمصروفات والتحسين في نظام الضرائب والقدرة على جبايتها، فالسياسة الضريبية التي فرضتها الصين كانت تهدف إلى زيادة الإيرادات لمواجهة أعباء الانفاق العام، غير أن زيادة الضرائب المباشرة أو غير المباشرة دائماً ما تعمل على الانكماش في الإنتاج في حالة إذا ما فرضت الدولة ضريبة تصاعدية على المدى الطويل لأنها حتماً ستؤدي إلى خروج العديد من المشروعات من النشاط الانتاجي.

ومنذ عام ١٩٨٤ قطعت الصين خطوات عظيمة في اصلاح النظام الضريبي، ولعبت السياسة الضريبية دوراً هاماً في عملية التعديل المالي، وفي عام ١٩٩٤ عمقت الصين اصلاح النظام الضريبي القائم على قدر كبير من اقتصاد السوق في الوقت الذي تم فرض قانون ضرائب جديد للمقاطعات يقضى بزيادة حصة الحكومة من العوائد، وأجرت الحكومة المركزية ثلاثة اصلاحات ضريبية عام ١٩٩٦ تهدف إلى تخفيض الرسوم الضريبية والجمركية والرسوم الخاصة بالصادرات في ظل الرقابة على الواردات^(١)، في حين بلغ إجمالي الضرائب عن الفترة من ١٩٧٩ في عام ١٩٩٨ (٦٤٠.٤١ مليار يوان) واحتل هذا المبلغ ٩١ ٪ من إجمالي الإيرادات، ولجأت الدولة إلى توسيع مصادر الدخل غير السيادي عن طريق زيادة مبيعات السلاح إلى باكستان على الرغم من أن هذا الاتجاه كان مصدر توتر العلاقات الصينية الأمريكية^(٢).

ولجأت السلطة الاقتصادية المركزية إلى إلغاء التمييز ضد المشروعات المملوكة بالكامل للأجانب، وتوحيد معدلات الربط الضريبي للشركات لتصبح ٣٣ ٪ في الوقت الذي كانت الضريبة ٢٤ ٪ في المدن الاقتصادية الساحلية وكانت ١٥ ٪ في مناطق التنمية الاقتصادية الخاصة بالتكنولوجيا

(١) كتاب الصين، دار النشر الجديد، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٢) د. زلمي خليل زاد: التقويم الاستراتيجي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧). ص ٣٦٤.

والتقانة في ظل فترة سماح ٣ سنوات عن دفع الضريبة، وتنخفض إلى ١٠ ٪ شرط تصدير ٧٠ ٪ من منتجاتها للخارج، وسمحت الصين للشركات بأن تبدأ فترة استئجار المباني والأراضي التابعة للدولة حيث تراوحت فترات السماح بالاستئجار ما بين ٢٠ عاما إلى ٧٠ عام، غير أن الدولة اتجهت إلى اعطاء فترة السماح بالاستئجار إلى مدى الحياة بالإضافة إلى السماح بالاعفاء من الضرائب لمدة ٥ سنوات الأولى ثم ٥ سنوات أخرى تالية بضرريبة ١٥ ٪ - ٥ ٪ اعتبار في السنة الأولى لتحقيق الأرباح، أما الشركات المشتركة (صينية - أجنبية) فهي تتمتع باعفاء ٥ سنوات ثم ٣ سنوات تالية تخفض نسبة الضريبة ٥٠ ٪/٠.

وازدادت مدخرات الحكومة المركزية بفضل نجاح اصلاح الضريبي بنسبة ٦ ٪ من الناتج القومي مع استمرار الدولة في تقديم الائتمان والقروض للشركات التابعة للدولة التي لديها قدرة على السداد وكانت الضرائب على السيارات تدرج بين ٣٠ ٪ - ٤٠ ٪ على سعر السيارة المنتجة في الصين ونسبة ٦٠ ٪ على السيارات المستوردة، في حين كانت الصين تفرض ضرائب على التقانة (التكنولوجيا) القادمة من الغرب والمستوردة ١٧ ٪/٠، وعلى التقنيات المنتجة محلياً والمصممة في الخارج ١١ ٪/٠، وعلى الدوائر المصممة والمنتجة في الصين ٥ ٪/٠، وهذا ما دعى أمريكا لتقديم شكاوى متعددة ضد الصين في منظمة التجارة العالمية.

ولقد اتجهت الصين نحو وضع نظام ضريبي عام ٢٠٠٣ يقوم على مبدأ المشاركة في تقسيم العائدات بين الحكومة المركزية (السلطة الاقتصادية المركزية) والحكومات المحلية لتلافى العجز في الموازنة والعمل على بناء قطاع مالي ومصرفي وتجاري كفاء على غرار النمط الغربي من اجل توسيع نطاق الطبقة الوسطى عن طريق الآتى:

- توظيف الضرائب من خلال تحصيلها من ذوي الدخل المرتفعة.
- تحسين بنود الميزانية.

- تحسين الوسائل المالية.
- تحقيق التوازن لتوزيع الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية.
- اقامة نظام شامل للتأمينات الاجتماعية للحفاظ على حقوق الفقراء.

السياسة النقدية Monetary Policy:

هى تلك السياسة التى ترمى إلى تنظيم كمية النقود المتوفرة بالمجتمع بهدف تحقيق الأهداف الكلية الاقتصادية الساعية إلى تحقيق التنمية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات والحفاظ على الاستقرار العام للأسعار، وهى أداة من أهم الأدوات التى تعطى للسلطة الاقتصادية التدخل المباشر لما لها من أهمية بالنشاط الاقتصادى^(١)، ويود الباحث الإشارة إلى أنه لا يوجد فاصل بين السياسة النقدية والمالية كونهما صنوين لا ينفصلان ولا ينفصمان لانهما وجهين لعملة واحدة.

وتعد النقود بمثابة الوسيط أو محور التبادل داخل الأسواق فى العصر الحديث والمعاصر، ولهذا يتطلب من واضعى السياسة النقدية تقدير الحجم الفعلى للتداول النقدى فى الاقتصاديات خلال كل فترة زمنية لكى لا يتم زيادة نسب التضخم بصورة يتمخض عنها حدوث زيادة سيولة نقدية أو نقصان التضخم بصورة تؤدى إلى تقليص حجم النقود، والسياسة النقدية ترتبط بعوامل ومؤشرات كثيرة، منها:

- تحديد الوحدة النقدية (العملة).
- حجم الاصدار النقدى (التغطية النقدية).
- تحديد تداول النقود مما يحقق الاستقرار الاقتصادى ويسهم فى دفع عجلة التنمية.

(١) د. ضياء مجيد: الاقتصاد النقدى - المؤسسات النقدية والبنوك التجارية والبنوك المركزية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٨)، ص ١٧٣.

وتساهم السياسة النقدية فى معالجة المشكلات الاقتصادية وتصحيح الاختلالات الهيكلية المتمخضة عن الأوضاع غير المتوازنة، ويختلف الدور الذى تلعبه السياسة النقدية باختلاف درجة النمو الاقتصادى والتقدم، وتلعب السياسة النقدية دوراً جوهرياً بالاسراع بالتنمية لمحاربة التضخم والحفاظ على التوازن فى ميزان المدفوعات وتحسين النظام الائتمانى والنقدى وهذا ما يتطلب الآتى^(١):-

- ١- تنوع متطلبات الاحتياطى لدى البنوك التجارية.
 - ٢- فرض قيود التسليف النوعية.
 - ٣- تقديم القروض المفيدة للعمليات الإنتاجية.
 - ٤- توزيع الموارد عن طريق توجيه المدخرات بعيداً عن سبل المضاربة بالعقارات والأراضى لكى يتم توجيهها إلى الأغراض الإنتاجية لتبلغ أقصى فوائدها.
- وتتوقف فعالية السياسة النقدية على عنصرين هامين، هما:
- ١- درجة تأثير تغيرات عرض النقود فى سعر الفائدة، فكلما كان عرض النقود قوياً على سعر الفائدة أدى إلى تحديد شكل دالة الطلب على النقود
 - ٢- درجة تأثير التغير فى سعر الفائدة على الانفاق الاستثمارى.
- وتجدر الإشارة إلى أن الأهداف الأساسية للسياسة النقدية ترمى إلى السيطرة على الدخل القومى، والسيطرة على مستوى الأسعار، وكذلك السيطرة على حجم البطالة ونسبتها فى ظل المحافظة على توازن ميزان المدفوعات.

(١) د. مدحت العقاد: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٥١ - ١٥٢.

في حين تهدف السياسة النقدية للعمل على علاج عدد من المشكلات الهيكلية التي تتعرض لها الاقتصاديات نتيجة حدوث بعض الاختلالات^(١)، وقد تتخذ السياسات النقدية الداخلية اتجاهها توسعياً أو انكماشياً لكي تصل إلى حد التوظيف الكامل للاقتصاد وزيادة الدخل الحقيقي، وأحكام الرقابة على التضخم النقدي، في حين تهدف السياسة النقدية الخارجية إلى المحافظة على القيمة الخارجية للنقد عن طريق حماية الرصيد النقدي والأرصدة القابلة للتحويل^(٢).

ولقد بدأت الصين تجربتها في ظل ظروف أوضاع اقتصادية كلية مناسبة نسبياً بالمقارنة بالدول الاشتراكية في شرق أوروبا، ولا سيما أن الصين لم تكن تعاني أزمة عدم استقرار اقتصادي كلي أو دين خارجي حاد أو ندرة في موارد التمويل المحلية غير التضخمية في بداية الثمانينيات، لذلك لم تكن في حاجة إلى برنامج التثبيت والتكيف الاقتصادي^(٣)، إلا أن السلطات النقدية اتبعت سياسة نقدية توسعية في بداية التسعينيات للاحتفاظ بسعر فائدة منخفضة من أجل تشجيع الصناعة، وعلى أثر هذا اعطت الدولة الأولوية للمشروعات الكبرى في أخذ القروض، مما أدى هذا إلى زيادة السيولة المحلية على أثر تدفقات رؤوس الأموال، وعلى أثر هذا زادت الضغوط التضخمية، ومن ثم لجأت الصين في الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩١ إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية للتحكم في عرض النقود لخفض معدل التضخم إلى أقل نسبة لتحقيق الاستقرار التدريجي في سعر الفائدة.

(١) جمعة محمد عامر: فعالية التخطيط في علاج المشكلات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٥٠ -

١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة،

١٩٨١)، ص ص ٢٣-٢٨.

(٢) د. فوزي العطوي: الاقتصاد السياسي - النقود والنظم النقدية، (بيروت: دار الفكر العربي،

١٩٨٩)، ص ص ٢٨٧ - ٢٨٩.

(٣) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق، ص ص ١٥٩-١٦٠.

وباتباع الحكومة المركزية سياسة التقشف عام ١٩٨٩، تم التشديد وبحزم على خطة الائتمان في الوقت الذي لجأت السلطات المحلية إلى ممارسة ضغوط متزايدة على الدولة للحصول على تفويض بتخصيص الائتمان في بداية ١٩٩٣، ومنذ التحاق الصين بصندوق النقد الدولي عام ١٩٨٠، صارت موارد الصندوق وخبراته متاحة أمام الصين لتبني اقتصاديات السوق، ومن ثم حصلت الصين على ما يربو على ٢٦ مليار\$ في الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٩٧، بالإضافة إلى قروض قيمتها ١٦,٦ مليار\$ من البنك الدولي للانشاء والتعمير خصصتها الصين لتمويل مشروعات تنمية صينية ساهمت في ارتفاع معدل نمو مرتفعة أدت إلى تحقيق التنمية^(١)، لا سيما أنها قد مولت ما يزيد على ١٧٣ مشروعاً صينياً، في الوقت الذي لجأت الصين لتخفيض عملتها لزيادة القدرات التصديرية التي تسببت بشكل رئيسي في البطالة التي لحقت بالاقتصاد الأمريكي بالرغم من أن سياسة التعويم النقدي تخص كل دولة بما يحقق مصالحها في المقام الأول وبغض النظر عن مصالح الدول الأخرى.

وتواجه السياسة النقدية في الدول النامية صعوبات، من أهمها^(٢):-

١- التبعية للخارج.

٢- العجز المزمّن في ميزان المدفوعات.

واتبعت الصين عدداً من السياسات النقدية في الوقت الذي ذهبت إلى الاحتفاظ بسعر فائدة منخفضة من أجل تشجيع الصناعة، وتوجيه القروض منخفضة التكلفة للمشروعات الاستراتيجية وتحرير سعر الفائدة بالتدريج والتحكم في عرض النقود وخفض معدل التضخم وتوحيد سعر الفائدة في البنوك والمؤسسات التي تقدم رأس المال، ومن أهم هذه السياسات النقدية الآتي:

(١) د. سليم عبد الحى: المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي. مرجع سابق ص ١٠٠
(٢) د. عبد المنعم السيد على: دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية (القاهرة: دار نافع للطباعة، ١٩٧٥)، ص ١٠٤.

سياسة أو برنامج التقشف:

للمحد من التضخم وتحقيق الاستقرار السعري خلال الفترة من عام ٩٨٧ - ١٩٩٢، من خلال العمل على تخفيض الانفاق في القطاع العام والمملوك للدولة، بعد أن واجهت الصين دورات عديدة من عدم الاستقرار للاقتصاد الكلي، حيث أخذت هذه الدورات في الغالب شكل تقلبات واسعة في معدلات التضخم وعدم التوازن في ميزان المدفوعات^(١).

وبتخفيض الانفاق العام في الصين بلغ الاحتياطي النقدي عام ١٩٩٩ (١٣٩) مليار \$، وفي عام ٢٠٠٠ بلغ (٦٠٠) مليار \$، وارتفع الاحتياطي ليتجاوز عام ٢٠٠٧

(١,٤٠٠) تريليون \$ والذي صار يمثل ربع الاحتياطي النقدي العالمي^(٢).

ويعد التضخم Inflation هو الزيادة في كمية النقود، والافراط في عرض النقود، أو هو ارتفاع عام ومستمر يمثل كافة أسعار السلع والخدمات^(٣)، أو هو الانخفاض المستمر في القوة الشرائية للنقود، والنقود مثل أي سلعة تقل قيمتها بارتفاع عرضها، وبارتفاع أسعار السلع تنخفض القيمة الشرائية للنقود أو قيمتها المتبادلة، ومن ثم فإن التضخم يعد ظاهرة نقدية يستلزم علاجها باتباع سياسة نقدية متوازنة، لا سيما أن التضخم يرتبط بحجم المعروض النقدي، أو الارتفاع المفرط في عرض النقود.

ولا يقتصر التضخم على صناعة أو سلعة دون أن يقاطعها اتجاهها نزولي أو تخفيض على الإطلاق لفترة زمنية، ويظهر التضخم خلال ارتفاع الدخل، والتخضم يهدد رفاهية الاقتصاد المتقدم والمتخلف على السواء، غير أنه غالباً ما يكون أكثر حدة على الدول المتخلفة، حيث ارتفاع الأسعار بمعدلات تفوق

(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق، ص ص ١٢١ - ١٢٢.

(2) unumnsania.netwww.

(٣) د. نبيل الروبي: نظرية التضخم (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٤)، ص ٤٩.

معدلات نمو الدخل القومي بما يؤدي إلى ارتفاع نفقة المعيشة في حين أن الارتفاع في الأسعار يمتص الجهود الحقيقية للأفراد بما يقلل إقبالهم على الادخار^(١)، والتضخم ناتج عن حالة عدم التوازن بين عرض النقود وطلبها، لذا يطلق عليه التضخم النقدي نتيجة لعدم التوازن بين العرض والطلب (النقدين)، وغالباً ما تكون السلطة النقدية (الحكومة) هي سبب حدوث التضخم لأنها تذهب لاحتاد زيادة تضخمية غير مرغوب فيها بما يؤدي إلى حدوث نمو تضخمى على الطلب.

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل التضخم في الصين في الثمانينيات وصل إلى ١٨ ٪، بينما بلغ متوسطه في التسعينيات ٩٠ ٪، وفي بداية سنوات الألفية الثالثة وصل ٣٠ ٪ وانخفض العجز في متوسط الحساب الجارى من ١٣ ٪ في الثمانينيات إلى ٢٠ ٪ في التسعينيات، وبلغ ١,٢ ٪ في مطلع سنوات الألفية الثالثة^(٢).

سياسة الدخل:

يجسد الدخل خاصية من خصائص التنمية، وتجدر الإشارة إلى أن الدخل في الصين ارتفع من ٤٠٠ \$ في فترة الثمانينيات إلى ٨٠٠ \$ في التسعينيات، وبدخول الألفية الثالثة وصل إلى ١٢٠٠ \$، ويود الباحث الإشارة إلى أن تنوع الدخل في الصين خلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٩٥ مر بثلاثة مراحل هامة، هي^(٣):

المرحلة الأولى ١٩٨١ - ١٩٨٤ : واتسمت بالنمو في الدخل في ظل قدراً من العدالة في التوزيع.

(١) د. طلعت الدمرداش: مبادئ في الاقتصاد. مرجع سابق، ص ٢٨٥ - ٣٩٨.

(٢) كتاب الصين دار النجم الجديد. مرجع سابق ص ٢٨٠

(3) Welt bank China 2000 Sharing Rising incenes (1997)., p. 10.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

المرحلة الثانية ١٩٨٥ - ١٩٨٩ : واتسمت بعدم العدالة في توزيع الدخل حيث كان الاغنياء يزدادون غنى والفقراء فقراً.

المرحلة الثالثة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ : واتسمت بزيادة النمو في الدخل والعدالة في التوزيع إلا أنه يوجد فجوة في توزيع الدخل بين الحضر والريف ما بين ٣٠ /٠ - ٥٠ ٪ بالإضافة إلى التفاوت في توزيع الدخل بين المقاطعات، والذي أصبح واسعاً.

سياسة الأجور:

دخلت لاصين مرحلة جديدة عندما اقترح مجلس الدولة الصيني سياسات جديدة لاصلاح الاجور^(١)، وإذا كان هيكل الأجور قد ارتفع في الصين إلا أنه ظل ضعيفاً مقارنة بباقي دول العالم لأن الصين بها أكبر تجمع سكاني وبشرى عرفه العالم^(٢)، ولزيادة الأجور دوراً مهماً في زيادة الاستهلاك، لا سيما أن الدخل الدنيا غالباً ما تذهب إلى الاستهلاك نتيجة لارتفاع الميل الاستهلاكى لدى هذه الفئة في حين أن ٦٠ ٪ من إجمالي عدد السكان كان يوصف ضمن هذه الفئة، وبزيادة الأجور بنسب معقولة حافظت الصين على استقرار الأسعار.

وفى ظل انتهاج الصين سياسة نقدية لارتفاع حجم الأجور وتحسين أوضاع السكان الغذائية والشرائية (حجم الاستهلاك) فى الوقت الذى بلغ متوسط دخل الفرد ما يزيد على \$١٠٠٠ عام ٢٠٠٠، وازدادت معدلات الأجور الصناعية فى الثمانينيات بمتوسط ٧,٥ ٪ بينما ارتفعت فى التسعينيات بنسبة ٨,١ ٪ وفى بداية سنوات الألفية الثالثة واصلت الارتفاع بنسبة ٨,٨ ٪ فى الوقت الذى كان نصيب الفرد من الأجر فى عام ١٩٧٠، \$٢٠^(٣)، وبالترحيب بالاستثمار الأجنبى المباشر ازداد متوسط نصيب الفرد من الدخل فى الصين فى المدن الاقتصادية إلى \$٣٥٠٠.

(١) د. عبد العزيز حمدى عبد العزيز: التجربة الصينية، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

(٢) تشونغ تشنغ: كل شيء عن الصين، مجلد ٣، دار النشر الجديد، بكين، ١٩٨٩، ص ص ٤٢-٤٣.

(٣) محمد عبد المنعم سعودى: آسيا فى شخصية القارة وشخصية الأقليم (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٥)، ص ٩٨.

سياسة الأسعار:

كانت الأسعار تقرر في الصين في بداية الثمانينيات من قبل الدولة، إلا أنها مع مرور الوقت وفي مطلع التسعينيات تغيرت السياسة السعرية على مراحل متدرجة، وتحلت الصين عن أسلوب التسعير الجبري على ثلاثة مراحل، هي^(١):-

- ١- السعر المحدد من قبل الدولة (الالزامي).
 - ٢- السعر المحدد تحت إرشاد الدولة من خلال وجود جهاز استرشادي من قبل الخبراء.
 - ٣- السعر المحدد بفعل قوى السوق وهذا الأسلوب تم الأخذ به في الصين (الأسعار التجارية الحرة) منذ عام ١٩٩٣^(٢).
- وتجدر الإشارة إلى أن الصين أخذت بالسعر القائم على آليات السوق بفعل توافر السلع والانتاج الوفير والتحكم في نسب التضخم عند معدلات معقولة.

سياسة تخصيص الائتمان:

اعطت الصين القروض المنخفضة التكاليف إلى القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية وخاصة في مجال الصناعة، في الوقت الذي أعلنت الصين إفلاس جميع الشركات التابعة للدولة الخاسرة، وتم تحويلها إلى شركات مساهمة وشركات مشتركة في ظل قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الصين عملت على تشديد خط الائتمان للحد من التضخم.

(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٢) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز: التجربة الصينية، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

سياسة سعر الصرف:

تعد سياسة سعر الصرف من أهم السياسات النقدية، وتتدخل ضمن إطار السياسة النقدية لأنها تتعلق بالجانب النقدي للاقتصاد، فغالباً ما تتدخل الدول للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، ولا يجب فصل سياسة سعر الصرف عن حكم رؤوس الأموال الأجنبية التي تقدمها الشركات عن المتغيرات الاقتصادية، وتعمل سياسة سعر الصرف على توسيع عمل الشركات والدخول والخروج من الأسواق وإعادة الاستثمار.

ويود الباحث الإشارة إلى أن سعر صرف (اليوان)^(١)، قد صمد أمام الدولار، وتؤدي سياسة سعر الصرف المنخفضة إلى تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، ويؤدي التقلب السريع في سعر الصرف إلى عرقلة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأجل، لا سيما أن هناك علاقة سببية بين تغيرات سعر الصرف وقدوم الاستثمار فتغيره بنسبة ١٪ يؤدي إلى التغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي بمقدار ٠,٠٧/٠,٣٠.

ويطلق سعر الصرف على النسبة التي تتم على أساسها مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية، أو هو عدد الوحدات من النقد الأجنبي اللازمة لمبادلة وحدة واحدة من العملة الوطنية، أو عدد الوحدات من العملة الوطنية اللازمة لمبادلة وحدة من العملة الأجنبية، ويمكن تحديد سعر الصرف في السوق الحرة من التقاء قوى العرض والطلب على النقد^(٢).

(١) (اليوان): عملة الصين المحلية وظلت ثابتة أمام الدولار الأمريكي عند ٨.٢٥ يوان للدولار الواحد في الفترة من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٠، غير أنه أصبح في عام ١٩٩٧، ٧.٧٥ يوان للدولار الواحد، وانخفض الدولار الأمريكي أمام اليوان حيث وصل عام ٢٠٠٧ (٧.٥) يوانات، بفضل لجو الصين إلى الحفاظ على سياسة مرنة لسعر الصرف، راجع: كتاب الصين دار النشر الجديد مرجع سابق ص ١٥٠.

(٢) UNCTAD: Explaining and Forecasting Regional Flow of Foreign Direct Investment (New York: United Nations, September, 1993), p. 10.

(٣) د. طلعت الدمرداش: مبادئ في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ص ٤١٠ - ٤١١.

وسمحت الصين بوجود بُعد للتقلب والتذبذب من أجل تخفيض الضغط على سعر الصرف الناجم عن تدفقات رؤوس الأموال والحد من المضاربة على اليوان، فالأصل في سعر الصرف هو خدمة الأهداف الاقتصادية للدولة لتحقيق معدل تبادل عادل، وتنمية الصادرات وتحقيق التوازن أو الفائض في الميزان التجاري بما يؤدي إلى زيادة فرص تحقيق التنمية.

وفي ضوء ما سبق فإنه يوجد سعرين للصرف هما:

أ - نظام السعر الثابت:

في الأجل القصير تحدد وفقاً لسياسة البنك المركزي على خلاف ما حدث في دولة جنوب شرق آسيا^(١) لا سيما أن المستثمرين في الصين لم يكن باستطاعتهم تحويل رؤوس الأموال إلى داخل الصين أو خارجها بحرية.

ب - نظام السعر المتغير:

يترك سعر الصرف لقوى السوق (آليات السوق)، إلا أن الصين استخدمت النظام الأول (سعر الصرف الثابت في الثمانينيات)، في الوقت الذي لجأت الحكومة إلى تخفيض سعر اليوان لزيادة القدرات التصديرية والتقليل من حجم الاستيراد الخارجي وعلاج كافة الاختلالات التي تحدث من آن لآخر في بنيان التجارة عن طريق تدخلها في سياسة سعر الصرف بما يساعد على تشجيع الصادرات وتحسين الميزان الجارى وضعف التكوين الرأسمالي من خلال تحكمها في سعر الفائدة التي تعد بمثابة الحافز الأساسي للدخار والاستثمار.

وعمدت الصين نحو تخفيض عملتها الوطنية عام ١٩٩٤ بهدف خلق ميزة تنافسية لصادراتها مما أسهم في استحواذ الصين على ٤٠ ٪ من حجم التبادل

(١) روبرت جران: ترويض النمر ونهاية المعجزة الآسيوية، ترجمة: سمير كريم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩)، ص ٢٣٤.

التجاري الآسيوى فى الوقت الذى أدى التخفيض إلى رخص أسعار المنتجات الصينية فى ظل فقدان الكثير من الأسواق الآسيوية الكثير من الأسواق الخارجية. وفى ظل انتهاج الصين سياسة نقدية لارتفاع حجم الأجور وتحسين أوضاع السكان الغذائية والشرائية (حجم الاستهلاك) فى الوقت الذى بلغ متوسط دخل الفرد \$٧٣٠ عام ٢٠٠٠، وازدادت معدلات الأجور الصناعية فى الثمانينيات بمتوسط ٧,٥ ٪ بينما ارتفعت فى التسعينيات بنسبة ٨,١ ٪ وفى بداية سنوات الألفية الثالثة واصلت الارتفاع بنسبة ٨,٨ ٪/٠، فى الوقت الذى كان نصيب الفرد من الأجر عام ١٩٧٠، \$٢٠، وبالترحيب بالاستثمار الأجنبى المباشر ازداد متوسط نصيب الفرد من الدخل فى الصين فى المدن الاقتصادية إلى \$٣٥٠٠.

وتؤثر الشركات متعددة الجنسية على سوق العملات وأسعار الصرف حيث أن الشركات تؤثر على تغيرات أسعار الصرف، وهذا من شأنه أن يؤثر على القيمة الفعلية لأصول الشركة الثابتة والسائلة، فإذا ما خفضت عملة الدولة المضيفة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة أصولها الثابتة، ويحدث العكس فى حالة ارتفاع عملة الدولة المضيفة فإن قيمة الأصول الثابتة تنخفض وتزداد قيمة الاحتياطيات السائلة للعملة المحلية، ومن ثم تعمل الشركات على وقاية أصولها السائلة من العملات المحلية من التخفيض الذى ينتج عن تخفيض سعر العملة المحلية فى الدولة المضيفة، ولذا تلجأ الشركات إلى المضاربة لكى تستفاد من هذه التغيرات، ومن ثم فإن المسائل المتعلقة بأسعار الصرف تدخل ضمن أولويات قرارات الإدارة فى المراكز الرئيسية للشركة المتعدية كل يوم، وقد تذهب الشركات إلى وسائل لتجنب تخفيض قيم العملات التى تؤثر على الاحتياطيات السائلة من خلال التخلص من الأصول السائلة بشراء السلع والأصول الثابتة بالأسعار الحالية قبل تخفيض قيمة العملة.

ودائماً ما تلجأ الشركات الأم انتهاج أساليب مالية لتخفيض حجم السيولة النقدية لدى شركاتها التابعة وخاصة فى الدول التى يتوقع فيها

تخفيض العملة أو يمكن أن ترتفع بها معدلات التضخم عن طريق زيادة الاقتراض، ويمكن أن تلجأ الشركات الأم إلى تكتيك أو ممارسات تكتيكية من خلال تحريك قدر هائل من الأرصدة النقدية خارج البلاد التي يتهدها تخفيض للعملة مما يساهم بدرجة كبيرة في التعجيل بوقوع أزمة مالية نتيجة عجز الحكومات عن السيطرة على هذه الممارسات، وهذه الممارسات دائماً ما يتمخض عنها آثار ومناخ يتسم بالذعر والاسراع بالتخلص من الحياة الحالية من العملة، بالإضافة إلى سحب أرصدة مالية للعملة قد يشكل سندا ضرورياً لتجاوز الأزمة.

أثر السياسات المالية والنقدية على الشركات واستراتيجية الشركات تجاهها:

تؤكد الدراسات على أن السياسات المالية والنقدية لها دورٌ جوهري في جذب الشركات وتدفقاتها الاستثمارية ومعارفها لتقنية والإدارية شرط الوصول الفعلي إلى حد تحقيق التنمية التي دائماً ما تكون في مقدمة جل أهدافها. إلا أن الخبراء يذهبون إلى حد الإجماع على أن الشركات متعددة الجنسية دائماً ما تمتلك القدرة على تجنب الآثار المتمخضة عن تلك السياسات التي تلجأ إليها السلطات الاقتصادية في الدول النامية وخاصة الصين عن طريق اللجوء إلى مصادرها المالية للسحب من أرباحها المحتجزة أو المتراكمة أو الاعتماد على موارد الشركة الأم، أو من خلال التلاعب بأسعار منتجاتها وأسعار السلع الوسيطة أو المواد الخام التي تستوردها من فروع الشركة الأم في الدول الأخرى المضيفة.

أما من حيث أثر الشركات متعددة الجنسية على السياسات المالية والنقدية في الصين فإن الشركات دائماً ما كانت تحتفظ باحتياطيّات نقدية ضخمة وأصول سائلة تستخدمها حيث تتعرض إلى مثل هذه السياسات، على خلفية أن دور الشركات يندرج تحته أو ضمن أعماله المضاربة، والشركات

قادرة على اضعاف السياسات المالية والنقدية التي تفرضها الدول المضيفة من خلال تحريك أرصدها المالية والنقدية التي تفرضها الدول المضيفة من خلال تحريك أرصدها المالية والنقدية في فروعها المنتسبة بما يمكن أن يؤدي إلى حدوث أزمة عملة لو أنها حاولت تحريك قيمة ضئيلة من أصولها أو إحدى العملات الأخرى.

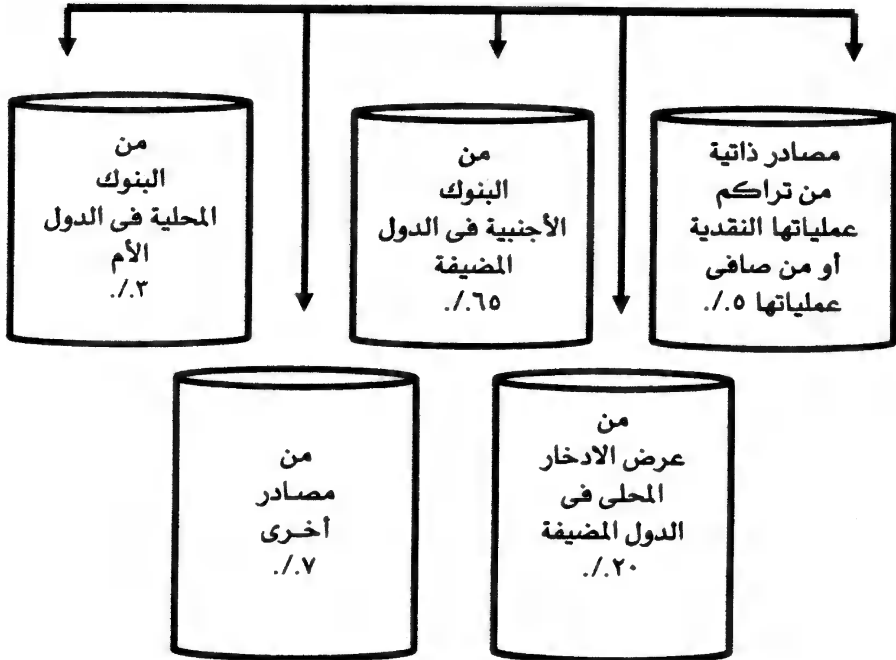
والشركات دائماً ما كانت تلجأ إلى تجنب مخاطر تقلبات أسعار الصرف بما يحقق مصالحها، ومن ثم انخفضت قيمة العملة مما يحدو بالشركات لنقل فروعها إلى بلد مضيف آخر حيث أن الشركات الأم دائماً ما تحرص على البحث عن مصادر لتمويل نشاط شركاتها الوليدة في العالم، فالدول المضيفة غالباً ما لا يكون لديها القدرة على وضع الخطوط المتكاملة وتوجيه نشاط الشركات في القطاعات التي ترغبها هي للحفاظ على المعدلات التنموية والخطط الموضوعية، وهذا يعود إلى ضعف قدرة مركز الدول المضيفة على التفاوض وممارسة سيادتها. غير أن الصين استطاعت أن تكون مفاوضاً بارعاً وفاعلاً مع الشركات بما يخدم أهدافها ويحقق التنمية الاقتصادية بصورة حقيقية، بالإضافة إلى أن السياسات المالية والنقدية تسعى دوماً إلى منح الشركات إعفاءات ضريبية، إلا أن الشركات تحتال على كل هذه الإعفاءات والمنح بهدف التهرب من دفع التزاماتها والتهرب من دفع الضرائب على الأرباح للدول المضيفة بالسياسات المالية والنقدية بالسلب.

ويود الباحث التأكيد على أنه من الأفضل على الدول المضيفة أن تعمل على استخدام ما لديها من موارد مالية لاستخدامها في تشييد دعائم التنمية والنمو الاقتصادي بدلاً عن الاعتماد الكلي على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي لا تأخذ في الاعتبار الخطط التنموية المحلية، فعمليات الشركات في الدول النامية تؤثر على السياسات المالية والنقدية، وما تحصل عليه الدول النامية من استدعاء الاستثمار الأجنبي والشركات يعد فتاتاً أو كوتناً قد لا يؤدي إلى تحقيق التنمية.

وتسعى الشركات إلى البحث عن تنويع مواردها وائتماناتها لتنفيذ وتوسيع عملياتها عبر الحدود، فإذا ما تم التحويل من الائتمان المحلي فإن ذلك يعد استنزافاً حقيقياً للموارد الطبيعية مما يؤدي إلى إرباك السياسات المالية والنقدية في الدول المضيفة ويضطررها إلى الاعتماد على الديون الخارجية والدوران في جاذبية التبعية وضياع الفرص المتاحة أمام الدول النامية المضيفة لاستخدام مواردها محلياً بصورة متميزة، فالشركات الأمريكية تلجأ إلى تمويل مشروعات فروعها في الخارج وعملياتها بنسبة ٩٥ ٪ اعتماداً على مصادر من الدول المضيفة، ولا يسعها إلا أن تمول فروعها بنسبة ٥ ٪ من احتياجاتها الدولارية فقط.

شكل رقم (١ - ٢)

مصادر حصول الشركات متعددة الجنسية
على رأس المال لتنفيذ عملياتها ونسبتها في الفروع



سياسات جذب الشركات متعددة الجنسية:

تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء جذب أكبر قدر من الشركات متعددة الجنسية القادمة باستثماراتها، لتحقيق التنمية الاقتصادية فى الوقت الذى تسعى الشركات العملاقة إلى المناطق الأكثر تحقيقاً للعائد الأكبر، فى الوقت الذى تقدم الحكومات امتيازات جاذبة واعفاءات جمركية وضريبية وحوافز على تصدير قدر كبير من المنتجات، بالإضافة إلى تخفيض الأراضي والعقارات للشركات بأثمان زهيدة.

ولا يمكن الوصول بالسياسات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية والشركات إلا من خلال عدد من الآليات والسياسات، وهى:

- ١- التحسين الدائم لمناخ الاستثمار.
- ٢- الإصلاح الجمركى والضريبى ومنح الحوافز للمستثمرين.
- ٣- إنشاء المحاكم الاقتصادية التى تفصل فى القضاء والمنازعات لكى لا تستغرق وقتاً طويلاً (سرعة تسوية المنازعات الاقتصادية).
- ٤- إنشاء مناطق صناعية جديدة.
- ٥- تسهيل وتوفير الأراضي والمرافق للمستثمرين الصناعيين والسماح لهم بتملك المشروعات.

وتجدر الإشارة إلى أنه بانفتاح الصين على الغرب منذ بداية الثمانينيات فتحت أبوابها أمام قدوم الشركات الأجنبية باستثماراتها، إلا أن الأمر لم يكن سهلاً على دولة التزمت بالنهج الاشتراكى، واتجاه الصين نحو البراجماتية النفعية وادراج الصين داخل الأنماط الرأسمالية فى دولة اشتراكية، وهذا ما جعل الصين موطناً للشركات متعددة الجنسية.

وترى الشركات متعددة الجنسية أن الصين تعد من أهم الأسواق النامية والمتقدمة أمام الشركات بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يرجع إلى ما

تتمتع به الصين من عوامل جاذبه ومقومات جاذبة للاستثمار الأجنبي، وبحلول عام ١٩٨٤ أعلنت السلطات الصينية بوضوح حزمة من الحوافز مثل توفير الأيدي العاملة والأراضي المتاحة بأسعار رخيصة وحوافز مالية ونقدية^(١).

فالصين تدرك أهمية الشركات متعددة الجنسية ولهذا اقدمت على منح الشركات العديد من الامتيازات والسياسات الدافعة لها، لا سيما أنها تعد ضرورة اليوم في الدول النامية وتتمثل هذه الضرورة في الآتي:

- ١- أن الشركات هي المصدر الأساسي في الوقت الراهن لتدفق رؤوس الأموال اللازمة للتنمية، بالإضافة إلى أنها هي المصدر الأساسي للتكنولوجيا الحديثة.
- ٢- فتح المجال لوظائف جديدة في الصين لأن الصين بها وفر في عنصر العمل.
- ٣- تعمل على تدريب القوى العاملة المحلية في المشروعات ذات التقنية العالية ومشروعات الخدمات.
- ٤- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق التحويلات الرأسمالية.
- ٥- احلال أنشطة التصدير محل سياسة احلال الواردات.
- ٦- تعد منهل أو رافد جديد يساعد على تسويق المنتجات في السوق العالمي بما لها من خبرات.

ولقد منحت الصين الشركات كثيراً من الامتيازات والحوافز لقدموها شرط عدم الاساءة إلى سيادة الصين، فغالباً ما تتأثر الشركات بحجم الحوافز والاعفاءات، ولقد لجأت الصين لنشر قانون المؤسسات المشتركة بهدف جذب المزيد من الاستثمارات والشركات وادخال التكنولوجيا الحديثة، والذي ينص على حماية الاستثمارات المالية ومنح الشركات عدداً من

(1) Michael Osborne China Special Economic Zones Development (Paris: Melanges Goldman 1988)., pp2-5.

الامتيازات^(١)، وتهيئة المناخ العام المناسب ووضع السياسات الاقتصادية الحكومية، في ظل التقليل من التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية ووضع إجراءات واسعة لتخفيف القوانين الحكومية.

ولقد زاد تدفق رأس المال الأجنبي للصين بشكل سريع نتيجة للسياسات التفضيلية المعروضة من جانب الحكومة المركزية الصينية، وعلى الأخص مستثمرى هونج كونج حيث قدر عام ١٩٩٢ عدد المشروعات الأجنبية والمشاركة بـ ٨٠٠٠٠ مشروع ثلثها في قطاع السياحة والقطاعات الخدمية، والباقي تركز في قطاعات استخراج البترول، والصناعات التحويلية^(٢)

ولقد اتبعت الصين سياسات حكومية فاعلة لجذب الشركات من خلال:

- ١- الاهتمام بقوة عمل ماهرة ومدرية.
- ٢- تدشين بنية أساسية فاعلة ومعلوماتية واتصالاتية متطورة.
- ٣- جذب القنيات الحديثة مع ضرورة الارتكاز على مواد طبيعية وفيرة.
- ٤- الحفاظ على سياسات اقتصادية مستقرة للتحكم في عجز الموازنة.
- ٥- استقرار سعر صرف اليوان الصيني.
- ٦- الحفاظ على التضخم عند معدلات منخفضة أو معتدلة.
- ٧- تشجيع الصادرات.
- ٨- تحرير الاستثمارات الأجنبية وحمايتها في ظل زيادة الحوافز الضريبية.
- ٩- تشجيع حوافز الملكية والاعفاءات مع ضرورة تبسيط الاجراءات..
- ١٠- توفير خدمة الخطوة الواحدة للمستثمر الأجنبي.

(١) تشى ون: الصين في عهدما الجديد، مرجع سابق، ص ٣.

(٢) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق ص ١٥٩

١١- انشاء المزيد من المناطق الاقتصادية الخاصة التى تعد بمثابة البوابات الأولى لجذب الشركات.

١٢- انشاء لجنة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومنحت الحكومة المركزية المشروعات الاستثمارية الأجنبية أفضليات وحوافز استثمارية إذا ما أقدمت الشركات على نقل التكنولوجيا العالية، فى ظل منح فترات سماح أطول واعفاءات متميزة للوصول السهل إلى السوق التى ترغب الوصول إليها، لذا باتت السوق الصينية سوقاً جاذبة، وركزت الحكومة على السياسات الحكومية الهادفة إلى التصنيع وزيادة الصادرات، ومن ثم أصبح السوق الصينى بمثابة الحلم الذى يداعب الشركات ورجال الأعمال فى الغرب والشرق.

ومن الحوافز الحكومية التى قدمتها الصين للشركات متعددة الجنسية وللاستثمار الأجنبى المباشر:

١- عدم وضع قيود على تلك المشروعات الاستثمارية سواء كانت تملكها كلياً أو جزئياً.

٢- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضى والعقارات.

٣- إعفاء الواردات من الأصول الرأسمالية والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وإعفاءها من الضرائب والرسوم الجمركية أو تسهيل الإجراءات الجمركية المرتبطة بها.

٤- إعفاء الشركات متعددة الجنسية من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية لمدة تصل إلى ١٥ سنة بعد بدء مرحلة التشغيل.

٥- تخفيض الرسوم ومنحها المنافع الكاملة للاستفادة من المنافع العامة كالمياه والكهرباء وتخفيض قيمة الايجارات للعقارات والأراضى الخاصة بمشروعات الاستثمار.

- ٦- تسهيلات الحصول على القروض من البنوك الوطنية والمحلية في ظل تخفيض معدل الفائدة.
 - ٧- تقديم المساعدات المالية للشركات لاجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشروع.
 - ٨- اعفاء مشروعات الاستثمار الأجنبي من تطبيق قوانين العمل السائد والمعمول بها مع نظيرتها الوطنية.
- إلا أن الصين حاولت أن تكون سياساتها الحكومية الجاذبة للشركات قائمة على التوثيق بين اعتبارين اساسيين، هما:
- ١- الرغبة في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية.
 - ٢- الإبقاء على السيطرة الوطنية وضبط مقومات الاقتصاد.
- ومن أهم السياسات الحكومية المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هي^(١):-

١- سياسات الملكية:

انتهجت الصين منذ منتصف الثمانينيات سياسات ملكية ناجزة من خلال زيادة الحد الأقصى للملكية الأجنبية بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة للشركات ذات الأصول الأكثر من ١٠٠ مليون \$، ووضع بعض السقوف على الملكية الأجنبية مع بداية دخول الاستثمار الأجنبي

(١) أياد محمد عطية: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأساليب تشجيعه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠١، ص ص ١٠٩ - ١١٠ نقلاً عن د. إبراهيم شحاته: تشجيع الاستثمار العربي والأجنبي، ملاحظات عامة، ندوة أمانة استمرارية التنمية في التسعينيات ودور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العالم العربي، القاهرة، المكتب العربي لبرنامج الأمم الإنمائي بالاشتراك مع منتدى الفكر العربي، الأردن، والصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي بالكويت، ١٩٩٠، ص ٤

المباشر^(١)، وسمحت الحكومة المركزية بالسماح بامداد فترة استئجار المباني والعقارات المملوكة للدولة لفترة تتراوح بين ٢٠ - ٥٠ عام، وفي حالة الشراء من الحكومة المركزية فإنه يتم تأخير السداد لمدة عام ودفع الاقساط على ٢٠ عام، واعطاء الحكومات المحلية بالمقاطعات تحديد أسلوب الدفع وتوقيته، بالإضافة إلى التخفيض أو الأعفاء من عمولة تحويل الأراضي الزراعية إلى مواقع صناعية وتوفير الأراضي بأسعار مشجعة لاقامة المشروعات الصناعية^(٢).

وخفضت الحكومات المحلية رسوم الايجار للمباني والعقارات الخاصة بالحكومات المركزية بنسبة ١٠٠ ٪ للمنشآت المتوطنة في المناطق الاستثمارية الخاصة في الشرق والجنوب، ومنحت الدولة للشركات ذات التكنولوجيا العالية التي يزيد رأس مالها عن مليون \$ أو بنسبة ٧٥ ٪ للشركات الصناعية المتوطنة في المناطق الصناعية الخاصة والتي يزيد استثماراتها عن ١٠ مليون \$ وتصل إلى ٥٠ ٪ بالنسبة للشركات المتوطنة في المناطق الصناعية وذلك عام ٢٠٠٣، ووافقت الصين على منح الشركات متعددة الجنسية حق ملكية المشروعات بنسبة ١٠٠ ٪/٠.

٢- متطلبات الأداء والنافسية:

أو الأوامر الحكومية التي تؤثر على محتوى وتكوين القيمة المضافة، في الوقت الذي تشترط الدول المضيفة على عدداً من الشروط والتدابير الخاصة بالأداء والتنافسية، وهي^(٣):-

(1) UNCTAD: Government Policies and Foreign Direct Investment Studies (New York/ Genf 1991), United Nations November 1991, P.P. 7-12.

(٢) أحمد جمال عبد العظيم: استراتيجية الصعود الصيني، تحرير د. هدى متكيس، خديجة عرفة محمد (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ٨٤.

(٣) بنك مصر: قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية - نظرة تحليلية، المكاسب والمخاطر (القاهرة ١٩٩٥) ص ٤٣ - ٤٥.

- شروط وحدود التصدير، حيث اشترطت الصين أن تصدر الشركات المتعدية الجنسية نسبة ٧٥ ٪ من انتاجها للخارج.
- أن يستخدم المستثمر مواد خام و سلع وطنية وسيطة لا تقل عن ٢٥ ٪ من قيمة الإنتاج.
- أن لا تزيد حدود الاستيراد عن ما يمكن تصديره.
- أن يتم البيع في السوق المحلي بسعر أقل مما يباع في السوق العالمي.
- أن تكون التكنولوجيا المستخدمة حديثة حتى تزيد من طاقات التصنيع^(١).

٣- الحوافز والقيود القطاعية:

وهي الحوافز الخاصة بتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة (توطين وتوطن) الاستثمار في القطاعات المساهمة في إحداث التنمية والنمو، فلقد منحت الصين الشركات حوافز في منتصف التسعينيات لأجل الانتقال من المناطق الساحلية الشرقية والجنوبية إلى وسط وشمال غرب الصين (أو الداخل) لكي تكون هذه الاستثمارات قاطرة النمو في الصين في القرن الجديد^(٢)، وفعلت الصين ما فعلته العديد من الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطين الشركات في ظل زيادة الحد الأقصى من الحوافز للصناعات التكنولوجية التي يتم تصميمها في الداخل، بالإضافة إلى الاعفاءات الخاصة بالرسوم الجمركية على الواردات.

(١) د. محمد سعد أبو عامود: مقومات الصعود الصيني، تحرير د. هدى متكيس، خديجة عرفه محمد (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ١١٣.

(٢) هدى متكيس: انجازات الصعود الصيني (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ١٤٨.

٤- قابلية تحويل الصرف الأجنبي وتحويل المكاسب:

سمحت الصين للشركات بإعادة استثمار أرباحها أو نسب منها بالإضافة إلى تحويل المكاسب إلى الشركة الأم في الدولة الأم ونقل الأرباح شرط أن تحول هذه الأرباح للخارج عن طريق البنوك الوطنية الصينية كذلك رأس المال الخاص بشراء الأصول الثابتة حتى لا يمكن التأثير السلبي على ميزان المدفوعات نتيجة ارسال رؤوس الأموال وأرباحها للخارج^(١).

في الوقت الذي فرضت قيوداً على تدفقات العملة الأجنبية في حين سمحت الصين للشركات بفترة سماح (اعفاء) لمدة خمس سنوات على الأرباح، واقترحت الدولة اضافة مجالات أخرى تتطلبها حاجة البلاد، ونصت المادة الأولى من قانون ضمانات حوافز الاستثمار أو اعادة استثمار فوائض الأرباح المحتجزة لديها بدلاً من تحويلها للخارج، ولقد لجأت الصين عام ١٩٩٩ لتنشيط سوق المال والنقد وتحرير سعر الصرف، على أن يتضمن القانون بنوداً لإعطاء الضمانات في حالة الخسارة للمشروع نتيجة المضاربة، فالصين تصدت لانخفاض سعر الصرف عن طريق رفع سعر الفائدة^(٢).

٥- ضوابط السعر:

وخاصة للأسعار الخاصة بالمنتجات النهائية ومدخلات الانتاج والسلع الوسيطة وأسعار المواد الخام التي تستخدمها الشركات في ممارسة أعمالها في مجال صناعة السلع والخدمات.

٦- الحوافز الضريبية والاعانات:

تعد الحوافز الضريبية الأكثر وضوحاً وأهمية للمستثمرين الأجانب، وتأخذ الحوافز الضريبية أشكال متعددة، منها: الاعفاء الضريبي أو

(١) كتاب الصين، دار النجم الجديد، مرجع سابق، ص ١٣٥ - ١٣٦.

(٢) أحمد جمال عبد العظيم: استراتيجية الصعود الصيني، مرجع سابق، ص ٩٥.

تخفيضات ضريبية مميزة، فالصين ذهبت في أبريل عام ١٩٩١ إلى إلغاء التمييز ضد المشروعات الأجنبية بالكامل وتم توحيد معدلات الربط الضريبي للشركات لتصبح ٣٣٪ لكافة المشروعات العاملة في الصين، أما المشروعات العاملة في المناطق الساحلية فتصل ٢٤ ٪/٠، ومشروعات التقانة العالية ١٥ ٪ في الوقت الذي تصل الضريبة على المشروعات المحلية ٥٥ ٪/٠، في ظل فترة سماح عن دفع الضرائب لـ ٣ سنوات تنخفض الضريبة إلى ١٠ ٪/٠، أما المشروعات التي تقوم بالتصدير لـ ٧٠ ٪ من الانتاج، يتم ترحيل الخسائر لمدة ٥ سنوات، أما في حالة البنوك فتمنح اعفاء ضريبي لمدة عامين تمتد إلى ٥ سنوات^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن الأنشطة التي تتمتع بالحوافز الضريبية هي الأنشطة ذات التكنولوجيا المتقدمة، في الوقت الذي ذهبت الصين إلى حد إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة وأن كانت السلع التي تنتجها الشركات متعددة الجنسية في الصين غالباً ما تكون مرتفعة للمستهلك المحلي.

وتتمتع الشركات بحوافز الاستثمار من خلال التمتع بالاعفاءات والتخفيضات الضريبية في الأنشطة ذات التكنولوجيا العالية المتقدمة، وكذا تعفى السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة، وتعفى كذلك توزيعات أرباح الأسهم التي يمتلكها الأجانب من ضريبة الدخل للسنوات الخمس الأولى ثم تخفض الضريبة بنسبة ٥٠ ٪ خلال السنوات الثلاث التالية ١٥ سنة حد أقصى.

(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق، ص ص ١٥٧ - ١٥٨.

وبدأت الصين في عام ١٩٩٨ نحو تخفيض الضريبة على أرباح الشركات الصناعية وربط الاعفاء الضريبي بأهداف معينة، منها:-

- إعفاء الصناعات الحيوية التي لديها القدرة على التصدير بصورة جيدة.
- إعفاء المشروعات التي تستخدم عمالة صينية.
- إعفاء المشروعات المستثمرة في المناطق الداخلية (الوسطى) والغربية والشمالية.
- إلغاء ضريبة المبيعات على الآلات والتكنولوجيا الحديثة المستوردة.
- إعفاء المشروعات الجديدة من الضرائب من عامين إلى خمسة أعوام.
- احتساب الضريبة من العام الأول الذي يتم فيه تخفيض الأرباح وتوزيعها مع ضرورة احتجاز ٢٠ ٪ من الأرباح لتمويل البحوث والأحلال والتجديد واعفاء خامات الواردات.
- إعادة ٤٠ ٪ من الضرائب المحصلة من الشركات في حالة إذا ما قررت الشركة إعادة استثمار الأرباح مرة أخرى داخل الصين، بالإضافة إلى إعفاء المشروعات الجديدة.
- علاج مشكلة التهرب الضريبي.
- إيجاد آلية فعالة لحسم الخلاف الذي ينشأ بين الإدارة الضريبية والشركات، في الوقت الذي قررت الحكومة المركزية إعفاء الضريبة المقررة على عدد من الشركات كضريبة الدخل والتي نسبتها في الصين ١٥ ٪ من الأرباح وخاصة للشركات الموضحة بعد:
- الشركات الاستثمارية العاملة في مجال الطاقة والكهرباء والمواصلات لمدة خمس سنوات من بدء العمل وفي الخمس سنوات التالية تخفض النسبة ٥٠ ٪ من قيمة الضريبة المقررة.

- الشركات المشتركة (صينية أجنبية) إعفاء كامل من الضريبة لمدة عامين ثم تحصل على تخفيض ٥٠ ٪ على مدار ٣ سنوات أخرى^(١).
- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية تتمتع بالإعفاء الكامل على ضريبة الدخل لمدة عام واحد وفي العامين التاليين تحصل تخفيض بنسبة ٥٠ ٪ وإذا كان حجم استثمارات البنك ١٠ ملايين \$ ومدة العمل العقدى ١٠ سنوات تحتسب الضريبة من السنة الأولى لتحقيق الأرباح.
- الشركات التى تتج للتصدير تتمتع بالإعفاء الكامل لمدة عامين فى ظل تخفيض ٥٠ ٪ فى الثلاث سنوات التالية وفى حالة استخدام تقنية عالية يستمر التخفيض ٥٠ ٪ لمدة ثلاث سنوات أخرى وتخفيض لتصبح ١٠ ٪ بدلاً من ١٥ ٪. شرط أن يتم تصدير ٧٠ ٪ من انتاجها للخارج.
- الشركات التى ليس لها مكاتب فى الصين ولكنها تستثمر فى مجال البناء العقارى وإقامة المعارض داخل الصين تخفض الضريبة إلى ١٠ ٪.
- إذا قامت الشركات المشتركة تحويل نصيبها فى الأرباح خارج الصين فإنها تدفع ضرائب، أما إذا ما أقدمت هذه الشركات على إعادة الاستثمار لجزء من أموالها فى نفس المشروع أو فى مشروع جديد يعمل لأكثر من ٥ سنوات تسترد ٤٠ ٪ من قيمة الضريبة على الدخل التى تم دفعها، وإذا ما أعادت الاستثمار فى مجال التصدير واستخدام تكنولوجيا عالية فإن الشركة تسترد كامل الضريبة التى دفعتها على الدخل.
- ومن حوافز التملك، فقد سمحت الصين بامتداد فترة استئجار المباني والعقارات المملوكة للحكومة من ٢٠ إلى ٥٠ سنة، بالإضافة إلى خفض رسوم إيجار المباني والعقارات الحكومية المركزية إلى ١٠٠ ٪ للشركات المتوطنة فى المناطق الاستثمارية الأجنبية وشركات التكنولوجيا العالية، فى الوقت

(١) كتاب الصين، دار النجم الجديد، مرجع سابق ص ص ١٤٠-١٤٣

الذى سمحت الحكومة المركزية للحكومات المحلية بأن تلعب دوراً مهماً فى عملية جذب الاستثمارات لتحقيق التنمية فى المقاطعات الداخلية والغربية^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات المتعدية دائماً ما تتتهج وسائل غير مشروعة للتهرب من الضرائب والهروب بالأرباح أو عدم اخضاعها للضريبة وتصديرها إلى بلاد أخرى توجد بها إعفاءات ضريبية أو ضريبة منخفضة.

ومن الأهمية بمكان فإن الصين جعلت من الاعفاءات الضريبية أداة من أدوات جذب الاستثمار الأجنبى والشركات وتوجيه الانتاج الناتج عنها نحو التصدير والعمل على جذب التكنولوجيا الحديثة والعالية ، فى الوقت الذى قررت الاعفاءات على رسوم الاستيراد وضريبة المبيعات (ضريبة القيمة المضافة) بالإضافة إلى الاعفاء الكامل للمشروعات التى تستخدم التكنولوجيا الدقيقة والعالية من رسوم الاستيراد شرط أن تساعد فى الاسراع بالنمو^(٢).

الرسوم الجمركية:

تؤدى الرسوم الجمركية المنخفضة إلى جذب الاستثمار والشركات متعددة الجنسية، فهى تعد من أهم الأدوات الحكومية لتحسين مناخ الاستثمار وتوطينه، والصين وضعت فى بداية التسعينيات حزمة متكاملة من الآليات والسياسات الهامة والمؤدية إلى خلق المزيد من فرص العمل للمواطنين وتنويع مصادر الدخل، ولعل من أهم الركائز الأساسية التى لا بد من توافرها لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطينها هى تبسيط الإجراءات والرسوم الجمركية والاجراءات ذات الصلة^(٣).

وبدأت الصين أعوام ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٩ إحداث تخفيضات متتالية للتعريفات الجمركية على السلع الاستهلاكية المستوردة، وإن كانت

(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق، ص ص ١٥٩-١٦١

(٢) ريتشارد بيرنشتاين: الصراع القادم مع الصين، مرجع سابق، ص ٣١٦.

(3) World Bank World Development Indicators 2002, p.5.

الشركات متعددة الجنسية تتمتع باعفاءات لا تحصل عليها الشركات المحلية المماثلة في ظل وضع شروط لنقل التكنولوجيا كشرط الموافقة على الاستثمار من أجل الحصول على الحوافز، وان كانت الصين لم تلتزم بالفقرة الخاصة التي تمنع كافة أشكال القيود عند التفاوض مع منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١، الأمر الذي يعتبر تنازلاً كبيراً من الجانب الأجنبي المتفاوض للدخول للصين، بالإضافة إلى اعطاء ميزة الاعفاء الجمركي على الآلات والمعدات ووسائل النقل واستخدام الموظفين والعاملين المحليين في الوظائف الفنية شرط الحفاظ على البيئة وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات.

وأعفت الصين كافة الواردات للمشروعات المتعدية الجنسية داخل المناطق الاقتصادية الخاصة والموجهة للتصدير من كافة الرسوم الخاصة بالاستيراد وتراخيص الاستيراد وحصص التصدير والضرائب غير المباشرة، وفي حالة بيع المشروعات المتعدية لسلعة داخل المدن الاقتصادية فإنها تخضع لرسوم جمركية بنسبة ٥٠ ٪ وضرائب غير مباشرة بنسبة ٥٠ ٪^(١).

التعريفات الجمركية:

وتعد التعريفات الجمركية من أهم الأدوات الفعالة لتقييد وإطلاق التجارة في العديد من الدول، وللتعريفات الجمركية أهداف وأغراض متعددة، هي:

- غرض مالي للحصول على موارد إضافية للخزينة العامة للدولة.
- غرض حمائي لحماية الإنتاج القومي وخاصة الصناعات التي تتعرض للمنافسة من الصناعات الأجنبية وحتى يمكن تمتع الصناعة الوطنية بالقوة لمواجهة الصناعات الأجنبية.
- تقليل حجم الواردات وكذا مواجهة الأغراق التجاري.

(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق، ص ص ١٤٩ - ١٥٢.

- حماية المنتجات المحلية من سلع الدول الأجنبية التي تقوم بتخفيض عملتها لزيادة الصادرات، ومن ثم يمكن فرض رسوم تعويضية على انخفاض سعر الصرف بين العملتين لتحقيق الاستقرار وحماية الصناعة الوطنية.
- الابقاء على السيطرة المحلية والمعاملة بالمثل أو التمييزية التي تمارسها الدول لوضع تعريفات جمركية مرتفعة على الواردات.

٧- الترويج الاستثماري والحوافز الاستثمارية:

إن هدف الترويج الاستثماري يعد اقناع المستثمر الأجنبي والشركات على القدوم إلى الصين في ظل الاعلان عن أوجه التحسين والفرص الاستثمارية في حالة القدوم، حيث لجأت الصين عام ١٩٨٢ إلى الاعلان عن حزمة من الحوافز بهدف جذب الشركات والترويج الاستثماري وذلك من خلال افتتاح المدن الاقتصادية الأربعة في جنوب الصين بواسطة الإجراءات الآتية:

- تبسيط القيود الإدارية.
 - الاستقلال النسبي للسلطات التخطيطية المحلية.
 - الاتصال المباشر بالتخطيط محلياً ومركزياً.
 - المرونة في تشغيل وفصل العمال.
 - السماح بعدم فرض جمارك على مستلزمات الانتاج.
 - التفاوض حول مخصصات الاهلاك.
- ومن حوافز الاستثمار المباشر المالية والتي تهدف إلى اعفاء المستثمر وتخفيض الاعباء عنه والتي منها.

١- حوافز قائمة على الأرباح وخفض معدل الضريبة على الدخل أو الضريبة الموحدة.

٢- حوافز مبنية على نصف اعادة الاستثمار للحوافز ورأس المال.

- ٣- حوافز مبنية على العمالة والخاصة بالضمان الاجتماعي وخفضها على المستثمرين.
- ٤- حوافز مبنية على المبيعات والاجمالى منها.
- ٥- حوافز مبنية على القيمة المضافة وخفض ضريبة الدخل على صافى القيمة المكتسبة، علماً بأن صافى القيمة المكتسبة = قيمة المبيعات - تكلفة المواد الخام والمكونات + اهلاك المعدات، مع الأخذ فى الاعتبار بأن القيمة المضافة = قيمة الانتاج - قيمة مستلزمات الانتاج.
- ٦- حوافز مبنية على الواردات (اعفاء رسوم الاسترداد على السلع والمعدات الحديثة.
- ٧- حوافز مبنية على الصادرات (الصادرات الصناعية التحويلية، الاعفاء من رسوم التصدير).
- ٨- حوافز أخرى على التسويق والاعلان والترويج.

ومن الأهمية بمكان فإن حجم الاعفاءات والحوافز المقدمة والمزايا الترويجية التى تلجأ إليها الدول المضيفة والنامية لم تعد تحدد عملية قدوم وجذب الشركات أو الاستثمارات، لا سيما أن هناك دولاً عديدة منحت الشركات عدداً هائلاً من الامتيازات غير أنها لم تجذب الاستثمارات ولم تحقق الفرص المرجوة من قدومه، فى الوقت الذى لم تمنح الدول أى امتيازات أو إعفاءات للمستثمرين إلا أنها من أفضل البلاد الجاذبة للاستثمارات والشركات.

فلقد عملت الصين على إلقاء الطعم الخاص بالأجور المنخفضة للعمالة وتوافر المواد الخام، ويفضل الترويج لذلك غدت الصين الموطن الأول فى العالم الثالث والثانى بعد أمريكا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنذ انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية سعت الصين سعياً حثيثاً لتهيئة المناخ أمام الشركات والاستثمارات، وقامت ثلاثون جهة حكومية صينية بمراجعة واختصار ما يربو على ٢٣٠٠ قانون ولائحة لتحرير مناخ الاستثمار من البيروقراطية.

فالصين تؤمن بأن الشركات لا تملك تحقيق المعجزة لتحقيق النمو أو التنمية، إلا من خلال شروط الصين وليس بشروط الاجانب، وهذا ما جعل الصين قادرة على وضع قيود على الصادرات الأمريكية في مجالات معينة كالطاقة، والصناعات الخاصة بالدوائر المتكاملة وآلات الاتصالات عن بعد، في الوقت الذي أقدمت ٤٠٠ شركة من أكبر الشركات الـ ٥٠٠ الكبرى من الشركات في العالم بالتفكير في الاستثمار في الصين، في الوقت الذي أقدمت الـ ١٠٠ شركة الباقية بفتح مقار اقليمية لها في الصين عام ٢٠٠٥، حيث شهد عام ٢٠٠٥ ارتفاع في قدوم وتوافد الاستثمار الأجنبي المباشر ٧٠ مليار \$ صافي تدفق.

ويمكن الترويج من خلال الحملات الاعلانية المكثفة واقامة المعارض والمراكز التجارية ووكالات الاستثمار في الخارج ومؤسسات الترويج الاعلامي في الخارج لتحسين أوجه أنواع الجذب، والنشرات الاعلامية في ظل الاعلان عن حوافز ومزايا تقدم للشركات والمستثمرين، بالإضافة إلى تهيئة الرأي العام الداخلى لقبول وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مدام يؤدي إلى تحقيق قيمة مضافة لها تأثير على الأداء الاقتصادي في ظل توافر خريطة استثمارية للترويج داخليا وخارجياً.

٨- اجراءات الدخول:

وهي تعتمد على تبسيط الاجراءات وازالة العقبات وبراعة عملية التفاوض وقبول طلبات التقديم في يوم واحد أمام هيئة واحدة في الصين، في ظل القضاء على التعقيدات والبيروقراطية الادارية.

٩- الخصخصة:

وهي اعطاء القطاع الخاص حرية المنافسة والانتاج في ظل التوجه نحو السوق في الصين خلال حقبة التسعينيات، إذ ازداد تدفقها بشدة في ظل ارتفاع

دور الشركات عابرة القارات في الصين

العائد على الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص وتزايد عمليات الخصخصة^(١)، في ظل الحد من التدخل الحكومي السافر في الاقتصاد لكي يكون السوق أكثر حرية وديناميكية.

١- التكامل الإقليمي:

خاصة أن الصين لم تدخل في حروب أو صراعات مع دول الجوار الإقليمي حيث أنها دخلت في تكتل (أبيك) منظمة شرق آسيا والمحيط الهادئ، بالإضافة إلى أنها دخلت كمراقب للآسيان، وكذا الاتحاد الاقتصادي مع الهند وروسيا ودخول منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ واتفاقيات التجارة التفاضلية ومنظمة التجارة الحرة^(٢).

١١ - اتفاقيات الاستثمارات الثنائية:

وافقت الصين على إنشاء شركات مشتركة مثال شركة (شنغهاي ميتسوبيشي) برأس مال صيني ياباني، وشركة (لا نشيغ دايو) برأس مال صيني كوري علما بأن الشركة التي تصدر انتاجها للخارج لا تدفع أى رسوم جمركية، وإذا ما اتجهت بمنتجاتها للداخل تدفع الرسوم والضرائب بنسب محددة.

١٢ - نظام التشغيل ونقل الملكية:

هو توفير كافة الخدمات والظروف للشركات للعمل في ظروف ملائمة بالإضافة إلى نقل الملكية وحرية التنقل داخل السوق.

(١) أحمد جمال عبد العظيم: استراتيجية الصعود الصيني، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢) مدحت أيوب: الصين ومنظمة التجارة العالمية - الصعود الصيني، تحرير د. هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص ص ٢١٥ - ٢١٦.

١٣ - الحوافز المتنوعة:

وتشتمل على الحوافز النقدية والمالية والتمويلية وحوافز أخرى وتشتمل هذه الحوافز على حق المشروع بالاحتفاظ بكافة متحصلاته النقدية الناتجة عن متحصلات صادرات وحرية التعامل، وحق المشروعات فى المناطق الاقتصادية وشراء الحقوق الخاصة بالأراضى وذلك منذ عام ١٩٩٠، لا سيما أن الحوافز تختلف من منظمة لأخرى بالإضافة إلى الاعانات العامة والخاصة بالتدريب والاقراض لرأس المال وإمداد المشروعات بالأموال والتطوير الاستثمارى وتعويض كافة الخسائر المتمخضة عن الخلل الحكومى، بالإضافة إلى جذب التراكمات النقدية الضخمة من كافة دول العالم للصين من أجل تعظيم الفرص الاستثمارية وسوق العمل، فالتاريخ الاقتصادى يستعد لدورة جديدة يستعيد فيها الشرق الأقصى دوره وحيويته.

ومن الحوافز النقدية:

- ١- الاعانات العامة لتدريب العمالة الصينية.
- ٢- الاقتراض بفرض تأجير وشراء الأراضى، ثم تأجيرها للشركات المتعدية.
- ٣- الامداد النقدى لتطوير مناطق الاستثمار الأجنبى وتخفيض ايجار وشراء العقارات.
- ٤- الامداد النقدى لتعويض الحكومة المحلية الخسارة الناتجة عن عملية جذب الاستثمار، بالإضافة إلى حوافز أخرى لخدمة الاستثمار وإزالة المعوقات ومعاونة الاستثمار فى كافة خطوات الاستثمار، وتحرير الاستثمار من كافة المعوقات والقيود إلا ما يتعلق بالصحة العامة والبيئة. ويوجد عددٌ من التوصيات لجذب الشركات ودفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال الآتى:

- ١- ضرورة تحديد الأنشطة والقطاعات الانتاجية التى تسمح بالاستثمار فيها.

- ٢- ينبغي الاتجاه بالشركات والاستثمارات إلى المشروعات الجديدة وليس إلى المشروعات القائمة.
- ٣- ينبغي أن ترتب نسبة الملكية بحجم المكونات المحلية من مستلزمات الانتاج.
- ٤- يفضل أن لا تمنح الدول النامية الشركات عند التعاقد أية امتيازات اضافية فيما يتعلق بمبدأ المعاملة الوطنية.

١٤- الاحلال بين الائتمان الخارجى والاستثمار الأجنبى المباشر:

- ففى ظل رأس المال والنقد الأجنبى فى الدول المضيفة ، غالباً ما تلجأ الدول إلى نوعين ، هما:
- الاقتراض من العالم الخارجى مما يترتب عليها أعباء ومخاطر طويلة الأجل فى ظل اضافة شروط مجحفة.
 - الاستثمار الأجنبى من الخارج والذى تتولى الدولة تنظيمه وجذبه وهو أفضل من الاقتراض.

١٥- مقايضة ديون البنوك بالأسهم:

نظراً لندرة رأس المال تلجأ البنوك إلى بيع قروض القطاع العام وتقوم الشركات بشراء الدين فى ظل خصم وتحصيل المستثمر على أسهم الدولة.

وأخيراً قامت الصين بتنظيم العلاقة مع الشركات متعددة الجنسية من خلال العديد من السياسات والقوانين التى تحكم العلاقة بينهما ، ولهذا قامت الصين بتوجيه الشركات متعددة الجنسية نحو أنشطة معينة و انتاج سلع معينة يمكن توجيهها نحو التصدير والاتجاه نحو مزيد من التنوع الجغرافى للاستثمارات والعمل على توجيه الشركات نحو انتاج سلع معينة لاشباع الحاجات الضرورية للسكان والسلع الانتاجية و انتاج منتجات لها قدرات تصديرية ، ولا يمكن حدوث هذا التوجيه بلا حافز ، فالتوجيه عن طريق منح

الحوافز للشركات كان من أجل تكامل العلاقات وإنتاج السلع الضرورية اعتماداً على المستلزمات المحلية للتصدير وتقييم التكنولوجيا المنقولة وضمان صياغة الحوافز لضمان عملية النقل التقنى من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية^(١).

الإطار التشريعي والرقابة والإشراف على الشركات متعددة الجنسية:

تقر القواعد العلمية بأن أهم إطار لنجاح نشاط الاستثمارات والشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة يتوقف على وجود بيئة تشريعية وقانونية فاعلة، وكلما كان الإطار القانوني أو التشريعي سهلاً وبسيطاً أقبل المستثمرين على الاستثمار في هذا البلد وأقبلت الشركات واطمأنت على فروعها، لا سيما أن كثرة التشريعات والقوانين وتشعبها وتداخلها يجعل من البيئة الاستثمارية صعبة، ومن ثم ييحث الاستثمار عن بيئة استثمارية تتمتع بإطار تشريعي فاعل.

ولقد تضمن الفصل الثانى من ميثاق الأمم المتحدة حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، في الوقت الذى تضمن الميثاق ٢٨ مادة يعد من أبرزها^(٢):-

١- حق كل دولة في تنظيم الاستثمارات الأجنبية في بلادها وهي تمارس ازدهار سلطاتها وفقاً لقوانينها وأولوياتها التي تحددها الأهداف الوطنية ويرتبط هذا بسلطاتها، مع أحقية كل دولة بمراقبة نشاط الشركات المتعدية حتى يكون نشاطها مطابقاً لقوانين البلاد وسيادتها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تعاون الدول في مواجهة الشركات.

(١) د. عبد السلام أبو كحف: اقتصاديات الاستثمار الدولي (الإسكندرية: المكتب العربى الحديث، ١٩٩٢)، ص ١١٨ - ١٢٠.

(٢) د. طلعت الدمرداش: مبادئ في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٤١٨ - ٤١٩.

- ٢- حق كل دولة تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضارى، والحق فى اختيار أهداف التنمية.
 - ٣- حق كل دولة الاسهام فى التجارة الخارجية وفقاً لما تراه ملائماً لعلاقاتها الدولية.
 - ٤- حق كل دولة فى إجراء التغيرات والاستفادة من التقدم العلمى والتكنولوجى والحصول على التكنولوجيا الحديثة التى تعمل على تطوير تكنولوجياتها المحلية.
 - ٥- تخصيص جزء من اعتمادات التسلح لتمويل التنمية.
 - ٦- حق كل دولة فى تأميم الممتلكات الأجنبية أو مصادرتها مقابل تعويض مناسب وفقاً لقوانين الدولة التى أخذت الإجراء على أن تفصل فيه محاكمها.
 - ٧- حق الدول النامية فى الحصول على معاملة جمركية تفضيلية فى أسواق الدول المتقدمة دون تمييز أو المعاملة بالمثل فى ظل التعاون التجارى بين الدول.
- ويوجد عوامل بيئية محيطة بالسياسة التشريعية والقانونية، وهى:
- ١- مراعاة القوانين الخاصة بالشركات متعددة الجنسية.
 - ٢- ظهور الحاجة إلى قوانين جديدة.
 - ٣- الاهتمام بالبعد الدولى فى اختيار القيادات الإدارية.
 - ٤- المساواة وعدم التمييز من حيث الجنسية والنوع.
 - ٥- الالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بالعمالة.
 - ٦- إدارة علاقات العمل مع الجهات الخاصة فيما بين الحكومة والتنظيم النقابى.

٧- الالتزام بالقوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بالأجور وساعات العمل وحقوق العمال والواجبات والجزاءات.

٨- الالتزام بحقوق الانسان وكرامته وحرية.

وتتعرض الشركات متعددة الجنسية إلى معاملة مغايرة عبر الدول حيث تواجه كم هائل من القوانين والتشريعات الوطنية التي تتباين فيما بينها تبعاً لاختلاف طبيعة النظام التشريعي القائم ونتيجة لعدم التجانس، لا سيما أن هناك عدم رضا من جانب الشركات بالأحكام التي تصدرها المحاكم في الدول المضيفة على اعتبار تأثير الأحكام الصادرة بالتيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية السائدة بالإضافة إلى التشكيك في الحكم الصادر حيث أن مبررها كيف يكون القاضي الوطني خصماً وحكماً في نفس الوقت^(١).

ويؤدي عمل الشركات متعددة الجنسية إلى نزاع قانوني بين الشركات (الفروع) والدول المضيفة من جهة وبين الشركات الأم والحكومات المضيفة لدعم شركاتها المنتسبة لتقديم الدعم اللوجستي، بالرغم من أن مشاكل التشريع القانوني شائعة في العلاقات الاقتصادية الدولية، غير أن هذه الشركات كانت دائماً ما تضخم كثيراً من المشاكل التشريعية^(٢).

وإن كان النظام التشريعي يقر دوماً على توافر مقومات تشريعية تتضمن ما يلي:

- ١- دور الدولة يعد ضرورة حتمية.
- ٢- وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي.

(١) د. عصام الدين مصطفى: النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الأخذة في النمو (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٢)، ص ١٦٦-١٦٨.

(٢) د. محمد السيد سعيد: الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مرجع سابق، ص ٣٣٨.

٣- وجود نظام قضائي فعال لحماية الحقوق واحترام التعاقدات، لأنه يوجد حالات متعددة تم فيها التنازع القانوني بين الدول الأم والدول المضيفة، حيث أن الدول الأم غالباً ما تفرض تشريعاتها القومية على شركاتها التابعة في الدول المضيفة، فدائماً ما تكون هذه التشريعات الصادرة من الدول الام عقوبات اقتصادية.

والمتابع للادبيات التاريخية لعمل الشركات متعددة الجنسية يرى ضرورة التواكب من الدول النامية المضيفة والاندماج مع ما استحدثت من قوانين اقتصادية كى تعالج الخلل التشريعي والقانوني الذى يؤثر بالسلب على قدوم الشركات من خلال التعديل والتوسع فى الحوافز الجاذبة وليس زيادة القوانين المعوقة لعملها، فى ظل الالتزام بتعويض المستثمر الأجنبى، إذ ما أدخلت الدول المضيفة اخلاً جسيماً (بالثقة المشروعة) فإذا ما شعر الاستثمار الأجنبى المباشر بالثقة فى التشريع فإنه يأتى، بالرغم من أنه لا يوجد تنظيم تشريعى كامل ينظم العلاقة بين الدول المضيفة والشركات، فى الوقت الذى سعت الدول النامية إلى سن تشريعات من أجل تنظيم نشاط الشركات من أجل تحقيق غايات التنمية الاقتصادية.

ولقد ذهبت الدول النامية المضيفة إلى تعديل تشريعاتها لاجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر فى الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٦، تم تعديل ٥٦٩ تشريع استثمارى من بين ٥٩٩^(١)، وخاصة فى دول الانفتاح الاقتصادى أو الدول حديثة التصنيع فى جنوب شرق آسيا والصين، وبلغ عدد الدول التى عدلت وغيّرت قوانينها وسياساتها فى مجال الاستثمار ٧١ دولة عام ٢٠٠١ بهدف تهيئة المناخ التشريعي والقانوني لكى يكون أكثر ملائمة ومواتاً للاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين أصدرت عدداً من التشريعات التى تعمل على جذب الشركات والاستثمار، ومن ثم غدت بكين وشنغهاى وشين جين

(1) (UNCTAD), World Investment Report (2002) pp. 3-4.

مرسى وهدف المستثمرين، من خلال تبسيط الإجراءات القانونية والخاصة بضريبة الدخل والاعفاء منها ما لم يدخل المشروع مرحلة تحقيق الربح، ووقعت الصين اتفاقيات مع عشرات الدول لحماية الاستثمار الأجنبي في الصين، وكذا تشريعات متعددة لتجنب التهرب الضريبي والازدواج الضريبي، في حين ذهبت بعض المقاطعات والمناطق الاقتصادية كشين جين إلى إصدار مجموعة من الأحكام والقواعد الاقتصادية والقانونية يتجاوز عددها ٧٠٠ تشريع وقاعدة لتنظيم عمليات الشركات والتعاقد معها.

وراجعت الصين في أبريل عام ١٩٨٨ الدستور من أجل السماح بحق تأخير الأراضي للمشروعات الأجنبية، وبعد القانون ٢٢ الذي يعد نقطة التحول في سياسة الصين تجاه الاستثمار، ولقد ميز القانون بين الشركات التصديرية والشركات التقنية، وعلى أثر هذا القانون تم توحيد الربط الضريبي للشركات عند معدل ٢٣٪ لكافة المشروعات الممولة من المستثمرين الأجانب، غير أن معدل الضريبة في المدن الاقتصادية ٢٤٪، ولجأت الصين عام ١٩٩٠ نحو إصدار تشريع قانوني لتحرير القيود التي فرضت على استخدام الأراضي من الأجانب في الوقت الذي تم إلغاء القوانين الخاصة بالحظر على الأجانب والمستثمرين امتلاك الأراضي، إلا أن الصين قد مدت فترة الامتياز للمشروع المشترك ٧٠ سنة وفي بعض المشروعات دون تحديد فترة زمنية، وفي عام ١٩٩١ تم إلغاء التمييز ضد الشركات متعددة الجنسية بالكامل في ظل سن تشريع بين الصين والشركات والدول الأجنبية لتحسين البيئة الاستثمارية، وهذا ما جعل الصين مأوى آمن وبيئة جاذبة للاستثمار.

ومنذ يوليو ١٩٩٢ دخلت بكين فصلاً جديداً من التطور التشريعي في ظل موافقة مؤتمر الشعب لمنح المناطق الاقتصادية سلطة تشريعية في ظل اقتصاد بدأ يقوم على اقتصاد السوق الاشتراكي، لذا انشأت الصين في كافة المناطق الاقتصادية أجهزة وهيئات قضائية للتحكيم والتوثيق التشريعي والقانوني وتقديم الاستشارات القانونية والتنسيق لضمان عدم تعرض

المشروعات عابرة القارات لأية تعديات أو تجاوزات، وإن حدث فلا بد أن يكون هناك التعويض الفوري.

ونص قانون الاستثمار على إنشاء لجان لفحص المنازعات الخاصة ببورصة الأوراق المالية وأسواق المال، كما ألزم قانون الاستثمار على الشركات المتعددة التعويض المناسب إذا ما اضررت بالبيئة الصينية فليس من المعقول تدمير البيئة في ظل التطور الاقتصادي، لا سيما أن نصف شبكات الأنهار السبعة في الصين أصابها التلوث وتدهورت نوعية المياه من جراء سرعة التطور الاقتصادي.

ونص قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي في الصين على:-

- تبسيط الاجراءات.
- زيادة الحوافز الضريبية.
- انشاء لجنة خاصة لتلقى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر.
- تحرير الاستثمار الأجنبي وحمايته.
- تشجيع حوافز الملكية والاعانات.
- تركيز المعاملات الخاصة بالاستثمار في مكان واحد، في الوقت الذي نص قانون الاستثمار على الزام المؤسسات الأجنبية على انشاء مراكز أبحاث وتطوير لمراكزها في الصين مثل شركة أوراكل، وسيمنز، ولوسنت ونوكيا ونورتيل، ولذا تقدمت الصين على أثر ذلك من المركز الثالث عشر عام ١٩٩٤ إلى المركز الحادى عشر عام ٢٠٠٠^(١).

وفى أبريل ١٩٩٨ حددت الدولة بعض المعايير والضوابط القانونية لانتقاء الاستثمار الأجنبي بمعيار النوعية وليس الحجم، وحماية السوق الصينى من الشركات الأجنبية أو حماية سيطرة ملكية الدولة مقارنة بالملكيات الأخرى

(1) world Bank world development indicators , (2002) , pp. 5-11.

، وخفض نسبة المشاركة الأجنبية في المشروعات المشتركة، ناهيك عن وضع القانون الصارم الخاص بمنع الأغراق المحلي، وقانون الاحتكار، بالإضافة إلى وضع إطار تشريعي وقانوني لنقل التكنولوجيا الحديثة ومنع دخول التكنولوجيا غير الملائمة حتى يمكن أن تساهم التكنولوجيا الحديثة في تحقيق الآتي:

- ١- أقصى تشغيل ممكن.
 - ٢- استيفاء الحاجات الضرورية.
 - ٣- الانتشار الجغرافي.
 - ٤- التعرف على الظواهر الجديدة للامداد بالمعرفة.
- وتجدر الإشارة إلى أن الصين رأت بأن الاطار القانوني يمكن أن يكون عديما الجدوى ما لم يكن مرتكزاً على خمس نقاط هامة، هي:
- ١- أن يكون النظام القانوني مرتبط بثقافة الدولة، ولذا يجب على الجميع بما فيها الشركات متعددة الجنسية احترامه.
 - ٢- أن يكون النظام القانوني والتشريعي محايد من حيث الفصل القضائي.
 - ٣- تنفيذ القوانين والتشريعات لأن عدم تنفيذها يعطيها فقدان لاهميتها.
 - ٤- سهولة الوصول إلى النظام القانوني.
 - ٥- عدم تعطيل العدالة، لا سيما أن تأخيرها يعد جرحاً لأسس العدالة والحياد وأن كنا نذهب إلى أن الاطار القانوني والتشريعي في الصين لا يزال به ثقب، لأن الصين تبقى مثل غيرها من الدول النامية تفتقر إلى التشريع الجدي والمظلة القانونية، فالمعوقات والخروق تعد عديدة في جدار المنظومة التشريعية والقانونية.

بالإضافة إلى تلك المعوقات القانونية الخاصة بإجراءات التقاضي وبطئها وعدم وضوح الاختصاص القضائي وضياع الوقت، وهذا ما يولد العداء بين

الشركة الأم والحكومة الأم من جهة والدولة المضيفة مما يؤثر على القاضى الداخلى، وهذا يعطى بعداً على عدم الحيادية مما يدفع بالشركات (الفروع) إلى الدول الأم للتضرر لديها قبل استنفاد كافة الإجراءات القانونية فى ظل الرابطة التى تجمع بين الشركة الأم والفروع فى ظل رابطة الجنسية التى تعد رابطة سياسية وقانونية وبدونها لا تنتسب الشركة إلى احدى الدول وتظل مجهولة الجنسية، ولا يجوز اللجوء للقانون الدولى العام هيئة التحكيم الدولى والمحاكم الدولية.

ولقد نصت العديد من الاتفاقيات الدولية الموقعة على الاعتراف بالاتفاقيات وتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية، وتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول المتعاقدة ورعاية الدول الأخرى^(١).

ولقد سنت الحكومة الصينية أكثر من ٤٠ ألف اتفاقية للاستثمار الأجنبى لجذب وتقديم التسهيلات للشركات المتعدية فى الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٩٢، بالإضافة إلى اللوائح المؤقتة التى تنص على أن الشركات الحاصلة على ترخيص بالاستثمار ضرورة تفويض بنكاً تجارياً صينياً لإدارة ممتلكاتها داخل الصين، شرط حصول البنك على موافقة هيئة المراقبة للحصول على رخصة الوصاية للمستثمرين والشركات فى ظل مراقبة البنك التجارى الصينى لنشاط الشركات والبنوك الاجنبية لوقاية الصين من المخاطر.

فى الوقت الذى ألزمت الدولة المستثمرين والشركات الأجنبية فى الصين العاملة بقطاع الأوراق المالية ضرورة توكيل شركة صينية للأوراق المالية للتعامل عنها فى بورصة الأوراق المالية، لا سيما أن القطاع المالى فى الصين مازال يتسم بالحذر الشديد، وهذا ما يتطلب وجود وسائل قانونية لضبط واسباغ الحماية الكاملة للاستثمار الأجنبى المباشر والشركات.

(١) عصام الدين مصطفى نسيم: النظام القانونى للاستثمارات الأجنبية الخاصة فى الدول الآخذة فى النمو، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٧٢، ص ١٧٩ - ١٨٢.

ويمكن إجمال هذه الوسائل في^(١):

- قيام الدول المضيفة بوضع واصدار تشريعات وقوانين داخلية لحماية الاستثمار الأجنبي من المخاطر التجارية.
- تبني الدول المصدرة للاستثمارات برنامج لضمان استثمارات مواطنيها في الخارج.
- دخول كافة الدول المصدرة أو المستوردة للاستثمار في اتفاقيات دولية لتنظيم المعاملة المثلّي لتلك الشركات.
- الاشتراك في المؤسسات والهيئات الدولية لضمان عدم المخاطرة وعدم التنازع فالدول الأم دائماً ما تحت شركاتها وفروعها على الاستثمار في الدول المضيفة التي توفر مناخ استثماري جيد ، ويتوقف هذا على القوانين والتشريعات التي تمنحها حرية واسعة في العمل ، فالمستثمر الأجنبي يسعى وراء تحقيق مصالحه الخاصة وغالباً ما يكون الربح أو العائد الذي يعود عليه، وتوقعات الأرباح.

ولما كانت القوانين والتشريعات في الدول المضيفة غامضة وغير مستقرة فإن قرار الشركات الاستثمارية قطعاً متشائماً ، ومن ثم فإن التشريعات تعد من أهم المهام في جذب الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر شرط أن يتمتع القانون أو التشريع الوطني حمايته وتأمينه من المخاطر المختلفة.

ولجأت الصين نحو اتخاذ إجراءات وتشريعات لتحسين بيئة ومناخ الاستثمار كالأصلاح الضريبي القائم على تخفيض معدل الضريبة على الأرباح الخاصة بالشركات ، بالإضافة إلى ربط الإعفاءات الضريبية بأهداف منها الإعفاءات الصناعية ، واستخدام حجم معين من العمالة واتجاه الاستثمارات إلى داخل الدولة (وسط الصين) والمناطق الصناعية الجديدة لايجاد بيئة مواتية

(١) د. إبراهيم شحاته: الضمان الدولي للاستثمار الأجنبي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧١).

لتنمية كافة مناطق الصين في ظل حسم الخلافات التي تنشأ بين الإدارة الضريبية والشركات وإلغاء ضريبة المبيعات على الآلات المستوردة، شرط أن تصدر هذه الشركات ١٠٠ ٪ من إنتاجها للخارج في ظل عدم منافسة الشركات المحلية في الأسواق الخارجية، مع تمتع الشركات كثيفة التكنولوجيا التي تحظى منتجاتها بالجودة الكلية بالأولوية الكاملة، والمشروعات التي تساهم في تنمية الاقتصاد الصيني وتطويره وترشيد هيكل الصناعة المحلية.

واتاح القانون الصيني العديد من المزايا للشركات، وهي:

- حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه للخارج.
- حق الملكية الخاصة للشركات للأراضي والمباني.
- إعفاء المشروع من الضريبة شرط أن يساهم في تحسين ميزان المدفوعات واستقدام التكنولوجيا الحديثة.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية على الواردات، في الوقت الذي أصدرت الصين قانون المؤسسات المشتركة بهدف توسيع آفاق التعاون الاقتصادي والتبادل التقني على أساس المنفعة المتبادلة^(١) شرط عدم الاساءة إلى السيادة الوطنية^(٢).

وتكتسب الشركات متعددة الجنسية (الفروع المنتسبة) شخصيتها القانونية المنفصلة، لأن لها ذمة مالية خاصة بها، لا سيما أن الذمة المالية تعد من أهم مقومات الشخصية القانونية، لذا فإن الشركات (الفروع) تعد شخص قانوني والشخصية القانونية لها جنسية واحدة وهي جنسية الدولة الأم التي ترتبط بها، ولكن الشركة متعددة لها فروع متعددة في العديد من البلاد،

(١) خيرى عزيز: الإنفتاح والتحديث في الصين الجديدة، مجلة السياسة الدولية، عدد ٥٩ (يناير ١٩٨٦) ص ٧٥ - ٧٦.

(٢) د. عبد العزيز حمدى عبد العزيز: التجربة الصينية، مرجع سابق، ص ٣٠٦ - ٣٣١

وهي ليست شركة واحدة، وإنما شركات مستقلة قانونياً لأنها تعمل في بلاد مختلفة^(١)، ومن ثم فإن الشركة المتعدية (الفروع) تنتشر في دول متعددة على مستوى العالم المتقدم والنامي، وإن كانت ترتبط بروابط قانونية واقتصادية بالشركة الأم.

فلقد كانت هذه الفروع من الشركات متعددة الجنسية قبل الحرب العالمية الثانية مملوكة بالكامل للشركة الأم، غير أنه بعد الحرب العالمية الثانية تغير هذا الشكل، وأصبحت هذه الشركات تقبل إقامة فروع مشتركة مع شركات وشركاء محليين، وإن كانت بعض الشركات العالمية لا تزال تفضل الاستثمار الكامل أو شبه الكامل مثال جنرال موتورز وفورد، وهو ما يشكل ضغوط ومشاكل عندما يبدى حملة الأسهم المحليين آراء ومطالب تتعارض مع السياسة والاستراتيجية الخاصة بين الفرع والمصالح العالمية للشركة الأم.

ومن الأهمية بمكان فإنه يتطلب من دول الجنوب إعادة النظر في سياستها الاستثمارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يتفق مع أجندتها الوطنية لتعكس من جديد التوظيف الأمثل لمواردها وتعظيم منافعها لكي تشكل كيانات متوحدة متجانسة في ظل عدم التفريط في حقوقها التي تقرها الاتفاقيات الدولية، وعدم الرضوخ لكافة الضغوط التي تلوح بها الشركات من قبل الشركات الأم أو دولها الأم.

وهذا ما يتطلب على الدول المضيفة أن تستشعر بمسئولياتها التاريخية تجاه مواطنيها بما يسمح بإعادة المدخرات المحلية والمستوردة الأجنبية لتوفير قدراً من الموارد لتمويل كافة المشروعات التنموية ووقف حالات الاقتراض بالدين من الخارج بالشروط المجحفة، وما فعلته الصين لتوفير الدعم اللازم لصناعة الحديد والصلب وحمايتها من الصناعة الأوروبية لتحقيق قيمة مضافة لكي تنجح آطر التنمية ومتطلباتها الضرورية.

(١) د. حسام عيسى: الشركات متعددة القوميات - دراسة في الأوجه القانونية والاقتصادية للمركز الرأسمالي المعاصر (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٧٣.

الرقابة والإشراف على الشركات متعددة الجنسية في الصين:

تعد الرقابة أداة من أدوات الحكومة للإشراف ومراجعة عمل الشركات كي يتطابق مع توجهات التنمية، ومن ثم فإن الرقابة تقسم إلى نوعين، هما:

١- الرقابة المباشرة: وهى الأدوات والقواعد التى تضعها الدولة فى صورة كمية مثل تراخيص وحصص الاستيراد، وكذا الرقابة على الصرف الأجنبى والرسوم المفروضة من أجل حماية الانتاج الوطنى والمنافسة بصرف النظر عن متطلبات قوى السوق وتفاعلات جهاز الثمن.

٢- الرقابة غير المباشرة: وتتمثل فى الرسوم الجمركية واعانات التصدير وتغيير القيم الخارجية للعملة فى الوقت الذى تحتكر الحكومة المركزية عمليات التصدير والاستيراد بنسبة ٧٥ ٪، وأن اللجوء إلى الرقابة لا يمثل من وجهة نظر الاقتصاديين إلا نوعا من التخلّى عن سياسات التحرير طالما بقيت الدولة معنية بالرقابة عندما تعجز الرقابة غير المباشرة عن استعادة التوازن فى ميزان المدفوعات.

ومن الأهمية بمكان فإن أسس الرقابة والإشراف فى الصين تتوقف على

الآتى:

- ١- توفير المعلومات اللازمة للمشروعات الأجنبية.
- ٢- توافر الضمانات اللازمة للاستثمارات الأجنبية من خلال توفير معيار الأمان وعدم التأمين والمصادرة.
- ٣- دفع التعويض العادل والفورى فى حالة التأمين.
- ٤- الرقابة على الأرباح الذاهبة إلى البلد الأم.
- ٥- الفحص المسبق على دراسات الاستثمارات القادمة ونوع التكنولوجيا العاملة، فالقانون الدولى يعترف بحق كل دولة فى ممارسة دورها فى الرقابة والإشراف على المشروعات والتدخل عند اللزوم لمنع أى خلل أو

أضرار من شأنها التأثير السلبي على الاقتصاد، أو الأضرار بمصالح الدولة الاقتصادية، أو المساس بآمنها وسلامة أراضيها، وفقاً للنصوص القانونية المبرمة أو المنصوص عليها في عقد التأسيس ومزاولة النشاط عند بداية الانشاء، أو تقدير طبيعة العقوبات المحددة إذا ما خالفت الشركات أو الاستثمارات النصوص القانونية والتشريعية المقررة..

والصين تؤكد على الرقابة والإشراف على كافة الشركات العابرة والعاملة في البر الصيني، لا سيما أن الدولة في الصين لا يزال لديها شك في دور الشركات ومدى مساهمتها في التنمية في الدول النامية المضيفة، لأن هذه الشركات لا تزال تطبق سياسة التبعية التكنولوجية والتي من شأنها تحويل الدول المضيفة إلى تبعيات تدور في فلك الدول المتقدمة.

ويود الباحث الإشارة إلى أن الدور التشريعي والرقابي والإشرافي على عمل الشركات والاستثمارات لا بد أن يكون في يد الدولة القوية، فالسوق لا تنشأ أو تقوم إلا في ظل الدولة القوية التي يجب على الجميع إحترامها، والسوق لا يعني أن ينحصر دور الدولة في الرقابة والإشراف دون التدخل السلبي، وإنما التداخل المتوازن لتحقيق الثقة للجميع.

والصين قد فرضت الرقابة والإشراف على كافة الممارسات التي تقوم بها الشركات الدولية من خلال عقود التراخيص والعلامات التجارية وسياسات التسمير والرقابة على الصادرات والواردات والأرباح المحولة وعقود نقل التكنولوجيا، ولهذا يمكن القول بأن الصين قد حققت النجاحات في ترويض الشركات من أجل السيطرة على عملياتها، لأن الصين ترى أنها ليست مرغمة على الركوع أمام سطوة الشركات، ولهذا كان تفاوض الصين مع الشركات متوازن لحد ما.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

ولجأت الصين نحو فرض الرقابة على الشركات من خلال:

- حظر إقامة الشركات أو عملها في مجال الصناعات الاستراتيجية أو العسكرية.
 - وضع حدود قصوى للأرباح المحولة للدولة الأم.
 - وضع القواعد الصارمة على المضاربة التي قد تقوم بها الشركات في البورصة الصينية.
 - استخدام نسب من مستلزمات الإنتاج المحلية في عملية الإنتاج.
 - وضع سقف معين إلى حجم الاقتراض من السوق المحلي.
 - وضع وتحديد نسب محدودة من رسوم الاتاوات إلى مجمل المبيعات..
- وفى إطار تلك الرؤية الاستراتيجية، صدرت مجموعة التشريعات والقرارات التي بدأ تطبيقها منذ عام ١٩٩٧ وتجنّى على رأس تلك القرارات، التفتيش السنوى على الشركات الأجنبية، وهو إجراء بدأت الحكومة الصينية تطبيقه منذ عام ١٩٩٧، وهو يعطى للحكومة الحق في تقويم أنشطة الشركات وتحديد مدى دقة التزامها بإمسك الدفاتر، وفى أبريل ١٩٩٨ حددت الحكومة بعض المعايير والضوابط للموافقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي على أثرها يمكن انتقاء الاستثمارات الأجنبية بمعيار النوعية وليس بمعيار الحجم.

فى الوقت الذى نجد أن الرقابة الصينية ألزمت الشركات بأن يكون لها مراقب الحسابات فى هذه الشركات وفقاً للقانون الوطنى، ومراقبة حجم العمالة الذى التزمت به الشركات عند تعاقدتها، فى ظل تشجيع إجراء البحوث وتدريب العمالة مع دخول وحصول اللجنة الاستثمارية على كافة المعلومات الخاصة بالمشروع للحد من الانحرافات وتقاضى الأخطاء والسلبيات فى ظل التعرف الكامل على الأموال المستثمرة بالعملية المحلية والأجنبية ومقارنتها بما تم الاتفاق عليه وإقراره عند التعاقد، والتعرف على قيمة الآلات والخامات المستوردة، وكذا مصادر تمويل الواردات.

وتعد التغذية المرتدة على المعلومات الاستثمارية للشركات ذات درجة هامة وقصوى في تصويب الأخطاء بالنسبة للشركات حتى يكون لديها القدرة على السيطرة والتحكم بها في الدول المضيفة، وأن كافة الدول النامية المضيفة لا تلجأ إلى عناصر التغذية المرتدة في ظل قوة الشركات متعددة الجنسية الاقتصادية، غير أن الصين أقامت مصافى رقابية على الاستثمارات المنفذة أو المتعاقد عليه وفقاً للمعايير المالية التي أقرتها الهيئة الموحدة للاستثمار التي أعطت ترخيص العمل.

وخلال العقدين الماضيين حاولت الصين التركيز على توطين الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات الصناعية في ظل حكومة قوية تتمتع بالفطنة والذكاء على توجيه مسار الاقتصاد وفقاً لاستراتيجيتها وليس وفقاً لما تريد الشركات حتى لا تقع الصين في الفخ الذي أدى إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، وهذا ما تخشاه الصين في المستقبل من الشركات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي الآونة الأخيرة عكفت وزارة التجارة الصينية على السماح للشركات متعددة الجنسية التي تعمل في مجال التسويق بأن تقيم مراكز لها في الصين لكي تمارس نشاط التسويق مع ضرورة أن لا يقل رأس مال الشركة المسجل ٣.٦ مليار\$ في ظل تمتع هذه الشركات باسترداد ضريبة التصدير.

وألزمت الحكومة الصينية الشركات بامساك دفاتر حتى يمكن مراقبة عمل الشركات، وحددت الحكومة المركزية تصنيفين، هما (A,B) كنتيجة للتفتيش السنوي، وعلى خلفية هذا التفتيش فإن الشركة التي تحصل على تقويم B تحرم من إمكانية زيادة رأسمالها، وفتح فروع جديدة لها في الصين أو التمتع بالامتيازات بالإضافة إلى العقوبات الأخرى، وإن كانت الحكومة الصينية تتساهل حيال لجوء الشركات الصينية والمشاركة بتقليد المنتجات العالمية.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

وتجدر الإشارة إلى التوصيات التشريعية لقانون الاستثمار في الصين أوصى بالآتي:

- ١- أن يكون الاستثمار الأجنبي مكماً للاستثمار الوطني ولا يترتب عليه منافسة الصناعة المحلية.
- ٢- أن تلجأ الشركات إلى تمويل مصادرها المالية من التمويل الخارجي ولا يجوز الاقتراض من البنوك المحلية.
- ٣- تتحدد نسبة ممثلي رأس المال الأجنبي في مجلس الإدارة بنفس نسبة المساهمة في رأس مال المشروع.
- ٤- الالتزام من قبل الشركات والمستثمرين الأجانب باقامة مشروعاتهم في المناطق ذات الأولوية في خطة الدولة.
- ٥- عدم الإفراط في مد فترات الاعفاء الضريبي.
- ٦- ربط ميزة الاعفاء الجمركي على الآلات والمعدات اللازمة لإنشاء المشروع وربطه بأهداف التصدير.
- ٧- إلزام الشركات والمستثمرين الأجانب باستخدام عمالة وطنية بجانب الإدارة الأجنبية.
- ٨- وضع بعض القيود على إعادة تصدير رأس المال المستثمر وتحويل الأرباح للخارج.
- ٩- التزام الشركات بكافة الاحتياطات لمنع تلوث البيئة والحد منها.
- ١٠- أن تحول الأرباح الخاصة بالشركات أو الاستثمار إلى الخارج عن طريق البنوك الوطنية الصينية، كذلك رأس المال في الأصول الثابتة.
- ١١- توقيع عقوبات على الشركات التي لا تلتزم بخطة الانتاج أو التصدير لأن هذا يعد اخلالاً بالعقد.

- ١٢- أن يتضمن القانون بنوداً لاعطاء الضمانات للجانب الوطنى فى حالة خسارة المشروع.
- ١٣- وضع تشريع خاص بنقل التكنولوجيا على أن تعمل على زيادة الابتكار والابتداع داخل الدولة.

العوامل والدوافع والمحددات المؤثرة على التدفق الاستثمارى:

هناك عوامل ودوافع متعددة أصبحت تؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية المضيفة فى العصر الحديث والمعاصر، وتعد العوامل الداخلية التى اتخذتها الدول النامية من أهم العوامل التى تؤثر على جذب وقدم الاستثمارات والشركات، ولقد أمكن للخبراء تفسير انتقال الاستثمارات إلى الدول النامية فى الآونة الأخيرة إلى تمتع هذه الدول بعدد من العوامل، من أهمها:

- ١- الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادى فى الدول الحديثة التصنيع فى جنوب شرق آسيا والصين.
- ٢- اتباع سياسة الخصخصة فى ظل خلق سوقاً للأوراق المالية النشطة فى محفظة الأوراق المالية.
- ٣- استقرار أسعار الصرف فى ظل توافر مناخ استثمارى ملائم.
- ٤- الاستقرار السياسى والاقتصادى مع وضوح واستقرار قوانين الاستثمار وعدم جواز التأميم أو المصادرة.
- ٥- وجود بيئة ادارية ملائمة.
- ٦- حجم الحوافز التى تقدمها الدولة المضيفة.
- ٧- تيسير المرافق العمومية بشكل محكم.
- ٨- خلق اطار مؤسسى يجعل السوق أكثر نجاعة.

٩- ضمان الشفافية في ظل الاجراءات الصارمة لمكافحة الرشوة والفساد.

١٠- وضع الرأي العام الداخلى من الشركات وآراء المثقفين والخبراء.

في حين يوجد عوامل تؤثر في الانفاق الاستثمارى والفوائد المستقبلية للشركات، وهى:

- الكفاية الحدية لرأس المال.
- مستوى الربح الحالى.
- الدخل القومى.
- طلب المستهلك (حجم السوق).
- التجديدات الفنية.
- النمو السكانى.
- نفقة الاستبدال.
- هيكल الضرائب.
- سعر الفائدة.

التطور التكنولوجى وتطور وسائل النقل والمواصلات، وأساليب الإدارة والتسويق والتي كان لها أثر بالغ في وصول المشروعات الدولية عابرة القارات إلى أحجام عملاقة^(١).

إلا أن معهد التكنولوجيا الحديثة في هولندا قد أجرى دراسة لترتيب العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبى على النحو التالى، وذلك بالنسبة للدول التى ترغب في جذب الاستثمار الأجنبى لديها، وهى:

- ١- حجم السوق المحلية.
- ٢- مستوى الدخل للفرد الذى يعكس بصورة مباشرة القوى الشرائية.
- ٣- معدل النمو.
- ٤- درجة ومستوى التصنيع في الدول المضيفة.
- ٥- مستوى الخدمات الخاصة بالبيئة ومدى توفرها.
- ٦- القوى البشرية ومدى توافر العمالة الماهرة.
- ٧- مدى استقرار السياسات الحكومية (مستوى الضرائب).
- ٨- الحوافز التى تمنحها الدولة المضيفة.
- ٩- مدى ثبات الأسعار وسعر تحويل العملات الأجنبية.

(١) د. فاروق محمد حسين: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢٦.

ولعلنا ندرك كم هي حجم المنافسة الشرسة القائمة في الوقت الراهن بين الدول النامية لجذب الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر، في الوقت الذي يوجد نوعان من العوامل، هما:

- عوامل جذب ترجع إلى الدول المضيفة.
- عوامل طرد تعود إلى الدول الأم.

ولقد تعرضنا إلى العوامل التي ترجع إلى الدول المضيفة في حين أن من أهم عوامل الطرد التي تعود إلى الدول الأم، هي:

- ١- ضيق السوق المحلية الوطنية للشركات في الدولة الأم.
 - ٢- تباين واختلاف النظام الاقتصادي والسياسي المطبق.
 - ٣- عدم استخدام المواد المحلية في الدول الأم بكفاءة.
- وفي ضوء ذلك نجحت الصين في جذب الاستثمارات بفضل توافر مجموعة من العوامل التي من أهمها:
- ١- ان الاقتصاد الصيني أصبح في طور الانطلاقة، وغدا ينمو بخطوات سريعة في ظل زيادة المنتج الوطني.
 - ٢- أن الاقتصاد الصيني أخذ في الانتقال التدريجي من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المتطور القائم على السوق بتدرج مرحلي.
 - ٣- توافر مخزون هائل من المواد الخام الطبيعية.
 - ٤- عدد السكان الضخم الذي صار يشكل أكبر سوق استهلاكية.
 - ٥- توافر قدر كبير من العمالة الرخيصة التي أضحت تكتسب مزايا ابتكارية.
 - ٦- الاستقرار السياسي وتداول السلطة بين قادة الصين دون صراعات.
 - ٧- استقرار العملة المحلية (اليوان).

- ٨- تزايد الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية.
 - ٩- ارتفاع معدل النمو الاقتصادى.
 - ١٠- انخفاض تكاليف الانتاج بالاضافة إلى رخص الأجور.
 - ١١- الحراك الاقتصادى المتميز فى ظل منح مزايا تفضيلية متميزة.
 - ١٢- التوسع فى إنشاء المدن والمناطق الاقتصادية فى جنوب وشرق الصين..
- وتتعدد العوامل الجاذبة للشركات إلى:
- ١- عوامل اقتصادية.
 - ٢- عوامل اجتماعية وثقافية.
 - ٣- عوامل بيئية محيطة بالسياسة القانونية.
 - ٤- عوامل تكنولوجية، وإن ظلت العوامل الاقتصادية فى مقدمة العوامل، لا سيما أنها تلعب الدور الجوهري فى توجيه الشركات متعددة الجنسية، وهذا العنصر يركز على قوة الاقتصاد، والقدرة على المنافسة، بالإضافة إلى مواجهة الظروف الخارجية.
- وتلعب العوامل الاقتصادية دوراً أساسياً فى توجيه الشركات متعددة الجنسية، ومن هذه العوامل:
- ١- درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجى وقدرته على المنافسة فى الأسواق الدولية.
 - ٢- مستوى النمو الاقتصادى.
 - ٣- معدل تشغيل رأس المال.
 - ٤- ارتفاع مستوى العائد على الاستثمار.
 - ٥- الدخل القومى الإجمالى.
 - ٦- حجم الاستثمار الأجنبى المباشر الوافد.

- ٧- توازن ميزان المدفوعات.
 - ٨- موجات الاقتصاد من حيث النمو الكساد.
 - ٩- تحرير التجارة الخارجية.
 - ١٠- الحرية والمرونة في انتقال رؤوس الأموال والعمالة الماهرة.
 - ١١- سرعة الانتقال والاندماج والتحالفات والتكتلات في الاقتصاد.
 - ١٢- المنافسة في مجال الانتاج والأعمال.
- وتعد درجة النمو الاقتصادي عنصرا معززا لقدم الاستثمار الأجنبي، كونه ضروري لتوجيه الاستثمار، لأن الشركات ترغب دوما في تحقيق أقصى الأرباح دون المساهمة في زيادة القدرة على دفع الاقتصاد المضيف، لذا تعتبر درجة النمو الاقتصادي عنصرا هاما لجعل الاقتصاد المضيف منطقة جذب لاستمرار تدفق الاستثمار الأجنبي.

ويوجد عوامل تدعوا الشركات على الاستثمار في الخارج، هي:

- ١- عوامل تتصل بالمزايا المكانية للدول المضيضة مثل اتساع حجم السوق واحتمال نموه وتوافر المواد الخام.
- ٢- عوامل تتعلق بالمزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسية والتفوق التكنولوجي، وضخامة المبالغ المستثمرة على أبحاث التنمية، والتفوق التمويلي.
- ٣- عوامل تبرر الاستخدام الداخلي بالمزايا الاحتكارية للشركات مثل تحقيق أعلى الأرباح، وتخفيض التكلفة الخاصة بالمعاملات، وتحقيق أقصى استفادة من التراخيص وبراءات الاختراع، والحصول على أكبر قدر من زيادة الفرص التسويقية.

ولقد أوضح التقرير العالمى للاستثمار لعام ٢٠٠٢ والصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأونكتاد (UNCTD) أن نقاط القوة فى تنافسية الصين من حيث المناخ العام للاستثمار تتمثل فى الآتى^(١):

- ١- تسهيل تمويل وبدء المشروعات.
 - ٢- الوقاية الأمنية للأفراد.
 - ٣- جودة البنية الأساسية الكلية للاقتصاد.
 - ٤- المزايا التنافسية للشركات العاملة فى الدولة من حيث العمليات الإنتاجية والعلاقات التجارية والتوجه الجيد نحو العملاء.
- ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمى لعام ٢٠٠٢، وضع تقرير الاستثمار الدولى أن هناك مجموعة من العناصر يمكن حساب المؤشر المحتمل لجاذبية أى دولة على الاستثمار الأجنبى المباشر، وهما:
- معدل زيادة الناتج المحلى.
 - نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى.
 - مساهمة الصادرات فى الدخل القومى.
 - عدد خطوط التليفون بالنسبة لكل ألف نسمة.
 - الاستخدام على البحوث التنموية (أبحاث التنمية كنسبة للدخل القومى).
 - نسبة الطلبة الجامعيين بالنسبة لعدد السكان.
 - مخاطر الاستثمار، غير أن التقرير أورد ثلاثة أسباب وراء تحسين وتراجع تدفق الاستثمار الأجنبى إلى أى بلد، وهى:
 - مدى الجاذبية من حيث مناخ الاستثمار وقوانين الدولة.
 - المهارات المناخية فى الدولة المضيفة ودرجة التعليم والتدريب.

(1) UNCTAD: Transnational Corporations and Export Competitive World Investment Report (New York/ Genf 2002)..

• الميزات النسبية التي لدى الدولة المضيفة وان كان الحافز (الريح)، هو المقوم الأول لقدم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات، بالإضافة إلى حجم السوق يأتي في المقام الثاني، والبحث عن الانتاج بتكلفة أقل وهذا ما جعل الصين مركز جاذب يتمتع بالعديد من المقومات التي تتمتع بها الصين.

في حين يقسم الخبراء العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي والشركات، وهي:

- ١- المناخ الاستثماري: مجموعة النظم الاستثمارية السائدة التي تؤثر في قرار الاستثمار.
- ٢- المناخ الاجتماعي: وهو يتمثل في مجموعة التغيرات السكانية والنقابات العمالية.
- ٣- المناخ السياسي: ويتمثل في درجة استقرار الحكم والأحزاب السياسية والاستقرار السياسي.
- ٤- المناخ الاقتصادي: ويتمثل في درجة تطور الاقتصاد ونظام البنوك والاستقرار العام في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي وسهولة الاجراءات للحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل الجيد ودرجة استقرار القوانين المنظمة للاستثمار وتوافر الفرص الاستثمارية.

وهناك عوامل جاذبة خاصة بالشركات المتعدية، وهي:

- ١- استراتيجية الشركة الأم.
- ٢- استراتيجية البلد المضيف.
- ٣- الاستراتيجية التوفيقية.

ويرى الباحث بأن الاستراتيجية التوفيقية تعد أفضل استراتيجية يمكن اللجوء إليها من قبل الشركات عند اتخاذ قرارات الاستثمار الاجنبى فى الخارج، لأن هذه النظرية تعد توليفة تجمع أفضل الاستراتيجيات والنظريات المتعددة من الايجابيات.

دوافع الشركات:

تتباين أسباب ودوافع انتقال رؤوس الأموال الدولية العابرة للقارات، فإذا كان الوفرة فى عنصر رأس المال يعد هو العامل الأساسى فى حدوث عملية انتقال رأس المال (تدفقات رؤوس الأموال) فإن حجم الأرباح المحققة تبقى هى الدافع الأساسى من وراء الانتقال من دولة إلى دولة أخرى.

ويوجد عددٌ من الدوافع التى تدفع الدول الأم للشركات نحو الاستثمار فى الدول النامية، وهى:^(١)

- ١- الدوافع الأدبية: وهى دوافع يروجها المفكرون والكتاب فى الغرب حيث يروجون بأنه على الدول الغنية مساعدة الدول النامية، إلا أن الدوافع الأخلاقية تعد غير موجودة فى تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وإنما تذهب هذه الاستثمارات إلى الدول النامية وفقاً لدوافع مادية واقتصادية.
- ٢- الدوافع الاقتصادية: وهى تقوم على انعاش التجارة والصناعة وزيادة القدرات الانتاجية وسرعة دوران الآلات والتوسع فى التصدير غير أنه بالمعادلة بين ما تمنحه الدول الأم للشركات من استثمار ومساعدات يبقى أقل من الأرباح المحققة لأن الهدف زيادة التراكم والتكوين الرأسمالى.
- ٣- الدوافع السياسية والاستعمارية: لأن الدول الأم للشركات متعديّة الجنسية كانت هى المستعمر القديم للدول المضيفة قبل أفول الحقبات

(١) د. خليل محمد خليل عطية: الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتنمية. مجلة مصر المعاصرة عدد ٤٣٧ - ٤٣٨ (القاهرة: ١٩٩٤ ص ١٢٧ - ١٢٨)

الاستعمارية من خلال ثورات التحرير الوطنى، وهذا ما يجعلنا نشك فى أهداف ودوافع الشركات الأم فى مساعدة الدول النامية المضيفة لتحقيق التنمية والاستقلال.

٤- الدوافع الداخلية: وهى التى تقوم على طبيعة النشاط الذى تمارسه الشركات والذى يدفعها للاستثمار عبر الحدود الوطنية ويتوقف هذا على نوع المنتج ومرونة الطلب، وكذا حجم السوق الداخلى الذى يتوقف على عنصرين، هما عدد السكان، وكمية الاستهلاك، وهذا ما يعنى عدم استيعاب السوق الداخلى للإنتاج، غير أن السوق الصينى قوامه ١,٢٢٠ مليار نسمة، وحجم السوق يؤدى إلى حدوث انكماشه أو زيادة فى العملية الانتاجية، وما لم يتم الاتجاه إلى خلق منافذ استثمارية واستهلاكية فى الخارج تتوقف عجلة الإنتاج، ويوجد دافع لدى الشركات يعود إلى سوق العمل فى الداخل، لا سيما أن الدول المتقدمة تعاني من ندرة عنصر العمل بالإضافة إلى الرغبة فى النمو والمنافسة والرغبة فى البقاء والاستمرارية.

٥- الدوافع الخارجية: وهذه الدوافع غالباً ما تتبع من البيئة الخارجية التى تعمل فيها الشركات وذلك لامتلاك السوق العالمية والسيطرة على التجارة الدولية وممارسة السيطرة والاحتكار فى السوق الدولى والاضطلاع على التطورات التكنولوجية للشركات المنافسة فى مجال عمليات البحوث والتطوير.

ومن النظريات الخاصة بدوافع الاستثمار الأجنبى:-

١- نظرية التحركات الدولية لرأس المال، وتقوم هذه النظرية على اختلاف أسعار الفائدة، لأن أسعار الفائدة فى الدول النامية غالباً ما تذهب إلى الارتفاع بالمقارنة بالدول المتقدمة التى تنخفض بها أسعار الفائدة، إلا أن

هذه النظرية لم تدرك أن عامل الربحية ليس هو العامل الحاسم في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج^(١).

٢- نظرية المنشأة الصناعية: وهذه النظرية تقوم على المزايا الاحتكارية وشبه الاحتكارية، والاستفادة من ظروف السوق الخارجى وتطبيق التمييز السعري في ظل اللجوء إلى التكامل الأفقى لتخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، في الوقت الذى تمتلك الدول المتقدمة الصناعات التى تتمتع بنمو سريع تكنولوجياً فى حين هزلت الشركات العالمية إلى تصفية الكثير من أعمالها فى أوروبا والدول الأم المتقدمة. وتتطور دوافع الشركات متعددة الجنسية عند قيامها بالاستثمار فى الدول النامية المضيفة إلى اشباع خمس حاجات أساسية، هى^(٢):-

- ١- الحاجة إلى الأسواق الأوسع.
- ٢- الحاجة إلى كفاءة انتاجية أكبر.
- ٣- الحاجة إلى المواد الخام.
- ٤- الحاجة إلى المعلومات التقنية.
- ٥- الحاجة إلى تقليل المخاطر من خلال تنويع الانتاج وتوزيعه قطاعياً وجغرافياً، ولذا غدت الشركات ترتبط بطريقة أو بأخرى ارتباط طويل الأمد بالاقتصاديات النامية.

(1) Hymer stephen: The International Operations of National Firms, Astudy of Direct Foreign Investment Second Printing of Technology, (New York: William Marrow and Company, 1977).. pp. 6-7.

(٢) د. مصطفى السعيد: الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ص ٣٢-٣٥.

ومن أهم الدوافع التي صارت تحرك الشركات نحو الاستثمار في الدول النامية المضيفة^(١) :-

- تخطى حواجز التعريفات الجمركية وقيود الاستيراد واللوائح المحلية التي تفرضها الدول النامية على التجارة الدولية.
- تخفيض تكاليف النقل العالية والاستفادة من نفقة الانتاج الأقل.
- الاستفادة من الحوافز التي تقدمها أو تعرضها الحكومات في الدول المضيفة.
- تعزيز القوة الخاصة بالشركة في الأسواق العالمية و اكتساب عملاء جدد.
- الاستفادة من المهارات الأجنبية الفنية والنخب والعقول التخطيطية.
- الاستفادة من مشروعات البنية الأساسية للدول الأجنبية المضيفة.
- الخوف من استحواذ الشركات المنافسة على الأسواق الجديدة في الدول الأجنبية المضيفة.
- الرغبة في تجنب القيود الداخلية للدول الأم.

ومن الأهمية بمكان فقد أصبحت السوق الصينية مركز الجاذبية للاستثمار الأجنبي في آسيا بعد أن تخطى الاقتصاد الصيني الوضع التقليدي وانفتح على العالم في ظل توافر مخزون هائل للمواد الخام، وعدد السكان الضخم، وتوافر قدر كبير من العمالة الرخيصة، في ظل المحافظة على معدلات نمو مستقرة لا تقل عن ٨٪، في ظل زيادة الصادرات الصينية بنسبة ٥.٦٪ سنوياً.

(١) هيل عجمي جميل: الاستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية - الحجم والاتجاه والمستقبل (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ١٧.

ويوجد دوافع تحفز الاستثمار الأجنبي والشركات على القدوم للاستثمار فيما بين دولة وأخرى مرتبة حسب الأولويات:

- الاستقرار السياسي للبلد المضيف.
- الخوف من فقدان السوق الأجنبي.
- اظهار الحكومات المضيئة الاتجاهات الطيبة نحو المستثمرين والشركات المتعدية.
- توافر العمالة المدربة والرخصية.
- امكانية الحصول على رؤوس الاموال من مصادر التمويل المحلية.
- الاستفادة من فرص تحقيق الأرباح العالية.
- تحقيق أغراض سياسية غير معلنة..

المحددات المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين:

لا تزال الشركات متعددة الجنسية تلاقى صعوبات ومحددات لدى قدومها إلى الدول النامية عامة والصين بصورة خاصة، وتتعدد المعوقات والمحددات بما ترتب عليه تقييد حركة رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة عبر الدول المضيفة وتتمثل في مخاطر غير تجارية يأتى على رأسها الاضطرابات والحروب العسكرية أو الحروب الأثنية والطائفية الداخلية للدول، ناهيك عن القيود التي تضعها الدول المضيفة على الصرف الأجنبي وتقييد حرية المستثمر في تحويل أرباح استثمارية إلى الدول الأم، بالإضافة إلى لجوء بعض الدول المضيفة للاستيلاء على المشروع الاستثمارى عن طريق تأميمه أو حرمان المستثمر من حقوقه أو سلطاته على المشروع وعوائده، وهذا ما يمكن ادراكه ضمن بوتقة المخاطر السياسية للاستثمار⁽¹⁾.

(1) World Bank: Multinational Investment , (1962), pp. 7-9.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد اختلالات إدارية ومعوقات تنظيمية وغيبة للمناخ الملائم للاستثمار مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية بطرق مشروعة وغير مشروعة للاستثمار في الخارج، لا سيما أن المناخ العام للاستثمار في عدد من البلاد يتغير من دولة لأخرى وهذا يرجع إلى^(١):

- ١- غموض السياسة الاستثمارية والضريبية إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - ٢- البيروقراطية المتخندقة التي عملت على طرد الاستثمار.
- وتتعدد المحددات المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يوجد أنواع مختلفة من المحددات، وهي:

- ١- المحددات السياسية والقانونية والتي تتمثل في مدى الاستقرار السياسي وغيابه، ومرونة قواعد الدخول إلى الدول المضيفة، وكذا الاستقرار التشريعي ومدى قدرة التشريعات والقوانين المنظمة، والاتجاهات المعارضة ومخاطر التعرض للتأميم والمصادرة^(٢).
 - ٢- المحددات الاقتصادية والتي تشمل على درجة الثقة في الاقتصاد ودرجة المخاطرة في رأس المال، ومدى القدرة التنافسية وقواعد المنافسة، ووجود الأسواق الملائمة بالإضافة إلى حوافز الاستثمار ومعدل النمو المرتفع، وتوافر عنصر العمل الجيد والرخيص، ومعدل الصرف الأجنبي، ومدى درجة انفتاح الاقتصاد، وطبيعة السياسات المصرفية والتمويلية، ومعدل التضخم، وأخيراً الوفرة في عناصر الإنتاج..
- ومن المعوقات والمحددات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين والتي توصل إليها الباحث، هي:

- ١- ضعف قوة العملة المحلية.

(١) د. سعيد النجار: تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر، ط١ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧)، ص ص ١٧٠-١٧١.

(٢) دانيال بورشتاين: التتين الأكبر، مرجع سابق، ص ٧٥.

- ٢- فرض بعض القيود على حرية خروج رأس المال نتيجة عوائد الاستثمار.
- ٣- عدم سماح التشريعات القانونية المحلية بحرية تنفيذ عمليات الشركات في العديد من المشروعات أو النشاطات بما يحقق أهداف الاستثمار والشركات.
- ٤- فرض رقابة على أسعار المنتجات التي تنتجها الشركات المتعدية، بالإضافة إلى وسائل الرقابة التي تمارسها الصين على الشركات لمنع انخفاض الاحتياطي النقدي من العملات الناتجة عن نشاط الشركات.
- ٥- تخفيض قيمة اليوان (٣)، بالرغم من أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات إلا أنه يؤدي إلى تحمل المستثمرين العديد من المخاطر التي لم تكن في حساباتهم عند القدوم للاستثمار في الصين، ومن هذه الآثار:
 - ارتفاع أسعار الواردات نتيجة لارتفاع سعر الصرف، ومن ثم قلة العوائد والأرباح التي يحصل عليها المستثمر والشركات.
- ٦- عدم الاستقرار النقدي في ظل عدم التقدير الحقيقي لأسعار الصرف بين العملات^(١).
- ٧- تقشي العديد من حالات الرشوة والفساد التي أعلن عنها في الدوائر المتعلقة بالاستثمار.
- ٨- عدم توافر المعلومات الكافية للمستثمر وقلة درجة الشفافية.
- ٩- طول إجراءات التقاضي وارتفاع تكاليفها.
- ١٠- استخدام حجماً من الموارد الانتاجية المحلية وتوظيف أعداد كبيرة من العمال المحليين.
- ١١- تحديد حجم الصادرات وكميات الاستيراد.

(1) Nicholas R. Lardy: Faring Trade and Economic Reform (New York: University Press, 1992). pp. 24-26.

- ١٢- غموض بعض أحكام التشريعات في ظل وجود تعارض بينها أحيانا في ظل بطء إجراءات التقاضى أو الفصل فى الدعاوى القضائية وصعوبة تنفيذ الأحكام القضائية.
- ١٣- انتشار حالات التقليد والاقتباس لانتاج الشركات متعديّة الجنسية فى الصين مما يؤدى إلى تحمل الشركات العالمية خسائر فادحة.
- ١٤- عدم التقيد باحترام حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية من قبل الشركات الصينية.
- ١٥- عدم مرونة سوق الأوراق المالية فى الصين نتيجة القيود التى تفرضها الصين على البورصات خوفا من حدوث أزمة مالية.
- ١٦- ارتفاع تكلفة الائتمان من البنوك الصينية وعدم الحصول على قروض بشروط ميسرة.
- ١٧- عدم كفاية مصادر التمويل وخدمات التأمين وتقييد منح الائتمان.
- ١٨- عدم استقرار اسعار الفائدة.
- ١٩- انخفاض القوى الشرائية فى السوق الصينى نتيجة لارتفاع نسب الادخار المحلى فى الصين، لذا يرى الباحث أن التقاليد التاريخية والثقافة الكونفوشية التى تغذى عليها الشعب الصينى وعاش فى كنفها منذ القدم كانت ولا تزال تميل إلى حث الشعب الصينى على عدم الاسراف فى الاستهلاك والحث على الادخار.
- ٢٠- عدم دخول البنوك الأجنبية للعمل فى السوق الصينى بحرية لإبطلول عام ٢٠٠٦^(١).

(١) أحمد جمال عبد العظيم: استراتيجية الصعود الصينى، مرجع سابق، ص ٩٤.

الفصل الثالث

تأثير الشركات متعددة الجنسية على المقومات الاقتصادية في الصين

- ١- الاستثمار الأجنبي المباشر ودور الشركات في الصين.
- ٢- دور الشركات متعددة الجنسية في تطور المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة.
- ٣- دور الشركات متعددة الجنسية في العمالة بالصين.
- ٤- أثر الشركات متعددة الجنسية على التجارة الخارجية في الصين.
- ٥- دور الشركات متعددة الجنسية في نقل التكنولوجيا للصين.

الفصل الثالث

تأثير الشركات متعددة الجنسية على المقومات الاقتصادية فى الصين

الاستثمار الأجنبى المباشر ودور الشركات:

الاستثمار: هو كفاءة استخدام المدخرات فى تكوين الاستثمارات التى يمكن من خلالها خلق طاقات انتاجية جديدة من سلع وخدمات بهدف زيادة القدرات الإنتاجية، والعمل على تجديدها وتطويرها، وهذه السلع لا تشبع الاستهلاك فحسب وإنما تسهم فى إنتاج سلع رأسمالية وسيطة لا غنى عنها فى أية عملية إنتاجية.

أو هو تلك المشروعات التى يمتلكها أو يقيمها أو يديرها المستثمرون الأجانب (أو الشركات متعددة الجنسية) عن طريق الملكية الخاصة والكاملة لمشروع ما أو فرع من الفروع أو الشركات المنتسبة أو من خلال الاستثمار المشترك مع رأس المال الوطنى المضيف، والذي من خلاله يعطى له حق الإدارة بالإضافة إلى إقامة مشروعات إنتاجية جديدة أو استثمارات إحلالية فى المشروعات القائمة.

ولا يعد الاستثمار الأجنبى المباشر مجرد عملات أجنبية تساهم فى سد الفجوة الادخارية أو فجوة الصرف الأجنبى كما هو الحال فى المنح والقروض الأجنبية، وإنما يكمن فى تقديم الآلات والمعدات بالإضافة إلى أرقى الأساليب الفنية والتقنيات والمعارف التكنولوجية، فى حين يعرف الخبراء بأنه الزيادة الصافية فى رأس المال الحقيقى ومن عناصره الأرض، المعدات، المبانى، الآلات، السلع الرأسمالية والأصول الإنتاجية، بالإضافة إلى كافة السلع

والخدمات المنتجة أو الرأسمالية الجديدة، والنقد الأجنبي الحر أو الخاص القادم من الخارج.^(١)

ويعرفه صندوق النقد الدولي بأنه عبارة عن حصول مشروع محلي مضيف في اقتصاد ما على حصة ثابتة في شركة أو مشروع موجود في اقتصاد آخر، في ظل علاقة طويلة الأجل على أن يتحكم المستثمر الأجنبي في حق إدارة المشروع أو ضمان المشاركة في الإدارة، وهذا النوع غالباً ما تسعى الدول النامية المضيفة لاجتذابه، وهذه الاستثمارات قد تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي سواء كان هذا المستثمر شخصاً طبيعياً أو كياناً معنوياً، في بلد مضيف، ومن ثم فإن مفهوم الاستثمار يقصد به رؤوس الأموال الدولية وانتقال القوة الشرائية من بلد لآخر، لا سيما أنه يعد الجزء التكميلي في الجانب المالي لآية دولة^(٢).

ويقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية والتي تعبر عن المعادلة الآتية:

$$\text{صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة} =$$

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخل - تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارج

ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية، ويتوقف سبل الرقابة على هذا الاستثمار حسب مصدر الملكية الأجنبية بدرجات متفاوتة أو درجة المشاركة، وأن كان الخبراء يرون أن الاستثمار الأجنبي وحده لا يحقق التنمية، إلا في ظل ضرورة تدبير مصادر

(١) د. خليل محمد خليل عطيه (الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية) مرجع سابق. مجلة مصر المعاصرة العدد ٤٣٧ - ٤٣٨ القاهرة ١٩٩٤ ص ١٢٥ - ١٢٧

(٢) د. محمد نكي الميسر: العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠)، ص ٧٥-٧٦.

الاستثمار الوطنى بالقدر اللازم لتحقيق هذه التنمية ومتطلباتها فى ظل دراسة حجم الاستثمارات الأجنبية المطلوبة^(١).

ويعتبر تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر سببا من أسباب بروز السيطرة الاحتكارية التى تعد من أهم الأدوات فى يد الدول الرأسمالية لسيطرتها على دول الجنوب المتخلفة اقتصاديا، على الرغم من أن هذا النوع من الاستثمارات يؤدى إلى تعدد المميزات والايجابيات على عكس رأس المال القادم فى صورة قروض، كونه يظل محفوظا بالمخاطر، وتتوقف هذه الايجابيات رهن تعديل السياسات الاقتصادية من تشريعات وعماله وارتفاع مستوى الادارة والخبرة المحلية والأهم من كل ذلك ارتفاع القدرة التكنولوجية فى المقام الاول^(٢)، شرط وجود كم هائل من المبتكرين والمبدعين والأكفاء المدربين.

ويذهب عددٌ من الخبراء إلى أنه يقصد بالاستثمار من منظور التحليل الاقتصادى الكلى تحويل الأصول النقدية فى الاقتصاد القومى إلى أصول مادية تساهم فى زيادة الانتاج المحقق، فى ظل عدم وجود قواعد ثابتة تحكمه سواء كان مباشراً أو غير مباشر، أو كان يقوم به القطاع الخاص أو الحكومى أو جنسية وطنية أو أجنبية.

وادراكاً للأهمية الخاصة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بذلت الدول النامية المضيفة جهوداً غير عادية لاستقطابه من خلال تهيئة المناخ المناسب ومنحه الحوافز والاعفاءات، إلا أن هذا الدور يبقى دون جدوى من الدول المضيفة ما لم تعمل هذه الدول على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية بما يمكن أن تساهم فى دفع عجلة التنمية وارتفاع معدل النمو، وإن كان الجانب الأكبر من هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى أرجاء العالم

(١) د. جمعه محمد عامر: التجارة الخارجية وتنظيم الاقتصاد الدولى، مرجع سابق، ص ص ٣٠٩-٣١١.

(٢) د.أسامة الباز وآخرون: مصر فى القرن الـ ٢١ (القاهرة: مركز الأهرام الاستراتيجى للترجمة والنشر، ١٩٩٩)، ص ٩٢.

تتم أغلبها عبر الشركات متعددة الجنسية، لا سيما أنه يرافق هذه التدفقات تقنيات وخبرات ومعارف تنظيمية وإدارية وهذا حتماً يتوقف على مدى مساهمة هذه المقومات في دفع أطر التنمية الاقتصادية^(١)، في حين أن الدول النامية المضيفة لا تستطيع الاستثمار في المعدات الرأسمالية الضخمة نظراً لصغر وقزمية حجم السوق^(٢) الداخلي بها.

وإذا كانت الدول المضيفة تهدف من وراء عنصر رأس المال الأجنبي سد الفجوة التمويلية بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، حيث يوجد اتساع في الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة للتنمية والمدخرات المحلية المتاحة نظراً لعدم كفاية التمويل المحلي، ويمثل الربح الحافز الجوهرى والمحرك الرئيسى للاستثمارات وتحقيق الاندماج الأفضل في النظام الرأسمالى المتعولم، في الوقت الذى لم تعد الدول النامية المضيفة تخشى سيطرته السياسية أو التخوف من التبعية الاقتصادية، كما كان يحدث في السابق أبان الحقبات الاستعمارية.

ويحدث الاستثمار عندما يمتلك المستثمر الأجنبي ١٠ ٪ أو أكثر من حصة المشروع أو أسهمه العادية^(٣)، لذا فإن الاستثمار الأجنبي يعد بمثابة الاضافة الحقيقية للثروة المتراكمة كونه يؤدي إلى زيادة رأس المال في صورة وحدات صناعية أو انتاجية^(٤)، ويعد الاستثمار من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية فهو يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتصدير وزيادة فرص العمل ومصدر من مصادر توليد الدخل لأفراد المجتمع سواء عن طريق الأجور التى يحصل عليها العمال، أو الأرباح التى يحصل عليها المستثمرون، وهذه الاستثمارات لا تنشأ نتيجة التغير في سلوك الانفاق للمستهلكين بقدر ما تنشأ نتيجة التغير في السلوك الاستثمارى لرجال الأعمال والشركات متعددة الجنسية.

(١) د. طلعت الدمرداش: الموارد الاقتصادية (الزقازيق: مكتبة القدس، ٢٠٠٤). ص ص ٣٦١-٣٦٢.

(٢) د. مدحت العقاد: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٣) خالد سعد زغول حلمي: الاستثمارات الأجنبية في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر،

رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٨، ص ص ١١٢-١١٥.

(٤) Thomzes E. Copeland Financia Theory and Policy adison Wesley Publishing , (New York: Basic books, 1997)., p. 109.

وإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل ما ينفق من أجل تمويل أو إنشاء مشروع جديد أو التوسع في مشروع قائم فعلاً وزيادة الطاقة الإنتاجية ولا يمكن اعتبار شراء أراضٍ أو منزل أو مصنع قائم وموجود صورة من صور الاستثمار من وجهة نظر الاقتصاديين كونها لا تخرج عن أنها سوى انتقال أصل من ذمة مالية إلى ذمة مالية أخرى، ومن ثم لا يترتب على ذلك زيادة في مقدار الأصول التي تضاف إلى الاقتصاد القومي^(١)، كما أن شراء القيم المنقولة للأسهم والسندات وإن اعتبر القائم به مستثمر إلا أن بعض الخبراء لا يصنفه على أنه استثماراً حقيقياً إلا إذا استخدمت حصيلة تلك القيم المنقولة في خلق رأس مال جديد ومنتج.

ويذهب الاقتصاديون إلى أن الاستثمار الأجنبي يعد من أهم أبواب تغطية العجز في المدخرات المحلية وتفادى اللجوء إلى زيادة العجز في الموازنة العامة^(٢)، ولقد ظل تقييم دوره في الدول النامية المضيئة على أنه من أكثر الموضوعات المثيرة للجدل حيث يرى فريق أنه من أكثر العوامل التي تؤدي إلى الأضرار بالاقتصاديات النامية في حين يراه فريق آخر بأنه من أهم السبل التي تؤدي إلى الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية وارتفاع مستويات المعيشة للأفراد في هذا الاقتصاد^(٣)، ويتألف الاستثمار الأجنبي المباشر من أربعة نشاطات، هي:

- ١- نقل رأس المال من دولة إلى أخرى.
- ٢- سيطرة مستثمر أجنبي أو شركة أجنبية على سياسات الإنتاج والإدارة.
- ٣- حمل تكنولوجيا ومعارف تستثمر عبر عمليات خارجية.

(١) د. فرجاد محمد على الأهن: اقتصاديات الطاقة والبتروك (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠)، ص ٧٥-٨٨.

(٢) د. مصطفى السعيد: الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣)، ص ٢٤.

(٣) د. نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠)، ص ١٣٥.

٤- يشكل تدفقات مالية تدخل في عمليات يشتمل عليها ميزان المدفوعات. ويعد الادخار عنصراً مهماً من عناصر التمويل الداخلى للنمية، وهو القدر الذى لم يوجه الاستهلاك فى الدخل، وإذا كانت الزيادة فى المدخرات فى الدول الرأسمالية أدت إلى ارتفاع معدل التراكم الرأسمالى عن طريق الأرباح التى يتقاضاها أصحاب رؤوس الأموال مقابل استخدام أموالهم وتوظيفها فى النشاط الإنتاجى، وهذا ما أدى إلى زيادة رغبتهم فى الاستثمار، أما فى الدول الاشتراكية فإن معدل التراكم الرأسمالى يرجع فى الأساس إلى ارتفاع الأرباح فى المشروعات العامة واستخدام حصيلة الضرائب السيادية فى تمويل الخطط الاقتصادية، أما فى الدول النامية فإن نصيب الربح فى الدخل القومى غالباً ما يؤدى إلى ارتفاع دخول طبقة الملاك التى تتسم بالانفاق الكبير فى الاستهلاك وخاصة الترفى أو التفاخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبى المباشر لعب دوراً حاسماً فى تدعيم التحول من اقتصاديات التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق مما أدى إلى زيادة فرصة هذه الاقتصاديات فى التعاون والاندماج مع الاقتصاد الكونى، والاسهام فى دفع عجلة التنمية عن طريق نقل التكنولوجيا، وخلق عدداً من الوظائف للحد من مشكلة البطالة^(١) بالإضافة إلى الاستعاضة عن كافة أوجه الاقتراض بالدين، وخاصة فى المراحل الاولى للتنمية، نظراً لما تعانيه الدول النامية من عدم القدرة على التصدير فى ظل العلاقات الاقتصادية الدولية.

إلا أنه يجب على الدول النامية وضع ضمانات لامكانية جذب الكثير من الشركات والاستثمارات عن طريق الآتى^(٢):-

- (١) ايد محمد عطية: محددات الاستثمار الأجنبى المباشر وأساليب تشجيعه، مرجع سابق. ص ٥٠
- (٢) جويل بيرغستان، زياو مانج شين: الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول النامية- الإنجازات والمشكلات، مجلة التمويل والتنمية مجلد ٣، عدد ٤ (ديسمبر ١٩٩٠) ص. ٧ - ٨.

- ١- إزالة العقبات التي تحد من دخول المستثمرين أو الاستثمار الأجنبي السوق النامي.
- ٢- تقديم كافة الضمانات والحماية القانونية.
- ٣- اتباع نظام الترويج الاستثماري.
- اتخاذ خطوات فعالة لتحرير نظام الصرف الأجنبي، في حين يوجد أسباب تؤدي إلى تحول المستثمرين بأموالهم إلى أحد الأسواق^(١).
- ومن شروط قيام الاستثمار الأجنبي المباشر:
- ١- توافر مزايا احتكارية يمتلكها المستثمر أو الشركة.
- ٢- المزايا المكانية والامكانيات الموجودة في الدول المضيفة.
- ٣- إمكانية التعايش مع البيئة الأساسية.
- ٤- تطوير المنتجات الصناعية والوقتية ذات الربحية.
- ٥- إقامة مشروعات أجنبية مشتركة لتطوير صناعات التجميع، لأن الاستثمار الأجنبي يعد انتقائياً للغاية كونه يفضل الأسواق الواسعة وامكانيات بشرية وطبيعية^(٢).
- ومن مقومات الاستثمار الأجنبي في الدول النامية:
- ١- معدل استغلال الطاقة الإنتاجية.
- ٢- معدل توافر عناصر الإنتاج من المواد الخام الطبيعية.
- ٣- مدى توافر الكفاءة الفنية والبشرية.
- ٤- نمط توزيع الاستثمارات فيما بين القطاعات.

(١) محمد عبد المطلب البدوي: محددات تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق رأس المال الناشئة وأثرها على المتغيرات الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢، ص ١٠٠-١٠٥.

(٢) د. فؤاد مرسى: الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص ١٣٢.

- ٥- استكمال البنية الأساسية لخلق بيئة مواتية.
ولقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بثلاثة مراحل هامة، هي:
 - ١- المرحلة الأولى: الاتجاه نحو الحصول على المواد الخام والاستخراجات البترولية.
 - ٢- المرحلة الثانية: فتح الأسواق في الدول النامية أمام الشركات العالمية والاستثمارات الأجنبية.
 - ٣- المرحلة الثالثة: انتاج سلع وخدمات لحساب الشركات الأم من خلال فروعها المنتشرة وإعادة تصديرها إلى الدولة الأم من خلال الاستفادة من عناصر الإنتاج الوفيرة والعمالة المنخفضة الأجر، وذلك من أجل خفض أسعارها عند تصديرها للدولة الأم، وهذا يؤدي إلى جعل الاقتصاد النامي يدور في خدمة الاقتصاد المتقدم، ولذا أضحت الدول النامية تساهم في تطور الانتاج الخاص بالدول المتقدمة بصورة غير مباشرة.وتوجد عدد من الحقائق عن الاستثمارات القادمة إلى الدول النامية عبر الشركات الأجنبية، وهي:
 - ١- أن الاستثمارات الوافدة إلى الدول النامية لا تزيد عن ٢٥ ٪ من جملة الاستثمارات العالمية غير أنها ارتفعت في بداية الألفية الثالثة إلى ٣٦ ٪.
 - ٢- أن ٨٥ ٪ من الاستثمارات الوافدة إلى الدول النامية تأتي من ٧ دول، أمريكا وباقي الدول الصناعية.
 - ٣- تذهب الاستثمارات إلى القطاع التحويلي في الدول حديثة التصنيع بينما تذهب إلى الاستخراجي في دول الشرق الأوسط.
 - ٤- الاتجاه السائد في الدول النامية الذي يقدم الامتيازات والاعفاءات و المنح والمزيد من التنازلات والتي غالباً لا تخدم مصالح الدول النامية في الأجل الطويل ويقوض عوائدها وأرباحها.

- ٥- اتجاه الاستثمارات إلى الدول النامية إلى قطاع الصناعات والخدمات وخاصة الصناعات الغذائية والوجبات السريعة أدت إلى زيادة الاستهلاك، ومحصلة ذلك زيادة الاختلال في موازين المدفوعات.
- ٦- مثلت الاستثمارات المقدمة من الشركات بـ ٢٢٪ من الاستثمارات العالمية عام ١٩٧٢ وهى اليوم تتحكم فى أكثر من ٨٠٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم، وتستحوذ الدول المتقدمة على الشركات وتحظى أمريكا بالنصيب الأكبر، وتساهم الدول المتقدمة بـ ٨٤٪ من الانتاج العالمى بينما تساهم الدول النامية بـ ١٦٪ من الانتاج العالمى.. ومن أسباب زيادة تدفق الاستثمار الأجنبى حديثا إلى الدول النامية يرجع إلى^(١):-

- ١- اتباع الدول المتقدمة سياسة مرنة تجاه الاستثمارات.
- ٢- اتجاه بعض الشركات إلى تدويل عملياتها الانتاجية بفعل زيادة القوة الشرائية والطلب على منتجاتها.
- ٣- بروز دور بعض المؤسسات المالية والنقدية الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى وصناديق التمويل التابعة للمنظمة الدولية وبرز دور منظمة التجارة العالمية التى ولدت من رحم الجات، إلا أن مدى الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الدول النامية لا بد أن يتحدد على ضوء حساب التكلفة العائد لتلك الاستثمارات وآثارها الايجابية على التنمية الاقتصادية، لذا مثلت مشكلة التمويل ولا تزال العقبة الأولى فى سبيل التنمية.

(١) تقرير التنمية فى العالم (١٩٩٤)، ص ٦٢.

ولا بد من أن تقوم الدول النامية المضيفة بدراسة عدة نقاط قبل أن تتخذ قرار السماح للاستثمار بالدخول، وهى:

- ١- التحليل القياسى للاستثمار الأجنبى فى الدول المضيفة.
- ٢- حجم المكاسب المتوقعة عن قدوم الاستثمار.
- ٣- تقرير الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة إذا ما قررت الدولة المضيفة فرض ضرائب على الاستثمار لتقيده أو مساندته وتشجيعه.

نظريات الاستثمار الأجنبى المباشر:

تتعدد النظريات التى تحكم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن هذه النظريات: ^(١)

- ١- النظرية الكلاسيكية: والتى ترى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتطوى على الكثير من المنافع للدولة المستثمرة دون الدولة المضيفة وهذا يرجع إلى:

- عودة العوائد والأرباح المتولدة عن الاستثمار إلى الدولة الأم ولا يتم إعادة استثماراتها فى الدول المضيفة.
- أن الشركات، والاستثمارات لا تسعى لنقل التكنولوجيا للملاءمة لمطالبات التنمية فى الدول المضيفة.
- ضعف حجم الاستثمارات الوافدة بدرجة لا تبرر حجم الاعفاءات المقدمة، ومن روادها ماركس - انجلز - آدم سميث -- كنز - كارل ماتهايم.
- التأثير الضار على توزيع الدخل واتساع الفجوة الطبقية بالاضافة إلى خلق نوع من التبعية القائمة على بروز دور الطبقة الاقتصادية.

(١) د. سامى عفيفى حاتم: نظرية التجارة الخارجية (القاهرة، مكتبة عين شمس ١٩٨٤ ص ٢٦١)

٢- النظرية الحديثة للاستثمار، وهى تقوم على افتراض أنه يجمع طرفى الاستثمار علاقات مصالح مشتركة لأن كليهما يعتمد على الآخر بما يحقق أهدافه، ويرى الخبراء أن الاستثمار يعد فرصة للدول المضيفة لتحقيق المزيد من الفوائد والعوائد، مثل:

- خلق علاقات اقتصادية بين القطاعات الانتاجية بما يحقق التكامل والاندماج الاقتصادى.
- نقل التقنيات الحديثة وزيادة الصادرات والحد من الواردات وتحسين ميزان المدفوعات.
- خلق أسواق جديدة للتصدير تقوم على تكافؤ الفرص، والمساهمة فى تدريب الكوادر البشرية.

٣- نظرية دورة حياة المنتج: حيث الميزة النسبية التى تستمد من الفروق أو الوضع شبه الاحتكارى للشركة الأجنبية متعددة الجنسية^(١)، حيث أن الشركات الأجنبية قد تحول عملياتها وأنشطتها من دولة إلى دولة أخرى عندما تشتد المنافسة فى أحد الأسواق بما يقلل من حجم الأرباح، أو أن الشركة تفضل الاستثمار فى الدولة الأم طالما تحقق الأرباح وإذا لم يتحقق ذهبت إلى أحد الأسواق النامية.

٤- نظرية الاستثمار العضوى، وهى تقوم على أن الشركة تستثمر فى الخارج لتعزيز موقعها الاقتصادى فى الأسواق المضيفة لتحقيق الاستمرارية والنمو العضوى.

٥- النظرية السلوكية للاستثمار: والتى تقر بأن الاتجاه بالاستثمار فى الخارج يتوقف على مدى حوافز الفرصة المتاحة أو حجم الحوافز والسياسات. التى تفرضها الدول المضيفة من سياسات مالية ونقدية للوصول إلى أقصى حد من الربحية.

(١) د. جوده عبد الخالق: الاقتصاد الدولى (القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٧٨ صص ٣-٤)

- ٦- نظرية منطقة العملة: وهى تقوم على مخاطر الصرف الأجنبى وتقسيم الدول حسب سوق العملة وانخفاض معدل سعر الصرف بما يعزز استراتيجية الشركة على الاستثمار.
- ٧- النظرية الماركسية، وهى تقوم على فكرة المركز والأطراف وأن الرأسمالية هى الامبريالية التى تسعى إلى السيطرة الاحتكارية وإلى الأسواق المضيفة من أجل تصريف منتجاتها وسلب ثرواتها.
- ٨- نظرية عدم كمال المنافسة، وهى تفترض غياب المنافسة الكاملة فى الدول المضيفة وعدم قدرة الشركات المحلية فى تلك الدول على المنافسة للشركات العابرة من حيث الفروق الاقتصادية والتكنولوجية.
- ٩- نظرية ملكية المزايا الاحتكارية، حيث أن الشركات دائماً ما تركز فى نشاطاتها على المزايا الاحتكارية^(١)، التى تتمتع بها بما يحقق لها الأرباح العالية من خلال الاعتماد على تطور التجارة الدولية وسياسة التمييز السعري لا سيما أن الأرباح فى الخارج تعد أفضل من الاستثمار فى الدول الأم نظراً لانتفاء التكاليف الإدارية والتدخلات الحكومية من قبل الدولة الأم.
- ١٠- نظرية تكوين الأسواق عبر الحدود الوطنية، وهى تهدف من الاستثمار التوسع الخارجى لتكوين الأسواق عبر الحدود، والعمل على دمج الأسواق المضيفة فى الاقتصاديات المتقدمة لخدمة مصالح الشركات الأم والدول الأم.
- ١١- النظرية التكنولوجية أو عناصر الانتاج الحديثة القائمة على المعارف التكنولوجية ونظم المعلومات وثورة الاتصالات.
- ١٢- نظرية التوطين الصناعى للمشروع والقائمة على هيكل الصناعة.

(١) خليل محمد خليل عطية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٣٧ - ٤٤٨ (القاهرة ١٩٩٤) ص ١٣٢ - ١٣٥.

١٣- نظرية الموقع: وهى تقوم على العوامل الجغرافية والبيئية والمناخ المحيط بالبيئة المضيفة والعوامل المرتبطة بالمناخ الاستثمارى وحجم التكاليف وقدر التسهيلات وقيود الاستيراد والتصدير ومدى اعادة استثمار الأرباح ومدى تحويلها للخارج^(١).

١٤- نظرية الحماية: وهى تعتمد على الممارسات الوقائية تجاه الاستثمارات والشركات لضمان عدم تسرب التكنولوجيا بما لا يتعدى عقود نقل التكنولوجيا الموقعة فى عقود التراخيص وخطوط الإنتاج.

١٥- النظرية الانتقائية وهى تركز على ثلاثة شروط للاستثمار المباشر، وهى:

- امتلاك المزايا الاحتكارية.
- الدخول فى مشروعات مشتركة فى الدول المضيفة.
- توافر المزايا المكانية (حجم السوق، توافر الموارد البشرية المدربة ومصادر الطاقة النادرة).

١٦- نظرية التحركات الدولية لرأس المال القائمة على الفائدة المرتفعة فى ظل سوق المنافسة الكاملة وهذه النظرية تلائم الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (البورصات، والاستثمار فى محفظة الأوراق المالية كون الفائدة هى المحدد الأول لاتخاذ قرار الاستثمار، حيث أن الاستثمارات تترك الدول ذات العوائد المنخفضة إلى المرتفعة، إلا أن الاستثمارات لا تزال تصب فى الدول المتقدمة ذات الفائدة المنخفضة أكثر مما تذهب إلى الدول النامية حيث يوجد اعتبارات أخرى مثل (درجة النمو، وحجم السوق، والمناخ السياسى والاقتصادى).

(١) د. عبد السلام أبو قحف: مقدمة فى إدارة الأعمال الدولية (الإسكندرية: مطبعة الإشعاع، ١٩٩٨)، ص ٤٨ و ٥٠.

ويود الباحث بعد استعراض العديد من النظريات الكلاسيكية والحديثة المفسرة لتدفقات الاستثمارات وانتقال الشركات متعددة الجنسية إلى الأسواق النامية المضيفة ودوافعها وأهدافها في التوسع الاستثماري المباشر عبر الحدود الوطنية، أن يبين أن لكل نظرية من النظريات السالفة مبرراتها في تدفق الاستثمارات وقدم الشركات، وإن كانت أغلب النظريات غالباً ما تخضع إلى تفسيرات جزئية وليست حصرية كلية شاملة، وأنه لمن الصعب على الباحث في ظل هذا الكم من النظريات الوصول إلى نظرية شاملة كاملة تفسر قدوم الاستثمارات وإياب الشركات للدول المضيفة فكل نظرية لها مميزاتها وعيوبها وكل شركة تنظر أو تركز على أفضل البدائل المتاحة التي تحقق أهدافها، وإن كانت هناك تساؤلات تتمخض عن هذه النظريات، وهى:

- كيف تذهب الشركات والاستثمارات بنشاطها خارج حدودها الوطنية رغم حجم الصعوبات التي تواجهها.
- كيف تستطيع الشركات والاستثمارات مواجهة المنافسة في الأسواق المضيفة؟.
- ولماذا تفضل الشركات متعددة الجنسية الاستثمار الفعلي عن سياسة بيع التراخيص؟.

تقسيمات وأشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يقسم الخبراء الاستثمار إلى عدة أنواع، وهى:

١- التقسيم من حيث القائم بالاستثمار:-

- استثمار عام وهو الذى تقوم به الحكومات بدوافع اجتماعية واقتصادية.
- استثمار خاص يقوم به الأفراد والمؤسسات من أجل الأرباح..

٢- التقسيم حسب الشكل:

- استثمار عيني من خلال استخدام السلع والخدمات لتكوين وتقوية المركز التنافسي للمشروع.
- استثمار نقدي وهو المقابل النقدي للاستثمار..

٣- التقسيم حسب جنسية المستثمر:

- استثمار محلي من خلال الاعتماد على مصادر داخلية.
- الاستثمار الأجنبي وهو يتم من خلال المصادر الخارجية..

٤- ويقسم الاستثمار الأجنبي إلى:

- استثمار أجنبي مباشر، ويقسم إلى:
- استثمار أجنبي مباشر خاص وهو مملوك بالكامل للمستثمرين الأجانب.
- الاستثمار الأجنبي المشترك (الشائى) وهو خليط بين رأس المال المحلى + الأجنبي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر العابر (أو متعدى الجنسية) والذى تقوم به الشركات الأجنبية) وهذا هو النوع الذى نحن فى صددته والبحث عنه وهو يتميز بتنوع الانتاج وكبر حجم النشاط وزيادة أعداد الفروع والتطور فى مجال البحوث التكنولوجية وامتلاكها، وهذا النوع يعطى المستثمر الحق فى الإدارة.
- الاستثمار الأجنبي غير المباشر وهو يتم من خلال الاستثمار فى الأوراق المالية من خلال تداول الأسهم والسندات فى دولة أجنبية عن طريق المساهمة أو المضاربة فى بورصات الأوراق المالية أو محفظة الأوراق المالية، ولا يحق له المشاركة فى تنظيم وإدارة

المشروع، وهذا النوع من الاستثمار غالباً ما يتسم بالتقلب والتطائر وسهولة تسيله وهو قصير الأجل.

تجدر الإشارة إلى أن الشركات متعددة الجنسية واستثماراتها قد حققت عدداً من الفوائد وأسهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول المضيضة من خلال الآتي^(١):-

- ١- سد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي حيث أن هذه الاستثمارات الأجنبية تعد مصدراً هاماً من مصادر التمويل.
- ٢- تقلل من الاعتماد على القروض الأجنبية التي غالباً ما تحمل شروطاً قسرية مجحفة.
- ٣- زيادة حجم التدفق النقدي الذي يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات.
- ٤- توفير العملات الأجنبية في البلدان المضيضة بما يؤدي إلى تحسين الوضع الاستيرادي وزيادة الصادرات وتحسين الوضع في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.
- ٥- العمل على انتقال الدولة من استراتيجية إحلال الواردات إلى استراتيجية الانتاج من أجل التصدير.
- ٦- العمل على جذب التكنولوجيا الغربية الحديثة المساهمة في زيادة الانتاج وتحسين الجودة.
- ٧- تحقيق الاندماج والتكامل بين الاقتصاد المضيف والاقتصاد العالمي من خلال تحسين الروابط الأمامية المتعلقة بين العملاء والمستهلكين والروابط الخلفية بين الشركات والموردين الأجانب في البلد المضيف.

(١) د. جمال محمد عطيه عبيد: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان. ٢٠٠٢، ص ٣٠-٣٩.

- ٨- خلق مميزات نسبية معطاء بالاضافة إلى تحقيق مبدأ التخصص والتنافسية.
- ٩- تحقيق المرونة لعناصر الانتاج في التحرك والانتقال داخل الاقتصاد المضيف واحداث تغيرات هيكلية في التجارة الداخلية والخارجية.
- ١٠- العمل على إنتاج سلع محلية بتكاليف أقل نسبياً من السلع المستوردة.
- ١١- يحقق جملة إيرادات متعددة من وراء فرض الرسوم الجمركية والضرائب ونسب عوائد الأرباح.
- ١٢- العمل على خلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة أمام الشباب القادر على العمل وتدريب العاملين.
- ١٣- تغيير بناء السوق المضيف من خلال تحقيق الدوران الكامل للأنشطة الاقتصادية^(١)، وتنشيط المنافسة.
- ١٤- إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية.
- ١٥- تحقيق الطاقة الاستيعابية لرأس المال داخل هيكل النشاط الاقتصادي المضيف.
- ١٦- يساعد على توزيع الدخل في القطر المضيف.
- ١٧- ينمى الوسائل التسويقية ويكسب المعارف الإدارية الحديثة.
- ١٨- يؤدي إلى تعديل الاطار التشريعى واصدار قوانين جديدة لخلق مناخ ملائم للمنافسة في ظل تسهيل الاجراءات^(٢).
- ١٩- المساهمة في قيام المشروعات الجديدة وانشاء المرافق الأساسية للبيئة المحيطة.

(١) خالد سعد زغول حلمي: الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، مرجع سابق، ص ١٥٧-١٥٨.

(٢) د. مصطفى السعيد: الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة، مرجع سابق، ص ٢٤.

٢٠- العمل على تخفيض تكلفة المنتجات وأسعارها^(١).

وإذا كان الاستثمار الأجنبي يحقق المزايا الايجابية للدول المضيفة إلا أنه يمنح الشركات الأجنبية الوافدة إلى هذه البلدان الايجابيات المتعددة، ومنها^(٢):-

- ١- يحقق النمو والاستمرارية ويزيد حجم الأرباح للمستثمرين.
 - ٢- التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تفرضها الدول المضيفة على الواردات.
 - ٣- يمكن من خلاله تجاوز عقبات الثقافة واللغة والمعوقات البيروقراطية.
 - ٤- يوفر للشركات العابرة التمويل اللازم والمواد الخام والعمالة الرخيصة وخلق أسواق جديدة للتسويق.
- ومما لا شك فيه أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يخلو من عواقب وأزمات ومشكلات اقتصادية يجب على الدول المضيفة العمل على تلafiها وتجنبها أو الحد منها ومن هذه الآثار السلبية^(٣):

- ١- سيطرة الشركات متعددة الجنسية على عملية التصنيع مما يجعل عوائد هذه الأنشطة تتجه للدول الأم بما يؤدي إلى انخفاض العوائد وانحسار التكوين والتراكم الرأسمالي اللازم لتمويل عملية التنمية بما يؤدي إلى العودة إلى الافتراض من الخارج والتأثير السلبي على ميزان المدفوعات.
- ٢- زيادة الاستيراد من السلع والمدخلات الوسيطة الأجنبية إلى فروع الشركات بما يؤدي إلى إهدار العديد من النقد الأجنبي في الدولة المضيفة.

(١) د. حبيب الله محمد رحيم التركستاني: التسويق الدولي، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٢) د. عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص ٣٧٤.

(٣) د. عاطف حسين النقلي: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تفاقم مديونية الدول النامية (الزقازيق: مكتبة النصر، ١٩٨٨). ١٩٨٨، ص ص ٥٦-٥٨.

- ٣- استنزاف الموارد بما يجعل الدول المضيفة تدور في فلك التبعية الاقتصادية للاقتصاد المتقدم الخاص بالدول الأم للشركات.
- ٤- إحياء الأنماط الطفيلية بما يؤدي إلى خلق اقتصاد لا ينتمى للاقتصاد المحلي.
- ٥- التأثير الضار على السلوكيات والثقافة المحلية السائدة.
- ٦- خطر الاحتكارات بما يؤدي إلى سهولة التعرض لدورات الأزمات الدورية.
- ٧- زيادة حدة البطالة لا سيما أن الشركات والاستثمارات تعتمد على كثافة رأس المال^(١).
- ٨- التقسيم الطبقي المتصارع بين العمال والرأسماليين الجدد بما يؤدي إلى نسف مقومات التنمية.
- ٩- بروز التفاوض في المصالح بين أهداف الشركات وأهداف الدول المضيفة.
- ١٠- تلوث البيئة وزيادة الملوثات البيئية حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات قذرة.
- ١١- عدم متابعة الجهاز المصرفي بالاشراف والرقابة على عمل الشركات ومراقبة الاستثمارات والحد من التعرض إلى مخاطر العملة.
- ١٢- التأثير السياسي على الدول المضيفة، واستمالة الأصوات الخاصة بالسياسة بعد ارتباط المال بالسياسة.

(١) د. عصام الدين جلال: دور الشركات في التنمية، مجلة مصر المعاصرة، (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريعي، ١٩٨١) ص ١٢ - ١٣.

١٣- ان الاستثمار الأجنبي الخاص بالشركات لن يدوم طويلاً وأن دام فقد تتحول الآثار الايجابية إلى آثار سلبية على المدى الطويل عندما تقترب الشركات من انتهاء عملها حيث تقل التدفقات ومن ثم الدخل القومي^(١). وتبقى السلبيات التي تقع على كاهل الشركات نتيجة عملها في الدول المضيفة وهي^(٢):

- ١- اخطار التأميم أو المصادرة أو التصفية من الحكومات المضيفة.
- ٢- فرض قرارات من قبل الحكومات المضيفة بعدم تصدير العوائد والأرباح الناتجة عن النشاط.
- ٣- الهروب بالاستثمارات نتيجة عدم الاستقرار السياسي في ظل نشوب الحروب والصراعات الأثنية أو الطائفية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية:

تعد المشروعات المشتركة الثنائية، هي المشروعات الخاصة أو التابعة للشركات والتي تدخل في شراكة مع الطرف المحلي (العام، والخاص)^(٣)، في ظل ادارة الشريك الأجنبي حسب نسبة السيطرة ٥١ ٪ من رأس المال المشترك أو نسبة أسهم المشروع المشترك^(٤)، ويمكن أن تكون مساهمة الشريك الأجنبي حصة من رأس المال أو خبرة أو معدات تقنية وتعد الأخيرة من أكثر الأنواع قبولاً في الدول المضيفة فغالباً ما تفضل هذا النوع من العمليات الخاصة بالانتاج ونقل التكنولوجيا والصيانة الفنية^(٥).

(١) د. أحمد على دغيم: الطريق الرأسمالي - المعجزة الاقتصادية وتحول الدول النامية إلى دول متقدمة (القاهرة: الشركة العربية للنشر، ١٩٩٤)، ص ٧٧-٧٨.

(٢) د. عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص ٣٦٩-٣٧٤.

(٣) I.M.F. Forewing Direct Investment in Emerging Market Report of The Working Group of The Eapital Markets (September, 2003)..., pp.40-42.

(٤) Phatak Arvind: Fvolution of World Enterprises, (New York: John Wiley and Sons, 1971).pp. 88-92.

(٥) د. على لطفى: كيف يبني الاستثمار اقتصاداً حراً، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٦.

وهذا النوع من الاستثمارات يقوم على مشاركة المخاطر وشكل من أشكال التعاون الاقتصادي الدولي ، وتقليل الأعباء والمخاطر المالية عن كاهل الشريك الوطنى والشركات المحلية ، إلا أنه يعد أحد الأبواب التى يمكن للشركات الأجنبية الحصول على المزايا الخاصة بالأراضى والامتيازات والحوافز والاعفاءات المالية والضريبية ، إلا أنها تتطلب مستويات متعددة من الاستثمارات وأن كان هدف الدول المضيضة منها الحصول على المنافع التكنولوجية أو التجهيزات الفنية أو امتزاج الخبرات من خلال العمل على تدريب العمالة الوطنية واكسابها المزيد من المهارات والابتكارات.

ويود الباحث الاشارة إلى أن المشروعات المشتركة تعد الاكثر جاذبية فى الدول النامية لسببين، هما:

- ١- تخلى الشريك الأجنبى عن خبراته وزوبانه فى المشروع.
- ٢- اكساب الشريك المحلى والمضيف الخبرات والمهارات.
- ومن أهم مزايا الشركات المشتركة على الدول المضيضة:
- ١- العائد الكبير نتيجة المشاركة بالنسبة للشريك المحلى.
- ٢- القدرة على اختراق الأسواق الخارجية.
- ٣- المساهمة فى رفع درجة الادارة وادخال الثورة التقنية.
- ٤- تقليل حجم المخاطر.
- ٥- القيام بالمشروعات العملاقة التى تتطلب رؤوس أموال كبيرة لا تقدر عليها إلا المشروعات المشتركة.
- ٦- سهولة الحصول على عقود التراخيص وجلب التكنولوجيا المتطورة.
- ٧- احداث التكامل الامامى والخلفى فى الصناعة ، وتنمية قدرات المديرين الوطنيين.

- ٨- حماية مركز الشركة التنافسي داخلياً وخارجياً أمام الشركات المحلية والأجنبية.
- ويوجد مزايا خاصة بالشركة الأجنبية أو الشريك الأجنبي نتيجة الدخول في الشراكة، وهي:
- ١- الاستفادة القصوى من الإعفاءات الجمركية والضريبية.
- ٢- ضمان وجود مورد ثابت من المواد الخام الضرورية للمشروع.
- ٣- الحصول على الخدمات الأساسية اللازمة للتشغيل بيسر.
- ٤- الاستفادة من الشريك المحلي في مجال امداد المشروع بالأيدي العاملة الرخيصة والمدربة.
- ٥- اختيار الشركاء المحليين من ذوي التأثير السياسي لتذليل العقبات والحفاظ على علاقات جيدة مع السلطة.
- ٦- تجنب القيود الخاصة بالتصدير والعوائد والأرباح للخارج.
- ٧- تجنب وجود معارضة من المثقفين أو الرأي العام وعدم اللجوء إلى حد المصادرة والتأميم.
- ٨- الاستفادة من الامتيازات الخاصة بالمستوردين المحليين.
- ومن عيوب الاستثمارات المشتركة بالنسبة للدول النامية المضيفة:
- ١- تعارض المصالح بين أهداف الشركة الفرع والشريك المحلي في حالة إذا ما كان الشريك المحلي هو القطاع العام أو الحكومة بما يمكن أن يؤدي إلى إقصاء الشريك الأجنبي قبل الفترة القانونية للمشروع وبما يمكن الأضرار بمقومات التنمية.
- ٢- تواضع جودة المنتجات في المشروع المشترك.

- ٣- اصرار الشريك الأجنبي على الحصول على رسوم استعمال الاسم التجاري أو العلامة التجارية للشريك الأجنبي.
- ٤- شراء الشريك الأجنبي حق أو حصة الشريك المحلي وفق سياسة الضم والابتلاع.
- ٥- اصرار الشريك الأجنبي على بيع حصته لشريك أجنبي آخر، أو أحد الفروع التابعة في دولة أخرى بأسعار مخفضة.
- ٦- اللجوء في حالة التوسع في العمليات إلى التمويل من البنوك المحلية.
- ٧- المغالاة في رفع أسعار السلع الخاصة بالشركة خلافا لما يرغبه الشريك المحلي.
- ٨- لجوء الشريك الأجنبي على استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال بما يتعارض مع سياسة الدولة المضيفة في استخدام عنصر العمل لتقليل حجم البطالة.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات المشتركة اليوم تعد هي الاتجاه السائد والشكل الأكثر قبولا في الدول النامية حالياً حيث تزداد المميزات والايجابيات على السلبيات والعيوب، ووفقا لاحداث دراسات الجدوى الاقتصادية فإن الايجابيات عديدة إلا أنها تتوقف على شروط التفاوض الجيد والمفاضلة بين السلبيات والايجابيات بما يمكن تلافي أو تعديل بعض الشروط التي قد تتمخض عن السلبيات التي من شأنها الاضرار بالدول المضيفة.

ومن مميزات الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الدول المضيفة:

- ١- ارتفاع معدل نمو رأس المال السوقي، وكذا معدل نمو وقيمة التداول.
- ٢- ارتفاع عائد الاستثمار والأرباح بما يؤدي إلى التطور في الأسواق المالية.
- ٣- المساهمة في تمويل الشركات المحلية القائمة من خلال زيادة الطلب على أسهم المشروعات وزيادة درجة السيولة وارتفاع قيمة الأسهم.

٤- العوائد الأعلى مقابل تحمل جزء من المخاطر^(١)، وهذا ما كشفت عنه أحداث الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، والبورصات العربية في الخليج مارس عام ٢٠٠٦.

ومن مخاطره:

- ١- مخاطر التعرض لهجمات المضاربين.
- ٢- الهروب بالأموال الوطنية.
- ٣- الدخول في غسيل الأموال.
- ٤- اضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية نظراً لحالة المخاطرة والتقلبات.

جدول رقم (١ - ٣) التنظير المقارن

بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي المشترك

الاستثمار الأجنبي المشترك	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص	
قد يشارك في الإدارة وهذا يخضع لحق السيطرة ونسبة المشاركة وهذا ما يؤدي إلى خلق تعارض في اتخاذ القرار	أفراد المستثمر أو الشركة الأجنبية بادارة المشروع وهذا يؤدي إلى سرعة اتخاذ القرار.	الإدارة
قد يمكن اتخاذ قرار يتعارض مع أهداف الشركة الأم في الخارج.	تسهيل عملية اتخاذ القرار بصورة تحقق مصالح الشركة.	اتخاذ القرار
يتم العمل في ظل وجود عدد من المحددات التي تضعها الدول المضيفة عند المشاركة لحماية الصناعة والمشروعات المحلية.	يتم إنجاز الأعمال بصورة لا تتعارض مع الأهداف الخاصة بالشركة الأم	أسلوب العمل
عدم التحكم الكامل في نمط التكنولوجيا لا سيما أن الشريك الأجنبي يزوده بما يمتلك من تكنولوجيا في المشروع المشترك	تتحكم الشركة الأم أو الفروع التابعة في التكنولوجيا والاسرار البحثية وذلك بصورة احتكارية في التكنولوجيا المملوكة	نمط التقنية

(١) جارى بيرتاد وآخرون: جنون العولمة، ترجمة: كمال السيد، ط١ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩)، ص ٤٥.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

البحوث والتطوير	تقوم على قدم وساق بما يخدم مصالح الشركة الأم المستقبلية.	قد لا تهتم الشركة المشتركة ببحوث التطوير.
الجودة	هو معيار التقييم والابتكار للمنتج الخاص لتحقيق السمعة التجارية للشركة في ظل المحافظة على العلاقات التجارية والاسم التجاري الذي يميزها عن باقي الاسماء وهو يهدف للتصدير.	لا يعد عنصر الجودة هو مقياس التقييم السائد في المشروع فقد يكون الهدف هو احلال الواردات في السوق المحلي وليس الانتاج من أجل التصدير
الاعفاءات والامتيازات	تحصل الشركة على الاعفاءات المحدودة في حين تصر الشركة الام على عودة الارباح إلى الدولة الام وتكون الاعفاءات في الأجل القصير.	تحصل على امتيازات واعتمادات متعددة بطول فترة المشروع المشترك.

جدول رقم (٢ - ٣) التنظير المقارن

بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
يملك المستثمر جزء من الاستثمارات وله حق الإدارة.	ليس للمستثمر الأجنبي غير المباشر حق المشاركة في الإدارة.
يمكن أن يقدم المستثمر التكنولوجيا والخبرة الفنية والإدارية والموارد المالية في الدول المضيفة.	يستثمر في بورصة الأوراق المالية ولا يساهم في نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية.
استثمار طويل الأجل	استثمار قصير الأجل
يتسم بالثبات وصعب تفكيكه	يتسم بالتغير والتقلب والتطايير وسهولة تسويله.
محور اهتمام الباحثين والخبراء	لم يعد محور اهتمام الباحثين نظرا للمخاطر المتعددة.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية في الصين:

حظيت دراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المقدمة من الشركات متعددة الجنسية بزخم وقسط وافر كبير في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية على المستوى الواقع والفكر الاقتصادي، ومما لا شك فيه فإن التقارب الذي حدث بين الصين والغرب على خلفية وصول الاصلاحيون الجدد إلى سدة الحكم، وإنشاء المدن الاقتصادية الخاصة في مطلع الثمانينيات وافتتاحها عام ١٩٨٤، ومنذ ذلك التاريخ حظيت الصين بموارد صندوق النقد الدولي، وكذلك البنك الدولي الذي صارت خبراته متاحة أمام الصين لمعاونتها في

مواجهة نقص موارد التمويل والعمل على انتقال الصين وتحولها نحو الأخذ بآليات السوق، ومن ثم حصلت الصين منذ بداية الثمانينيات وحتى عام ١٩٩٧ على ما قيمته ٢٦ مليار \$ ساهم هذا المبلغ في تمويل ١٧٣ مشروعاً بالإضافة إلى حصولها على ١٦,٦ مليار \$ من بنك الانشاء والتعمير لتمويل ١٠٠ مشروع استثماري.

وان كنا نرى أن دول جنوب شرق آسيا والصين قد تحولت نحو انتهاج مبدأ البراجماتية النفعية ذات الايديولوجيات الحرة بعيداً عن يوطوبيا الكونفوشية والاخلاق الشرقية، حيث سارت العلاقة تمر في إطار محدد تحكمه المصالح كي تستفيد الصين من تدفقات الاستثمارات التي تقدمها الشركات، وكذا التكنولوجيا والمعارف الحديثة ورخص الانتاج، بعد أن سمحت الصين بنمو ثقافة رجال الأعمال في ظل اتباع اقتصاد قائم على قاعدة ثنائية أولها ريفية زراعية واسعة وثانيها قطاع غير رسمي كبير.

وتجدر الإشارة إلى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية قد تدفقت إلى الصين مع قدوم الشركات متعددة الجنسية مع بداية التحول إلى السوق ولكن تحت اسدال عباءة الاشتراكية في ظل انتهاج طريق الوسط في ظل بروز تحولات اقتصادية ومتغيرات هيكلية لجذب الشركات والاستثمارات، ولذا زاد التدفق الصافي القادم إلى السوق الصيني^(١)، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (١ - ٨).

جدول رقم (٣ - ٣)

التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر الفعلية في الصين الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٦ بالمليار \$

السنة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصين	٢.١	٢.٣	٣.٧	٥	٦.٧	٨.٢	١٠	٢٧.٨	٣٣.٩	٣٨	٤٢

Source: United Nation world investment report 1997. p 237

(1) World Bank: Global Development Finance Country Tables Washington, (2003). p. 296.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

وبتدفق حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين انعكس هذا على تطور المدن الاقتصادية وخرجت الصين رويداً رويداً من حيز الاقتصاد الشيوعي الممركز والتحول نحو اللامركزية والتدرج المرحلي، ويتضح لنا من تحليل الجدول رقم (٣ - ٣) أن الاستثمارات المتدفقة خلال الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩١ كانت تدفقات عادية إلا أنها سرعان ما ازدادات عام ١٩٩٣ على خلفية ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى ١٣,٤ ٪.

ومن ثم فقد بلغت جملة الاستثمارات المتدفقة إلى السوق الصينية عن الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٦ (١٧٠) مليار \$، في الوقت الذي حدثت نقلة نوعية حيث تم التركيز على الكفاءة النوعية للاستثمارات في إطار استراتيجية التنمية والتحديث، ولقد حصلت المدن والمقاطعات الساحلية على نصيب الأسد من هذه الاستثمارات، حيث بلغت نسبة ٨٢ ٪ من الرصيد التراكمي للاستثمارات المتدفقة، في الوقت الذي بلغت جملة الاستثمارات المتدفقة إلى الصين ٢٢٢ مليار \$ في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٣.

جدول رقم (٤ - ٣)

أكثر عشر دول نامية مستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر ١٩٨٩ - ١٩٩٢ (بالمليار \$)

الدولة	الصين	سنغافورا	الكويت	ماليزيا	إندونيسيا	تايلاند	هونغ كونغ	البرازيل	اليونان	التونس
قيمة الاستثمار	٢٥.٦	٢١.٧	١٨.٤	١٣.٢	١٠.٦	٩.٥	٧.٩	٧.٦	٦	٥.٦

دور الشركات عابرة القارات في الصين

جدول رقم (٥ - ٣)

الاتجاه القياسى للاستثمار الأجنبى المباشر المتدفق الى الصين فى الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٦ بالمليار \$

العام	حجم الاستثمارات المتدفقة	الاتجاه القياسى
١٩٨٧	٢.٣	-
١٩٨٩	٥	٣.٢
١٩٩٢	١٠	٥
١٩٩٥	٣٨	٢٨
١٩٩٦ ^(١)	٤٢	٤

ولعل أبرز ما ميز الاستثمارات فى حقبة التسعينيات عن الثمانينيات أنها طويلة الأجل بالإضافة إلى أنها ركزت على الاستثمار فى قطاع الصناعة التحويلية وصناعة التكنولوجيا العالية وصناعة البتروكيماويات.

جدول رقم (٦ - ٣)

معدل الادخار والاستثمار المحلى فى الصين فى الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٢ بالمليار \$

المعدل/ السنة	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
معدل الادخال المحلى	٠/٠ ٣٥	٠/٠ ٣٨	٠/٠ ٤٢	٠/٠ ٤٠	٠/٠ ٤٠	٠/٠ ٤٠	٠/٠ ٤٣
معدل الاستثمار المحلى	٠/٠ ٣٥	٠/٠ ٣٥	٠/٠ ٤٠	٠/٠ ٣٧	٠/٠ ٣٧	٠/٠ ٣٨	٠/٠ ٤٠

World Bank world development indicators table 4-9 several Lassues

المصدر:

بيانات مأخوذة من البنك الدولى، تقرير التنمية عام ١٩٨٠، ١٩٩٣ جدول رقم (٩)، أعوام ١٩٩٧، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢.

وبتحليل الجدول رقم (٦ - ٣) يتضح لنا أن هذه المعدلات من الادخار والاستثمار فى الصين تعد الأعلى عالمياً مقارنة بدول العالم، لا سيما أن ارتفاع معدل الادخار تم الضخ لتمويل الاستثمار الذى ساهم فى ارتفاع معدل

(١) د. وليد سليم عبد الحى: المكانة المستقبلية فى النظام الدولى، مرجع سابق.

التشغيل، إلا أن توزيع الدخل ظل يتمتع بخلل ما، ومن ثم لجأت الصين إلى رفع الحد الأدنى للأجور الخاصة بالمستويات الدنيا.

وبالتنظير المقارن بين معدلات الادخار والاستثمار المحلي الصيني ومعدلات الادخار والاستثمار في الدول المتقدمة يؤكد أن تمويل مقومات التنمية في الاقتصاد الصيني تتم من داخل الصين وليس من الأجانب على عكس الاقتصاديات الغربية حيث أن الاقتصاد الأمريكي غالباً ما يواجه فجوة بين الادخار المحلي (الأصغر) والاستثمار المحلي الكبير منذ بداية السبعينيات وحتى عام ٢٠٠٢ والذي يتم تمويله من الأجانب، وكذا في بريطانيا منذ بداية التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٢ ومصر منذ منتصف الستينيات وحتى عام ٢٠٠٧.

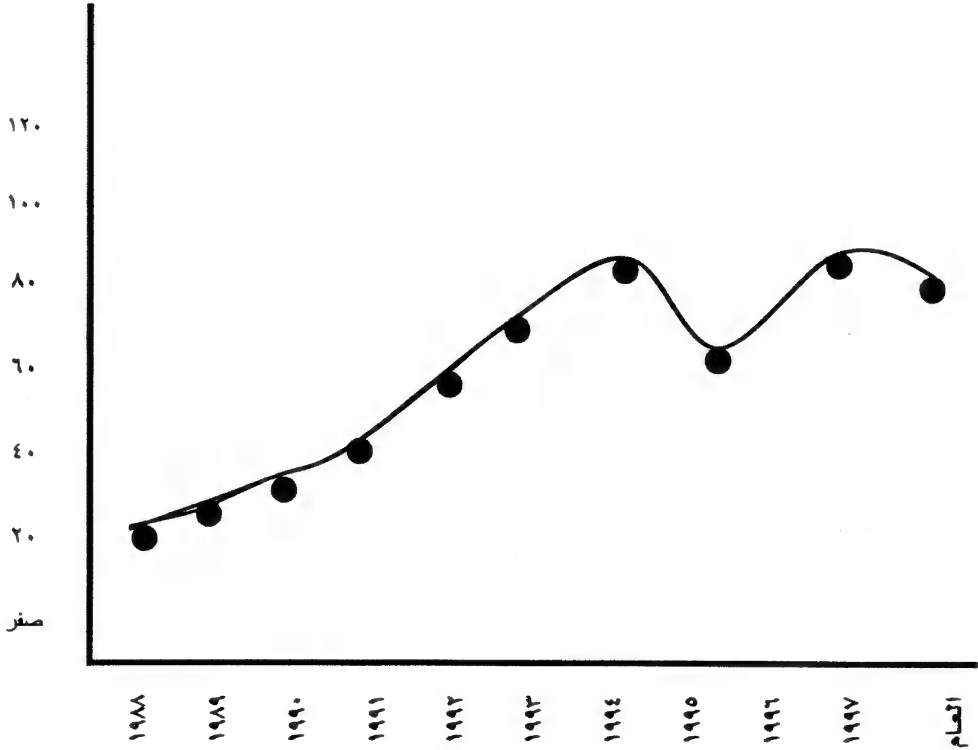
ويتلاحظ لنا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للصين في الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٩٣، أنها كانت قادمة من صينيين عبر المهجر بنسبة ٨٦ ٪، في الوقت الذي بلغ عدد المؤسسات التي استقبلت تدفقات الاستثمارات المباشرة ٢٤٣ ألف مؤسسة من مجموع ١٣ مليون مؤسسة تعمل داخل الصين^(١)، ولقد استمر تدفق الاستثمارات القادمة من صينيين المهجر أو (الدياسبور الصينية) الذين لا يزالون مرتبطين بالوطن الأم، والبالغ عددهم ٥٥ مليون عبر العالم، ولقد ظل تدفق الاستثمارات من قبل ذات الأصول الصينية حتى عام ١٩٩٧.

ويصل عدد الصينيين في المهجر (من الأصول الصينية) والذين يشكلون ٣٣ ٪ من عدد السكان في ماليزيا ؛ إلا أنه يسيطرون على ٦٥ ٪ من الاقتصاد الماليزي، بينما يشكلون في تاييلاند ١٠ ٪ يملكون ٦٠ ٪ من الاقتصاد التاييلاندي، ويبلغون في اندونيسيا ٤ ٪ يسيطرون على ٧٣ ٪ من الاقتصاد

(١) د. إبراهيم عرفات: الصين وحواجز الصعود، تحرير د. هدى منكيس، خديجة عرفه محمد (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦).. ص ١٩٥.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

ويشكلون الأكثرية في سنغافورة ٧٧٪ يتحكمون في ٨١٪ من القوة الاقتصادية، وهم يسيطرون على الشركات متعددة الجنسية في جنوب شرق آسيا والمصارف الكبرى والشركات العاملة في البورصات الآسيوية البالغ عددها ٣٠٠ شركة مساهمة، ومن ثم فهم يساهمون بثلثي الاستثمارات القادمة إلى الصين.



شكل رقم (١ - ٣)

قيم الاستثمار الأجنبي والقروض الخارجية في الصين من ١٩٨٨ - ١٩٩٧

قيم القروض الأجنبية



قيم الاستثمار الأجنبي



إعداد الباحث

وازدادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقفزت بصورة هائلة في منتصف التسعينيات مما جعلها تظهر ضمن أكبر ٥ دول مستقبلة للاستثمارات

دور الشركات عابرة القارات في الصين

فى العالم، غير أنها أصبحت فى بداية الألفية الجديدة أكبر متسقبل حقيقى للاستثمارات فى الدول النامية، فى الوقت الذى يرى الخبراء أن الاستثمارات التى ذهبت إلى أمريكا وأوروبا عن تلك الفترة لم تكن استثمارات فعلية بقدر ما كانت عمليات شراء لأصول قائمة فى ظل عمليات اندماج بين الشركات واستحواذ بعضها على البعض، وفقاً لأسلوب الضم الافتراضى على خلاف الاستثمارات الوافدة إلى الصين.

جدول رقم (٧ - ٣)

تراكمات الاستثمارات الأجنبية فى الصين الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٣ بالمليار

السنة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
تراكم الاستثمارات	٦.٣	١٠.٥	٢٤.٨	٢٣٧.٤	٣٤٨.٤	٣٩٥.٢	٤٤٨	٥٠١.٥

المصدر: United Nations conference on trade and development publication : new york and Geneve world investment report 2003, P. 267- 269 and 2004 , p. 376-372.

وبتحليل الجدول رقم (٧ - ٣) يتضح أن:

الاستثمارات المباشرة المتراكمة فى الصين بلغت ٦,٣ مليار \$ عام ١٩٨٠، وارتفعت إلى ٢٤,٨ عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة ٢٩٣,٧ ٪ خلال عقد الثمانينيات وسرعان ما قفزت بصورة غير مسبوقة فى عقد التسعينيات وارتفعت عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤٨,٤ مليار \$ بزيادة نسبتها ١٣٠٤,٨ عما كانت عليه فى بداية التسعينيات.

وبالرغم من انتشار وباء الالتهاب الرئوى الحاد (سارس) عام ٢٠٠٣، واصلت التراكمات الاستثمارية تدفقها إلى أن بلغت ٥٠١,٥ مليار \$، ومن ثم شهدت الاستثمارات الأجنبية زيادة إيجابية مع بداية سنوات الألفية الثالثة بنسبة ١٥ ٪ عام ٢٠٠١، ١٤,٤ ٪ عام ٢٠٠٢، ١٥ ٪ عام ٢٠٠٣، ومن ثم استطاع الاقتصاد الصينى الحفاظ على النمو السريع، وإن كانت الاحصائيات التى تصدرها الصين تعد أقل من قيمتها حتى لا تتحمل الصين أية التزامات مالية فى المنظمة الدولية تجاه العالم مثلما تتحمل كافة الدول الصناعية المتقدمة،

ويؤكد ما نرمى إليه أن الصين أصبحت دولة مصدرة للاستثمارات الأجنبية بلغت قيمتها عام ٢٠٠٣، ٣٧ مليار \$، وهذا بفضل بروز الشركات الصينية العابرة للقومية في أفريقيا وأمريكا الجنوبية واللعاب في الحديقة الخلفية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل الفائض التجاري الهائل والاحتياطي النقدي المتراكم والمتزايد.

جدول رقم (٨-٣)

صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين ونسبتها من التدفقات العالمية الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٣

السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
صافي التدفق بالمليار \$	٤٤.٢	٤٣.٨	٤٠.٣	٤٠.٨	٤٦.٩	٥٢.٧	٥٣.٥
نسبته إلى إجمالي الاستثمارات العالمية	٠/٠ ٩.٢	٠/٠ ٦.٣	٠/٠ ٣.٧	٠/٠ ٢.٩	٠/٠ ٥.٧	٠/٠ ٧.٨	٠/٠ ٩.٦

وتجدر الإشارة إلى أن الصين حققت تقدماً كبيراً في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخل حيث دخل الصين عام ٢٠٠٥ صافي تدفق قدره ٧٢.٤ مليار \$^(١)، غير أن هذا التدفق الصافي كان على حساب انخفاض التدفقات الصافية في كافة دول الجوار، ومن ثم أصبح الاقتصاد الصيني قائماً على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا أدى إلى تطور هيكل الأعمال التجارية^(٢) المتمخضة على أثر زيادة الاستثمارات الأجنبية.

واستقطبت الصين استثمارات ضخمة من اليابان ودول المحيط الهادي (آيبك) ووصل إجمالي الاستثمارات الأمريكية القادمة إلى الصين منذ قدومها في منتصف الثمانينيات حتى عام ١٩٩٢ (١٢٤,٨) مليار \$^(٣)، وفي عام ١٩٩٦ بلغ مجموع الاستثمارات الأمريكية في السوق الصيني والقادمة عبر الشركات ٢٤٨ مليار \$ في ظل صافي تدفق جديد بلغ ١٧,٨٦ مليار \$^(٤)، في

(١) (UNCITD) World Investment Report (2006), pp. 299-301.

(٢) أندريه جوندرو فرنك: الشرق يصعد ثانية - الاقتصاد الكوني في العصر الآسيوي، ترجمة شوقي جلال (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠)، ص ٣١٩.

(٣) Bank of China Report, 1993, p. 40.

(٤) Jonathan Tennendum: What You Should Know About Chinas Economies (New York: Public Library, 1999), 30.

الوقت الذى بلغ مجموع ما حصلت عليه الصين من رأس مال أجنبى حتى عام ١٩٩٧ بلغ ٣٤٨ مليار \$ منها ٢٢٠ مليار \$ استثماراً أجنبياً مباشراً عبر الشركات، وجه منه ٩٠ ٪ إلى قطاع الصناعات المتقدمة القائمة على التكنولوجيا، إلا أن الاستثمارات الأجنبية عن الفترة من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٠ بلغ حوالى ٢٢٩,٥ مليار \$، فى الوقت الذى بلغت الاستثمارات الصينية الخارجية إلى الأسواق العالمية خلال الفترة ١٥,٦ مليار \$^(١).

وبدأت حمى تقشى الاستثمارات المتدفقة للصين والتي فاقت كل منطقة، لذا تم إيقاظ الحس التجارى لدى الصينيين، كما أدى هذا إلى زيادة النهم الاستهلاكي، بالإضافة إلى حمائية أسواق المال وارتفاع سباق المضاربة فى البورصات الصينية، إلا أن الصين عملت على التحكم فى لابلورصة الصينية من خلال إنشاء جهاز رقابى إشرافى عليها يؤدى إلى غريلة أو بالأحرى قلترة سرعة دوران الاقتصاد حتى لا يحدث الانفجار بفعل حمائية الاقتصاد الصينى وتصاعد معدلات النمو غير المسبوقة، والتي أضحت تتمتع بمقومات وقوى الدفع التى لا حدود لها.

وفى نهاية عام ١٩٩٧، وعلى خلفية الأزمة المالية الآسيوية انخفضت تدفقات الاستثمارات إلى دول جنوب شرق آسيا إلا أن الصين حافظت على تدفقاتها ومعدلات نموها الاقتصادى، ولقد تأثر النمو الاقتصادى فى جميع دول الأزمة بما يربوا على ٦ ٪ انخفاض إلا أن النمو الاقتصادى الصينى تأثر بالانخفاض بنسبة ٢,٣ ٪، وهذا يرجع إلى حصانة الاقتصاد الصينى من حمى عدوى الأزمة وفوقاعاتها التى انتشر غبارها فى كافة دول الأزمة وعدد كبير من دول العالم، إلا أن الصين حافظت على مناعتها من خلال عدم قابلية عملتها (اليوان) للمضاربة حتى لا تعصف الأزمة باقتصادها الواقف فى طريق الوسط، ورفضت الصين الانضمام إلى القطيع الآسيوى أو بالأحرى الركب،

(1) World Investment Report 2001, pp. 291 – 300.

وبحلول عام ١٩٩٨ وفد إلى السوق الصيني رجال أعمال مستثمرين من ١٧٠ دولة بهدف الاستثمار ، وهذا ما أدى إلى قيام الصينيين بشراء ١١.٨ مليار\$ من ديون الخزانة الأمريكية ، ومن ثم صارت الصين ثالث أكبر شريك للولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الذي صار الاقتصاد الصيني الداعم الأول للاقتصاد الأمريكي في آسيا بعد تراجع الاقتصاد الياباني على أثر تدعيات الأزمة المالية الآسيوية^(١) ، ولقد أكدت الدراسات على أن جملة الاستثمارات الكلية داخل الصين عام ٢٠٠٠ بلغت ٤٥١ مليار\$^(٢) ، في الوقت الذي زادت نسب الاستثمارات المباشرة في أعوام ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ على التوالي بنسب ٢١,٦ ٪ / ٠ ، ٢٣,٩ ٪ / ٠ ، ٢٥,٨ ٪^(٣) .

وإذا كان التدفق الصافي للصين بلغ عام ٢٠٠٢ (٥٠,٢) مليار\$ في الوقت الذي بلغ مجموع التدفق الصافي إلى دول الجوار الثماني من الآسيان تحول من موجب بمقدرا ١٦ مليار\$ عام ١٩٩٧ إلى سالب بمقدار ١٠ مليارات\$ عام ٢٠٠٢ ، ومن ثم تحولت هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية وأندونيسيا من دول مستقبلة للاستثمارات الأجنبية إلى طاردة له ، ولذا انتقلت قيم الاستثمارات الأجنبية من موجبة إلى سالبة.

وعلى خلفية دخول الصين إلى منظمة التجارة في نهاية عام ٢٠٠١ ارتفع التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للصين من ٥٠,٢ مليار\$ عام ٢٠٠٢ إلى ٥٣,٣ مليار\$ عام ٢٠٠٣ بنسبة ٥١,٢ ٪ من حجم التدفق الصافي الوافد للدول النامية

ويود الباحث تحليل أسباب هبوط الاستثمارات عام ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ وهذا يرجع إلى الأزمة المالية الآسيوية ، بالإضافة إلى الركود العالمي الذي ألم بالاقتصاد العالمي على أثر تداعى سعر الدولار في الأسواق العالمية ،

(١) د. سمير أمين وآخرون (الاشتراكية واقتصاد السوق)، مرجع سابق، ص ص ١٠-٥.

(٢) World Investment Report 2001, New York Unctad, P. 291-312.

(٣) World Bank Global Development Finance Country Tables washington 2003, p. 296.

واحتمال قيام حرب في هذه الأونة بين الصين وتايوان في بحر الصين الجنوبي من أجل ضم تايوان على أثر ضم هونج كونج بالسبل السلمية، إلا أن ضم تايوان قد أخذ بعداً ذو وسائل قسرية، أما فروض الصعود الاستثمارية في أعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ فهذا في الأساس يرجع إلى انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية.

جدول رقم (٩ - ٣)

تدفق الاستثمار الأجنبي للصين مقارنة بالتدفق الصافي للدول النامية الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٤

نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي الصيني إلى الدول النامية	التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي للدول النامية	التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي لصين	العام
١١.٤ / ٠	٢٤.١	٣.٤٨	١٩٩٠
٣١.٤ / ٠	١٢٧.٩	٤.١٨	١٩٩٦
٢٦.١ / ٠	١٦٩.٣	٤٤.٢٣	١٩٩٧
٢٥.١ / ٠	١٧٤.٥	٤٣.٧٥	١٩٩٨
٢١.٦ / ٠	١٧٩.٣	٣٨.٧٥	١٩٩٩
٢٣.٩ / ٠	١٦٠.٦	٣٨.٣٩	٢٠٠٠
٢٥.٨ / ٠	١٧١.٧	٤٤.٢٤	٢٠٠١
٤٦.٣ / ٠	١٠٨.٤	٥٠.٢٠	٢٠٠٢ (١)
٥١.٢ / ٠	١٠٤.٠	٥٣.٣١	٢٠٠٣
٣٨.٩ / ٠	١٥٠.١	٥٨.٥٠	٢٠٠٤

ويتضح من الجدول (٩ - ٣) الخاص بتدفق الاستثمار الأجنبي الصافي

لصين مقارنة بالتدفق الصافي للدول النامية في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٤.

زيادة الاستثمار الصيني في عام ١٩٩٦ بنسبة ٣١.٤ % كنسبة من التدفق

الوافد إلى الدول النامية إلا أنه انخفض على أثر الأزمة المالية الآسيوية عام

١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ على التوالي بنسبة ٢٦.١ %، ٢٥.١ %، ٢١.٦ %،

سرعان ما ارتفع في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٢٣.٩ %، ٢٥.٨ % على خلفية

(١) المصدر الإحصائي ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، الأمانة العامة للأمم المتحدة، تقرير التنمية والاستثمار

العالمي، ٢٠٠٥، ص ٤.

(1) Source: World Bank Global Development Finance Country Tables Washington . 2003, p. 2 , p 296.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

التقارب الأمريكي الصيني وارتفع إلى ٤٦,٣ % و ٥١,٢ % فى عامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٣.

وتنامت الاستثمارات وترتب على ذلك بلوغ الاستثمارات الكلية عام ٢٠٠٣ ما يزيد على ٥٠٠ مليار \$، بالإضافة إلى أن الصين حصلت على ٢٦ مليار \$ أرباح من الشركات المشتركة، وحصلت على استثمارات اضافية قدرت بـ ٥٣ مليار \$، فى الوقت الذى حصلت فيه الولايات المتحدة على ٤٠ مليار \$، وهذا يرجع إلى نجاح الصين فى تشييد سياسة تنمية مستقلة، ويرجع ذلك إلى الآتى:

- ١- امتلاك الصين موارد شاسعة من الأراضى والثروات الطبيعية.
- ٢- الموارد البشرية المدربة والمبتكرة.
- ٣- الاعتماد على الانتاج الموجه للتصدير.
- ٤- جذب لمزيد من التكنولوجيا الغربية فى ظل القدرة على الاقتباس والتطوير والابتداع.

جدول رقم (١٠ - ٣)

إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر واستثمارات الشركات الاجنبية ونسبتها فى الصين

فى الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥

السنة	الاستثمار الأجنبى المباشر بالمليار	استثمارات الشركات متعددة الجنسية	نسبة استثمارات الشركات إلى اجمالى الاستثمار %
١٩٩٠	٢٤.٨	١٢.٤	٥٩.٩ %
١٩٩١	١٢٥.٨	٦٣.٠	٥٠.٣ %
١٩٩٢	١٨٧.٤	٩٦.٨	٥١.٨ %
١٩٩٣	٢١٩.٣	١١٧.٥	٥٣.٦ %
١٩٩٤	٢٤٨.٠	١٣٧.١	٥٥.٣ %
١٩٩٥	٢٣٧.٤	١٣٨.٦	٥٨.٣ %
١٩٩٦	٢٤٦.٠	١٤٣.٩	٥٨.٥ %
١٩٩٧	٢٦٠.٠	١٥٢.٦	٥٨.٧ %
١٩٩٨	٢٧٥.٠	١٦٣.٤	٥٩.٤ %

دور الشركات عابرة القارات في الصين

١٩٩٩	٢٨٥.٠	١٨١.٨	٠/٠ ٦٣.٨
٢٠٠٠	٣٤٨.٤	٢٢٣.٧	٠/٠ ٦٣.٢
٢٠٠١	٣٩٥.٢	١٥٩.٦	٠/٠ ٦٥.٧
٢٠٠٢	٤٤٨.٠	٣٢٤.٣	٠/٠ ٧٢.٤
٢٠٠٣	٥٠١.٥	٣٩٣.٧	٠/٠ ٧٨.٥
٢٠٠٤	٥٨٢.٠	٤٧٥.٥	٠/٠ ٨١.٧
٢٠٠٥	٦١٢.٠	٥١٣.٠	٨٣.٩

المصدر World bank world Development Report , 2005

- الإحصاء السنوى لعام ٢٠٠٧، شبكة الصين للمعلومات الاستثمارية. تقرير البنك الدولي للتنمية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧

وبتحليل الجدول رقم (١٠ - ٣) الخاص بإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين واستثمارات الشركات متعددة الجنسية في الصين ونسبتها الى اجمالي الاستثمار الاجنبى المباشر:

١- بلغ الاستثمار الاجنبى المباشر عام ١٩٩٠، ٢٤.٨ مليار \$، فى حين بلغت استثمارات الشركات متعددة الجنسية ١٢.٤ مليار \$ بنسبة ٤٩.٩ % وارتفعت الاستثمارات عام ١٩٩١ الى ١٢٥.٨ مليار \$ بزيادة ٤٠٧.٢ % فى حين ارتفعت استثمارات الشركات متعددة الجنسية الى ٦٣ مليار \$ بزيادة نسبتها ٤٠٨ %

٢- بلغ الاستثمار الاجنبى الوافد الى الصين عام ٢٠٠٥، ٦١٢ مليار \$ فى حين بلغت الاستثمارات المقدمة من الشركات متعددة الجنسية ٥١٣ مليار \$ بنسبة قدرها ٨٣.٩ % وهذا يعد أعلى نسبة مساهمة من الشركات متعددة الجنسية فى دولة نامية.

ووفقا لتقرير التنمية والتجارة التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢، فإن الصين تصدرت قائمة الدول النامية من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمدة ٩ سنوات، ومن ثم أصبحت الصين واحدة من أهم المقاصد العالمية الاولى التى تدفق عليها المستثمرون والشركات على مستوى دول العالم الثالث

والثاني وعلى المستوى العالمى^(١)، ولذا فإن الاستثمار غدا قوة منتظمة وإيجابية على التنمية الاقتصادية فى الصين.

وحتى عام ٢٠٠٤ تتم إنشاء ٥١٠ ألف مؤسسة استثمارية أجنبية استخدمت أكثر من ٥٧٠ مليار\$ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى أتت إلى الصين من كل فج و صوب، لذا ارتفعت الاحتياطات الصينية من العملة الأجنبية إلى ٧٥٠ مليار\$ عام ٢٠٠٧

ولقد افتتحت الصين تدريجيا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة قطاع الخدمات كالمصارف والاتصالات، ومن ثم نجحت الصين فى إمزاج ومزج الاشتراكية فى اندماج فاعل مع آليات السوق، ويرى الباحث أن هذا يعد انجح النماذج للتحويل الرشيد المتدرج نحو الرأسمالية والمواءمة مع العولة الكونية فى ظل عدم التعارض بين التنمية والسيادة الوطنية وفى ظل اشراف ورقابة الدولة.

ووفقا لآخر الاحصائيات المتوفرة لدينا عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الصين فإن قيمة التراكم الاستثمارى الإجمالى لعام ٢٠٠٦ قد وصل إلى ٧٤٥ مليار \$، ومن ثم فإن خيار الاستثمار الأجنبى الخاص بالشركات فى الصين أضحى مغريا وخاصة فى مجال الصناعات القائمة على اليد العاملة الرخيصة والمواد الخام الوفيرة مقارنة بالاستثمار فى أسواق أخرى اقرب إلى هذه الشركات أو الاستثمار فى السوق المكسيكى والبرازيلى وباقى دول أمريكا الجنوبية.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين قد أعطت المشروعات المشتركة القائمة على مثلثات النمو والتى تتكون من أكثر من دولة فى المشروع أو الشركة المشتركة كونها تجمع العديد من المزايا والإيجابيات الموضوعية فى ظل انتفاء درجة المخاطرة، بالإضافة إلى أن الصين أعطت الأولوية لمثل هذه الشركات المشتركة المساهمة فى نقل التكنولوجيا، وهذا يعد طريقاً أمثل لتجاوز سبل

(1) World investment report 2002, Op. Cit., p. 25.

النقل الضيقة للمعرفة التقنية والتفااق على عقود نقل التكنولوجيا القائمة على الشروط المجحفة المقيدة والقسرية التى تفرضها الدول مالكة التكنولوجيا ، وهذا ما لجأت إليه اليابان إبان الفترة من ١٩٦٢ - ١٩٧٤ فى كافة المشاريع الاستثمارية التى أصرت فيها على مشاركة الشريك المحلى^(١).

فالصين أصرت منذ قدوم الشركات على وجود شريك محلى مع الشريك الأجنبى شرط أن يكون هذا الاستثمار تحت اشراف الدولة وليس من القطاع الخاص الصينى خوفا من سياسة الاحتواء ، والابتلاع للشريك الوطنى الصينى وإن كانت نسبة الضم والاحتواء لم تتجاوز نسبة ٥ ٪ من إجمالى الاستثمارات وفقاً لاحصائيات وزارة التجارة الخارجية للتعاون الاقتصادى الصينى.

ويمكن القول بأن الصين قد حافظت على الكثير من الأنشطة الاستراتيجية بعيداً عن صور المشاركة الأجنبية ، والاستثمار الخاص بالمستثمرين الأجانب ، والشركات متعددة الجنسية تحاشياً لامكانية السيطرة على الاقتصاد الوطنى وخاصة المشروعات السيادية كون هذه المشروعات تعد حجر الزاوية فى برنامج التنمية وأهم مقومات الاقتصاد الصينى مستقبلاً.

ويود الباحث الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبى القادم عبر الشركات فى بداية سنوات الألفية الجديدة مثل ٦٥ ٪ من إجمالى الاستثمارات الوافدة إلى الصين وارتفع إلى ٨٣,٩ ٪ عام ٢٠٠٥ فى حين كانت حصة الشريك الأجنبى فى الشركات المشتركة أكبر من حصة الشريك الصينى حيث مثلت ٥٩ / ٠ ، وتتخوف الصين مستقبلاً من تحويل الشركات المشتركة بصورة أو بأخرى فى بداية العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين إلى مؤسسات أجنبية خاصة أو حادية أو وحيدة التمويل ، وهذا من شأنه أن يمثل خطراً على الاقتصاد الصينى ، لا سيما أن ذلك سوف يجعل الاقتصاد الصينى يدور فى فلك التبعية

(١) أوديد شنكار، العصر الصينى، مرجع سابق، ص ٥٥.

للبرالية الرأسمالية المتعولة، كما يمكن أن يحدث هزة اقتصادية للاقتصاد الصيني كما حدث لدول النمرور الآسيوية في نهاية عام ١٩٩٧.

وإذا كان هناك فارقاً بين ما كان إبان الأزمة الآسيوية وما ترمى إليه الصين مستقبلاً، لأن الأزمة الآسيوية ولدت من سياسات خاطئة ومضاربات غير سوية بالإضافة إلى أنها ولدت من رحم الاستثمار الأجنبي غير المباشر والمضاربة في البورصات في دول الأزمة، إلا أن الاستثمار الدائر اليوم على قدم وساق في جوانب الصين يعد استثماراً مباشراً طويل الأجل لا يمكن تسييله بسهولة ولا يخضع لسياسة الكر والفر ولا يخضع للتطايير.

وأخيراً فإننا نرى أن الصين قد نجحت في جذب الاستثمار الصيني المباشر بصورة غير مسبقة وتعاملت معه بفاعلية عكس باقي دول الجنوب التي أضحت بلا استراتيجيات حقيقية واضحة في جذب الاستثمارات والشركات والتعامل الرشيد معها أو التفاوض معها باقتدار نظراً لأن دول الجنوب لا تزال تفتقد الموضوعية والقدرة على وجود المؤسساتية في ظل عشوائية التعامل مع الاستثمار، إلا أن الصين وضعت أطر التنمية الاقتصادية أهم أهداف قدوم الاستثمارات الأجنبية عند التفاوض، بالإضافة إلى أن الاستثمار المحلي الصيني بات يمثل نسبة تقدر بـ ٣٠٪ - ٣٥٪ من جملة الاستثمارات المباشرة العاملة في الصين.

دور الشركات متعددة الجنسية في تطور المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة:

مما لا شك فيه أن النجاح الذي تحقق في الاقتصاد الصيني في نهاية القرن العشرين يمكن تفسيره بالعديد من العوامل، ولعل أبرزها التوسع في إنشاء المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، فلقد شهد عام ١٩٨٠ إنشاء المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة الأربعة في شين جين وتشوهاي وشانتو وشيامين،

وتم افتتاحها نحو العالم الخارجى عام ١٩٨٤ ، بالإضافة إلى البدء فى إنشاء الأربعة عشرة مدينة ساحلية ومفتوحة كنوافذ على العالم الخارجى أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ عام ١٩٨٥^(١).

وتبقى هذه المدن والمناطق الاقتصادية بالصين بالنسبة للصين بمثابة مصفاة Filter بين النظامين الاشتراكى فى الصين والرأسمالى الليبرالى القائم فى دول العالم المتقدم ، ومنذ إنشاء هذه المدن الاقتصادية سمحت الصين لآليات السوق أن تلعب دوراً بارزاً فى الاقتصاد الصينى القائم على التخطيط المركزى ، والعمل على جذب الأنماط الإيجابية وطرد كافة الجوانب السلبية للرأسمالية الغربية.

فالصين وسعت نطاق سلسلة المدن الاقتصادية الساحلية والمفتوحة وعملت على تحويل شتغهاى إلى (رأس تتين) لهذه السلسلة من المدن ، ولقد كان الهدف من افتتاح المدن الاقتصادية هو الاسراع بتصدير السلع المصنعة وتحقيق الاندماج بين العلم والصناعة والتجارة ، والاستفادة من سياسات الأفضلية والنظم الإدارية وجذب التكنولوجيا الحديثة والابتكارات إلى باقى المقاطعات لازالة مواطن الفقر وتحسين الأحوال المعيشية والرخاء المشترك^(٢).

وغالباً ما كانت تمنح المدن والمناطق الاقتصادية الامتيازات والاعفاءات الضريبية والحوافز التشجيعية للمستثمرين دون تدخل من الحكومة المركزية (جعلها ذات إدارة اقتصادية مستقلة) فى اتخاذ العديد من السياسات الاقتصادية بدءاً من الأجور المنخفضة والإعفاء من الضرائب أو تخفيضها لعدة سنوات حتى تبدأ هذه المؤسسات فى تحقيق الأرباح فى ظل الاعفاء المقرر على الصادرات ، وكذا الاعفاء الجمركى على الواردات ، ومنذ تأسيس المناطق

(١) رامى السيد إبراهيم أبو المجد: الاستثمار الأجنبى فى المناطق الحرة فى مصر - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص ٩٣.

(٢) دينج شيائو بينج: مسائل أساسية فى الصين المعاصرة، مرجع سابق، ص ٩٩.

الاقتصادية، وحتى نهاية القرن العشرين حققت المدن والمناطق الاقتصادية نجاحات كبيرة، وكذلك الازدهار الاقتصادي بصورة تدريجية.

وبلغ عدد المدن الاقتصادية الخاصة والمناطق الساحلية والمفتوحة في الصين في بداية التسعينيات من القرن العشرين ٢٣٢ مدينة ومنطقة في الوقت الذي أصبح يقطن هذه المناطق والمدن ٣٠,٦ مليون نسمة، أى ما يعادل ٢,٧ ٪ من سكان الصين والذي قدر عام ١٩٩١ بـ ١١٤٣,٣ مليار نسمة، وتعد هذه المناطق بمثابة اشعاع لنشر التنمية الاقتصادية وتعزيز الاقتصاد الموجه للتصدير وجذب الاستثمارات الأجنبية في الوقت الذي ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ٦٢١١ مشروعا استثمارياً اجنبياً خاصاً.

ومن الأهمية بمكان فإن المناطق الاقتصادية في الصين غدت أنشط الأماكن جذباً للاستثمار الأجنبي، في حين بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية في هذه المناطق ٨٢ ٪ من جملة الاستثمارات المتدفقة إلى الصين، فكان نصيب بودونج ٣٤ ٪ من هذه الاستثمارات، كون هذه المناطق تجمع بين الصناعة والتجارة وتطبيق سياسات جمركية خاصة في الوقت الذي تم افتتاح عدد ١٣ منطقة للتجارة عام ١٩٩٤.

ويمكن القول بأن استراتيجية تطوير المدن الاقتصادية الساحلية والمفتوحة تعد شرطاً أساسياً لتحسين البيئة الاستثمارية، وإن كان هذا التطور حدث بصورة تدريجية، إلا أنه كان مطلباً ملحاً لتنشيط وجذب الاستثمار الأجنبي، وهذا ما يتواءم مع أطر التنمية الشاملة، لا سيما أن هذه المدن والمناطق تحتوى على الأيدي العاملة الرخيصة والمواد الخام والموارد المالية والكفاءات الفنية الماهرة في مجال العلوم والتكنولوجيا وعلى خلفية ذلك أتت الاستثمارات من كل مكان نتيجة توافر عدد من العوامل، ومن أهمها:

- ١- السوق الصينى الواسع التى جذبت شركات متعددة مثل سلسلة مطاعم الوجبات السريعة مثل (كنتاكي) وكوكاكولا، ومنذ منتصف

الثمانينيات حتى منتصف التسعينيات تم انشاء ٩٠ ألف مشروع باستثمارات أجنبية بلغت ١٤٠ مليار^(١)..

٢- مناخ الاستثمار الجيد والتسهيلات الحكومية المؤثرة والاعفاءات الضريبية فى الأعوام الأولى.

٣- تدنى تكلفة الأجور على خلفية توافر العمالة الماهرة الرخصية وهذا ما حقق التمييز السعري والوصول إلى حد التنافسية فى الأسواق العالمية.

٤- الاعفاءات على الواردات فى ظل استعادة ٤٠٪ من مدفوعات الضرائب إذا ما أعيد استثمار الأرباح مرة أخرى داخل الأراضى الصينية.

ويود الباحث الإشارة إلى أن أداء المناطق الاقتصادية الأربعة والمدن الساحلية المفتوحة الأربع عشرة أصبح ديناميكيا مما جعل من هذه المناطق والمدن قلاع أساسية للتنمية والنمو المحقق أكثر من كونها مجرد مناطق تصدير، فى حين يقسم العمل فى المدن الاقتصادية على أربعة أنشطة رئيسية، هى:

١- الصناعة، كونها صناعية فى المقام الأول.

٢- التخزين.

٣- الخدمات، لأن قدراً كبيراً من الاستثمارات التى ذهبت إلى الصين وجهت إلى أنشطة خدمية.

٤- التجارة والمال.

وتعد داليان من المناطق الاقتصادية التى أنشأت عام ١٩٨١ وعملت على جذب ٣٩ شركة متعددة الجنسية من ٣٨ دولة، ادرجت هذه الشركات أسمائها ضمن قائمة أكبر ٥٠ شركة فى العالم من ضمنها عملاق البتروكيماويات (شركة المحيط الهادى المحدودة).

(١) د. عبد العزيز حمدي: التجربة الصينية، مرجع سابق، ص ص ٣٢٣ - ٣٢٤ ج.

وتعد المناطق الاقتصادية والمدن الساحلية في الصي قاطرة التنمية نظراً لاعتمادها على تطوير الصناعة لتحقيق قوى الدفع المتبادل بين الصناعة والتجارة الخارجية، ومن ثم تطبيق سياسات التعريفية الخاصة، ولهذا قدمت الاستثمارات من الصينيين المقيمين في جنوب شرق آسيا أمثال دانييل شر أفاوننت من تايلاند، وروبرت كوك من ماليزيا ووليم سيوه ليونج من أندونيسيا^(١).

وتعد منطقة شين جين للتنمية الاقتصادية والتكنولوجيا نقطة ساخنة، حيث شيدت المنطقة ٣١٠٠ مشروع بالتمويل الأجنبي بلغت ١١ مليار\$ في المنطقة الشرقية والجنوبية للبلاد، في حين جعل المنطقة الوسطى بمثابة مخزون للطاقة والمواد الأولية، غير أن الجزء الغربي للصين ارتكز في الخطة الصينية على الزراعة والغابات والانتاج الحيواني، وإن كانت الصين لجأت إلى تعميم تجربتها الخاصة بالمناطق الاقتصادية على كافة المقاطعات للاستعاضة عن استراتيجية احلال الواردات في منتصف التسعينيات باستراتيجية الانتاج من أجل التصدير، وهي الاستراتيجية المطبقة إلى اليوم

(١) كونراد زايئس، الصين عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص ص ٣١٢ - ٣١٣.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

جدول رقم (١١ - ٣)

مؤشرات أداء المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الساحلية المفتوحة في عام ١٩٩١

المناطق الاقتصادية الخاصة (١)	المدن الساحلية المفتوحة	كل الصين	المناطق	الب
			ق	يان
٢.٢	٢٨.٤	١١٤٢.٢	عدد السكان (بالمليون)	
٠.٢	٢.٥	١٠٠	عدد السكان كنسبة من العدد الكلي للسكان	
٢١.٨	١٥٢.٣	١٧٦٨.٦	الناتج المحلي الاجمالي (بالمليون يوان)	
١.٢	٨.٦	١٠٠	الناتج المحلي الاجمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الكلي	
٩٨١.٠	٥٣٦.٠	٧٥٤.٠	متوسط كل فرد (بالبليون)	
٨.٢	٣٩.٥	٤٤٤.٩٣	الاستثمار في الأصول الثابتة	
٨.٨	٣٢.٤	٦٢١٩	الصادرات (بالبليون دولار أمريكي)	
١٩.٣	١.٠١	١٧	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٠/٠)	
١٤.٢	٥٢.١	١٠٠	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكل الصين (٠/٠)	
٨٥٦.٥	١٩٧٢.٦	٥٤٩٨.٨	الاستثمار الأجنبي الفعلي (بالمليون دولار أمريكي)	
١٥.٦	٣٥.٩	١٠٠	الاستثمار الأجنبي الفعلي كنسبة من اجمالي الاستثمار في الصين	
٤٩	٢٤	١١	الاستثمار الأجنبي الفعلي كنسبة من الاستثمار الثابت	

(١) لا تتضمن إقليم هينان، ١٩٩١، China statistical yearbook

وبتحليل الجدول رقم (١١ - ٢) يتضح لنا الآتي:

- المناطق الاقتصادية الأربعة ساهمت بـ ٢.٧ مليار\$ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للصين والبالغ ٢٢١ مليار\$ بنسبة مساهمة ١.٢ ٪ علما بأن سعر صرف الدولار أمام اليوان الصيني يساوي ٨ يوان، في حين أن المدن الساحلية الأربعة عشر ساهمت بـ ١٩ مليار\$ وهذا يمثل ٨.٦ ٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الصيني عام ١٩٩١.
- بلغت قيمة الصادرات في المناطق الاقتصادية الأربعة ٨.٨ مليار\$ وهي تمثل ١٤ ٪ من الصادرات الصينية الكلية البالغة ٦٢.١٩ مليار\$ في حين بلغت قيمة الصادرات في المدن الاقتصادية الأربعة عشر الساحلية ٣٢.٤ مليار\$

دور الشراكات عابرة القارات في الصين

وهي تمثل ٥١ ٪ من الصادرات الصينية الإجمالية لعام ١٩٩١ وهذا يعنى أن المدن والمناطق الاقتصادية ساهمت بـ ٦٥ ٪ من الصادرات الصينية الإجمالية.

- فى حين أن الصادرات كنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى فى المناطق الاقتصادية الأربعة بـ ١٤,٢ ٪ أما المدن الاقتصادية الساحلية ساهمت بـ ٥٢,١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- الاستثمار الأجنبى الفعلى كنسبة إلى إجمالى الاستثمار فى الصين فى المناطق الاقتصادية بلغ ١٥,٦ ٪/٠ ، فى حين كان فى المدن الساحلية الـ ١٤ تمثل ٣٥,٩ ٪ أى أن المناطق والمدن الاقتصادية بلغت ٥١,٤ ٪ من إجمالى الاستثمار فى الصين.

جدول رقم (١٢ - ٣)

بعض المؤشرات الأخرى عن المناطق الاقتصادية الخاصة
والأربعة عشر مدينة ساحلية ومفتوحة فى الصين

البيان الأقاليم	متوسط معدل النمو الصناعى السنى ٩١/٨٤	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى	الاستثمار الأجنبى فى عام ١٩٩١ بالمليون دولار أمريكى	نسبة الاستثمار الأجنبى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩١
كل الصين	١٢.١	١٦.٧	١٠٢٩٠	٢.٨
Dalian	١٥.١	٢٣٧.٢	٤٤٣	١٥.٨
Qinhuangdao	١٥.٨	٢١٢.٤	٦	١.٠٠
Tianjin	٨.٥	٨٦.١	٤٨١	٨.٩
Qingdao	٩.٥	١٦١.٤	٦٢	٣.٠
Yantai	١٦.٢	٥٢.٥	٣٨	٥.١
Lianyungang	١٠.٤	١٠١.٣	١١	٢.٥٠
Nantong	١٠.٨	٤٦.٨	٣٤	٥.١
Shanghai	٦.٧	٨٩.١	٨٥٥	٧.٥٠

٣.٠٠	٣٦	٧١.٠٠	١٤.٢	Ningpo
١.٤	٦	٢١.٥	١٤.٦	Wenzho
١٥.٢	١٦٧	٥٩.١	١٥.١	Zyzho
٤.٥	٢٦٧	١٦٥.٦	١٥.٧	Guangzhou
٢.٥٠	١٩	٨٥.٧	٢٨.٥	Zhanjian
٥.٣٠	٩	٤٩.٩	٢١.١	Beihai
٧.٢٠	٢٤٣٤	١١٦.٨	٩.٩	إجمالي المدن المفتوحة الأربعة عشر (السابقة)
٢٦٢.١	٢٤	٧٠١.٣	٨٢.٢	إجمالي المدن المفتوحة كنسبة إلى كل الصين
١٨.٥	٤٧٧	٣٨٢.٦	٤١.٢	Shenghen
١٣.٦٠	١٥٧	١٨٦.٣	٤٥.٤	Zhuhai
٢٧.٠٠	١٩٧	٢٥٢.٩	٢٧.٠٠	Shantou
١٧.١٠	١٨٣	١١٨.٧	٢٤.٧	Xlanen
١٨.٣	١٠١٣	٢٧٣.٥	٣٤.٢	اجمالي المناطق الأربعة الخاصة
٦٦٣.٥٠	١٠	١٦٤١.٦	٢٨٢.٩	اجمالي المناطق الأربعة كنسبة من كل الصين

Source: China statistical yearboiik, 1992,

وبتحليل الجدول يتضح لنا الآتى:

- ١- متوسط معدل النمو الصناعى فى الفترة من ١٩٨٤ - ١٩٩١ فى المدن الساحلية المفتوحة الأربعة عشرة ٩,٩ ٪ فى حين بلغ متوسط معدل النمو الصناعى عن نفس الفترة فى المناطق الاقتصادية الأربعة ٢٤,٢ ٪، بينما كانت النسبة فى ارجاء الصين ١٢,١ ٪.
- ٢- نسبة الاستثمار الأجنبى إلى الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩١ فى المناطق الاقتصادية الأربعة ١٨,٣ ٪ وفى المدن الساحلية ٧,٢ ٪ أى أنهما ساهما بنسبة ٢٥,٥ ٪ فى الناتج المحلى الإجمالى.

وبفضل هذه المناطق والمدن الاقتصادية تضاعفت الصادرات الصينية وبلغ معدل نمو الناتج الصناعي الاجمالي إلى ٣٤.٢ ٪ فى الفترة من ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩١، بما يعادل ٨ مرات عن مستواها عام ١٩٨٧م..

ومن الأهمية بمكان فإن تدفقات الاستثمارات المباشرة توجهت إلى المناطق والمدن الاقتصادية وخاصة شين جين، وجواندونج، وجيانجو، وفوجان، وتؤكد الاحصائيات أن ٩ ٪ من التدفقات ذهبت إلى المدن والمناطق ومثلثا النمو الملاصقة جغرافيا لهونج كونج وتايوان وهذه المثلثات تطبق فكرة الميزة المقارنة فيما بينها لتنمية الصادرات، حيث تقوم الدولة الأكثر تقدما بتقديم رأس المال أو المهارات الفنية أو التكنولوجيا، بينما تقدم الصين الأيدى العاملة الرخيصة والأراضى والموارد الطبيعية^(١).

ولقد تمخض عن استراتيجية انشاء المدن والمناطق الاقتصادية فى الصين انشاء ١٢ ألف مشروع برأس مال مشترك فى الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥ باستثمارات قدرها ٣٢ مليار\$ مقابل ٧٠٠ مشروع رأس مال مشترك برأس مال ٢.٥ مليار\$ فى الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨٩^(٢)، ومن ثم كان النشاط الدائر فى هذه المناطق مغايراً تماماً عما هو قائم فى باقى أنحاء الصين، لذا ظلمت المقاطعات فى الداخل فى انتظار نجاح التجربة لكى تكون مختبراً ليتم تعميمها فى كافة أرجاء الصين^(٣).

لقد كان هدف الصين من انشاء المناطق والمدن الاقتصادية هو:

- ١- جلب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ٢- جلب التكنولوجيا الحديثة.
- ٣- اقتباس الأنظمة الإدارية والعلوم الفنية.

(١) د. جمعه محمد عامر: قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٢) وى وى زانج: الاصلاحات الاقتصادية فى الصين ودلالاتها السياسية، مرجع سابق، ص ١٧.

(٣) أحمد جمال عبد العظيم: استراتيجية الصعود الصينى، مرجع سابق، ص ٨٤.

لذلك استطاعت مناطق الانتاج التصديرى الريفى فى الشرق والجنوب أن تساهم بـ ٤٧٪ من إجمالى الانتاج الصناعى ونسبة ٤٥٪ من إجمالى الصادرات الصينية عام ١٩٩٣، مقابل ٤,٣٪ عام ١٩٨٤، ٢,١٪ عام ١٩٨٢ عام دخول الاستثمار الأجنبى الصين.

ووفقاً للاحصائيات الخاصة بالمناطق والمدن الاقتصادية الساحلية فى الصين فإن هذه المدن قامت بتصدير ما قيمته ٩٠ مليار \$ عام ١٩٩٦، حيث اندمجت هذه المناطق مع عددا من الجزر المجاورة فى جنوب شرق آسيا فى ظل التكامل الاقتصادى، ويود الباحث أن يدلل على هذا بمنطقة بودونج التى جذبت وحدها استثمارات بقيمة ٢٧,٥ مليار \$ عام ١٩٩٨ بعد أن كانت عام ١٩٩١ ١,٥ مليار \$ بزيادة ١٨ مثل ما كانت عليه، وازدادت عدد المشروعات إلى ٥٤٧٢ بعد أن كانت ٦٥٧ بزيادة ٨ أمثال ما كانت عليه عام ١٩٩١.

ولقد أقامت شركة جنرال موتورز مصانع فى المناطق الاقتصادية، وكذلك فعلت شركة NEC اليابانية للالكترونيات، وأقامت شركة فيليبس فروعاً فى شرق بودونج^(١)، وفى عام ١٩٩٨ وقعت ٣٢ منطقة استثماراً اقتصادياً وتكنولوجيا قيمتها ٥٠,٨١ مليار \$ أى ٨,٩٪ من إجمالى قيمة العقود الاستثمارية فى الصين واستثمرت ١١٣ شركة من أقوى ٥٠٠ شركة متعددة الجنسية فى العالم فى هذه المناطق، فى الوقت الذى أكد (وانغ تشى شان) عمدة بكين على وضع تعديلات وتحسينات على لوائحها لتشجيع وجذب الشركات لكى يكون لها مقار إقليمية فى بكين بعد توفير البيئة الملائمة للشركات العملاقة، لذا تم إنشاء ١٣٧ مقر للشركات العابرة للاستثمار فى بكين، بالرغم من أن بكين ليست مركز تصنيع.

وتأتى منطقة (سوتشو) الجديدة كوحدة من بين ٥٣ منطقة للاستثمار الجاذب للتكنولوجيا العالمية، ولقد جاءت المنطقة فى الترتيب الثالث بعد

(١) د. عبد المنعم سعيد: صراع الحضارات والعولمة، مرجع سابق، ص ٨٢ - ٨٤.

بكين وشنغهاي حسب فحص المقاييس الشاملة لمناطق الاستثمار، وتعد من المجموعة الأولى من مناطق العلوم والتكنولوجيا بآسيا والمحيط الهادى (ايبك)، ولقد بلغت مستوى الجودة الكلية (الأيزو ١٤٠٠٠ - ISO) عام ١٩٩٩، واستقبلت هذه المنطقة استثمارات من ٣٦٠ شركة متعددة الجنسية فى ٣٠ دولة مثال شركة جنرال موتورز ودوبونت الأمريكية، وسيمنز الألمانية وفيليبس الهولندية، ويوجد بها ٥٠ شركة مدرجة ضمن قائمة أقوى ٥٠٠ شركة عالمية، وتنتج المنطقة ما نسبته ٦٥٪ من الانتاج العالمى من فآرة الكمبيوتر وبلغ إجمالى قيمة الصادرات ٢,٩ مليار \$.

وبحلول عام ١٩٩٩ ساهم الاستثمار الأجنبى المباشر بنسبة ٤٥ ٪ من صادرات التقنيات العالمية وشكلت المنتجات التقنية فى شين جين ٣٣ ٪ من صادرات المدينة وارتفع دخل الفرد إلى ٤٠٠٠ \$، ولهذا غدت المدينة أغنى المدن الصينية^(١).

واستثمرت جزيرة هونج كونج فى منطقة بودرنج الجديدة استثمارات قيمتها ٩ مليارات \$ فى حين استثمرت الولايات المتحدة ٤,٦ مليار \$، ثم اليابان ٤,٥ مليار \$، وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات التى قدمت إلى بودونج كانت وليد التسهيلات والمزايا التى منحتها الحكومة الصينية للمستثمرين الأجانب. وفى عام ١٩٩٩ تم توقيع ٥٥٨١ مشروعاً مشتركاً بين بودونج والشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب فى الوقت الذى بلغ إجمالى الاستثمارات ٢٧,٨٨٦ مليار \$، وصارت مقاطعة جيانجسو من أفضل المقاطعات المتقدمة فى مجال التكنولوجيا، ومن ثم بلغت صادراتها عام ٢٠٠٠ ما يزيد على ٣٠ مليار \$ وصار بها ٤٠٠٥٣ مشروعاً باستثمارات أجنبية مشتركة، فى حين بلغت صادراتها عام ٢٠٠٥ ما يربو على ٤٠ مليار \$، وصارت شنغهاي رمز المناطق الاقتصادية المتقدمة، وتعد الشركات الأمريكية هى المستثمر الأول فى شنغهاي تليها اليابان ثم تايوان ثم الاتحاد الأوروبى.

(١) كونراد زايتس: الصين عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص ٥٢٥.

وقرر مجلس الدولة الصينى تقسيم المشروعات العاملة فى المدينة والمناطق الاقتصادية إلى أربع قطاعات، هى:

- ١- الفئة الأولى " أ "، وهى مشروعات التكنولوجيا المتقدمة وتطوير المنتجات وتحسين الجودة المخصصة للتصدير فى المنتجات.
- ٢- الفئة الثانية " ب " وهى المشروعات التى تستخدم تكنولوجيا تعمل على رفع القدرة التنافسية فى السوق.
- ٣- الفئة الثالثة " ج " وهى المشروعات المحظورة والتى يتم رفضها كالمشروعات التى يمكن أن تهدد الأمن القومى أو البيئة أو التى ينتج عنها آثار سلبية على الإنسان الصينى.
- ٤- الفئة الرابعة " د " وهى المشروعات التى لا توصف ضمن الفئات الثلاثة السابقة.

وفى مطلع القرن الجديد صارت ثقافة المدن والمناطق الاقتصادية هى السائدة فى أنحاء الصين، وهذه المدن تعد درة الصين فى الألفية الجديدة، والصين تعلم جيداً أنه بدون التراكم الرأسمالى لن تقوم للتنمية قائمة، ومن ثم أصبحت الصين قاعدة للبحوث التكنولوجية حيث انكبت شركات مثل سوفت وير وموتورولا IBM للاستثمار فى بكين ومقاطعة جوانغ دونغ التى تقع قبالة هونج كونج حيث بلغت المؤشرات الاقتصادية فى المقاطعة الآتى:

- ١- بلوغ الناتج المحلى الإجمالى للمقاطعة ٣١ مليار \$.
 - ٢- معدل النمو الصناعى السنوى بلغ ٢٧.٢ ٪/٠.
- ولذلك ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام ٢٠٠٣ بنسبة (٩.٤ ٪/٠) عن عام ٢٠٠٢ وزاد معدل النمو الاقتصادى بـ ١.٤ ٪ بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، فى الوقت الذى نقلت ٣٠ شركة أجنبية متعددة أعمالها إلى الصين وكذلك فروعها المنتسبة وأقامت ٤٠٠ شركة ضمن ٥٠٠

دور الشركات عابرة القارات في الصين

شركة عالمية مشروعات لها في الصين على أثر دخول الصين منظمة التجارة من البوابة الأمريكية^(١).

وأصبح يقطن المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة في الصين عام ٢٠٠٧ (٢٠٠) مليون نسمة، أى ما يعادل ١٥,٣ ٪ من عدد السكان في الصين بفضل التطور الاقتصادى الذى حدث على خلفية قدوم الشركات متعددة الجنسية للاستثمار فى السوق الصينى.

ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبى فى المدن والمناطق الاقتصادية فى الصين دفع الاقتصاد الصينى بأن يعمل وفقاً لاعتبارات السوق العالمية، لذا صارت المدن الاقتصادية أشبه بالمحرك أو الدينامو المولد للحراك الاقتصادى والتطوير وجذب الايجابيات وطرده السلبيات، ومن ثم أصبح الاقتصاد الصينى مندمجا مع الاقتصاد الكوكبى المتعولم.

ومن مزايا المدن والمناطق الاقتصادية فى الصين:

- ١- تنمية الصادرات والاستثمارات.
- ٢- التعاون والاندماج مع الاقتصاد العالمى من خلال التعاون المتعدد واكتساب الخبرة:

- التعاون الرأسى الذى يساهم فى رفع المهارة النوعية والتخصص الدقيق.
- التعاون القطرى بين الشركات غير التنافسية.
- التعاون الأفقى بين منتجى السلعة الواحدة والتعاقد الدورى من الباطن.

ولقد كان من أهم عيوب المناطق والمدن الاقتصادية:

- ١- تسارع المنافسة الحمائية.

(١) مدحت أيوب: الصين ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ص ٢٠٢-٢٠٩.

- ٢- التفاوت بين المناطق الداخلية والساحلية.
- ٣- استنزاف الكثير من الأراضي الزراعية.
- ٤- ظهور الطبقة على أثر عدم التوزيع العادل للأجور.

دور الشركات متعددة الجنسية في قوة العمل بالصين:

غالباً ما يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بظروف العمل والفوارق في تكلفة العمل واستغلال القوى العاملة بين الدول والمجتمعات، وتمثل تكلفة العمل المنخفضة أحد أهم المقومات لدى الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة.

وتؤدي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى دفع عجلة التنمية كل من:

- ١- زيادة أعداد العمالة.
 - ٢- رفع مستوى المهارات والتدريب وتأهيل العمال.
 - ٣- تحفيز قيام أنشطة إنتاجية مساعدة.
 - ٤- زيادة وارتفاع الدخل ونسب الأجور.
- وتلعب الموارد البشرية الدولية سواء على مستوى الشركات الأم أو الفروع المنتسبة دوراً هاماً وحيوياً في نجاح الشركات وزيادة حجم مزاياها التنافسية الخاصة بها عن طريق الآتي:

- ١- اختيار العاملين بفروعها في الدول المضيفة (مديرين، خبراء، عمال وفنيين).
- ٢- وضع الأجور والحوافز والمرتبات طبقاً لمستويات عالمية، إلا أن الصين يوجد بها خلل هيكلي بين العرض والطلب في القوى العاملة، ولهذا ازدادت معدلات البطالة في الصين نتيجة لزيادة المعروض من قوى العمل

دور الشركات عابرة القارات في الصين

وزيادة أعداد ومعدلات الهجرة من الريف الصينى إلى المدن والمناطق الاقتصادية..

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات متعددة الجنسية العاملة فى الدول المضيفة غالباً لا تسهم فى خلق فرص عمل جديدة، لا سيما أن عملياتها الانتاجية تركز على الاستثمار كثيف رأس المال، وان كانت توفر ظروف عمل أفضل مما توفره الشركات المحلية، كونها لديها قدرة على دفع أجور عالية ومزايا تأمينية ورعاية متميزة للعاملين المحليين، بالإضافة إلى زيادة المهارات الناتجة عن برامج التدريب التى توفرها، ويفسر النمو السريع لقدم الشركات والاستثمارات على السوق الصينى إلى انخفاض الأجور وتوافر أعداد كبيرة من العمالة المؤهلة مما دفع الشركات تتوافد على السوق الصينى للعمل فى الأنشطة التى تقوم على استخدام العمالة الكثيفة.

ولما كانت تركيبة الأيدى العاملة الصينية من الناحية التقنية لا تزال متواضعة، حيث أن المستوى التقنى فى الصين فى منتصف الثمانينيات يظل متخلفاً عن المستوى التقنى فى الدول الصناعية عشر سنوات، حيث أن الأكاديمية الصينية قدرت إنتاجية العامل الصينى عام ١٩٩٦ بأنها تقدر بـ ١٣,١ ٪ قياساً بالعامل البريطانى ٣٦,١ ٪ قياساً بالعامل الأمريكى ٤٥,١ ٪ قياساً على العامل الألمانى.

جدول رقم (١٣ - ٣)

تركيب الأيدى العاملة الصينية عام ١٩٩٦

العدد الإجمالى للعاملين	قطاع عام	قطاع خاص	نسبة التعليم المتوسط	نسبة التعليم العالى	نسبة التعليم المهنى	نسبة التعليم أقل من المتوسط
٣٠٧ مليون عامل	٢٨٠ مليون عامل	٢٧ مليون عامل	٧٠ ٪	٦٠ ٪	٤ ٪	١٩.٤ ٪

المصدر: Inside China mainland vol, 19 , No 8 , August 1997, p. 54

وحسب الإحصائيات فإن نسبة الذين يحملون مؤهلات علمية وتقنية لا يزيد على ٢,٦ ٪ وهذا رقم متدنٍ وفقاً للمقاييس العالمية، وهذا هو الفارق

الكبير بين مستوى انتاجية العامل الصينى ونظيره فى الدول الصناعية، ومن ثم لجأت الشركات المتقدمة إلى إقامة مراكز عالمية للبحوث فى الصين بهدف امتصاص وكسب الأكفاء من الصينيين وتوطينهم فى الشركات، وتؤكد الاحصائيات أن معظم العاملين فى شركات مثل موتورولا، وميكروسوفت، ونوكيا صينيون باستثناء قلة من المدراء من الإدارة العليا، ولقد ساهم هذا فى تخفيض نسب البطالة وأدى إلى دفع الصناعات الصينية إلى مستوى يقارب من المستوى فى الدول الصناعية المتقدمة^(١).

ومنذ عام ١٩٨٠ حتى أواخر عام ١٩٩٧ بلغ عدد العاملين المسرحين فى القطاع العام ١٣ مليون عامل، غير أن القطاع الخاص ساهم فى إعادة تعيين ٥٠ % من هؤلاء المسرحين^(٢)، وإن كان هناك علاقة بين استيراد التكنولوجيا كثيفة رأس المال وزيادة حجم البطالة.

جدول رقم (١٤ - ٣)

انتاجية العامل فى مجموعة من الدول المتقدمة والنامية فى عام ١٩٩٥ م

م	الدولة	أجر الساعة بالدولار	انتاجية العامل فى الساعة	الانتاجية الحقيقية
١	الصين	٠.١١	٠.٥٦	٥.٠٩
٢	أندونيسيا	٠.٢٥	١.٠٨	٤.٣٢
٣	المكسيك	٢.٤٨	٨.٣٩	٣.٣٨
٤	ماليزيا	١.٥٥	٤.٠٦	٢.٣٦
٥	تايلوان	٤.٨٦	١٢.٦٣	٢.٦٠
٦	ألمانيا	٢٣.٥٣	٣٣.٣٩	١.٤٢
٧	اليابان	١٩.٣٢	٢٧.٥٨	١.٩٥
٨	سويسرا	٢٣.٠٥	٤١.٤٦	١.٨٠
٩	أمريكا	١٦.٨٢	٢٨.١٤	١.٦٧
١٠	كوريا الجنوبية	٥.٦٦	٨.٣١	١.٤٨
١١	جنوب أفريقيا	٥.٧٧	٨.٢٩	١.٤٤

المصدر: Peter Morber From Third World to world class fersaus books reading :
massac huetts , 1998. p.99

- (١) شبكة الصين: الشركات متعددة الجنسيات وتنمية الاقتصاد الصينى مارس ٢٠٠٤.
(٢) د. سمير أمين وآخرون: الاشتراكية واقتصاد السوق - تجارب الصين فيتنام وكوريا، مرجع سابق، ص ٧٢.

ويتضح من الجدول أن انخفاض الأجر في الصين مما وضعها في مصاف الدول ذات الإنتاجية الأعلى، وهذا ما دفع الشركات الأجنبية لتتوافد على السوق الصينى ويعطى فرصة أفضل فى الاستثمار داخل الصين عنه فى الدول المتقدمة ، وساهم هذا فى زيادة التدفق الاستثمارى بقيمة ٤٠ مليار عام ١٩٩٦ ، وهذه القيمة تعادل نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة عبر العالم.

فإذا كان أجر العامل فى الساعة فى الولايات المتحدة ١٦\$ للحياكة ، وينتج ٨ وحدات ، فى الوقت الذى نجد أن العامل فى الدول النامية يحصل على ٢\$ فى الساعة ولا ينتج إلا وحدة واحدة ، وعند التنظير فى حساب التكلفة الانتاجية نجدها متساوية بين أمريكا والدول النامية ، إلا أن التكلفة فى الشركات العاملة داخل السوق الصينى قد طوعت سبل الانتاج لكى ينتج العامل ٣ وحدات ويحصل على ٤\$ فى الساعة ، ولهذا صارت تكلفة الوحدة ١.٣\$ بدلاً من ٢\$ للوحدة فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ونتيجة إلى اتجاه الصين نحو اقتصاد السوق فى عام ١٩٩٢ ، اتجهت الشركات متعددة الجنسية العاملة فى الصين نحو توطين العمالة الصينية بعد أن اكتسبت الإدارة الصينية مقومات الإدارة الحديثة الوافدة من الغرب واليابان ودول النمرور والآسيان ، لذا أصبح الصينيون يتمتعون بالخبرة الواسعة ، وبالتنظير المقارن بين المدير الصينى والمدير الأجنبى تفوق المدير الصينى بفضل وجود عدة عناصر أو العوائق والتى من أهمها:

- ١- عائق اللغة الصينية التى لا يكتسبها المدير الأجنبى بالسرعة المطلوبة.
- ٢- اختلاف العادات والخصوصيات.
- ٣- تباين الفروق فى الرواتب والأجور بين المدير الصينى والأجنبى الذى يزيد راتبه من ٥ - ١٠ أضعاف أجر المدير الصينى العامل فى الشركات الأجنبية ، بالإضافة إلى صعوبة التواصل الفعال ، لذا زادت الأخطاء فى

صنع القرار، ومن ثم حل الصينيون محل الأجانب في المناصب العليا ومديري الأقسام، وفي الشركات متعددة الجنسية.

ويتمحور راتب الإداري الصيني في المناصب العليا بين ١٠ - ٢٠ ألف يوان في الشهر، بينما يصل راتب الإداري الاجنبي في نفس المنصب بين ٢٠٠ - ٣٠٠ ألف دولار سنوياً مع الأخذ في الاعتبار أن الدولار الأمريكي يساوي ٨ يوان. بما يعنى أن هناك فرق واسع وبون شاسع في الأجر بما يزيد ١٠ أضعاف لصالح المدير الأجنبي، ولذا حل المدير الصيني محل المدير الأجنبي في الشركات الأجنبية.

جدول رقم (١٥ - ٣)
تطور عدد العمال في الصين خلال الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٠
(بالملايين)

البيان	السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
العدد الإجمالي للعاملين		٦٨٩	٦٩٦	٧٠٠	٧٠٦	٧١٢
في المدن		١٩٨	٢٠٢	٢٠٧	٢١٠	٢١٣
في الأرياف		٤٩١	٤٩٤	٤٩٣	٤٩٦	٤٩٩

المصدر: China Statistical Year Book, 2001, p. 107.

ولقد ساهمت الشركات متعددة الجنسية في توفير ٦.٩ مليون فرصة عمل داخل الصين عام ١٩٩٠ بنسبة قدرها ١,٠ ٪ من حجم العمالة الفعلية والتي بلغت ٦٤٧,٩٤ مليون فرصة عمل، في حين ساهمت بـ ١٢,٨ مليون فرصة عمل بنسبة قدرها ١,٠٩ من العمالة الفعلية التي بلغت ٦٨٠,٦٥ مليون فرصة عمل، وعملت على تقليل أعداد البطالة بالإضافة إلى حصول الصين على ٢٦ مليار \$ ضرائب وأرباح لشركات مشتركة

والعمل على تطوير أعمال الشركات المشتركة والشركات التابعة للدولة من خلال تطوير انظمتها الإدارية وادخال الادارة المحترفة، وتؤكد الاحصائيات أن الوظائف الامريكية الأوروبية تأثرت بهجرة الشركات

دور الشركات عابرة القارات في الصين

الأجنبية إلى الصين بهبوط نسب العمالة إلى ٢٠٪ في الوقت الذي بلغ اجمالي عدد العاملين في المشروعات ذات الاستثمار المباشر في الصين عام ٢٠٠٠ ما يزيد على ٢٠ مليون فرصة عمل بنسبة ٢.٧، وبلغ عدد المشروعات الممولة من استثمارات أجنبية ٣٤٩٥٣ مشروع من ١٨٠ دولة.

وإذا كان قطاع الوظائف الصينية يعد الأكبر في العالم حيث يحظى بقوام عماله يقدر ٧٥٠ مليون عامل وموظف تساهم فيه الشركات عام ٢٠٠٥ بـ ٢.٢٪ أي بـ ٢٤.١ مليون وظيفة، وبظهور العولة الاقتصادية زادت نسب تسريح العمالة على خلفية احلال الشركات الأجنبية الاتوماتيكية محل العمالة الوطنية، ولذا أجمع الخبراء على أن ما تستخدمه الشركات متعددة الجنسية من عمالة في الدول النامية يعد أقل من نصف العمالة المستخدمة في الشركات الوطنية المحلية، ومن ثم فإن الدول النامية لا تزال تعاني مشكلة بطالة مزمنة، لذا فهي تحتاج لاستراتيجية صناعية تعتمد على عمالة كثيفة شرط أن تكون التكنولوجيا المستخدمة تعمل في نفس الاتجاه، وهذا ما لا يتماشى مع مصالح الشركات متعددة الجنسية العاملة في الدول النامية المضيفة التي تهدف إلى تحقيق الأرباح في ظل الاعتماد على التكنولوجيا عالية الإنتاجية بدلاً من الاعتماد على العمالة لكي تتجنب الكثير من مشاكلها.

وإذا كان الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى رفع مستوى التوظيف، لا سيما أنه يفسر ٩٠٪ من التغيرات التي حدثت في قوة العمل، فدائماً ما تختار الشركات متعددة الجنسية الموارد البشرية (العمالة) في الدول المضيفة عن طريق ثلاثة مراحل، هي:

- ١- الاستقطاب لشغل الوظيفة الشاغرة.
- ٢- الاختيار لانتقاء أفضل العناصر من بين المتقدمين.
- ٣- التعيين وهي اختيار الموظف المراد استخدامه، فالشركات الأجنبية غالباً ما تواجه جيش هائل من العمالة في الدول النامية، لذا تلجأ إلى وضع

أسوء الشروط أمام العمال في ظل تخفيض الأجور وزيادة ساعات العمل والاعتماد على شروط العمل الفردية، ولهذا رأت الشركات الأجنبية أن الأجور المرتفعة ليست من معوقات الانتاج، بل من أهم محفزاته ومؤشرات النجاح في المؤسسات، ومعيار هام من معايير التغيرات الإيجابية الاقتصادية لأن قلة الأجر لا تسمح للعامل بإعادة انتاج قوة عمله بشكل طبيعي، ويؤثر سلباً على الانتاجية والربحية والأداء الاقتصادي.

جدول رقم (١٦ - ٣)

مصادر اختيار العاملين في الشركات متعددة الجنسية

من جنسية الشركة الأم	من جنسية البلد المضيف	حسب الأقاليم ومن جنسيات أخرى
المزايا	المزايا	المزايا
ادراك الادارة وطبيعة النقص	التغلب على عوائق اللغة في الفروع	يتيح للادارة مجالا واسعا في اختيار العاملين
سهولة التنسيق والرقابة على الفروع	قلة التكاليف في اختيار العاملين وتدريبهم	توافر قدر من التفاعل والمرونة في الاختيار
تحقيق الأهداف في ظل الاندماج وتحقيق المعرفة بين الشركة الأم والفروع		الانتقال تدريجيا من نظام الادارة المسيطر إلى الادارة بالمشاركة المستقلة
العيوب	العيوب	العيوب
تحد من فرص الترقى أمام مواطني البلد المضيف	صعوبة التنسيق بين الشركة الأم والفروع	
عدم الشعور بالعدالة بين العاملين	عدم توافر العقلية العالمية التي لديها الخبرة	
تفاوت الأجور		

وباتباع الصين في نهاية سنوات العقد التاسع من القرن العشرين سياسة الخصخصة انخفضت نسبة استيعاب العمالة في قطاع الدولة وزادت النسبة في القطاع الخاص الذي بدأ يأخذ مساحة أكبر في المساهمة بالعملية الإنتاجية، ومن ثم فقد ارتكزت بعض العوامل في التحكم في سوق العمل داخل الصين، ومنها:

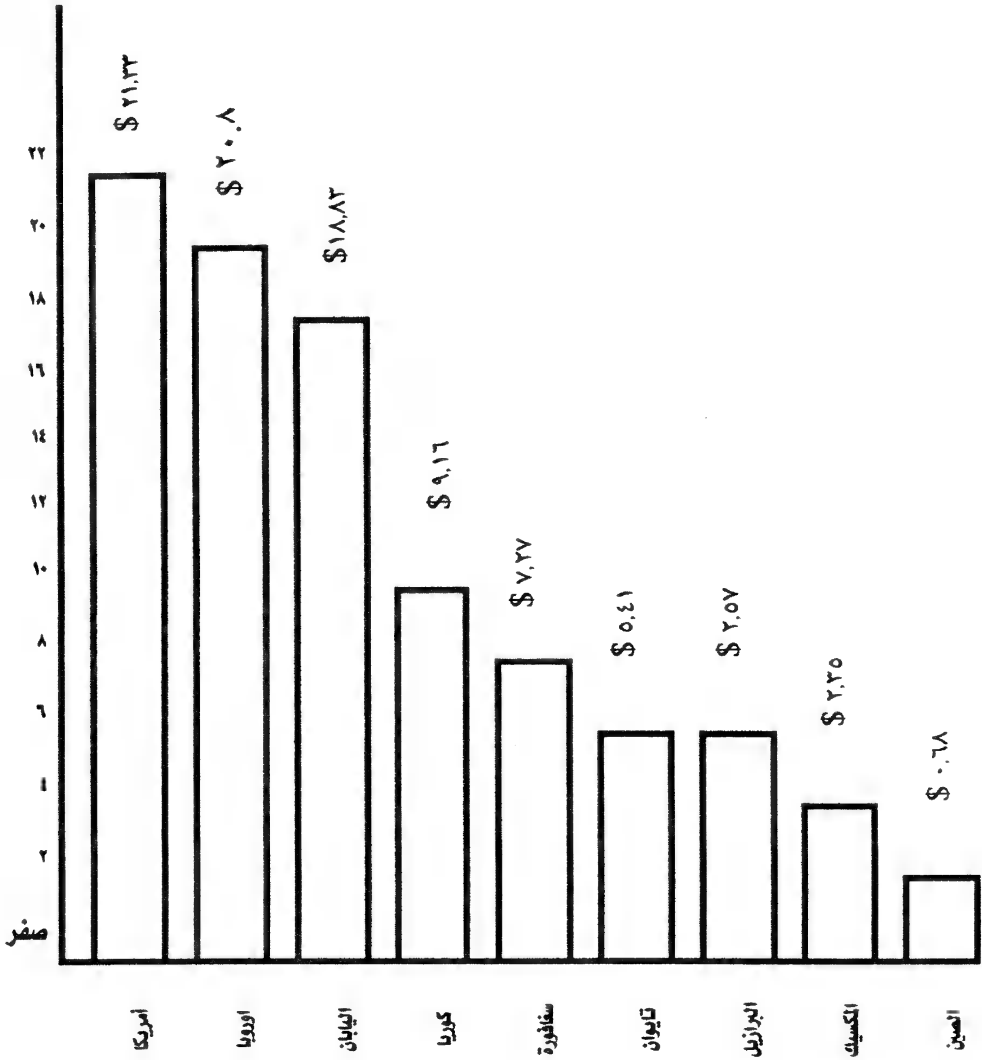
- ١- قدرة التعليم على توفير متطلبات سوق العمل.
 - ٢- التدريب ومهارة العاملين.
 - ٣- مرونة الأجور.
 - ٤- دور النقابات والاتحادات العمالية.
- فى الوقت الذى يبلغ عدد الذين يدخلون سوق العمل سنوياً فى الصين ١٥ مليون عامل وعاملة ، ويتراوح الاحتياطى من الأيدى العاملة فى الصين ما بين ١٥٠ - ٢٠٠ مليون شخص، فى حين يوجد أكثر من ٢٥ مليون عامل يعيش على المعونات الاجتماعية البالغة ٣٥٠ يوان فى الشهر.

ان امكانات الشركات الأجنبية على تعيين ومكافأة العاملين طبقاً لقدراتهم وكفاءاتهم أكبر بكثير من قدرات غالبية الحكومات فى الدول النامية، وتعد الحوافز من أهم الاستراتيجيات المنشطة للعمل والتأثير فى السلوك الإنسانى لتنفيذ العمل المنوط بدقة وهذه الحوافز تدفع العامل للقيام بالعمل وبذل الجهود لتحقيق أهداف الشركة وأهدافه، حيث أن الحافز يعمل على تحقيق الآتى:

- ١- تحسين الأداء الخاص بالعاملين.
 - ٢- زيادة الولاء والانتماء بين العامل والشركة.
 - ٣- تحقيق النمو.
- وتبلغ تكلفة العمل المباشر من ٣٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ من تكلفة الإنتاج، كما أن تكلفة العمل فى الصين أقل من دولار أمريكى وهى التكلفة الأدنى للعمل فى الساعة ،ولهذا أقدمت الشركات على الاستثمار فى السوق الصينى.

إلا أنه بسبب تباين الأجور فيما بين الشركة متعددة الجنسية والشركات الوطنية فى الصين أدخلت الحكومة المركزية فى طور زيادة

الأجور فى الشركات التابعة للدولة مما أدى هذا إلى ارتفاع نسبة الدخل وزيادة نسب التضخم.



شكل رقم (٢-٣)

تكلفة أجر الساعة فى قطاع الانتاج الصناعى
فى عدد من الدول المتقدمة والنامية عام ٢٠٠٢

وبتحليل الشكل رقم (٢ - ٣) يتضح لنا الفارق الهائل بين تكلفة العمل في الصين وباقي التكلفة في كافة دول العالم وخاصة أمريكا التي تزيد ٣٠ ضعف عن الصين.

كما أن ادخال الشركات متعددة الجنسية فنون انتاجية كثيفة رأس المال يضر بالدول النامية من حيث زيادة أعداد البطالة والحد من خلق فرص عمل جديدة، غير أن الصين قامت بتطويع التكنولوجيا الغربية لكي تتناسب وحجم السكان في الوقت الذي يوجد تفاوت واضح في مستويات الأجور بين العمالة المنقولة مع الشركات والعمالة المحلية، ومن ثم يمكن القول بأن هذه الشركات أثرت بالسلب على توزيع الدخل، في ظل غياب منظمات المجتمع المدني التي تنادى بالحفاظ على حقوق العمال، فالشركات تذهب بفروعها إلى الدول التي تتصف بتدنى الأجور وخلوها من مدفوعات الضمان الاجتماعي وتكاليف المحافظة على سلامة البيئة كون هذه الشركات تسيطر على ٧٥ ٪ من التجارة العالمية عبر فروعها المنتشرة عبر العالم.

ولذا غدت هذه الشركات هي محور القوة الاقتصادية في ظل اقتصاديات العولمة، فالشركة (ABB) Asea Brown Bever تمتلك ١٠٠٠ شركة موزعة في أكثر من ٤٠ دولة في الوقت الذي تتمتع الصين وفيتنام بأدنى أجر، وهذا ما استدعى هذه الشركات إلى الاستثمار في الصين، لا سيما أن هذه الشركات تنتج بضائعها في مناطق اقتصادية تتصف بتدنى الأجور^(١).

ولقد سعت الصين للتعاقد مع الشركات الأجنبية على تجاوز الكثير من السبلبيات والتفاعل مع السياسات في ظل الفصل بين الشركة الفرع وسياسة الشركة الأم الخاصة بالأجور، وعملت الصين على التفاوض مع الشركات لالغاء نظام العقود الفردية أو العقود من الباطن أو العمل المؤقت أو التعرض للطرد.

(١) هانس - بيترمارتين - هار الشومان (فخ العولمة)، مرجع سابق، ص ١٩٩.

وتؤثر الشركات الأجنبية على العمالة في حالة المرور بالمتاعب الخاصة بالتصفية وتسريح العمالة، ويتلاحظ لنا سعى الشركات (محل الدراسة) سواء في البلاد المتقدمة أو النامية إلى تخفيض الاعتماد على العمالة، في الوقت الذي يوجد علاقة طردية بين الاستثمارات وتوظيف العمالة، فكلما زادت التدفقات الاستثمارية زاد مستوى التوظيف، ومن ثم قلت نسب البطالة والعكس صحيح وهذا يرجع في الأساس إلى نجاح إدارة الموارد البشرية في الشركات^(١).

وتعاني الدول النامية من ارتفاع نسب البطالة المقنعة والسافرة، والتي تصل في بعض الأحيان إلى ٣٠ ٪ من قوة العمل، وحتى يوليو عام ٢٠٠٣ بلغ عدد العاطلين المسجلين في الصين ٧,٩٥ مليون عامل بمعدل بطالة ٤,٢ ٪ في حين بلغ عدد الذين يتلقون تأمين بطالة في الصين ٥,٥٤٨ مليون فرد من العاطلين لفترات محدودة، لذا استطاعت الصين تخفيض وخفض معدلات البطالة، وكذا التخضم وتحقيق معدلات نمو عالية.

وفي ضوء ما سبق يتبين لنا عدم قدرة الخطط التنموية على استيعاب الموجات المتتالية من قوة العمل التي تدخل في حيز البطالة في الدول النامية والتي تزايدت في الآونة الأخيرة، غير أن تأثير الشركات متعددة الجنسية على العمالة في الصين غالباً ما يكون إيجابياً في مجمله، إلا أن هناك سلبيات قد تمخضت على مستوى هيكل الأجور على أثر ما تدفعه هذه الشركات للعمالة الصينية والذي يمثل أضعاف أضعاف ما تدفعه الشركات المحلية.

ومن أجل الوصول إلى أثر الاستثمارات التي تقدمها الشركات متعددة الجنسية في الصين على العمالة فإن هناك عدداً من الاحصائيات لا بد أن نسوقها، وهي:

(١) هبة أحمد نصار: البطالة وسياسات الاستثمار، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة، ١٩٨٩).

١- أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم بنسبة كبيرة في تشغيل العمالة في الوقت الذي تبقى النسبة متواضعة في كافة الدول النامية التي تعمل بها الشركات وهذا يرجع إلى قدرة التفاوض البارع من الصين مع الشركات، بالإضافة إلى أن الشركات تستخدم تكنولوجيا حديثة تقل معها الاعتماد على العنصر البشري.

٢- أدت هذه المشروعات الأجنبية في خلق بطالة هيكلية في بعض الأنشطة وانخفاض في الطلب على أنواع معينة من العمالة ذات الكفاءة الفنية والإدارية.

أما من حيث أثر الشركات متعددة الجنسية على العمالة في الصين فإن كافة الخبراء يذهبون إلى أن هذه الشركات أثرت على تركيبة الطبقة العاملة ليس من خلال إطار اندماجها بل على العكس تماماً في إطار تنافسي، بالإضافة إلى تزايد حركة الهجرة من جانب الشباب وباقي القوى القادرة على العمل نحو المدن والمناطق الاقتصادية مما أدى إلى زيادة التخلف في المناطق الريفية المحيطة بهذه المدن.

وبعد أن سيطرت الشركات الدولية على أجزاء كاملة من اقتصاديات الجنوب، ومن ثم فهي تضغط على الحكومات في الدول النامية من أجل أن تمارس ضغوطاً لمواصلة سيطرتها العالمية في ضوء البيئة الدولية المضطربة والتي على خلفيتها استفحل دور الشركات، ومن ثم فإن هذه الشركات دائماً ما تعمل على إعاقة أي سياسات حكومية في الدول المضيفة تحاول أن تقضي على البطالة المتفاقمة في كافة دول العالم، ولكنها بالصورة الأكبر في الدول النامية^(١).

فالشركات الأجنبية عابرة القومية أثرت على تكافؤ الأجور في الدول المضيفة، بالإضافة إلى تضاعف أجر العامل بالشركات عن الأجر لدى

(1) Lester, C: Throw The Economic Forces Shape Tomorrows World, (New York: William Morrow and Company 1991), p. 139.

الشركات الحكومية أو القطاع الخاص المحلي في الدول المضيفة، بالإضافة إلى أن هناك تفاوت بين أجر العامل في الدولة الأجنبية (الشركة الأم في الفروع بنسبة ٢٠/١) وأجر العامل الأجنبي في الفروع عن العامل الوطني بنفس الفرع بنسبة ١٠/١)، بالإضافة إلى زيادة عدد ساعات العمل فيما بين الشركة الأم والفروع وزيادة في متوسط الأجر بين العامل الصيني في الفروع الأجنبية عنه في الشركات المحلية بنسبة من ٢٠٪ - ٨٠٪، في الوقت الذي استحوذت الشركات الأجنبية على العمالة الماهرة والفنية في الشركات الوطنية ورجال الإدارة العليا وهذا يدخل تحت بند (استنزاف العقول واستقطابها) انتظاراً لتسويقها في مرحلة تالية للخارج.

وفي ظل إدارة الشركات متعددة الجنسية لأعمالها في الدول النامية غالباً ما تتعدد جنسيات العاملين بها، وتتعدد بالتالي اللغات والعرقيات والثقافة وهذا ما أدى إلى بروز إيجابيات متعددة، منها^(١):

- ١- تهيئة فرصة مفيدة وتنوع في الخبرات وزيادة الابتكار.
 - ٢- تطوير إحساس مشترك برؤية وكيان المنظمة.
 - ٣- تجنب التمييز مع أو ضد فرد أو جنسية أو عرق.
 - ٤- تكوين مزيج منسجم من العاملين يساهم في تطوير الأداء.
- ومن آثار الشركات متعددة الجنسية على العمالة في الصين:

- ١- تدريب العاملين.
- ٢- انتقالهم للعمل في مشروعات الافورات نتيجة الاحتكاك بالشركات العالمية.
- ٣- تحسين المستوى العام للتنظيم والإدارة.

(١) د. أحمد سيد مصطفى: المدير وتحديات العولمة - إدارة جديدة لعالم جديد (القاهرة: إيتراك للنشر، ٢٠٠١).

٤- خلق فرص العمل بصورة مباشرة وغير مباشرة وتتمثل الفرص المباشرة في ما يتم تشغيلهم في الشركات، أما المساهمة غير المباشرة فتتمثل في ما تخلفه من أنشطة مكاملة قد تستوعب عماله أكثر، في الوقت الذي بلغت نسبة العمالة الماهرة إلى العمالة غير الماهرة في الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسية العاملة في الصين ما بين (٤,٥ : ١ - أو ١ : ٥,٥).

٥- رفع كفاءة العاملين الصينيين من خلال رفع منحى التعليم والتعلم والتدريب على استخدام الآلات بكفاءة عالية.

٦- ارسال أعداد كبيرة من العاملين إلى الخارج في بعثات للتعرف على خطوط الانتاج الحديثة، ولهذا ارتفعت انتاجية العمالة في الشركات متعددة الجنسية عند مقارنتها بمتوسط انتاجية العمالة في الشركات الوطنية.

وأخيراً ساهمت الشركات متعددة الجنسية في الصين في زيادة الأجور وتحسين الدخل، فإذا كان متوسط أجر العامل السنوى في الشركات المحلية هو ٩٠٠٠ يوان فإن أجره في الشركات الأجنبية العاملة في الصين بـ ٢٥٠٠٠ يوان، بالإضافة إلى توفير شروط عمل أفضل عما تقدمه الشركات الوطنية وتوفير الرعاية الطبية والخدمة الاجتماعية، وهذا يرجع إلى:

- ١- امتلاك الشركات مزايا تنافسية بفعل تمايز انتاجها وتعدد.
- ٢- اللجوء إلى رفع الأجور إذا ما وجدت مقاومة أو عدا من جانب الرأى العام المحلى، في حين أن هذه الفروع الأجنبية غالباً ما تقتصر إلى المعرفة الحقيقية لأحوال السوق المضيف في الدول التى تعمل بها.
- ٣- توفير خدمات النقل والسكن ومكافآت العجز عن العمل والتعويض عن الوفاة.

ولقد أعلن وزير الدولة الصينية في مارس ٢٠٠٨ على أن السوق الصينية تنتج ٢٠ مليون فرصة عمل سنوياً ولا يتم التشغيل والتعيين منها إلا ١٢ مليون فرصة فقط، وأكد وزير الدولة على أن العمالة الصينية لا تزال تفتقد إلى المهارة والابتكار.

والأرجح في تقدير الباحث أن خيار الاستثمار الأجنبي أو عمل الشركات متعددة الجنسية في الصين يعد مغرياً بالنسبة للشركات وخاصة في مجال الصناعات المرتكزة على اليد العاملة الرخيصة والمواد الخام الوفيرة مقارنة بالأسواق الأخرى مثل السوق المكسيكي والبرازيلي ودول أمريكا الجنوبية ذات التكلفة الأعلى عند مقارنتها بالاستثمار في السوق الصيني، حيث أن تكلفة جهاز التلفزيون في العالم فيما عدا الصين تصل إلى \$٤٦٩ في حين أنها تصل في السوق الصيني إلى \$٣٩٠ حيث أن تكلفة الساعة في السوق الصيني تقل عن الدولار بما يمكن أن تقل عن السوق الأمريكي ٣٠ ضعف حيث الساعة تصل إلى أكثر من ٢٠ دولار، ولذا فإن الشركات رأت في السوق الصيني الملاذ الأفضل لها، ولهذا ساهمت هذه الشركات في التأثير الايجابي على العمالة في الصين حيث أن الجوانب الإيجابية أكثر من الآثار السلبية.

دور الشركات متعددة الجنسية في تطور التجارة الخارجية في الصين:

تأتي العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة المقدمة من الشركات متعددة الجنسية والتجارة الخارجية لتتجاوز عمليات البيع والشراء كما يتصور البعض، غير أن العلاقة تتمحور في زيادة الانتاج، ومن ثم زيادة الصادرات وزيادة نصيب التجارة الخارجية في السوق العالمي أو احلال الواردات لتقليل الاعتماد على العالم الخارجى وان كانت العلاقة تبقى طردية بينهما.

وتشارك التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي في أن كليهما يسعى إلى توفير الموارد من العملات الصعبة الأجنبية والذي يصب بدوره في التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات بالإضافة إلى الميزات النسبية الأخرى، فالاستثمار الأجنبي يهدف إلى الزيادة المطردة في الانتاج وبالتالي زيادة التجارة سواء كانت الزائدة في صورة صادرات أم واردات، على الرغم من أنه في الغالب ما تكون الواردات في شكل مواد خام ومستلزمات انتاج وسلع وسيطة وان كان الهدف من الاستثمار البحث عن العائد السريع.

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة الصادرات، لأن هناك علاقة طردية بين زيادة التدفقات الاستثمارية وزيادة الصادرات، وإذا ما انخفضت الاستثمارات وزادت الصادرات فهذا يعنى عدم وجود علاقة بينهما (انتفاء العلاقة).

الصادرات

وتعد الصادرات من أهم الأشكال أو وسائل الدخول للأسواق الدولية كونها تتضمن أقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع باقى أشكال الدخول للأسواق العالمية، وقد يكون التصدير سلبياً، إذا ما أقدمت المؤسسات على +يمكن الوصول إلى حقيقة مفادها أن تأثير أو عدم تأثير الاستثمارات الأجنبية الخاصة بالشركات على كلا من الصادرات والواردات قد يتحقق سريعاً أو تظهر نتيجته بصورة مباشرة، وقد لا يتحقق إلا بعد فترة طويلة نسبياً إذا ما تم توظيف ذلك بصورة مثلى.

وتشكل القيود والسياسات الحكومية المباشرة وغير المباشرة التي تضعها الدول على الواردات والصادرات من أهم الأطر التي تؤدي إلى فقدان الكثير من الأسواق الدولية، وهذا ما يدفع الشركات الأجنبية إلى البحث عن أسواق أخرى للاستثمار بها في ظل عالم اقتصادى باتت تسيطر فيه على النصيب الأكبر من التجارة الدولية.

ان فشل استراتيجية التجارة الخارجية في الدول النامية يعود إلى:

- ١- طبيعة السلعة المنتجة ونمط انتاجها والتقنية المستخدمة في الانتاج.
- ٢- نوع ودرجة المواد الأولية المستخدمة.
- ٣- الاعتماد الأكبر على تصدير المواد الأولية.
- ٤- تقسيم الاقتصاد المحلي النامي إلى قسمين لا يجتمعان:
 - كفاى متخلف قائم على الزراعة بالرغم من كونه كبير الحجم.
 - تصديرى متطور قائم على مقومات متعددة إلا أنه صغير الحجم.
- ٥- انحصار رأس المال فى قطاعات تحقق اعلى فائدة اقتصادية وأكبر ربحية.
- ٦- زيادة الواردات من السلع المصنعة الرأسمالية.
- ٧- حالة الانعزالية فى قطاع التصدير عن الاقتصاد القائم كونه تابع لخدمة الاقتصاديات المتقدمة.

والحقيقة لا يمكن أن ينتعش أية اقتصاد بمنعزل عن تطور التجارة الخارجية ، لا سيما أن السبب الرئيسى لقيام التجارة الخارجية يرجع إلى التباين فى مدى الندرة والوفر النسبى لعناصر الانتاج فيما بين الدول.

ومنذ منتصف الثمانينيات اتجهت الاستراتيجية التجارية الصينية من سياسة احلال الواردات إلى سياسة الانتاج من أجل التصدير فى أوائل التسعينيات على خلفية قدوم الشركات المتعدية للصين فى منتصف الثمانينيات بالاستثمارات، ولهذا أصبحت التجارة الخارجية الصينية محوراً استراتيجياً للمؤسسات الصينية، حيث زادت الصادرات الصينية بصورة واسعة وأصبحت الشركات الصينية الممولة من الاستثمار الأجنبى المباشر قوة دفع لتطوير التجارة الخارجية الصينية، وبناء على ذلك زادت الصادرات الصينية فيما بين عامى ١٩٨٤ - ١٩٩٠ من ٠,١ ٪ إلى ١٢,٦ ٪ من إجمالى الانتاج

الصينى، ومن ثم عاودت الصين الانفتاح التجارى على العالم بصورة واسعة حتى غدت صادراتها تبهر فى كافة أبحر العالم. ولمعرفة درجة الانكشاف الاقتصادى لآى اقتصاد =

اجمالى الاستثمارات الأجنبية

$$100 \times \underline{\hspace{2cm}}$$

الناتج القومى الإجمالى

أو =

(إجمالى التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات)

$$100 \times \underline{\hspace{2cm}}$$

الناتج القومى الإجمالى

ويوجد ثلاثة منحنيات رئيسية تحدد طبيعة المرحلة التى يمر بها الاقتصاد الآخذ فى النمو، وهى:

- ١- منحنى الانتاج الذى يوضح مستوى التطور فى القوى الانتاجية وتركيبه المنتجات.
- ٢- منحنى الاستيراد حيث تحدد تركيبة الواردات نوع المرحلة التى يمر بها الاقتصاد.
- ٣- منحنى الصادرات والذى يوضح نوعية وديناميكية سلة الصادرات حسب نوع المنتجات التى يتم تصديرها للخارج وهل هى كثيفة العمالة أو رأس المال.

وباستعراض طرق دخول الشركات متعددة الجنسية فى التجارة الدولية الخاصة بالدول النامية المضيفة والمتمثلة فى:

- ١- الأجازة بحق التراخيص، لانتاج نفس المنتج بنفس العلامة التجارية نظير مبلغ مالى متفق عليه.
- ٢- التصدير من خلال انتاج سلعة فى الدولة الأم وتصديرها إلى الخارج.
- ٣- المعارض الدولية التى يمكن للدول تنظيمها لجذب أعداد كبيرة من المستوردين
- ٤- التعاون المشترك فى ظل الاندماج والتحالفات الاستراتيجية وامتزاج الخبرات بين الشركات مثل يونيتد موتورز وشركة تايوتا اليابانية وجنرال موتورز الأمريكية.
- ٥- الوصاية التجارية والتى تعد حركة وصل بين الباعين المشتركين.
- ٦- التجارة العكسية (المقايضة) شراء البترول مقابل منح الطائرات أو التجهيزات.

ويوجد عوامل خارجية محددة للصادرات، وهى:

- ١- التكتلات الإقليمية والممارسات الحمائية التى تفرضها بعض الدول.
- ٢- الدخل القومى فى أسواق الصادرات لدولة ما فى الدول المستوردة^(١).
- ٣- الأسعار الخاصة بالسلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، حيث أن الصادرات تتوقف عكسيا على السعر النسبى للسلع المحلية، فكلما ارتفع السعر النسبى للسلع المحلية عن السلع الأجنبية انخفضت القدرة التنافسية للدول المحلية فى الأسواق العالمية.

(١) د. فتحى خليل الخضرى، د. محمد عبده عليوه: الاقتصاد الدولى (القاهرة: بدون ناشر، ١٩٩٧). ص ٢٩٦ - ٢٩٨.

وتعد الصادرات أحد شقى التجارة الخارجية ، كونها تساهم فى زيادة الناتج القومى الإجمالى فى ظل تزايد الاهتمام بقضايا التنمية فإن زيادة الصادرات تعد قضية مصيرية ، وأنه فى ظل تجاهل دور الصادرات وعدم اعطاء القضية وزنها الحقيقى ، فإن ذلك حتما سيؤدى إلى تفاقم العجز فى الميزان التجارى وتعثر جهود التنمية ، وإذا كانت التنمية باطرها ومفرداتها تبدأ من القاع فصاعداً ، ويعد جوهر التطوير فى التجارة الخارجية أحد الأسس التى يمكن من خلالها قيام التنمية ، لا سيما أن التفاعل فى التجارة الدولية بإيجابية يؤدى حتماً إلى التعجيل بأطر ومقومات النمو.

وعلى خلفية تحصيل العملات الأجنبية الصعبة التى تحصل عليها الدولة ، وإذا ما أجيّز للدولة الاستيراد فإنها لا ينبغى عليها استيراد سلع استهلاكية وإنما يتحتم عليها استيراد السلع الرأسمالية (الإنتاجية أو الوسيطة) اللازمة للاستثمار فى المستقبل^(١).

فالدول النامية تقوم بتصدير المواد الأولية كثيفة الأيدى العاملة ، فى الوقت الذى تعتمد الاقتصاديات المتقدمة على السلع المصنعة القائمة على كثافة رأس المال ، وإن كان التصدير القائم على الاستخدام الكثيف لليد العاملة يضمن أحداث تطور تنموى دون النمو

ومن أهم الإجراءات الفاعلة لزيادة التصدير وتشجيع المصدرين:

- ١- مساعدة المصدرين فى إنشاء المكاتب الخاصة بالمبيعات فى الخارج والمعارض الخارجية.
- ٢- تمويل الصادرات والعمل على تطوير ومراقبة اقسام الصادرات والبحث على الجودة.
- ٣- الحث على تطوير نظم الدخول فى التجارة الالكترونية.

(١) جاك لوب: العالم الثالث وتحديات البقاء، مرجع سابق، ص ص ٣٤٧ - ٣٥٥.

٤- الاعفاء الضريبي على السلع المراد تصديرها وتبسيط الاجراءات وإزالة المعوقات الإدارية.

ومن الأهمية بمكان فإن تنمية الصادرات بالنسبة للصين أصبحت قضية مصيرية، لأن اهمال هذه القضية يؤدي إلى استمرار تفاقم العجز في الميزان التجاري، ومن ثم تعثر جهود التنمية، لذا جعلت الصين من التصدير محور استراتيجيتها التنموية في نهاية القرن العشرين، حيث أن زيادة الصادرات يرتبط ارتباطاً قوياً بنمو الانتاجية، في الوقت الذي اعتمدت الصين في مجال الصادرات على زيادة القدرة التنافسية للسلع الصينية في الأسواق العالمية بدلاً من اللجوء إلى تخفيض العملة.

في حين عملت الصين على تحرير المبادلات التجارية للاندماج مع اقتصاد العولمة بخطى ثابتة من خلال تخفيض القيود على التجارة مع كافة دول العالم، وإيجاد علاقة إيجابية بين كافة القطاعات الاقتصادية، والاستفادة من كافة الاتفاقيات التجارية، وتعريف المصدرين بالسلع المراد تصديرها وكمياتها وأسعارها ونسب الجودة الكلية، وتحديد القطاعات الرائدة في التصدير، وتوفير وسائل النقل بأنواعها في ظل توافر سبل الدعاية والإعلان ومساعدة الشركات في تسويق منتجاتها عبر العالم.

ولعبت الصادرات أهم الأدوار الرئيسية في تقدم الصين بفضل اتباع سياسة التمييز السعري، وبفضل التدفقات الاستثمارية الأجنبية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، لذا توسعت الصادرات الصينية بصورة كبيرة وغير مسبوقة، وتشير الأرقام بأن الصادرات (بالأسعار الثابتة) قد نمت بمعدل سنوي بلغ ١٢ ٪ في فترة الثمانينيات، وانتقلت الصين من المصدر رقم ٤٦ في عام ١٩٨٠ إلى رقم ١٣ عام ١٩٩٠ بقيمة ٧١,٩ مليار \$ بفائض في الميزان التجاري قدره ٨,١ مليار \$.

وتشير الأرقام بوضوح أن الصادرات الصناعية للصين قد زادت من ٥٠ ٪ من إجمالي الصادرات في الثمانينيات إلى ٨٠ ٪ في التسعينيات، ويرجع ذلك إلى^(١):

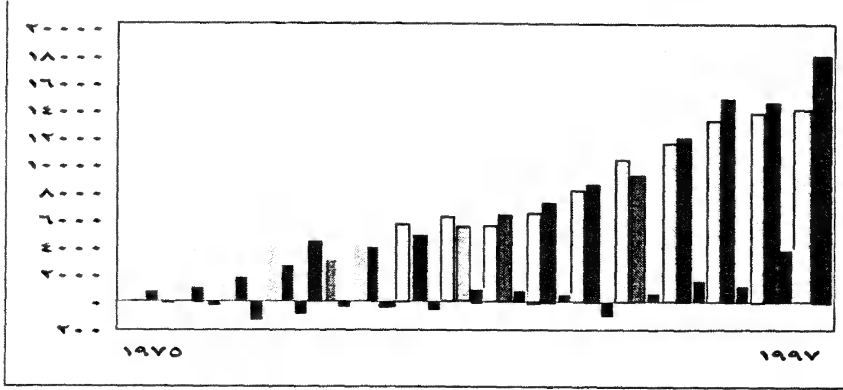
- ١- التوجه التصديري لاقتصاديات المناطق الاقتصادية الخاصة.
- ٢- ظهور المشروعات المشتركة.
- ٣- الاستفادة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية القائمة على ميزة رخص العمالة وتوافر الأرض.

وزادت التجارة السلعية للصين كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من ١٢,٨ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ٣٨ ٪ عام ١٩٩٠، وانتقلت نوعية الصادرات من تصدير المواد الخام خلال حقبة الثمانينيات إلى تصدير السلع الصناعية في بداية التسعينيات والتي بلغت نسبتها ٧٤ ٪/٠، وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي السريع الذي تخطى ١٣ ٪ عام ١٩٩٣^(٢)، ويرجع هذا النمو الهائل في الصادرات إلى السياسات المتبعة والتي من أهمها:

- ١- الاندماج بين المؤسسات الصينية والشركات متعددة الجنسية.
- ٢- فعالية السياسات التفضيلية المقدمة من قبل الحكومة.
- ٣- نجاح السياسة النقدية والمالية.
- ٤- التوجه التصديري لاقتصاديات المناطق الذي اخترق الأسواق العالمية.

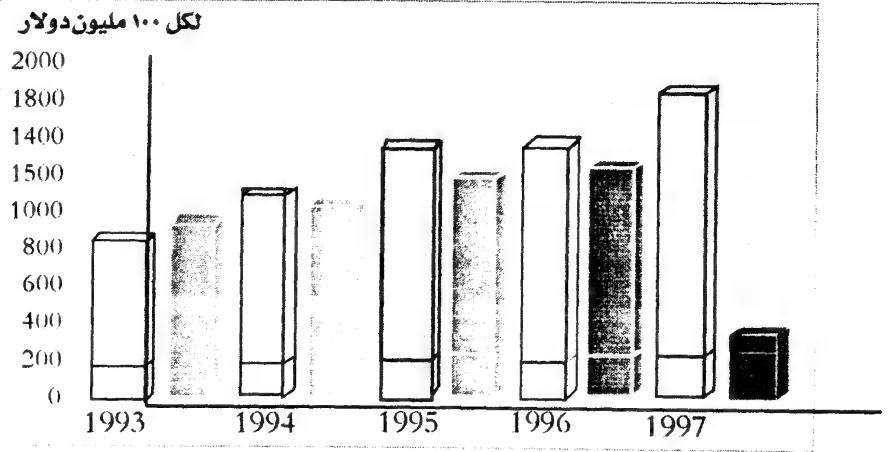
(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٢) سوسن حسين: الصين - هل تصبح القوة العظمى الأولى في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ص ٥٧٥ - ٥٨٥.



شكل رقم (٣ - ٣) إجمالي الصادرات إجمالي الواردات نتائج الميزان التجاري

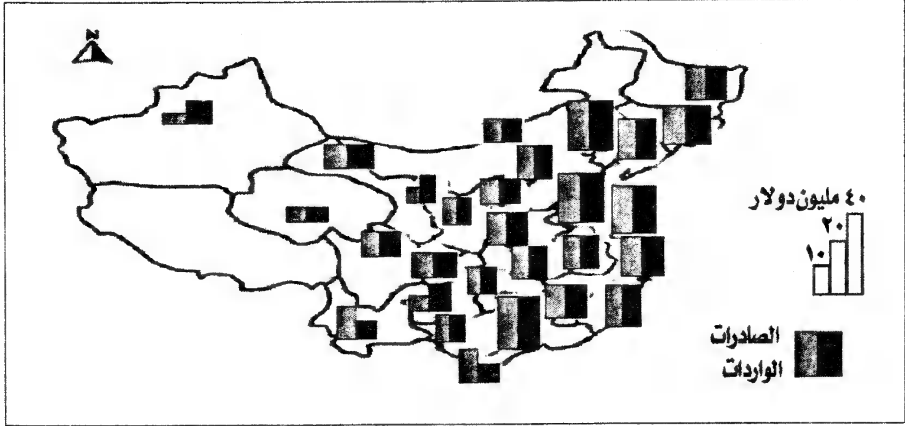
مقدار الصادرات والواردات في الصين (بالمائة مليون دولار) ١٩٩٧ - ١٩٧٥



شكل رقم (٣ - ٤) صادرات وواردات السلع الأولية والمصنعة في الصين

(بالمائة مليون دولار) ١٩٩٧ - ١٩٩٣

دور الشركات عابرة القارات في الصين



شكل رقم (٥ - ٣)

قيمة الصادرات والواردات لمؤسسات التمويل الأجنبي في المقاطعات الصينية (بالمليون دولار)
عام ١٩٩٩

ولقد بلغ معدل النمو في الحجم الكلي للصادرات ٢٠,٦ ٪ عام ١٩٩٧،
في الوقت الذي لم يتجاوز معدل نمو الواردات ٢,٥ ٪ على خلفية ارتفاع القدرة
التنافسية للصادرات الصينية مقابل انخفاض معدل الكثافة الاستيرادية.

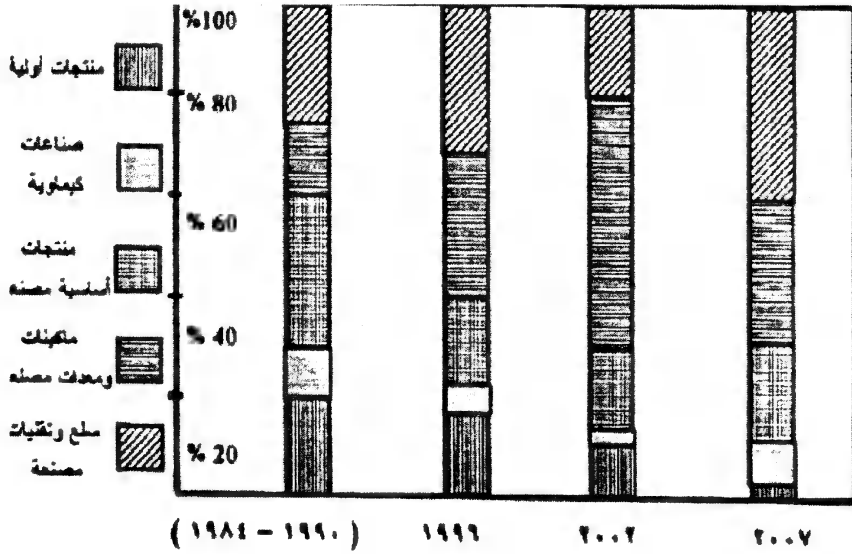
جدول رقم (١٧ - ٣)

صادرات وواردات السلع الأولية والمصنعة في الصين
الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٧ (بالمليار \$)

السنة	الصادرات		الواردات	
	سلع أولية	سلع مصنعة	سلع أولية	سلع مصنعة
١٩٩٣	١٦.٧٦	٧٥.٠٨	١٤.٢١	٨٩.٧
١٩٩٤	١٩.٧١	١٠١.٣	١٦.٤٥	٩٩.١
١٩٩٥	٢١.٨٢	١٢٧.٣	٢٤.٤١	١٠٧.٦
١٩٩٦	٢١.٩٩	١٢٩.١٢	٢٥.٤٤	١١٣.٣
١٩٩٧	٢٣.٩٠	١٥٨.٧	٢٨.٦١	١١٣.٧

المصدر: شبكة الانترنت الإحصاء السنوي للصين لعام ١٩٩٨

ومن خلال الجدول يتبين لنا أن الصين انتقلت من إنتاج المواد الأولية
وتصديرها إلى السلع المصنعة وتصديرها، والتي باتت تشكل أكثر من ٨٥ ٪
من الصادرات الصينية.



شكل رقم (٦ - ٣) تركيبة الصادرات الصينية ١٩٨٤ - ٢٠٠٧

ومن خلال شكل تركيبة الصادرات الصينية يتبين الآتي:

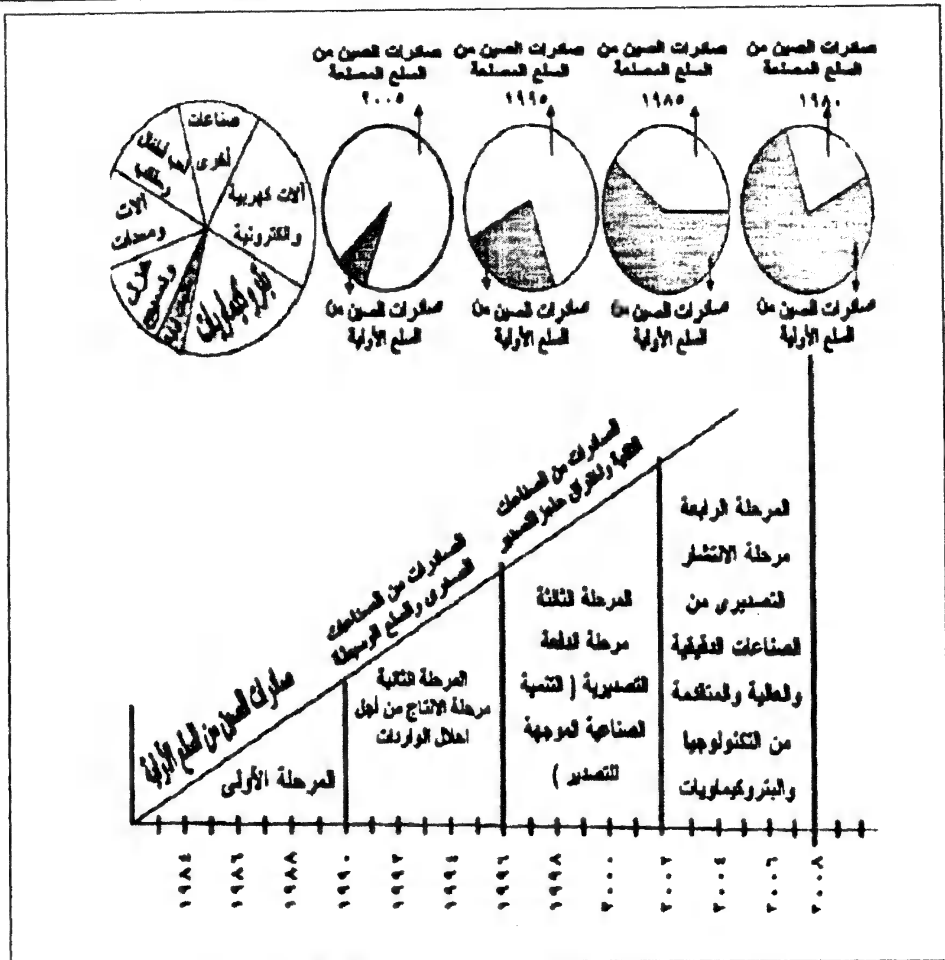
- ١- في الفترة الأولى من ١٩٨٤ - ١٩٩٠ كانت المنتجات المصدرة من السلع والمنتجات الأولية تمثل ما يزيد على ٢٦ ٪، بينما احتلت الصادرات الصناعية بأنواعها ما يربو على ٧٤ ٪.
- ٢- في الفترة الثانية ١٩٩٦ انخفضت نسبة المنتجات الأولية من الصادرات الصينية إلى ١٨,٢ ٪، بينما ارتفعت الصادرات الصناعية بأنواعها إلى ما يزيد على ٨١,٨ ٪.
- ٣- في الفترة الثالثة ٢٠٠٢ انخفضت نسبة المنتجات الأولية المصدرة إلى ٨٨,٨ ٪، بينما ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية بأنواعها إلى ١١,٢٠ ٪. عام ١٩٩٨ ولكنها سرعان ما ارتفعت عام ٢٠٠١ إلى ٩٠ ٪^(١).

(1) World Bank World Development indicators, 2004, p.198- 200.

٤- فى الفترة الرابعة ٢٠٠٧ انخفضت نسبة المنتجات الأولية إلى ٥,٨ ٪ وارتفعت نسبة الصناعات المصدرة وكانت نسبتها ٩٤,٢ ٪ فى حين زادت الصناعات التقنية بنسبة ٣٤ ٪ من السلع المصدرة.

وبتحليل تركيبة الصادرات الصينية نجد أن الصادرات الصينية قد شهدت تغيرات ملحوظة، حيث انخفضت المنتجات الأولية المصدرة (المنتجات الزراعية) والمواد الخام حيث هبطت نسبتها من ٥٣,٥ ٪ فى بداية الثمانينيات إلى ١١,٢ ٪ عام ١٩٩٨، بينما ارتفعت نسبة الصادرات الصينية المصنعة من ٤٦,٥ ٪ فى بداية الثمانينيات إلى ٨٨,٨ ٪ عام ١٩٩٨^(١)، ثم ٩٤,٢ ٪ فى عام ٢٠٠٦، ولقد حظيت الصناعات الالكترونية وصناعات التقانة العالية بنسبة ٣٤ ٪ من الصادرات الصناعية

(١) كتاب الصين، مرجع سابق، ص ١٦٧.



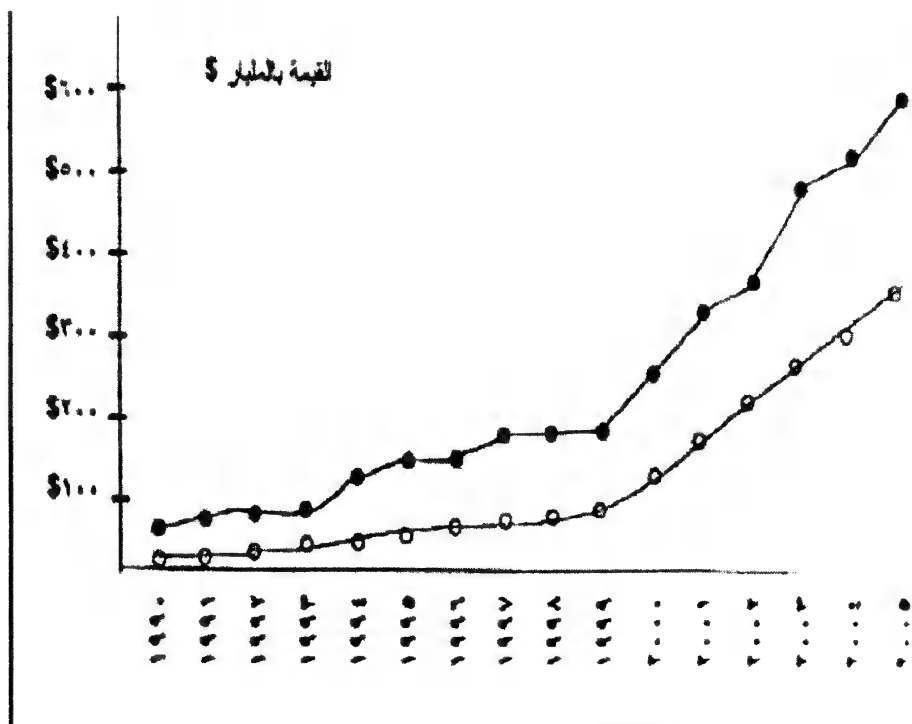
شكل رقم (٧ - ٣) الأداء التصديري في الصين الفترة من ١٩٨٤ - ٢٠٠٧

نموذج مقترح من الباحث

وتؤكد الدراسات على أن ٦٥٪ من النمو في الصادرات الصينية خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٣ ترجع إلى المشروعات الاقتصادية المشتركة العاملة في الصين، في الوقت الذي بلغت قيمة الصادرات الصينية ٢٤٩ مليار \$ عام

دور الشركات عابرة القارات في الصين

٢٠٠٠ مثلت ٤ ٪ من الصادرات العالمية، وإن كانت بعض الاحصائيات بالبنك الدولي وبعض الدراسات المحايدة تقدرها بـ ٦,١ ٪^(١).



شكل رقم (٨ - ٣)

تطور صادرات الشركات متعددة الجنسية العاملة في الصين الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥.

(1) UNCTAD: Hand Book of Statistics China Statistics Year Book (New York: United Nations, May, 2001), p.7.

جدول رقم (١٨ - ٣)

قيمة الصادرات الخاصة بالشركات متعددة الجنسية في الصين ونسبتها إلى إجمالي الصادرات الصينية الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ (بالمليار \$)

السنة	الصادرات الصينية	الشركات متعددة الجنسية	نسبة الشركات	السنة	الصادرات الصينية	الشركات متعددة الجنسية	نسبة الشركات
١٩٩٠	٦٢.١	٨.٩	١٤.٤ ٪	١٩٩٨	١٨٣.٨	٩١.٢	٤٩.٦ ٪
١٩٩١	٧١.٨	١٢.٦	١٧.٦ ٪	١٩٩٩	١٩٤.٩	٩٧.٥	٥٠.٠ ٪
١٩٩٢	٨٤.٩	١٧.٤	٢٠.٤ ٪	٢٠٠٠	٢٤٩.٢	١٣١.٨	٥٢.٩ ٪
١٩٩٣	٩١.٧	٢٥.٢	٢٧.٥ ٪	٢٠٠١	٣٣٦.٠	١٧٩.٠	٥٣.٣ ٪
١٩٩٤	١٢١.٠	٣٤.٧	٢٨.٧ ٪	٢٠٠٢	٣٧١.٠	٢٠٧.١	٥٥.٨ ٪
١٩٩٥	١٤٨.٨	٤٦.٤	٣١.٢ ٪	٢٠٠٣	٤٩٥.٠	٢٨٤.١	٥٦.٤ ٪
١٩٩٦	١٥١.١	٦١.٥	٤٠.٧ ٪	٢٠٠٤	٥١٥.١	٢٩٩.٣	٥٨.١ ٪
١٩٩٧	١٨٢.٨	٨٣.٠	٤٥.٤ ٪	٢٠٠٥	٥٩٤.٣	٣٥١.٦	٥٩.٢ ٪

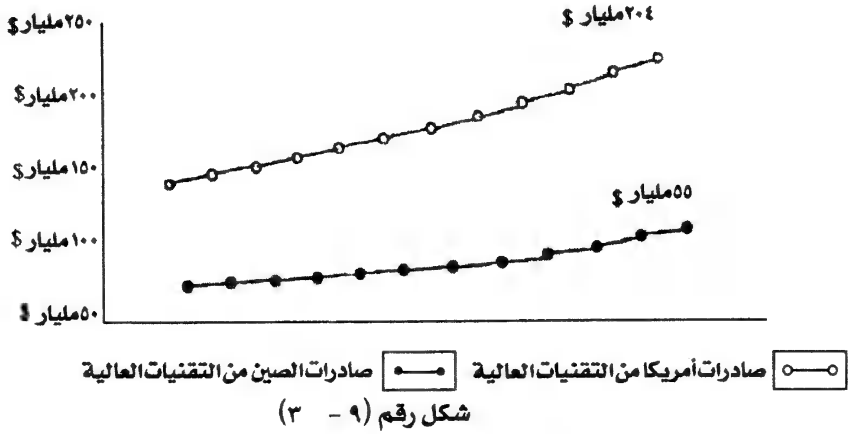
المصدر: شبكة الانترنت الإحصاء السنوى للصين لعام ٢٠٠٦ IMF WORLD ECONOMIC OUTLOOK , 2004

وبتحليل الجدول رقم (١٨ - ٣) يتضح لنا أن الصادرات التي تصدرها الشركات متعددة الجنسية التي استقرت في الصين قد بلغت نسبتها ٥٠ ٪ عام ١٩٩٩ وهي تمثل الشركات المتعدية الجنسية وحصة الشريك الأجنبي في الشركات المشتركة في الصين، لا سيما أن هذه الشركات غدت تمتلك المهارات الابتكارية ومستوى النوعية ومناهل التوزيع واختراق الأسواق الأجنبية، وبحكم جذور هذه الشركات الأمريكية فإنها دعمت الصادرات الصينية للدخول في السوق الأمريكي وتساهم هذه الشركات المتعدية بنسبة

دور الشركات عابرة القارات في الصين

٧٥ ٪ من صادرات التكنولوجيا في الصين، في حين بلغت حصة الشركات متعددة الجنسية ٥٣,٣ ٪ من مجموع الصادرات الصينية بقيمة قدرها ١٧٩ مليار \$ عام ٢٠٠١.

فالصين دخلت الأسواق العالمية بمنتجات متنوعة بين الغالية الثمن والرخيصة، ولكن بريح مقبول بالإضافة إلى أنها قدمت لدول العالم المتقدم منتجات رخيصة ذات هامش ربح كبير، وفي بداية الألفية الثالثة ارتفعت نسبة الصادرات التقنية على خلفية انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية واستحوذت على ٤٤ ٪ من صناعة الملابس والمنسوجات.



صادرات التقنية العالية في كل من الولايات المتحدة والصين عام ٢٠٠٥

يجب التذكير بأن الشركات متعددة الجنسية العاملة في الصين قدمت للصين من أجل تأمين احتياجاتها، ومن ثم فقد بلغت نسبة الصادرات الصينية إلى الدول الغربية عام ١٩٩٥ بـ ١٥ ٪، لكن سرعان ما أصبحت ٣٢ ٪ عام ٢٠٠٥ في الوقت الذي يعاني الاتحاد الأوروبي عجزاً تجارياً مع الصين بـ ٤٥ مليار \$ عام ٢٠٠٢، وبالنظر لترتيب الصين عالمياً من حيث التجارة العالمية، فقد انتقلت التجارة الصينية من المركز رقم ٣٢ عام ١٩٨٠ إلى ١١ عام ١٩٩١ إلى

المركز الرابع عام ٢٠٠٣ حيث اعتمدت الصادرات الصينية على قسم كبير منها على التصنيع^(١)، ولذا بلغت التجارة الصينية ٧ ٪ من التجارة العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بالشركات متعددة الجنسية عاد بالفائدة الكبيرة على زيادة الصادرات الصينية من خلال تحقيق الارتباط الخلفى والأمامى والقدرة على توزيع وتنويع المنتجات والخروج من حيز الصادرات التقليدية إلى الصادرات التقنية العالية، لا سيما أن الصادرات التقليدية غالباً ما تواجه صعوبات عالية غير مستقرة^(٢).

وعلى خلفية تطور الصادرات الصينية اتسعت تشكيلة الصادرات تدريجياً لتغطى فئات ومنتجات أوسع من خلال سياسة التنويع وتغطية كافة الأسواق العالمية على خلفية تقسيم السوق العالمى إلى شرائح وقطاعات، وتقبل الشركات الصينية والشركات متعددة الجنسية العاملة فى الصين بريح منخفض للغاية فى كافة الأسواق الدولية للتمكن من اكتساح منافسيهم، ولقد بلغت الصادرات الصينية عام ٢٠٠٣، ٦١١ مليار\$ بما يمثل ٤٣,٢ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى الصينى ونحو ٧٣,٨ ٪ من الناتج الصينى من السلع (فى قطاعى الزراعة والصناعة).

وبدخول الصين منظمة التجارة العالمية تمكنت من تأمين الدخول المستقر والمحمى بالقانون الدولى لصادراتها السلعية إلى الغالبية الساحقة من أسواق العالم، وإذا كانت الإحصائيات تؤكد على أن إجمالى الصادرات العالمية لعام ٢٠٠٤ تقدر ١٠٨٠٦ مليار\$ فإنه جملة الصادرات الصينية للصين الكبرى تقدر بـ ٦١٢,٤ مليار عام ٢٠٠٣ بما فى ذلك هونج كونج وماكاو بعد الانضمام.

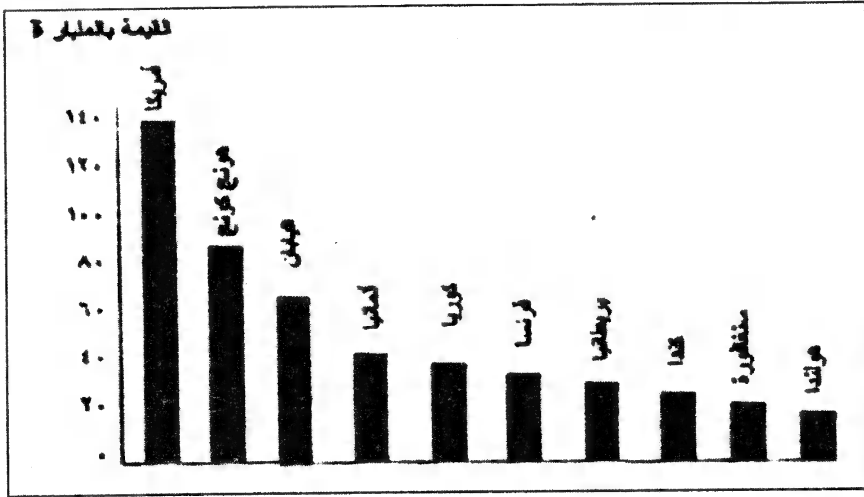
(١) دانيال بورشتاين: التتين الأكبر، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٢) د. سامى غففى حاتم: قضايا معاصرة فى التجارة الدولية (القاهرة: النسر الذهبى للطباعة، ٢٠٠٤)، ص ٣١٧.

وتعد الشركات متعددة الجنسية القائمة في شراكة مع الشريك الصينى أحد أهم المحاور الأساسية التى أدت إلى تنمية الصادرات الصينية فى ظل منظومة التعاون والتكامل القائمة على المصلحة المشتركة وتوزيع منافعها بين الشركات وتحمل المخاطر والسلبيات على قدم المساواة، وإن كانت أرباح هذه الشركات تذهب إلى الدول الأم.

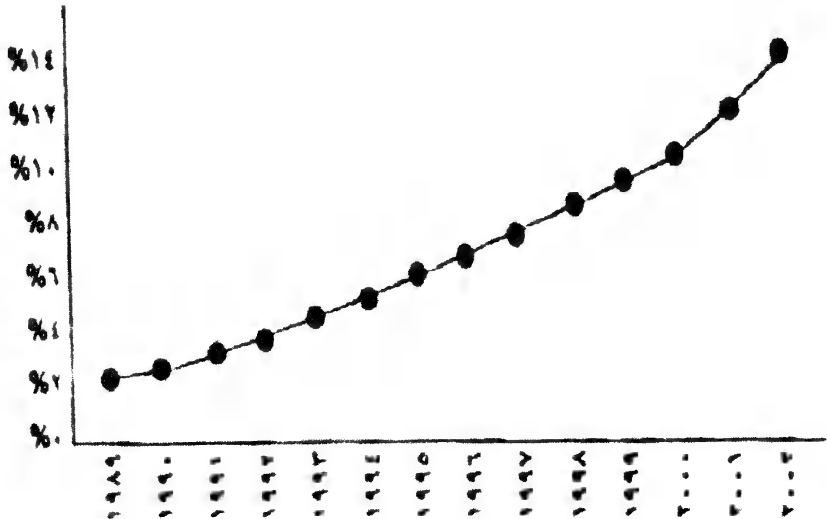
ولقد اتجهت شركة فولكس فاجن VW لانتاج السيارات إلى الاعتماد على السوق الصينى، وهكذا فعلت شركة هوندا التى بنت أول مخصص لانتاج منتجات مخصصة للتصدير، وهذا هو هدف الشركات الأجنبية، وتستحوذ شركة طومسون الفرنسية على صناعة الأجهزة الكهربائية والتلفزيونية فى العالم، فى الوقت الذى نجد أن شركة هاير تستحوذ على نسبة ٦ ٪ من سوق البرادات العالمية، وشركة ليونوفو المتخصصة فى مجال تصنيع الكمبيوتر والهواتف النقالة وهذه الشركات أصبحت بمثابة الاطلالات والنوافذ الخاصة للصادرات الصينية^(١).

(١) أوديد شنكار: العصر الصينى، مرجع سابق، ص ص ٢٠٣ - ٢٠٢ - ٥.



شكل رقم ١٠ - ٣

صادرات الصين إلى بعض الدول والمناطق في العالم عام ٢٠٠٢



شكل رقم (١١ - ٣)

نسبة الواردات الأمريكية من الصين من أصل مجموع الواردات الأمريكية وتمثل ٨٢٪ منها منتجات مصنعة في الشركات متعددة الجنسية في الصين

دور الشركات عابرة القارات في الصين

جدول رقم (١٩ - ٣)

تطور الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري للصين الفترة من ١٩٨٥ - ٢٠٠٣ (بالمليار \$)

النوع	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الصادرات الصينية	٢٧.٣	٦٢.١	١٤٨.٨	٣٩٧.٢	٤١٢.٥	٤٨٣	٦١١.٦
الواردات الصينية	٤٢.٥	٥٣.٣	١٢٩.١	٢١٠.٩	٢٢٢.٩	٢٧٢.١	٣٧٧.٢
الميزان التجاري الصيني	(١٥.٢٠-)	٨.٨	١٩.٧	١٨٦.٣	١٨٩.٦	٢١٠.٩	٢٣٤.٤

المصدر: IMF Direction of trade statistics year book several Issues international : year book , p. 120-123.

وبتحليل الجدول رقم (١٩ - ٣) الخاص بتطور الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري الصيني نجد أن:

زادت الصادرات الصينية بصورة كبيرة خلال عقد الثمانينيات، وبلغت نسبة الزيادة نحو ٢٤٣,٥ ٪/٠، بينما زادت الصادرات الصينية خلال عقد التسعينيات بنسبة ٥٤١,١ ٪ لتصل حصتها في التجارة العالمية عام ٢٠٠٣ بـ ٧,٩ ٪ من الصادرات السلعية العالمية، وزاد الفائض التجاري مع أمريكا بـ ٤٠ مليار \$ عام ٢٠٠٠ وارتفع الاحتياطيات النقدية من ١٤٢ مليار \$ عام ٢٠٠٠ إلى ٥١٤ مليار \$ عام ٢٠٠٤.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

جدول رقم (٢٠ - ٣)

هيكل الصادرات الصينية مقارنة بالاجمالي العالمي وباجمالي الدول النامية ودول مختارة

السلع المصدرة	المعادن والمنتجات المعدنية		البضود		المواد الخام الزراعية		الاغذية		
	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	
الصين	٠/٠ ٩٠	٠/٠ ٧٤	٠/٠ ٢	٠/٠ ٢	٠/٠ ٢	٠/٠ ٨	٠/٠ ١	٠/٠ ٣	٠/٠ ١٢
الولايات المتحدة	٠/٠ ٨١	٠/٠ ٧٤	٠/٠ ٢	٠/٠ ٢	٠/٠ ٢	٠/٠ ٢	٠/٠ ٢	٠/٠ ٨	٠/٠ ١١
اليابان	٠/٠ ٩٣	٠/٠ ٩٦	٠/٠ ١	٠/٠ ١	٠/٠ ١	٠/٠ ١	٠/٠ ١
ألمانيا	٠/٠ ٨٦	٠/٠ ٨٩	٠/٠ ٢	٠/٠ ٢	٠/٠ ١	٠/٠ ١	٠/٠ ١	٠/٠ ١	٠/٠ ٥
فرنسا	٠/٠ ٨١	٠/٠ ٧٧	٠/٠ ٢	٠/٠ ٣	٠/٠ ٢	٠/٠ ٢	٠/٠ ١	٠/٠ ١١	٠/٠ ١٦
بريطانيا	٠/٠ ٧٩	٠/٠ ٧٩	٠/٠ ٢	٠/٠ ٣	٠/٠ ٨	٠/٠ ٨	صفر	٠/٠ ١	٠/٠ ٥
الدول النامية	٠/٠ ٦٠	٠/٠ ٤٨	٠/٠ ٤	٠/٠ ٦	٠/٠ ٢٢	٠/٠ ٢٢	٠/٠ ٢	٠/٠ ٥	٠/٠ ٩
مصر	٠/٠ ٢٥	٠/٠ ٤٢	٠/٠ ٥	٠/٠ ٩	٠/٠ ٢٤	٠/٠ ٢٩	صفر	٠/٠ ١٠	٠/٠ ٩
العالم	٠/٠ ٧٨	٠/٠ ٧٤	٠/٠ ٢	٠/٠ ٤	٠/٠ ٧	٠/٠ ٨	٠/٠ ٢	٠/٠ ٣	٠/٠ ٧

المصدر: World bank , world Development Indicators 2004 , p. 198- 200.

جدول رقم (٢١ - ٣)

أكبر الدول المصدرة في العام ٢٠٠٠

المرتبة	الدولة	قيمة الصادرات (بمليارات الدولارات)	الحصة في التجارة العالمية (بالمئة)
١	الولايات المتحدة الأمريكية	٧٨١	١٢.٦
٢	ألمانيا	٥٥٠	٨.٨
٣	اليابان	٤٧٩	٧.٧
٤	فرنسا	٢٩٨	٤.٨
٥	بريطانيا	٢٨٢	٤.٨
٦	كندا	٢٧٧	٤.٥
٧	الصين	٢٤٩	٤.٠
٨	إيطاليا	٢٣٨	٣.٨
٩	هولندا	٢١٠	٣.٤
١٠	هونج كونج	*٢٠.٢	٣.٢

❖ تشمل اعادة التصدير

المصدر: IMF international financial statcits, May, 2001

جدول رقم (٢٢ - ٣)

التجارة الصينية الخارجية ١٩٥٢ - ٢٠٠٠ (بمليارات الدولارات الأمريكية) بالمليار \$

العام	الواردات/الصادرات	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى
١٩٥٢	١.٩	٠.٨	١.١	٠.٣-
١٩٥٧	٣.١	١.٦	١.٥	٠.١
١٩٦٢	٢.٧	١.٥	١.٢	٠.٣
١٩٦٥	٤.٣	٢.٢	٢.٠	٠.٢
١٩٧٠	٤.٦	٢.٣	٢.٣	٠.١-
١٩٧٥	١٤.٨	٧.٣	٧.٥	٠.٣-
١٩٧٨	٢٠.٦	٩.٨	١٠.٩	١.١-
١٩٨٠	٣٨.١	١٨.١	٢٠.٠	١.٩-
١٩٨٥	٦٩.٦	٢٧.٤	٤٢.٣	١٤.٩-
١٩٨٦	٧٣.٩	٣٠.٩	٤٢.٩	١٢.٠-
١٩٨٧	٨٢.٣	٣٩.٤	٤٣.٢	٣.٨-
١٩٨٨	١٠٢.٨	٤٧.٥	٥٥.٣	٧.٨-
١٩٨٩	١١١.٧	٥٢.٥	٥٩.١	٦.٦-
١٩٩٠	١١٥.٥	٦٢.١	٥٣.٤	٨.٧
١٩٩١	١٣٥.٦	٧١.٨	٦٣.٨	٨.١
١٩٩٢	١٦٥.٥	٨٤.٩	٨٠.٦	٤.٤
١٩٩٣	١٩٥.٧	٩١.٧	١٠٤.٠	١٢.٢-
١٩٩٤	٢٣٦.٦	١٢١.٠	١١٥.٦	٥.٤
١٩٩٥	٢٨٠.٩	١٤٨.٨	١٣٢.١	١٦.٧
١٩٩٦	٢٨٩.٩	١٥١.١	١٣٨.٨	١٢.٢
١٩٩٧	٣٢٥.٢	١٨٢.٨	١٤٢.٤	٤٠.٤
١٩٩٨	٣٢٣.٩	١٨٣.٨	١٤٠.٢	٤٣.٦
١٩٩٩	٣٦١.٠	١٩٤.٩	١٦٥.٧	٢٩.٢
٢٠٠٠	٤٧٤.٣	٢٤٩.٢	٢٢٥.١	٢٤.١

❖تجارة السلع دون خدمات

المصدر: China statical Yer book, 2001, 586

الواردات:

تعد الواردات أحد شقى التجارة الخارجية، وتسهم الواردات فى إحداث التكوين الرأسمالى اللازم لعملية التنمية الاقتصادية والتى تصب بدورها فى الناتج القومى الإجمالى، ويمكن أن تكون الواردات ذات أثر سلبى على الناتج القومى إذا ما كانت هذه الواردات استهلاكية وغير رأسمالية أو سلع وسيطة تساهم فى زيادة الانتاج، إلا أن هيكل الانتاج فى الدول النامية لا يزال مشوها وغير مرن، ومن ثم لا تسهم عملية تخفيض قيمة العملة فى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، لذا لا تستوعب انخفاض قيمة العملة الوطنية بصورة فاعلة^(١).

ويوجد أثر سلبى على الواردات من جراء تخفيض سعر العملة، حيث سيترتب على هذا التخفيض ارتفاع أسعار الواردات وزيادة قيمتها مما سترتفع أسعار أدوات ومدخلات الانتاج المستوردة، ومن ثم يجب على كل دولة اتباع سياسة حرة فى التجارة ولا تذهب إلى تقييد التجارة حيث أن التقييد يعنى الابتعاد عن الوضع الأمثل^(٢).

ويذهب العديد من الخبراء إلى أن التجارة الدولية تعد هى الوسيلة التى يمكن من خلالها كسر حلقات الفقر المفرغة والانتقال إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادى حيث أن انخفاض قيمة التجارة الخارجية يؤدى حتما إلى انخفاض الناتج القومى الإجمالى، وغالباً ما يتم استيراد البضائع أو السلع وفقاً لقوانين واجراءات تحكم عملية التجارة الخارجية، مثل:

١- نظام منح أذون تراخيص الاستيراد:

- سلع عليها قيود.
- سلع مسموح باستيرادها بأذن.

(١) د. فتحى أبو الفضل وآخرون: دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة، مرجع سابق، ص ٧٧.

(٢) د. جمعة محمد عامر: التحليل الاقتصادى الكلى، مرجع سابق، ص ص ٢٨٦ - ٢٨٨.

٢- الرسوم المفروضة على السلع المستوردة.

ويوجد حقيقتان توضحان السبب والأهمية في قيام التجارة الخارجية، وهما:

- ١- توافر الإمكانيات التي تكفي لإنتاج السلع والخدمات.
- ٢- اختلاف تكاليف انتاج السلع والخدمات من دولة لأخرى، وأن كان اغلب الخبراء يذهبون إلى أن العامل الرئيسى في قيام التبادل الدولى هو اختلاف الأسعار، لأن الأسعار تعكس الاختلافات العالمية في التكاليف وخاصة الأجور المنخفضة التي تلعب دوراً حاسماً في أن تتيح للمنتج البيع بثمن أقل^(١).

وإذا كانت الشركات متعددة الجنسية تعتمد في مدخلاتها الانتاجية على استيراد مكونات السلع من الدول الخارجية، وهذا من شأنه الاسهام في زيادة المشكلات النقدية والتأثير السلبى على ميزان المدفوعات، إذا ما اقتصر دور المنتجات على سياسة احلال الواردات دون التوجه نحو التصدير، وإذا كان التوازن الداخلى يتحقق من خلال تعادل الادخار مع الاستثمار، فإن التوازن الخارجى يتحقق من خلال توازن وتعادل الصادرات مع الواردات، ومن ثم فإن الشرط الأساسى للتوازن العام للاقتصاد محلياً وخارجياً يتحقق بالمعادلة الآتية:

$$\text{الاستثمار} + \text{الصادرات} = \text{الادخار} + \text{الواردات}$$

وفى ظل اقتصاديات العولمة نمت التجارة الدولية بمعدلات تجاوزت مرة ونصف إلى مرتين معدلات نمو الاقتصاديات المحلية وصاحب هذا ظهور الوحدات الانتاجية العملاقة (الشركات متعددة الجنسية) التى غدت تتحكم فى عمليات تجاوزت الحدود السياسية للدول المضيفة^(٢).

(١) د. طلعت الدمرداش: مبادئ فى الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٤٠١.

(٢) د. حازم البيلاوى: دور الدولة فى الاقتصاد (القاهرة: مكتبة الأسرة، ١٩٩٩). ص ص ٢١٠-٢١١.

وبناءً على ذلك فإن طاقة أية اقتصاد على الاستيراد هي المحدد لمعدل النمو واتجاهاته وتقاسيم التنمية، فقد يكون هناك ادخار محلى ويعجز هذا الادخار على التوسع فى الاستثمار بسبب العجز فى تمويل الواردات الانمائية أو عدم التوظيف الأمثل للاستثمارات بفعل فقد الثقة فى ادارة الاقتصاد، فى حين نجد أن الاستثمار الأجنبى فى الدول المضيفة تحول إلى القطاع الكفافى فى كبر الحجم من أجل التصدير، وليس من أجل تلبية حاجات السوق المحلية، ومن ثم فإن الاستثمارات الأجنبية أدت إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية المصنعة من الدول المتقدمة فى بداية انشائها للمشروعات التصديرية القائمة على تكنولوجيا حديثة.

ولقد مارست التجارة الخارجية فى الصين أساليب متعددة لتحسين الاقتصاد فى ظل تزايد دور الاستثمار الأجنبى فى الصناعة الموجهة للتصدير وتحقيق معدلات نمو عالية فى الصادرات، وتعد التعريفات الجمركية التى تفرضها الدول على الواردات هى ضريبة تفرضها الدولة على كل سلعة مستوردة غير أنها تعمل على تقليل الواردات

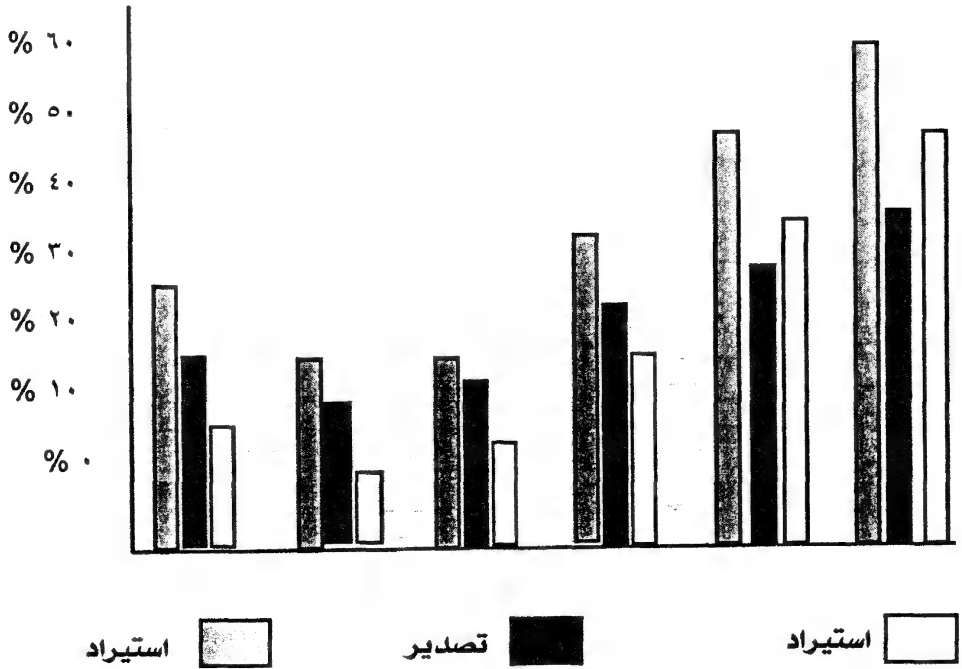
لتحقيق فائض فى الميزان التجارى كالذى تحقق فى الصين عام ١٩٩٠، وقدر حينذاك بـ ١٢,٦ مليار \$ والحصول على إيرادات للدولة^(١)، وبحلول عام ١٩٩٣ تحولت الصين إلى مستورد كبير للنفط على خلفية سرعة وتطور الاقتصاد الصينى وارتفاع درجة الحمائية الصينية.

(١) د. حميد الجميلى: دراسات فى التطورات الاقتصادية العالمية الإقليمية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٢٩١.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

شكل رقم (١٢ - ٣)

نسب استيراد وتصدير الصين للنفط ومنتجاته ١٩٩٣ - ١٩٩٨



المصدر China oil and Gos No.1 1999. p. 14

العرض والطلب للنفط الخام في الصين الفترة من ١٩٨٤ - ٢٠٠٢

Asian Development Bank Key indicator of Developing Asian , and pas
ific publisher China 2002, p. 92.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

جدول رقم (٢٣ - ٣)

تطور واردات الشركات الأجنبية العاملة في الصين الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ بالمليار \$

السنة	الواردات الصينية	واردات الشركات متعددة الجنسية	نسبة واردات الشركات الى الواردات الصينية	السنة	الواردات الصينية	واردات الشركات متعددة الجنسية	نسبة واردات الشركات الى الواردات الصينية
١٩٩٠	٥٣.٤	١٠.٣	١٩.٣ ٪	١٩٩٨	١٤٠.٢	٧٧.٨	٥٥.٥ ٪
١٩٩١	٦٣.٨	١٦.٥	٢٥.٨ ٪	١٩٩٩	١٦٥.٧	٩٢.٨	٥٦ ٪
١٩٩٢	٨٠.٦	٢٦	٣٢.٣ ٪	٢٠٠٠	٢٢٥.١	١٢٥.٤	٥٥.٧ ٪
١٩٩٣	١٠٤	٤١.٩	٤٠.٣ ٪	٢٠٠١	٢٢٣.٢	١٢٦.٣	٥٦.٥ ٪
١٩٩٤	١١٥.٦	٥٢.٩	٤٥.٨ ٪	٢٠٠٢	٢٨٩.٣	١٦٤.٦	٥٦.٩ ٪
١٩٩٥	١٣٢.١	٦٢.٩	٤٧.٧ ٪	٢٠٠٣	٣٥٥	٢٠٣	٥٧.٢ ٪
١٩٩٦	١٣٨.٨	٧٥.٦	٥٤.٥ ٪	٢٠٠٤	٤٦٦.٤	٢٥٧.١	٥٥.١ ٪
١٩٩٧	١٤٢.٤	٧٧.٩	٥٤.٧ ٪	٢٠٠٥	٤٧٠.٥	٢٧١.٤	٥٧.٧ ٪

شبكة الانترنت الاحصاء السنوى للصين عام ٢٠٠٦ ، imf world economic outlook , 2004

جدول رقم (٢٤ - ٣)

معدل التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في الصين

الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ بالمليار \$

السنة	اجمالي الاستثمارات	معدل التغير في الاستثمار	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى
١٩٩٢	١٧٨.٤	-	٨٤.٩	٨٠.٦	٤.٣
١٩٩٣	٢١٩.٣	١٧.٠٢	٩١.٧	١٠٤.٠	(١٢.٣-)
١٩٩٤	٢٤٨.٠	١٣.٠٨	١٢١.٠	١١٥.٦	٥.٤
١٩٩٥	٢٣٧.٤	٤.٢٧	١٤٨.٨	١٣٢.١	١٦.٧
١٩٩٦	٢٤٦.٠	٣.٦٢	١٥١.١	١٣٨.٨	١٢.٣
١٩٩٧	٢٦٠.٠	٥.٦٩	١٨٢.٨	١٤٢.٤	٤٠.٤

ويتضح من الجدول الخاص بمعدل التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في الصين، أن الاتجاه العام للاستثمار المباشر في الصين قد أخذ في الارتفاع على أثر زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية على خلفية المناخ الجيد والسياسات الحكومية المستقرة، إلا أن التجارة الخارجية الصينية ساهمت بحوالى ٤٠ ٪ من الناتج القومى الإجمالى، وبلغت جملة الاستثمارات عام ١٩٩٦، ٢٤٦ مليار\$ فى ظل ناتج قومى إجمالى قدره ٨٦٨ مليار \$، فى حين بلغت التجارة الخارجية عام ١٩٩٨، ٣٢٣,٩ مليار\$ بما يمثل ٣٣ ٪ من إجمالى الناتج المحلى^(١)، بينما بلغت قيمة الواردات والصادرات للمشروعات المتعدية الجنسية ١٧٤ مليار \$، وبلغ عدد العاملين فيها عام ١٩٩٩، ٢٠ مليون عامل بنسبة ١٠ ٪ من عدد العاملين الصينيين فى المناطق والمدن الاقتصادية الخاصة.

وبلغت التجارة الخارجية الصينية ٥٥٩ مليار\$ وذلك عام ٢٠٠١، وبلغ احتياطى النقد الأجنبى ٢٤٦,٥ مليار\$ وهذا ما ساهم فى مساعدة الشركات الصينية والأجنبية فى التوجه بالإنتاج الصينى نحو الخارج وساهم هذا فى اندماج الاقتصاد الصينى مع اقتصاديات العالم.

وسعت الصين دوماً على تحقيق فائض فى الميزان التجارى، بالإضافة إلى بلوغ الفائض التجارى بين الصين وأمريكا لصالح الصين بـ ٥ مليار\$ عام ١٩٩٦، وسرعان ما ارتفع إلى ١٦٠ مليار\$ عام ٢٠٠١.

وبتحليل العلاقة بين زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الصين والتجارة الخارجية نجد أن الاستثمار الأجنبى المباشر أصبح يمثل حوالى ٩٠ ٪ من التغيرات التى حدثت فى الصادرات، حيث يوجد علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبى المباشر المقدم من الشركات الأجنبية والميزان التجارى، لا سيما أن هناك علاقة طردية بين معدل التغير فى الاستثمار ومعدل التغير فى

(١) شوقى جلال: الصين - التجربة والتحدى، مرجع سابق، ص ٢٦.

الميزان التجاري، وربما أصبحت العلاقة عكسية عندما يرتفع الاستثمار ويصبح الميزان التجاري سالب، نتيجة تدخل عناصر أخرى، وهذا ما حدث بالفعل عام ١٩٩٣ حيث ارتفع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر من ٥٨,١ مليار \$ عام ١٩٩٢ إلى ١١١,٤ مليار \$ عام ١٩٩٣ في الوقت الذي حدث عجز غير مبرر بصورة غير مسبقة قدر ب ١٢,٢ مليار \$.

ويرى الباحث أن هذا العجز حصيلة طبيعية نتيجة زيادة الواردات عن مستواها ونتيجة اتجاه المنتجين المحليين إلى الاتجاه ببضائعهم إلى السوق الداخلي، بعد أن أصبحت سوقاً رائجة بدلاً من تصدير منتجاتهم للخارج وكان معدل النمو الاقتصادي عند أعلى نسبة له ١٣,٤ ٪، وإذا كان هناك علاقة طردية بين التجارة الخارجية ومجملة الناتج القومي الإجمالي وكذلك بين الصادرات ومجملة الناتج القومي الإجمالي بالإضافة إلى أنه يوجد علاقة طردية بين الواردات والناتج القومي الإجمالي، حيث أن زيادة الواردات يقابلها زيادة في الناتج القومي، إلا أنه يمكن أن تنخفض الواردات ويزيد الناتج القومي الإجمالي، وهذا يعود إلى تأثير عوامل أخرى تؤثر في أطر التنمية، في الوقت الذي يوجد علاقة طردية بين الميزان التجاري والناتج القومي عند الزيادة، وعند الاهتزاز والتراجع في الميزان التجاري بالسالب قد نجد الناتج القومي قد زاد وهذا ينتج عن وجود علاقة عكسية نتيجة تأثير عوامل وعناصر اقتصادية أخرى.

وإن كان هناك علاقة قوية بين عمل الشركات متعددة الجنسية وتدهور شروط التجارة، وهذا يندرج ضمن مظاهر أو نتائج التبعية الاقتصادية، حيث أن هذه الشركات تفرض أسعاراً للتحويل لا تتناسب مع أسعار السوق، وإن كانت تسعى في الإطلاق إلى زيادة أسعار الصادرات وتخفيض أسعار الواردات للتخلص من قدر كبير من الضرائب على الإيرادات.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

وإذا كان الميزان التجاري يعد حصيلة المبادلات التجارية لدولة ما مع العالم الخارجى وهو يتضمن جانبين، هما: الصادرات والواردات، وغالباً ما يترتب على انخفاض الصادرات من نتائج هى فى الغالب تؤدى إلى انخفاض الناتج القومى الإجمالى، وإذا ما كان الميزان التجارى سالب فإن ذلك يؤدى إلى التأثير على ميزان المدفوعات ويصبح سالباً وقد يواجه النمو الاقتصادى فى الدول اننامية عقبات عن طريق التوسع غير الكافى للصادرات، بالإضافة إلى عزل قطاع التصدير على قطاعات الاقتصاد الأخرى^(١).

يشير ليندر إلى أن المحصلة الصافية لقيام التجارة السلبية والامتناع عنها قد يكون مضرراً بالدول النامية، ففتح أبواب الدول المضيفة بصورة كبيرة فى ظل غياب السياسات الفاعلة والتنظيم الجيد للاقتصاد يؤدى إلى حدوث آثار سلبية، وتعد الصين الدولة الأولى من حيث الصادرات ذات التمييز السعري فى العالم وأكبر متلقى للواردات، فالصين تصنع من بين كل ١٠ عشر دميات ٧ سبع فى العالم، فى الوقت الذى انتقلت الشركات متعددة الجنسية إلى مواقع التكلفة المنخفضة.

جدول رقم (٢٥-٣)

تصاعد الفائض التجارى الصينى مع الولايات المتحدة الفترة ١٩٩٢- ٢٠٠٢ (بالمليار \$)

السنة	الفائض التجارى لصالح الصين	السنة	الفائض التجارى لصالح الصين
١٩٩٢	١٨.٠	١٩٩٨	٦٢.٠
١٩٩٣	٢٢.٧٧	١٩٩٩	٨١.٦٧
١٩٩٤	٢٩.٤٩	٢٠٠٠	٨٣.٨٣
١٩٩٥	٣٣.٨١	٢٠٠١	٨٣.٠٩
١٩٩٦	٣٩.٥٢	٢٠٠٢	١٠٣.١١
١٩٩٧	٥٨.٦٢		

المصدر: Chinas Own Numbers for merchandise Trade In 2002, p.5

(١) د. طلعت الدمرداش: مبادئ فى الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٤١٠.

ومن الأهمية بمكان فقد زاد حجم التبادل التجاري الصيني مع كافة دول العالم وخاصة مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان، ووصل حجم التبادل التجاري الصيني الأمريكي عام ١٩٨٩، ١٠ مليارات \$^(١)، وارتفع إلى ١٨ مليار \$ عام ١٩٩٢، ثم سرعان ما ارتفع إلى ٢٢.٧٧ مليار \$ عام ١٩٩٣، ولقد حذرت أمريكا الصين بأنها ما لم تفتح أسواقها أمام السلع الأجنبية فإنها سوف تواجه صعوبات وإجراءات عقابية مثال:

- ١- مقاطعة الصادرات الصينية في الغرب.
- ٢- إنهاء منح الصين الدولة الأولى بالرعاية.
- ٣- فرض حظر على دخول التكنولوجيا الغربية إلى الصين.
- ٤- دفع دول الجوار الصيني إلى إجراء إجراءات مماثلة مثلما لجأ الغرب وخاصة في صناعة المنسوجات.

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد منحت الصين حق الدولة الأولى بالرعاية لمدة خمس سنوات في عام ١٩٩٦، وأصبحت الصين شريكاً تجارياً لأمريكا، وقدرت الصادرات الصينية إلى أمريكا بنسبة ١٧.٧ % من حجم الصادرات الصينية^(٢)، وأصبح الفائض التجاري الصيني مع أمريكا عام ١٩٩٧، ٤.٤ مليار \$^(٣) في الوقت الذي قدرته إحدى الدراسات بـ ٥٨.٦٢ مليار \$، في حين بلغ حجم التبادل التجاري مع أمريكا بـ ١١٦ مليار \$ عام ٢٠٠٠^(٤)، ووصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين عام ٢٠٠٣، ١٩١.٦٧٤ مليار \$، وبلغ الفائض التجاري لصالح الصين ١٣٤.٨٣٦ مليار \$ وفائض تجاري مع الاتحاد الأوروبي قدر بـ ٥٠ مليار \$ عام ٢٠٠٤.

(١) د. خضر عباس عطوان: مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية (أبو ظبي: مركز الإمارات

للدراستات الاستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص ٨٧ - ٨٨.

(٢) Zau xiaohun: Chinas Export Trade Experience and Prospects (New York: year book, 2000), p. 9.

(٣) China Statistial Year book 2001, p. 586.

(٤) د. خضر عباس عطوان: مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، مرجع سابق، ص ٨٨.

وتؤكد الإحصائيات على أن نسبة ٦٦,٥ ٪ من تبادلات الصين التجارية أصبحت محققة في ظل سعيها لتحقيق حلم الصين الكبرى وإيجاد صيغة ملائمة لإعادة جمع وتكوين الصين الموحدة مرة أخرى^(١).

ولقد ارتفع الميل المتوسط للتجارة الخارجية الصينية من ١٨ ٪ في الثمانينيات إلى ٣٢,٥ ٪ في التسعينيات مقارنة بـ ١٥ ٪ للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي ارتفع الميل المتوسط في بداية سنوات الألفية الثالثة إلى ٤٩,٦ ٪ مقابل ١٨,٣ ٪ لأمريكا، وهذا ما شجع على خلق خط موازى لتحرير الاقتصاد الصيني، وأتاح لرجال الأعمال في الغرب وكذا الصينيين في المهجر العمل على إقامة علاقات فاعلة للتبادل التجاري مع الصين^(٢).

وإذا كانت التجارة الخارجية الصينية قائمة على التمييز السعري بنسبة ٩٠ ٪ كونها الأرخص في العالم، وعلى خلفية ذلك تسربت هذه الصادرات إلى كافة بلاد الدنيا وأصبحت دبلوماسية التجارة في الصين هي السائدة في تعاملاتها مع العالم الخارجى، ومن ثم أمست الصين الشريك التجارى الأول للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذى بلغ حجم التبادل التجارى بين الصين وأفريقيا ٥٥ مليار \$ عام ٢٠٠٥ أصبحت أفريقيا تزود الصين بـ ٣٤ ٪ من النفط.

وتشكل السياسات التجارية التى تلجأ إليها الدول مجموعة من الوسائل والإجراءات التى تضعها الدول فى مجال التجارة الخارجية من أجل تحقيق أهداف رئيسية من أجل تنمية الاقتصاديات الوطنية إلى أقصى حد ممكن والوصول إلى درجة التشغيل الكامل والتوجه إما نحو إحلال الواردات أو التوجه للتصدير واحداث التوازن بين أوجه أو جانبى ميزان المدفوعات وحماية الصناعات الوطنية، وتذهب الدول إلى تخفيض قيمة العملة لزيادة الصادرات أو

(١) د. سعيد اللوندى: أمريكا فى مواجهة العالم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٣)، ص ١٢٨.

(٢) برتران بادى: انقلاب العالم، ترجمة سوزان خليل (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦)، ص ١٧.

اعطاء اعانة تصدير، وهذا يعد مخالفاً لمبدأ حرية التجارة الخارجية الذى يدعو إلى حرية انتقال عوامل الانتاج بين الدول^(١)، وتهدف الدول من وراء السياسات التجارية تبدل المنافع ورفع الانتاجية للسلع المحلية وتعد السياسة الجمركية امتداد للسياسة التجارية الخارجية^(٢).

ويوجد ثمة علاقة ارتباطية بين عمل الشركات متعددة الجنسية وهبوط شروط التجارة ضد مصالح الدول المختلفة، ويؤكد ذلك:

١- سيطرة الشركات الأجنبية على قطاع الاستخراج وسوق المواد الخام فى العالم.

٢- حجم التجارة الداخلية للشركات الأجنبية الأم وفروعها فى أنحاء العالم. وتمثل الصين اليوم ٨ ٪ من حجم الصادرات التجارية بالعالم، وهذا بفضل الاغراق التجارى الذى تحققه الصين القائم على التميز السعري دون الارتكاز على معيار الجودة الكلية، لا سيما أن السعر أصبح يمثل نسبة تزيد عن ٨٥ ٪ من الطلب على السلع والخدمات، فى الوقت الذى نرى فيه الصين قد مارست طرق عديدة من الأغراق بهدف التخلص من الفائض السلعي وذلك قبل اللجوء إلى بحوث التسويق الدولى وتقسيم السوق العالمى إلى شرائح وقطاعات، وبعد الاغراق هو البيع بأقل من القيمة العادلة للسلعة^(٣).

وتتعدد دوافع الاغراق فيما بين اقتصادى كالكساد فى الأسواق، واستراتيجى لزيادة المبيعات فى الخارج، وفنى يهدف إلى تنمية القدرات، ولقد وضعت الصين كرائد أساسى للتسعير الرخيص، ولهذا أعطى القانون الخاص الحق للدول المستوردة فرض رسوم لمكافحة الأغراق^(٤).

(١) د. عبد الرحمن إبراهيم نكى: اقتصاديات التجارة الخارجية (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ب.ت) ص ص ١١٧ - ١١٩.

(٢) د. مجيد مسعود: التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٧٣، يناير، ١٩٨٤)، ص ٧٥.

(٣) جارى بيرتلس وآخرون: جنون العولمة، مرجع سابق، ص ١٣٢.

(٤) د. عادل عبد العزيز: سياسة التجارة الخارجية فى إطار منظمة التجارة العالمية (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٢)، ص ص ١١٨ - ١١٩.

دور الشركات متعددة الجنسية في نقل التكنولوجيا للصين:

شهد العالم تفاوتاً كبيراً في مستوى النمو الاقتصادي والتنمية على خلفية التباين الواسع والبون الشاسع في مستوى الفن الإنتاجي المستخدم (التطور التكنولوجي)، وتؤكد تجارب التنمية في العالم أن نجاحها مرتبط بدرجة كبيرة بالاستحواذ على التكنولوجيا الملائمة^(١)، ولذا لجأت الدول النامية إلى استيراد التقنيات الحديثة للقضاء على التخلف وسد الفجوة التقنية، ومن ثم فإن مقومات التنمية الاقتصادية تركز على عدة محاور هامة، يعد أبرزها التقدم الفني والتكنولوجي، ولذا سعت الدول النامية جاهدة إلى جلب التكنولوجيا الحديثة لاجل توطيد أسس الإنتاج الصناعي، في حين روج الخبراء بأن التقدم الاقتصادي مرهون بتحقيق العلاقة الطردية بين مستوى التفوق التكنولوجي ومستوى النمو وطبيعة التنمية، نظراً للارتباط الوثيق العرى بين التقدم الفني والتقني والتنمية.

وتؤكد العديد من الدراسات بأن الشركات متعددة الجنسية العاملة في الدول المضيفة دائماً ما تستخدم في عملياتها الانتاجية تقنيات حديثة وهذا ما يشكل صعوبة بالغة على الشركات المحلية، في الوقت الذي تشكل الشركات متعددة الجنسية المصدر الرئيسى لنقل المعارف والتقنيات الحديثة ونقل القدرة على الانتاج والسيطرة على عملية الاقتباس والتطويع، ومن ثم فإن للتكنولوجيا دوراً جوهرياً لا يمكن التغاضي عنه واستبداله إذا ما أرادت الدول المضيفة التقدم أو تحقيق تنمية اقتصادية متصاعدة أو مستدامة^(٢).

وتتمتع الشركات متعددة الجنسية باحتكار القلة من خلال تحكمها في أنشطة البحث والتطوير والابتكار التقني كونها الأكثر قدرة على

(١) د. جمعه محمد عامر: قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٢) د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير: عقود نقل التكنولوجيا (القاهرة: إيتراك للنشر، ٢٠٠٧)، ص ٥٠.

التطوير على الإطلاق^(١)، وتتصف بخصائص متعددة يعد أبرزها القدرة على نقل التكنولوجيا، فالتكنولوجيا ليست وليدة اليوم بل هي نتاج مراحل متعددة في تاريخ الصناعة عبر مر الدهور وكر العصور، ومن ثم فلسوف تدور الدول النامية طويلاً في فلك التبعية طالما ظلت دول الشمال تعيش رغد العيش والازدهار على حساب دول الجنوب التي لا تزال تعد مصدر المواد الخام المنهوبة تارة بالاستعمار والتي يعاد تصنيعها وشرائها بأسعار عالية، ولذا

ليس من مصلحة المستغل العمل على تقدم عدوة وتنمية مركزة من أجل تحقيق تقدمه اقتصادياً وسياسياً^(٢).

ومن الأهمية بمكان فإنه يوجد ثمة علاقة قوية بين التطور التقني وعملية التنمية الاقتصادية حيث يوجد علاقة (طردية) بين التقدم التكنولوجي والتنمية، وهذا يرتبط بصورة وثيقة بقدم الشركات متعددة الجنسية، حيث أنها هي المصدر الأساسي للابتكار والتطوير والتجديد وإجراء البحوث والتي غالباً ما تركز في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن هذه الشركات دائماً ما تنتج منتجات وسلع غير نمطية، ومن ثم فإن الدول النامية تسعى إلى انابة خبراء لديهم الخبرة للتفاوض مع الشركات التي تسعى للحصول على أكبر قدر من الفوائد والتنازلات وتجنب أكبر قدر من الخسائر^(٣).

وتعرف التكنولوجيا بأنها هي الجهد المنظم الرامى لاستخدام نتائج البحث العلمى فى العمليات الإنتاجية أو هى بمثابة حلقة الوصل بين البحث

(١) د. حسام عيسى: الشركات متعددة القوميات - دراسة في الأوجه القانونية والاقتصادية للمركز الرأسمالى المعاصر (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ص ١٠٥-١٠٦.

(٢) د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير: عقود نقل التكنولوجيا، مرجع سابق، ص ص ٧-٨، بتصريف من د. نبيل صبحي الطويل: الحرمان والتخلف في ديار المسلمين، كتاب الأمة، العدد ٧، قطر ١٩٨٤، ص ٥١ ج.

(٣) د. أحمد سعيد الحلفاوى: استراتيجية وأساليب التفاوض مع الشركات الموردة للتكنولوجيا، مؤتمر نقل التكنولوجيا ١٩ - ٢٥ فبراير (القاهرة، ١٩٨٦)، ص ص ٨ - ١٥.

العلمى والصناعة^(١) كونها هى فن معرفة الوسيلة، بينما العلم يعد معرفة العلة، فى حين يعرفها البعض بأنها هى مجموعة الأسرار والمخترعات الصناعية المطبقة فى الإنتاج، أو هى التطبيق العلمى للاكتشافات والاختراعات، ويقسم المعنى اللغوى للتكنولوجيا لمقطعين TecTion وتعنى الصنعة و Logy وتعنى العلم، ومن ثم فإن المعنى الحصرى للكلمة يعنى العلم المتصل بالصناعة الذى يخفض الجهد والتكاليف ويؤدى إلى تحقيق الجودة الشاملة فى الأداء^(٢).

وإذا كان العلم هو المعرفة بالأشياء والتراكم، فإن التكنولوجيا تعد حزمة المعارف والخبرات المجردة، لذا يتوقف التطور التقنى بتفاعل ثلاث عناصر، هى:

- ١- العلماء والمبتكرون.
- ٢- الإدارة العليا فى الشركات الكبرى.
- ٣- الحكومات ومراكز الأبحاث فى الدول^(٣).

ومنذ عقد السبعينيات من القرن العشرين لجأت الدول النامية إلى الدول الصناعية لاستيراد التكنولوجيا أملاً منها لتحقيق التنمية وتعظيم القدرات الإنتاجية وزيادة قيم التصدير لأن التقدم لا يمكن أن يمر عبر وسائل إنتاجية بدائية أو تقليدية، ومن ثم كان على الدول النامية سرعة سد الفجوة التقنية كى تلحق بركب التقدم، وإذا كانت التكنولوجيا اليوم متاحة للجميع، إلا أنه يوجد تقنيات ومعارف خاصة أو سرية تكمن فى براءات الاختراع والبحوث التقنية، فى الوقت الذى لا تزال الشركات متعددة الجنسية هى الرافد الأول

(١) د. عبد الحميد بهجت فايد: إدارة الإنتاج (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٧)، ص ص ٨٠ - ٨٧.

(٢) د. حازم الببلاوى: المجتمع التكنولوجى الحديث (الإسكندرية: مكتبة الجامعة، ١٩٧٢)، ص ص ١٥٤-١٥١.

(٣) د محمد السيد سعيد: التكنولوجيا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ص ٢٣-٢٢.

لتوريد التكنولوجيا بالإضافة إلى أنها من أهم عناصر توصيف وتقسيم النظام الاقتصادي الدولي، غير أن الحصول على التكنولوجيا وامتلاكها يكسب الدولة صاحبة الابتكار ميزات نسبية واحتكارية.

إن عملية نقل التكنولوجيا غدت سمة بارزة من سمات التجارة الدولية في ظل العولمة، وفي ظل ما بات يعرف بالتجارة الالكترونية، التي أصبحت تتم عبر الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، في الوقت الذي يذهب الخبراء إلى أن التكنولوجيا غير موزعة بالتساوي بين الدول كونها خضعت في توزيعها لاعتبارات التطور التاريخي كأحد الفروق الفاصلة بين ما تواجهه الدول النامية اليوم وما واجهته الدول المتقدمة في بداية سنوات التصنيع، ومن ثم فإن التطور التكنولوجي ليس موزعاً على خريطة العالم عشوائياً^(١).

ويوجد عددٌ من التساؤلات التي يجب أن تترجم لحقائق، وهي:

- ١- هل يمكن للدول المتقدمة مساعدة الدول النامية في نقل التكنولوجيا، وهل للشركات العمل على ذلك؟
- ٢- ما هي التكاليف التي تتحملها الدول النامية من أجل جلب التكنولوجيا والتدريب عليها في ظل الموانع السياسية؟
- ٣- ما هي التكلفة الرأسمالية لادخال التكنولوجيا؟ وما هي مصادر التمويل وتكاليف الصيانة والاقساط؟
- ٤- ما أثر ادخال التكنولوجيا على معدلات الإنتاج؟ وما هي الزيادة المتوقعة في الانتاج؟ وهل للسوق المحلي القدرة على استيعابها؟ أو ستوجه إلى التصدير؟ وما أثر ادخال التكنولوجيا على فرص التشغيل في حالة الصين دولة البحث والدراسة؟ وما أثرها على تحسين الجودة ومراقبة

(١) د. فينان محمد طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا - دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦)، ص ٦٣.

الانتاج، وما أثرها على كثافة استخدام العمل وتخفيض الأجور في ظل
الورديات^٥.

ووفقاً لمبادئ الأمم المتحدة والميثاق العالمي الذي حث على تسهيل وتنظيم
عملية نقل التكنولوجيا دون أية تفرقة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية
(التمييز بين الأطراف) مراعاة للمصالح المتبادلة بين الأطراف الموردة والمتلقية
للتكنولوجيا، وفقاً لشروط عادلة في ظل الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية
واحترام سيادة الدول المستوردة ومراعاة قوانينها وخططها التنموية وفقاً
للأولويات الموضوعية ومسودة الميثاق التي تم اقرارها، وتقر الأعراف الدولية
بحق كل دولة في الاستفادة من مزايا ومنجزات التقانة والاستفادة من
الابتكارات العلمية بهدف الاسراع بأطر التنمية في الوقت الذي لا تزال الدول
المتقدمة تعارض هذا الاتجاه داخل كافة المنظمات الاقليمية والدولية^(١)، في
حين تضمنت مدونة الميثاق المقترح العديد من النقاط في مجال نقل
التكنولوجيا، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل التالية:

- ١- الاعتراف بالدور الأساسي للعلم والتكنولوجيا.
- ٢- الاقرار بأن التكنولوجيا هي مفتاح التقدم.
- ٣- تيسير النقل الكافي للقدرات العلمية والتقنية في ظل الشروط العادلة
للدول النامية^(٢) وفي ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد.
- ٤- النقل العادل في ظل المساواة بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي
المطبق ومستوى تطوره.
- ٥- منح الدول النامية معاملة خاصة في عملية النقل في ظل التوسع في
المعلومات واتاحة كافة البدائل التقنية والوصول إلى مصادر المعلومات

(1) Robinson John: Multinational and Politica Control Publishing (New York: Company
W. W. Norton, 1983)..., p. 179..

(٢) د. إسماعيل صبرى عيد الله: نحو نظام اقتصادى عالمى جديد - دراسة فى قضايا التنمية والتحرير
الاقتصادى والعلاقات الدولية (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٧)، ص ٧٥.

الخاصة بالبحث العلمى واتفاقيات نقل التكنولوجيا وانتقال العلامات والرسوم والملكية الفكرية والتصميمات من البلد الأم إلى البلاد الأخرى فى شكل تجارى.

ومن الصعوبة بمكان التفرقة بين نقل التكنولوجيا وخلقها وإن كان الابتكار التقنى مر بخمس مراحل هامة، هى^(١).

١- إدراك وجود الابتكار.

٢- الاهتمام به.

٣- تقييمه.

٤- تجربته.

٥- تبنيه وإقراره.

وإن كانت الصين والاتحاد السوفيتى فى الماضى قد عزفا عن المشاركة فى سوق التكنولوجيا الدولية لأسباب ايديولوجية، غير أنهما دخلا هذا السوق بدرجات سريعة فى مطلع التسعينيات، فى الوقت الذى تقرر كافة الدراسات بأن الدول النامية تظل الطرف الأضعف فى عملية نقل التكنولوجيا من قبل الدول المتقدمة أو الشركات متعددة الجنسية.

ويمكن القول بأن اليابان استطاعت بعد الحرب العالمية الثانية الانتقال من دولة محطمة إلى دولة رائدة فى المجال التكنولوجى حتى نهاية السبعينيات ولا ينازعنا أحد إذا ذهبنا إلى أن الاستثمار الأجنبى عبر الشركات الأجنبية قد أسهم فى وضع الصين فى نهاية القرن العشرين فى مصاف الدول المتقدمة.

(١) د. إبراهيم حلمى عبد الرحمن: قضايا التكنولوجيا المعاصرة فى مصر، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالقاهرة، ١٩٨٠، ص ٨٧.

وتتعدد أنواع التقدم الفنى والتكنولوجى إلى ثلاثة أنواع، هى:

- ١- تقدم فنى موفر للعمالة.
 - ٢- تقدم فنى موفر لرأس المال.
 - ٣- تقدم فنى محايد ومتوازن.
- وتنقسم عملية نقل التكنولوجيا بين طرفين، هما:

- ١- المورد وهو الطرف المانح للتكنولوجيا.
- ٢- المستورد وهو الطرف الذى يحصل عليها.

وهذه العمليات تتم بين فروع الشركات متعددة الجنسية بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو بمعرفة شخص أجنبى، شرط تحديد كافة الشروط المقيدة التى ينبغى أن تحجم عنها الأطراف، وإن كان هناك خلط يحدث حول هل التكنولوجيا هى التى تحقق التنمية أم أن التنمية هى التى تصنع التكنولوجيا وتحقق مقومات التطور التقنى؟ إلا أن العلاقة بينهما تعد علاقة تبادلية، فبقدر مساهمة التطور التكنولوجى بقدر ارتفاع معدل النمو الاقتصادى، ولذلك لا يمكن الاستغناء عن التكنولوجيا فى عملية التنمية^(١).

ويمكن للتكنولوجيا دفع عجلة التنمية من خلال زيادة الانتاج واكتشاف موارد مكتسبة والوصول إلى طرق وأساليب انتاجية جديدة^(٢)، غير أن عملية نقل التكنولوجيا غالباً ما تكون محفوفة بالمخاطر، وتحليل تجارب التصنيع الحديث والتنمية فى العالم وخاصة فى الدول حديثة التصنيع فى جنوب شرق آسيا نجد أن للتكنولوجيا خصائص، وهى^(٣):

-
- (١) د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير: عقود نقل التكنولوجيا، مرجع سابق، ص ٤٥-٤٧.
 - (٢) عبد الهادى سويفى، عمر عبد الحى، صالح الببلى: الشركات دولية النشاط فى العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٨٢ (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع، ١٩٨٠)، ص ٥ - ٩.
 - (٣) د. عبد الحميد بهجت فايد: إدارة الانتاج، مرجع سابق، ص ٨٤.

- التى تحل كافة المشكلات التى تواجه المجتمع وتخدم الناتج القومى وتساهم فى توفير السلع الأساسية.
- الأقل تكلفة والأعلى من حيث العوائد الاقتصادية وإلا لأصبحت التنمية نوع من الوهم^(١).
- التى تأخذ فى الاعتبار الندرة النسبية لعوامل الإنتاج والموارد.
- التى لديها القدرة على استيعاب الكفاءات الفنية الملائمة^(٢).
- التى تعمل على اختصار مراحل الإنتاج وتساهم فى تطوير التكنولوجيا^(٣).

ويود الباحث الإشارة إلى أن للتكنولوجيا طبيعة اقتحامية لها عناصر إيجابية ومظاهر سلبية، غير أنها مرغوبة من الجميع لما تقدمه من سلع جديدة، والقدرة المثلّية فى الأداء والأقل استهلاكاً بالإضافة إلى أن السرية تعد من أهم خصائصها وخاصة من حيث الأسرار والمعارف الصناعية^(٤) ويعد الابتكار سمة هامة من سماتها فى ظل الفجوة التكنولوجية السحيقة بين دول الشمال والجنوب.

إن هناك أكثر من تكنولوجيا وما تلائم لدولة ليس بالضرورة أن تلائم كافة البلاد الأخرى وما يتطلب لمرحلة قد لا يفيد فى مرحلة أخرى تالية، وهذا ما يتطلب العمل على تطوير التكنولوجيا لكى تلائم الظروف المحلية السائدة فى ظل الارتفاع المستمر فى أسعارها، فى الوقت الذى تمثل اليوم الاداة الأولى للتبعية، وهذا ما ينبغى على الدول النامية المضيفة السعى لادخال

(١) د. أسامة الباز: مصر فى القرن الـ ٢١ - الآمال والتحديات، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢) محمد عبده سعيد اسماعيل: الشركات متعددة الجنسية ومستقبلها فى الدول النامية مع الإشارة إلى مصر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٦، ص ص ٢٩-٣٤.

(٣) د. إسماعيل صبرى عبد الله: استراتيجية التكنولوجيا، مرجع سابق، ص ٣٥٤ وما بعدها.

(٤) د. محسن شفيق: المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة للكتاب الجامعى، ١٩٧٨)، ص ٦٤.

التكنولوجيا في إطار جهود منظمة بما يمكن أن يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة^(١).

وإذا كان الهدف الأول للشركات لنقل التكنولوجيا غالباً ما يكون الربح وخدمة العملية الإنتاجية التي تقوم بها وليس للعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة. ولذلك فإن فعالية التكنولوجيا المنقولة يتوقف بدرجة كبيرة على الوسيلة التي اتبعت في نقلها ودرجة الاستيعاب الخاصة بالمشروع المتلقى.

إن عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة لا يدخل إطلاقاً ضمن أولويات الشركات متعددة الجنسية وأهدافها كونه يتم في إطار تنفيذ استراتيجية محددة لا تهدف إلا لمضاعفة أرباحها وعوائدها على حساب الاقتصاديات النامية المضيفة، وإدماج العالم الثالث في إطار التقسيم الدولي للعمل لصالح دول الشمال واحتواء العقول المتبكرة، وإن كانت الشركات غدت الناقل الوحيد والمنتج الأول للتكنولوجيا الحديثة في العالم^(٢).

ويلعب الاستثمار الأجنبي بأنواعه دوراً بارزاً في نقل التكنولوجيا، ولا يجحد منصف الدور الهام والرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في عملية نقل التكنولوجيا، إلا أن تحقيق التنمية يبقى يتمحور داخل الدول النامية وليس مرهوناً باستيراد التكنولوجيا في المقام الأول، في حين أن التكنولوجيا الحديثة تقوم على خلفية الميزة النسبية التنافسية وليست

(١) د. إسماعيل صبرى عبد الله: استراتيجية التكنولوجيا، مرجع سابق، ص ٣٦٨ - ٣٦٩.
(٢) د. محمود سمير الشرقاوى: المشروع متعدد القوميات والشركات القابضة كوسيلة لقيامه، مجلة مصر المعاصرة عدد ١٣٢ (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع، أكتوبر، ١٩٧٥) ص ١٢٥ - ١٢٨.

المكتسبة كونها قائمة على البحث والتطوير من قبل الشركات للسيطرة على سوق التكنولوجيا العالمية^(١).

وتتعدد فوائد نقل التكنولوجيا فيما بين فوائد للعامل تكمن في تخفيض عدد ساعات العمل، وبالنسبة لرب العمل في زيادة الانتاج وقلّة التكاليف وتطوير الجودة في الوقت الذي يؤدي التقدم الفني والتكنولوجي زيادة الطلب على العمالة الماهرة^(٢). إلا أن التكنولوجيا تساهم في إحداث الآتى:

- تغيير الهيكل الصناعى.
- اكتشاف طرق انتاجية جديدة والتوسع فى الإنتاج.
- خفض التكلفة.
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية.
- الزيادة فى تطبيق الإنتاج الكبير.
- تطوير خطوط الإنتاج، لا سيما أن الآلة التكنولوجية تعد عصب الاقتصاد اليوم وتوفير الجهد واحداث تحسينات عديدة وتقسيم العمل فى ظل التغير الحركى^(٣).

والجدير بالذكر فإنه عن طريق عقود نقل التكنولوجيا والتصنيع أمكن سد الفجوة التقنية فى الدول حديثة التصنيع فى جنوب شرق آسيا والصين فى منتصف الثمانينيات ومطلع التسعينيات كوسيلة لنقل التكنولوجيا، ولهذا حدث تقدم ملموس فى كل من الصين وكوريا الجنوبية، وإن كانت عقود التصنيع أصبحت وسيلة فاعلة فى مجال صناعة الدواء.

(١) لستر ثارو: الصراع على القمة - مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٢٠٤ ديسمبر، ١٩٩٥)، ص ٤٥.

(٢) مارتن نيل بايلى، جارى بيرتلس، روبرت اليتان: النمو مع المساواة - هدف السياسة الاقتصادية للقرن القادم، ترجمة: محمد فتحى صقر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٦)، ص ٦٨.

(٣) نورمان كلارك: الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥)، ص ص ٧٠، ٦٧، ٥٨.

ومما لا شك فيه فإن الواقع العلمى والعملى يقرب بأن التطور التكنولوجى ليس كله إيجابياً فى كل الأحيان، كونه يولد أفكاراً ومخاطر وسلبيات عديدة، وخاصة أن الشركات متعددة الجنسية لم تساهم فى انشاء مراكز بحوث لتطوير البعد التكنولوجى فى البلدان المضيضة لخلق تكنولوجيا وطنية من أجل التخفيف من أعبائها وتبعيتها تكنولوجيا للدول المتقدمة صناعياً^(١)، على خلفية أن التكنولوجيا تعد بمثابة تراثاً إنسانياً يجب أن تستفيد منه كافة البلدان دون تفرقة أو مبالغة فى أسعارها، ونتيجة لبعض الشروط المجحفة غالباً ما تكون التكنولوجيا المنقولة مرتفعة الأسعار مما يحملها أعباء على ميزان المدفوعات.

ونظراً لانعدام المرونة فى سوق التكنولوجيا الدولية مما يجعلها غير عادلة وغير متوازنة وأكثر سلبية لانعدام التوازن بين طرفى العقد، وعدم توافق استراتيجية المصدرين للتكنولوجيا مع استراتيجية المستوردين والشروط المجحفة التى تفرضها الشركات الدولية بالإضافة إلى أن الدول المضيضة دائماً ما تفتقد إلى المهارات الفنية القادرة على الاختيار الأنسب من التكنولوجيا المعروضة أو الملائمة لظروف الدول المضيضة فنياً واقتصادياً واجتماعياً، ولعلنا نرى كيف ازدهمت فيه الساحة بمخترعات ومنجزات لا صلة لنا بها إلا من خلال الاستهلاك النهم البعيد كل البعد عن الأسباب الحقيقية للتقدم.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات غالباً ما تقدم تكنولوجيا كثيفة رأس المال، ولهذا ساءت أوضاع العمالة وزاد حجم البطالة عما كانت عليه قبل دخول الشركات فى الدول المضيضة، ومن أهم مشاكل نقل التكنولوجيا وسلبياتها^(٢).

• عدم وجود سياسة واضحة للتكنولوجيا.

(١) عبد القادر محمد عبد القادر: مشاكل التقدم التكنولوجى فى البلاد النامية مع الإشارة لمصر، رسالة ماجستير - كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٠، ص ص ٨٨-٩٥.

(٢) د. جمعة محمد عامر: قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص ١٠٠.

- عدم الربط بين التعليم والتطور الصناعى القائم على التكنولوجيا.
- هجرة الكفاءات التقنية والعلمية (العقول)^(١).
- فرض مرتبات وأجور غير مبررة للخبراء والفنيين الأجانب المنتدبون للعمل.
- التبعية التكنولوجية وزيادة سبل الازعان^(٢).
- اشتغال العقود التكنولوجية على عدم من الشروط المجحفة أو القسرية مما يؤدي لانخفاض قدرة الدول النامية المضيفة على الاستفادة من التكنولوجيا^(٣) وعدم الاستيعاب الجيد لتطويعها، بالإضافة إلى الاضرار بالبيئة فى ظل انتشار البطالة والقضاء على الصناعات اليدوية، وزيادة تكاليف التشغيل.

وإذا كانت الشركات متعددة الجنسية غالباً ما تستمد قوتها من تنوع أنشطتها فى ظل الامتلاك والتحكم فى خطوط الانتاج القائم على التكنولوجيا، وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بين مستوى التكنولوجيا ومستوى النمو الاقتصادى، وفى سياق الاستراتيجية الكلية للنقل من قبل الشركات الأجنبية المتمثلة فى أطر النقل القائم على معيارين هما المعيار الانتاجى والتجارى والذين يهدفان إلى الربح والسيطرة على القاسم الأعظم من السوق العالمى^(٤)، فى ظل فرض الكثير من القيود التى تؤدي إلى تقليل

(١) أنطوان زحلان: مشكلة هجرة الكفاءات العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ص ٢٩-٣٠.

(٢) د. فينان محمد طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا، دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ١٠٧ - ١١٢.

(٣) د. إبراهيم حلمى عبد الرحمن: قضايا التكنولوجيا المعاصرة فى مصر، مرجع سابق، ص ص ٨١-

(٤) عقيلة عز الدين محمد طه: أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية فى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠)، ص ص ٣٧٢ - ٣٨٥.

الكثير من الفوائد على خلفية هذه القيود التي تثقل الدول المضيفة^(١) والسيطرة شبه الكاملة على الأسواق الدولية تقنياً.

ويذهب الخبراء إلى أن عملية نقل التكنولوجيا تعد وسيلة من وسائل اختراق أسواق الدول النامية للسيطرة عليها وجعلها تدور في جاذبية التبعية وترسيخ مبدأ الاحتكار على خلفية واقع التخلف المفروض على الدول النامية بدءاً من الحقبة الاستعمارية وانتهاء بزمان العولة الذي أصبح الاستعمار القديم يتقمص ثوباً جديداً هو الاخطبوط التكنولوجي من أجل تحقيق الهيمنة ، ووفقاً لاحصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بلغت حصة الشركات متعددة الجنسية ٨٥ ٪ من إجمالي مدفوعات الدول النامية مقابل الحصول على التكنولوجيا^(٢).

وتتحقق عملية نقل التكنولوجيا بصورة حقيقية عندما يتمكن الطرف المتلقى إليها من تنفيذ التكنولوجيا المستوردة كمرحلة أولى ثم إعادة إنتاجها في مرحلة تالية ثم التجديد التقني والتطوير وهي مرحلة ضرورية وحتمية للمرور الذي لا مفر منه^(٣) ، وإن كانت الشركات المتعدية غالباً ما تلجأ إلى الاعتماد على التكنولوجيا كثيفة رأس المال دون الارتكاز على التكنولوجيا كثيفة العمالة لأن الأولى لا تعمل على اقتناء الاسرار التقنية في الوقت الذي يشهد فيه عزوف الفروع المنتسبة على اللجوء إلى التحديد التقني بعيداً عن الشركات الأم حتى لا تزيد التكاليف وتقل الأرباح^(٤) ، في ظل افتقاد الدول المضيفة لوجود قاعدة تاريخية قائمة على التقنيات^(٥).

(١) إبراهيم قادم: الشروط المقيدة في عقود نقل التكنولوجيا ودورها في تكريس التبعية التكنولوجية على المستوى الدولي، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة، كلية الحقوق، جامعة عيش شمس، ٢٠٠٢)، ص ٩-١٣.

(٢) د. محمد رشاد الحملوى: السوق الرأسمالي للتكنولوجيا والدول النامية، المؤتمر السنوى الأول للاقتصاديين المصريين (القاهرة، مارس، ١٩٧٦)، ص ٣٤٥.

(٣) خير الله ويردى: دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ١٥-٢٢.

(٤) د. عصام الدين جلال: دور التكنولوجيا في التنمية، مرجع سابق، ص ٢٣٨-٢٤٠.

(٥) د. نورمان كلارك: الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا، مرجع سابق، ٢٧٩-٢٨٠.

ويتعين على الدول النامية أن تعي أن الدول المتقدمة لن تتطوع لنقل التكنولوجيا إليها دون دفع فاتورة باهظة لأنه ليس في صالح الدول المتقدمة مساعدة غرائمهم في تحقيق التنمية حتى لا تفقد الدول الصناعية مزاياها التي تتوفر من خلال حالة التخلف الاقتصادي الحالي الذي تقبع فيه الدول النامية^(١).

وتؤكد الاحصائيات أن قدراً كبيراً من معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل يتراوح ما بين ٣٠٪ - ٥٠٪ يرجع في الأساس إلى التطور التقني، لا سيما أن التغيير التكنولوجي قد اتسم بالديناميكية^(٢)، حيث إن التغيير التقني يعنى في المقام الأول التحسين في حالة المعرفة والتحول الانتقالي في دالة الإنتاج من خلال عنصرين، هما:

١- مزيداً من الانتاج تم انتاجه بنفس المواد.

٢- نفس الانتاج بموارد أقل.

ولا يقاس التقدم الفني والتكنولوجي بكميات السلع الاستهلاكية المنتجة ولا بعدد المصانع داخل الدول، وإنما يقاس بمقدار ما لدى الدولة من قدرات ذاتية وما يمكن استتباطه من أساليب وطرق تكنولوجية يمكن احداث نمو تراكمي على المدى الطويل^(٣)، وتؤدي الابتكارات التكنولوجية لأكساب الدولة المتقدمة ميزات نسبية وخصائص احتكارية وأهمية بالغة في تفسير تقدم الدول الصناعية، وكذا الدول حديثة التصنيع خصوصاً الصين

(١) د. عبد الفتاح قنديل: نقل التكنولوجيا المتطورة في الدول النامية في تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة مصر المعاصرة (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، مارس، ١٩٩٦) ص ٢٩٨ - ٣٠٧.

(٢) د. نورمان كلارك: الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٣) د. على حبيش: التفكير التكنولوجي والتنمية القومية (القاهرة: أكاديمية البحث العلمي، ١٩٨٦)، ص ١٨٠.

ودول الآسيان التي وضعت ضمن التجارب الناجحة القائمة على انتاج السلع المصنعة كثيفة التكنولوجيا^(١).

وإذا كان العالم اليوم يعيش الثورة الصناعية الثالثة، في الوقت الذي نجد أن هناك تأثير للشركات الاجنبية على نقل التكنولوجيا والتي غالباً ما تتأثر بتوجيهات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقدمه الشركات عبر العالم، ومن ثم فإن هيكل الاقتصاد العالمي الجديد في ظل العولمة يتأثر بشكل واضح بهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يوفر قدراً كبيراً من المزايا بالإضافة إلى وافورات الحجم والتخصص الانتاجي، في الوقت الذي نجد أن خطة الدول النامية تعد ضمنية وليست معلنة في ظل استمرار الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة نظراً لارتفاع عملية نقل التكنولوجيا^(٢). بالإضافة إلى التبعية التكنولوجية كأحد أهم صور الاستغلال من قبل الدول المتقدمة إلى الدول المضيفة النامية^(٣)، كى تدور في فلكها أو جعلها حقل للتجارب كمختبرات.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات الدولية جعلت من التكنولوجيا هي محور المنافسة الدولية فيما بينها^(٤)، وهذا ما رسخ لسياسة التبعية التكنولوجية لاستكمال الأشكال التقليدية للتبعية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً^(٥)، وان كان الخبراء يرون أن عملية النقل للتكنولوجيا لا يعد نقلاً أصيلاً يؤدي إلى التنمية، بالإضافة إلى عدم وجود بنية تكنولوجية وطنية قادرة

(١) د. جمعة محمد عامر: التجارة الخارجية، وتنظيم الاقتصاد الدولي، مرجع سابق. ص ص ٨٩ - ٩١.

(٢) د. فاطمة أحمد الشربيني وآخرون: اقتصاديات المكنة (الزقازيق: المكتبة العلمية، ١٩٩٨)، ص ١٦٠.

(٣) د. إبراهيم سعد الدين عبد الله: النظام الدولي وآليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات (بيروت: دار المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ص ٩٢ - ٩٥.

(٤) د. فؤاد مرسى: الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٥) نوردي سيمونيا: المعونة في استراتيجية الاستعمار الجديد (موسكو: أكاديمية العلوم السوفيتية، ١٩٨٤)، ص ٩٥.

على رفع مستوى التدريب والابتكار^(١)، وتحقيق الاستيعاب التقنى للتكنولوجيا المستوردة وتطويرها بما يلائم البيئة الانتاجية.

وكثيراً ما تلجأ الشركات متعددة الجنسية إلى اشتراط بعض القيود على استعمال التكنولوجيا التى توردها إلى الدول النامية، ومن هذه الشروط:

- ١- اشتراط موافقة مسبقة لمورد التكنولوجيا.
- ٢- التزام متلقى التكنولوجيا باستيراد كافة مستلزمات الانتاج من مورد التكنولوجيا.
- ٣- تحديد كميات الصادرات وعدم منافسة المورد أو التعامل مع المنافسين له.
- ٤- تقييد حرية الدخول فى اتفاقيات صناعية لها علاقة بالتكنولوجيا المماثلة.
- ٥- اختصاص المحاكم فى دولة المرخص بأية مشاكل قد تثور حول شروط العقد.
- ٦- حرمان المتلقى من اجراء بعض التحسينات أو التعديلات التطويرية..
- ٧- عدم إجراء التحسينات.
- ٨- إجبار المتلقى على استعمال علامات تجارية معينة.
- ٩- تقييد حجم الانتاج لامكانية التصدير.
- ١٠- الاشتراك من قبل المورد فى ادارة المشروع او اختيار العاملين الدائمين.
- ١١- اقصار بيع الانتاج إلى المورد.

(١) غفار كاظم: بعض مشكلات استخدام التكنولوجيا فى تنمية الاقتصاد العربى، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١)، ص ص ٩٨ - ١٠١.

ولقد أجرت بعض الدراسات عملية فحص لعدد ٢٧٦ عقداً من عقود توريد التكنولوجيا في أربع دول أسفرت هذه الفحوصات عن احتواء ٢٤٧ عقداً على بعض الشروط التقييدية الخاصة بالصادرات في المناطق التي يتحكم مورد التكنولوجيا فيها، وهذا ما يؤدي إلى تجزئة السوق العالمي واحتكار المورد للتكنولوجيا^(١). وخاصة أن الغرب يتعامل مع الدول النامية بطريقة تحقق التبعية والتخلف لدول الجنوب^(٢).

وفي ظل اتساع الفجوة التقنية يوماً بعد يوم بين الدول المتقدمة والنامية نجد أن السوق التقنية تتصف بالاحتكارية التي تقوم بانفاق مبالغ ضخمة على البحوث في الدول الصناعية في كافة المجالات، لا سيما أن الدول الصناعية تساهم بـ ٩٨ ٪ من عدد البحوث العلمية في الوقت الذي تساهم الدول النامية بـ ٢ ٪. وهذا يعني أن الدول المتقدمة تتفق على البحوث بـ ٤٩ مرة عما تتفقه الدول النامية وإذا ما أخذنا عنصر عدد السكان في الاعتبار نجد أن نسبة الزيادة تروا على ١٣٥ مرة^(٣).

ويرى الباحث أن الأرباح أو الفوائد أو العوائد التي تحصل عليها الدول المانحة للتقنيات أكبر من الخدمات التكنولوجية المقدمة إلى الدول النامية، وأن كان البعض منها يذهب إلى تدشين البنية الأساسية في الدول المضيفة وخاصة التي تعمل في خدمة الاستثمار الأجنبي.

ويذهب بعض الخبراء إلى حد ابطال كافة عقود نقل التكنولوجيا إذا ما تضمنت هذه العقود شروط تقييد حرية المستورد في استخدامها أو تطويعها أو إذا ما جاء في العقد عددٌ من الشروط المقيدة أو المجحفة أو القسرية أو متى خرج الاتفاق عن اعتبارات العدالة، لذا ينبغي ابطال الشروط أو فسخ العقد إذا

(1) Caisson Mark: Alternatives to The Multinational Enterprise (New York: The Dryden Press, 1988), p. 20.

(٢) د. نورمان كلارك: الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا، مرجع سابق، ص ٢٤٢-٢٩١.

(٣) د. محمد رشاد الحملاوي: السوق الرأسمالي للتكنولوجيا والدول النامية، مرجع سابق، ص ٩٤-٩٧.

لم يستطيع تنفيذ العقد بدونها^(١)، نظراً لتضمنه شروط مجحفة كالاتوات وعدم منافسة المرخص له للمرخص في بلده أو التفتيش من المورد على المشروع^(٢) أو إجراء الدعاية والاعلان للمورد والذي يلعب دوراً هاماً في دفع الاستهلاك وتطوير صناعة التصميم^(٣).

ويوجد مجموعة من الشروط والعوامل التي تحدد في النهاية حدود اختيار التكنولوجيا المنقولة:

- ١- درجة النمو الاقتصادي الباعث على استخدام التكنولوجيا.
 - ٢- أن يكون صانعوا القرار الاقتصادي والسياسي يرغبون في استقدام التكنولوجيا
 - ٣- أن يكون هذا النمط التقني غير متوافر في الدولة محلياً.
 - ٤- إذا كان نقل التكنولوجيا أقل تكلفة من انتاجها محلياً.
- ومن مقومات التكنولوجيا المستوردة وشروطها الملائمة:
- ١- الملائمة لظروف الدولة النامية من حيث عنصر العمل والسكان وتوافر الخبرات ومدى اتساع السوق.
 - ٢- الحصول على أفضل الشروط المالية والاقتصادية.
 - ٣- عدم الاضرار بالأنشطة الانتاجية القائمة.
 - ٤- المساهمة في انشاء مراكز البحوث والتطوير.
 - ٥- اكتساب المعرفة التقنية.

(١) د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير: عقود نقل التكنولوجيا، مرجع سابق، ص ٤٩٣ - ٤٩٤.

(٢) د. عبد الحميد بهجت فائد: إدارة الانتاج، مرجع سابق، ص ١٠٧، بتصرف من المستشار/ عبد العزيز إسماعيل: الشروط المجحفة في اتفاقيات نقل التكنولوجيا، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، فبراير ١٩٨٦، ص ٩٣ - ٩٧.

(٣) يوجين فارجا: القضايا الاقتصادية والسياسية للرسمية، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، بيروت، ١٩٧٥، ص ٢٤٩-٢٥٢.

٦- إفاد الطلاب والمبعوثين للخارج.

٧- نشر المعرفة التكنولوجية.

٨- استقدام الخبراء للتدريب.

وتقرر مدونة الميثاق العالمى بحق كل دولة فى وضع سياساتها وقوانينها ولوائحها المتعلقة بنقل التكنولوجيا بما يتلائم وقوانينها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية وبما يحقق الأهداف التنموية، وحظر كافة الشروط المقيدة والمحددة لكمية الانتاج أو تقييد حرية المستورد فى استعمال التكنولوجيا محل الاتفاق.

ويذهب العديد من الخبراء إلى أنه فى حالة إبرام عقود الاستثمار أو عقود نقل التكنولوجيا لتحقيق وظائف التنمية فلا بد من تطبيق قانون السيادة الوطنية، لأن التنمية باطرها المختلفة تعد من أهم وظائف الدولة، وعندئذ لا تخضع القيود أو هيئات التحكم إلى سلطة دولة أخرى ما لم يثبت ذلك صراحة فى العقود.

ووفقاً للمعايير الاقتصادية القائمة على التكلفة مقابل العائد، فليس من المنطق ادخال تكنولوجيا لن يأتى من ورائها عائد حتى ولو كانت التكنولوجيا سحراً، ولذا يمكن القول بأن التكنولوجيا التى تنتجها أو تجلبها الشركات الأجنبية إلى الدول النامية لم تعد تناسب واحتياجات الدول النامية المضيفة لخروجها من طوق التخلف والجهل، ومن ثم يجب اختيار التكنولوجيا الملائمة لامكانياتها وفقاً للآتى:

١- الانتقاء (الاختيار الأمثل).

٢- التطويع.

٣- التطوير.

٤- الابتداع.

ويود الباحث أن يشير إلى أن الشركات العملاقة الأجنبية تقوم ببيع التكنولوجيا سريعة الاندثار للدول النامية بأسعار احتكارية مرتفعة حتى يظل السوق العالمي يخضع إلى منتجات الدول الأم وفروعها المنتسبة التي غدت تسيطر على العالم من خلال شبكة عنكبوتية محكمة، ولقد حظيت الولايات المتحدة الأمريكية على أهم الابتكارات التكنولوجية في نهاية القرن العشرين، ووفقاً لأحصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن أمريكا حظيت على ٦٠ ٪ من الابتكارات التقنية في العالم، بينما حظيت بريطانيا على ١٤ ٪ وألمانيا على ١١ ٪ والباقي موزع على كافة دول العالم^(١).

وترجع عملية المغالاة في تكاليف نقل التكنولوجيا إلى عوامل متعددة من، أهمها:

- ١- سيطرة الشركات متعددة الجنسية على سوق التكنولوجيا.
 - ٢- ندرة المعروض من التكنولوجيا في ظل احتكار القلة.
 - ٣- عدم اعتماد الدول النامية على نفسها عن طريق تغيير استراتيجيتها والتكامل فيما بينها.
 - ٤- امتلاك الشركات المتعدية مصدر التجديد التقني بما تمتلك من قدرات مالية وقدرات اقتصادية لا تمتلكها الدول النامية..
- وتتعدد طرق نقل التكنولوجيا حيث أن التكنولوجيا تنتقل من خلال الآتي:

- ١- النقل الداخلي (المحلي أو الوطني) الذي يتم عبر البحوث العلمية في الجامعات والمعاهد أو مراكز البحوث، ومن خلال الشركة الأم إلى فروعها المنتسبة في العالم.

(١) د. عفار عباس: مشكلة نقل التكنولوجيا - دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ١٥٢ وما بعدها

دور الشركات عابرة القارات في الصين

- ٢- النقل الخارجى (الدولى) والذى يتم بين دولة متقدمة ودولة نامية أو شركة متعددة الجنسية ومشروع وطنى مستقل ينتمى لدولة أخرى.
 - ٣- النقل الرأسى وهو يتم عبر تحويل خلاصات البحوث العلمية إلى واقع عملى أو إجراء تعديل عليها.
 - ٤- النقل الأفقى وهو نقل التكنولوجيا دون إجراء أى تعديل عليها، ومن ثم فإن النقل الأفقى لا يؤدى إلى دفع عجلة التنمية بينما النقل الرأسى يبقى هو المؤدى إلى عملية نقل التكنولوجيا بصورة حقيقية، ولهذا يجب على الدول النامية العمل على تحويل النقل الأفقى إلى رأسى حيث الارتباط "عضوياً بديناميكية المجتمع"^(١).
 - ٥- النقل الناعم للتكنولوجيا، وهذا يعد أصعب أنواع النقل، لأن التكنولوجيا الناعمة غير متاحة وغير معروضة للبيع وإنما يمكن اكتسابها من التعلم والممارسة العملية أو من خلال حزم التكنولوجيا والتصميم والخبراء^(٢).
- وتتعدد مصادر نقل التكنولوجيا الخارجية وان كاد أغلبها يتم عبر الشركات متعددة الجنسية إلا أن هناك مصادر أخرى، وهى:
- ١- الاشتراك فى المراكز العلمية الأجنبية الخاصة بأعداد البحوث التقنية.
 - ٢- إيفاد الخبراء للبعثات بالخارج.
 - ٣- متابعة التقارير والنشرات العلمية الخارجية.
 - ٤- شراء واستيراد المعدات.
 - ٥- عقود تسليم مفتاح (أو المجمعات الصناعية).

(١) د. أسامة الخولى: نقل التكنولوجيا وتطويعها، دراسة نظرية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٧) ص ٢-٥.

(٢) G. K. Helleiner: The Multinational of The Less Developed Countries World Development (New York: The Apex Press, 1975). . pp. 161- 169.

٦- التراخيص الصناعية.

٧- الاشتراك في أحد المشاريع مع أحد الشركات المتخصصة في مجال انتاج التكنولوجيا.

وبالتنظير المقارن بين المصادر الداخلية المحلية والمصادر الأجنبية في نقل التكنولوجيا يتضح لنا أن مستوى التقدم العلمى للمصادر المحلية أقل من الأجنبى فى حين أن هذا الاتجاه يعتمد على الذات بالإضافة إلى خلق كوادر محلية، بينما الخارجية تؤدي إلى التبعية والاعتماد على الخارج، غير أن تكلفة التكنولوجيا المحلية أقل بكثير من مثيلتها الأجنبية لوحدة المنتج، وتنتج منتجات محدودة بحدود السوق المحلى ولا تحتاج إلى استثمارات كبيرة وتؤدي إلى التأثير الإيجابى على ميزان المدفوعات وخلق تكنولوجيا ملائمة محلياً. إلا أن الأجنبية تحتاج إلى تكلفة أكبر للاستثمارات أكثر، وتعود بالإيجابية على ميزان المدفوعات لو أن الانتاج موجه للتصدير، ولا تستوعب عماله نظراً لعدم ملائمة الظروف للعمالة المحلية.

ومن أهم الشروط المثالية لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية^(١).

١- حسن الاختيار للتكنولوجيا المطلوبة والملائمة.

٢- التفاوض الجيد مع الشركات الأجنبية فنياً ومالياً.

٣- توافر القدرة المحلية على التطويع.

٤- تفادى الأضرار وحسن التكلفة والنفقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد أكثر من طريقة لنقل التكنولوجيا، ومن هذه الوسائل:

١- الملكية الكاملة للمشروع متعدى الجنسية الذى يعمل على توطين بعض التقنيات فى الدول المضيفة.

(١) د. فينان محمد طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا، مرجع سابق، ص ٦٧.

- ٢- المشروعات المشتركة والتي غالباً ما تكون حصة الشريك الأجنبي توريد التقنيات الملائمة.
- ٣- اتفاقيات الترخيص واستعمال براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الملكية الصناعية^(١).
- ٤- مشروعات التسليم مفتاح وان كان الخبراء لا يضعونها ضمن عملية النقل لانها لا تكسب المعرفة الفنية وطرق الاستخدام.
- ٥- المقاوله والتوريد والتي عن طريقها يمكن توريد المعدات الفنية لادماج الصناعة وتحقيق الروابط بين الاقتصاديات.
- ٦- استقطاب الخبراء الأجانب لتدريب العمالة الوطنية وإكساب المهارات التكنولوجية وتعدد الدوافع التي من خلالها تلجأ الشركات الأجنبية إلى منح التراخيص الصناعية في:

- نقص الأصول المادية التي تتطلبها العمليات الاستثمارية.
- عدم كفاية الانتاج لتغطية السوق المحلي والدولي.
- ارتفاع عنصر المخاطرة.
- لا تتطلب وقت طويل مثل الاستثمار الأجنبي الذي قد يؤدي إلى تهديد مركز الشركة التنافسي في السوق الصيني.
- يضمن لمانح التراخيص مورداً مالياً ثابتاً لفترة طويلة.

وانه من خلال التنظير المقارن بين المعرفة الفنية والتعاون الصناعي للشركات متعدي الجنسية يتبين لنا أن المعرفة الفنية تقوم بين طرفي العقد أحدهما يعلم وهى الشركات وطرف لا يعلم وهو الطرف المحلي في الدول المضيفة ويكون التدريب نظير مكافأة وتكون أوجه المساعدة معدومة في

(١) د. سميحة القليوبى: الملكية الصناعية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٦٠-٢٦٢.

العقد بينما في التعاون الصناعي فإنه يتم بين الشركات المشتركة يقدم كل طرف ما يوجد به لتحقيق مصالح الشركة من إدارة وتدريب وتقنيات.

ومن المتطلبات التكنولوجية لإحداث التنمية في الدول النامية:

- ١- أن تساهم في توفير منتجات أساسية كحد أدنى من الاحتياجات الأساسية.
- ٢- توفير السلع الصناعية الخاصة بالتصدير.
- ٣- أن تشمل كافة أسس الصناعة الوطنية.
- ٤- أن تنشأ أساس تكنولوجي ذاتي متعدد الأغراض بما يؤدي إلى تطوير القطاع التقني غير أن هناك متطلبات لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وهي:

- توافر البنية التحتية والمناخ المؤسسي المتشعب والتمويل اللازم لتطوير المؤسسات.
- تحديد الأنشطة والقطاعات المطلوبة والمراد النقل التقني إليها.
- تحديد الدور الوطني في عملية النقل وتشجيع الاستثمارات المشتركة.
- التعرف على الشروط السائدة في حقوق الملكية الصناعية والفكرية بمنظمة التجارة العالمية.

ووفقاً لواقع التعامل ومعطيات الظروف الموضوعية فإن عملية نقل التكنولوجيا دائماً ما تتحدد وفقاً لاحتياجات خطة التنمية الملائمة للواقع بغض النظر عن مستواها التقني لتخفيف قدر كبيراً من واقع التبعية الاقتصادية والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي في ظل الوصول الفاعل إلى التكنولوجيا العالية، وتجدر الإشارة إلى أن نجاح نقل التكنولوجيا من مصادرها إلى مراكز استهلاكها يتوقف على قدرة المجتمع المنقولة إليه ومدى استيعابها للانتقال من مرحلة الاستيراد إلى مرحلة التوليد المحلي.

ومن ثم فإن التكنولوجيا صارت اليوم أشبه بالإدارة السحرية التي توهم البعض في الدول النامية بأنها تحقق المعجزات وهذا مكمّن وسر وتخلف الدول النامية ، لا سيما أن الخبرات الأجنبية هي التي تتخذ القرارات المتعلقة بالخيارات التكنولوجية ، لهذا فإن التكنولوجيا لن تحل مشكلة التخلف لأن القبول بهذا يعد قلباً للحقائق ومناهج المنطق العلمى وتجاهل للمسار التاريخى للتقدم القائم على التدرج المرحلى وروح التجريب، لذا يجب تطوير الأجهزة التخطيطية في الدول النامية كونها لا تزال تفتقد إلى حرية اتخاذ القرار نظراً للافتقار للقوى السياسية، وأن لكل مستثمر وشركة استراتيجيتها التكنولوجية بما يؤدي إلى بروز معوقات وسلبيات تؤدي إلى تخلف خطط التنمية التقنية وتوجيهاتها العامة التي تصب في نهاية الأمر في تحقيق التنمية الشاملة شرط تحديد القوى الانتاجية ، وزيادة الاستثمارات الانتاجية والعمل على إزالة أطر القاعدة الصناعية التقليدية مع ضرورة احداث تطورات وتغيرات هيكلية في عمق الاقتصاد الوطنى وتغيير أنماط الملكية.

وأخيراً فإن الباحث يرى أن التفوق التقنى والتكنولوجى يؤدي حتماً إلى تحقيق التفوق الاقتصادى، وإن كان لا يضمن تحقيق النمو والتنمية إذا ما كان الاقتصاد يدار بطريقة عشوائية، فى الوقت الذى يوجد (علاقة طردية) بين التفوق التكنولوجى يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادى وتحقيق التنمية.

التكنولوجيا الصينية:

قديما اخترعت الصين البوصلة والبارود والطباعة والورق وانتقلت هذه الاختراعات للغرب، ونتيجة لحالة الانغلاق على الذات التى عاشتها الصين منذ آلاف السنين وحالة الحرب بين فرقاء الحرب من الامراء والاباطرة، ونتيجة لحالة السلب فى ظل الماضى الاستعمارى منذ القرن السادس عشر الميلادى حتى سنوات الثورة الثقافية فى منتصف الستينيات من القرن العشرين، بعد أن

كانت لائحة الانجازات الصينية من أفضل التقنيات أثارة للاعجاب حيث استطاعت في الأزمنة الماضية تغيير وجه العالم ، وأفاضت على الدنيا المزيد من الانجازات ، في الوقت الذي خيم على النفسية الصينية الاحباط جراء المحاولات الفاشلة للابتكار على خلفية الهزائم العسكرية في منتصف القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين من اليابان ، ولهذا أدركت الصين أن الثمن الذي يدفع للتخلف التقنى باهظاً ، لأنه من الصعوبة بمكان الاستيعاب الجيد للتقنيات الأجنبية وتزويبها في بيئة مغايرة عما نشأت أو ولدت فيها.

وكان للتقارب الصيني السوفيتي في منتصف القرن العشرين الفوز بنصيب الأسد من الصناعات الثقيلة ، في الوقت الذي حاولت الماركسية تقديم التجانس التكنولوجي دون جدوى ، على خلفية أن الحضارة الصينية تعد من أرقى الحضارات التي عرفتها الانسانية بما أفاءت على الدنيا سيلاً متصلاً من الابتكارات المدهشة والتي احتفظت بوجودها الفعال^(١).

في الوقت الذي نادت الثورة الثقافية بتحطيم التكنولوجيا الغربية حيث جعلت من الاعتماد عليها خيانة عظمى ، وعلى أثر هذا فشلت الصين في احداث أى تقدم يذكر على المستوى التقنى بفعل سياسة الاكتفاء الذاتي الصارم والانغلاق على الغرب ، وبإدراك الصين في نهاية السبعينيات أنها قد تخلفت وغدت المسافة الفاصلة بينها وبين دول الآسيان واليابان قد اتسعت ، لذا كان على الصين حسم الأمر وتضييق الفجوة التقنية ولا يمكن الوصول إلى هذا في ظل المضى قدما في اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي والانغلاق^(٢).

ولقد ظل النظام الصيني المتعاقب معنى بالاستقرار أكثر من انشغاله بالابداع والتقدم التقنى وان كانت الصين تمتلك سجلاً يتميز بالابداع

(١) جوزيف نيدهام: موجز تاريخ العلم والحضارة في الصين، ترجمة: محمد جوده (القاهرة: مكتب الشرق، ١٩٩٥)، ص ٩.

(٢) ووين: الصينيون المعاصرون، ترجمة: د. عبد العزيز حمدي، ط ١ (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ١٩٩١)، ص ٢٩٨.

الفطرى، وبتأسيس المناطق الاقتصادية وافتتاحها على العالم الخارجى عام ١٩٨٤ منحت الصين الشركات متعددة الجنسية الامتيازات والحوافز والأفضليات من أجل القدوم بالاستثمارات والتقنيات الحديثة والمساهمة فى نشر المعارف التقنية واستحضار أنماط ومقومات البحث العلمى والتقنى إلى بيئة الانتاج، وانتقلت الصين من حيز الاعتماد على القطاع الزراعى إلى القطاع الصناعى، ولهذا أصبح القطاع الصناعى فى الصين محور التطور وقاعدة الانطلاق نحو الاختراعات والاقتباسات بصورة غير مسبقة.

وبانتشار العلوم والتكنولوجيا الحديثة فى الصين أصبحت التكنولوجيا جزءاً من مكونات التفكير القائم على الاقتباس والتطويع، حيث ان انتشار الاقتباس من شأنه التأثير الإيجابى على مفاهيم الثقافة وأسلوب التفكير لدى الشعب الصينى^(١)، واستطاع الصينيون بصورة تدريجية تأسيس نظامهم الذاتى للعلوم والتقانة، وأفرز هذا بصورة جلية انجاب جيل من المثقفين المعنيين بالعلوم والتكنولوجيا، والذين أصبحوا بمنزلة أدوات التفكير الرئيسى للتأقلم مع العالم الخارجى تقنياً، وأضحت التكنولوجيا فى مطلع القرن الحادى والعشرين مقياس قيمهم، وتمخض عن ذلك تدفق ثورة تقنية ومعرفية بالعالم لإدراكه والعمل على اللحاق به والتمكن منه.

وظهر على خلفية هذا تأسيس مجموعة من العلوم التكنولوجية الحديثة مثل عالم الالكترونيات الكمية والبيولوجيا الجزيئية والنوويات وعلوم الفضاء الذى أدى إلى صعود الصين إلى الفضاء، وظهرت مجموعة من الصناعات التقنية الناشئة كالكمبيوتر والبتروكماويات والاتصالات المتقدمة.

وبالتنظير المقارن والقياس بين الأمس واليوم فى الصين من حيث التطور التقنى نجد أن اتجاه أسلوب التفكير لدى الصينيين اتجه نحو الآتى:

(١) ووين: الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضى ترجمة: د. عبد العزيز حمدى، ط٢ (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ١٩٩٦)، ص ٢٨٠.

- ١- ظهور أسلوب التفكير المرتب ترتيباً منهجياً من التحليل الجزئي إلى الدمج الشامل
- ٢- الدمج المتبادل بين التحليل النوعي والتحليل الكمي جعل التفكير الصيني يتسم بالدقة والانضباط.
- ٣- أن الدمج بين الأدوات النظرية ووسائل التكنولوجيا والذكاء الصناعي^(١).

أن الجمع بين القدرة البشرية والتقنية جعلت الشعب الصيني أكثر تأثراً بالقدرات الابداعية في ظل حدوث تغييرات هيكلية عبر طريق شاق لأن حركة التطور التقني لم يتمخض عنها نتائج فائقة، ولهذا ظهرت ملامح التركيب الثنائي والانتقال من حيز التفكير التقليدي الصناعي القائم على التقليد إلى انتهاز المعارف الحديثة تقنياً.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين لم تتحرر من قيود الانغلاق والتخلف إلا على خلفية الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا القادمة بها الشركات الأجنبية بعد أن عزفت الصين عن المشاركة في سوق التكنولوجيا الدولية لأسباب أيديولوجية غير أنها غدت من استراتيجيتها التقنية والدخول في سوق التكنولوجيا بدرجات تفيد التنمية واطرها المختلفة^(٢).

ومن أجل تعميم الوعي التكنولوجي في الصين انتشرت التقنيات على نطاق واسع وسمحت الدولة بارسال الطلاب والباحثين للخارج للعمل على تأسيس جيلاً من الذين يستخدمون المعارف التقنية، لذا أصبحت التكنولوجيا في بداية التسعينيات في الصين مقياس ومعيّار التقييم الذي بدا يحظى بالقبول العام، وشرعت الحكومة في إقامة برنامج (سبارك) مارس ١٩٨٦ (٨٦٣) من

(١) لي هو فو، يوان ليانغ: دراسة تأثيرات ثورة العلوم والتكنولوجيا في العصر الحاضر في أسلوب التفكير (بكين: أكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية، ١٩٩٣)، ص ٣٥-٤٥.

(٢) د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن: التكنولوجيا المعاصرة في مصر، مرجع سابق، ص ٨٧.

أجل اقتحام تخوم التطورات التقنية ومساعدة الشركات والمؤسسات الصينية على رفع قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية، وتحسين المشروعات المشتركة وتحسين القدرة التقنية داخل المؤسسات الريفية والمناطق الاقتصادية الخاصة^(١).

ومنذ عام ١٩٨٧ تم مطالبة الشركات متعددة الجنسية بتوجيه جزء من انفاقها على البحث العلمى وتطوير التقنيات، والتطوير في مجال الجهود البحثية، وهذا ما دفع الشركات الأجنبية للمشاركة في إقامة مراكز الأبحاث لخدمة عملياتها، وعلى أثر هذا التحول صارت للتقنيات الصينية مكانة بارزة في الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا على خلفية القدرة البارزة على الاقتباس والتقليد والابتداع.

ومن ثم صارت قضية اقتباس التكنولوجيا أو القرصنة الصينية تقلق الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي هددت الصين بالعقوبات من أجل ما أسمته بالقرصنة والسرقة والسطو على برمجياتها، في الوقت الذي سجلت الولايات المتحدة ٦٠ حالة اغراق تجارى تقنى ضد الصين فيما بين عامى ١٩٩٠ - ١٩٩٦^(٢)، ونظراً لاحتكار الشركات الدولية العاملة في الصين مصادر التجديد التقنى فضلت الصين أن تشارك الشركات الدولية، ثم التعلم منها، ثم منافستها في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

واتجهت الصين إلى وضع خطة طموحة خمس عشرية ١٩٨٦ - ٢٠٠٠ من أجل تطوير مجال البحوث والتكنولوجيا، واتجهت إلى جلب التقنيات ذات الطابع الانتاجى في الوقت الذي هرولت الدول النامية إلى جلب منجزات التقانة ذات الطابع الاستهلاكي حيث الخلط الواضح بين التكنولوجيا ومنجزاتها، ورأت الصين أن الواقع يفرض عليها باستيراد التقنيات البسيطة والفعالة في

(١) د. حميد الجميلي: دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٢٨٣.

(٢) دانيال بورشتاين: التين الأكبر، مرجع سابق، ص ١٢٦.

مجالات متعددة، وشرعت الصين في انتاج الجيل الخامس من الحاسبات وصناعة الالكترونيات، وركزت الصين على الاصلاح التقنى فى ٤٠٠ ألف مؤسسة بالتعاون مع الدول المتقدمة بهدف رفع الخلفية التقنية داخل المؤسسات الصينية من خلال التركيز على عدة برامج، هى:

- ١- سبارك مارس ١٩٨٦، والذي يهدف إلى تحقيق المساعدة التقنية للمؤسسات الجامعية والريفية لزيادة قدراتها على التنافس فى الأسواق العالمية^(١).
- ٢- خطة الشرارة من أجل تقييم نتائج التكنولوجيا المتقدمة والمناسبة للظروف الصينية الخاصة.
- ٣- خطة المشعل التى تهدف إلى تعميم التقدم التكنولوجى فى كافة أنحاء البلاد.
- ٤- خطة التسلق ١٩٩٢ التى تساعد فى إعداد الأبحاث العلمية وتطوير مناطق الاستثمار الخاص بالصناعات عالية التكنولوجيا والتى تشمل ١٣,٦٨١ مؤسسة.
- ٥- استراتيجية النهوض التكنولوجى ١٩٩٥ والتى تهدف إلى تعميم الابداع التقنى فى المدن الاقتصادية الخاصة والمناطق الساحلية ومناطق الانتاج الريفى ومثلثات ومربعات النمو.
- ٦- استراتيجية تكنولوجيا المعلومات يناير ١٩٩٩ والتى تهدف إلى ربط الابداع التقنى والمعلوماتى القائم على الانترنت فى كافة المؤسسات.
- ٧- صندوق الابداع التكنولوجى يوليو ١٩٩٩ والذي يرمى إلى تطوير كافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تشمل ٧٠ ألف مشروع والذي يعمل خلاله ٣٣ مليون عامل^(٢).

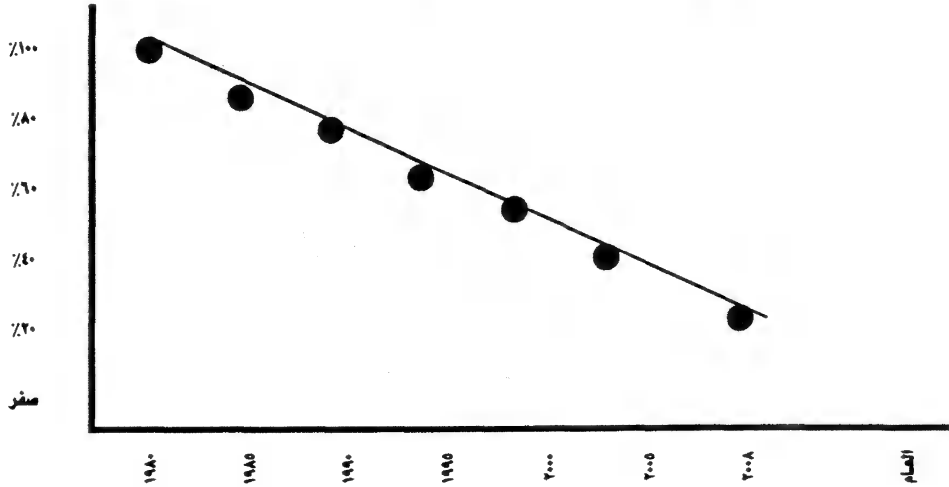
(١) د. عبد العزيز حمدي: التجربة الصينية، مرجع سابق، ص ٣٥٠ - ٣٥٤.

(٢) شوقى جلال: الصين التجربة والتحدى، مرجع سابق، ص ٥٩

دور الشراكات عابرة القارات في الصين

٨- استراتيجية العلوم التكنولوجية لعام ٢٠١٠ والتي تهدف إلى تحقيق الاندماج والتكامل العضوي بين العلماء الصينيين والتقنيين في العالم لرفع المستوى التكنولوجي لكافة أفراد الأمة والمؤسسات.

ولقد كانت الصين تهدف من وراء جذبها للشركات الأجنبية العملاقة الاستفادة القصوى من التكنولوجيا المتقدمة للشركات، وتنمية القوى البشرية في مجال العلوم والتقانة، والاستثمار في مجال البحوث التقنية، ودعم وتوسيع القاعدة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التقني بهدف تقليل وتقليص الفاقد والتالف والمعيب والمهدر وغير المستغل من عناصر الانتاج والوقت والجهد.



شكل رقم (١٤ - ٣)

انخفاض استيراد خطوط الانتاج الكاملة من الخارج إلى الصين

ويوضح الشكل رقم (١٤ - ٣) انخفاض استيراد خطوط الانتاج الكاملة من الخارج، حيث تم استيعابها بالتقنية عن طريق عقود الانتاج وبراءات الاختراع والقدرة على الاقتباس والتقليد، حيث أن الصينيين بارعون في التقليد غير المخل، وهذا ما حقق للصين تدشين ترسانة قوية من العلوم عن طريق التطوير والابتداع والشراء لبراءات الاختراع.

وفى إطار تنظيم العلاقات بين الدول النامية الماضية نحو التحديث، والدول الباحثة عن التنمية والشركات متعددة الجنسية تم طمس معالم التقسيم الأساسى للعالم بين نظامين زال أحدهما وظن الآخر بأنه الحتمية النهائية للتاريخ ونهايته، وهذا وهم لأن الرأسمالية الاحتكارية سوف تواجه نفس المصير عندما فقدت أحد أهم دعائم الاقتصاد ألا وهو مبدأ القيم والاخلاق.

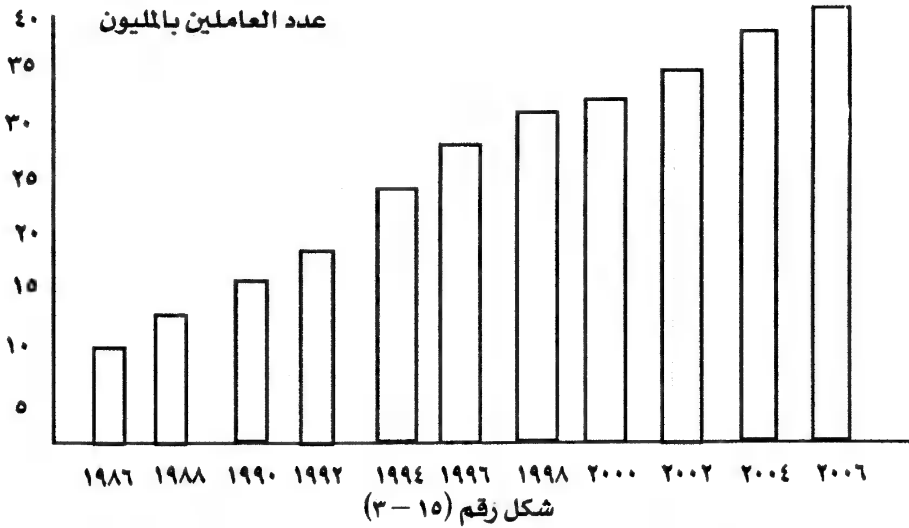
وأقامت شركة موتورولا وفيليبس أكثر من ٦٥ مركزا للبحوث الصناعية والتنمية التكنولوجية، وأقامت الشركات اليابانية عشر هيئات بحثية وتنموية، وأقامت شركة اريكسون وسيمنز الألمانية مجموعة أبحاث فى منطقة سوتشو ولهذا دخلت الصين عالم الصناعات القائمة على التكنولوجيا عالية التطور.

وأصرت الصين على أن يكون نقل التكنولوجيا شرط أساسى لدخول الاستثمار الأجنبى القادم مع الشركات الدولية، منتزعة بذلك تنازلات غير مسبوقة، ولم يكن هذا متوقع من دولة مثل الصين انتقلت إلى تعميم التكنولوجيا بصورة شاملة فى ظل دولة يقارب عدد سكانها على المليار نسمة فى مطلع التسعينيات من القرن العشرين، ولذا انفتحت الصين على البحوث والتطوير نسبة ١.٠٩ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى الصينى خلال الفترة من ١٩٩٦ - ١٩٩٩ مقارنة بـ ٢.٨ ٪ لأمريكا و ٣.١ ٪ لليابان، و ٢.٥ ٪ لألمانيا، ٢.٢ ٪ لفرنسا، ١.٩ ٪ لبريطانيا خلال نفس الفترة.

ومن الأهمية بمكان فإن الاستثمار فى العلوم والتكنولوجيا والتعليم يعد بمثابة أعظم سبل الاستثمارات على الإطلاق كونه يتجه نحو بناء عناصر المستقبل، وعلى أثر طرح الصين استراتيجية الدولة التقنية فى بداية مخاض الألفية الثالثة ارتفعت ميزانية البحث العلمى والتكنولوجيا إلى ٤٠ مليار \$ عام ٢٠٠٦ أى ما يربوا على نسبة ١.٤ ٪ من إجمالى الناتج المحلى،

دور الشركات عابرة القارات في الصين

فالصين الدولة الأولى من حيث عدد العاملين في قطاع العلوم والتكنولوجيا حيث وصل عدد العاملين في هذا القطاع ٣٥ مليون منهم ١,٠٣٦ مليون يعملون في بحوث تطوير العلوم والتقانة، في الوقت الذي تحتل المركز الثاني في مجال تطوير العلوم التكنولوجية، ويبلغ عدد الطلاب في الجامعات ٢٥ مليون طالب يتخرج منهم كل عام ٥ ملايين طالب.



عدد العاملين العلميين والتقنيين في المشاريع والمؤسسات الصينية
خلال الفترة من ١٩٨٦ - ٢٠٠٦

ولجأت الصين إلى إغراء طلابها وباحثيها المتواجدين بالخارج من أجل العودة إلى الوطن الأم للاستفادة منهم في مجال التكنولوجيا والعمل على إدخال توليفات تقنية على تقنيات الجيل الثاني بهدف تجاوز الدول الصناعية والتفاعل مع التكنولوجيا الواعدة والتكنولوجيا الحيوية وتقنيات النانو.

ومن أجل تعميم الوعي التكنولوجي نشرت إحدى الدراسات في بكين عام ٢٠٠٠ عن حجم القدرة التنافسية للصين في مجال التقنية وجاء فيهما:

- ١- هبوط قدرة الصين التنافسية في مجال التقنية إلى مرتبة ٣١ عالميا ولهذا عنيت الصين بمراجعة نظامها التعليمي والتقني.
- ٢- انخفاض مستوى التعاون التقني بين الجامعات ولهذا أنشأت ٣٣٤٦ مشروعاً قائماً على التقنية الذكية.
- ٣- اجبار الجامعات ومعاهد البحوث على اصلاح أنشطتها التكنولوجية حيث أن المؤسسات في الصين لا تزال تحمل في جوانبها سمات ادارية بيروقراطية.

واستفادة الصين وشركاتها الوطنية من المعارف التقنية للشركات الأجنبية ونجحت الصين في استتساخ نجاحات شركات السيارات العالمية مثل تويوتا وفي قطاع الالكترونيات مثل سونى وسامسونج خلال فترة زمنية وجيزة، في الوقت الذي حققت الصين أكبر عملية سطو للملكية الفكرية في العالم، ولهذا ثارت أمريكا ضد الشركات الصينية التي هددت مركز الشركات الأمريكية متعددة الجنسية وعملت على تلاشى القدرة الاحتكارية للشركات الأجنبية، ولذا اعتادت الشركات متعددة الجنسية في الصين كل يوم على أن تجد منتجاتها مقلدة داخل السوق الصينى والسوق الدولى من قبل شركات صينية ولعل أكبر الخاسرين شركة هوندا اليابانية وياماها، في الوقت الذي أجمع أغلب الخبراء، والباحثين على أن نصف الأدوية المباعة في السوق الصينى مقلدة لأدوية خاصة بشركات عالمية^(١).

وترى الشركات متعددة الجنسية أنها أكبر الخاسرين في الصين على خلفية اقتباس وتقليد منتجاتها، وهذا ما يحقق الضرر البالغ بماركاتها العالمية المميزة وعندئذ يبدأ الزبائن والمستهلكين في العالم الصد عن شراء الماركات العالمية خوفا على خلفية أنها مقلدة، في الوقت الذي تسعى الصين اليوم لتوفير أفضل سبل وأفضليات الاستثمار الأجنبى المباشر المتعلق بنقل التكنولوجيا في

(١) أوديد شنكار: العصر الصينى، مرجع سابق، ص ص ١٥٢-١٥٣.

ظل مدفوعات تكنولوجيا متدنية، وإن كانت الصين وجدت في الاستثمارات الأجنبية ضرورة حتمية في الوقت الراهن لاستدعائها، بالإضافة إلى أن الصين رأت أن الأولوية يجب أن تبقى تدفقات الشركات الأجنبية القائمة على نقل التكنولوجيا إلى الصين.

ومنذ عام ٢٠٠٠ اعتمدت الصين استراتيجية العلوم والتكنولوجيا من أجل التطوير السريع لمجموعة الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، لذا ارتفعت المشاريع المرتكزة على التكنولوجيا إلى ٣٣ / ٠، في الوقت الذي ساهمت المشروعات متعددة الجنسية بنسبة تجاوزت ٧٠ ٪ من مبيعات الصين التقنية، ومن ثم أصبحت الصين لاعباً جديداً في مجال الصادرات القائمة على التقنية العالية، في الوقت الذي ازدادت نسبة الصادرات الصينية من منتجات التقانة العالية بنسبة ٦٨ / ٠، ويتوقع الخبراء في الغرب أن الصين سوف تتجاوز الغرب تقنيا قبل نهاية الربع الأول من الألفية الثالثة، كما تفوقت أمريكا على بريطانيا في بداية سنوات القرن العشرين.

وتفضل الصين المشروعات الاستثمارية القائمة على الاستثمار المشترك حيث أنها تؤكد على أن تكون حصة الشريك الأجنبي عينية أو معدات تقنية أو براءات اختراع أو علامات تجارية وصناعية أو الاستثمار المرتكز على نقل التكنولوجيا^(١)، وساهمت المشاريع الأجنبية المرتكزة على الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢٢,٧ ٪ عام ١٩٩٥ وارتفعت إلى ٢٥,٣ ٪ عام ١٩٩٩ وارتفعت مساهمة المشاريع القائمة على نقل التكنولوجيا من ٢٦,٨ ٪ عام ١٩٩٥ إلى ٣٢,٤ ٪ عام ١٩٩٩ وزادت قيمة الصادرات الصينية القائمة على التكنولوجيا من ٥ مليارات \$ عام ١٩٩٠ إلى ٣٠ مليار \$ ١٩٩٨، بينما ارتفعت الصادرات الأمريكية التقنية عام ١٩٩٨ إلى ١٩٠ مليار \$ وبلغت الصادرات التقنية اليابانية

(1) Loll P. Straiten: Foreign Investment Transnational and Development Countries. (London: Rwin Fourth Edition, 1977)., pp. 220-245.

٦٠ مليار \$ في حين بلغ عدد الشركات المرتكزة على التقنية في الصين عام ١٩٩٩ ٧٠ ألف مؤسسة^(١).

ووافقت شركة جنرال موتورز على شروط الصين لتوطين التكنولوجيا حيث مولت ٥ مشروعات مشتركة داخل الصين، وكذا فعلت شركة نوكيا، وبلغت قيمة المبيعات في سوق البرمجيات الصينية ٨,٦ مليار \$ عام ٢٠٠٦، واتجهت شركة مايكروسوفت إلى السوق الصيني في ظل انكماش السوق الأمريكي أمام الشركة واستطاعت الشركات متعددة الجنسية تأسيس ٢٠ مركزاً بحثياً في بكين بالإضافة إلى تأسيس ١١٤ شركة استثمارية تركز أنشطتها في مجال البحث والتطوير والتكنولوجيا العالية، وهذا يعد انعكاساً جيداً لمتطلبات المرحلة الراهنة سعياً لجذب المزيد من الاستثمارات والمستثمرين والشركات الكبرى متعددة الجنسية^(٢)، وأقامت أكثر من ٤٠٠ شركة من بين أكبر ٥٠٠ شركة متعددة الجنسية في العالم فروعاً لها في الصين، وفي عام ٢٠٠٣ وافقت الصين على إقامة ٤٤٦٤٤١ مؤسسة ممولّة تمويلًا أجنبياً بقيمة تعاقدية ٨٨٧ مليار \$ وقيمة فعلية ٤٨١ مليار \$.

وبلغت الصادرات الصينية عالية التقنية نحو ٦٨,٣ مليار \$ عام ٢٠٠٢ بما يشكل ٣٣ ٪ من إجمالي الصادرات الصناعية التحويلية الصينية، وشكلت هذه الصادرات نحو ٥,٩ ٪ من إجمالي الصادرات العالمية في هذا المجال الذي بلغ ١,١٤٩ تريليون عام ٢٠٠٤ وفقاً لإحصائيات البنك الدولي.

واستفادت الجامعات الصينية ومؤسسات الأبحاث التقنية من الشركات متعددة الجنسية التي أظهرت حسن النوايا من خلال تدريب كوادر المتخرجين المهرة، حيث أن الصين ترسل إلى الغرب ٦٥ ألف طالب بالإضافة إلى إرسال ٣٥

(1) China in the World Economy , (2002) , p. 266.

(٢) مكتب التمثيل التجاري في شنغهاي ديسمبر ٢٠٠٣، ص ٩.

ألف طالب إلى جنوب شرق آسيا، وحسب إحصاء الباحث السانغفوري كونج كاو الباحث في الاقتصاد الصيني لعام ٢٠٠٢ تم ارسال ١٦٠ ألف طالب صيني يتلقون تعليمهم التقنى في الخارج كونهم متخصصين في مجال التقنية^(١)، وهذا ما ضمن للصين احتلال المركز السابع عالمياً في مجال التقنية لعام ٢٠٠٢^(٢)، ولهذا خرجت الصين تغرد خارج السرب الجنوبى.

وتجدر الإشارة إلى أن التقدم الفنى والتكنولوجى يظل قائماً على التراكم الرأسمالى، فالتطورات التقنية السريعة إنما هى تعد وليدة الاستثمار الأجنبى شرط توافر القوى العاملة المدربة والمبتكرة لتطويع هذه التكنولوجيا، لا سيما أن أفضل صور الاستثمار الأجنبى المباشر يعد هو الاستثمار الناقل للتقنيات، لذا أصبحت الصين كسوق واعد، وكمنصة تصديرية ساهمت فيها الشركات متعددة بـ ٥٠ ٪ من الصادرات الصينية الخارجية، فى حين تدهور تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر نحو البلدان النامية باستثناء بلد أو اثنين مثل الصين^(٣).

وتقيم بكين اليوم أسرع وأكبر عملية نقل للتكنولوجيا غير مسبقة فى أى دولة من الدول بالرغم من أنها ذات طبيعة جيو سياسية وأيديولوجية مغايرة عن الآخرين كونها لا تعد حليفاً مقرباً من البلاد التى تقدم لها الاستثمارات، وهذه نقطة البحث الجوهرية، وإن كنا نرى أن عملية نقل التكنولوجيا لا تتوقف على الشراء بقدر ما تتوقف على رصد كافة التحركات التقنية لدى الغير والقدرة على اكتساب الخبرات والمعارف، وإذا ما نظرنا إلى الانجازات التكنولوجية للصين عند بداية الألفية الثالثة نجدها رائعة حقاً من حيث البراعة فى الاقتباس والتقليد^(٤).

(١) أوديد شينكار: العصر الصينى، مرجع سابق، ص ص ١٤٢-١٤٣.

(٢) نفس المرجع، ص ١٤٣.

(٣) د. فواد مرسى: الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٤) توم ستويتز: ما بعد المعلومات، ترجمة: مصطفى إبراهيم (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥)، ص ١٠٣.

وأسرعت الصين بخطوات سريعة غير متسارعة نحو تعزيز الابداع التقنى، وهذا ما عزز الإدراك الصينى والكشف عن كافة المساحات المظلة داخل ذاكرتهم وبما يتلائم ويتواءم وروح العصر، ومن أجل التغلب على مشكلات نقل التكنولوجيا، ولهذا اتخذت الشركات الصينية اتجاهاً ومعياراً مزدوجاً قائماً على الآتى:

- ١- المعيار الأول: معيار الجودة النوعية.
- ٢- المعيار الثانى: معيار التكلفة المناسبة، واتخذت الشركات الصينية المعيار الثانى سبيلاً لها للاستفادة القصوى من التقنيات، وإن كنا نرى أن الشركات الصينية وجدت نفسها مجبرة على تطوير قدراتها التقنية. والواقع أن زيمين أظهر ادراكا واضحا عام ١٩٩٤ أمام منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا المحيط الهادى (ايبك) حيث قال: إن التكنولوجيا الحديثة قد قربت المسافات بين الأمم وكذلك فى مجال التبادل التجارى والتطور العلمى والتكنولوجى^(١).

وتشير بيانات البنك الدولى إلى أن من بين كل مليون نسمة من سكان الصين يوجد ٥٨٤ عالماً و ٢٠٢ فنى يعملون فى مجال البحوث والتطوير التقنى خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠١ أى أن هناك ٧٧٤,٥ ألف عالماً و ٢٥٨,٦ ألف فنى مقارنة بـ ١,٢ مليون عالم فى أمريكا و ٦٧٥,٨ ألف عالم و ٨٤٧,٥ ألف فنى فى اليابان، وهذا يؤكد على أن الصين سوف تتحول مع تراكم الخبرات لتحقيق الاختراقات والتطورات العلمية فى المجال التقنى عالمياً^(٢).

وإن كانت الصين وشركاتها لا تزال تواجه صعوبات فى مجال نقل التكنولوجيا مثل: (تحديات التسويق الدولى - تحديات الخبرات الأجنبية الموجودة داخل الصين - الحاجة إلى تطوير قدرتها البحثية كى

(1) Young Deng: The Chains Concept of National Interests in International Relation (China: Quarterly 1998), p. 317.

(2) World Development indicators, 2004, p. 294.

تكسب منتجاتها الجودة، بالإضافة إلى التخوف من ثورة الاتصالات والمعلومات التي قد تؤثر على النظام السياسي وتفتح في عباةته الكثير من الخروقات) وإن كانت الصين تتبع منهج العقلانية تجاه الاتمتة، وهذا ما فرض على الصين تبني منهج الانتاج الاوتوماتيكي.

وإذا كان الخبراء يؤكدون على أن للتكنولوجيا ونقلها لها جوانب سياسية واقتصادية، ومن ثم فإن عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية لا يعد من قبيل النقل الحقيقي، ولكنه نقلاً قائماً على السراب كونه يتم بين تابع ومتبوع في ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة، بالإضافة إلى وجود مسافة فاصلة قد تصل إلى خمسة عقود.

وتخشى الولايات المتحدة وشركاتها الأم وفروعها العاملة في الصين من سطو المؤسسات الصينية من خلال الحصول على التكنولوجيا المزدوجة الاستعمال التي يمكن استخدامها تجارياً وعسكرياً في المستقبل في مجال صناعة الطائرات والأقمار الصناعية، وإن كان العالم يرى أن الصين لا تزال تخفي الكثير من الأسرار التقنية جمعتها من هنا وهناك.

فالصين انتقلت من حيز الاعتماد على الفكر الكونفوشيوسي إلى الفكر القائم على التكنولوجيا، ويجمع العديد من الخبراء على أن القرن الحادي والعشرين سوف يتمخض عنه عملاقاً قادم من الشرق يفرد خارج السرب النامي أو القطيع الجنوبي، وإن كانت الدول النامية من وجهة نظرنا قد تضررت كثيراً من الصعود الصيني، حيث تقلصت فرص الصادرات في الدول النامية على خلفية الاغراق الصيني القائم على التمييز السعري بفضل ما أحدثته الصين من توليفات تقنية أسهمت في زيادة الصادرات، وهذا ما أثر بالإيجاب على ميزان المدفوعات.

الفصل الرابع

العولمة ودور الشركات متعددة الجنسية

فى الصين

- ١- العولمة ودور الشركات فى الصين.
- ٢- أثر انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية فى الاقتصاد الصينى.
- ٣- دور الشركات متعددة الجنسية فى التحولات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية فى الصين.
- ٤- تأثير الشركات متعددة الجنسية على القطاعات الاقتصادية فى الصين.
- ٥- التأثير السياسى للشركات متعددة الجنسية على التنمية فى الصين.
- ٦- دور الشركات فى الاقتصاد الصينى ايجابيات وسلبيات.

الفصل الرابع

العولمة ودور الشركات متعددة الجنسية فى الصين

تمهيد:

تعد العولمة Globalization أحد المصطلحات متعددة الأبعاد والجوانب، فهى تعد مزيجاً متبايناً من العلاقات والروابط التى أصبحت تتجاوز الحدود بصورة، أضحت تؤثر فى الأحداث والقرارات والنتائج والأفراد والجماعات فى كافة أنحاء العالم، فالعولمة تعد بمثابة ظاهرة مركبة، وإذا كنا هنا نتناول العولمة فإننا نتناولها من منظور تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة وحركة القوى البشرية بين الدول والمجتمعات بهدف أحداث المزيد من التكامل والاندماج الاقتصادى بين الصين ودول العالم.

ويؤكد توماس فريدمان بأن العولمة تتمثل فى زيادة العلاقات المتبادلة بين الدول أو التبادل الدولى كى يصبح العالم مكان واحد، وإن كان مفهوم العولمة يعد أحدث المفردات التى شاع استخدامها فى الأونة الأخيرة المنصرمة، ولقد ارتبطت هذه الظاهرة ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات العميقة التى اجتازت العالم فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والاتصالات والمعلومات، ولهذا فهى تعد مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية التى تتسم بعجز الحكومات القومية على مواجهة التوجهات الاقتصادية الكونية.

وعلى الرغم من الغموض الذى ارتبط بمفهوم العولمة فإن العولمة قد بزغت نتيجة تضافر حركات ثلاثة، هى:

- ١- حركة عملية وتكنولوجية مثلتها القفزات المتسارعة فى ميدان الاتصالات والمعلومات والتى على أثرها صار العالم بمثابة قرية صغيرة و احدة مما قضى تماماً على عبقرية جغرافيا المكان.

٢- حركة سياسية وأيديولوجية تمثلت في انهيار الحواجز السياسية وتواري البعد الأيديولوجي في ظل علو مستوى الوسائط التكنولوجية وزوال الحركات المعارضة للرأسمالية بعد حالة الظهور والانكماش أمام الآخر في ظل حالة الانكماش.

٣- حركة اقتصادية ومالية تمثلت في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر الحدود وانتقال السلع والخدمات وحركة الانتاج في ظل تلاشى مفهوم السيادة للدولة القومية في ظل سيادة دور الشركات متعددة الجنسية.

في حين يذهب بعض الخبراء إلى أن مصطلح العولمة يعد تعميق لمبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة الدولية وجعل العالم كسوق واحدة تشتد فيها المنافسة بحيث تمتد من سوق الانتاج للسلع إلى سوق العمل ورأس المال وسوق الخدمات^(١).

وفي ظل اقتصاديات العولمة أصبح العالم سوقا واحدة توسعت فيها دائرة ومجال المنافسة بين المتعاملين في السوق الكونى لاقتناص الفرص وتحرير المعاملات في ظل سيادة نمط آليات السوق، وتعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين والمتعاملين في السوق الكونى بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولى والعلاقات الاقتصادية الدولية التى تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسية حيث أن نسبة ٤٠٪ من التجارة الدولية تتم عبر تلك الكيانات العملاقة عابرة القارات، وهذه الشركات تعد بمثابة أهم أذرع العولمة الطويلة في ظل التكتلات الدولية التى تمثل أداة الاحتواء التى ستدخل الدول النامية طوعا أو كرها من خلال الضغوط المجردة^(٢).

(١) هانسن بيتر مارتين، هارلد شومان: فخ العولمة: الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية، مرجع سابق، ص ١٩، ص ٢٩.

(٢) د. عبد المنعم السيد على: العولمة من منظور اقتصادى وفرضية الاحتواء (أبو ظبى: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ٨.

وإذا كان بعض الخبراء يعتبرها كنبت خبيث نكد أو قول منمق يتشدد به البعض لتغليب المصالح المستوردة ، وإن كنا نراها بمثابة السيل العرم الذى سوف يدفع الدول النامية دفعا كالحصى الصغيرة أمام السيل العرم ، فى حين يراها البعض أنها تعنى انكماش العالم ودمج سكانه فى مجتمع واحد ، أو هى نمط اقتصادى أو سياسى أو ثقافى لنموذج غربى متطور خرج بتجربته عن حدود الإقليمية إلى الآخر لكى يضعه فى قوالب وأنساقاً مجمدة جاهزة كى تعيش الحياة المادية وتسيطر عليها المصالح النفعية.

فى حين يراها البعض بأنها تعنى سلطة التحكم فى الموارد والأسواق ونقلها من حيز سلطة الحكومات والدولة القومية إلى حيز الأسواق والشركات العملاقة كى تتحرر من كافة القواعد والضوابط والقيود لترسيخ مفهوم الهيمنة والاحتكار، ولهذا فإن العولمة تعنى أنها ضربٌ من ضروب الوهم أو نادر من أندية القمار، لأن العولمة تعد بمثابة تفكيك للحواجز التجارية والاقتصادية بين الدول، وهى تعنى ظهور أسواق مالية جديدة وتهديد للثقافة الذاتية والهوية القومية المحلية حتى يصبح العالم سوق استهلاكية عالمية موحدة.

ومن الخصائص الإقتصادية للعولمة:

- ١- بروز دور المؤسسات الدولية المالية والنقدية.
- ٢- انهيار الاشتراكية بدولها الامبراطورية.
- ٣- ظهور الشركات متعددة الجنسية التى تنظر للعالم كوحدة واحدة لاقتناص الفرص.
- ٤- الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.
- ٥- بروز دور منظمة التجارة العالمية.

٦- زيادة أواصل القوى الاقتصادية بين الدول المتقدمة فى ظل قيام التكتلات الاقتصادية العملاقة.

٧- سيادة آليات السوق وتقسيم العمل الدولى وزيادة دور اقتصاديات المعرفة.

٨- تعظيم دور الشركات عالمية النشاط.

وتعد الشركات متعددة الجنسية هى المستفيد الأول من النظام الاقتصادى القائم على العولمة، فى الوقت الذى أثبتت الدراسات أن الشركات الدولية ظاهرة حتمية لا مفر منها بعد أن أصبح العالم بأسره مسرحاً فعلياً لعملياتها، ويوجد ثمة سببية بين كل من العولمة بجوانبها والشركات العملاقة فكل منهما يؤثر فى الآخر حيث ساهمت العولمة فى زيادة حجم الشركات الدولية وتوسيع عملياتها الخاصة من خلال سبل الدمج والتعاون بين فروعها حيث بلغ حجم الدمج بـ ٢٤٧,٦ مليار \$ عام ١٩٩٦ فى الوقت الذى وصل عام ١٩٩٨، ٥٨٦,٨ مليار \$.

ولهذا يمكن القول بأن العولمة ساهمت بصورة كبيرة فى التحولات الاقتصادية على النطاق العالمى عن طريق خلق نوع من الاندماج والتكامل الذى ارتفعت وتيرته، ويرجع هذا إلى:

١- قدرة الشركات فى استخدام دولها الأم فى فرض شروطها المهيمنة على الدول المضيفة.

٢- احكام السيطرة على أسواق المال وتدفقات الاستثمارات لضمان تبعية دول الجنوب.

٣- قدرتها الفائقة على خلق أسواق جديدة لمنتجاتها فى ظل تحقيق التكامل الأفقى والرأسى فى أنشطتها.

٤- استغلال الفوراق والميزات النسبية الخاصة بها.

٥- امتلاكها لناسية التطور التكنولوجى والتجديد التقنى، وبالتالي أصبح ينظر لها باعتبارها مدأ كاسحاً للحدود واستخدام التقنيات الحديثة وقوى السوق التى لا تقاوم مهما كانت موقعها.

إن أبرز مجالات العولة الاقتصادية^(١):

- ١- انفتاح الأسواق.
- ٢- إلغاء كافة التشريعات الحمائية.
- ٣- تسهيل حركة الاستثمارات الأجنبية.
- ٤- إلغاء كافة القيود على حركة التجارة.
- ٥- تطوير التشريعات.

وتعد العولة الاقتصادية هى السمة الأكثر وضوحاً واكتمالاً على أرض الواقع، حيث تقارب النظم الاقتصادية العالمية، وتحكم الاقتصاد الرأسمالى الليبرالى والشركات العالمية فى جوانب الاقتصاد الكونى، بعد أن باتت هذه الشركات متحررة من سلطة الدولة كونها باتت بلا وطن بما أصبح لها من فروع منتسبة تتوزع عبر دول العالم.

ولا بد عند الحديث عن العولة الاقتصادية الحديث عن التجارة الالكترونية التى يتم العمل من خلالها عبر شبكة الانترنت، ولقد استخدمت الصين التجارة الالكترونية إبان انتشار (مرض السارس) عام ٢٠٠٢، ويذهب دعاة العولة إلى أنها سوق تتيح فرصاً وامكانات هائلة لملايين البشر فى شتى أنحاء العالم على أساس أنها تسمح بتزايد معدلات التجارة الخارجية، وتبادل ونقل التكنولوجيا، والمزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وتوثيق الروابط بين الشعوب، على اعتبار أن التكنولوجيا الحديثة القائمة على اقتصاديات العولة سوف تدفع النمو إلى الارتفاع والتقدم البشرى إلى الأفضل مهما كانت سلبياتها التى لا تترك.

(١) د. صلاح وهبه: قضايا اقتصادية معاصرة، ط١ (دمشق: المكتبة العلمية، ٢٠٠١)، ص ٢٤٨.

وتعتبر المعادلة التالية عن التفاعل بين قوى العولمة والاقتصاد الكونى:

قوى العولمة = قوى السوق + [قوى رأس المال المتدفق + التكنولوجيا الحديثة]

ويعد العنصرين الآخرين هما أحد أهم أوجه القوى فى الشركات متعددة الجنسية لكى تحقق مصالحها الخاصة ومصالح دولها الام التى تسيطر على قوى الاقتصاد العالمى الذى أدى إلى انهيار البورصات الآسيوية إبان الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ عبر المضاربة فى أسهم وسندات دول الأزمة عبر زحام القطيع الالكترونى للمستثمرين متعدى الجنسية ومجهولى الهوية بلا ضوابط أو قيود، وهذا ما حذر منه رئيس الوزراء المالىزى مهاتير محمد الذى نادى بوقف (الاستثمارات الساخنة).

وتعتبر الشركات الدولية من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية والمحرك الأساسى كونها تبقى بمثابة التجسيد الحى لها، لأن اتجاهات العولمة مرتبطة بالشركات وتطوراتها، وبنمو أنشطتها الاقتصادية، ولهذا أصبح من الصعب التفريق بينهما كونهما وجهين لعملة واحدة، لأن هدفهما واحد وهو تحقيق مصالح الدول الرأسمالية المهيمنة على الاقتصاد العالمى، لا سيما أن الشركات تعد بمثابة الوجه الاقتصادى للدول الرأسمالية، كما أن الدول الرأسمالية هى الوجه السياسى للشركات عابرة القومية التى تهدف فى المقام الأول إلى الربح والنمو والاستمرارية.

ويذهب عددٌ من الخبراء إلى حد القول بأن سلطة العالم ستصبح فى يد أصحاب رؤوس الأموال والقوة الاقتصادية للشركات، فى الوقت الذى أصبحت المؤسسات المالية والنقدية الدولية بمثابة الشرطى لضبط وانصياع الدول لقواعد اللعبة، ومن ثم فإن الشركات سوف تحكم العالم فى زمن الفوضى المالية وتلاشى سلطة الدولة القومية.

لقد ارتبطت العولمة منذ بزوغها بتدويل النظام الاقصادى الرأسمالى وتحكم الشركات فى الاقصاد الكونى، لتصبح سلطة الدولة تحت رحمة الرأسماليين والدول المتقدمة، وإذا كانت الدول المصدرة للمواد الخام تحصل على عائد فإن الدول المستوردة تحصل على ثلاثة أمثال العوائد التى تحصل عليها الدول المنتجة^(١).

وتتجسد تفاعلات الصين مع العولمة فى الاستفادة منها لزيادة القدرات الإنتاجية، ومن ثم زيادة قيم التصدير، وتعتبر الصين من الدول التى اندمجت سريعاً مع العولمة للاستفادة منها للدخول منظمة التجارة العالمية وجذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وإذا كانت الصين ذهبت أو تحولت نحو العولمة بصورة مرحلية متدرجة عكس ما فعله الاتحاد السوفيتى الذى اتخذ من الانتقال السريع وأسلوب الصدمات سبيلاً له للإصلاح، ولهذا كان الانهيار والزوال، غير أن الصين انطلقت نحو العولمة من خلال أسلوب التجريب والاختبار المتعدد على نطاق ضيق، وما تم نجاحه أمكن تعميمه على كل المناطق^(٢).

الصين والعولمة:

تهدف الصين من وراء العولمة:

- ١- الاندماج مع الاقصاد العالمى بمقوماته ومؤسسته.
- ٢- زيادة عناصر القوة الاقتصادية، ولهذا حرصت الصين منذ بداية القرن الجديد بأن تكون جزء من عملية العولمة والتطوير التقنى المعاصر حيث أن الصين أرادت تحقيق مصالحها ولن ترضى الصين بأن تعود مرة أخرى للعب على أوتار الحرب الباردة.

(١) محمد الأطرش: العرب والعولمة (بيروت: مركز الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٢٥.

(٢) د. محمود عبد الفضيل: العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، مرجع سابق، ص ١١.

ومن أجل النهوض والحقاق بمنجزات العصر سلكت الصين مسارين متكاملين لتحقيق التشابك على الصعيد الكوني، وهما^(١):

- ١- اصلاح المؤسسات القائمة وتطوير نظم الإدارة العصرية بها.
- ٢- المشاركة والشراكة مع الشركات الأجنبية أو رأس المال الأجنبي في ظل توطين الخبرات الفنية والتقنية بها، بالإضافة إلى الإنضمام للمؤسسات الاقتصادية الإقليمية والعالمية وخاصة منظمة التجارة العالمية، والوصول إلى الاصلاحات الاقتصادية الداخلية والاستجابة لمقتضيات الاندماج مع العالم من أجل انعاش الاقتصاد الصيني.

وبذلت الصين الكثير والكثير من الجهود لتطوير شبكة المعلومات الدولية Internet وادخلتها في شركاتها ومؤسساتها ذات الصلة بالاقتصاد الكوني المتعولم، في محاولة منها لتحسين أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة بحيث يواكب أحدث وأشمل التطورات العالمية^(٢)، في حين وجهت الدولة استثمارات هائلة لتطوير البنية التحتية في مجال الاتصالات العالمية في ظل ربط ٨٠٪ من المقاطعات والشركات الصينية (باقتصاد المعرفة) للتفاعل بشكل بناء مع المعطيات الايجابية للعوالم.

فالعوالم تمثل للصين أسواقاً أوسع لتحقيق القدرات التصديرية وجذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى الصين والاستفادة منها والقدرة على تطويعها، والعمل على تقوية كافة الروابط التجارية وتعزيز التكامل الاقليمي والدولي.

(١) محمد السيد سليم: آسيا والعوالم: تحرير: د. نجوى سمك، السيد صدقي عابدين(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ٢٥٧-

(٢) نفس المرجع، ص ٢٥٨ - ٢٦٢.

وتتعدد مزايا العولمة بالنسبة للصين في:

- ١- سرعة النفاذ إلى الأسواق العالمية، الأمر الذي من شأنه تعزيز أسس ومقومات التنمية الاقتصادية.
- ٢- زيادة التكامل والتعاون والاندماج مع الاقتصاد العالمي.
- ٣- القدرة على جذب التقنيات الحديثة التي تعمل على زيادة الانتاج وقللة التكاليف.
- ٤- توثيق الروابط بين الاقتصاد الصينى واقتصاديات الدول المتقدمة والدخول إلى منظمة التجارة العالمية.
- ٥- الاستفادة من النظم الإدارية الحديثة وأساليب الإدارة المحترفة.
- ٦- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
- ٧- التخفيف من حدة البيروقراطية الإدارية.
- ٨- التعايش الخلاق مع الآخر من منظور متكافئ وليس من منظور استعلاى.
- ٩- تطوير القدرات الانتاجية وزيادة الطاقة الاستيعابية.

واستطاعت الصين التفاعل مع العولمة بذكاء فائق الحدود لجذب المزيد من الشركات والاستفادة من ايجابياتها وكبح جماح سلبياتها بعد أن تصرفت بنوع من النفعية البراجماتية بتوازن وفقاً لمصالح نفعية لضمان مكانة مستحقة في منتدى الدول المتقدمة ، فى الوقت الذى استطاعت الصين الحفاظ على خصوصياتها وهويتها وتراثها الحضارى من أن يلاقحها تيار الثقافة الغربية أو العمل على فض بكاراة الخصوصية الصينية.

ويبدو أن الصين اليوم أشد اهتماماً بالفرص الاقتصادية التى اتاحتها ظاهرة العولمة فى الوقت الذى تبدى فيه امتعاضا ورفضاً للتفاعلات السياسية والأمنية للعولمة ، فى حين أن الصين قد ركزت تعاملاتها مع دول العالم المتقدم

ودول الجوار بصورة كبيرة، أما دول العالم النامي فتكاد تكون بمثابة سقطة متاع بالنسبة للصين باعتبارها مستوردة للسلع الصينية على المدى المنظور، وهذا لا يدخل في اهتمامات الصين لعدد من السنوات المقبلة، فالصين تسعى إلى الانخراط مع العولة بشكل إيجابي لتثبيت أقدامها كطرف عالمي مؤثر قادم من أقصى الشرق يريد أن يحظى بمكانة مرموقة في عالم الدول المتقدمة.

أثر انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الصيني:

سعت الصين منذ عقود عديدة وسنوات مديدة لدخول منظمة التجارة العالمية (WTO) لإمتلاك المزيد من الفرص الجديدة والاندماج مع اقتصاد السوق وفتح مناهل جديدة أمام الصادرات الصينية المصنعة، ولقد تمتعت الصين منذ عام ١٩٨٥ بمركز مراقب في اتفاقية الجات أو الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي تحولت إلى منظمة التجارة العالمية أو التي ولدت من رحم الجات.

ومن مبادئ منظمة التجارة العالمية:

- ١- عدم التمييز (المعاملة المتساوية) بين الدول الأعضاء في ظل قيام تجارة حرة دولية.
- ٢- الالتزام بين الدول الأعضاء بتخفيض التعريفات الجمركية وتحقيق الشفافية.
- ٣- الاندماج مع اقتصاديات العولة، لا سيما أن ٨٠٪ من الدول الأعضاء في المنظمة قد انتهجوا اليات السوق الليبرالي.
- ٤- تشجيع الاستثمارات وتنظيم الخدمات الانمائية.
- ٥- مواجهة الاغراق التجاري.
- ٦- إلغاء حصص الاستيراد والعوائق التجارية والاعانات والحد من المعاملات التفضيلية في التجارة.

- ٧- تمكين الدول النامية من الحصول على التكنولوجيا.
- وتجدر الإشارة إلى أن هناك أسباب رئيسية وقفت حائل دون دخول الصين منظمة التجارة العالمية أو الجات من قبل، وهى:
 - ١- أن القواعد التى تعمل بها المنظمة تركز على اقتصاد السوق، فى حين أن الصين تعمل وفقاً للاقتصاد الممركز القائم على الاشتراكية.
 - ٢- اتهام الصين بعدم مراعاة حقوق الملكية الفكرية فى ظل عدم وجود قوانين تجارية.
 - ٣- وجود عوائق مصرفية فى التعامل بالعملة المحلية الصينية (اليوان).وأعلنت الحكومة الصينية وجود ثلاثة مبادئ لانضمامها للمنظمة، وهى:
 - ١- أن الصين بحاجة إلى منظمة التجارة العالمية، وكذا المنظمة بحاجة للصين
 - ٢- ضرورة أنضمام الصين للمنظمة بشروط الدول النامية.
 - ٣- أن تكون هناك عدالة ومساواة فى الحقوق والالتزامات مع انتهاج الصين استراتيجية فتح قطاع المال الصينى على الخارج باستثناء سوق الأوراق المالية (البورصة الصينية).وتتجلى عبقرية اللحظة الراهنة للتطور الاقتصادى الصينى فى انتقال الصينيين للتفاعل مع العولة ومنظمة التجارة العالمية للاستفادة من إيجابياتها ودرء سلبياتها، فى الوقت الذى يذهب الخبراء إلى أن الصين تفاعلت مع المنظمة تفاعلاً واعياً من خلال الآتى:
 - ١- القضاء على أسلوب البيروقراطية المطبق فى المؤسسات الصينية وتحسين الكفاءة الإدارية.
 - ٢- القدرة على تصريف المنتجات والحصول على العملات الصعبة الأجنبية.

٣- الحصول على مزايا أفضل.

٤- تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير، على خلفية اتجاه الصين نحو الإصلاح والتحديث الذي دارت سرعة وتيرته في الصين، وكذا الاندماج المتنامي في الاقتصاد والتجارة الدولية.

وفى هذا السياق فإن الصين بذلت جهود كبيرة من أجل الانضمام للمنظمة، في حين كان الواقع يؤكد على أن جل اهتمام الصين للانضمام لم يكن يقتصر على ما كان منها عالمياً، بل امتد أيضاً ليشمل المنظمات الاقتصادية الإقليمية، ومن أهمها منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ (أبيك) وبنك التنمية الآسيوى، فالصين كانت تدرك أن انضمامها سوف يدعم مركزها التجارى ويجعل منها طرفاً فاعلاً على كافة المستويات الإقليمية و العالمية مما يساعد هذا على المساهمة فى وضع قواعد جديدة للتجارة العالمية بدلاً من انفراد أمريكا بالمنظمة وهذا ما سوف يؤدي إلى خلق توازن فى العلاقات الدولية الاقتصادية بين كافة الأطراف.

لا سيما أن فتح الأسواق الصينية أمام المنتجات الدولية عالية الجودة سوف يحمل المؤسسات الصينية طاقة أكثر مما تطبق باعتبار أن المنتجات الصينية على مستوى متواضع من الجودة، ومن ثم قررت الصين التأقلم مع الشركات متعددة الجنسية حتى يمكن التقليل من حجم التحديات التى يمكن أن تواجه شركاتها حيث أن الاندماجات والتحالفات الاستراتيجية سوف تسهم فى تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير، وتقليل درجة المخاطرة عن طريق تنويع الأوعية الاستثمارية بالإضافة إلى تحسين الكفاءة الإدارية للشركات المشتركة عن طريق تغيير ادارتها.

ويمكن القول بأن انضمام الصين للمنظمة سيجعلها تقدم تنازلات لا قبل لها بها، لأن صناعاتها وليدة وزراعتها تقليدية كثيفة العمالة وتحتاج إلى حماية، ويؤكد ذلك ما لجأت الصين إليه عام ٢٠٠٢، حيث لجأت إلى

تخفيض تعريفاتها الجمركية من ١٥,٣ عام ٢٠٠١ إلى ٧٪. على المنتجات ذات الأولوية، وصفر على منتجات تكنولوجيا المعلومات.

والجدير بالذكر فإن الصين واجهت صعوبات بالغة أهمها تقديم تنازلات يصعب على الصين الموافقة عليها دون تعرض أمنها الاقتصادي للخطر، ومن أجل الدخول للمنظمة كان على الصين تنفيذ الشروط الآتية^(١):

- ١- إزالة كافة العقبات الجمركية أمام المشروعات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في الصين في ظل توفير تعاملات موحدة مع المشروعات الأجنبية في الصين.
- ٢- إلغاء العديد من الشركات التابعة للدولة التي تضع شروطا تحكمية ضد السلع والاستثمارات الأجنبية.
- ٣- تعديل السياسات الصناعية في ظل عدم حماية الصناعات الخاسرة.
- ٤- تعديل العملة الصينية اليوان، واخضاعها للتغيرات الحرة في حركة السوق العالمية.
- ٥- حماية الشفافية في صنع القرارات الخاصة بالاقتصاد والتجارة، في حين استطاعت الصين إبان المفاوضات التي جرت لانضمامها أن تتجنب الالتزامات الخاصة بالفصل فيما بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا.

ولم تحظى الصين بتلبية رغبة الانضمام الفعلي للمنظمة إلا أواخر عام ٢٠٠١ في مؤتمر الدوحة، وهذا يعنى قبولها بآليات السوق الحر، وبالتالي دخول هذا العملاق ساحة الصراع والمنافسة الاقتصادية الدولية، وهذا يمثل ثقلًا اقتصاديًا واستهلاكيا وسكانيا واستراتيجيا لا يستهان به، بالإضافة إلى خلق ليبرالية تتطلق من واقع جيوبولوتيكي الخصوصية الصينية دون التورط

(1) Moryoret M. Pearson: The Major Multinational Economic Imitation Engage in China (Beijing: China 2001), p. 219.

فى حروب وصراعات إقليمية أو اثنية، ولذا يذهب علماء المستقبليات إلى حد القول بأن الصين سوف تكون من أكثر الدول سكانا وأكبر الاقتصاديات قوة وقطبا له دورة فى رسم تاريخ البشرية فى الألفية الثالثة بحلول عام ٢٠٣٠.

وتضع أمريكا والغرب الصعوبات والمعوقات أمام التجارة الصينية حيث أن ٦٠٪ من الصادرات الصينية تواجه عوائق من قبل أمريكا، فى حين تحظى ٤٥٪ من الصادرات الصينية بصعوبات من قبل أوروبا وخاصة فى صناعة المنسوجات، وبدخول الصين المنظمة سوف تتبدد هذه الصعوبات وسوف تفتح الدول الأعضاء فى المنظمة أسواقها أمام السلع الصينية وزيادة التدفقات الاستثمارية ونقل التكنولوجيا المتطورة والخبرات الادارية الحديثة إلى السوق الصينى، وتجدر الإشارة إلى أن حصة الصين فى التجارة الخارجية قبل الانضمام فى منتصف الثمانينيات بلغت ٢,٥٪، إلا أنها بلغت ٩٪ عام ٢٠٠٥، وهذا ما أعطى للشركات الصينية ميزة تفاوضية وسبيلاً لإيجاد نوعاً من التطوير بديلاً عن سبل الحماية.

وعلى خلفية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سارعت الشركات متعددة الجنسية إلى الاستثمار فى السوق الصينى، وخاصة الاستثمار طويل الأجل، غير أن دول جنوب شرق آسيا تعرضت للمخاطر نظراً لتهادى الصعوبات المفروضة على حصص الصادرات الصينية وتلاشيها، وخاصة الملابس والمنسوجات، لأن زيادة الصادرات الصينية حتماً سيكون على حساب صادرات دول النمرور والآسيان، فى الوقت الذى هددت صناعة الصين الالكترونية مركز الصناعة الكورية وتايوان، وأوضح رئيس وزراء سنغافورة (جو شنوك تونج) أن أكبر التحديات أمام دول الآسيان يعد هو غزو الصين للأسواق العالمية بمنتجات رخيصة ذات النوعية عالية الجودة والتي تنتجها الشركات العالمية والتي باتت تساهم بـ ثلاثة أرباع مبيعات المنتجات الصينية عالية التقنية إلى الخارج.

إن انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية وفر للصين مكاسب اقتصادية ومعنوية أسهما في منح الحياة في الاقتصاد الصيني وضمان تفاعله مع الاقتصاد العالمي المتعولم^(١)، والعمل على تطوير الانتاج الصناعي، وعلى أثر هذا تحولت الصين تدريجياً لتصبح مصنع العالم^(٢).

وبالرغم من تأثير مرض الالتهاب الوبائي الرئوى الحاد (سارس) قد خرب الصين ودول المنطقة إلا أن الشركات لم تتوقف على ضخ استثمارات، غير أن هذا المرض أدى إلى تفعيل التجارة الالكترونية داخل الصين مع العالم الخارجى فى الوقت الذى أعطت الدولة للمستثمرين الأجانب والشركات امتيازات كثيرة، وشجعت على الاستثمار فى قطاع الزراعة وكذا صناعة التكنولوجيا الفائقة^(٣).

إن دخول الصين لمنظمة التجارة العالمية كان من أهم أهدافها العامة، غير أن هذا الانضمام لم يتم وفقاً لمعايير اقتصادية، وإنما وفقاً لركائز سياسية، بعد الغزل الأمريكى الصينى السياسى وشرب نخب الانضمام على رفات التحضير لضرب أفغانستان وغزو العراق حتى لا تتخذ الصين الفيتو فى مجلس الأمن الدولى، وهذا ما دفع الصين للدخول للمنظمة بشروطها وإبقاء السيطرة والحماية على قطاع الزراعة (الحبوب) والمعادن والطاقة والسيارات إلى عام ٢٠٠٧ مما أتاح للصين تحقيق فرص سهلة وميسرة وسريعة للحصول على الامتيازات وتصدير السلع إلى كافة أنحاء العالم.

وإذا كانت أهداف التجارة الالكترونية تتلخص فى عدد من البنود فى ظل منظمة التجارة العالمية هى:

١- تحسين الكفاءة التشغيلية والعلاقات بين العملاء.

(١) د. محمد السيد سليم، السيد صدقى عابدين: آسيا والعولمة، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

(٢) كونراد زايئس: الصين عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص ٥٤٦.

(٣) شبكة المعلومات الصينية، بكين ١٥/٩/٢٠٠٤.

- ٢- اقتناص الفرص التسويقية الجيدة.
- ٣- توسيع نطاق الأسواق والتغلب على كافة الضغوط التنافسية لها، غير أن هناك مزايا للتجارة الالكترونية في ظل منظمة التجارة العالمية وهي^(١):
 - توسيع الأسواق العالمية والتغلغل إلى داخل الأسواق الدولية والوصول للعملاء.
 - الوصول إلى قدر كبير من الموردين والحصول على أفضل تكلفة مخفضة.
 - خلق أسواق ذات كفاءة في مجال الصناعة والمزايا التبادلية الفاعلة.
 - تخفيض التكاليف الخاصة بالمخزون ومساعدة المنظمات الصغيرة على المنافسة.
- وعلى أثر الانضمام لعضوية منظمة التجارة شرعت الصين وأخذت على عاتقها العمل على تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي وفتح آفاق الاقتصاد أمام دخول الشركات متعددة الجنسية وخاصة في قطاع الطاقة والمنتجات البترولية وزيادة الكفاءة الإنتاجية المنخفضة للصناعات النفطية داخل الصين وإعادة هيكلة قطاع النفط لتحقيق أعلى درجة من الانتاجية للحقول الحالية، بالإضافة إلى تعزيز عمليات الاستكشاف مما سيدفع الصين لجذب المزيد من الاستثمارات، وتحرير أسعار الوقود لتتماشى مع الأسعار العالمية ولتخطو الصين خطواتها الكبرى تجاه الاندماج كليا مع منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي^(٢).

وعلى خلفية ذلك فتحت الصين أجواء كبيرة في قطاع النفط أمام الشركات الدولية، وسمحت بعد انضمامها للشركات العاملة بالصين ببيع

(١) د. عائشة مصطفى المنياوي: الاتجاهات الحديثة للتسويق الالكتروني، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد الرابع أكتوبر، ٢٠٠٢، ص ٨-٣٥.

(٢) د. جعفر كرار أحمد: صناعة النفط والبتروكيماويات في الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية الصينية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد ٥٤، فبراير ٢٠٠٤، ص ١٢.

حصتها من النفط المكرر بعد ثلاث سنوات عام ٢٠٠٤، في ظل خفض الرسوم الجمركية على الواردات من النفط المكرر إلى ٦,٥٪، ويبدو أن دخول الصين للمنظمة أشعل المنافسة داخل الصين بين الشركات المحلية والأجنبية وجلب استثمارات جديدة إلى قطاع الطاقة عن طريق تدفق الاستثمارات الأجنبية الهادفة للمشاركة.

وتتجلى انعكاسات انضمام الصين للمنظمة في زيادة الاستثمارات الوافدة للصين في ظل ركود الاستثمارات الوافدة للدول المتقدمة، ومن ثم أجازت الصين إنشاء ١٨,٥٢٦ مؤسسة أجنبية بزيادة ٣١,٨٪ بقيمة استثمارية تعاقدية ٥٤,٣٥ مليار \$ منها ٢٩,٥٤ مليار \$ استثمارات فعلية في الفترة من يناير ٢٠٠٢ حتى يوليو ٢٠٠٢ بزيادة ٢٢,٣٪، في الوقت الذي أكد الخبراء على أن قيمة الاستثمارات التي تم استخدامها فعلياً في الصين لعام ٢٠٠٢ تجاوزت ٥٠ مليار \$ حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، ومن ثم تصدرت الصين لمدة ٩ سنوات أكبر دولة جاذبة للاستثمار في العالم.

وفضلاً عن ذلك تعهدت الصين بالوفاء بكافة التزاماتها وتعديل السياسات القانونية لتوفير سياسات أكثر شفافية لرجال الأعمال والمستثمرين الأجانب، وبناءً على هذا أصبح قطاع الخدمات في الصين نقطة ساخنة لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى سن مجموعة من القوانين واللوائح بشأن الانفتاح على العالم الخارجي وفتح آفاق جديدة في قطاعات متعددة كالتأمين والصحة والخدمات القانونية، وخفض الرسوم على الواردات إلى ٥٪، وهذا ما أسهم في دخول أكثر من ٥٠٠ شركة عالمية متعددة الجنسية إلى الصين للاستثمار، وتؤكد مجلة فورتن في دراسة أجرتها أن أكثر من ٩٢٪ من الشركات الأجنبية تفكر في فتح مقاراً لها في الصين.

وفتحت سائر الدول في المنظمة أسواقها أمام المنتجات الصينية وقدمت تسهيلات تجارية واستثمارية للصين وخاصة في أفريقيا ودول آسيا الغريبة

وأرسلت الصين شركاتها النفطية للاستثمار في قطاع الطاقة في السودان ودول أمريكا الجنوبية للحفاظ على درجة التسخين السريع للاقتصاد الصيني واتجهت الشركات الصينية للاستثمار في قطاع البتروكيماويات^(١).

وأتاح الانضمام لمنظمة التجارة العالمية توافد الشركات عابرة القومية العاملة في مجال شبكات الكمبيوتر مثل شركة ميكروسوفت العاملة في قطاع البرمجيات والتقانة بعد تنشيط صناعة الأقراص المدمجة وإنتاج الموس، وأقدمت شركة China Com على طرح أسهمها في سوق الأوراق المالية الأمريكية وقدمت شركة ناسداك عملاق الأسهم التقنية الأمريكية للاستثمار في السوق الصيني بفضل تحسين الظروف الاستثمارية جملة وتفصيلاً، وهذا ما جعل الصين تتحول تدريجياً لتصبح مصنع العالم.

وعطفاً على طلب الانضمام للمنظمة المكمل للنجاح زادت الاستثمارات الأجنبية وأخذت الاستثمارات في التشكيل حيث عجت بكين والمدن الصينية بالشركات متعددة الجنسية غير أن الصين تتخوف من شطط المضاربات وعواقبها الوخيمة.

ومن إيجابيات دخول منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الصيني والتنمية:

- ١- إعطاء فرصة أوسع لمنتجاتها للنفاذ إلى الأسواق العالمية.
- ٢- زيادة الصادرات الصينية القائمة على التمييز السعري.
- ٣- المساهمة بدور فاعل في صياغة قوانين منظمة التجارة العالمية.
- ٤- تجنب الصين الانعزال عن مسيرة الاقتصاد العالمي والاندماج مع الاقتصاد المتعولم.

(١) د. جعفر كرار أحمد: صناعة النفط والبتروكيماويات في الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية الصينية، مرجع سابق، ص ص ٤٠-٤١.

- ٥- الحصول على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تخدم التنمية.
- ٦- القدرة على نقل التكنولوجيا الحديثة أو عالية التقنية غير المتوفرة داخل الصين.
- ٧- زيادة التواصل الاقتصادي والسياسي مع الدول الأعضاء وخاصة دول أوروبا وأمريكا من أجل احتواء وتجنب الانتقادات في مجال حقوق الإنسان.
- ٨- سرعة ادخال التعديلات الإدارية والتحويلات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية بالإضافة إلى الأطر التشريعية في الشركات المحلية الصينية التابعة للدولة.
- ٩- تجنب عمليات التسريح الجماعي للعاملين بالشركات وهو أكبر تحدى يواجه الصين في القرن الحادى والعشرين.
- ١٠- تحسين قدرة الاقتصاد الصينى مما يعزز قدرة اقتصاد السوق الاشتراكى.
- ١١- سرعة حل المنازعات التجارية بين الصين والدول الأعضاء عن طريق هيئات التحكيم الدولية.
- ١٢- زيادة الاستفادة من الفرص التي سيتيحها المستثمرين الأجانب والمساهمة في القدرة على الابتكار والتحليل وتطوير قطاع الخدمات المصرفية.
- ١٣- زيادة سبل التعاون والاندماج وليس إثارة المشكلات عن طريق إنشاء تحالفات استراتيجية مع الشركات والبنوك الأجنبية لتعزيز قدرة الاقتصاد الصينى.
- ١٤- تهيئة المناخ الاستثمارى والسياسى للاقتصاد الضرورى لتحقيق متطلبات الصين فى ظل العولمة.
- ١٥- زيادة الوعي المعلوماتى وتعزيز الاستفادة من الاقتصاديات الرأسمالية.

١٦- الاسراع بالعملية التنموية وزيادة قدرة المنتجات الصينية على الجودة الشاملة الكلية مما يساهم في تحقيق الأنبيعاث لحركة اقتصادية نشطة في جنوب شرق آسيا والاقتصاد العالمى^(١).

ومن سلبيات انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية:

١- مواجهة الضغوط والمزاومة الشديدة والمنافسة من الشركات الأجنبية، غير أن الصين يمكن تجاوز ذلك من خلال تحقيق الشراكة مع المشروعات الأجنبية ويكون فيها الشريك الأجنبى حق الادارة أو حسب حصص السيطرة أو وفقاً لطبيعة العقد.

٢- دخول البنوك الأجنبية إلى السوق الصينى وهذا ما سوف يؤدى إلى حدوث أزمات مالية من خلال التلاعب والاضرار بالقطاع المالى فى الصين، لا سيما أن قطاع الخدمات المصرفية الأجنبية كان مقصور فى الماضى على القروض بالعملات الأجنبية، وسوف تفتح المصارف الأجنبية مصارف لها فى الصين

٣- دخول الشركات العاملة فى صناعة السيارات عام ٢٠٠٧ من اليابان والمانيا وفرنسا والبرازيل، ومن ثم سوف يتضرر منتجى السيارات فى الصين فى ظل سوق المنافسة الكاملة، وهذا ما يتطلب سرعة الدخول فى شراكة مع الشركات العالمية.

ويود الباحث التأكيد على أن أكثر الفروع تأثراً فى الصين سوف تكون صناعة السيارات بعد تراجع الرسوم الجمركية عام ٢٠٠٧ إلى ٢٥٪. وبعد أن كانت تتراوح قبل عام ٢٠٠٠ بين ٨٠٪ - ١٠٠٪، ومن ثم سوف يتضرر قطاع منتجى السيارات البالغ عددهم ١٢٠ الذين يتزاحمون فى السوق فى ظل المنافسة مع الشركات العالمية فى صناعة السيارات.

(١) شوى جلال: الصين التجربة والتحدى، مرجع سابق، ص ١١٩.

- ١- ستواجه الزراعة الصينية الخاصة بإنتاج الحبوب مشاكل متعددة في حالة إذا ما تخلت الدولة في الصين عن سياسة الدعم لهذا القطاع الهام مما سيتوجه الفلاحين نحو زراعة المحاصيل الاقتصادية التي تدر دخلاً كبيراً عليهم، غير أن الدولة سوف تواجه نقص في إنتاج الحبوب مما سيؤدي الأمر إلى استيراد الحبوب وهذا ما يؤدي إلى تلاشى مفهوم الاكتفاء الذاتي، وهذا ما حدث بالفعل في بداية ٢٠٠٣، ولجوء الصين إلى الاستيراد على خلفية زيادة حجم الاستهلاك على أثر ارتفاع الدخل للطبقات الوسطى.
- ٢- وستواجه شركات الاتصالات الصينية وضع تنافسي جديد حيث أن وزارة الصناعة الصينية متكفلة بحماية الخدمات الاتصالية الخاصة بالأسرة ضد الشركات الأجنبية في هذا المجال.
- ٣- تحمل الشركات الصينية التابعة للدولة خسائر نتيجة لافتقار والافتقار إلى معايير الجودة الشاملة الكلية والأيزو ISO. وتبقى هناك أخطار في خضم الانضمام للمنظمة، وهي:
- ١- تفجر النزاعات التجارية بين الصين وعددٍ من الأقطار التي ستحاول فرض القيود على منتجاتها بحجة مكافحة الاغراق.
- ٢- زيادة حالات الاحتواء والضغط على قضايا الاغراق التجارية ضد الصين من قبل الغرب.
- ٣- وقوع الفروع والقطاعات الصينية الصناعية والخدمية تحت ضغوط الهيمنة الخاصة بالشركات عابرة القومية.
- ٤- الضغوط على الصين لتعديل السياسات القانونية والتشريعية لاتباع سياسات أكثر شفافية، ولهذا راجعت الصين منذ عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٧، ٢٠٠٣ قانون ولائحة لتحرير مناخ الاستثمار والحد من البيروقراطية، لا سيما أن عنصر الوقت غدا يمثل للمستثمرين أهم فوائد

الاستثمار، في الوقت الذي ألغت الصين أكثر من ١٢٧٠ لائحة وقرار عام ٢٠٠٢ وأدرجت الاصلاحات القانونية على شبكة الانترنت، واتجهت الصين نحو تقليل النفقات الادارية والاعباء الخاصة بالشركات من ٣٣٠ مادة إلى ١٩٢ مادة.

غير أننا نذهب إلى أن قطاع الطاقة في الصين سوف يواجه صعوبات نتيجة الضغوط الأجنبية واحتواء الشركات الأمريكية للشركات الصينية في السودان وأمريكا الجنوبية والدول الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق، في الوقت الذي عبر ستفان روج خبير شئون الصين في أكبر مصرف استثماري في العالم وهو مورجيني ستانلي وين ويتر، بأنه لم يكن أكثر تفاؤلا بمستقبل أفاق الصين الاقتصادي كونها تقود أكبر أمم الأرض في تعداد السكان والقدرة على التحول غير العادي لاكتساب الشعب المهارات والابتكارات، وهذا يعد نقطة انعطاف فاعل على طريقة التنمية الاقتصادية.

إلا أننا نذهب إلى أن مخاطر شطط المضاربات وعواقبها الوخيمة على الاقتصاد الصيني سوف تنمو حسب درجة الارتباط بين الاقتصاد الصيني والاقتصاد العالمي المتعولم، في الوقت الذي يمكن أن نقول ولا ينازعنا أحد في ذلك إلى أن الصين لديها القدرة على الصمود إلى آخر نفس على خلفية تمتعها بهامش تفاوض واسع داخل المنظمة وخارجها كونها دخلت المنظمة باعتبارها دولة نامية، في الوقت الذي قد تخلت عن الايديولوجيا الاشتراكية أو بقايا نظام شيوعي متهالك، في حين أن الاندراج في العولمة المالية على اثر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من شأنه اشعال السجال الدائر في ظل ثغرات جوهرية وثقوب في الرداء البالي للاشتراكية، على اثر الفروق الجيواستراتيجية بين اشتراكية ملحدة ورأسمالية ليبرالية فاسدة أو بالأحرى قائمة على الانانية والاحتكار.

ويود الباحث الإشارة إلى أن دخول الصين منظمة التجارة العالمية له إيجابيات عديدة لا سيما أن الصين دخلت المنظمة بشروطها، إلا أن هناك مخاطر قد تتكشف أمام النظام السياسي، إلا أن الصين قد قطعت شوطاً فاعلاً في تداول السلطة بين أجيال القادة في الصين، غير أن النيوليبراليين والطفيليين من الجيل السادس الذين ولدوا في ظل سنوات الإصلاح أصبحوا لا يعرفون عن الحزب الشيوعي إلا اسمه ولم يعد يعبئون بالاشتراكية ولا الشيوعية وغدو مبهورين بالنموذج الغربي في التحديث كونهم ولدوا بعد أفول وانهيار الشيوعية وزوال بريق الاشتراكية ودخول الرأسمالية المتعولة بكامل قوتها لدخول كل ما هو اشتراكي أو أخلاقي.

دور الشركات متعددة الجنسية في التحولات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية في الصين:

مرت الصين في العقدتين الأخيرين بالعديد من التحولات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية، إلا أن الصين اتخذت طريقاً حذراً من أجل التحول المنضبط أو المتدرج نحو التفاعل مع الشركات متعددة الجنسية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال أسلوب متدرج بعيداً عن أسلوب العلاج بالصددمات أو أسلوب حرق المراحل واحداث الصدمات الكهربائية، فأرادت الصين الوصول إلى شاطئ السوق أو الرأسمالية من أجل جنى المزايا والفرص الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الانفتاحية التي اتبعتها الصين قد اتسمت بالديناميكية في ظل تنقية الأفكار الخاطئة التي وقفت حجر عثرة في سبيل الإصلاح والانفتاح، في ظل فلترة القوانين واللوائح من خلال انتهاج أسلوب التجريب الاستراتيجي، حيث أن سياسة الانغلاق والتفوق والانكفاء القطري التي لا طائل منها سوى مزيد من التدهور وضعف البنى الاقتصادية حيث أن التنمية المجزئة يجب أن تتم في سياق أطر جماعية شرط توافر الإرادة الحرة

ورأس المال والأراضي والأيدى العاملة الرخيصة من أجل تحقيق مقومات التنمية والنمو.

التحولات الاقتصادية في الصين:

ومن أهم التحولات الاقتصادية في الصين:

- ١- إنشاء المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة كخطوة غير مسبوقة ونقطة جوهرية لفتح آفاق نحو جذب استثمارات جديدة وتقنيات حديثة، ولذا افتتح في الصين أكثر من ٣٠٠ منطقة اقتصادية ومدن ساحلية خاصة في أرجاء الصين لتبلغ مساحة المناطق الاقتصادية الخاصة والمفتوحة ٥٠٠ كم^٢ يقطنها ٤٠٠ مليون نسمة، ومن ثم عزز هذا التحول النجاح في عدد من القطاعات الاقتصادية في الصين مثل:
 - إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتحويل البنوك الصينية إلى بنوك متخصصة بما يتلائم واطر اقتصاديات السوق في ظل رقابة الدولة القوية.
 - تحويل المشروعات المملوكة للدولة إلى مشروعات ذات مسئولية محدودة.
 - إحداث تحول جديد في النظام الضريبي واقتسام العوائد.
 - توحيد سعر الصرف (اليوان) في أوائل التسعينيات تحت إشراف الدولة.
 - استقبال الصين تدفقات استثمارية كبيرة وقدم ٦٠ شركة عابرة القومية للسوق الصيني للعمل من خلاله على خلفية انخفاض أسعار الأراضي ورخص العمالة وتوافر المواد الخام بالإضافة إلى حجم المزايا والاعفاءات المقدمة من الحكومات المحلية في المقاطعات.
- ٢- التحول من الزراعة إلى الصناعة بعد الحملة الشعواء والنقد اللاذع والسخرية من نظام الكيوميونات (أو مزارع الشعب) التي أنشأت في

نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، ولقد أصبح يطبقها في بداية الثمانينيات ٩٠. / من الشعب الصيني، إلا أن الصين لجأت إلى إلغاء الكيومونات عام ١٩٨٣ من أجل التوسع في نطاق السوق أو الميكرواقتصادى، مما أسهم هذا في زيادة التخصص في الانتاج الزراعى واللجوء إلى خصخصة الأراضى الزراعية وتمليكها للفلاحين، بالإضافة إلى ظهور نظام المسئولية التعاقدية وعقود الإدارة، وهذا ما أدى إلى التحول من الاعتماد على الزراعة إلى الصناعة بعد التحول إلى زراعة المحاصيل الاقتصادية القائمة على التصنيع، مما أدى إلى وجود طلبا إضافياً على العمالة الماهرة والمدرية.

ومن الأهمية بمكان فإن هذا التحول أدى إلى التحول في المشروعات الصناعية من خلال:

- تشجيع التطور الصناعى فى المناطق الوسطى والمدن الغربية.
 - اقامة نظام تشريعى على خلفية قدوم الشركات الأجنبية.
 - اللجوء إلى المشروعات المشتركة لا سيما أن الشركات لا تفضل الاستثمار فى القطاع الزراعى نظراً للنمطية والتقليدية وندرة الأرباح.
- ٣- الانتقال من المركزية إلى اللامركزية: عن طريق توزيع كافة وحدات الدولة على الأقاليم والمقاطعات دون جعلها فى العاصمة واتخاذ القرارات الاقتصادية حتى يمكن جعل القرار الاقتصادى أكثر فعالية، ومنذ التسعينيات تم افساح المجال أمام المشروعات المشتركة القائمة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية فى ظل درجة من الاستقلالية^(١)، ومن ثم صارت الشركات المشتركة تحظى بالحرية وأكثر ليبرالية لأنه من غير الممكن ان تتقدم الصين فى ظل الدوران فى فلك المركزية.

(1) Laurence J. Bahn: China Asian The New Uper Power Takes Stage Wrath Heinemann Asia Singopore, (New York: Harper Business, 1996)., p. 96.

٤- التحول من القطاع العام إلى الخاص (التخصيصية): حددت الحكومة المركزية حدود الانتاج الخاص، في منتصف الثمانينيات، واعتمدت المركز القانوني للمؤسسات الخاصة في ظل الترحيب بقدوم الشركات متعددة الجنسية، ولقد دفعت الديون المثقلة بها الشركات التابعة للدولة الحكومة نحو التحول إلى القطاع الخاص على أمل التخفيف من الأعباء التي على كاهل الدولة والحد من الخسائر وحالات الإفلاس التي انتشرت بين هذه الشركات.

وتجدر الإشارة إلى أن نصيب القطاع الخاص في منتصف الثمانينيات كان لا وجود له في الناتج القومي إلا أنه وصل ٣٣٪ في المساهمة في الناتج القومي الإجمالي للصين عام ١٩٩٨^(١)، في حين وصل إجمالي مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي للصين عام ٢٠٠٥، ٤٤٪، وأصبح القطاع الخاص يمثل ٢٠٪ من الانتاج الصناعي وبذلك أسهم هذا القطاع في ميلاد فئة جديدة من منظمى المشروعات الخاصة، وتهدف الصين من وراء الخصخصة للشركات التابعة للدولة تحقيق بعض الفوائد المختلفة، وهى:

- الحصول على السيولة اللازمة في صورة عملات أجنبية حرة هي في أشد الحاجة لها.
 - تخفيض النفقات الحكومية باعطاء القطاع الخاص مساحة كي يصبح قاطرة التنمية.
 - تحسين العمل في هذه الشركات وزيادة درجة التنافسية.
 - تخفيض درجة البيروقراطية وزيادة كفاءة الوحدات الإنتاجية..
- وهناك أسباب استدعت الصين نحو تشجيع القيام بالخصخصة للشركات العامة المملوكة للدولة، وهى:

(١) د. سمير أمين وآخرون: الاشتراكية واقتصاد السوق، مرجع سابق، ص ٢٣.

- ١- تزايد مديونية الشركات واشهر الكثير من هذه الشركات افلاسها.
 - ٢- وجود أعداد هائلة من العمالة كبطالة مقنعة وسافرة.
 - ٣- الرغبة في افساح المجال للقطاع الخاص كي يقود أطر التنمية والاستخدام الكفاء للموارد.
 - ٤- سقوط النماذج القائمة على التخطيط المركزى كما حدث في دول شرق ووسط أوروبا، في حين أخذت الصين ببرنامج التثبيت الهيكلى القائم على بيع الشركات الخاسرة كما فعلت المكسيك والبرازيل واندونيسيا.
- ومع منتصف التسعينيات لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً مهماً فى دفع عمليات التنمية وتنوع أشكال الملكية، وفى عام ١٩٩٩ تم بيع ٩٠٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة المعلن افلاسها، ولم يبق من هذه الشركات، إلا الشركات الاستراتيجية مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية والصناعات العسكرية والصناعات الاستراتيجية.
- وفى ظل بروز دور القطاع الخاص فى الصين فإن أشكال الملكية فى الصين قد تعددت إلى:
- أ- الشركات المملوكة للدولة بالكامل وهى الشركات الاستراتيجية.
 - ب- الشركات المشتركة بين الاستثمار الأجنبى والمحلى.
 - ج- الشركات الخاصة الوطنية.
 - د- الشركات متعددة الجنسية (فروع الشركات الأجنبية فى الصين)، فإذا كانت الشركات التابعة للدولة قد ساهمت بنسبة ٧٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٨٢ لكنها انخفضت نسبة مساهمتها إلى ٢٨,٢٪ عام ١٩٩٨.

التحول في النظام السياسي: على خلفية المظاهرات التي حدثت في ميدان السلام السماوي عام ١٩٨٩، فطنت الصين أن التحول في النظام الاقتصادي يتطلب بالضرورة إلى أحداث تحول في النظام السياسي من أجل تحقيق الاستقرار، ولقد تحولت دفعة القيادة في الصين من دينج شيان بينج إلى زيمين ومنه إلى جينتاو هو في أمن وسلام دون حروب أو صراعات، وعبر عن ذلك دينج شيان بينج في منتصف التسعينيات بقوله (أبحثوا عن الحقيقة في الواقع لا في سجلات وكتب (ماركس وليتين) فالتطبيق العملي هو المعيار الأوحده للحقيقة، فالدليل على صحة وخطأ أية سياسة لا يمكن أن تكون عبر الكلمات الرنانة أو الأفكار البراقة والخطب الحماسية والكلمات العنترية المفبركة.

وفي ظل العلاقة الطردية بين النظام السياسي والاقتصادي حيث أن كليهما يؤثر في الآخر ويتأثر به فالاتجاهات السياسية لا يمكن تحديدها أو تحييدها دون الأخذ في الاعتبار العواقب الاقتصادية المترتبة عليها، ويبدو أن الصين وضعت النظام السياسي في مرحلة تالية إلى حين تقوية النظام الاقتصادي، فالشعوب لا تأكل ديمقراطية، ورأت الصين إجراء اصلاحات سياسية لازالة كافة العقبات التي من شأنها عرقلة مسيرة الاصلاح الاقتصادي شرط أن تكون الاصلاحات السياسية محدودة أو متدرجة.

وبقياس درجة التغيير والتسارع في البنية الصينية ومقوماتها تبين أن أدنى درجة تسارع كانت في النظام السياسي ويرجع ذلك إلى أن الصفوة الحاكمة تدير السياسة من خلال توجهات اقتصادية نابعة من الحفاظ على النظام السياسي الصيني من الانفتاح على الديمقراطية الغربية بالشكل المباشر.

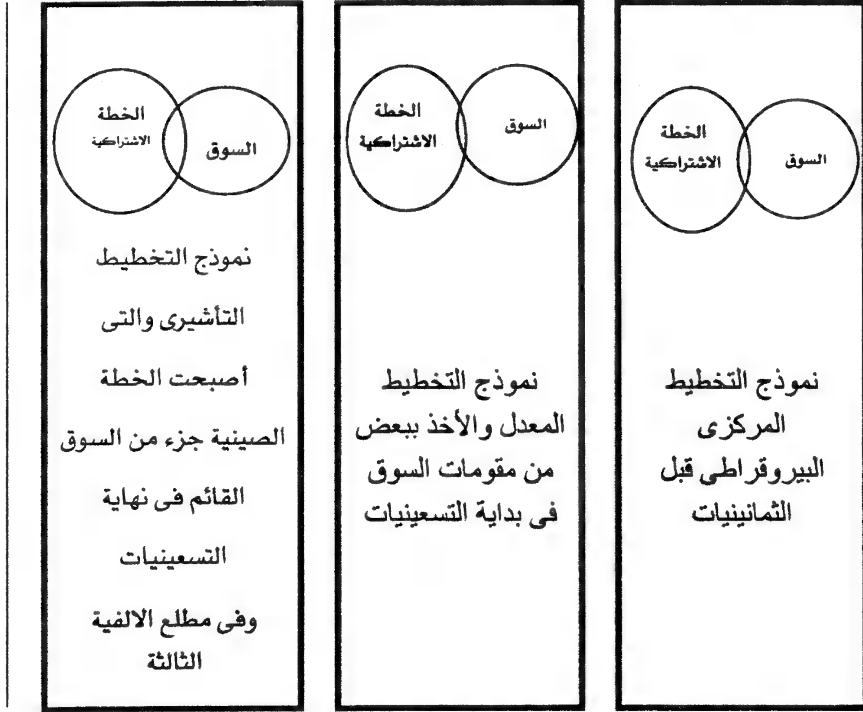
ومع سرعة وتيرة الاصلاح الاقتصادي وفي غياب التحول المنهجي أجرى الاصلاحيون عدداً من الاصلاحات السياسية بهدف تيسير وتسيير

الإصلاح الاقتصادي، فالنظام الاقتصادي في أية دولة لا يعمل بصورة منفصلة عن النظام السياسي القائم، والشروط اللازمة للتنمية الاقتصادية هي نفسها الشروط اللازمة للتقدم السياسي ولا يمكن نجاح النظام السياسي إلا في ظل دولة قوية اقتصادية.

في حين يوجد سؤال سياسي هام، وهو:

كيف يتم السماح بالممارسات الرأسمالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل نظام سياسي شيوعي؟

٦- التحول نحو اقتصاديات السوق في ظل الاشتراكية: اتجهت الصين نحو السوق من خلال استراتيجية يغلب عليها الموائمة والتوافق بين الاشتراكية وآليات السوق للوصول إلى أفضل توازنية رشيدة كي يحاكي النظام الاشتراكي القائم مقومات التخطيط التأشيرى القائم في بلدان الغرب الرأسمالي، غير أن الصين كانت قبل الانفتاح ودخول الشركات متعددة الجنسية في بداية الثمانينيات اعتمدت نموذج التخطيط البيروقراطي المركزى، وفي بداية التسعينيات اتخذت الصين نموذج التخطيط المركزى المعتدل، وفي نهاية التسعينيات اعتمدت الخطة الصينية على نمط التخطيط التأشيرى، في الوقت الذى اتخذت الصين في مطلع الألفية الثالثة نموذج اشتراكية السوق والذى يقوم على تداخل كبير بين رقعة السوق والخطة، انظر إلى الشكل رقم (٢٠).



شكل رقم (١ - ٤)

أنماط العلاقة بين الخطة والسوق فى ظل اشتراكية السوق فى الصين

- اعداد الباحث

ولعلنا نجد أن الصين قد انتهجت آليات السوق فى المناطق الاقتصادية فى ظل الابقاء على سلطة الدولة والانفتاح على الغرب وفقاً لضوابط متدرجة وليس استجابة لنزوة الخطة، وكان من الأفضل على الصين العمل على تطعيم الاقتصاد المخطط بعناصر السوق من أجل رفع وتسريع نمو الاقتصاد من خلال الأخذ بأفضل ما فى الرأسمالية من إيجابيات، ويذهب الخبراء إلى أن الصين أعطت ظهرها للاشتراكية حيث أن الاقتصاد الصينى القائم فى الداخل لم يعد يتصل بشئ من مقومات الشيوعية، فالاقتصاد الصينى يعمل الآن وفقاً لاقتصاديات السوق وقواعده.

ومن الأهمية بمكان فإن نشأة الرأسمالية فى الصين فى منتصف الثمانينيات كانت ضعيفة، إلا أنها ارتبطت بالشركات متعددة الجنسية، وهذه الشركات ظلت تسعى للربح فى المقام الأول إلا أنها ساهمت فى تحرير السياسة الاقتصادية الصينية.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة التحرير الاقتصادى التى اتبعتها الصين تهدف إلى تقليل التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى فى ظل تفعيل دورها فى مجال الرقابة والإشراف وتخصيص الموارد ووضع الأطار القانونى المنظم للسوق بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة بواسطة اتباع الآتى:

- إفساح المجال أمام قوى السوق كى تمارس تأثيرها فى اصلاح الاختلالات السعرية فى مجال السلع والخدمات.
- تقليل التدخل فى دور الدولة مع الابقاء على دورها فى تخصيص الموارد المتاحة للقطاعات المختلفة.
- إفساح المجال للقطاع الخاص كى يمارس نشاطه الاقتصادى والاستثمارى دون اتجاهات احتكارية.
- تحرير القطاع الخارجى باعتباره أحد أهم مكونات النشاط الاقتصادى.

٧- دور الدولة الاقتصادى فى الصين: يعد دور الدولة أصيلاً فى كافة النظم الاقتصادية، وإن كان تدخلها يتوقف على نوع الاقتصاد المتبع، فالدولة فى الصين اتجهت إلى السوق بتدرج مرحلى غير أنها أبقت على بعض المشروعات الاستراتيجية الخاصة بالقطاع الصناعى فى المؤسسة العسكرية (التصنيع العسكرى) والمشروعات المتعلقة بالأمن القومى والبنية الأساسية بالإضافة إلى الأنشطة السيادية.

ويبقى دور الدولة يعمل في سياق الآتي:

- ١- الاشراف والرقابة على السوق والشركات متعددة الجنسية.
 - ٢- تشييد البنية الأساسية والمرافق العامة.
 - ٣- الحفاظ على الاستقرار للاقتصاد الكلي.
 - ٤- توفير قدر كبير من السلع الأساسية إلى من هم يعيشون تحت مستوى حد الكفاف.
 - ٥- اصلاح التشوهات السعرية وضبط الأسواق.
 - ٦- اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل.
 - ٧- حماية الصناعات الناشئة على أن يكون التدخل محكوما بقواعد مؤسسية.
- ومن ثم فإن دور الدولة لا يتحدد نتيجة فكر أيديولوجي متعصب حتى لا تتعثر مقومات التنمية.

التغيرات الهيكلية في الصين:

ان أفضل أنواع التغيرات الاقتصادية هي التي تتم في البيئة اللينة الخاصة باحداث التغيير في قواعد السلوك والتشريعات إلى صارت بمثابة حجر عثرة في طريق الاصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية ولا يعد التغيير مناقضا للاستقرار، لا سيما أن التغيير يعد من أهم مقومات الاستقرار، حيث أن الاستقرار لا يعنى الجمود.

والتغيير عملية تطويرية وليس عملية ثورية، فالتغيير الثوري لم يؤدي إلى نجاح الصين إبان الثورة الثقافية، غير أن الصين سعت إلى ايقاظ الحس التجارى وفتح بورصة الأوراق المالية الصينية والمضاربة في سوق الأسهم

والسندات^(١)، ولقد وفدت على بورصتي شنغهاي وشين جين عام ٢٠٠٠، ١٨ مليار \$.

وعلى غرار تدفقات الاستثمارات والشركات المتعدية الجنسية إلى الصين نشطت البورصة (سوق الأوراق المالية) وأصدرت هيئة سوق المال الصينية لائحة مؤقتة لإدارة الاستثمارات الخاصة بالشركات والمستثمرين الأجانب، ولقد اتبعت الصين سياسات اقتصادية منذ منتصف الثمانينيات مثل:

١- سياسة التثبيت الاقتصادي المتمثلة في الإصلاح المالي الساعي إلى خفض العجز في الموازنة العامة وترشيد الانفاق العام والغاء بنود الدعم أو البعض منه والذي كان على أثره إلغاء البطاقات التموينية عام ١٩٨٣، بالإضافة إلى الإصلاح النقدي بواسطة تحرير سعر الفائدة أو سعر صرف اليوان الصيني.

٢- سياسة التكيف الهيكلي ويقسم إلى:

- إصلاح القطاع العام والتوجه نحو القطاع الخاص ليقود التنمية.
- تحرير كافة أسعار السلع الغذائية وتفعيل آليات وقوى السوق لتحديد الأسعار في ظل وضع سقف عالي للأسعار.
- تحرير التجارة والغاء كافة الضرائب والرسوم على الصادرات والواردات والغاء حصص التصدير.
- إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية.

(١) د. حميد الجميلي: دراسات في التطورات الاقتصادية الإقليمية العالمية، مرجع سابق، ص ٢٩٦-٢٩٧.

تأثير الشركات متعددة الجنسية على القطاعات الاقتصادية:

قطاع الزراعة:

تعد الزراعة هي المصدر الأول للحياة الاقتصادية في الصين، وبدخول الشركات متعددة الجنسية شهدت الزراعة الصينية تطوراً ملموساً من حيث الجودة وحجم الانتاج، على خلفية دخول الأساليب والأنماط التكنولوجية الحديثة في الزراعة، وهذا ما اسهم في زيادة انتاج الحبوب وحل مشكلة الغذاء لـ ٢٢٪ من سكان العالم على أرض زراعية تتجاوز ٨٪ من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة في العالم.

فلقد ظل الاقتصاد الصيني يعمل مئات السنين قائماً على الزراعة التقليدية، وإذا كانت الأرض الصالحة للزراعة في الصين تعادل ٨٪ من الأرض الصالحة للزراعة عالمياً إلا أنها تحتوى على ثلث فلاحى العالم، لأن الزراعة ظلت قائمة على الأساليب التقليدية في الانتاج، كونها تعتمد على كثافة العنصر البشرى.

ووفقاً لهيكل توزيع الاستثمارات الخارجية المباشرة قطاعياً عام ١٩٩٢، فإن قطاع الزراعة قد حظى ١,٢٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة^(١).

جدول رقم (١ - ٤)

التغير في قطاع الزراعة منذ عام ١٩٦٥ إلى ٢٠٠٢

السنة	١٩٦٥	١٩٩٠	٢٠٠٢
قطاع الزراعة	٠,٤٤٪	٠,٢٧٪	٠,١٥٪

وفى ظل هجرة الفلاحين إلى المناطق الاقتصادية والمدن الساحلية تم ادخال الآلية في القطاع الزراعى، ووفقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) عام ٢٠٠٢، فإن الرقم القياسى للانتاج الزراعى الصينى وصل

(1) Zhang Xiaoji: Foreign Direct Investment China Economic Development The New Wave of Foreign Direct Investment in China (New York: W. H. Freeman, 1996), p. 229.

١٨٤ فى الوقت الذى بلغ الرقم القياسى للانتاج الزراعى العالمى ١٢٧ فى حين بلغ الرقم الأوروبى ٨٧.٥ ووصل الرقم القياسى للانتاج الزراعى الأمريكى ١٢٠.٩.

وانخفضت القوى العاملة فى القطاع الزراعى فى الصين من ٨٠٪ عام ١٩٧١ إلى ٦٦٪ عام ٢٠٠٠، وبالرغم من تراجع قطاع الزراعة من مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى من ٤٤٪ عام ١٩٦٥ إلى ١٥٪ عام ٢٠٠٢ أى ثلث ما كانت عليه الزراعة، وارتفعت قيمة القطاع الزراعى من ٢٩ مليار \$ عام ١٩٦٥ إلى ١٩٠ مليار عام ٢٠٠٢ (١)، وتجدر الإشارة إلى أن حصة الزراعة الصينية تراجعت لصالح قطاع الصناعة والخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى، وهذا ما أدى إلى ارتفاع مستوى دخول الأفراد فى الصين، واتجهت حصة الزراعة المفقودة لصالح قطاع الخدمات والصناعة.

إن مستوى الانتاجية الزراعية يعد ضرورة كى يتقدم الانتاج الصناعى لأنه لا بد من مصاحبة التقدم الزراعى احتياجات التصنيع الذى يعد المصدر الرئيسى لحصيلة الصادرات التى تعمل على زيادة حصة النقد الأجنبى.

وبقدوم الشركات الأجنبية بدء التوجه نحو الاقتصاد الزراعى الخاص، فى الوقت الذى تزايدت النسبة المئوية للعائلات المشتركة فى مسئولية الانتاج الزراعى عام ١٩٨٤، وسرعان ما أدى التخصص فى القطاع الزراعى إلى زيادة الانتاج، وحققت الزراعة الفلاحية فى الصين نتائج مبهره وعلى أثر هذا انتشرت الزراعة الخاصة.

ووفقاً للتغيرات التى حدثت فى الصين حسب قطاعات التوظيف فى الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٨ نجد أن الزراعة فى الصين انخفضت قدرتها على التوظيف من ٨٨٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٢٪ عام ٢٠٠٨، فى حين تضاءلت حصة الزراعة من ٢٨ عام ١٩٧٨ إلى ٢١٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٥٪ عام ٢٠٠٥ ولقد ذهب حصة

(1) World Bank , world development indicators , (2004), p. 186.

الزراعة إلى قطاع الخدمات والصناعة حيث ارتفعت حصة قطاع الخدمات من ٢٤.٪ عام ١٩٩٥ إلى ٤٠.٪ عام ٢٠٠٥، وزادت حصة الصناعة فيما بين ٤٨.٪ إلى ٥٠.٪ فى الوقت الذى انخفضت حصة الصناعة الثقيلة من ٧٥.٪ عام ١٩٧٨ إلى ٤٥.٪ عام ٢٠٠٥ داخل الكتلة الصناعية.

قطاع الصناعة:

تعد الصناعة هى جوهر عملية التنمية، والتصنيع يمثل ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلات النمو إلى الأمام، ومن خلاله يمكن تغيير هيكل الاقتصاد وزيادة الدخل القومى، واحداث الطاقة الاستيعابية وزيادة التصدير، وزيادة حصيلة العملات الأجنبية، وهذا من شأنه تخفيف العبء على ميزان المدفوعات الذى لا يزال يعانى العجز فى العديد من الدول النامية.

وإذا كان الشرق قد صعد ثانية فى نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادى والعشرين فإنه كان منذ ألفى عام هو المجتمع الأكثر تقدما حيث تم صناعة كل من الحديد والصلب قبل الميلاد ب ٢٠٠ عام والساعة المائية والحريز والمنسوجات والغزل والبوصلة والبارود والابر الصينية للعلاج والطباعة والورق.

ويعد التطوير الصناعى الوسيلة الأولى لتحطيم الركود التقليدى فى المجال الزراعى، فالصناعة هى مصدر التطوير والابتكار ورفع معدل التراكم الرأسمالى، وإذا كانت الصين قد دشنت فى فترة الخمسينيات والستينيات فى عهد (ماو) صناعة ثقيلة قائمة على المشروعات التابعة للدولة غير أن هذه الصناعة تراجعت لصالح الصناعات الصغيرة وصناعة التكنولوجيا العالية، لا سيما أن هذه الصناعة أضحت تحقق الميزة النسبية بواسطة انتاجها عبر الشركات الأجنبية والعمل على تصديرها عبر هذه الشركات.

ولا تعنى التنمية الصناعية أن تقوم الدولة بإنتاج كل السلع من الأبرة إلى الصاروخ، لأن إنتاج كافة السلع محلياً قد يكون مكلفاً وغير مجدى اقتصادياً، وعندئذ تكون تكلفة استيراده من الخارج أفضل من تصنيعه.

واتجهت الصين نحو المشروعات الصناعية الصغيرة لأنها لديها الكفاءة فى التواكب مع متطلبات المستهلك وخلق فرص عمل جديدة حيث أن الشركات متعددة الجنسية العملاقة تخلت عن ٣,٢ مليون وظيفة فى العالم فى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٢ فى حين ساهمت المشروعات الصغيرة بـ ٥٠٨ مليون وظيفة عن نفس الفترة، ولهذا سعت الشركات العملاقة إلى ضم المشروعات الصغيرة للعمل فى فلكها، لأن هذه المشروعات قريبة من المستهلك كونها على دراية أكبر بمتطلبات السوق فى ظل مساحة الإبداع والمرونة والابتكار والحصول على النتائج بصورة أسرع وأكبر.

ولقد تبلورت الخطة الصينية السابقة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) فى التركيز على تحديث الصناعة التقليدية والعمل على تطوير التكنولوجيا المتقدمة وتحسين نوعية السلع فى ظل التطوير فى قطاع الصناعات الاستهلاكية، وبدخول الشركات متعددة الجنسية فى منتصف الثمانينيات تم تركيزها على إنتاج المياه الغازية الكوكاكولا والمأكولات، واتجهت الشركات الأجنبية إلى الصناعات التى تحل محل الواردات التى تشبع حاجات جديدة لدى المستهلك، إلا أنها اتجهت عام ١٩٩١ إلى الاستثمار فى قطاع الصناعات التحويلية مثل صناعة الغزل والنسيج والالكترونيات وصناعة الآلات والصناعات الكيماوية وصناعة السيارات والسلع الكمالية والكهربائية.

وبالنظر إلى هيكل توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة قطاعياً عام ١٩٩٢، تبين أن قطاع الصناعة قد حظى بـ ٥٦,٢٪^(١)، فى حين انخفضت صادرات الصناعات الأولية من ٥٠٪ عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٪ عام ١٩٩٢ فى الوقت

(1) Zhang Xiaoji, Foreign Direct Investment in China Economic development , Op. Cit., p.229.

الذى ارتفعت الصادرات الصناعية من ٥٠٪ عام ١٩٨٠ إلى ٧٩,٩٪ عام ١٩٩٢، ولذا استحوذت الصين على المركز الأول عالمياً فى صناعة الأحذية والحقائب والشنط الجلدية، وهذه الصناعة قائمة على عمالة غير ماهرة وكثيفة، وهذه السلع بدأت تشق طريقها بسرعة بجانب صناعة الآلات الكهربائية ومنتجات التكنولوجيا العالية القائمة على رأس المال التى احتلت موقع الصدارة والقلب فى صادرات الصين.

وفى عام ١٩٩٤ ركزت الصين على عدد من الصناعات والتى تم اختيارها وفقاً للمعايير الآتية:

- ١- مدى تمتع الصناعات بمرونة داخلية عالية الطلب فى المستقبل.
- ٢- مدى تمتع هذه الصناعات بتوليد علاقات قوية لتحقيق الترابط الامامى والخلفى بين فروع الانتاج أو التصنيع المختلفة.

وعلى خلفية قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى تأثيرها على القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد الصينى، ومن ثم تغير هيكل الصناعات التحويلية الخفيفة والتركيز على الصناعات التحويلية الثقيلة من الآلات والمعدات والخدمات على حساب قطاع الزراعة، وفى ظل نمو القطاع الصناعى زادت القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية وارتفعت قيمة الانتاج الصناعى الصينى من ١١٦,٦ مليار \$ عام ١٩٩٠ لتمثل ٢,٦٪ من الانتاج العالمى إلى ٣٣٣,٤ مليار \$ عام ١٩٩٩ بنسبة عالمية ٦,٢٪، ثم سرعان ما ارتفعت إلى ٣٧٥,٥ مليار \$ عام ٢٠٠٠ بحصة نسبتها ٦,٥٪. عالمياً ليتساوى فى الانتاج الصناعى الصينى مع الانتاج الصناعى الألمانى ولا يتقدم عليهما سوى الانتاج الصناعى الأمريكى واليابانى^(١).

ومن أجل اللحاق بالدول المتقدمة تحولت الاستراتيجية الصينية تحولاً ملموساً نحو تبنى استراتيجية تنمية قائمة على التصنيع، لذا ارتفعت نسبة

(1) World Bank, World Development indicators , 2003 , 2004 ,k Table, 4.

الصناعة إلى نحو ٠.٥١٪ إلى مجمل الناتج المحلي الإجمالي الصيني عام ٢٠٠٠ في ظل صناعة تحويلية قدرت بـ ٠.٣٥٪، ومن ثم أصبحت الصين الأول عالمياً من حيث الصناعة التحويلية^(١).

ولقد شهدت الصناعة تغييرات عديدة حيث ارتكزت في نهاية سنوات الألفية الثانية على صناعة آلات ومعدات النقل وأجزاء الكمبيوتر بدلاً عن صناعة الأغذية والمنسوجات التي حققت الصين فيها الاكتفاء الذاتي.

وحققت صناعة الأغذية القائمة على الاستثمارات الأجنبية نسبة ٠.١٤٪ من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية كانت تعتمد في غالبيتها على أحدث التقنيات الحديثة، وهذا ما دفع الصناعة الصينية تدريجياً بمعدلات سريعة نحو الوصول إلى مستوى الصناعات في الدول المتقدمة.

وتطورت الصناعة الصينية تطوراً سريعاً من زاويتي الحجم والمستوى التقني، ولهذا تقدم ترتيب الصين في مؤشر القدرة التنافسية الصناعية من المرتبة ٦١ عام ١٩٨٥ إلى المرتبة ٣٧ عام ١٩٩٨، ولهذا أضحت الصين تمثل أكبر دولة مصدرة للسلع الصناعية في الدول النامية تمثل ٠.١٦٪ من إجمالي صادرات السلع الصناعية للدول النامية تليها كوريا ٠.١٢٪ والمكسيك ٠.١١٪..

فالصين لم تظهر ضمن الدول الـ ٢٥ الأولى في تصدير المنتجات عالية التقنية عام ١٩٨٥، إلا أنها تقدمت إلى المرتبة (١١) في تصدير هذه المنتجات عام ١٩٩٨ بقيمة بلغت نحو ٣٠,٥ مليار \$، وصعدت إلى المرتبة الـ ٥ عالمياً عام ٢٠٠٢ بصادرات قيمتها ٦٨,٢ مليار \$ وضعتها خلف أمريكا واليابان وألمانيا وبريطانيا، ولهذا شكلت نحو ٠.٥٩٪ من إجمالي الصادرات العالمية في الصادرات العالية التقنية.

(1) Ibid, Pp. 186- 188.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

فالتصنيع القائم الآن في الصين أصبح قائماً على العمالة الأكثر مهارة في ظل التوسع الذي أحدث الحراك الصناعي في مكونات سلة الصادرات، وإن كانت الصناعات الخفيفة عام ١٩٩٨ بلغت نحو ٨٩٨,٤ مليار يوان من القيمة المضافة بزيادة ٩,١٪. عن العام السابق، في الوقت الذي حققت الصناعة الثقيلة قيمة مضافة قدرها ١١٠٦,٢ مليار يوان بزيادة ٥,٨٪. عن عام ١٩٩٧^(١).

جدول رقم (٢ - ٤)

التجارة الخارجية للصين حسب المجموعات السلعية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢

السنوات البيان	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الصادرات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
منتجات أولية	٥٠.٣	٥٠.٥	٣٦.٤	٣٣.٥	٣٠.٣	٢٨.٧	٢٥.٦	٢٢.٥	٢٠.١
منتجات صناعية	٤٩.٧	٤٩.٥	٦٣.٦	٦٦.٥	٦٩.٧	٧٦.٣	٧٤.٤	٧٧.٥	٧٩.٩
الواردات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
منتجات أولية	٣٤.٨	١٢.٥	١٣.١	١٦.٠	١٨.٢	١٩.٩	١٨.٥	١٧.٠	٠.٠
منتجات صناعية	٦٥.٢	٨٧.٥	٨٦.٩	٨٤.٠	٨٢.٨	٨٠.١	٨١.٥	٨٣.٠	٠.٠

Source: Bell Michael W. and others, China at the thershold of a Market Economy ,Op. Cit., □

جدول رقم (٣ - ٤)

التنظيم المقارن بين هيكل توزيع الاستثمار الخارجى المباشر قطاعيا عام ١٩٩٢، وعام ٢٠٠٥

القطاع	١٩٩٢ ٠/٠	٢٠٠٥ ٠/٠
الزراعة - الغابات والصيد	١.٢	١.١
الصناعة	٥٦.٢	٦٢.٧
البناء	٣.٢	٣.٠
النقل	٢.٦	٢.٢
التجارة - الخدمات	٢.٥	٤.٦

(١) د. أنور عبد الملك: نهضة الصين - الصعود السلمى فى عالم متعدد الأطراف، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦١ يوليو ٢٠٠٥، ص ١٠٠.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

العقارات	٣١.١	١٩.٨
الصحة - الرياضة	٠.٧	١.١
التعليم - الفنون	٠.٢	٠.٣
البحوث العلمية - الخدمات الفنية	٠.١	٠.٢
المال والبنوك	٠	١.٧
أخرى	٢.٢	١.٥
الجملة	١٠٠	١٠٠

المصدر: Zhang Xcaoji, Foreign Direct investment in China: Development the new wave of fureign direct investment in Asia (NormuraReserch iin asi Studeis, 1996, p. 229.

World Bank China Investment 2006

ويانضمم الصين لمنظمة التجارة العالمية بدأت الشركات الأجنبية العاملة في الصين السيطرة على الصناعات القائمة في السوق الصيني، وهذا جعل الاقتصاد الصيني يتعرض إلى مخاطر التبعية الاقتصادية، على الرغم من أن الاقتصاد الصيني صار نشيطاً في ظل الاقتصاد المختلط القائم على المشاركة مع الشركات الأجنبية عابرة القومية^(١).

إلا أن الشركات الدولية تهاقت على السوق الصيني الذي صار يشكل في نظر الشركات كعكة كبيرة بات يسهل لها لعب الجميع للحصول على حصة منه، ولذا فرضت الصين شروطها على الشركات العاملة في السوق الصيني الكبير، واستطاعت الصناعة الصينية في مجال الأقمشة والمنسوجات التحكم في السوق العالمي من عام ١٩٩٥ إلى ٧٢٪. عام ٢٠٠٦ في ظل ضغوط غربية وأمريكية على الصناعة الصينية في هذا المجال.

أما في قطاع الصناعة الاستخراجية فإن هذه الصناعة تتطلب كثافة رأسمالية عالية، وإن تكلفة استخراجها كبيرة ومعامل رأس المال إلى معامل العمل دائماً ما يكون مرتفع، وهذا ما أدى إلى انخفاض حجم العمالة المستمر

(١) د. سمير أمين وآخرون: الاشتراكية واقتصاد السوق، مرجع سابق، ص ١٢٤.

فى عدد العمال حيث أنها لا تستخدم أكثر من ٠.٢٪. عمالة من حجم السكان فى سن العمل.

وتمثل صادرات الصين من الصناعات الخفيفة ٠.٥٠٪ من إجمالى الصادرات عام ٢٠٠٠ تليها صناعات التكنولوجيا العالية ثم الصناعات الثقيلة ثم المنتجات الأولية، ولهذا تطور معدل نمو الناتج الصناعى فى الصين وبلغ متوسطه فى الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣، ١٣.٨٪، انظر الجدول رقم (١- ٣٣).

جدول رقم (٤- ٤)

تطور معدل نمو الناتج الصناعى الصينى فى الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٣

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
النسبة المئوية	١٢.١	١٤.٥	٢٠.٨	٢١.١	١٩.١	٢٠.١	٢٠.١	٢٠.٥	٢٠.١	٢٠.١	٢٠.١	٢٠.١	٢٠.١	٢٠.١

المصدر: World Bank China Development , 2004

ويمكن القول بأن الأهمية النسبية لقطاع الصناعة قد ازدادت خاصة الصناعات التكنولوجية على حساب الصناعات التحويلية والاستخراجية بعد زيادة التدفقات الاستثمارية نحو الصناعات كثيفة التقنية، وأقدمت أكثر من ٥٠٠ شركة عابرة القومية بالعالم للاستثمار فى الصين، ويذهب شيه كانغ مدير مكتب بحوث الشركات متعددة الجنسية التابع لمعهد بحوث الاقتصاد بأكاديمية شنغهاى للعلوم الاجتماعية بعد تحليل ترتيب أقوى ٥٠٠ شركة بالعالم دولية النشاط، وجد أن شركات صناعة السياسات وتكرير النفط والاتصالات هى الأولى من حيث الترتيب العالمى من حيث المبيعات والأرباح، ويأتى بعد ذلك شركات صناعة المعلومات وقطع الكمبيوتر (الهارد وير) وبرامجه (السوفت وير) وشركات التأمين والأدوية.

ويؤكد توماس بوم مستشار السفارة الأمريكية في الصين أن الشركات الصينية تعد الأولى في العالم في الاقتباس الصناعي وتصدير المنتجات المزورة، وأن نسبة ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من الناتج القومي الإجمالي الصيني تأتي من القرصنة والتزييف، وتقدر بـ ٢٠٪ من أرباح مبيعات التجزئة وقد تصل ٩٠٪ في مجال المنتجات الرقمية و ٩٧٪ لألعاب الفيديو و ١٠٠٪ للأشرطة المسموعة.

ويأتى قطاع التصنيع الدوائى فى الصين من القطاعات البارزة حيث أقدمت الشركات الأجنبية بالاستثمار فى هذا المجال داخل الصين وأسهمت فى تطوير ١٥٠ نوعاً من الأدوية الحيوية والغذاء المعدل وراثياً لتصل قيمتها إلى ١٨٠,٧ مليار \$، وهذا الرقم يساوى ١٥٪ من الناتج القومي الإجمالي الصيني^(١).

وساهم قطاع الصناعة بما فيها الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى من ٣٩٪ عام ١٩٦٥ وارتفعت المساهمة إلى ٤٥٪ عام ١٩٩٠ ووصلت إلى ٥١٪ عام ٢٠٠٢، فى الوقت الذى بلغت حصة ستة صناعات رئيسية فى الصين هى السيارات والاتصالات والمعدات والكيمائيات البترولية والاليكترونيات والحديد والصلب بـ ٥٠,٧٪ من إجمالى الناتج الصناعى الصينى فى حين ساهمت الشركات ذات رؤوس الأموال الأجنبية بـ ٤٠٪ من الحصة.

فالصين غدت دولة رائدة فى مجالات كثيرة مثل صناعة الصلب وصناعة الألمنيوم والسلكون وتصنيع التليفون المحمول والسيارات، فى الوقت الذى جذبت الصين ما يقرب من ٥٠ مليار \$ عام ٢٠٠٥، وبلغ إجمالى الصناعة التكنولوجية فى الصين عام ٢٠٠٠ حوالى ١٢٠ مليار \$ وارتفع عام ٢٠٠٥ إلى ١٥٠ مليار \$.

(١) شبكة الصين: دور الشركات متعددة الجنسيات فى الصين فى تطوير الاقتصاد الاحيائى، ٢٠٠٤/٧/١٥

وارتفع الناتج الصناعي الصيني عام ٢٠٠٤ إلى ١٦٪. في الوقت الذي جذب قطاع الصناعة الصينية حوالي ٧٥٪ من إجمالي الاستثمارات ارتكزت أغلبها في الصناعات الموجهة للتصدير وخاصة الصناعات الالكترونية ولعب الأطفال والآلات الكهربائية والخدمات الصناعية، وتسيطر الصين على صناعة الدمى في العالم حيث تصنع الصين سبع دمي من أصل عشر تباع في العالم، وهذا يعود إلى الكلفة المنخفضة.

وتعد الصين من أبرز اللاعبين الدوليين في عددا من الصناعات التي ارتكزت على القوى العاملة، وهذا أدى إلى انتاج ٧٠٪ من الألعاب في العالم، و ٣٠٪ من التليفزيونات الملونة، و ٦٠٪ من الدراجات الهوائية و ٥٠٪ من انتاج الأحذية، و ٣٠٪ من مكيفات الهواء، و ٢٥٪ من انتاج المبردات، والسيطرة على أسواق الملابس والأقمشة والنسيج، لا سيما أن الصين جعلت من كلفة اليد العاملة العامل الرئيسي والجوهرى في تخفيض كلفة الانتاج الصناعي في الوقت الذي حظيت المدن الاقتصادية الخاصة بـ ٩٠٪ من الاستثمارات الأجنبية.

وبإنتاج الشركات الصينية سلع مقلدة بالإضافة إلى رخص المواد الخام واليد العاملة الرخيصة المتوفرة بأعداد كبيرة والمدرية جعل الصين تتسلق سلم التكنولوجيا دون التضحية بميزة التكلفة المنخفضة للانتاج التي تتمتع بها الصين، ومن ثم سوف تستفاد الصين من تفوقها في مجال الصناعات المرتكزة على اليد العاملة.

ويعمل في الشركات متعددة الجنسية العاملة في الصين عمالة صينية باستثناء قلة من المدراء من الدرجة العالية، وهذه تعد فرصة نادرة لتحقيق التنمية، واستفادت الصين من الشركات متعددة الجنسية مثل هوندا وتويوتا وجوانج زاو للسيارات وموتورولا وميكروسوفت ونوكيا وغيرها من الشركات وهذا ما أسهم في تقدم الصناعة الصينية..

قطاع الخدمات

ساهمت الشركات متعددة الجنسية العاملة في السوق الصينية في التأثير الإيجابي على قطاع الخدمات بصورة كبيرة، ويتعدد قطاع الخدمات بفروعه التجارية والتسويقية والخدمات المالية والتنظيم المصرفي والسياحة والخدمات التأمينية والصحية والتعليمية وخدمات النقل والمطاعم والفنادق وغيرها من الخدمات كالاتصالات والبريد والبورصة والمحاسبة والإدارة العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك ارتباط كبير بين مستوى الخدمات المتوفرة في أية اقتصاد ومستوى دخل الفرد فيه، وتقر السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الاقتصادي المطبق في الصين القائم على الاشتراكية، أن الدولة كانت تقدم الخدمات المتعددة بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية، لا سيما أن الحكومة المركزية ترى أن دورها جوهرى بصفتها الدولة الكاملة، وفي ظل التوسع السريع في قطاع الخدمات ووفقاً لبيانات البنك الدولي لعام ٢٠٠٤ فإن معدل التعليم والمعرفة للقراءة والكتابة بين من يزيد على ١٥ سنة بلغ عام ٢٠٠٢، ٩٦٪. في الصين مقارنة بـ ٧٦,٥٪. في البلدان النامية الأخرى، وارتفع متوسط العمر في الصين إلى ٧١ مقارنة بـ ٦٥ عام في البلدان النامية، في حين ارتكز على ٧٨ في الدول الغنية^(١).

ونتيجة لتسارع مستوى الاقتصاد الصيني في ظل الانفتاح على العالم الخارجى ساهم هذا في تطور قطاع الخدمات في مجال السياحة وارتفعت إيرادات السياحة إلى ٢٠ مليار \$ عام ٢٠٠٢ حيث زار الصين عام ٢٠٠٢ ٣٦,٨ مليون سائح، وتشير بيانات البنك الدولي عام ٢٠٠٤ أن قطاع الخدمات ساهم بـ ٣١٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٠ وارتفع إلى ٣٤٪ عام ٢٠٠٢^(٢)، وارتفعت صادرات قطاع الخدمات الصينية من ٥,٨ مليار \$ عام ١٩٩٠ إلى ٣٩,٤ مليار عام ٢٠٠٢.

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٢٥١

(2) World bank development indicators, 2004, p. 188.

وظفرت الصين بسوق واسع من مطاعم الوجبات السريعة الخاصة بالشركات الأجنبية مثل كنتاكي وغيرها من الشركات الغربية التي تقدم الوجبات (التيك أوى) وارتكز الاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات الصينية في القطاعات التي تعتمد على اليد العاملة، وأصرت الصين على إلزام المستثمرين الأجانب على أن يكون لهم شريكاً صينياً في مجال الخدمات السياحية، وسرعان ما تم السماح بإنشاء فروع مملوكة بالكامل للأجانب^(١).

ولعل الترحيب بالاستثمارات الأجنبية ذات الطابع المالى أو الخدمى يتطلب دوماً وجود ضوابط ملائمة للاستفادة منها في ظل الكم الهائل من الامتيازات التي منحت إلى هذه الشركات والاستثمارات، ولقد بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي في الصين خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣ مبلغ قدره ٣٣.٣٥ مليار \$، وهذا من شأنه العمل على دعم الاقتصاد الصينى تدريجياً في قطاع الخدمات واسهم هذا في توفير العديد من الوظائف للتخفيف من أزمة البطالة.

ومن الأهمية بمكان فإن قطاع الخدمات في الصين صار بفضل دخول الشركات بتدفقاتها الاستثمارية الأجنبية نقطة ساخنة وأصبح قطاع البنوك والخدمات المالية من أبرز القطاعات، وبات يوجد في الصين ١٨٤ بنك استثمارى تمثل الفروع الأجنبية فيه ١٥١ فرع أكثرها يرتكز في المدن الاقتصادية الخاصة، ولذا أصبح قطاع الخدمات يستحوذ على شطر هائل يقترب من نصف إجمالي قوة العمل المشغلة عام ٢٠٠٧.

وأخيراً فإن تجربة الصين مع الرأسمالية أو اقتصاد السوق تعد بمثابة غرس الرأسمالية في بنية اشتراكية سقيت بماء الاستثمارات لتحقيق اشتراكية السوق التنافسية في بلد صار برامجاتى التوجه اشتراكى الهوى والهوية.

(١) أوديد شنكار: العصر الصينى، مرجع سابق، ص ٧٦.

متوسط المعدلات السنوية للنمو القطاعي في الصين الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٥

النسبة	البيان
٠.٩٠٨٪	الناتج المحلي الإجمالي
٠.٤٠٢٪	القيمة المضافة في قطاع الزراعة
٠.١٣٠١٪	القيمة المضافة في قطاع الصناعة
٠.٩٠٨٪	القيمة المضافة في قطاع الخدمات

World Bank Staff Estimates China statistical year book, 2006.

أثر الشركات متعددة الجنسية على الطاقة الاستيعابية في الصين

يعرف الخبراء الطاقة الاستيعابية بأنها كمية رأس المال، أو المعونة التي يمكن أن تستخدمها أو تستغلها الدولة في التنمية، أو هي مقدار الفرص الاستثمارية الموجودة في الاقتصاد، والتي يمكن من خلالها أحداث نمو مرتفع يبرر القيام بهذه الاستثمارات، في حين يعرفها بعض العلماء بأنها إمكانية استخدام رأس المال أو استغلاله في التنمية، أو هي مقدار الفرص الاستثمارية الموجودة في الاقتصاد التي تبرر استدعاء وجذب الاستثمارات واستخدامها في أساليب الانتاج كثيف رأس المال.

ويود الباحث تعريفها من خلال أنها مقدار الفرص الاستثمارية الموجودة في الاقتصاد، والتي تعطى عائداً مرتفعاً يبرر قدوم الاستثمارات، أو هي المقدار الكلي من المساعدات الفنية والراسمالية التي يمكن للبلد استخدامها، ولا تتوقف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد على نوع العائد المطلوب، وإنما تتوقف أيضاً على حجم العائد المطلوب (أي الحد الأدنى المطلوب كعائد على رأس المال والذي لا يقل عن ٢٠٪ - ٢٥٪..)

ومن الصعوبة بمكان تحديد مفهوم الطاقة الاستيعابية كمفهوم نظراً لوجود صعوبة في تحديد هذا المفهوم وعناصره ومحدداته وقياسه، وان كانت الطاقة الاستيعابية لرأس المال الأجنبي تهدف إلى مقدرة أية اقتصاد قومي على التشغيل الكفء لرؤوس الأموال بما يضمن تحقيق عائد مجزى لهذه الاستثمارات.

وإذا كانت الشركات متعددة الجنسية غالباً ما تقوم بتقويم استثماراتها في الدول النامية المضيفة وفقاً لمعيار الربحية لأنها تذهب إلى الدول المضيفة بغية تحقيق الربحية الأعلى كونه يظل الهدف الرئيسى للاستثمار، ومن ثم فقد أدت تدفقات الاستثمارات الوافدة للصين من الخارج إلى تطور الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الصينى والتأثير على عناصر المواد ومعدلات القدرة التنافسية للصناعة المحلية ومعدلات الانتاجية الكلية فى ظل وجود اشراف ورقابة فاعلة على عقود الاستثمارات الأجنبية حتى لا تؤدي هذه الاستثمارات إلى تعرض الاقتصاد الصينى إلى هزة اقتصادية كالتى حدثت إبان الأزمة الآسيوية بالإضافة إلى فرص رقابة على سياسات التسعير على الصادرات والواردات ونسب الأرباح التى تذهب إلى الدولة الأم.

والحقيقة تقر بأن الشركات الأجنبية العاملة فى الصين قد أثرت على الطاقة الاستيعابية من خلال التأثير على قاعدة الموارد والأداء الوظيفى والانتاجية الكلية وانتشار الأساليب التقنية وشيوع فرص التسويق الجيد القائم على تقسيم السوق العالمى إلى شرائح وقطاعات وتحسين استغلال الموارد وإعادة توطين العمليات الصناعية كثيفة العمل والاستفادة من فرص التسويق على خلفية أن كل شركة أجنبية غالباً ما تسعى إلى تصريف منتجها فى دولتها الأم أو فى أسواق فروعها المنتشرة فى أنحاء العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم السوق لا يقاس بعدد السكان وإنما يقاس بالقوة الشرائية، ولقد ارتفعت القوة الشرائية للشعب الصينى إلى ٧٩.٠٠٪، لا سيما أن الشعب الصينى أصبح يتمتع بدخل مرتفع، ومن ثم ارتفع الانفاق الاستهلاكى وارتفع كذلك مجمل الناتج القومى.

وعلى أثر فاعلية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الصينى حدثت تحولات اقتصادية وتغيرات هيكلية وازدادت درجة التعليم والتعلم والتدريب والابتكار فى الأيدى العاملة فى الصين، وكذا المهارات الفنية المنظمة للمشروعات،

فالطاقة الاستيعابية غالباً ما تتسم بالتغيرات أو الحراك الاقتصادي لأنها غير راکدة أو ساكنة، لا سيما أنها تعد مقياس حقيقى لمقدرة الاقتصاديات المضيفة على الاستخدام الكفء لكل من رأس المال المحلى والأجنبى ويحقق للمستثمرين والشركات الدولية عائداً مجزياً لاستثماراتهم.

ويتوقف الأمر فى قبول رأس المال الأجنبى المباشر على حساب التكلفة والعائد، إلا أن الطاقة الاستيعابية تتوقف على ثلاث محددات، هى:

١- عدم توافر الأيدى العاملة الكافية وعدم وجود طرق مواصلات بصورة كافية.

٢- عدم توافر عناصر الانتاج الأخرى دون رأس المال.

٣- عدم توافر قدر كاف من المهارات الفنية والادارية والتنظيمية اللازمة ناهيك عن الضغوط التضخمية المرتفعة.

ويمكن استخدام مؤشر الناتج المحلى الإجمالى للفرد للتعبير عن درجة التنافسية، بيد أن هذا المؤشر يؤخذ عليه، فى حين يذهب بعض الخبراء إلى أن أفضل المؤشرات لقياس درجة التنافسية هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى معادلاً بما يكافئ (القوة الشرائية) إلا أن هذا المؤشر لا يميز بين الدخول المترتبة على استنزاف الموارد غير المتجددة ولا الدخول المترتبة على استغلال الأصول المتراكمة عبر الزمن ولا الدخول الناتجة عن القيمة المضافة الاقتصادية.

إلا أن هناك عدة مقاييس لقياس درجة التنافسية.

١- المرونة فى قدرة المؤسسات على الاستجابة لمؤشرات السوق.

٢- الاعتمادية على قدرة المؤسسات على الوفاء بتعهداتها تجاه الآخرين (المستثمرين).

٣- القدرة على التعليم والتعلم والتدريب واستيعاب التكنولوجيا.

- ٤- توافر شبكة معلومات لامكانية الارتباط بالأسواق الخارجية عن بعد.
- ٥- مؤشرات الاقتصاد الكلى.
- ٦- مؤشرات عمل القطاعات الاقتصادية.

وبقدوم الشركات الأجنبية إلى الصين زادت الطاقة الإنتاجية ويؤكد هذا سرعة دوران عجلة الانتاج التى تصل إلى درجة التشغيل الكامل فى كافة القطاعات، إلا أن حالة الطلب الكامل لا يمكن للصين التحكم فيها، وهذا من شأنه العودة بالاقتصاد الصينى إلى الحالة العادية أو السائدة، بفعل قصور الطلب العالمى الفاعل بصورة مستمرة نظراً لافتقار المنتج الصينى الكثير من مقومات الجودة، إلا أن الصين سعت إلى تقوية قدرتها الانتاجية والتنافسية من خلال توسيع أسواق التصدير وتطوير القطاعات عن طريق الشركات الأجنبية التى ساهمت فى زيادة قدرة المبيعات الصينية التقنية فى الخارج بنسبة ٧٥٪..

ويمكن القول بأن الشركات متعددة الجنسية ركزت استثماراتها فى بداية سنوات الألفية الثالثة على التركيز فى قطاع الصناعات التكنولوجية ذات التقنية العالية التى ارتكزت فى المناطق الاقتصادية، بالإضافة إلى قطاع الخدمات ثم قطاع الزراعة الذى لم يحظى بقدر واف من تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية التي لا تخرج عن أطماع احتكارية والوصول إلى أكبر قدر من الأرباح.

وبعد أن غد التوسع العاصف للشركات الأجنبية خاصية من خصائص الغزو الاستعماري للنظام الاقتصادي الحديث (المتعولم) بعد أن سيطرت الشركات الدولية على أطر النظام الاقتصادي العالمي، ومن ثم غدت التجارة الدولية تتم بين فروعها، ولهذا جعلها تتحكم في سياسة السعر الاحتكاري الذي مكنها من تحقيق فائض غير محدد من الإفورات (اقتصاديات الحجم الكبير).

ومن الأهمية بمكان فإن المشروع المتعدى دائماً ما يرتبط بفكرة الاستعمار على خلفية وجود التعارض بين الأهداف القومية للدول المضيفة والأهداف الاقتصادية للدول الأم للشركات، وعلى أثر ذلك تفقد الدول المضيفة القدرة والسيطرة على أهم مظاهر السيادة نتيجة الضغوط التي تفرضها الدول الأم وزيادة أطر التخلف الاقتصادي والتبعية.

إن رغبة الدول المتقدمة في الماضي من وراء الاستعمار في القرن السادس عشر الميلادي هو الرغبة في الحصول على المواد الخام وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الصناعية والسيطرة على الأسواق الجديدة، وإذا كانت الشيوعية مارست التأثير السياسي لعقود، وكذا مارست الرأسمالية الامبريالية هذا الدور، والآن تمارس الشركات متعددة الجنسية هذا الدور^(١) من أجل تلك الأهداف.

ووفقاً لمبدأ الحيادية الموضوعية وبقدر الارتكاز على الدلائل والقرائن القائمة على الشرعية البحثية والمنهجية العلمية الأكاديمية فإن الشركات

(١) د. حازم البيلاوي: التغيير من أجل الاستقرار، مرجع سابق، ص ٥٩.

متعدية الجنسية قد قامت على خلفية من الأثر الاستعمارى وهى اليوم تعد بمثابة الاستعمار الجديد.

وإذا كان الماركسيون يرون فى الاستثمار الأجنبى المباشر وسيلة استعمارية جديدة لمواصلة استنزاف ثروات الدول النامية، لأن أرباح الشركات الأجنبية ومكاسبها تعنى الخسارة الحتمية للدول المضيفة، فالشركات الأجنبية من وجهة نظر الاشتراكية تقوم بالدور الذى كانت تقوم به المستعمرات فى القرون الماضية إبان وجود شركة الهند الشرقية البريطانية British East India ودورها فى اخضاع شعوب القارة الهندية، فلقد تأسست شركة الهند عام ١٥٩٩ وتعد من طلائع الشركات الاستعمارية حيث بدأت أعمالها بالتجارة والبيع وانتقلت إلى إدارة الحياة الاقتصادية وسرعان ما تحولت عام ١٨٤٠ إلى سلطة استعمارية سياسية إبان حرب الأفيون على الصين من أجل تحقيق سيادة بريطانيا على الهند وتوسيع السيطرة الامبراطورية لبريطانيا التى ترفع شعار ترفعه اليوم الرأسمالية المتعولة وهو: "عش ودع غيرك يموت".

ويوجد مدفوعات مشبوهة ذات طابع سياسى فى عمل الشركات، فالرشوة تعد من أهم الأساليب السائدة بين الشركات والصفقات للحصول على أعلى الامتيازات والأرباح واستمرار أعمالها فى الدول المضيفة، فالمدفوعات التى تدفعها الشركات الدولية للأفراد والهيئات تعد معترف بها وثابتة، ويؤكد هذا لجوء الشركات إلى القيام بالدعاية الخاصة بكبار المسؤولين والحكام واختيار كبار الوزراء وتوطيد علاقاتها بمنظمات المجتمع المدنى التى صارت بمثابة شاهد زور على جدارة هذه الشركات، والجدير بالذكر فإن الشركات متعددة الجنسية لا تزال تلعب دوراً أساسياً فى تكريس التبعية والتخلف فى الدول النامية^(١).

(١) د. محمد السيد سعيد: الشركات متعددة الجنسية - الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مرجع سابق، ص ص ٢٧٢- ٢٧٣.

وتحت مسمى مدفوعات سياسية (نثریات) صارت الرشوة أسلوباً عرفياً متعارفاً عليه في دوائر تلك الشركات في الدول المضيفة، ولقد بلغت مدفوعات الشركات الأجنبية الأمريكية متعديّة الجنسية أرصدة الرشوة في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٣ ما يساوي ١٠ ملايين\$.

ومن أجل تحقيق الامتيازات للشركات متعديّة الجنسية تلجأ الدول الأم إلى الضغوط على الدول المضيفة، في الوقت الذي وقعت الشركات الغربية العابرة للقوميات شعار سياسة (شركاء من أجل التنمية) والتي شكلت جوهر السياسة الأمريكية إبان الحرب الباردة، فلقد فعلت الشركات الدولية مع اليابان وسرعان ما رضخت اليابان للضغوط الأمريكية بعد أن استخدمت البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كأداة ضغط على الدول المضيفة حفاظاً على امتيازاتها وأرباحها.

وتعدّ المعونة الأمريكية ركناً ثابتاً في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة لتحقيق المطامع، ولذا يعتبرها الخبراء شكلاً من أشكال الاستغلال والاستعمار الاقتصادي، لا سيما أن هدف الاستراتيجية الأمريكية متعديّة الجنسية، هي:

- ١- خلق وتكريس نظام اقتصادي وسياسي ليبرالي عالمي يكون سبباً في انصياع العالم لها.
 - ٢- تنمية الشركات البترولية العالمية لوجودها المكثف في الدول البترولية في الشرق.
 - ٣- دعم ميزان المدفوعات بالإضافة إلى التأثير على الرأي العام من خلال التلاعب في المعلومات وصياغة السياسة الخارجية، وتوجيه السلوك المعادي والتدخل في اختيار رؤساء الحكومات.
- وفي ظل تحول الصين نحو السماح للشركات الدولية بممارسة النشاط على أراضيها بعد أن أصبحت هذه الشركات ظاهرة رئيسية في ميدان العلاقات الاقتصادية، رفعت الدول الأم للشركات شعار أو زريعة الديمقراطية

والحرية والحفاظ على حقوق الانسان حتى يتسنى لها التدخل السافر فى الشؤون الداخلية للدول دون إبداء القدرة على الاعتراض، وان كان هناك اتجاها جماهيريا معادياً نحوها على خلفية اتجاهها إلى الاستغلال الاقتصادى، لأنها لا تزال تعكس الروابط الاستعمارية وشبه الاستعمارية القديمة.

فالساسة الخارجية الغربية والأمريكية على الخصوص ترى أن الشركات متعددة الجنسية أداة لتدعيم المركز الأمريكى فى الأسواق الدولية، ونشر نموذج الأمركة وربط الشركات الأمريكية عابرة القومية بالاستراتيجية الأمريكية وربط مصالح الطبقات الرأسمالية فى العالم بأسره بالاقتصاد الأمريكى من أجل خلق حالة من التبعية الاقتصادية والسياسة للسيطرة على منابع المواد الخام وخاصة (الاستخراجى منه) فى الدول المنتجة والدول التى تتحكم فى تسويقه.

فالشركات المتعدية تعتمد على النفوذ السياسى والعسكرى لحكومة البلد الأم من أجل دعم أوجه انشطتها المختلفة، ومن ثم فإن الاستراتيجية الدولية للشركات دائماً ما تتعارض مع المصالح القومية لهذه الحكومات بكل ما يعنيه ذلك من تحدى للإدارة السياسية التى تظهرها تلك الحكومات، فالشركات العابرة للقوميات تمثل كل ذلك الثقل الكبير اقتصادياً وسياسياً، ولذا فهى تسعى إلى تأكيد هذا الثقل اقتصادياً وسياسياً، لا سيما أن القرار الاقتصادى دائماً ما يخرج من هيئة سياسية.

أن الضغوط التى تمثلها الشركات الدولية دائماً ما تكون مدفوعة بمطالبة ذات طابع سياسى من خلال اتباع أسلوب المفاوضات والضغط أو الوصول إلى خلق فوضى والوصول إلى الاحتلال عن طريق تسخير الآله العسكرية لخدمة الشركات الدولية، ولقد ربط الخبراء بين ممارسات الفساد مع السياسيين وكبار المسئولين فى الدول المضيفة، ولهذا يرى الفريق المعارض لنشاط الشركات فى الدول المضيفة أن نشاطها فى غير صالح هذه الدول، لأن الشركات تعمل وفقاً لاستراتيجية عالمية هدفها دعم النظام

الرأسمالي، وهذه الشركات ما هي إلا وسيلة لا ستغلال موارد الدول النامية المضيفة عن طريق ربط هذه الدول بعلاقات قوية مع الدول المتقدمة من خلال الاستعمار الهيكلي في ظل علاقة يصعب الفكك منها.

وإذا كان العالم النامي يمر اليوم بمرحلة الحساب العسير من العالم المتقدم (الرأسمالي) وهذا هو ثمن التفوق الغربي والشعور بالانتصار في ظل حالة الضعف والانهازامية من الداخل للعالم النامي، إلا أن الصين رأت في التفاوض الجيد مع الشركات فرصة عظيمة لمراجعة حساباتها على أمل أن تكتسب ثقة لم يكن هناك أي مبرر لفقدائها.

لقد استطاعت الرأسمالية من خلال بعدها السياسي أن تدخل آلاف الملايين من البشر في نطاق جاذبيتها عبر الزحف المتنامي عبر الأقطار المختلفة من أجل توسيع نطاق نشاطها، ولقد بلغ هذا الزحف الرأسمالي ذروته بالتوغل الرأسمالي الغازي لهذه الدول عبر طرق ملتوية بالغش والخداع والضغط السياسية أو الاحتلال العسكري إذا ما تتطلب الأمر ذلك وانظر إلى ما فعل في العراق عام ٢٠٠٣.

لقد حققت الشركات أرباحاً خيالية، فلم يقنع الغرب الرأسمالي الغازي بأن يفتصب الجزية من المستعمرات، بعد ما غدا الغرب الرأسمالي أن يمتطى الشركات متعددة الجنسية أو هي تمتطيه إن صح التعبير، لأن هدف الشركات والدول الأم من الدول المضيفة هو تحويلها إلى أسواق ومصادر لتوريد المواد الخام وتصديرها بثمن بخس.

وتجدر الإشارة أن الدول الأم للشركات قد استخدمت القوة العسكرية تحت مبررات حماية شركاتها واستثماراتها وأدلل على هذا في مجالات كثيرة تم التدخل العسكري، مثال:

١- التدخل العسكري في الحرب بين الكوريتين عام ١٩٥١ - ١٩٥٣.

- ٢- التورط الأمريكي في مستتق فيتنام ١٩٧٠ - ١٩٧٣.
- ٣- تحريك الانقلاب العسكري في جواتيمالا ١٩٥٤.
- ٤- تحريك القوة العسكرية لغزو العراق عام ٢٠٠٣ دون غطاء دولي ويراها الخبراء أنها حرب بالوكالة عن الشركات ومصالحها للتحكم في المخزون الاستراتيجي للنفط العربي حيث أن اليمين الحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية هم من أهم الأعضاء في مجالس الإدارة الخاص بالشركات متعددة الجنسية.
- ٥- التآمر على فينزويلا بعد ربط أسعار البترول باليورو بديلاً عن الدولار، ولذا مثل اللوبي البترولي أحد الممولين الأساسيين في حملة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن^(١).
- وغالبا ما تلجأ الشركات الدولية إلى تسهيل أعمالها من خلال الرشاوى والعمولات والفساد السياسي وشراء الزمم الخاصة بالصفوات عن طريق:
- ١- اللجوء إلى الأساليب غير الشريفة والانفاق بصورة سخيه على رجال السياسة.
- ٢- محاربة الاتجاهات الوطنية تحت شعار الدفاع عن حقوق الانسان ومحاربة الارهاب، ولهذا صارت الانقلابات ضد من يقف في وجه الشركات ومصالحها.
- ٣- فرض السيطرة والتحكم على الثروات الاستخراجية للدول النامية حتى لا تلجأ النظم الحاكمة أو المناهضين لها إلى اتخاذ إجراءات التأميم.
- ويتوجس القرار الاستراتيجي الأمريكي من قوة الصين المتنامية وكبر حجمها، ولهذا أصرت أمريكا على تخفيض الصين عملتها لتقليل العجز في الميزان التجاري الذي بلغ ٢٠٢ مليار \$ عام ٢٠٠٥، فضلاً عن قضية الطاقة،

(١) د. سعيد اللاوندي: أمريكا في مواجهة العالم، مرجع سابق، ص ص ١٠-١٢.

وسرعة دوران الاقتصاد الصيني المتسارع، ولهذا أصبحت الصين بمثابة الخيار الكابوس لأمريكا، وهذا ما أضفى على المشكلة الاقتصادية بين أمريكا والصين بعداً سياسياً.

ويخشى الغرب من أن يكون دخول الصين منظمة التجارة العالمية بمثابة عنصر ضغط شديد على الغرب، إذا ما لعبت الصين مع الغرب بأسلوب مغاير تماماً عن الخط المرسوم، لأن الصين تختلف في اعتمادها التجاري حيث الارتكاز على الصناعات كثيفة العمالة وخاصة في مجال لعب الأطفال وصناعة المنسوجات والصناعات الالكترونية، وان كانت أمريكا تعمل من خلال سياسة مفادها عدم تمكين الصين بصورة جادة من جنبى ثمار الاستثمارات الأجنبية الداخلة والاستثمارات الصينية الخارجة الموجهة إلى قطاع الاستثمار النفطى فى السودان حتى تظل الصين تدور فى فلك التبعية الأمريكية.

وفى ظل اتساع دائرة النفوذ الأمريكى بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها انفتحت الصين وروسيا عام ١٩٩٦ على الحد من المد الغربى فى القارة الآسيوية والحد من التحالف الأمريكى اليابانى، ولهذا أيدت كلاً من الصين وروسيا نظام عالمى جديد متعدد الأقطاب، ومن ثم وقع الدب الروسى فى احضان التتين الصينى للحد من النفوذ الأمريكى فى ظل نظام عالمى جديد لا يزال تحت طور الانشاء على الرغم من توجس روسيا من تمحور القوة فى جنوب شرق آسيا لصالح الاقتصاد الصينى.

والجدير بالذكر بأن الأصوات لا تزال تعلو داخل الكونجرس من أجل الضغط على الحكومة الأمريكية لعدم منح الصين الدولة الأولى بالرعاية ليس عقاباً على انتهاك حقوق الانسان، وإنما لان الاقتصاد الصينى غداً قوياً وأمسى يهدد الاقتصاد الأمريكى، ولقد أصرت إدارة كلنتون على تجديد منح

الصين الحق فى الدولة الاولى بالرعاية، ومع هذا لم تقدم الصين أية تنازلات، ولذا أدركت أمريكا أنه ليس بالامكان ارهاب الصين بعد اليوم^(١).

ويقول المفكر الأمريكى ناعوم تشومسكى أن أمريكا ممثلة فى شركاتها متعددة الجنسية باتت تسيطر على العالم وتسيره كيفما تشاء وتخطط لمستقبله وفقاً لأهوائها دون اعتراض يذكر^(٢). لا سيما أنها تكون قريبة من مراكز القوة السياسية فى بلادها كقوة ضاغطة بصورة مباشرة وغير مباشرة على اتخاذ القرارات السياسية.

والحقيقة تقر بأنه يوجد تحول فى الاستراتيجية الأمريكية بعد انهيار وزوال الاتحاد السوفيتى نحو الصين، فلقد تحولت من المواجهة إلى التعاون والمصالح والاحتواء فى ظل عدم التوسع الصينى اقتصادياً، وإذا كان بعض الخبراء يلحظ صراعاً خفياً تدور رحاه بين أمريكا والغرب من جانب والصين من جانب آخر، وهذه الحرب لا تقوم على خلفية حضارية أو عقائدية بل يمكن اعتبارها صراع المصالح، وهذا هو جوهر العلاقات الخارجية فى ظل انحدار مستوى الطموح الأوروبى فى آسيا على نقيض ما لها فى إبان الحقبات الاستعمارية.

إذن يوجد ملفات لا تزال مفتوحة بين أمريكا والصين لم تغلق بعد مثل انضمام تايوان، ويوجد شكوك ومخاوف لدى الصينيين حيث أن الصعود الصينى أضحى يشكل ورقة ضغط على العرب وإن كانت الصين تعلن مراراً وتكراراً بأن قوتها لن تكون ضد الشركات الغربية أو الاقتصاد الغربى، بالإضافة إلى طمأننة أمريكا ودول الجوار بأن قوة الصين لن تكون على حساب الآخرين بل ستكون نتاج انتاج صناعى قائم فى الوقت الذى يوجد ملفات صينية لا يمكن حلها إلا من خلال قرار أمريكى.

(١) دانيال بورشتاين: التتين الأكبر، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٢) د. عبد الوهاب زيتون: الغزو الثقافى وأشكاله (بيروت: دار المنار، ١٩٩٥)، ص ص ٣١-٣٢.

وتهتم الشركات متعددة الجنسية بالسوق الصينى واحداث التنمية فيه ليس من أجل عيون الاقتصاد الصينى، وانما من أجل خدمة مصالح الشركات الأجنبية وتوفير أسواق أكثر قدرة على استيعاب منتجاتها، فالسوق الصينى يعد حلما للشركات الدولية، وإذا ما وقفت الحكومة الأمريكية ضد الصين اقتصادياً أو سياسياً فإن هذا من شأنه تحديد المنافع الخاصة بالشركات الأجنبية العاملة فى الصين والتي قوامها ما يربو على ٥٠٠ مليار \$، ومن ثم اتخاذ الصين وسائل اقتصادية قسرية وعقوبات مالية ليست فى صالح الأهداف المرجوة للشركات متعددة الجنسية.

ومع بداية اتجاه الصين إلى نظام جيوسياسى جديد قائم على المصالح النفعية والابتعاد عن كافة المشاهد التصادمية الخاصة بالعقوبات ضد الصادرات الصينية لعرقلة المسار الاقتصادى الصينى، وإذا كانت الشركات التى تعمل فى الصين لها فوائد ومصاعب وتبقى حقيقة الفوائد والمصاعب متوقفة على طبيعة وصيغة الاتفاق، ولا يغيب عن الصين أن هذه الشركات لم تأتى للصين من أجل عيونها، لا سيما أن هذه الشركات دائماً ما تدين بالولاء والانتماء لدولها الام، لأن هذه المشروعات لا تزال مرتبطة بفكرة الاستعمار، حيث أنها تجعل قواعدها الجوهرية ومركز قراراتها السياسية بجانب مراكز السلطة فى الدول المضيفة للحفاظ على مصالحها.

وإذا كانت الخصخصة قد دارت عجلاتها بصورة سريعة متسارعة فى العديد من الدول النامية وخاصة فى المشروعات السيادية، وفى نهاية الأمر آلت هذه المشروعات لصالح الاحتكار الاستثمارى، ومن ثم انهيارات معالم التنمية فى الدول المضيفة، وعمت الفوضى وعدم الأمان، وهذا ما حقق الضرر بالحكومات المضيفة وبالاستثمارات الأجنبية والشركات عابرة القومية.

ولعلنا نجد أن الصين كيف حددت مع الشركات الدولية المجالات الاقتصادية المتاحة، والتي يجب على الشركات العمل فيها، كما حددت نسبة مساهمة رأس المال والأجنبى فى المشروعات الاقتصادية الوطنية بما لا يؤدي إلى

سيطرة تلك الشركات عليها، كما أصرت إلى عدم تدخل الشركات ودولها الأم في الشؤون السياسية، وهذا ما قلل من النظرة العدائية تجاه الشركات داخل الصين.

إن استراتيجية الشركات متعددة الجنسية تعد هي نفسها استراتيجية الدول الأم والتي تهدف إلى سياسة توسعية، والتي تخطط دوماً لتحويل العالم إلى منطقة آمنة ليس من أجل إحلال الديمقراطية أو الشورى وارساء مبدأ حقوق الإنسان، ولكن من أجل ترسيخ دعائم الرأسمالية في الوقت الذي استفادت الصين من التحول في الأجندة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

ويذهب بعض الخبراء إلى أن ما تقدمه الشركات متعددة الجنسية من معلومات وتقارير للحكومات الأم، ويسهل القيام بالضغط وتدير الانقلابات وأحداث فوضى، بعد أن صارت لهذه الشركات الكلمة العليا من خلال سيطرتها على ٨٠٪ من الاقتصاد العالمي، وهذا ما جعل علماء المستقبليات يذهبون إلى حد التكهن بأنها سوف تحكم العالم في الغد، فاستراتيجية الشركات ودولها الأم مفعمة بالطمع والقوة الغاشمة للهيمنة على العالم بصورة تخلو من الحكمة والعدل، وهذا ما ولد أخيراً في دول العالم المضيفة حالة من الكراهية لسلوك هذه الشركات التي لا تبحث إلا عن المواد الخام والثروات ولو على رفات الفقراء.

وإذا كان الشرق قد تراجع أمام الغرب الأمريكي المتطرس، إلا أن الصين عرفت كيف تروض الغرب وتستفاد من الاستثمارات والشركات، وإذا كانت الشركات عرفت كيف تستنزف طاقات الشرق الانتاجية والاقتصادية حيث الفوائض المالية والطاقات الانتاجية، فإنها استفادت من الشركات والتكنولوجيا الحديثة الغربية، فالشركات من وجهة نظر العديد من الخبراء باتت تعد بمثابة طلائع الاحتلال، ولهذا لجأت الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ

مواقف عدائية ضد الدول والحكومات التي تمارس ضغوطاً على شركاتها في الدول المضيفة.

ومن أهم نقاط وأبعاد التأثير السياسي للشركات عبر التاريخ:

- ١- إسقاط حكومة إيران عام ١٩٥٣ من أجل السيطرة على البترول الإيراني.
 - ٢- الضغوط على الحكومات المنتجة للبترول وخاصة فينزويلا لاسقاطها.
 - ٣- التدخل في إسقاط كثير من الحكومات والرؤساء في أمريكا الجنوبية.
 - ٤- تدبير الانقلابات والاطاحة بالرئيس الأرجنتيني بيرون عام ١٩٦٣ على خلفية التأميم والمصادرة للشركات الأمريكية المحتكرة.
 - ٥- تدبير الانقلاب والاضطرابات في المكسيك أعوام ١٩٦٠، ١٩٦٥، ١٩٦٧.
 - ٦- تدبير الانقلاب ضد شيلي ١٩٦٩ وهايتي عام ١٩٦٤، ١٩٦٩، ١٩٧١.
 - ٧- تدبير الانقلابات في بوليفيا عام ١٩٦٦، ١٩٧١ على خلفية ضبط حالات فساد لثلاث شركات أمريكية.
- وإذا تم حصر حالات ونسب المصادرة والتأميم ضد الشركات الأمريكية نجد أنها ٥٣٪ في أمريكا اللاتينية، ٣٥٪ في أفريقيا، ١٠٪ في آسيا، ٢٪ في الشرق الأقصى، وبالنسبة للصناعات فإن ٧٤٪ تعمل في الصناعات الاستخراجية والمواد الخام، و ١٢٪ في البنوك والخدمات.
- ومن سلوكيات الشركات وأثرها السياسي على الدول المضيفة:

- ١- تقليص سيادة الدولة المضيفة وإضعافها في القيام بالدور التتموي.
- ٢- إجبار هذه الدول على سن تشريعات لا تخدم الشعوب بل تخدم الاستثمار والشركات والطفيلية الجديدة في الدول النامية.

- ٣- افساد المجتمع المضيف من خلال الغش والفساد والرشوة.
- ٤- خلق شريحة طفيلية لا تخدم المجتمع بل تخدم الاحتكار ولو على رفات الشعوب.
- ٥- العداء الظاهر للعمل النقابي ومنظمات المجتمع المدني.
- ٦- اللجوء إلى تعويم أسعار الصرف واغراق الأسواق بالسلع الاستهلاكية.
- ٧- السعى لإزالة القيود والضغط المعروفة على القطاع المعرفى.
- ٨- تقليص دور الدولة وانهاء جميع التدخلات الحكومية العامة والاعتماد على الخصخصة.
- ٩- اللجوء إلى التجارة المحرمة وغسيل الأموال.
- ١٠- التخريب والاطاحة بنظم الحكم الوطنية واحداث الفوضى بصورة تفتقد فيه الحكومات القائمة السيطرة على مجريات الأمور.
- ١١- التحالف الضمنى مع الطبقات الرأسمالية (الطفيلية والنخب السياسية).
- ١٢- الحيلولة دون قيام تجارة خارجية فى الدول المضيفة بصورة حقيقية.
- ١٣- التفرقة بين ابناء الوطن المضيف من خلال سياسة (فرق تسد).
- ١٤- نشر نماذج الاستهلاك الترفى بين أبناء الوطن المضيف.
- ١٥- الضغوط على الدول المضيفة لربط اقتصادياتها وعملياتها بالدولار.

الأبعاد السياسية والاقتصادية للشركات:

ان قوة الشركات متعددة الجنسية قد امتد نفوذها إلى الحد الذى يسمح لها بالتغلغل فى اقتصاديات الدولة المضيفة وهذا ما يشكل ضغطا عليها وزيادة التفاوت بين الطبقات فى الدخول والتبعية للاقتصاد الحر والتوسع فى القطاع

الخاص الذي لا يخدم إلا أهداف الطفيلية، بالإضافة على العمل على فساد الإدارة^(١).

ومن تأثير الشركات على الاقتصاديات المضيفة سياسياً واقتصادياً:

- ١- زيادة حالات الاحتكار.
 - ٢- حرمان الدول المضيفة من كوادرها الماهرة.
 - ٣- استخدام القوة العسكرية من أجل حماية مصالح الشركات في الدول المضيفة أو دول العالم الثالث^(٢).
 - ٤- إقامة الاحلاف العسكرية لتنفيذ اجندتها.
 - ٥- تأمين الأموال الخاصة بالدول النامية المضيفة تحت دعوة تدعيم الاعمال الخيرية ومساندة الارهاب.
 - ٦- افتعال الأزمات المالية للسيطرة على الاقتصاديات حديثة التصنيع للسيطرة على كافة الممتلكات والبورصات بأبخص الأثمان، كما تم إبان الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، ١٩٩٨.
- وفى نافذة القول فإن تتبع كافة التجارب النامية التي رصدت في الدول المضيفة، والتي ذهبت إليها الشركات متعددة الجنسية تبين بأنه لا يوجد نموذج واحد نجح في تجنب هذه الضغوط السياسية بالرغم من أنها مارست فعلاً إلا الصين التي تعاملت مع الشركات من منظور مكافئ أو متكافئ، لا سيما أن الشركات في احتياج للسوق الصيني أكثر من احتياج الصين للشركات بعد النجاحات المحققة.

(١) د. محمد السيد سعيد: الشركات متعددة الجنسية - الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مرجع سابق، ص ص ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٢) مايكل تانزو وآخرون: من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني: دور الشركات المتعددة الجنسيات (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١). ص ٧٨ - ٨٣.

دور الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد الصيني (إيجابيات - سلبيات):

لا يجحد منصف أن للشركات متعددة الجنسية أثراً إيجابية على التنمية في الصين على وجه الخصوص والدول المضيفة على وجه العموم، حيث أن هذه الشركات باتت تستحوذ على أكثر من ٨٠٪ من التقنية الحديثة في العالم، بالإضافة إلى أنها تعمل على الاستفادة من الموارد البشرية، ناهيك عن نقل المهارات الإدارية والفنية وتدريب العنصر البشري وزيادة المهارات في الكوادر الوطنية.

ولعلنا نجد أن الصين قد استفادت من هذه الشركات عن طريق الدخول في شراكة مع فروعها باعتبار أن هذا النوع يعد من أفضل صيغ الاستثمار والتي يمكن من خلالها تحقيق النفع الاقتصادي، والاستفادة من مزايا الحجم الكبير، والمساهمة في مجالات التصدير، ونقل التكنولوجيا.

الأثار الإيجابية للشركات على التنمية في الصين:

تتمثل الآثار الإيجابية للشركات في:

- ١- العمل على تدبير الجزء التكميلي في الميزانية الصينية الناتج عن عجز الموارد المالية.
- ٢- تساعد على زيادة مستوى الاستثمار مما يزيد الدخل والاستخدام في الدول المضيفة كونها تعد وسيلة لنقل التكنولوجيا.^(١)
- ٣- إحداث ثورة إدارية وفقاً لأسلوب الإدارة المحترفة ذات الدربة العالية بما تستخدمه من أساليب إدارية على قدر كبير من التطور.
- ٤- تعمل على زيادة الصادرات وتقليل حجم الواردات.

(١) د. طلعت الدمرداش: الاقتصاد الدولي. مرجع سابق ص ص ٢٤٨ - ٢٤٩

- ٥- تقليل العجز في ميزان المدفوعات والحد من الديون الخارجية واحداث التوازن في ميزان المدفوعات.
- ٦- الوفاء باحتياجات التنمية واحداث حراك اقتصادي وجعل تكاليف عناصر الإنتاج متساوية في العالم.
- ٧- المساعدة في توفير اعداد كبيرة من المنظمين للمشروعات الصينية.
- ٨- زيادة حصيلة الصين من العملات الأجنبية التي وصلت إلى حوالي ٧٥٠ مليار \$ عام ٢٠٠٧.
- ٩- الاسهام في تطوير مجال البحوث وتطوير أدائها مما تعمل على إضافة قيمة للاختراعات والابتكارات.
- ١٠- رفع منحنى التعليم والتعلم للعقول والكفاءات الصينية حيث أنها تسعى للبحث عن خير العقول وأحسن الخبرات ومساعدة المجهزين الوطنيين.
- ١١- زيادة فرص العمالة الوطنية ودفع أجور مرتفعة عن معدل الشركات الوطنية.
- ١٢- تغيير نظام السوق مما يساهم في تنشيط المنافسة وتشجيع المشروعات المحلية.
- ١٣- تحسين ظروف العمال وزيادة انتاجهم وتحسين أجورهم.
- ١٤- دفع المنتجات الصينية إلى تبني مفهوم الجودة الشاملة سبيلاً لها كبديل عن انتهاج أسلوب التمييز السعري.
- ١٥- المساهمة في خلق فرص عمل جديدة أمام الكوادر المحلية.
- ١٦- خلق علاقات اقتصادية تكاملية أمامية وخلفية للأنشطة الاقتصادية والخدمات المختلفة وتوفير الوسائل الفعالة للتعاون والتكامل بين الاقتصاديات الوطنية.

- ١٧- تعد رافد هام من روافد التسويق الدولي في ظل تمييزها بأفضل سبل النقل والتهيئة والتخزين بما يؤدي إلى تحسين نوعية المنتج المراد تصديره.
 - ١٨- زيادة الانتاج الصناعى وبالتالي تقليل معدل التضخم.
 - ١٩- العمل على زيادة القيمة المضافة ورفع مستوى التشغيل فى الأنشطة الاقتصادية والإسراع بخطى التنمية.
 - ٢٠- زيادة القدرات التنافسية وتفعيل الطاقة الاستيعابية لرأس المال فى القطاعات الاقتصادية والحد من الاحتكارات الداخلية.
 - ٢١- تعد محركاً أساسياً للتنمية عن طريق تحقيق مبدأ تقسيم العمل، والعمل على التوزيع الأمثل للموارد وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات الرائدة ولديها القدرة على تحديد الكميات المنتجة والأسواق التى يمكن تصريف المنتجات بها.
- وتجدر الإشارة إلى زيادة أهمية الآثار الإيجابية للشركات على الاقتصاد الصينى والتنمية الاقتصادية، وهذا ما انعكس بالإيجاب على مقومات التنمية وارتفاع التجارة الخارجية الصينية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمساهمة فى تدشين البنية الأساسية (التحتية) ورفع مستوى الابتكار، وخفض حجم الديون كونها المصدر الرئيسى لتمويل^(١)، وتعزيز ارتباط الاقتصاد الصينى بظاهرة العولمة الاقتصادية.
- ويذهب بوشان Pwshan.. عميد مدرسة الدراسات العليا بأكاديمية الصين للعلوم الاجتماعية أن نصيب الشركات متعددة الجنسية فى الصين من الأرباح الحقيقية أو الدفترية غالباً ما كان لصالح لشركات وليس لصالح الصين. ولكن المكسب الحقيقى للصين ظل هو الاستفادة من أساليب الانتاج الحديثة وحزم الإدارة المحترفة ذات الأثر الانتشارى والتطويرى التى امتدت إلى باقى القطاعات وأجزاء الاقتصاد الصينى.

(١) د. رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبى المباشر فى عصر العولمة (القاهرة: دار السلام للنشر، ٢٠٠٢)، ص ٢٠٢، ص ٣٤.

الآثار السلبية للشركات على التنمية في الصين:

لا شك في أنه يوجد سلبيات ومخاطر جمه للشركات متعددة الجنسية، وأول هذه السلبيات قدرتها على التفاوض مع الدولة المضيفة وفقاً لامكانياتها وخبراتها وقوتها التفاوضية، ناهيك عن النفوذ السياسى الذى تشكله الدولة الأم وقدرتها فى إملاء شروطها على البلد المضيف، والعمل على ابتلاع الشركات الصينية من خلال انتهاج سياسة الضم، إلا أن الصين حددت نسبة الشركات الأجنبية فى الشركات المشتركة بأن لا تزيد عن ٤٩٪. حتى لا يتم السيطرة على الشركات الوطنية والشركات المشتركة، ووفقاً لاحصاء عام ٢٠٠٣ فإن نسبة الضم لا تزيد عن ٥٪. فى القطاع المشترك الذى نسبته ٣٠٪. من حجم الاستثمار الأجنبى.

ومن أهم الآثار السلبية للشركات متعددة الجنسية أنها عملت على زيادة التفاوت فى الدخول مقابل ما تتفقه الشركات المحلية بالإضافة إلى الاعتماد على عنصر رأس المال والاستغناء عن العمالة، ومن ثم ازدياد أعداد البطالة على أثر تطبيق سياسة الخصخصة التى اتبعتها الصين عام ١٩٩٩، وهذا ما ألقى بتمخضات سلبية على السلام الاجتماعى، وازدياد التفاوت بين المقاطعات فى الشرق والجنوب عنه فى الشمال والغرب على خلفية اتساع التفاوت فى الدخول المتولدة.

جدول رقم (٦ - ٤)

نسب التفاوت فى الدخل بين المدن والريف بالصين^(١).

السنة	مدن	ريف
١٩٨٧	١٦٪	٢١٪
١٩٩٥	٢٨٪	٣٤٪

(١) د. سمير أمين وآخرون: الاشتراكية واقتصاد السوق، مرجع سابق، ص ٧١.

وتتعدد مخاطر الشركات الأجنبية في الصين في الآتي:

- ١- التمييز في تشغيل الأجانب دون أبناء الوطن من الصينيين في مجال الإدارة العليا.
- ٢- عدم الإفصاح عن الأسرار البحثية والمعلومات الخاصة بالأرباح.
- ٣- حجب الأسرار التكنولوجية الحديثة عن الشركات الوطنية الصينية، لاسيما أن التكنولوجيا التي توفرها تعد مصممة على أساس تعظيم الربح وليست من أجل الحاجات الانمائية التي تفتقر لها الدول النامية^(١).
- ٤- الاهتمام بالصفوات والأغنياء (النيورأسماليون) الجدد (الطفيليون) وزيادة فرص الأرباح والتأثير السلبي على الطبقات الفقيرة والطبقات الوسطى، وهذا من شأنه الإضرار بخطط الدولة وسياساتها التنموية وعلى أثر هذا تم انتشار الفساد.
- ٥- مزاحمة الشركات الأجنبية الشركات المحلية في الحصول على التمويل المحلي من الجهاز المصرفي.
- ٦- سيطرة الشركات الأجنبية على الاقتصاد الصيني وجعله يدور في فلك التبعية الاقتصادية مما يجعل مركز الحكومة الصينية ضعيف في التفاوض أمام الشركات بعد تغلغلها في الاقتصاد الصيني كالسرطان.
- ٧- تهديد القطاع العام والحكومي على أثر مساندتها للقطاع الخاص.
- ٨- خلق حالة من القلق وعدم الاستقرار في السوق الصيني خوفاً من الإضرار بالبيئة واستغلال الموارد بصورة سلبية وإشاعة الفوضى وتدهور شروط التجارة الحرة القائمة على المنافسة لأن دولها تسيطر على منظمة التجارة العالمية.

(١) د. طلعت الدمرداش: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق. ص ٢٥٠ - ٢٥١

- ٩- إلحاق الضرر بالتخطيط الوطنى والسيادة وعدم الاستقرار السياسى، لا سيما أن هذه الشركات دائماً ما تدور فى فلك الرأسمالية العالمية المسيطرة، ولهذا غدت الأسواق المضيفة مجالاً واسعاً للتوسع اللامحدود للشركات وعملياتها الاحتكارية فى ظل الرأسمالية المتوحشة.
- ١٠- إصرارها على وضع قواعد قانونية جديدة تحكمها فى ظل التمسك بتحديد الجهة القضائية المختصة بالفصل فى القضايا والنزاع الناشئ.
- ١١- يذهب العديد من الخبراء إلى أن عمل الشركات فى الصين والدول النامية يعد صورة من صور الاستعمار الجديد الذى تفرضه التبعية الاقتصادية التى التحقت بالتبعية السياسية والدوران فى فلك الدول المتقدمة.
- ١٢- زيادة أعداد البطالة نظراً لأن الشركات تستخدم تكنولوجيا لا تتلاءم والظروف السائدة من حيث العمالة والمهارات لأن الصين دولة ذات عدد سكان كبير، وادخال تكنولوجيا كثيفة رأس المال من شأنها زيادة أعداد البطالة وخاصة أن الصين بها فائض عمالة.
- ١٣- بروز آثار سلبية على أثر اختلاف درجة تصنيع السلع موضع التبادل لأن الدول المتقدمة مالكة الشركات تقوم بتصدير السلع المصنعة فى حين تقوم الدول النامية بتصدير المواد الخام الأولية.
- ١٤- ترسيخ مفهوم التبعية بين دول المراكز ودول الهامش أو الجنوب لأن هذه الشركات تعد أحد أهم أشكال وأدوات الاستغلال التى يمارسها النظام الرأسمالى المتعولم.
- ١٥- استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال مما يؤدى إلى نقص التوظيف أمام الغالبية من العمال وزيادة أعداد البطالة.
- ١٦- تشويه أنماط الإنتاج، وخلق حاجات جديدة وتطلعات فى ظل التحريض على الاستهلاك النهم، وهذا ما يعمل على تناقص القدرة على الادخار

على خلفية زيادة الانفاق الاستهلاكي الذي جاء على خلفية زيادة مساحة الدعاية والاعلان في الفضائيات ليل نهار في ظل تقييم الرجل العصري بحجم الاستهلاك.

١٧- احداث مزيدا من التشوهات الهيكلية في البنى الاقتصادية المتمثلة في ظاهرة الازدواجية ونموذج تنمية التخلف، بالإضافة إلى التأثير على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة نظراً لزيادة الواردات، إلا أن الصين تفادت هذا العنصر لأن أغلب نسب الواردات كانت من السلع الانتاجية والرأسمالية الوسيطة.

١٨- التهرب من الضرائب وتصدير أرباحها إلى الدولة الأم عن طريق تقدير صادراتها بأقل من قيمتها الحقيقية والمبالغة في رفع أسعار المواد الخام الأولية والوسيطة التي تستوردها من الشركة الأم.

١٩- التأثير على سوق الصرف الأجنبي من خلال المضاربة على العملات المحلية والمضاربة في البورصات المضيفة.

٢٠- المغالاة في مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المتمثلة في:

- رسوم براءات الاختراع.
- رسوم العلامات التجارية.
- رسوم التراخيص.
- تكاليف الإدارة والخبرات الفنية.

٢١- استنزاف موارد الدول المضيفة وخروج الشركات الوطنية من المنافسة عن طريق جعل الدول المضيفة كتابع زراعي ومزود للدول الصناعية بالمواد الخام.

٢٢- الترسخ لثقافة الاستهلاك السريع (التيك أوى) والاستهلاك السلبي مثل شركات المياه المعدنية والمياه الغازية وشركات الدخان، ولهذا لم تضيف للاقتصاد المضيف إلا زيادة الميل الحدى للاستهلاك.

- ٢٣- تؤدي هذه الشركات إلى تدهور البيئة وتلوثها حيث استضافت الصين العديد من المشروعات الملوثة للبيئة وخاصة الشركات العاملة في الصناعات التحويلية البتركيماوية والأسمدة والأسمت بديلاً عن توطنيها في الدول الأم، لأن هذه الصناعات تخضع في الدول المتقدمة لمعايير البيئة المشددة نظراً للاهتمام الحكومي الرسمي الشعبي بالبيئة في الغرب، ويوجد بالصين اليوم ٧ مدن هي الأكثر تلوثاً، ضمن العشر مدن الأكثر تلوثاً في العالم، والدليل على ذلك هو (بروز مرض السارس) الذي ضرب الصين ودول جنوب شرق آسيا في عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، نتيجة لزيادة ثاني أكسيد الكريون والأمطار الحمضية وتدمير الغطاء الخضري للأرض، حيث أن هذه الشركات كان لها أثراً سلبياً على البيئة في الصين نتيجة للانبعاثات الملوثة، ويؤكد الباحث على أنه في سياق دوران عجلة التنمية في الصين اتسمت سياسة حماية البيئة في الصين بالفشل الذريع، وإن كانت الصين قد انفقت ١٦ مليار \$ في الفترة من عام ١٩٩٨ - ٢٠٠٧ لتحسين البيئة، ومعالجة التلوث.
- ولقد ألزمت الصين الشركات متعددة الجنسية بابتكار صناعات جديدة لمعالجة النفايات الصناعية ولحماية البيئة والعمل على إيجاد تكنولوجيا يمكن من خلالها استخدام المواد دون الإضرار بالبيئة، في الوقت الذي استفادت الشركات من المزايا التي منحتها الصين لها، لذا ألزمت الصين الشركات عدم تخريب البيئة ومحالة الهروب دون أي التزامات قانونية أمام البيئة الصينية التي خربت، وألزمت الحكومة الصينية الشركات الدولية بحماية البيئة
- ٢٤- تضعف الاستقلال الاقتصادي للدول المضيفة والافلات من الرقابة في ظل نشاط غير ودي تجاه المصالح الوطنية
- ٢٥- تعمل على نفاذ بعض الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد
- ٢٦- تتجه إلى القطاعات الأعلى ربحية دون القطاعات ذات الأولوية في خطة الدولة التنموية للبلد المضيف

الفصل الخامس

تحليل أثر الشركات متعددة الجنسية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الصين

- ١- تحليل اثر الشركات متعددة الجنسية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الصين.
- ٢- توصيف وتقدير وتقييم النموذج المستخدم.
- ٣- مستقبل التنمية في الصين في ظل دور الشركات متعددة الجنسية.

الفصل الخامس

تحليل أثر الشركات متعددة الجنسية على المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الصين

تمهيد:

تحليل أثر استثمارات الشركات متعددة الجنسية على المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الصين

استناداً إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن تحليل أثر الشركات متعددة الجنسية على التنمية من خلال استقراء العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر وأهم المتغيرات الاقتصادية عبر تتبع أثر الاستثمار الأجنبى على الناتج القومى الإجمالى والصادرات والواردات وهيكل قوة العمل (مستوى التوظيف) والبطالة والدخول والأجور والاستهلاك وميزان المدفوعات واستعراض أهم التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد الصينى. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الصينى شهد تدفقاً كبيراً من الاستثمار الأجنبى المباشر فى العقدين الآخرين، ويرجع ذلك إلى التوسع فى التسهيلات والإعفاءات والحوافز التى منحتها الصين لكل من الشركات والاستثمارات، لذا يمكن القول بأن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد اكتسبت أهميتها على خلفية التغيرات التى حدثت فى النظام الدولى.

وتشكل مؤشرات الأداء الاقتصادى أحد أهم الأدوات للتعبير عن مدى كفاءة الاقتصاد وتوظيف عناصر الانتاج من أجل زيادة الناتج القومى الإجمالى، واستيعاب قوة العمل، بالإضافة إلى الحفاظ على الاستقرار فى الأسعار وتحسين انتاجية العمل وتفعيل رأس المال كى يمكن الاستفادة

القوى من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تحسين قدرة تنافسية الاقتصاد. ومن أهم المؤشرات الكلية:

معدل النمو الاقتصادي وهو الزيادة في إجمالي الناتج القومي الحقيقي، في حين أن الإنتاج الحقيقي المطرد للزيادة يعني أن الاقتصاد ينمو ويحقق لأفراده الاشباع والرفاهية من خلال انتاج المزيد من السلع والخدمات، ولقد وصل معدل النمو الاقتصادي في الصين عام ١٩٨٤ عام افتتاح المدن والمناطق الاقتصادية على العالم الخارجى وجذب الشركات والاستثمارات إلى ٩.٩٪، لكنه انخفض عام ١٩٩٠ إلى أدنى درجة له ٣.٩٪. بفعل ارتفاع معدل التضخم الذى بلغ ١٨.٧٪، غير أن معدل النمو الصينى قد ارتفع إلى ١٣.٤٪ عام ١٩٩٣، وبلغ متوسط معدل النمو في الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٧، ١٠٪، إلا أن معدل النمو انخفض عام ١٩٩٨ نتيجة للأزمة المالية الآسيوية..

ولقد ذهبت كافة الاحصائيات إلى أن متوسط معدل النمو الاقتصادي في الصين بلغ في فترة التسعينيات ١٠.٨٪، إلا أنه انخفض في بداية سنوات الألفية الثالثة إلى ٨٪. بينما كان متوسطه عن نفس الفترة في جنوب شرق آسيا ٦٪، وعلى المستوى العالمى بلغ ٢.٦٪، ومن ثم انتقلت الصين من الفقر إلى الاشباع والوفر بعد عقدين، وبذلك بلغ متوسط معدل النمو في الفترة من ١٩٨٢ - ٢٠٠٣، ٩.٤٪، وأصبح الناتج القومي عام ٢٠٠٣، ١٤١٧ مليار\$ وبلغ حجم التجارة الخارجية ٨٥٠ مليار\$ في ظل احتياطي نقدي من العملات الأجنبية، بلغ ٤٠٣ مليار\$.

ومع بداية سنوات الألفية الثالثة عام ٢٠٠١ اخترقت الصين كأول دولة نامية حاجز التريليون دولار أمريكى واقترب نصيب الفرد من الناتج المحلى من ٩٠٠\$ ليصل معدل النمو الاقتصادي عام ٢٠٠٣ إلى ٩٪، ومن المتوقع أن يصل

دور الشركات عابرة القارات في الصين

إجمالي الناتج القومي الإجمالي في الصين عام ٢٠١٠ إلى ٢.٣ تريليون \$ تقريباً ليصل بذلك نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ١٧٠٠ \$.

وإذا كان عدد سكان الصين عام ٢٠٠٧ بلغ ١,٣٢٠ مليار نسمة أي ما يقرب من ٢٢٪ من إجمالي سكان العالم في ظل نسبة سكانية بين الحضر والريف ٧:٣ فإن معدل النمو الاقتصادي بلغ في الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٧ ما يقرب من ١٠٪. وأصبح النمو الاقتصاد الصيني الأعلى عالمياً.

جدول رقم (١ - ٥)

تطور معدل النمو للناتج المحلي في الصين في الفترة من ١٩٨٢ - ٢٠٠٥

السنة	١٩٨٩-٩٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
معدل النمو. /	٩.٩	٣.٩	٨	١١.٢	١٣.٤	١٠	١١	١٠	٩	٨.١	٩.٧	٨	٧.٥	٨.٣	٩.١	٨.٧	٧.٥

World Bank Development Indicators 2005 , p. 184-186

تقرير التنمية في العالم عام ٢٠٠٦ (الانصاف والتنمية) البنك الدولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، القاهرة ٢٠٠٦.

وبالنظر للناتج المحلي الإجمالي في الصين فإنه يعكس حجم قوة الانتاج الصيني ودرجة تنوعه فضلاً عن التنوع غير المسبوق في قطاع الصناعة، ويتضح من جدول معدل النمو للناتج المحلي في الصين خلال التسعينيات إلى الارتفاع البارز نظراً لنمو القطاعات الأساسية وليس القطاعات الهامشية أو الخدمية، وهذا يعني كفاءة الإدارة الاقتصادية في ظل ارتفاع معدل الانتاجية إلى ٢٢٪، وهذا الارتفاع تجاوز النسبة في كوريا الجنوبية بـ ١.٥٪، واليابان بـ ٠.٦٦٪. وأمريكا بـ ٠.٣٨٪، وهذا يعود إلى مدى الكفاءة غير العادية التي يتميز بها الاقتصاد الصيني الذي تحرر من مرحلة التخطيط الممركز تدريجياً، والذي على خلفيته تفجرت الطاقات الكامنة في صفوف الشعب الصيني في ظل إعطاء الفلاحين دوافع جديدة، باتت تحفزهم على الانتاج والعمل بكد وجد.

دور الشركان عابرة القاران في الصين

جدول رقم (٢ - ٥)

معدلات النمو للمنتج المحلي الإجمالي الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥ بين أمريكا والصين

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الصين	٠.٨٣	٠.٩١	٠.٨٧	٠.٧٥
البلد أو الدولة	أمريكا	٠.١٩	٠.٤٣	٠.٣٥

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر ٢٠٠٣، ٢٠٠٤،

٢٠٠٥، ٢٠٠٦.

وبالنظر في الجدول رقم (٢ - ٥) يتبين أن هناك انخفاض في الاقتصاد الأمريكي وارتفاع في الاقتصاد الصيني في ظل التراجع في الاقتصاد الأمريكي على أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر وارتفاع أسعار النفط والدخول في حرب الارهاب، ويؤكد الخبراء على أن الصعود الصيني سوف يخدم ويؤثر بصورة إيجابية على الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، كونه سيمد الاقتصاديات المتقدمة بواردات منخفضة السعر وتكنولوجيا كثيفة العمالة، كما أنه سيفتح أمام الدول النامية فرص لتصدير السلع والمواد الأولية والمصنعة فيما عدا تلك السلع المتشابهة مع الصين والتي قد تسبب خسارة اقتصادية محققة لتلك الدول التي تنتج نفس السلع والخدمات.

جدول رقم (٣ - ٥)

تطور الناتج القومي الصيني وحصته العالمية

البيان	الناتج القومي عام ١٩٨٠ طبقا لسعر الصرف السائد	الناتج القومي عام ١٩٩٠ طبقا لسعر الصرف السائد	الناتج القومي عام ١٩٩٥ طبقا لسعر الصرف السائد	الناتج القومي عام ٢٠٠٢ طبقا لسعر الصرف السائد	الناتج القومي عام ٢٠٠٢ طبقا لتعديل القوى الشرائية مع الدولار	الناتج القومي عام ٢٠٠٣ طبقا لتعديل القوى الشرائية مع الدولار	الناتج القومي عام ٢٠٠٣ طبقا لتعديل القوى الشرائية مع الدولار
القيمة بالمليار دولار	٢٠١.٧	٤١٩.٦	٧٤٤	١٢٠٩.٥	٥٧٩٢	١٤١٧	٦٤٣٥
حصة الصين من الناتج العالمي	٠.١٩	٠.١٦	٠.٢٥	٠.٣٩	٠.١٢	٠.٤١	٠.١٢٥

المصدر: World Bank World Development Report , 2005

ووفقاً للجدول رقم (٣ - ٥) الخاص بتقديرات البنك الدولي والذي يؤكد على أن الاقتصاد الصيني أصبح في المرتبة الحادية عشر عام ١٩٨٠ بعد الدول الصناعية السبع وكندا والبرازيل وأستراليا، أما في عام ١٩٩٥ انخفضت نسبة الناتج القومي إلى ١.٦٪، نتيجة لزيادة حجم التضخم، غير أنه ارتفع عام ١٩٩٥ لتصل نسبته ٢.٥٪ من الناتج العالمي، وارتفع إلى ٣.٩٪ عام ٢٠٠٢، وواصل الارتفاع عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ٤.١٪، وهذا ما جعل الاقتصاد الصيني يصبح في المرتبة السادسة عالمياً قبل إيطاليا إذا ما حسب سعر الصرف السائد علماً بأن سعر الصرف مقابل الدولار عام ١٩٨٠ بلغ ١٥٣ يوان مقابل كل دولار وعام ١٩٩٠ أصبح ٨.٣٥ يوان لكل دولار، وعام ٢٠٠٢ بلغ ٧.٧٥ يوان لكل دولار مع العلم بأن ما يشتريه الفرد من سلع بعدد اليوانات في الصين يعد أكبر مما يشتريه الفرد في أمريكا بالدولار الواحد المقابل لليوانات الصينية.

أما إذا ما حسب بتعادل القوة الشرائية عام ٢٠٠٢ فتصبح نسبته ١.١٢٪، و ١٢.٥٪ عام ٢٠٠٣ ليصبح الاقتصاد الصيني الثاني عالمياً إذا ما تم الحساب وفقاً لتعادل القوة الشرائية مع الدولار، لذا فإن الصين تحتل المركز السادس عالمياً من حيث الناتج القومي وفقاً لأسعار الصرف السائد حيث أن الناتج الصيني يبدو أقل من قيمته نظراً لانخفاض قيمة السلع والخدمات وانخفاض الأجور وعدم احتساب الاقتصاد المنزلي والانتاج الرخيص منخفض الجودة، في الوقت الذي تجاوز الناتج القومي الصيني الـ ١٠٠٠ مليار \$ عام ٢٠٠٠ في حين ساهم قطاع الزراعة بـ ١٧.٧٪ من هذا الناتج، وساهم قطاع الصناعة بـ ٤٩.٣٪ وساهم قطاع الخدمات بـ ٣.٣٪، وتجاوز الفائض التجاري الصيني عام ٢٠٠٢ ١١٢.٨ مليار \$ وبلغ الاحتياطي النقدي من العملات ٢٤٩ مليار \$.

تطور الناتج القومي في الصين:

إذا كان الناتج القومي يعكس حجم وقوة الانتاج ودرجة تنوعه في القطاعات الاقتصادية الأساسية للدولة، فإن هناك علاقة طردية بين حجم

التدفق الاستثماري والناتج القومي لتوفير التمويل اللازم لبناء المشروعات التنموية ورفع الطاقة الانتاجية، ومن ثم وجود دور إيجابي على الناتج القومي ويوضح ذلك الجدول رقم (٤ - ٥) والجدول رقم (٥ - ٥) الخاص بعلاقة الناتج القومي الصيني بالاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الشركات.

جدول رقم (٤) - ٥

علاقة الناتج القومي الصيني بالاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الشركات

خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٧ (بالمليار دولار) ونسبته إلى الناتج القومي

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	المتوسط
الناتج القومي	٤١٩.٦	٤٣٩.٩	٤٤١.٦	٥٧٧.٢	٦٣١.٢	٧٤٤	٨٦٩.٨	٩٣٢.٥	٦٣١.٩
الاستثمار الأجنبي	٢٤.٨	١٢٥.٨	١٨٧.٤	٢١٩.٣	٢٤٨	٢٣٧.٤	٢٤٦	٢٦٠	١٩٣.٥
نسبة الاستثمار للاستثمار القومي	٥.٧	٢٨.٦	٤٢.٤	٣٧.٩	٣٩.٢	٣١.٩	٢٨.٢	٢٧.٨	٣٠.٢
استثمارات الشركات	١٢.٤	٦٣.٠	٩٦.٨	١١٧.٥	١٣٧.١	١٣٨.٦	١٤٣.٩	١٥٢.٦	١٠٧.٧
نسبة استثمار الشركات للناتج	٢.٩	١٤.٣	٢١.٩	٢٠.٣	٢١.٧	١٨.٦	١٦.٥	١٦.٤	١٧

دور الشركات عابرة القارات في الصين

❖ تم إعداد الجدول من خلال ما اتيح من بيانات من تقارير التنمية واحصائيات البنك الدولي للتنمية لأعوام مختلفة حتى عام ٢٠٠٦.

المصدر : World Bank World Development Report , 2005 .

www.Unctad.org

ويشير الجدول رقم (٤ - ٥) والخاص بالفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٧ تزايد الناتج القومي الصيني عام ١٩٩١ عنه في عام ١٩٩٠ حيث بلغ ٣٣٩,٣ مليار \$ بفارق ٢٠,٣ مليار \$ في حين بلغ الاستثمار الأجنبي عام ١٩٩٠، ٢٤,٨ مليار \$ بنسبة ٥,٧٪. من الناتج القومي ثم سرعان ما ارتفع عام ١٩٩١ إلى ١٢٥,٨ مليار \$ بنسبة ٢٨,٦٪. ثم استمر الناتج القومي في الارتفاع والزيادة في عام ١٩٩٢ حيث بلغ ٤٤١,٦ مليار \$ في حين زاد الاستثمار الأجنبي بقيمة ١٨٧,٤ مليار \$ بنسبة ٤٢,٤٪، وارتفع الناتج القومي عام ١٩٩٣ إلى ٥٧٧ مليار \$، في حين بلغت نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي عام ١٩٩١، ٤٠٧,٢٥٪. وبلغت نسبة التغير عام ١٩٩٢ نسبة ٤٨,٩٦٪. ولهذا ارتفع معدل النمو إلى ١٣,٤٪. عام ١٩٩٣ على خلفية قدوم الاستثمارات بقيم كبيرة في ظل زيادة الاستثمار حيث بلغ ٢١٩,٣ بنسبة ٣٧,٩٪. فلقد ازدادت نسبة استثمارات الشركات متعددة الجنسية إلى الناتج القومي من ٢,٩٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢١,٩٪ عام ١٩٩٢ وهي الأعلى في فترة التسعينيات مما أدى إلى زيادة معدل النمو عام ١٩٩٣ إلى ١٣,٤٪.

وظل الناتج في الارتفاع وكذا الاستثمار الأجنبي إلا أن نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج القومي انخفضت عام ١٩٩٥ لتصل إلى ٣١,٩٪. في الناتج، وفي عام ١٩٩٦ بلغت نسبة الاستثمار ٢٨,٢٪. وانخفضت نسبة الاستثمار إلى الناتج القومي لتسجل أدنى معدل لها، وهذا الانخفاض يرجع إلى الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ على اثر الهبوط الاقتصادي الذي حدث في دول جنوب شرق والصين وهروب الاستثمارات بفعل انتشار عدوى الأزمة لتصل إلى ٢٧,٨٪. على الرغم من زيادة الاستثمار، وبلغ المتوسط للناتج القومي ٦٣١,٩ مليار \$ وبلغ متوسط الاستثمار ١٩٣,٥ مليار \$ وبلغت نسبة متوسط الاستثمار إلى الناتج القومي ٣٠,٢٪..

جدول رقم (٥-٥)

علاقة الناتج القومي الصيني بالاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الشركات خلال الفترة من ١٩٨٨ - ٢٠٠٥ بالمليار

السنة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المتوسط
الناتج القومي	٩٢٨.٩	٩٨٠.٢	١٠٦٤.٥	١١٣١	١٢٠٩.٥	١٤١٧	١٤٥٤.٩	١٥٤٢.٨	١٢١٦.١
الاستثمار الأجنبي	٢٧٥	٢٨٥	٣٤٨.٤	٣٩٥.٢	٤٤٨	٥٠١.٥	٥٨٢	٦١٢	٤٣٠.٨
نسبة الاستثمار للناتج القومي	٢٩.٦	٢٩.٦	٣٢.٧	٣٤.٩	٣٧	٣٥.٣	٤٠	٣٩.٦	٣٤.٧
استثمارات الشركات	١٦٣.٤	١٨١.٨	٢٢٣.٧	٢٥٩.٦	٣٢٤.٣	٣٩٣.٧	٤٧٥.٥	٥١٣	٣١٦.٩
نسبة استثمارات الشركات إلى الناتج القومي	١٧.٦	١٨.٥	٢١	٢٢.٩	٢٦.٨	٢٧.٨	٣٢.٧	٣٣.٢	٢٦.١

المصدر: بيانات الجدول الخاصة بالجدول رقم (٤ - ٥).

ويتضح من الجدول رقم (٥ - ٥) أن هذه الفترة اختلفت اختلافاً ملحوظاً حيث أخذ الناتج القومي فى الارتفاع بلغت قيمته عام ١٩٩٨، نحو ٩٢٨,٩ مليار \$ فى الوقت الذى أخذ الاستثمار الأجنبى فى الارتفاع بصورة أكبر من الفترة السابقة حيث بلغت قيمته ٢٧٥ مليار \$ بنسبة زيادة ٢٩,٦٪. من الناتج القومى، وفى عام ١٩٩٩ ارتفع الناتج إلى ٩٨٠,٢ فى الوقت الذى ارتفع الاستثمار الأجنبى إلى ٢٨٥ مليار \$، وفى عام ٢٠٠٠ ارتفع الناتج القومى على التريليون \$ فى الوقت الذى ارتفع الاستثمار إلى ٣٤٨,٤ مليار \$ لتصل النسبة إلى الناتج القومى إلى ٣٢,٧٪. وظل الناتج القومى فى الارتفاع بنسب كبيرة، وكذا الاستثمار الأجنبى حيث سجل الاستثمار أعلى نسبة له ٤٠٪. عام ٢٠٠٤.

ويظل الناتج القومى يرتفع بقيم كبيرة حيث ارتفع إلى ١٥٤٢,٨ مليار \$ عام ٢٠٠٥ فى ظل ارتفاع الاستثمار إلى ٦١٢ مليار بنسبة ٣٩,٦٪. إلى الناتج القومى كما هو موضح فى الجدول، وبلغ متوسط الناتج القومى عن الفترة الثانية ١٢١٦,١ مليار \$ فى حين كان متوسط الاستثمار عن الفترة ٤٣٠,٨ مليار \$ فى حين كان متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج القومى ٣٤,٧٪. فى حين وصلت نسبة مساهمة الشركات فى الاستثمار الأجنبى عام ٢٠٠٥، ٣٣,٢ ٪ إلى الناتج القومى.

وبالمقارنة بين الفترة الأولى والثانية نجد أن متوسط قيم الناتج القومى كانت عالية فى الفترة الثانية حيث بلغ المتوسط ١٢١٦,١ فى حين أن المتوسط فى الفترة الأولى ٦٣١,٩ مليار، وهذا يعد الضعف فى حين أن متوسط الاستثمار فى الفترة الأولى كان ١٩٣,٥ مليار \$ فى الوقت الذى أصبح فى الفترة الثانية ٤٣٠,٨ مليار \$ وبلغت نسبة الاستثمار فى الفترة الأولى إلى الناتج القومى ٣٠,٢٪. جفى حين بلغت فى الفترة الثانية ٣٤,٧٪. وهذا يؤكد أن للاستثمار أثر بالغ فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى الصين.

وبالنظر في التراكم الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغ عام ١٩٨٠ ما قدره ٦,٣ مليار \$ وارتفع عام ١٩٩٠ إلى ٢٤,٨ مليار \$ بزيادة قدرها ٢٩٣,٧٪. خلال عقد الثمانينيات، في حين بلغ الاستثمار الأجنبي عام ٢٠٠٠، مبلغ قدره ٣٤٨,٣ مليار \$ بزيادة نسبتها ١٠٣٤,٨٪. عن قيمتها عام ١٩٩٠، ووصلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية ارتفاعها، إلا أنها تأثرت خلال عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ بالانخفاض نتيجة لآحداث الحادى عشر من سبتمبر وانتشار (مرض السارس).

ولقد بلغت الأموال التي جمعتها الصين من البورصات العالمية عام ٢٠٠٠ ما يربوا على ٢١ مليار \$، في حين بلغت القيمة السوقية للبورصة الصينية ٦٠٠ مليار \$ في ظل عدد شركات مساهمة مشاركة في البورصة الصينية عام ٢٠٠١ وصل ١٢٠٠ شركة وفرع متعدى الجنسية ومحلى.

واصبحت الاستثمارات الصينية الخارجية المتراكمة عبر العالم عام ٢٠٠٣ تزيد على ٣٧ مليار \$ بعد أن كانت لا تتجاوز ٢ مليار \$ عام ١٩٩٠، وتوظف هذه الاستثمارات للعمل في قطاع الاستخراجيات النفطية عبر العالم، نظراً لاحتياج الصين إلى الطاقة والنفط.

وبمراجعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية والنتاج القومى نجد أن هناك علاقة (طردية) غير أن الاستثمار المتدفق إلى الصين أيقظ الحس التجارى لدى الصينيين، كما أنه أحدث حراكاً اقتصادياً غير مسبوق للاقتصاد الصينى وعمل على خلق سباقا محموما نحو المضاربة فى بورصة الأوراق المالية، وهذا ما أسهم فى توفير التمويل اللازم لبناء المشروعات التنموية ورفع الطاقة الانتاجية، وكذا معدلات النمو الاقتصادى وزيادة الطاقة الاستيعابية والقدرة التنافسية للتنافس مع الاقتصاديات المتقدمة، وتحول الاقتصاد الصينى إلى قوة تصديرية كبيرة فى ظل عمالة جيدة رخيصة الأجر، ومن ثم أصبح الاستثمار الأجنبى المباشر محرك هام استراتيجى للنمو الاقتصادى الصينى المتواصل والمتصاعد بعد أن ساهمت الشركات بنسبة ٨٣,٨٪ من إجمالى الاستثمار الأجنبى الوافد للصين عام ٢٠٠٥.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي كان إيجابياً على كل من الناتج القومي، وكذا الصادرات ورصيد ميزان المدفوعات ومستوى التوظيف، إلا أن أثره على الواردات يظل متوقفاً دوماً على كون هذه الواردات سلعاً استهلاكية أم رأسمالية وسيطة أو استثمارية، ففى حين أن زيادة الاستثمار دائماً ما تؤدي إلى تفعيل الطاقات الإنتاجية القائمة، ومن ثم يؤدي إلى انخفاض الواردات من السلع الأجنبية، ففى حين يوجد علاقة طردية بين الاستثمار والواردات شرط أن تكون هذه الواردات سلعاً رأسمالية وسيطة، أما إذا كانت سلع استهلاكية فإن أثر الاستثمار على الواردات يكون سلبياً.

تطور الصادرات الصينية وصادرات الشركات:

غالباً ما تعكس قيم الصادرات مدى ما وصلت إليه الدولة من تقدم وخاصة إذا ما كانت هذه الصادرات فى الأساس سلع وخدمات مصنعة أو سلع رأسمالية وسيطة ويعكس الجدول رقم (٥ - ٦) والجدول رقم (٥ - ٧) مدى تطور الصادرات الصينية وصادرات الشركات.

جدول رقم (٦-٥)

تطور الصادرات الصينية وصادرات الشركات في الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٧ ونسبتها إلى الناتج القومي بالمليار \$

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	المتوسط
الناتج القومي	٤١٩.٦	٤٣٩.٣	٢٤١.٦	٥٧٧.٢	٦٣١.٢	٧٤٤	٨٦٩.٨	٩٣٢.٥	٦٣١.٩
الصادرات	٦٢.١	٧١.٨	٨٤.٩	٩١.٧	١٢١	١٤٨.٨	١٥١.١	١٨٢.٨	١١٤.٢
نسبة الصادرات إلى الناتج القومي	٠.١٤.٧	٠.١٦.٣	٠.١٩.٢	٠.١٥.٨	٠.١٩.١	٠.٢٠	٠.١٧.٣	٠.١٩.٦	٠.١٧.٧
صادرات الشركات	٨.٩	١٢.٦	١٧.٤	٢٥.٢	٣٤.٧	٤٦.٤	٦١.٥	٨٣	٣٦.٢
نسبة صادرات الشركات إلى الناتج	٠.٢.١	٠.٢.٩	٠.٣.٩	٠.٤.٤	٠.٥.٥	٠.٦.٤	٠.٧.١	٠.٨.٩	٠.٥.٧

ويتضح من الجدول رقم (٦ - ٥) أن قيمة الصادرات عام ١٩٩٠ بلغت ٦٢,١ مليار\$ فى حين كانت الواردات أقل حيث بلغت ٥٣,٤ مليار\$ فى ظل فائض الميزان التجارى بلغ ٨,٧ مليار\$ فى الوقت الذى بلغت الصادرات نسبة ١٤,٧٪ من الناتج القومى.

وفى عام ١٩٩١ ارتفعت قيمة الصادرات إلى ٧١,٨ مليار\$ بنسبة قدرها ١٦,٣٪ من الناتج القومى ونسبة تغير بلغت ١٥,٦١٪..

ولقد ارتفعت قيم الصادرات عام ١٩٩٢ إلى ٨٤,٩ مليار\$ وبلغت نسبة تغير الصادرات ١٨,٢٢ ، وبلغت قيمة الصادرات عام ١٩٩٣ ٩١,٧ مليار\$ فى ظل انخفاض نسبة التغير فى الصادرات إلى ٨٪، فى الوقت الذى ارتفعت الواردات عن الصادرات حيث بلغت الواردات ١٠٤ مليار\$ فى ظل عجز فى الميزان التجارى بلغ ١٢,٣ مليار\$.

وفى عام ١٩٩٤ بلغت الصادرات ١٢١ مليار\$ فى ظل ارتفاع نسبة التغير فى الصادرات إلى ٣١,٩٥٪. وهو الأعلى على الإطلاق خلال الفترة. وفى عام ١٩٩٥ بلغت قيم الصادرات ١٤٨,٨ مليار\$ ، إلا أن الفائض التجارى أصبح موجب فى ظل فائض قدره ١٦,٧٥ مليار\$ فى الميزان التجارى الصينى، واستمرت الزيادة فى الصادرات عام ١٩٩٦ بقيمة قدرها ١٥١,١ مليار\$ وهى زيادة طفيفة وبلغت نسبة التغير فى الصادرات ١,٥٢٪. وهى أقل نسبة فى التغير فى الصادرات خلال الفترة، فى الوقت الذى ارتفعت قيمة الصادرات عام ١٩٩٧ إلى ١٨٢,٨ مليار\$ فى ظل ارتفاع نسبة التغير فى الصادرات إلى ٢٠,٩٧٪. وبلغ متوسط الصادرات خلال الفترة ١١٤,٢٥ مليار\$ فى ظل متوسط قدره ١٧,٧٪. خلال الفترة كنسبة للصادرات إلى الناتج القومى.

جدول رقم (٧-٥)

تطور الصادرات الصينية وصادرات الشركات خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٥ ونسبتها إلى الناتج القومي بالمليار \$

السنة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المتوسط
الناتج القومي	٩٢٨.٩	٩٨٠.٢	١٠٦٤.٥	١١٣١	١٢٠٩.٥	١٤١٧	١٤٥٤٩	١٥٤٢.٨	١٢١٦.١
الصادرات	١٨٣.٨	١٩٤.٩	٢٤٩.٢	٣٣٦	٣٧١.٥	٤٩٥	٥١٥.١	٥٩٤.٣	٣٦٧.٤
نسبة الصادرات إلى الناتج القومي	٠/٠.١٩.٧	٠/٠.١٩.٨	٠/٠.٢٣.٤	٠/٠.٢٩.٧	٠/٠.٣٠.٧	٠/٠.٣٤.٩	٠/٠.٣٥.٤	٠/٠.٣٨.٥	٠/٠.٢٩
مطلبات الشركات	٩١.٢	٩٧.٥	١٣١.٨	١٧٩	٢٠٧.١	٢٨٤.١	٢٩٩.٣	٣٥١.٦	٢٠٥.٢
نسبة مطلبات الشركات للناتج	٠/٠.٩.٨	٠/٠.٩.٩	٠/٠.١٢.٤	٠/٠.١٥.٨	٠/٠.١٧.١	٠/٠.٢٠	٠/٠.٢٠.٦	٠/٠.٢٢.٨	٠/٠.١٦.٩

ويشير الجدول رقم (٧ - ٥) إلى أن قيمة الصادرات قد ارتفعت عام ١٩٩٨ إلى ١٨٣,٥ مليار \$ بنسبة ١٩,٧٪. إلى الناتج القومي، في ظل نسبة تغير في الصادرات طفيف لا يتجاوز ١٪. أي ٠,٥٤٪. وهي أقل نسبة تغير في الصادرات في تلك الفترة على الإطلاق وهذا يرجع إلى الأزمة الاقتصادية الآسيوية التي امتدت آثارها إلى عام ١٩٩٨.

ولقد وصلت الصادرات في ارتفاعها الطفيف حيث بلغت عام ١٩٩٩، ١٩٤,٩ مليار \$ في ظل تغير نسبته ٦,٠٣٪. في الصادرات، وفي عام ٢٠٠٠ بلغت الصادرات قيمة كبيرة قدرها ٢٤٩,٢ مليار \$ بنسبة تغير في الصادرات وصلت إلى ٢٧,٨٦٪ ونسبة ٢٣,٤٪ للصادرات إلى الناتج القومي.

وفي عام ٢٠٠١ بلغت الصادرات ٣٣٦ بنسبة تغير في الصادرات وصلت إلى ٣٤,٨٣٪. ووصل الفائض في الميزان التجاري بلغ ١١٢,٨ مليار \$، وفي عام ٢٠٠٢ زادت الصادرات الصينية، إلا أن نسبة التغير سرعان ما أنخفضت إلى ١٠,٤١٪. وهذا يرجع إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والذي على خلفيتها تأثرت الصادرات الصينية بالسلب نظراً لحالة عدم الثقة في الاقتصاد العالمي، وفي عام ٢٠٠٣ زادت الصادرات الصينية بنسبة كبيرة بلغت ٤٩٥ مليار \$ بنسبة تغير ٣٣,٢٨٪. وفي عام ٢٠٠٤ ارتفعت الصادرات وبلغت ٥١٥,١ مليار \$ بنسبة تغير طفيف بلغت ٤,٠٦٪. وفي عام ٢٠٠٥ بلغت الصادرات ٥٩٤,٣ بنسبة تغير في الصادرات بلغ ١٥,٣٧٪. وبلغت الصادرات نسبة ٣٨,٥ إلى الناتج القومي الصيني وهي النسبة الأعلى خلال الفترتين في حين ارتفعت صادرات الشركات إلى الناتج القومي عام ٢٠٠٥ إلى ٢٢,٨٪.

وبالتنظير المقارن بين الفترة الأولى والثانية نجد أن متوسط الصادرات بلغ ١١٤,٢ مليار \$ في الفترة الأولى، إلا أنه بلغ وارتفع في الفترة الثانية إلى ٣٦٧,٤٪. في حين بلغ متوسط الصادرات إلى الناتج القومي في الفترة الأولى ١٧,٧٪. في حين بلغ متوسط الصادرات إلى الناتج القومي في الفترة الثانية

٢٩./، وتأثرت الصادرات الصينية عام ١٩٩٨ بالأزمة المالية الآسيوية، وكذا تأثرت عام ٢٠٠٢ بمرض السارس، إلا أن الصادرات عاودت الزيادة مرة ثانية عام ٢٠٠٣، في ظل تحقيق أعلى فائض في الميزان التجاري بلغ ١٢٣,٨ مليار \$ عام ٢٠٠٥ وهو الأعلى على الإطلاق خلال الفترتين ومن ثم ارتفعت الصادرات الخاصة بالشركات إلى إجمالي الصادرات الصينية إلى ٥٩,٢ عام ٢٠٠٥.

وهذا يعكس حجم الصادرات المتصاعد ودرجة الانتشار والتنوع في الصادرات الصينية وقدرتها على اختراق الأسواق الدولية في ظل وجود فائض في الميزان التجاري بدأ من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٧ فيما عدا عام ١٩٩٣، حيث ارتفعت الواردات عن الصادرات وبلغ العجز ١٢,٣./ بالرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الذي وصل إلى ١٣,٤./ حيث كانت الواردات أغلبها سلع وسيطة ورأسمالية وليست سلع استهلاكية.

ويود الباحث الإشارة إلى أن الصين حققت الاغراق التجاري على معظم أسواق العالم وساهم في زيادة الصادرات الصينية المواد الخام المتوفرة والأسعار الرخيصة في ظل التمييز السعري المرتكز على رخص الأيدي العاملة، ومن ثم غزت الصادرات الصينية العالم وأبحرت في كافة أبحره وتوغلت في كافة الأسواق وساهم في زيادة الصادرات دخول الصين منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ وارتكاز الصادرات على كثافة الأيدي العاملة.

تطور الواردات الصينية وواردات الشركات:

تشكل الواردات عنصرا هاما من عناصر التجارة الخارجية وغالبا ما تكون الواردات عنصرا جوهريا عندما تكون سلع وسيطة مما تعد ذو أثر إيجابي على نجاح التنمية الاقتصادية، أما إذا كانت الواردات سلع استهلاكية فإنها حتما ستكون ذو أثر سلبي على التنمية ويوضح الجدول (٥ - ٨)، (٥ - ٩) تطور الواردات الصينية وواردات الشركات في الصين.

جدول رقم (٨-٥)

تطور الواردات الصينية وواردات الشركات خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٧ ونسبتها إلى النتائج القومية بالمليار

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	المتوسط
النتائج القومية	٤١٩.٦	٤٣٩.٩	٤٤١.٦	٥٧٧.٢	٦٣١.٢	٧٤٤	٨٦٩.٨	٩٣٢.٥	٦٣١.٩
الواردات	٥٣.٤	٦٣.٨	٨٠.٦	١٠٤	١١٥.٦	١٣٢.١	١٣٨.٨	١٤٢.٤	١٠٣.٨
نسبة الواردات إلى النتائج القومية	٠.١٢.٧	٠.١٤.٥	٠.١٨.٢	٠.١٨.٠	٠.١٨.٣	٠.١٧.٧	٠.١٥.٩	٠.١٥.٢	٠.١٦.٣
واردات الشركات	١٠.٣	١٦.٥	٢٦	٤١.٩	٥٢.٩	٦٢.٩	٧٥.٦	٧٧.٩	٤٥.٥
نسبة واردات الشركات إلى النتائج	٠.٢.٥	٠.٣.٨	٠.٥.٩	٠.٧.٣	٠.٨.٤	٠.٨.٥	٠.٧.٨	٠.٨.٤	٠.٧.٢

وبتحليل الجدول رقم (٨ - ٥) نجد أن الواردات عام ١٩٩٠ بلغت ٥٣,٤ مليار وكانت أقل من الصادرات عن نفس العام وواصلت الواردات فى الارتفاع حيث بلغت عام ١٩٩١ قيمة ٦٣,٨ مليار \$ بنسبة ١٤,٥٪. إلى الناتج القومى وبنسبة تغير ١٩,٤٧٪. وواصلت الواردات فى الارتفاع الملحوظ حيث بلغت عام ١٩٩٣ ١٠٤ مليار \$ بنسبة تغير ٢٩,٣٪. عن العام الماضى، إلا أن الواردات ازدادت على الصادرات، حيث كان العجز فى الميزان التجارى الصينى هذا العام ١٢,٣٠ ولم يحقق الميزان التجارى أية عجز خلال الفترة الأولى وحتى عام ٢٠٠٥.

وارتفعت نسبة الواردات عام ١٩٩٤ إلى ١١٥,٦ مليار \$ بنسبة تغير ١١,١٥٪. ونسبة ١٨,٣٪. إلى الناتج القومى وارتفعت قيمة الواردات عام ١٩٩٥ إلى ١٣٢,١ مليار بنسبة تغير ١٤,٧٥٪. وواصلت الواردات فى الارتفاع عام ١٩٩٦ حيث بلغت ١٣٨,٨ مليار بنسبة تغير منخفضة بلغت ٥,٠٧٪. وواصلت الواردات فى الزيادة إلا أنها بلغت عام ١٩٩٧ إلى ١٤٢,٤ مليار \$ باقل نسبة تغير نسبتها ٢,٥٩٪. وبالرغم من ذلك لم يكن هناك عجز فى ميزان المدفوعات الصينى ولقد بلغ متوسط الواردات عن الفترة ١٠٣,٨ مليار \$ فى حين بلغ متوسط الصادرات عن نفس الفترة ١١٤,٢ مليار فى الوقت الذى كان متوسط الواردات إلى الناتج القومى فى الفترة ١٦,٣٪.، بينما كان متوسط الصادرات إلى الناتج خلال الفترة الماثلة ١٧,٧٪.، ولقد كانت نسبة واردات الشركات إلى إجمالى الواردات الصينية عام ١٩٩٧ ٥٤,٥ فى حين كانت نسبة واردات الشركات إلى الناتج القومى ٨,٤٪.

جدول رقم (٩-٥)

تطور الواردات الصينية وواردات الشركات خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٥ بالمليار \$

السنة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المتوسط
النتائج القوي	٩٢٨.٩	٩٨٠.٢	١٠٦٤.٥	١١٣١	١٢٠٩.٥	١٤١٧	١٤٥٤٩	١٥٤٢.٨	١٢١٦.١
الواردات	١٤٠.٢	١٦٥.٧	٢٢٥.١	٢٢٣.٢	٢٨٩.٣	٣٥٥	٤٤١.٤	٤٧٠.٥	٢٨٩.٤
نسبة الواردات إلى النتائج القوي	٠/١٥	٠/١٦.٩	٠/٢١.١	٠/١٩.٧	٠/٢٣.٩	٠/٢٥	٠/٣٠.٦	٠/٣٠.٤	٠/٢٢.٨
واردات الشركات	٧٧.٨	٩٢.٨	١٢٥.٤	١٢٦.٣	١٢٤.٦	٢٠٣	٢٥٧.١	٢٧١.٤	١٦٤.٨
نسبة واردات الشركات للنتائج القوي	٠/٨.٤	٠/٩.٥	٠/١١.٨	٠/١١.٢	٠/١٣.٦	٠/١٤.٣	٠/١٦.٧	٠/١٧.٦	٠/١٣.٣

وبالنظر إلى الجدول رقم (٩ - ٥) يتلاحظ أن قيمة الواردات عام ١٩٩٨ قد انخفضت عن العام السابق وبلغت ١٤٠,٢ مليار \$ بنسبة تغير ١,٥٤٪. وهى السنة الأولى التى انخفضت فيها الواردات عن العام السابق، وواصلت الواردات فى الارتفاع عام ١٩٩٩ لتبلغ ١٦٥,٧ مليار \$ بنسبة تغير ١٨,١٨٪. وظلت الواردات فى الارتفاع عام ٢٠٠٠ لتبلغ ٢٢٥,١ مليار \$ فى ظل وجود فائض فى الميزان التجارى الصينى وصل ٢٤,١ مليار \$ بنسبة تغير فى الواردات ٣٥,٨٤٪. وانخفضت الواردات حيث بلغت عام ٢٠٠١ ٢٢٣,٢ مليار \$ بنسبة تغير ٠,٨٣٪، إلا أن الواردات ارتفعت عام ٢٠٠٢ وبلغت ٢٨٩,٣ بنسبة تغير ٢٩,١٤٪.

وفى عام ٢٠٠٣ واصلت الواردات فى الارتفاع إلى ٣٥٥ مليار \$ وظلت فى الارتفاع عام ٢٠٠٤ حيث بلغت الواردات ٤٤٦,٤ فى ظل نسبة تغير ٢٥,٧٤٪. ونسبة الواردات إلى الناتج القومى وصلت إلى ٣٠,٦٪. وهى النسبة الأعلى خلال الفترتين وواصلت الواردات فى الارتفاع عام ٢٠٠٥ حيث بلغت ٤٧٠,٥ مليار \$ بنسبة ٣٠,٤٪. إلى الناتج القومى. فى حين بلغت واردات الشركات إلى الواردات الصينية عام ٢٠٠٥ ٥٧,٧٪ وكانت نسبة واردات الشركات إلى الناتج القومى ١٧,٦٪.

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الفترة الثانية من الواردات قد بلغ ٢٨٩,٤ مليار \$، بينما كان فى الفترة الأولى ١٠٣,٨ مليار \$، فى حين بلغ متوسط الواردات إلى الناتج القومى فى الفترة الثانية ٢٢,٨٪، حيث كان المتوسط فى الفترة الأولى ١٦,٣٪. وهذا ما يؤكد أن الواردات قد كانت مرتفعة فى الفترة الثانية عن الأولى إلا أنها كانت واردات وسيطة أو رأسمالية أو استثمارية تدخل فى الانتاج من أجل التصدير.

وتؤكد الاحصائيات المتوفرة أن الواردات خلال الفترة الأولى والثانية كانت معظمها واردات وسيطة استثمارية، ولهذا كان للواردات أثر إيجابى حيث ابتعدت الواردات عن استيراد سلع وخدمات استهلاكية فى ظل الرقابة

الصينية، وهذا ما أدى إلى نجاح عملية التنمية وتطور الاقتصاد الصينى ومرونة درجة الحرية الاقتصادية وكفاءة الطاقة الاستيعابية، والتي تعنى استخدام الاستثمارات الأجنبية أو رؤوس الأموال فى كافة أوجه التنمية، وأسهم هذا فى خلق صناعات بديلة وإنتاج سلع ضرورية، فالواردات الصينية قامت على مقومات أنشطة تجميعية لمكونات سلع مستوردة من الخارج، وهذا ما برر استيرادها واستخدامها فى مراحل الإنتاج المختلفة وخاصة الإنتاج كثيف العمالة، فى الوقت الذى وجد فائض فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى الصينى.

تطور قوة العمل فى الصين:

تعكس التطورات التى حدثت فى قوة العمل والعمالة الفعلية فى الصين مدى النجاح الذى تحقق فى أطر التنمية الاقتصادية، ويؤكد ذلك قوة العمل الفعلية إلى إجمالى قوة العمل التى بلغت نسبتها ٩٨٪ تقريبا، فى حين ساهمت الشركات بتشغيل أكبر قدر من العمالة مما أدى إلى انخفاض نسب البطالة فى الصين ويؤكد ذلك الجدول (١٠ - ٥) و (١١ - ٥).

جدول رقم (١٠-٥)

تطور قوة العمل وقوة العمل الفعلية ونسبتها في الصين
خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٧ (بالمليون عامل)

المصدر: تقرير التنمية البشرية في العالم (الانصاف والتنمية) مركز الأهرام للنشر لعام ٢٠٠٦

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	المتوسط
قوة العمل	٦٥٣.٣٣	٦٦٠.٩١	٦٦٧.٨٢	٦٧٤.٦٨	٦٨١.٣٥	٦٨٨.٥٥	٦٩٧.٦٥	٧٠٨.٠	٦٧٩.٠٣
قوة العمل الفعلية	٦٤٧.٤٩	٦٥٤.٩١	٦٦١.٥٢	٦٦٨.٠٨	٦٧٤.٥٥	٦٨٠.٦٥	٦٨٩.٥٠	٦٩٨.٢٠	٦٧١.٨٦
نسبة قوة العمل الفعلية إلى قوة العمل	./٠.٩٩.١	./٠.٩٩	./٠.٩٩	./٠.٩٩	./٠.٩٩	./٠.٩٨.٨	./٠.٩٨.٨	./٠.٩٨.٦	./٠.٩٩

ومن أجل تحليل العلاقة الخاصة بين تطور قوى العمل والعمالة الفعلية فإنه يتضح من الجدول رقم (١٠ - ٥) أن قوة العمل عام ١٩٩٠ بلغت ٦٥٣,٢٣ مليون عامل فى ظل قوة عمل فعلية بلغت ٦٤٧,٤٩ مليون عامل بنسبة ٩٩,١٪. وأن أعداد البطالة قد بلغت ٥,٧٤ مليون عامل، ولقد عملت الحكومة الصينية على توسيع فرص العمل من خلال تطوير الاقتصاد باعتبار هذه المهمة مهمة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تحقيق الأهداف الرئيسية فى ظل السيطرة على الاقتصاد الكلى وتحسين منظومة الضمان الاجتماعى وزيادة فرص العمل والابقاء على معدل البطالة فى حدود مقبولة اجتماعياً.

وفى عام ١٩٩١ ارتفعت قوى العمل وبلغت ٦٦٠,٩١ مليون عامل وهى أعلى من العام السابق بـ ٧,٦٨ مليون عامل فى الوقت الذى بلغت قوة العمل الفعلية فى نفس العام ٦٥٤,٩١ مليون عامل تقريباً بنسبة عمالة فعلية ٩٩,٩٪. فى ظل بطالة قدرها ٦ مليون عامل. وتلاحظ أنه فى عام ١٩٩٢ أن قوة العمل قد ارتفعت عن العام السابق وبلغت ٦٦٧,٨٢ مليون عامل فى حين ارتفعت قوة العمل الفعلية إلى ٦٦١,٥٢ مليون عامل بنسبة عمالة فعلية إلى قوة العمل بلغت نسبتها ٩٩,٩٪. فى ظل بطالة قدرها ٦,٣٠ مليون عامل.

وظلت قوة العمل فى الارتفاع فى الأعوام ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦ بقيم متزايدة فى الوقت الذى ارتفعت قوى العمل الفعلية فى نفس الأعوام حيث بلغت نسبة العمل الفعلية إلى قوة العمل فى هذه الأعوام ٩٩,٩٪، ٩٩,٩٪، ٩٨,٨٪، ٩٨,٨٪.

وفى عام ١٩٩٧ ازدادت قيم قوة العمل فى الصين وقدرت بـ ٧٠٨ مليون عامل فى مقابل قوة عمل فعلية بلغت ٦٩٨,٢٠٪. إلا أن متوسط نسبة قوة العمل الفعلية إلى قوة العمل قد ارتكز واستقر عند ٩٩,٩٪. خلال الفترة وهذا يرجع إلى اتجاه الصين نحو تحويل الشركات التابعة للدولة إلى شركات خاصة أو مشتركة مما أدى إلى الاستغناء عن عمالة، إلا أن نسبة البطالة ظل مسيطر

عليها عند نسبة أقل من ٤٠٪. وهذا يعد نجاحا محققا بصورة غير مسبقة في بلد تجاوز المليار نسمة ونيف، وإن كانت أعداد البطالة عن عام ١٩٩٧ قد ارتفعت وبلغت ٩,٨٠ مليون عامل بالإضافة إلى وجود ٤ مليون عامل مسرح هذا العام في الوقت الذي توفر الصين سنويا ٨ مليون فرصة عمل في ظل دخول ٢٠ مليون عامل سنوياً إلى قوة العمل..

جدول رقم (١١-٥)
تطور قوة العمل وقوة العمل الفعلية في الصين ونسبتها
خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٥ (بالمليون عامل)

السنة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المتوسط
قوة العمل	٧٢٠.٨٧	٧٢٧.٩١	٧٣٩.٩٢	٧٤٤.٢٣	٧٥٣.٦٠	٧٦٠.٧٥	٧٦٨.٢٣	٧٧٥.٤٨	٧٤٨.٨٧
قوة العمل الفعلية	٧٠٦.٣٧	٧١٣.٩٤	٧٢٠.٨٥	٧٣٠.٢٥	٧٣٧.٤٠	٧٤٤.٣٢	٧٥٢	٧٥٩.٣٠	٧٣٣.٥
نسبة قوة العمل الفعلية إلى قوة العمل	٠.٩٧٠٧	٠.٩٨	٠.٩٧٠٤	٠.٩٨٠١	٠.٩٧٠٨	٠.٩٧٠٨	٠.٩٧٠٨	٠.٩٧٠٩	٠.٩٧٠٨

المصدر: نفس المصدر في الجدول السابق

وبتحليل الجدول رقم (١١ - ٥) يتضح لنا أن قوة العمل عام ١٩٩٨ بلغت ٧٢٠,٨٧ مليون عامل فى ظل قوة عمل فعلية قدرها ٧٠٦,٣٧ مليون عامل فى ظل نسبة قدرها ٩٧,٧٪. لقوة العمل الفعلية إلى قوة العمل فى ظل بطالة بلغت ١٤,٥٠ مليون عامل، بالإضافة إلى دخول ٨,٧٧ مليون عامل مسرح من الوظائف التى كانت تعمل فى المؤسسات المملوكة للدولة لكنهم يعملون على ضمان إعادة توظيف العمال المسرحين لمدة أقصاها ٣ سنوات.

وارتفعت قوة العمل عام ١٩٩٩ إلى ٧٢٧,٩١ مليون عامل فى ظل عمالة فعلية بلغت ٧١٣,٩٤ مليون عامل فى ظل نسبة عمل فعلية إلى قوة العمل بلغت نسبته ٩٨٪..

واستمرت الزيادة فى الارتفاع فى العمل حيث بلغت عام ٢٠٠٠ وبلغت ٧٣٩,٩٢ مليون عامل فى الوقت الذى زادت قوة العمل الفعلية بنسبة قدرها ٩٧,٤٪، وفى عام ٢٠٠١ ارتفعت العمالة الفعلية إلى قوة العمل حيث بلغت ٧٣٠,٢٥ مليون عامل بنسبة ٩٨,١٪. إلى قوة العمل بارتفاع عن العام السابق بنسبة ٠,٠٧، فى ظل بطالة بلغت ١٣,٩٨ مليون عامل انخفضت عن العام السابق بـ ٥,٧٢ مليون وظيفة.

وفى عام ٢٠٠٢ أخذت العمالة الفعلية فى التزايد حيث بلغت ٧٣٧,٤٠ مليون عامل فى الوقت الذى بلغت أعداد البطالة ١٦,٢٠ مليون عامل وكانت النسبة بين قوة العمل والعمالة الفعلية عن هذا العام قدرها ٩٧,٨٪، وظلت نسبة العمالة الفعلية إلى قوة العمل فى عام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ هى نفس النسبة ٩٧,٨٪..

أما عام ٢٠٠٥ فقد بلغت قوة العمل ٧٧٥,٤٨ مليون عامل فى ظل عمالة فعلية قدرها ٧٥٩,٣٠ مليون عامل بنسبة قدرها ٩٧,٩٪. إلى قوة العمل الفعلية فى حين بلغت أعداد البطالة ١٦,١٨ مليون ألف عامل بفارق طفيف فى الانخفاض فى أعداد البطالة عن العام السابق ٥٠ ألف فرصة عمل.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

وتجدر الإشارة إلى أعداد المسرحين قد بلغ في الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٣ ما يقرب من ٥٠,٦٣ مليون عامل مسرح نتيجة التحول نحو التخصصية والتوجه إلى آليات السوق والسماح للشركات التابعة للدولة باعلان افلاسها وتسريح العمالة بعد التحول إلى القطاع الخاص أو الدخول في شراكة مع فروع الشركات الأجنبية المتواجدة في الصين ولقد كانت أعداد البطالة المسرحة كالتى:

جدول رقم (١٢ - ٥)

الأعداد الناتجة عن تسريح العمالة في الشركات المملوكة للدولة (بالمليار دولار)

١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
٨.٧٧	٩.٣٧	٩.١١	٧.٤٢	٧.٧٠	٨.٢٦

المصدر: Source: IMF internaional Financial statistical yearbook , 2004.

ولقد لجأت الحكومة الصينية إلى توسيع قدرة العمالة الصينية من خلال تطوير صناعة الخدمات بوصفها واحدة من أكبر سبل التوجه نحو توسيع فرص العمل وخلقها وتشجيع قطاع الخدمات التجميعية وخاصة في مجالات التسويق والتداول التجارى والسياحة والخدمات المصرفية والمالية، وإن كان يوجد ضغوط على العمالة في الصين وخاصة في المدن والمناطق الحضرية في ظل تحول فائض العمالة من الريف إلى المدن، ويتمثل التداخل في العمالة لمشكلة الوافدين الجدد من أجل إعادة توظيف العمال المسرحين الذين بلغوا عام ٢٠٠٥ ما يقرب من ٩ مليون مسرح في ظل وضع الحكومة المركزية مجموعة من السياسات لتشجيع واعادة التوظيف وخلق فرص عمل جديدة وتحسين خدمات إعادة التوظيف وتعزيز التدريب للعمال المسرحين.

ولقد لجأت الشركات متعددة الجنسية إلى تسريح أعداد من العمالة الموجودة في الشركات المشتركة عندما تتعارض مصالح الشركة مع كم العمالة الهائل، وقد تزيد الشركات المتعدية الجنسية من فرص العمل بصفة عامة في الوقت الذى تشكل مشكلة البطالة مشكلة بالغة السوء عند

استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال في دولة بها كم هائل من السكان كالصين، ولهذا فقد مثلت الشركات متعددة الجنسية قوة إيجابية على العمالة في الصين كان من خلالها دفع خطى التقدم والتنمية، لا سيما أن الشركات تعد محرك أساسي للتنمية.

جدول رقم (١٣-٥)
معدلات البطالة عن الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ في الصين

السنة	المعدل
١٩٩٠	٢.٦
١٩٩١	٢.٣
١٩٩٢	٢.٤
١٩٩٣	٢.٦
١٩٩٤	٢.٨
١٩٩٥	٢.٩
١٩٩٦	٣
١٩٩٧	٤
١٩٩٨	٣.٩
١٩٩٩	٣.٨
٢٠٠٠	٣.٧
٢٠٠١	٣.٦
٢٠٠٢	٤
٢٠٠٣	٤.٢
٢٠٠٤	٤.٧
٢٠٠٥	٤.٥

المصدر: TMF world Economic Out look september , 2004, p.6. - World bank world development Report , 2005.:

تقرير التنمية فى العالم (الأنصاف والتنمية) البنك الدولى ، مركز
الأهرام للترجمة والنشر لعام ٢٠٠٦.

ويود الباحث الإشارة إلى أن معدل البطالة كان متوسطه ٣,٤٪. خلال
الفترة من عام ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ وهذا يؤكد التشغيل شبه الكامل فى الصين
وهذا يعكس عدم وجود ظاهرة بطالة كونها تدور حول مستوى يمكن
اعتباره بطالة احتكاكية أى تلك البطالة المترتبة على التعطل العادى فى فترة
الانتقال من عمل إلى عمل آخر أو التعطل القصير لأجل البحث عن عمل آخر
فى ظل عشق المواطن الصينى للعمل.

ومن الأهمية بمكان فقد ساهمت الشركات متعددة الجنسية فى خلق
فرص عمل جديدة داخل الصين قد تتجاوز نسبتها ٢,٥٪. من حجم العمالة
الفعلية فى الصين فى الوقت الذى اعتمدت هذه الشركات فى غالبيتها على
العمالة الماهرة، وإذا كانت الشركات قد ساهمت فى تشغيل ٣,٢٪. عام
٢٠٠٥ من حجم العمالة الفعلية فى الصين فإن هذه النسبة لا تمثل أهمية تذكر
إلا بقدر ضئيل مقابل ما يمثله هذا الكم من السكان من قدرته على
استهلاك منتجات هذه الشركات، وبقدر ما تشكله هذه الشركات من أثر
سلبى بالغ الخطورة فى المستقبل على البيئة الصينية، وإن كانت ايجابياتها
فى الصين تعد فى الوقت الراهن هى الأعلى غير أنها قد تكون سلبياتها أكبر
فى المستقبل.

ومن الأهمية بمكان فقد حافظت الصين منذ عام ١٩٨٤ حتى الآن على
تحقيق معدلات بطالة منخفضة فى ظل دور الدولة الفاعلة كونه الضامن
الرئيسى لتحقيق ما يقرب من التشغيل الكامل حيث أن متوسط معدل البطالة
لم يتجاوز ٤٪. من قوة العمل الصينية، ومن المؤكد أن دعائم التنمية المحققة
قد تمخضت عن هذا النجاح، ولهذا فطنت الصين إلى عدم حشو الأجهزة

الحكومية بالبطالة المقنعة كما هو الحال في باقي الدول النامية، في الوقت الذي استوعب نسب البطالة في دول اليورو عند معدل ٨,٤٪.^(١)

ويمكن القول بأن الصين استوعبت الداخلين الجدد الذين يقدر بـ ٢٠ مليون عامل كل عام والداخلين إلى سوق العمل بدون حاجة الدولة إلى الالتزام التقليدي بتعيين الخريجين، وإن كانت المؤسسات التابعة للدولة قد استوعبت جانب كبير من قوة العمل الصينية، وفي ظل استمرار زخم النمو الاقتصادي السريع المرهون بحالة التشغيل الكامل وتقليص عدد العاطلين ومعدل البطالة، إلا أن معدلات النمو ستظل مرهونة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة قيم الصادرات ورفع مستوى التسويق الخارجى الذى من شأنه استيعاب الجانب الأكبر من الانتاج السلعى الصناعى، وكذا مرهون بتوسع السوق الداخلى (الاستهلاك المحلى) من خلال معالجة الاختلال الكبير فى توزيع الدخل بصورة يمكن أن تؤدى إلى زيادة الطلب المحلى وتعظيم الحوافز الداخلية للاستثمار المحلى.

وقد يفسر الاستثمار الأجنبى إلى حد كبير التغيرات التى حدثت فى مستوى العمالة وقد تدخل عناصر أخرى فى حدوث التغيرات فى هذا العنصر، ولهذا يود الباحث التأكيد على أنه يوجد أثر هام للشركات متعددة الجنسية على التنمية فى الصين دولة البحث والدراسة، وذلك فى ظل وجود علاقة (طردية) بين الاستثمار الأجنبى وارتفاع مستوى العمالة، وسوف يرتفع حجم العمالة وقد ينخفض مع زيادة الاستثمار عندما يعتمد هذا الاستثمار على احلال الآلات الحديثة والتكنولوجيا الحديثة محل العمال وقد ينخفض حجم ومستوى العمالة نتيجة هبوط منحى التعليم والتعلم والتدريب، ولهذا فإنه يجب على الدولة فى الصين تطوير التقنيات الحديثة التى تدخلها الشركات الأجنبية

(1) IMF: World Economic Out Look Interim Assessment,(2004), p. 6.

وفقا لمقتضيات السوق الداخلى وليس الهرولة نحو منجزات التكنولوجيا ذات الطابع الاستهلاكى.

توزيع الدخل وحوافز النمو فى الاقتصاد الصينى:

أما من حيث توزيع الدخل وحوافز النمو فى الاقتصاد الصينى فإنه يوجد اختلال فى توزيع الدخل، لا سيما أن الصين تدخل ضمن الدول الاسوء من حيث توزيع الدخل بما يجعل الدول الرأسمالية الصناعة أكثر عدلاً من الصين فيما يتعلق بتوزيع الدخل، وتشير بيانات البنك الدولى إلى أن أفقر ١٠٪ من السكان فى الصين يحصلوا على ١,٨٪ من الدخل فى حين يحصل أغنى ١٠٪ من السكان على ٣٣,١٪ من الدخل، فى الوقت الذى يحصل أفقر ٢٠٪ على ٤,٧٪ من الدخل، ويحصل الخمس الثانى على ٩٪ من الدخل، ويحصل الخمس الثالث على ١٤,٢٪، والخمس الرابع على ٢٢,١٪ من الدخل بينما يحصل الخمس الخامس على أكثر من ٥٠٪ من الدخل فى حين ارتفع متوسط الدخل من ٧,٢٪ فى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٠ إلى ٩,٣٪ عن الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٤.

وعلى الرغم من الخلل الشديد فى الصين فى توزيع الدخل مثلها مثل العديد من الدول النامية التى حلقت الصين خارج أجوائها، إلا أن نسب السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر قد انخفضت حيث وصلت إلى ٧,٩٪ بين سكان الريف عام ١٩٩٦، و ٤,٦٪ عام ١٩٩٨ بينما وصلت فى المدن والمناطق الحضرية إلى ٢٪ فى عامين ١٩٩٦، ١٩٩٨.

أما من حيث توزيع الدخل بين سكان المدن الصينية عام ١٩٩٧ فإن الفئة المتوسطة الأكثر والتى تبلغ ٦٨٪ من عدد سكان الصين فى المدن أصبحت تحصل على ٣٥٠٠ \$ فى العام أى من ١٠٠٠٠ يوان إلى ٣٠٠٠٠ يوان بمتوسط ٣٥٠٠ \$ فى الوقت الذى وصل متوسط دخل الفرد فى المدن الاقتصادية عام ٢٠٠٠ بـ ٤٠٠٠ \$، وتؤكد احصائيات البنك الدولى لعام ٢٠٠٥، أن الدخل فى

دور الشركات عابرة القارات في الصين

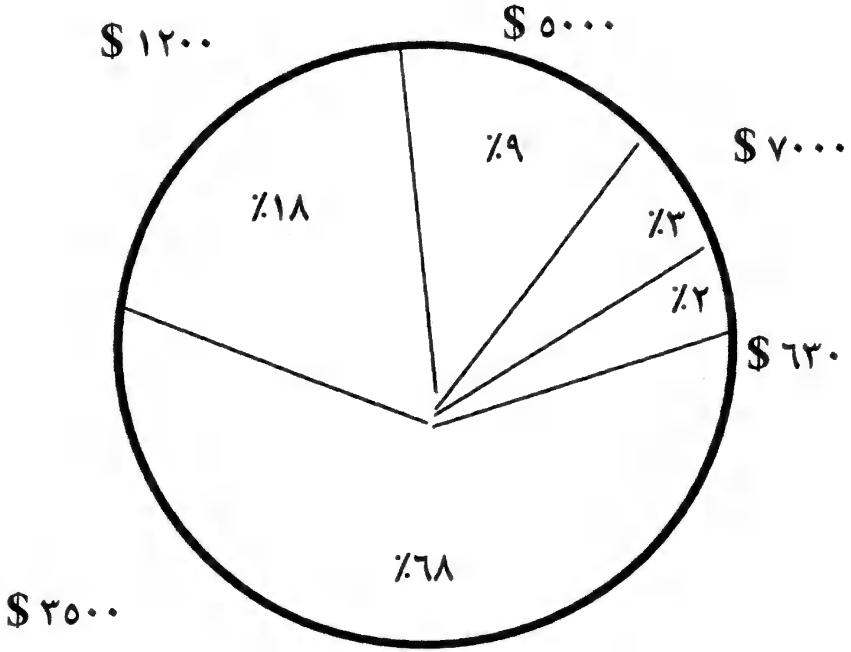
الصين ارتفع في الريف والحضر من عام ١٩٩٠ - ٢٠٠٣، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الحضر من ١٥١٠ يوان سنوياً إلى ٨٤٧٢ يوان عام ٢٠٠٣ بزيادة قدرها ٤٦٠٪، أما في المناطق الريفية فزاد الدخل من ٦٨٦ يوان عام ١٩٩٠ إلى ٢٦٢٢ يوان عام ٢٠٠٣ بزيادة ٢٨٠٪.

جدول رقم (١٤ - ٥)

توزيع الدخل بين سكان المدن في الصين عام ٢٠٠٥

مستوى الدخل بالآلاف يوان	بالدولار	نسبة الأسر إلى الناتج القومي.٪
أقل من ٥ آلاف يوان	\$ ٦٣٠	٢.٪
من ٥ - ١٠ آلاف يوان	\$ ١٢٠٠	١٨.٪
من ١٠ - ٣٠ آلاف يوان	\$ ٣٥٠٠	٦٨.٪
من ٣٠ - ٥٠ آلاف يوان	\$ ٥٠٠٠	٩.٪
أكثر من ٥٠ ألف يوان	\$ ٧٠٠٠	٣.٪

شكل رقم (١ - ٥) توزيع الدخل بين سكان المدن في الصين عام ٢٠٠٥

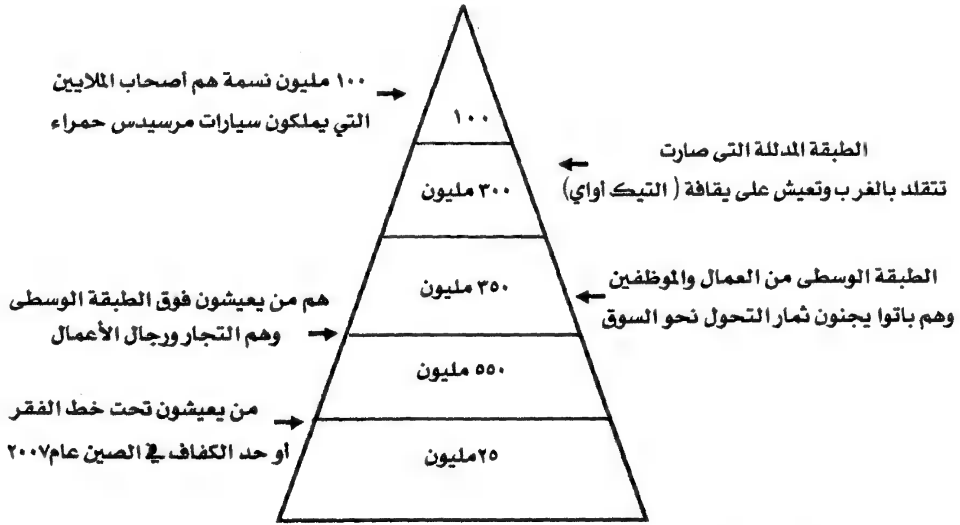


ولقد عاشت الصين في الماضي في ظل المجتمع الزراعي منذ آلاف السنين والذي قام على المساواة، إلا أن الصين في عصر الانفتاح على العالم الخارجي والتوجه نحو السوق وانتهاج البراجماتية النفعية سبيلاً لها وصل التفاوت في الدخل إلى قمته.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

شكل رقم (٢ - ٥)

هرم توزيع الطبقات داخل الصين في ظل تفاوت الدخل عام ٢٠٠٧



يبلغ عدد سكان الصين عام ٢٠٠٥ نحو ١,٣٠٠ مليار نسمة وهذا يمثل ٢١٪ من عدد سكان العالم، إلا أن السوق لا يقاس بعدد السكان أو باتساع الإقليم الجغرافي الذي يبلغ في الصين ٩,٦ مليون كم^٢ وإنما يقاس بالقوة الشرائية في الدولة التي تصل نسبتها ٢٥٪ من حجم الطلب العالمي.

ولقد ارتفع مستوى الاستهلاك في الصين من ٢٣٦ يوان عام ١٩٨٠ إلى ٤٠٥٨ يوان عام ٢٠٠٣ بزيادة نسبتها ١٦١٩٪، والتنمية في الصين لن تتطور ما لم يتم توسيع حجم الطلب الداخلي، ولن يحدث ذلك إلا من خلال كبح جماح الادخار المحلي الذي ترجع جذور التحريض عليه إلى تقاليد تاريخية كونفوشيوسية كانت تحث الشعب على عدم الاسراف أو زيادة الاستهلاك والتبذير، في حين يدخر الصينيون ٤٠٪ من دخولهم وهذا يعد ضعف ما يدخره اليابانيون.

ولقد لجأت الدولة إلى تخفيض نسبة الفائدة على الادخار من ٧٪ إلى ٢٪ عام ٢٠٠٠ مع فرض ضرائب على أرباح الادخار والمدخرات، والصين تدرك

أن النمو الاقتصادي والتنمية لن تدوم إلا من خلال العودة إلى الاعتماد على السوق الداخلي (الاستهلاك المحلي) وحماية النفس بالنفس، إذا ما أرادت دفع مقومات التنمية إلى الأمام، أما إذا حاولت دفع النمو عبر زيادة الصادرات فإنها حتما سوف تسقط في الفخ الذي وقعت به اليابان.

ولقد انتعش الاستهلاك داخل الصين على أثر تشغيل الشركات متعددة الجنسية عمالة تقدر عام ٢٠٠٠ بـ ٢٠ مليون عامل في ظل انسيابية سوق البضائع وصرف العملة من الصين وإليها، هذا ولقد ارتفع معدل الاستهلاك عام ٢٠٠١ إلى ١٠١٪. بعد أن كان ٧٠٪. خلال فترة الثمانينيات، في ظل ارتفاع متوسط الدخل إلى ما يقرب من ١٠٠٠ \$ وهذا ما يصنف الصين من حيث الدخل أو متوسطه ضمن الدول أو البلدان النامية.

وعند حساب الناتج القومي الصيني بالدولار أو حساب قوة اليوان الشرائية بالنسبة للدولار، يقل الأداء أو الناتج القوي الصيني كثيراً، حيث أن الفرد داخل الصين يستطيع شراء سلع وخدمات بـ ٨,٢٩ يوان سعر الصرف لليوان أمام الدولار، فإنه يستطيع الحصول على كم أكثر بكثير مما يستطيع أن يحصل عليه في الولايات المتحدة الأمريكية بدولار واحد، في حين أن عدد السكان في الصين في مستقبل العمر مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والانفاق وهذا هو هدف الشركات الأجنبية من الاستثمار في السوق الصينية، ومن ثم فإن الاقتصاد الصيني يعد ثاني أكبر اقتصاديات العالمية من حيث القوة الشرائية.

معدلات التضخم في الصين:

حافظت الصين على معدلات تضم منخفضة في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين في ظل التزام الدولة بتحديد وضبط الأسعار من خلال سياسة الاسعار الالزامية، ولقد بلغ معدل التضخم عام ١٩٧٩، ٢٪.، ولكن مع افتتاح المدن الاقتصادية الخاصة عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وصل معدل النمو إلى ١١,٩٪.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

وتخطى عام ١٩٨٨ معدل ٢٠,٧٪. مما أثر سلباً على إعادة توزيع الدخل في الصين لصالح الفئات العليا على حساب أصحاب الدخل الدنيا والثابتة وشبه الثابتة من العمال والموظفين الذين يشكلون في تلك الفترة النسبة الأكبر في الصين، وتزامن هذا مع التوترات السياسية التي بلغت ذروتها بأحداث ميدان السلام السماوى عام ١٩٨٩، كون هذه الأحداث كان من ضمن خلفيتها تزايد سوء الاختلال السريع في توزيع الدخل.

ولقد تراجع معدل التضخم عام ١٩٩٣ إلى ١١,٥٪. ثم سرعان ما انخفض إلى ٢,٨٪. عام ١٩٩٧، ١,٢٪. عام ٢٠٠٢ ووصله عام ٢٠٠٤ إلى ٠,٤٪، وعام ٢٠٠٥ بلغ ٢,٨٪، ويود الباحث التأكيد على أن التضخم في الصين لم يكن بفعل نقص السلع أو المواد الأساسية وإنما يرجع في المقام الأول إلى الإصلاحات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية، وكذا سياسة تحرير أسعار السلع بعد إلغاء البطاقة التموينية عام ١٩٨٤ والاسترشاد بأسعار السوق في بداية التسعينيات.

جدول رقم (١٥ - ٥)

تطور معدل التضخم في الصين في الفترة من ١٩٨٤ - ١٩٩٣

السنة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	المتوسط
معدل التضخم	١٠,٨٪	١١,٩٪	٧٪	٨,٨٪	٢٠,٠٪	٢٠,٣٪	١٨,٨٪	٢٠,٧٪	١٦,٣٪	١١,٥٪	١٤,٣٪

جدول رقم (١٦ - ٥)

تطور معدل التضخم في الصين في الفترة من ١٩٩٤ - ٢٠٠٥

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المتوسط
معدل التضخم	١.٥٪	١.٣٪	٢.٠٪	٧.٢٪	١.٤٪	٢.٠٪	١.٣٪	٢.١٪	٢.١٪	٢.٠٪	٢.٤٪	٢.٨٪	٠.٤٪

ويود الباحث التأكيد على أن معدل التضخم قد انخفضت ولقد تمحورت معدلات التضخم في الثمانينيات في الصين عند ١.٥,٧٪. لكنها انخفضت في التسعينيات إلى ٨,٦٪. وشهدت معدلات التضخم الانخفاض في سنوات الألفية الثالثة حيث تمحورت عند متوسط ٢,٥٪. وهذا يعد انجاز تيموي غير مسبوق ولهذا حقق ميزان المدفوعات قيم موجبة في ظل وجود فائض مما أدى إلى إحداث حراك اقتصادي فاعل في الصين.

الحساب الجاري في الصين:

أما من حيث الحساب الجاري في الصين فإننا نجد أن الصين قد انتقلت من مرحلة العجز في الحساب الجاري منذ بداية الثمانينيات إلى الفائض في منتصف التسعينيات، ولقد بلغ متوسط نسبة العجز في الحساب الجاري في الثمانينيات إلى ٣,٠٪، في حين انخفض العجز في التسعينيات إلى ٢,٠٪، وفي بداية السنوات الأولى من الألفية انخفض إلى ١,٢٪..

الانفاق على التعليم والبحث العلمي:

أما من حيث الانفاق على التعليم كعنصر هام من أهم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين فإنه كان على النحو التالي:

دور الشركات عابرة القارات في الصين

جدول رقم (١٧ - ٥)

تطور الانفاق على التعليم ونسبته إلى الناتج القومي الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٥

السنة	الناتج القومي	قيمة الإنفاق على التظم مليار \$	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج القومي ٪
١٩٩٥	٧٤٤	١٧.١	٢.٣
١٩٩٦	٨٦٩.٧	٢٠	٢.٣
١٩٩٧	٩٣٢.٥	٢١.٤	٢.٣
١٩٩٨	٩٢٨.٩	٢٦	٢.٨
١٩٩٩	٩٨٠.٢	٢٣.٥	٢.٤
٢٠٠٠	١٠٦٤.١	٢٦.٥	٢.٥
٢٠٠١	١٨١١	٢٦	٢.٣
٢٠٠٢	٢٠٩٠.١	٢٧.٨	٢.٣
٢٠٠٣	٨١٣١	٣٤	٢.٤
٢٠٠٤	٩٣٥٣.١	٣٦.٨	٢.٥
٢٠٠٥	١٠٤٢٠.١	٤٣.٢	٢.٨

المصدر: - تقرير البنك الدولي عام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.

- تقرير التنمية في العالم لسنوات مختلفة.

ويؤكد الجدول الخاص بالإنفاق على التعليم والبحث العلمي في الصين بأنه بلغ متوسطه ٢.٤٪. من الناتج القومي، ومن الأهمية بمكان فإن أية تنمية اقتصادية واجتماعية في أية دولة تتطلب انفاق كبير على البحث العلمي والتعليم لما له فضل لا ينكر وإيجابيات لا تحصى ولقد ساهمت الشركات الأجنبية في بناء مراكز بحوث في الصين ساهمت في تطور الصناعة.

ميزان المدفوعات في الصين:

أما من حيث ميزان المدفوعات في الصين فإن الشركات متعددة الجنسية قد أثرت في ميزان المدفوعات من خلال السعر التحويلي الذي يختلف عن السعر السائد في السوق العالمي لتعظيم أرباحها الكلية وغالباً ما تلجأ الشركات إلى تسعير صادراتها إلى الدول المضيفة بسعر أقل من السعر المألوف إذا كانت أسعار الضرائب على الأرباح في الدولة الأم عالية، وبعد ذلك يتم إرجاعها إلى الشركة الأم في صورة عوائد وتصدر الفروع إلى الدولة الأم منتجاتها بأسعار عالية إذا كانت الضرائب مرتفعة في الدولة المضيفة وحتى تتفادى الضريبة في الدولة الأم.

وإذا أرادت الشركة تحويل أرباحها من الدولة المضيفة من الفروع إلى الدولة الأم في ظل قيود الدولة المضيفة على إعادة الأرباح في ظل فرض الضرائب عليها فإن الشركة الأم تقوم بتسعير صادرات شركاتها التابعة إلى الدولة الأم بأسعار أدنى من حقيقتها أو تسعير الشركة الأم إلى التابعة بسعر أعلى من المألوف حتى تتجاوز قيود الاشراف والرقابة.

وباستعراض مؤشرات التنمية في الاقتصاد الصيني تم استنتاج المؤشرات الآتية:-

- ١- بتحليل مؤشرات التغير والتسارع في الاقتصاد الصيني وجد أن الصادرات مثلت أعلى نسبة تسارع في التغير بالبنية الاقتصادية تليها الواردات ثم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٢- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الصيني إلى أعلى معدل نمو في العالم عام ١٩٩٣ بنسبة ١٣,٤٪. في حين بلغ معدل النمو في العقدين الآخرين إلى ٩,٥٪. وهذا يعد الأعلى عالمياً في دولة لا تزال تدّعي بأنها دولة من دول العالم الثالث على الرغم من امتلاك مقومات القوى.

٣- تخطى الناتج القومي الصيني حاجز التريليون \$ عام ٢٠٠٠ وهذا يضع الصين في الترتيب السادس عالمياً.

٤- ارتفاع دخل المواطن الصيني إلى ١٢٠٠ \$ سنوياً.

وبقياس درجة تنافسية الاقتصاد الصيني وفقاً لكافة تقارير الاستثمار الدولي الصادر من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ فإن الصين تتبوّ المركز الرابع عالمياً إذا ما تم استبعاد الدخل الفردي، وتأتى في المرتبة السادسة قبل إيطاليا من حيث التطور الاقتصادي، في حين تأتى في المرتبة السابعة وفقاً لدرجة التغير الاجتماعي حيث أن الصين قللت معدل البطالة إلى أقل من ٥٪. وخفض معدل التضخم إلى أقل من ٤٪، في ظل زيادة الأهمية النسبية للصادرات الصينية من السلع المصنعة إلى نسبة ٧٩٪، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى متوسط ٩,٥٪. في الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥، وهذا يؤكد على أن للاستثمار الأجنبي المقدم من الشركات متعددة الجنسية وفر للصين مقومات وإيجابيات أسهمت بصورة حقيقية في تحقيق التنمية.

جدول رقم (١٨ - ٥)

المكانة العالمية للصين طبقاً للمتغير الاقتصادي (١).

عدد السكان	المساحة	الناتج القومي	معدل الدخل الفردي	حجم الاقتصادى القوة الشرائية	معدل النمو الاقتصادى	حجم الاستثمارات العالمية	نصيب التجارة إلى الناتج القومى	نصيبها فى التجارة العالمية
١	٢	٨	١٩	٣	١	٢	١	١١

(١) د. وليد سليم عبد الحى: المكانة المستقبلية للصين فى النظام الدولى ١٩٧٨-٢٠١٠، مرجع سابق ص ٢٢٠

بعد إدخال البيانات والاحصائيات الخاصة بمساهمة الشركات متعددة الجنسية العاملة في الصين كانت هناك تحليلات متمخضة عن هذه المساهمة وهى:

- ١- زادت نسبة مساهمة استثمارات الشركات في الناتج القومى الصينى من ٢,٩ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢١,٩ ٪ عام ١٩٩٢ وهذا يعد الاعلى من حيث المساهمة في فترة التسعينات وعلى خلفية ذلك ارتفع معدل النمو الاقتصادى إلى ١٣,٤ عام ١٩٩٣ وهذا يعد المعدل الاعلى في كافة الدول المتقدمة والنامية في دولة لا تزال تنسب إلى الدول النامية.
- ٢- انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبى المقدم من الشركات إلى ١٦ ٪ عام ١٩٩٧ على اثر الازمة المالية الآسيوية التى عصفت باقتصاديات دول الازمة [الاسيان والنمو الآسيوية] لا سيما أن هذه الدول هى التى ساهمت بالنصيب الاكبر من الاستثمار القادم في أوائل الثمانينيات وخاصة من الشركات الخاصة بصينيين المهجر في هونج كونج وتايوان وسنغافورة وماليزيا واندونيسيا وكوريا الجنوبية
- ٣- زادت الاستثمارات الخاصة بالشركات لتمثل ٢١ ٪ عام ٢٠٠٠ على اثر هروب الاستثمارات من دول الازمة خوفا من عدوى الازمة، فى حين لم تتأثر استثمارات الشركات بأحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ فى الوقت الذى زادت قيمة التجارة الالكترونية على حساب التجارة التقليدية بعد انتشار مرض السارس الذى ضرب دول جنوب شرق اسيا عام ٢٠٠٢.
- ٤- بلغت نسبة مساهمة الشركات في الاستثمار الى الناتج القومى الصينى عام ٢٠٠٥، ٣٣,٢ لتمثل بذلك ٨٣,٩ ٪ من جملة الاستثمارات المباشرة داخل الصين فى حين تمحور معدل النمو الاقتصادى عند نسبة متوسط

٩٪ خلال عقدين وهذا المعدل يعد الاعلى اذا ما تم تنظيره بمعدلات النمو في الدول المتقدمة.

٥- زادت الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسية عام ١٩٩٠ من ١٢,٤ مليار \$ غير أنها ارتفعت عام ٢٠٠٥ إلى ٥١٣ مليار \$ بنسبة تغير ٤٠٣٧ ٪ وبزيادة قدرها ٤١,٣ مرة عما كان في عام ١٩٩٠ وهذا ما جعل الاقتصاد الصيني يحلق في سماء العالمية الاقتصادية.

٦- مثلت الصادرات الخاصة بالشركات عام ١٩٩٠ نسبة ٧٢ ٪ من قيمة الاستثمارات المقدمة من الشركات غير أن هذه النسبة انخفضت عام ٢٠٠٥ إلى ٦٨ ٪ وهذا يؤكد أن الشركات أصبحت معنية بنسبة من منتجاتها إلى السوق المحلي على خلفية اضطلاع المستهلك الصيني بالتقليد والتأثر بنمط الاستهلاك في الدول الغربية وبرز دور الطفيلية ودخول البراجماتية التي ترعرعت في احضان دخول الرأسمالية لدحر كل ما هو اشتراكي أو اخلاقي.

٧- ارتفعت نسبة مساهمة الشركات في الصادرات إلى الناتج القومي من ٢,١ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ٨,٩ ٪ عام ١٩٩٧ إلى ٢٢,٨ ٪ عام ٢٠٠٥، في الوقت الذي بلغت نسبة مساهمة الشركات في الصادرات الصينية من ١٤,٤ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ٥٩,٢ ٪ عام ٢٠٠٥

٨- بتحليل مدى مساهمة الشركات في الواردات نجد ان الشركات ساهمت بـ ٢,٥ ٪ إلى الناتج القومي عام ١٩٩٠ وارتفعت نسبة الواردات الخاصة بالشركات إلى ٨,٤ ٪ إلى الناتج القومي عام ١٩٩٧ بينما كانت نسبة مساهمة الشركات إلى الناتج القومي عام ٢٠٠٥، ١٧,٦ ٪ بنسبة مساهمة في اجمالي الواردات بلغت ٥٧,٧ ٪ مع العلم بأن اغلب الواردات كانت سلع رأسمالية وسيطة من أجل الانتاج وليس الاستهلاك.

٩- كانت أعلى نسبة تسارع في الاجماليات للاستثمار والصادرات والواردات الصينية هو اجمالي الصادرات ثم اجمالي الاستثمار ثم اجمالي الواردات في حين كانت أعلى نسبة تسارع في مساهمة الشركات في نسبة الاستثمار إلى الناتج القومي ٣٣,٢ ٪ عام ٢٠٠٥ ثم الصادرات التي مثلت ٢٢,٨ ٪ ثم الواردات ١٧,٦ ٪ في الوقت الذي بلغت نسبة استثمارات الشركات إلى اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين ٨٣,٩ ٪/٠.

١٠- ساهمت الشركات متعددة الجنسية في حجم العمالة بنسبة ١ ٪ عام ١٩٩٠ اى ساهمت ب ٦,٩ مليون وظيفة فعلية من اجمالي العمالة الفعلية التي بلغت ٦٤٧,٥ مليون وظيفة في الوقت الذي ارتفعت نسبة المساهمة إلى ١٢,٨ مليون وظيفة عام ١٩٩٥ بنسبة مساهمة فعلية بلغت ١,٩ ٪ وارتفعت نسبة المساهمة الى ٢,٧ ٪ عام ٢٠٠٠ بما يقدر ب ٢٠ مليون وظيفة من العمالة الفعلية المقدرة ب ٧٢٠,٩ مليون وظيفة، الا انها ارتفعت الى ٢٤,١ ملون عام ٢٠٠٥ مثلت ٣,٢ ٪ من اجمالي العمالة الفعلية في الصين وان كانت هذه النسبة لا تذكر إلا انها تعد الافضل عالميا لا سيما ان الصين استحوذت على ٣٩ ٪ من حجم العمالة المساهمة بها الشركات عالميا عام ٢٠٠٥ والتي قدرت ب ٦٢,٠٩ مليون وظيفة على مستوى العالم وهذا امر ايجابيا على التنمية الاقتصادية في الصين من حيث النظرية الاقتصادية.

نوصيف وتقدير وتقييم النموذج المستخدم

تعد هذه الخطوة من اهم خطوات الاقتصاد القياسى والتطبيقى ومن ثم يجب على الباحث اختيار افضل وانسب الاشكال الرياضية تعبيرا عن النموذج من خلال الاعتماد على ما يتوفر من معلومات في اطار النظرية الاقتصادية، ومن الاهمية بمكان يجب اختبار افضل الصيغ للتعبير عن هذه الظاهرة محل

الدراسة، ولهذا يتطلب من الباحث اولا تحديد المتغيرات المستقلة المفسرة والمتغير التابع في كل نموذج.

وفى حالتنا فإنه تم التعبير عن المتغيرات المستقلة بالرموز الآتية:

- ١- اجمالي الاستثمار الاجنبى المباشر (ginv)
 - ٢- استثمار الشركات متعددة الجنسية (p-inv)
 - ٣- اجمالي الصادرات الصينية (EXP)
 - ٤- صادرات الشركات متعددة الجنسية (P-exp)
 - ٥- اجمالي الواردات الصينية (imp)
 - ٦- واردات الشركات متعددة الجنسية (p-imp)
- ثم المتغير التابع وهو الناتج المحلى الاجمالى (gnp)

وتعد عملية وتقدير وتقييم النموذج المستخدم لتحليل العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال ما يتوفر من معلومات من اهم الادوات للوقوف على الظاهرة محل الدراسة والوصول الى تحديد العلاقة وتفسيرها بواسطة البيانات المستخدمة فى الدراسة والخاصة بالجدول رقم ١ ، ٢ بالملاحق.

وفى ضوء البيانات المتوفرة أمكن تحليل العلاقة بين ما تقدمه الشركات من استثمارات وصادرات وما قد تجلبه من واردات على الناتج القومى، لاسيما ان القياس التطبيقى يعد من أهم خطوات تقدير النموذج والذي قد يعطى نتائج غير مضللة، ذلك من خلال الوقوف على صيغة تعبر عن الظاهرة محل الدراسة والتوفيق فى إختبار النسب والنتائج من خلال اختبار انسب الاشكال الرياضية التى تعبر عن النموذج.

ويمكن تقييم النموذج من خلال ثلاثة معايير رئيسية هى:

- ١- المعايير الاقتصادية: والتي تتوقف على النظرية الاقتصادية والتي يمكن من خلالها توضيح الهدف ومدى اتفاق النتائج في هذه النظرية، بالإضافة على ان هذا المعيار غالبا ما يتعلق بإشارة معاملات الانحدار وقيم المعاملات واتجاه العلاقة وما تقرره النظرية الاقتصادية، لا سيما ان زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الشركات من شأنهما زيادة الناتج القومى وتفصيل الطاقات الانتاجية القائمة وعندما تكون الإشارة موجبة فإن النموذج يجتاز الأخطاء الخاصة بالتقدير.
- ٢- المعايير الإحصائية: والتي تهدف إلى تحديد مدى امكانية الاعتماد على بعض المعايير الإحصائية الهامة الخاصة باختبارات المعنوية لكل معامل تم تقديره على حده، بالإضافة إلى اختبار معنوية العلاقة ككل من خلال قيمة التباين (F) بالإضافة إلى قوة تفسير العلاقة من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (R^2) وثوابت المعادلة عند مستوى معنوية ٥/٠، والعمل على تفسير المتغيرات التي حدثت في المتغير التابع في صورة مقبولة، وهذا يعد دليل على قرينة مدى أهمية هذا المتغير وخاصة في ظل علاقة معنوية تؤكد عليها إرتفاع قيمة (F) المحسوبة وثوابت المعادلة عند مستوى معنوية ٥/٠.
- ٣- المعايير الخاصة بالاقتصاد القياسى: والتي يمكن من خلالها التأكيد والتأكد من تحقيق كافة الفروض للطرق المستخدمة في التقدير، ومن ثم فإن اختبار (D. W)، والذي يمكن من خلاله كشف اهم المشكلات التي تحدث اثناء عملية التقدير من خلال وجود ارتباط ذاتى أو تسلسلى للأخطاء بنسبة تقع بين الحدين الأدنى والأعلى للقيمة الجدولية لاحصائية (D. W) عند مستوى ١/٠، وإذا ما وجد مشكلة فإنه يمكن إعادة التقدير من خلال استخدام طريقتى ككرون اركت او بريزونستون شرط ان تكون حالة تقدير أو اختبار النموذج الافضل

والتدقيق في اختبار انسيبها وفقا لما يتوفر من معلومات في إطار النظرية الاقتصادية

تقدير النموذج المستخدم وفقا لمعادلة الانحدار البسيط

جدول رقم (١٩ - ٥) الانحدار البسيط للتقدير الأولي وإعادة التقدير المجمع

model	a	B	T	F	R ²	R ²	D.W
gnv=a+Bx ₁	240.6 436.9	2.18 1.61	12.36 5.06	152.9 25.7	.957 .664	.916 .612	.762 1.51
P-Inv=a+b _x ₁	413.4 497.4	2.40 1.93	11.33 5.70	128.5 32.85	.950 .714	.902 .670	.428 1.59
EXP=a+Bx ₁	428.6 916.3	2.05 1.20	12.42 4.34	154.42 18.85	.985 .611	.917 .546	.329 1.02
P-Exp=a+Bx ₁	542.4 535.3	3.16 2.80	12.78 7.37	163.51 59.85	.960 .821	.921 .794	.262 1.24
IMP=a+Bx ₁	400.0 474.4	2.65 2.13	10.88 5.62	118.53 31.62	.946 .708	.894 .663	.461 2.06
P-Imp=a+Bx ₁	466.1 507.7	4.35 3.72	13.45 6.97	181.03 48.6	.963 .789	.928 .756	.519 2.14

المصدر: نتائج تشغيل الحاسب الآلي برنامج (spss) الأولي وإعادة التقدير

وفى ضوء البيانات المتوفرة عن اجمالي الاستثمار الاجنبى المباشر وكذا استثمار الشركات متعددة الجنسية واجمالى الصادرات وصادرات الشركات واجمالى الواردات واردات الشركات كمغيرات مستقلة مفسرة واجمالى الناتج القومى الصينى كمغير تابع خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ وكما يتضح من الجدول رقم ١ ، ٢ بالملاحق وفيما يلى تقييم نتائج التقدير استنباطا إلى برنامج الحاسب الآلى (١)

ووفقا لكل من المعايير الاقتصادية والاحصائية والقياسية وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية LOS وفى ضوء البيانات المتوفرة من معلومات فإنه يمكن توصيف وتقدير وتقييم النموذج بالنسبة للعلاقة بين اجمالي

الاستثمار الاجنبي واجمالى الناتج القومى الصينى خلال الفترة استنادا الى برنامج الحاسب الالى ومن ثم يتضح الآتى:-

١- تقدير العلاقة بين اجمالي الاستثمار و اجمالي الناتج القومى الصينى:

أ- توصيف وتقدير النموذج وتقييم النتائج وفقا للمعايير الاقتصادية:

من المعروف ان المعايير الاقتصادية تتعلق باشارة معاملات الانحدار وقيم هذه المعاملات وفى حالتنا هذه لم تقرر النظرية الاقتصادية قيمة معينة لمعامل الانحدار، الا انه بالنسبة لإتجاه العلاقة فتقرر النظرية الاقتصادية ان العلاقة بين اجمالي الاستثمار الاجنبى واجمالى الناتج القومى الصينى تعد علاقة (طرديّة) او ايجابية، ويتضح هذا من النتائج التى تؤكد توافق النتيجة مع ما تقرره النظرية ولما كانت العلاقة موجبة فإن النتائج تشير إلى ان التغير فى الاستثمار بمقدار وحدة واحدة يؤدى إلى الزيادة فى اجمالي الناتج القومى بـ ٢,١٩ وحدة، ومن ثم فإن زيادة الاستثمار الاجنبى من شأنه زيادة الناتج القومى والعكس صحيح، لاسيما أن دخول الاستثمار من شأنه تفعيل الطاقات الانتاجية.

ب- توصيف وتقدير وتقييم النموذج الخاص بأثر الاستثمار الاجنبى على اجمالي الناتج القومى الصينى وفقا للمعايير الاحصائية:

فى ضوء ما تم التوصل اليه من نتائج تتعلق بالعلاقة بين اجمالي الاستثمار الاجنبى المباشر واجمالى الناتج القومى يتضح الآتى:

- ثبتت معنوية كل من ثابت المعادلة ومعامل الانحدار عند مستوى معنوية ٥ ٪ حيث اشارت النتائج إلى وجود معنوية كبيرة لمعامل الانحدار مما يشير إلى معنوية العلاقة مع ملاحظة أن معامل التحديد (R^2) ٠,٩٥٧ ومعامل التحديد لمعدل (R^2) ٠,٩١٦ وهذا يشير إلى انه تم تفسير الظاهرة بنسبة كبيرة وفشل فى تفسيرها بنسبة ٠,٠٨٤ نتيجة عوامل أخرى غير محسوب (عشوائية) وهذا يعنى أن المتغير المستقل يفسر العلاقة بنسبة

٠,٩٢ تقريبا من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع وهذا يؤكد وجود علاقة (طردية) أو ايجابية بين اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر واجمالى الناتج القومى، ومن ثم نجح المتغير المستقل فى تفسير الظاهرة بنسبة كبيرة وهذا ما يتوافق ونتائج تقدير النموذج مع ما تقضى به النظرية الاقتصادية فى الوقت الذى تشير نتائج تحليل التباين إلى معنوية العلاقة ككل حيث بلغت قيمة (F) ١٥٣ وهى معنوية جدا مع ملاحظة معنوية علاقة الانحدار.

ج- تقدير تقييم النموذج وفقا للمعايير القياسية والتي تتعلق بالشروط الواجب توافرها فى طريقة التقدير المستخدمة فى القياس ولعلنا نجد مشكلة ارتباط ذاتى او تسلسلى بين الاخطاء وفقا لاختبار (D. W) درين واطسون اذ تشير قيمة الاختبار ٠,٧٦ إلى وجود مشكلة ارتباط ذاتى بين الاخطاء، ولذا قام الباحث باعادة التقدير للمعادلة لعلاج هذه المشكلة باستخدام طريقة ككرون اركت. الا ان معامل التحديد قد انخفض، ولهذا لجأ الباحث إلى اعادة التقدير باستخدام طريقة بريزونستون التى أشارت الى معنوية كل من ثوابت المعادلة حيث بلغت قيم (T) المحسوبة لثابت المعادلة ٣,٢٤ (معنوى) كما أن قيمة (T) المحسوبة لمعامل الانحدار بلغت ٥,١ (معنوى جدا) كما ان قيمة (F) المحسوبة ٢٥,٧ (معنوى جدا) فى حين نجد ان قيمة معامل التحديد (R-2) ٠,٦٦٤ وقيمة معامل التحديد المعدل (R-2) ٠,٦١٢ وقيمة معامل (D.W) ١,٥٢، ومن ثم اتضحت معنوية النموذج مع إعادة التقدير.

٢- تقدير العلاقة بين استثمار الشركات و اجمالي الناتج القومى الصينى

أ- تقييم النموذج وفقا للمعايير الاقتصادية

من المعروف ان المعايير الاقتصادية تعلق بإشارة معاملات الانحدار وقيم هذه المعاملات وفى حالتنا لم تقرر النظرية الاقتصادية قيمة معينة لمعامل

الانحدار، إلا أن اتجاه العلاقة بين استثمارات الشركات وأجمالي الناتج القومي الصيني تعد (طردية) أو ايجابية، لاسيما أن دخول الشركات باستثماراتها من شأنه أن يؤدي إلى تفعيل الطاقات الانتاجية القائمة والعكس صحيح.

ب- المعايير الاحصائية في تقييم النموذج الخاص باستثمارات الشركات مع إجمالي الناتج القومي وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج تتعلق بالعلاقة يتضح الآتي:

- ثبتت معنوية كلا من ثابت المعادلة ومعامل الانحدار حيث اشارت النتائج إلى وجود معنوية تقل عن ٥ ٪ مما تشير إلى معنوية العلاقة مع ملاحظة أن معامل التحديد (R^2) ٠,٩٥ ومعامل التحديد المعدل (R^2-2) ٠,٩٠، وهذا يشير إلى أنه تم تفسير الظاهرة بنسبة كبيرة وفشل بنسبة ٠,١٠ في تفسيرها نتيجة عوامل أخرى غير محسوبة (عشوائية) وهذا يؤكد على أن المتغير المستقل فسر ٠,٩٠ ومن التغيرات التي حدثت في المتغير التابع، وهذا يؤكد على وجود علاقة (طردية) أو إيجابية، وهذا ما يتوافق ونتائج تقدير النموذج مع ما تقضى به النظرية الاقتصادية في الوقت الذي تشير نتائج تحليل التباين إلى معنوية العلاقة ككل حيث بلغت قيمة (F) ١٢٨ وهي معنوية جدا مع معنوية علاقة الانحدار.

ج- المعايير القياسية والتي تتعلق بالشروط الواجب توافرها في طريقة التقدير المستخدمة في القياس، ولعلنا نجد مشكلة ارتباط ذاتي أو تسلسلي بين الأخطاء وفقا لاختبار درين وايسون اذ تشير قيمة اختبار ($D.W$) ٠,٤٢ إلى وجود مشكلة ارتباط ذاتي ولذلك قام الباحث بإعادة التقدير للمعادلة لعلاج هذه المشكلة باستخدام طريقة ككرون اركت إلا أن معامل التحديد قد انخفض وهذا ما يتطلب إعادة التقدير باستخدام طريقة بريزونستون التي اشارت إلى معنوية كل ثوابت المعادلة حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لثابت المعادلة ٤,١٤ (معنوي) كما أن قيمة

(T) المحسوبة لعامل الانحدار بلغت ٥,٧٠ معنوى جدا ، كما أن قيمة (F) المحسوبة ٣٢,٥٨ (معنوى جدا) فى حين نجد ان قيمة معامل التحديد (R2) ٠,٧١ وقيمة معامل التحديد المعدل (R-2) ٠,٦٧ وقيمة معامل (D.W) ١,٦ ، ومن ثم اتضحت معنوية النموذج مع إعادة التقدير.

٣- تقدير العلاقة بين اجمالي الصادرات و اجمالي الناتج القومى:

أ- تقييم النموذج وفقا للمعايير الاقتصادية:

مما لا شك فيه ان المعايير الاقتصادية تتعلق بإشارة معاملات الانحدار وقيم هذه المعاملات وفى حالتنا هذه لم تقرر النظرية الاقتصادية قيمة معينة لمعامل الانحدار، الا ان العلاقة واتجاهها بين اجمالي الصادرات والناتج القومى تعد (طرديّة) او ايجابية لان الصادرات الاجمالية الصينية قد تغير هيكلها من تصدير الصادرات الخاصة بالسلع الاولى إلى الصادرات المصنعة وهذا ما أدى الى تراكم عملات اجنبية لدى الصين.

ب- المعايير الاحصائية فى تقييم النموذج اثبتت الآتى:

- ثبتت معنوية كل من ثابت المعادلة ومعامل الانحدار حيث اشارت النتائج إلى معنوية العلاقة فى حين أن معامل التحديد (R2) بلغ ٠,٩٦ ومعامل التحديد لمعدل (R-2) بلغ ٠,٩٢ تقريبا وهذا يشير إلى ان المتغير المستقل فيفسر الظاهرة بنسبة كبيرة وفشل بنسبة ٠,٠٨ فى تفسيرها وذلك نتيجة لعوامل اخرى غير محسوبة (عشوائية) وهذا يؤكد على وجود علاقة (طرديّة) أو ايجابية، وهذا ما يتوافق ونتائج تقدير النموذج مع ما تقتضى به النظرية الاقتصادية فى الوقت الذى تشير نتائج تحليل التباين إلى معنوية العلاقة ككل حيث بلغت قيمة (F) ١٥٤ وهى معنوية جدا مع معنوية علاقة الانحدار.

ج- المعايير القياسية والتى تتعلق بالشروط الواجب توافرها فى التقدير المستخدم فى القياس ولعلنا قد وجدنا مشكلة ارتباط ذاتى بين الاخطاء

وفقا لاختبار (D.W) اذ تشير قيمة الاختبار ٠,٣٣ تقريبا، وهذا ما يؤكد على وجود مشكلة مما يستدعى إعادة التقدير بطريقة ككرون اركت التى اتت بنتائج ايجابية لا سيما ان معامل التحديد قد ارتفع واشارت النتائج إلى معنوية العلاقة ومعنوية ثوابت المعادلة حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لثابت المعادلة ٤,٨٥ (معنوى) وقيمة (T) المحسوبة لمعامل الانحدار قدرت بـ ٤,٣٤ (معنوى جدا) فى حين اصبحت (F) المحسوبة ١٨,٨٥ (معنوى جدا) ولعلنا نجد ان قيمة معامل التحديد (R²) بلغ ٠,٦١ ومعامل التحديد المعدل (R-2) ٠,٥٥ تقريبا وقيمة معامل (D.W) ١,٠٢ ومن ثم تتضح معنوية النموذج مع إعادة التقدير.

٤- تقدير العلاقة بين صادرات الشركات منعوبة الجنسية و اجمالي الناتج القومى:

أ- تقدير وتقييم النموذج وفقا للمعايير الاقتصادية

إذا كانت المعايير الاقتصادية تتعلق بإشارة معاملات الانحدار وقيم هذه المعاملات وفى حالتنا فان النظرية الاقتصادية لم تقر بقيمة معينة لمعامل الانحدار، إلا ان اتجاه العلاقة تعد (طردية) أو ايجابية.

ب - المعايير الاحصائية فى تقييم النموذج اثبت الآتى:

- ثبتت معنوية العلاقة لكل من ثابت المعادلة ومعامل الانحدار حيث أشارت النتائج إلى أن قيمة معامل التحديد (R²) قد بلغ ٠,٩٦ ومعامل التحديد المعدل (R-2) ٠,٩٢ وتشير نتائج اختبار تحليل التباين إلى معنوية العلاقة ككل وهذا يشير إلى ان المتغير المستقل قد فسر الظاهرة بنسبة كبيرة وفشل بنسبة ٠,٠٨ نتيجة عوامل اخرى غير محسوبة (عشوائية) وهذا يؤكد وجود علاقة (طردية) ايجابية وهذا ما يتوافق ونتائج تقدير النموذج مع ما تقتضى به النظرية الاقتصادية حيث بلغت قيمة (F) ١٦٣ وهى معنوية جدا بالاضافة إلى معنوية علاقة الانحدار

ج- المعايير القياسية: التى تتعلق بالشروط الواجب توافرها فى التقدير النموذج المستخدم فى القياس ولقد تبين للباحث وجود مشكلة ارتباط ذاتى بين الاخطاء وفقا لاختبار (D.W) اذا تشير قيمة الاختبار ٠,٢٦ وهذا يؤكد وجود مشكلة ارتباط ذاتى او تسلسلى بين الاخطاء العشوائية، ولهذا استدعى الباحث إلى إعادة التقدير وفقا لاختبار ككرون اركت إلا أن معامل التحديد قد انخفض مما يتطلب إعادة التقدير وفقا لاختبار بريزونستون الذى أشار إلى معنوية كل ثوابت المعادلة حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لثابت المعادلة ٥,٦٦ معنوى وقيمة (T) المحسوبة لمعامل الانحدار ٧,٧٣ (معنوى جدا) فى حين بلغت قيمة F المحسوبة ٥٩,٨٥ (معنوى جدا) بالإضافة إلى ان قيمة معامل التحديد (R²) قد أصبح ٠,٨٢ ومعامل التحديد المعدل (R-2) ٠,٧٩ وقيمة معامل (D.W) ١,٢٥ تقريبا. ومن ثم اتضحت معنوية النموذج عند إعادة التقدير.

٥- تقدير العلاقة بين اجمالي الواردات و اجمالي الناتج القومى:

أ- تقدير وتقييم النموذج وفقا للمعايير الاقتصادية:
اذا كان معروفا بأن المعايير الاقتصادية تتعلق بإشارة معاملات الانحدار وقيم هذه المعاملات وفى حالتنا لم تقرر النظرية الاقتصادية قيمة معينة لمعامل الانحدار، الا ان اتجاه العلاقة بين اجمالى الواردات واجمالى الناتج القومى طردية وهذا لا يمكن قبوله إلا فى حالة كون هذه الواردات سلعا وسيطة أو استثمارية.

ب- المعايير الاحصائية: فى تقدير وتقييم النموذج وفى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج تتعلق بالعلاقة يتضح الآتى:

- ثبتت معنوية العلاقة ثابت المعادلة ومعامل الانحدار حيث اشارت النتائج إلى معنوية العلاقة، لاسيما ان معامل التحديد (R²) ٠,٩٥ تقريبا ومعامل التحديد المعدل (R-2) ٠,٨٩ وتشير نتائج اختبار تحليل التباين إلى

معنوية العلاقة في ظل تفسير المتغير المستقل للظاهرة بنسبة كبيرة في حين نجده فشل بنسبة ٠,١١ نتيجة عوامل أخرى غير محسوبة (عشوائية) وهذا يؤكد وجود علاقة (طردية) أو إيجابية وهذا يتوافق ونتائج تقدير النموذج مع ما تقتضى أو تقضى به النظرية الاقتصادية في الوقت الذى تشير نتائج تحليل التباين إلى معنوية العلاقة ككل حيث بلغت قيمة (F) ١١٨ وهى معنوية جدا بالاضافة إلى معنوية علاقة الانحدار.

ج- المعايير القياسية: والتي تتعلق بالشروط الواجب توافرها في التقدير المستخدم في القياس، ولعلنا نجد مشكلة ارتباط ذاتي أو تسلسلي بين الأخطاء وفقا لاختبار (D.W) اذ تشير قيمة الاختبار ٠,٤٦ وهذا يؤكد وجود مشكلة من شأنها جعل النموذج يعانى مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء ومن ثم لجأ الباحث إلى إعادة التقدير بطريقة ككروان اركت الا ان معامل التحديد قد هبط، وهذا ما يتطلب من الباحث إعادة التقدير باستخدام طريقة بريزونستون الذى اشار إلى معنوية العلاقة ومعنوية كافة ثوابت المعادلة حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لثابت المعادلة ٤,٠٠ معنوى وقيمة (T) المحسوبة لمعامل الانحدار ٥,٦ معنوى جدا في حين أصبحت قيمة (F) المحسوبة ٣٢ تقريبا في الوقت الذى بلغت قيمة معامل التحديد (R2) ٠,٧١ تقريبا ومعامل التحديد المعدل (R-2) ٠,٦٦ وقيمة معامل (D.W) ٢,٠٦ ومن ثم اتضحت معنوية النموذج عند إعادة التقدير.

٦- تقدير العلاقة بين واردات الشركات و اجمالي الناتج القومي:

أ- تقييم النموذج وفقا للمعايير الاقتصادية

من الاهمية بمكان فإن المعايير الاقتصادية تتعلق بإشارة معامل الانحدار وقيم هذه المعاملات وفي حالتنا لم تقرر النظرية الاقتصادية قيمة معينة لمعامل الانحدار، الا أن اتجاه العلاقة بين واردات الشركات واجمالى

الناتج القومى تعد (طردية) وهذا لا يمكن قبوله الا اذا كانت هذه الواردات سلع وسيطة استثمارية من شأنها زيادة الانتاج.

ب- المعايير الاحصائية: فى تقييم النموذج وفى ضوء ما تم التوصل اليه من نتائج تعلق بالعلاقة يتضح الآتى:

- ثبتت معنوية كل من ثابت المعادلة ومعامل الانحدار حيث اشارت النتائج الى معنوية العلاقة فى حين كان معامل التحديد (R^2) قد بلغ ٠,٩٦، ومعامل التحديد المعدل (R^2) ٠,٩٣ تقريبا وهذا يؤكد على ان المتغير المستقل قد فسر الظاهرة بنسبة كبيرة فى حين فشل فى تفسيرها بنسبة ٠,٠٧ ونتيجة عوامل اخرى غير محسوبة (عشوائية) وهذا يؤكد وجود علاقة (طردية) أو إيجابية وهذا ما يتوافق ونتائج تقدير النموذج مع ما تقضى به النظرية الاقتصادية فى الوقت الذى تشير نتائج تحليل التباين إلى معنوية العلاقة ككل حيث بلغت قيمة (F) ١٨١ وهى معنوية جدا، بالإضافة إلى معنوية علاقة الانحدار.

ج- المعايير القياسية:

اثبتت طرق التقدير المستخدم فى القياس ان هناك مشكلة ارتباط ذاتى او تسلسلى بين الاخطاء وفقا لاختبار ($D.W$) اذ تشير قيمة الاختبار ٠,٥٢ تقريبا، وهذا يؤكد على ان هناك مشكلة ارتباط، ومن ثم يتطلب من الباحث إعادة التقدير بواسطة ككرون اركت، إلا ان معامل التحديد قد انخفض وهذا يتطلب إعادة التقدير وفقا لطريقة بريزونستون التى اشارت إلى معنوية كافة ثوابت المعادلة حيث أن قيمة (T) المحسوبة لثابت المعادلة ٥,٥ تقريبا، وقيمة (T) المحسوبة لمعامل الانحدار ٦,٩٧ (معنوى جدا) وقيمة (F) المحسوبة ٤٨,٦ (معنوى جدا) وتقدر قيمة معامل التحديد (R^2) ٠,٧٩ تقريبا ومعامل التحديد المعدل (R^2) ٠,٧٦ وقيمة ($D.W$) ٢,١٤ ومن ثم فقد اتضحت معنوية النموذج عند إعادة التقدير.

تقدير النموذج وفقا لمعادلة الانحدار المتعدد للاجماليات

من المعروف ان المعايير الاقتصادية تتعلق باشارة معاملات الانحدار وقيم هذه المعاملات وفي حالتنا تتفق النتائج مع ما تقرره النظرية الاقتصادية وفي ضوء ما تم التوصل اليه من نتائج تتعلق بالعلاقة بين اجماليات المتغيرات المستقلة وايهما اكثر تأثير على الناتج القومي ولعلنا نجد ان النموذج ككل معنوي ولكن لابد من اختبار معنوية كل معامل على حده في حين لم تثبت معنوية ايا من المتغيرات وهذا يدل على وجود مشكلة الازدواج الخطي ولهذا لجأ الباحث إلى استخدام الانحدار التدريجي لتحديد اهم المتغيرات المؤثرة على الناتج القومي وفيما يلي نتائج تقدير الانحدار التدريجي

أ- ثبت ان اجمالي الصادرات اهم العوامل المؤثرة على اجمالي الناتج القومي وهذا يتفق مع التحليل الذي توصل اليه الباحث من قبل.

ب- تقييم النموذج وفقا للمعايير الاحصائية

- النموذج معنوي جدا طبقا للاختبار (T)، و F حيث أن قيمة (T) ١٢,٤٢ وقيمة (F) ١٥٤,٤٢ فضلا عن أن قيمة معامل التحديد (R²) ٠,٩٥٨ وقيمة معامل التحديد المعدل (R²-2) ٠,٩١٧ وهذا يؤكد على وجود علاقة طردية أو ايجابية مما يؤكد على ان النموذج يتوافق مع ما تقضى به النظرية الاقتصادية في الوقت الذي تشير نتائج تحليل التباين الى معنوية العلاقة ككل.

ج- المعايير القياسية: والتي تتعلق بالشروط الواجب توافرها في طريقة التقدير المستخدمة في القياس ولعلنا نجد مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء وذلك وفقا لطريقة (D.W) ولهذا لجأ الباحث الى اعادة التقدير باستخدام طريقة ككرون اركت وكانت النتائج الافضل طبقا لما تم التوصل اليه في نموذج الانحدار البسيط الخاص بالعلاقة بين اجمالي الصادرات واجمالي الناتج القومي الصيني.

جدول رقم (٢٠ - ٥)

الانحدار المتعدد للاجماليات

model	CONSTANT	EXP	INV	IMP	F	R2	R-2	D.W
Gnp	320.34 (4.146)	1.65 (1.64)	1.335 (1.83)	10.07 (0.748)	57.57	0.967	0.935	0.648

المصدر: برنامج تشغيل الحاسب الآلى (spss)

الارقام التى بين الاقواس تعد قيمة T المحسوبة

المعادلة الخاصة بالاجماليات طبقا للانحدار المتعدد والتدرجى

اجمالى الواردات + اجمالى الاستثمار + اجمالى الصادرات الثابت

$$GNP = CONSTANT + EXP + INV + IMP$$

$$٣٢٠,٣٤ + ١,٦٥ + ١,٣٣٥ + ١,٠٧$$

$$(٤,١٤٦) (١,٦٤) (١,٨٣) (٠,٧٤٨)$$

$$R2 = ٠,٩٦٧ R-2 = ٠,٩٣٥$$

$$F = ٥٧,٥٧ (D.W) = ٠,٦٤٨$$

تقدير وتقييم نموذج الانحدار المتعدد الخاص بالشركات

من المعروف ان المعايير الاقتصادية تتعلق باشارة معاملات الانحدار وقيم هذه المعاملات وفى ضوء ما تم التوصل اليه من نتائج تتعلق بالعلاقة بين ما تقدمه الشركات من استثمارات وصادرات وما تجلبه من واردات كمتغيرات مستقلة مفسرة كونها اكثر تأثيرا على الناتج القومى ولعلنا نجد ان النموذج يعد غير مغنوى لاسيما ان قيمة T سالبة الا ان قيمة F مغنوية وقيمة R-2 تعد مرتفعة وهذا دلالة على وجود مشكلة الازدواج الخطى عن طريق mulbi collenjarity لتحديد اهم المتغيرات المؤثرة على نمو الناتج القومى وفيما يلى نتائج تقدير الانحدار التدرجى.

ثبت ان استثمارات الشركات اهم العوامل المؤثرة على اجمالي الناتج القومى من حيث تقديم الشركات وهذا ما يتفق مع التحليل الذى توصل اليه الباحث من قبل فى حين ان قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.969$ ومعامل التحديد المعدل $R-2 = 0.939$ وهذا يؤكد على وجود علاقة طردية أو ايجابية مما يؤكد على ان النموذج يتوافق مع ما تقضى به النظرية الاقتصادية.

المعايير القياسية: والتي تتعلق بالمعايير والشروط الواجب توافرها فى طريقة التقدير المستخدمة فى القياس ولعلنا نجد مشكلة الارتباط الذاتى بين الاخطاء ومن ثم تم اعادة التقدير وفقا لطريقة D.W الا ان معاملها قدره 0.414 مما استدعى الباحث الى اعادة التقدير وفقا لطريقة ككرون اركت وبيريزونستون وكان الناتج افضل طبقا لما تم التوصل اليه من نموذج الانحدار البسيط الخاص بالعلاقة بين استثمار الشركات والناتج القومى.

المعادلة الخاصة بمساهمة الشركات طبقا للانحدار المتعدد التدرجى

$$GNP = CONSTANT + P-INV + P-EXP + PIMP$$

$$552.088 + -2.109 \quad 1.444 \quad 6.139$$

$$(7.457) (-1.227) (0.928) (1.815)$$

$$R^2 = 0.969 \quad R-2 = 0.939$$

$$F = 61.068 \quad D.W = 0.414$$

جدول رقم (٢١ - ٥)

الانحدار المتعدد لمساهمة الشركات متعددة الجنسية

model	CONSTANT	P-INV	P-EXP	PIMP	F	R2	R-2	D.W
gnp	552.088 (7.457)	-2.109 (-1.227)	1.444 (0.928)	6.139 (1.815)	61.068	.969	.939	.414

المصدر: برنامج تشغيل الحاسب الآلى (spss)

الارقام التى بين الاقواس تعد قيمة T المحسوبة

ولتتبع الاثار الكمية الخاصة بما تقدمه الشركات من استثمار اجنبى وكذا صادرات وواردات استثمارية وسيطة على الناتج القومى الصينى بناء على النموذج القياسى وقد جاءت النتائج على النحو التالى:

تم تقدير النموذج الخاص باثر اجمالى الاستثمار واستثمار الشركات واجمالى الصادرات وصادرات الشركات واجمالى الواردات وواردات الشركات كل على حده كمتغيرات مستقلة مفسرة للناتج القومى كمتغير تابع وقد جاءت النتائج على النحو التالى:

- باستخدام المعايير الاقتصادية والاحصائية ومعايير الاقتصاد القياسى تبين ان المتغيرات المستقلة قد فسرت بنسبة كبيرة تجاوزت ٩٠ ٪ التغيرات التى حدثت فى الناتج القومى خلال الفترة الاختيارية.
 - ووفقا لنتائج النموذج فإن هناك علاقة طردية بين كافة المتغيرات المستقلة والناتج القومى كمتغير تابع وهذا يعنى ان اى زيادة فيما تقدمه الشركات ينعكس بالايجاب على الناتج القومى وهذا ينطبق ويتوافق مع المنطق الاقتصادى.
 - تم تقدير النموذج باستخدام طريقة الانحدار المتدرج فتبين انه فى حالة الاجماليات الخاصة بالاستثمار والصادرات والواردات تبين ان اعلى عنصر مؤثر كان فى اجمالى الصادرات على الناتج القومى
- ولقد تم تقدير النموذج باستخدام طريقة الانحدار المتدرج لما تقدمه الشركات فتبين ان اهم العناصر فى ما تقدمه الشركات على الناتج القومى ارتكز على استثمار الشركات حيث كانت اشارة معامل الانحدار موجبة واكدت الاختبارات معنوية معامل الانحدار وثابت المعادلة وفى ضوء ما سبق يمكن القول بان الشركات متعددة الجنسية قد كان لها اثار ايجابية على الناتج القومى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الصين كونها

اسهمت في دفع عجلة التنمية في الصين في نهاية القرن العشرين ومطلع الالفية الثالثة ان صح التعبير.

ومن الاهمية بمكان فإن العلاقة بين كل من الاستثمار الاجنبى ومستوى التوظيف وكذا اجمالى الناتج القومى علاقة طردية لانه كلما ارتفع مستوى الاستثمار المقدم من الشركات ارتفع مستوى التوظيف والعكس صحيح ، ويعد هذا امر مقبولا من الناحية الاقتصادية.

فلقد لعبت الشركات متعددة الجنسية دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة والصين بصفة خاصة في ظل نقص رؤوس الاموال حيث ساهمت هذه الشركات بفضل استثماراتها وصادراتها وجلب الواردات الاستثمارية الوسيطة في زيادة اجمالى الناتج القومى وزيادة فرص العمالة وما يتبع ذلك من الآثار الايجابية الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم السياسية ورفع مستوى المهارات من خلال برامج التدريب واعادة التأهيل فضلا عن نقل التكنولوجيا المتطورة وكذا الادارة الحديثة المحترفة الامر الذى ادى الى تحقيق التنمية الاقتصادية على خلفية زيادة الانتاجية وتحفيز الانتاج وقيام الأنشطة الانتاجية المساعدة وما يصاحبه ذلك من زيادة الدخل فى المجتمع الصينى ومن ثم زيادة المدخرات التى تؤدى او تصب فى زيادة التراكم الرأسمالى فى المجتمع.

ويود الباحث الاشارة الى وجود اثر ايجابى للاستثمار الخاص بالشركات متعددة الجنسية على كل من اجمالى الصادرات الصينية والواردات الصينية اذا ما كانت سلع وسيطة استثمارية لو اخذنا فى الاعتبار ان الاستثمار المقدم من الشركات يعد متغير مستقل مفسر واجمالى الصادرات والواردات الصينية متغيرين تابعين.

مستقبل التنمية في الصين في ظل دور الشركات متعددة الجنسية:

أن النهج الصحيح للتنبؤ بمستقبل التنمية الاقتصادية في الصين في ظل دور الشركات متعددة الجنسية سيظل مرتكزاً على مدى التغيير الجارى في التحولات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية ودرجة انفتاح الصين على آليات السوق، بعد أن أزاح الانفتاح الذى حدث في الصين في نهاية القرن العشرين كافة ردوم الترسبات والجمود الفكرى في ظل التخلي عن سياسة الانكفاء والانغلاق على الذات.

وإذا كنا نستشرف آفاق المستقبل الصينى اقتصاديا واجتماعيا في ظل دور الشركات فإنه لمن الصعب على الباحث أن يتنبأ بعدد كبير من السنوات أو العقود، كون أن ايقاع الزمن الذى نعيش فيه الآن يتغير بوتائر متسارعة، في حين أن السباق المعلوماتى والتقنى وخاصة في العلوم الاجتماعية وتطبيقها، وكذا الأفكار وانتشارها متسارع، لذا فإن استشرافنا لأكثر من ذلك من شأنه أن يدفعنا حتما للوقوع في دائرة الجدل أو داخل نوع من أنواع الوهم الذى يعفى العقل من مسؤوليته حيث نسلبه مفاتيح الممكن ونلهيه بمغاليق المستحيل.

ولقد روج العديد من الخبراء بأن الصين سوف تشكل تحدياً اقتصادياً في منتصف القرن الحادى والعشرين، ومن ثم بدا السوق الصينى سوق متنامية، وإذا أرادت أية شركة عالمية أن تصبح متنامية فخير لها أن تعمل في هذا السوق الواسع، وهذا ما جعل الشركات الغربية واليابانية يرون أن الاستثمار بالسوق الصينى يعنى النمو واقتحام أطر المستقبل، في وقت يتوقع الاقتصاديون بأن الشركات الدولية سوف تحتل مكان الصدارة والقلب في الاقتصاد العالمى بما تمتلك من معارف إدارية وأسس تنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية ولهذا أجمع الخبراء بأن هذه الشركات سوف تحكم العالم اقتصادياً.

ومن الأهمية بمكان فإن الدول المتقدمة أدركت أن التحديث في الصين سوف يحظى بدفعه قوية من قبيل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولهذا ذهب العديد من الاقتصاديين إلى أن السوق الصيني سيكون حلبة الصراع والتنافس في القرن الحادي والعشرين بين الشركات الدولية، ويؤكد هذا أن ثلاثة شركات أمريكية في صناعة السيارات الدولية لها مشروعات اليوم في الصين، بالإضافة إلى أن شركة بوينج أولى الشركات في مجال صناعة الطيران في العالم أعلنت عن نقل مهام عملها إلى السوق الصيني، في الوقت الذي تفرض الصين شروطها وفقاً لاستراتيجيتها التنموية وليس وفقاً لشروط الشركات.

وإذا كانت الشركات الأجنبية ترى أن السوق الصيني يعد بمثابة الكعكة بعد أن انكبت عليها الاستثمارات، إلا أن هذا التوجه من شأنه أن يكون مصدر خطر مستقبلي قد يكون له انعكاساته مستقبلاً على الصين، حيث أن خلفية الاستثمارات يحكمها النظرة الرأسمالية التي يحكمها الربح، إلا أن الصين عملت على تصيين الماركسية في الماضي وهي اليوم قد رست على شاطئ الرأسمالية أو السوق بذكاء فائق الحدود، فالصين عندما ذهبت إلى السوق وآلياته لم تكن تهدف من وراء السوق التحرر غير المنضبط أو الفوضى وإنما كانت تعنى من وراء السوق تحرير قوى الانتاج في إطار السوق.

فضلاً عن ذلك فإن الصين انطلقت وخرجت من طوق أيديولوجيتها الشيوعية من أجل التشرنق في ثوب جديد واضفاء عبارة الاشتراكية فوق قوى الانتاج التي تعمل في الداخل بأسس رأسمالية من أجل تنقية الاشتراكية الصينية من الشوائب العالقة لأجل الانعتاق من الانغلاق والتعايش مع الآخر أو السوق وآلياته في ظل موائمة بين الأصالة والمعاصرة لتحقيق الرفاهية للإنسان، ولهذا عرفت معنى التقدم، ومن ثم نرى الصين وهي تحلق خارج إطار دول الجنوب، والعالم الثالث.

ويرى الباحث أن سياسة التحول المتسارع نحو السوق من شأنه العمل على تهميش دور الدولة الاقتصاى وزيادة حجم المتناقضات التى ظهرت فى جدار الدول النامية فى الشرق التى انكبت على السوق كبأ بلا وعى أو تدرج مرحلى، وهذا ما أبرز الاختلالات وتحريك التشاحن بين الطبقات أو الأغنياء والفقراء، ولهذا فإن الجيواستراتيجية التى تعيش فيها الصين اليوم تجعلها مؤهلة لأن تمتلك النفوذ والقوة فى الاقليم الآسيوى على أقل تقدير، وان كانت الصين لا تزال تتخفى فى ثياب الضعف فى ظل امتلاك القوة من أجل تغيير الأوضاع الجيوسياسية القائمة والتى تتحكم فيها القوى الغربية الكبرى والتى نتوقع أن تتهاى على خلفية المضاربة فى السوق العقارى بلا وعى.

ويتضح لدينا أنه على الصعيد الجيواستراتيجى تبقى الصين قوة لكن مشكوك فى أن تصبح قوة عالمية منافرة لأمريكا والغرب وان كان التعويل على قوة الصين العسكرية فى المستقبل سيظل محل شك فى ظل قوة عسكرية ضخمة لكنها تقليدية كونها لن تختبر إلى اليوم قوتها العسكرية اقليمياً أو دولياً منذ نصف قرن، فى حين أن الدخول فى حرب يتطلب موارد اقتصادية من شأنها تداعى مقومات التنمية.

وستبقى قضية انضمام تايوان وعدم اعتذار اليابان عما اقترفته فى بداية القرن العشرين ضد الصين يجعل من المنطقة الآسيوية فى جنوب شرق آسيا تخوم مليئة بالألغام متنوعة بالسواوس والشكوك فى ظل عدم حسم قضية امتلاك العديد من الجذر فى الجنوب وبحر الصين بين كل من الصين واليابان وماليزيا واندونيسيا.

ويذهب الخبراء إلى أن الصين سوف تسير خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين على نهج اقتصادى ايجابى وفقاً لاصلاح متدرج، ولسوف تحافظ الصين خلال العقد الثانى حتى عام ٢٠٢٠ على مكانة مستحقة إذا لم تقع فى فخ تايوان، وهذا يشبه إلى حد كبير الفخ الذى تم اصطياد الرئيس

العراقى صدام حسين به ، وعندئذ سوف تمضى الولايات المتحدة والغرب نحو تقليص آظافر وأنياب هذا التنين، وفتح العديد من الملفات المغلقة مثل حقوق الانسان والديمقراطية.

أن أهم مقومات صعود الصين فى المستقبل سترتكز على منهلين، هما:

١- تفعيل الفكر الاخلاقى والشرقى القائم على إبراز دور الشخص الشريف.

٢- طبيعة المذهب الأسويى فى التفكير والقائم على الحث على العمل، وبعيدا عن الصياغات الايديولوجية المسبقة فإن الصين سوف تحافظ على معدلات النمو الاقتصادى لا تقل عن ٧.٠٪ فى العقدين الأول والثانى من القرن الجديد فى ظل زيادة الصادرات وجذب المزيد من الاستثمارات، لأن الحداثة التى انطلقت منها الصين تمثل ورقة رابحة بالنسبة لمستقبلها.

إلا أن الاقتصاديين يرون أن كم الاستثمارات المتدفقة قد تصبح بمثابة السم فى العسل واغراق الصين فى مستنقع رأسمالية التخوم التى لا مستقل لها فى ظل ارتفاع درجة الفساد والانانية وترسيخ ديمومة التبعية التى من شأنها جعل الصين أقرب إلى الوباء والانهيال لأن السوق فى الصين من شأنه القضاء على البقية الباقية من التضامن الاجتماعى بفعل ضغوط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والشروط المجحفة لمنظمة التجارة العالمية ضد الصادرات الصينية، ناهيك عن حالة المضاربة من قبل الاستثمار الأجنبى غير المباشر الذى تقوده الشركات متعددة الجنسية فى الصين والذى يشكل أحد أهم الأشكال الرئيسية فى روابط التبعية للاقتصاد الرأسمالى.

ومن ثم فإن الخيار الليبرالى القائم على السوق فى الصين من شأنه أن يحدث حالة من الهشاشة (اقتصادياً واجتماعياً) مما يضعف قوى الدولة على مواجهة التحدى الحقيقى مستقبلاً عندما تبرز أمريكا والغرب العداوة العلنية،

وعندما تقترب الصين من القوة أو تصبح منافسا حقيقيا ونداً للغرب الذى اتخذ من حروب الارهاب سبيلاً للغطرسة وممارسة القوة الغاشمة.

وستظل أزمة الأجيال فى الصين بابا من أبواب الشر على الصين وخاصة عندما يصل الجيل الخامس إلى سدة الحكم وهؤلاء الشباب الذين ولدوا فى ظل الانفتاح ، وهذا الجيل لا يحمل أى ذكريات عن الصين التى ذاقت الظلم ابان الحقبات الاستعمارية ، لا سيما أن هؤلاء الشباب عاشوا فى الغرب وتأثر بنمط الحياة الغربية وتأثروا بثقافة (التيك اوى) أو الهيبز ولهذا يطلق عليهم (أطفال انجيوب الست).

ويذهب علماء المستقبليات إلى أن الصين سوف تتهار كما انهيار الاتحاد السوفيتى كونها كيان أكبر من اللازم ولن تستطيع الحكومة المركزية السيطرة على دولة كبيرة بهذا الحجم ، إلا أننا نرى أن الصينيين بات لديهم وعى قوى بالمكانة التى حازتها امتهم فى نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الجديد ، ولن يقبل الصينيون أو يتحملون تدهور امتهم ، ولهذا شيد الصينيون نموذجاً تنمويا خاصا بهم لأنهم ينظرون إلى الحداثة بمنظار خاص بهم وليس كما يرغب النيوليبراليون والطفيليون ، وأن كان الخيار الأسوء والسيناريو الأصعب على الصينيين هو خيار انفجار امتهم.

أن الصين ارتكزت منذ مطلع القرن الجديد على برامج مائية عملية قائمة على المصالح النفعية ، وهذه النظرة قد تشكل عنصر قوة فى الأجل القريب إلا أنها قد تفتح ثقوبا كبيرة فى الجدار الصينى الملىئ بالخروق ، ولذا يبقى المستقبل الصينى يتكتفه العديد من الصعوبات وهذا ما يؤخر صعودها وانفرادها بالعالم وان كانت مسألة مزاحمتها للاقتصاد الأمريكى مؤكدة ، إلا أن الاستثمارات الأمريكية التى تمثل ٦٥٪ من الاستثمارات الأجنبية فى الصين ، سوف تكون عنصراً هاماً وفاعلاً من شأنه لعب دور بارز فى مستقبل الصين ، فى الوقت الذى يستفيد الغرب من انفتاح الصين على السوق لتحقيق

حالة التبعية، ولهذا تمارس أمريكا والغرب ضغوطا على الصين وصادراتها التي جعلت الاقتصاد الأمريكي يخسر أكثر من ٥٠ ألف فرصة عمل، ولهذا تعمل أمريكا على أحداث حالة من الفوضى في الاقتصاد الصيني والدول النامية البازغة.

ويتوقع الخبراء أن ينخفض معدل النمو في الصين في الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠٢٥ إلى أن يتمحور فيما بين ٠.٦،٤٪ - ٠.٥،٨٪. في حين يتوقع الخبراء أن الصين سوف تحافظ على معدل نمو لا يقل عن ٠.٨٪ حتى عام ٢٠١٧.

لذا سوف تعتمد الصين على مبدأ الحيطة والحذر من تدفقات الاستثمارات وقدم الشركات الدولية باعتبارها سلاح ذو حدين، ولهذا لجأت الصين إلى توفير معدلات رأس مال تصل إلى ٠.٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل الاستثمار دون الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية لما لها من سلبيات، ولجأت الصين إلى الرقابة على البورصة الصينية لاستقراء الظروف المستقبلية بالنسبة لاستراتيجية التنمية البديلة من خلال اتباع نموذجين، هما:

١- نموذج الاعجاز التصديري.

٢- النموذج القائم على الاستغلال الذاتي للتنمية.

ومع سرعة وتيرة التنمية الاقتصادية المتصاعدة لجأت الصين لاستيراد النفط، وتحت الحاجة الداخلية للنفط تحولت الصين في منتصف التسعينيات من بلد يحقق الاكتفاء الذاتي من النفط إلى مستورد له، ولهذا لجأت الصين إلى الاستثمار في القطاع النفطي في السودان، وأعلنت شركة أرامكو السعودية المساهمة في اكتشاف النفط في مقاطعة فوجيان للبترول كيماويات وستصبح الصين عام ٢٠١٥ أكبر مستهلك للطاقة، ومن المتوقع أن تصل كمية الاستهلاك المحلي عام ٢٠١٥ إلى ٤٠٠ مليون طن، ويصل حجم الاستيراد ما بين

٢٠٠ - ٣٠٠ مليون طن سنوياً ، وستواجه الشركات الصينية منافسة شديدة من قبل الشركات العالمية العاملة في قطاع النفط (١).

وتتبلور الخطة المستقبلية الصينية منذ عام ٢٠٠٠ على توجيه الاستثمار الأجنبي إلى الاقاليم الوسطى (الداخلية ، والمنطقة الغربية) على أن يتم التركيز على الصناعات التقنية المتطورة على خلفية تنامي انشاء المدن الاقتصادية التي ازدادت عن الفين مدينة ومنطقة عام ٢٠٠٧ ، والاندماج والتعاون في شراكة مع شركات دولية ، ودخول منظمة التجارة العالمية ، وارتفاع معدل الاستهلاك على أثر ارتفاع الدخل وتطوير القطاع العام التابع للدولة وعدم اضرار الشركات الأجنبية لمبدأ السيادة وعدم الاضرار بخطط الدولة التنموية وكل هذه العوامل من شأنها دفع الاقتصاد الصيني مستقبلياً.

ومن الأهمية بمكان فإن الخبراء يتوقعون أن تصل حصة الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٥ إلى ١٨٪ ، وهذا يعادل الوزن النسبي الذي احتلته أمريكا في الاقتصاد العالمي في تسعينيات القرن العشرين ، وهذا يتوقف على حفاظ الصين على قوى الدفع الذاتية والحفاظ على الخصوصية الشرقية.. فهل ستحافظ الصين على هذا؟ أم ستتورط في استخدام القوة ضد تايوان عندما تصل قوتها إلى الحد الذي يجعلها تصل إلى هذا عندما تصبح مثل باقي الامبراطوريات التي انهارت وأفلت على خلفية استخدام القوة الفاشمة.

ولا يمكن وصول الصين إلى نهاية سلم التقانة إلا بعد المرور بالفترة الأولية حتى ولو كانت الصين تمتلك درجة كبيرة من الاقتباس والتقليد ، لأن الشركات الصينية لم تصل بعد إلى درجة الاسم المشهور أو العلامة التجارية البارزة وان كانت عبارة صنع في الصين Made in China توحى انتشارية المنتجات الصينية وتحقيق الاغراق ، إلا ان الشركات الصينية لا تزال في موقع

(١) زهانج سانج: تصورات عن توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني العربي في القرن الجديد (عمان: دار الفكر العربي، ٢٠٠٣)، ص ٢٠٥.

التابع للشركات الأجنبية متعددة الجنسية، بالإضافة إلى تحكم الولايات المتحدة الأمريكية إلى وقت طويل في الشبكة العنكبوتية الخاصة بالانترنت وصناعة شبكات الكمبيوتر.

وإذا كان العالم يمر اليوم بمرحلة عدم اليقين على خلفية تسويق الرأسمالية لمفهوم (عش ودع غيرك يموت) وعلى أثر هذا سوف تعيش الانسانية في ظل رأسمالية العولمة التي تقودها الشركات على هضبة بركانية التكوين، إلا أننا نلاحظ الصين وهي تبذل قصار جهودها للحفاظ على الأرقام التنموية المحققة في إطار سلمى، ولهذا انتقلت في نهاية القرن العشرين من الفقر إلى الوفرة في ظل اتساع فضاء الاقليم وكبر عدد السكان.

ولسوف تحاول كل من أمريكا والغرب أن تعيق وصول الصين إلى الريادة أو حدوث أى تقارب من شأنه أن يقوى مركز الصين مستقبلياً وخاصة بعد التقارب الهندى الصينى وكذا التقارب الروسى الصينى، لا سيما أن الغرب يمتلك من الأوراق المخبوءة التي يمكن من خلالها تأليب وشحن اشكاليات الماضى الاستعماري كي تحدث الفوضى التي يزاحم فيها الجميع الجميع.

ويرى الباحث أنه إذا ما حافظت الصين على الانجازات المحققة، وإذا لم تتورط في نزاع مع دول الجوار فلسوف تتقدم وتكسر حالة الانفراد الذي تمثله الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لأن الصين أصبح بها لاعبين جيواستراتيجيين وجيوسياسيين ومنظموا مشروعات، وإن كان الخيار الاشتراكي سيظل القائد في الصين ولن تنهار الصين كما انهار الاتحاد السوفيتي لأن التنمية في الصين قامت على خلفية متدرجة مرحلية شرط العبور إلى بر الرأسمالية بوعى وانضباط وإلا سوف يلحق بها الانهيار والزوال عندما تفوص في أقاصى أعماق المادية المتوحشة وتتخلى على الاخلاق الشرقية.

وإذا كنا نجد دول العالم الثالث وقد هرولت نحو اتخاذ النموذج الغربي الأمريكي مصدر الالهام والخيال انطلاقا للوصول للتنمية والتحديث في ظل ضغوط اقتصادية وحروب عسكرية لترسيخ التبعية.

وبالنسبة لمستقبل التنمية الاقتصادية في الصين فإنها سوف تحافظ على معدلاتها شرط الأخذ في الحسبان دروس الماضي ومتطلبات الحاضر ورؤى المستقبل في ظل توفير بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية مستقرة ومعالجة المشكلات بصورة صحيحة والإعلان عن الارقام التنموية الحقيقية.

نتائج وتوصيات الدراسة

- ١- الخلاصة ونتائج الدراسة
- ٢- التوصيات.

١- الخلاصة ونتائج الدراسة:

على مدار تتبع فصول الدراسة، وعبر استعراض دور الشركات متعددة الجنسية فى التنمية الاقتصادية فى الصين استخلص الباحث الآتى:

- كان نصيب الدول المخططة مركزيا وخاصة الصين من الاستثمار الأجنبى المباشر لا وجود له حيث تتعارض الملكية الفردية مع طبيعة النظام المطبق، الا ان الصين سمحت للشركات الاجنبية بالقدوم للسوق الصينى والسماح بتملك هذه الشركات للاصول الثابتة بها.
- بالنسبة لمشكلة التمويل اتضح ان هذه الشركات تعتمد فى تنفيذ نشاطها فى الفروع الخاصة بالدول المضيفة فى المقام الأول على الموارد المالية المحلية للدول المضيفة وذلك لتمويل العديد من عملياتها.
- اما بالنسبة لمشكلة التخلف التكنولوجى فى الدول النامية تبين ان هذه الشركات لا تساهم بقدر كبير فى رفع المستوى الفنى والتكنولوجى او نشر المعرفة التقنية بتلك الدول، وذلك لانها تمارس نشاطها الاساسى من خلال الفروع الاجنبية المملوكة بالكامل للاجانب دون الفروع المشتركة، وهذا لا يتيح فرصة نشر المعرفة التقنية.
- ان الارباح التى تحققها الفروع الاجنبية تحول أغلبها للخارج بما لا يؤدى إلى رفع مستوى التراكم الرأسمالى فى البلد المضيف وهذا ما يؤدى إلى عدم فاعلية أنشطة البحث والتطوير، لاسيما ان هذه الشركات تستخدم فنونا انتاجية غير ملائمة للظروف الخاصة بالدول المضيفة.
- وفيما يتعلق بمشكلة البطالة فإن هذه الشركات ليس لها تأثير كبير على خلق فرص عمل جديدة أمام العمالة المحلية نظرا لأنها دائما ما تستخدم فنونا انتاجية كثيفة رأس المال.

- اما بالنسبة للتأثير غير المباشر للشركات فإنه يعد ضعيف نظرا لضعف علاقات التشابك بين الشركات بفروعها والانشطة الانتاجية والقطاعات الرئيسية في الدول المضيفة
- اما بالنسبة لتأثير الشركات على موازين المدفوعات:
- فإن الشركات غالبا ما تكون مسئولة عن زيادة الواردات السلعية بالاضافة الى زيادة التحويلات الرأسمالية للخارج بمعدلات تفوق التحويلات الرأسمالية للدول المضيفة، ولهذا فإن الحصيلة النهائية لنشاط الشركات الاجنبية يؤدي الى زيادة الاختلالات في ميزان المدفوعات في تلك الدول، وهذا ما يؤكد على ان الشركات لا تعالج المشاكل الرئيسية للتخلف، وإنما تؤدي إلى تأكيد قوة النظام الرأسمالي، كونها وسيلة او اداة من ادواته و احد اهم العوامل الاساسية المحددة لمسار التنمية في العديد من الدول.
- واستنادا الى الاطار التحليلي للدراسة يود الباحث الاشارة الى اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دولة البحث حيث اتجهت الاستثمارات الى قطاع الصناعات كثيفة التكنولوجيا على حساب الصناعات التحويلية التقليدية او الاستخراجية، لاسيما ان ٧٥ ٪ من الاستثمارات الاجنبية داخل الصين في مطلع القرن الحادي والعشرين قد اتجهت إلى قطاع الصناعات كثيفة التكنولوجيا بعد ان كانت تمثل ١٥ ٪ في اوائل التسعينات، وهذا يفسر تغير التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الصين.
- ازدياد الوزن النسبي للاستثمارات الاجنبية الوافدة للصين على حساب الدول النامية وهذا يفسر حصول الصين على المركز الاول في مجال جذب الاستثمار الاجنبي في الدول المضيفة النامية، والثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية عالميا

• ولقد ساهمت الشركات في احداث زيادة في ثلاثة عناصر هامة في الصين وهى:

أ- الزيادة في مدخلات عنصر العمل

ب- الزيادة في درجة الفن الانتاجى

ج- الزيادة فى الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج

أما من حيث الارباح العالية التى تحصل عليها الشركات فإنها الدافع الأول لنمو فاعليتها وتغلغلها فى الاقتصاديات النامية، فالشركات الاجنبية تحصل على أرباح رأسمالية عن كل \$100 مستثمر على ربح يقدر ما بين 26 - \$32 فى اسيا وافريقيا، وعلى ما بين 10 - \$16 فى امريكا اللاتينية، وهذا المعدل العالى للربح فى اسيا هو نتيجة الى:

١- الاجور المنخفضة

٢- تكاليف الانتاج الأقل

٣- قيمة البناء المنخفض

٤- الأرض الرخيصة

٥- المستوى المنخفض للمدفوعات لقاء الخدمات الاساسية

٦- الاحتياطات الضخمة من الموارد الطبيعية وهذا ما يجعل السوق الصين فى الاختيار الاول للشركات.

ومن ثم لعبت الشركات متعددة الجنسية دوراً كبيراً فى دفع مقومات التنمية الاقتصادية فى الصين، وساهمت من خلال تدفقاتها الاستثمارية المباشرة فى تطور الناتج القومى الصينى وارتفاع معدل النمو الاقتصادى وزيادة قيم التصدير وجذب المزيد من التكنولوجيا الحديثة وزيادة أعداد العمالة الفعلية، بالإضافة إلى النتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعمل على

رفع منحى التعليم والتدريب والمهارات الإدارية الحديثة وزيادة مستوى الأجور والدخول واحداث التراكم الرأسمالى.

وفى ضوء ما سبق ووفقا للاحصائيات والأرقام والمؤشرات فإن للاستثمار الأجنبى المباشر الوافد عبر الشركات متعددة الجنسية آثار إيجابية على الناتج المحلى الصينى الذى تخطى حاجز التريليون دولار عام ٢٠٠٠، والذى بلغ ١٠٦٤ مليار\$ فى ظل عدد سكان بلغ ١,٢٦١ مليار نسمة وفى ظل ارتفاع دخل الفرد من الناتج المحلى إلى ٨٤٠ \$، وتضاعف الناتج القومى ٥٦ ضعف فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٥ بنسبة ٢٣,١ ٪/٠، وبلغ متوسط النمو الاقتصادى ١٠ ٪ عن الفترة من ١٩٨٧ فى عام ١٩٩٧، وكان متوسط معدل النمو خلال عقدين فى الفترة من ١٩٨٥ حتى عام ٢٠٠٥ قد بلغ ٩,٥ ٪/٠.

- ولقد ساهم قطاع الصناعة بـ ٤٩,٣ ٪ من الناتج القومى فى حين ساهم قطاع الخدمات بـ ٣٣ ٪ وحظى القطاع الزراعى بـ ١٧,٧ ٪ بالإضافة إلى التغيرات التى حدثت فى المتغير التابع (الناتج المحلى الإجمالى الصينى) والتى تعود إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة حجم الصادرات التقنية على أثر تطور درجة الاقتباس والتقليد الذى تم على خلفية افتتاح المدن الاقتصادية الخاصة فى جنوب وشرق الصين.

- تضاعف الاستثمار الأجنبى المباشر لل الصين بما يزيد على ٨ مرات فى الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥، كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من الصينيين فى المهجر هى المحفز الأول على النمو فى فترة الثمانينيات، غير أنها تراجعت فى منتصف التسعينيات لصالح الاستثمارات الغربية الوافدة من بريطانيا فى حين حلت الاستثمارات الأمريكية الأولى فى أواخر التسعينيات، وفى مطلع الألفية الجديدة كانت الاستثمارات الألمانية هى الأكبر حيث ارتكزت فى الصناعات التحويلية وخاصة صناعة السيارات والدخول فى شراكة مع الشركات الصينية كى تحظى

بالامتيازات والحوافز والاعفاءات وكافة سبل الدعم الحكومي من أجل تقليل درجة المخاطرة.

- كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل عام ١٩٩٠ حصة ضئيلة من الناتج القومي الإجمالي حيث بلغت ٥,٧ ٪ كنسبة من الناتج القومي، غير أنها أصبحت عام ٢٠٠٥ تمثل ٣٩,٦ ٪ وانخفضت نسبة الصادرات الغير مصنعة من المواد الخام الأولية من ٧٨ ٪ إلى ٢١ ٪ عام ٢٠٠٥، في الوقت الذي ارتفعت الصادرات الصناعية من ٢١ ٪ إلى ٧٩ ٪/٠، ومن ثم أصبحت الصادرات الصناعية بمثابة القوة الدافعة وراء ارتفاع النمو الاقتصادي الصيني إلى تخطى نسبة ١٣ ٪ عام ١٩٩٣.
- بلغ متوسط نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الصيني خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ إلى نسبة ٢٣,٢ في حين بلغ معدل التغير في الصادرات خلال الفترة إلى ٢٠,٩٧، في الوقت الذي بلغت نسبة الواردات إلى الناتج القومي الصيني خلال الفترة ١٩,٥ في ظل وجود فائض في الميزان التجاري وتوازن ميزان المدفوعات، وبلغت نسبة التغير في الواردات خلال الفترة ٢,٥٩ وهذا يرجع إلى ارتفاع القدرة التنافسية للصادرات الصينية مقابل انخفاض معدل الكثافة الاستثمارية للواردات.
- تضاعف قيم مبيعات الفروع المنتسبة أو التابعة للشركات متعددة الجنسية في الصين بما يزيد عن ٣ أضعاف خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥. وبدخول الصين منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ وجدت الصادرات الصينية منهلاً نحو كافة الأسواق الخارجية في الوقت الذي مثلت الصادرات الصينية نسبة ٣٨,٥ ٪ من الناتج القومي الصيني عام ٢٠٠٥ بعد أن كانت لا تزيد عن ١٤ ٪ خلال فترة التسعينيات، و ١٠ ٪ خلال فترة الثمانينيات.
- تم السماح للمقاطعات والمدن الاقتصادية الخاصة بالتفاوض حول نقل التكنولوجيا الأجنبية، غير أن الشركات متعددة الجنسية لم تبوح بأسرارها التقنية والبحثية إلى الشريك الصيني، كون أن الأسرار

التكنولوجية والبحثية دائماً ما كانت لخدمة الشركة الأم في ظل فرض السرية على مصادر التجديد التقنى حتى لا يتم اقتباسها أو تقليدها من قبل الصينيين كونهم بارعون في الاقتباس والتقليد.

• ارتفع عدد العاملين بالشركات الصناعية والخدمية من ٣٠ مليون في بداية الثمانينيات إلى ١٩٦ مليون عامل في عام ٢٠٠٠ بزيادة ٦ أضعاف، وبلغت العمالة الفعلية إلى قوة العمل حد التشغيل الكامل حيث بلغت نسبة العمالة الفعلية إلى قوة العمل ٩٨ ٪ في الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥.

• سيظل الاقتصاد الصينى قائماً على الاشتراكية وهذا يرجع إلى:

أ- أن الملكية العامة الجماعية لوسائل الانتاج هى المسيطرة برغم أن القطاع الخاص حظى بـ ٣٤ ٪.

ب- أن مبدأ توزيع الدخل سيظل مرتكز بشكل رئيسى على مبدأ العمل والجهد.

ج - ستظل منظومة الحماية الاجتماعية فى ذمة الدولة.

ارتفاع متوسط الدخل فى المدن الاقتصادية من \$٣٥٠٠ إلى \$٤٠٠٠ سنوياً فى حين ظل الدخل فى مقاطعات الداخل والريف يتمحور عند \$١٣٠٠ إلى \$١٨٠٠، وهذا يرجع إلى التفاوت فى الدخول نتيجة توجيه أطر الاستثمار الأجنبى إلى المدن الساحلية واغفاله من مقاطعات الداخل فى الوسط والغرب، فى الوقت الذى بلغت نسبة الادخار المحلى ٣٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

وبالتنظير المقارن والقياس بين نصيب الشركات متعددة الجنسية والصين (الدولة المضيفة) من حيث الأرباح الدفترية والحقيقية يتضح أن الأرباح تظل فى صالح الشركات متعددة الجنسية، إلا أن المكسب الحقيقى للصين موضوع البحث يتمثل فى الخارجيات الانمائية Development Externatites والتي تتمثل فى الآتى:

- ١- أساليب الانتاج الحديث القائمة على التكنولوجيا.
- ٢- حزم الإدارة الحديثة أو المحترفة القائمة على أساليب الإدارة العصرية المحترفة.
- ٣- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تحقق التراكم الرأسمالي كونها تعد أفضل من الديون الخارجية بمتخضاتها السلبية.
- ٤- زيادة معدل الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج.
- ٥- ارتفاع الاحتياطي النقدي من العملات.
- ٦- تحقيق التوظيف الكامل للعمالة والحد من نسب البطالة.
- ٧- الحد من معدلات التضخم المرتفعة وكبح جماحها عند نسبة ٣,٧ ٪ في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٥.

ومن الأهمية بمكان فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة عبر الشركات متعددة الجنسية غدت تفسر التغيرات التي حدثت في الصادرات والواردات وأدت إلى خلق علاقات اقتصادية بين القطاعات الانتاجية في الصين، بالإضافة إلى خلق أسواق جديدة للصادرات والمساهمة في تدريب الكوادر البشرية والاستفادة من عناصر الانتاج في ظل العمالة منخفضة الأجر، ناهيك عن تفعيل الطاقات الانتاجية القائمة مما يؤكد وجود علاقة طردية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج القومي والصادرات والواردات إذا كانت سلع رأسمالية وسيطة.

وتجدر الإشارة إلى انتقال الصين من استراتيجية الانتاج من أجل احوال الواردات خلال الثمانينيات إلى استراتيجية الانتاج والتنمية الصناعية من أجل التصدير خلال عقد التسعينيات وتحسين الروابط الأمامية والخلفية وتحقيق مبدأ التخصص وحرية المنافسة وتطور الطاقة الاستيعابية لرأس المال داخل الهيكل الاقتصادي وتنمية الوسائل التسويقية وتعديل الاطار التشريعي واصدار القوانين الملائمة للمنافسة وخلق مناخ جيد في ظل تسهيل الاجراءات، في ظل

بلوغ الاحتياطى النقدى الصينى عام ٢٠٠٧ ما يزيد على ٧٥٠ مليار\$ وبلوغ التجارة الخارجية الصينية نسبة ٩,٢ ٪ من التجارة العالمية وارتفاع دخل الفرد إلى ١٢٠٠\$ وتفاعل الصين مع اقتصاديات العولمة فى ظل الرقابة الفاعلة وفعالية دور الدولة القوية.

يشكل الاستثمار الأجنبى المباشر أثراً إيجابية على ميزان المدفوعات الصينى والوصول إلى درجة التشغيل الكامل للاقتصاد، وهذا ما أدى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية فى الصين فى الوقت الذى حظى القطاع التعليمى والبحث العلمى بـ ٢,٤ ٪ من الناتج القومى الإجمالى بلغ ٤٣,٥ مليار\$ عام ٢٠٠٥.

ويرى الباحث أن الاستثمار الأجنبى المباشر الوافد عبر الشركات سوف يظل بمثابة حلما يشغل الأذهان ويراود الأمال لأنه منهلاً واسعاً وفتحاً للأسواق ومشيد للصناعات وجاذباً للخبرات كونه أصبح يؤلف صلب عماد الاقتصاد الكونى، إلا أن الشركات قد أدت إلى خلق قطاعين أحدهما متطور وهو خاضع للشركات متعددة الجنسية والآخر تقليدى محلى لم يندمج بصورة كاملة مع الاقتصاد العالمى المتقدم، لا سيما أن الشركات الصينية لم تحظى بعد بمكانة اقتصادية وشهرة عالمية وعلامات واسم تجارى بارز مثلها مثل الشركات العالمية كسونى وتويوتا وتوشيبا وموتورولا وجنرال موتورز.

وإذا كانت بريطانيا احتاجت ٥٨ عام للوصول إلى الامبراطورية فإن أمريكا احتاجت ٤٧ عام لتحقيق الريادة وقيادة النظام العالمى الجديد فى حين احتاجت اليابان إلى ٣٣ عام للوصول إلى العالمية، إلا أن الصين أنجزت نموذجها الذى وصل إلى حد الانجازات وربما المعجزات خلال ٢٠ عام. ويرى الباحث أن الصين أصبحت ليبرالية الهوى اشتراكية المذهب.

وفى مجال الشرعية البحثية كان على الباحث استخلاص نتيجة رئيسية مفادها أن الصين أصبحت تتظاهر بالضعف فى ظل امتلاك القوة ولعل هذا ما

أكدته الدورة الأولمبية عام ٢٠٠٨ حيث أن التطور في هذا المجال يعنى التقدم في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاخلاقية القائمة على الاعتبارات الايديولوجية، واكتمالا للجوانب التي تم سياقها فإنه لا يوجد لدى الصين صراع من نوع واحد لأنه لمن الصعوبة بمكان تجريد الشق الاقتصادي وفصله أو انفصامه عن باقى الجوانب الأخرى المؤثرة، بالإضافة إلى أنه لا يوجد تنمية قائمة على بعد واحد.

وأخيراً وبعد تتبع الباحث هذه الدراسة عبر فصولها تبين أن لقدم الشركات متعددة الجنسية باستثماراتها المباشرة إلى السوق الصينى دوراً إيجابياً استفادت منه الصين مما أدى إلى دفع عجلة التنمية في ظل التفاوض الجيد مع الشركات وفي ظل ما باتت الصين تمتلك من الفرادة والزخم بعد أن تفاوضت الصين مع هذه الشركات والاستثمارات وفقاً لأولوياتها وليس وفقاً لما ترغبه الشركات، ومن ثم نجح النموذج الصينى وتميز عن باقى النماذج التنموية في الدول النامية، ولذا صارت الصين تحلق وحدها خارج القطيع النامى وسوف تتقدم عندما تفقد الرأسمالية بريقها على صخرة الأنانية والاحتكارية والمضاريبات في الأسواق العقارية التي تحدث من آن لآخر في البورصات العالمية.

وتتخوف الصين في المستقبل من تحويل الشركات المشتركة بصورة أو بأخرى إلى شركات أجنبية احادية التمويل في بداية العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين بما يؤدي إلى جعل الاقتصاد الصينى يدور في فلك التبعية اللبرالية للرأسمالية المتعولة، إلا أن الاستثمار الأجنبى المباشر الدائر اليوم في الأراضي الصينية على قدم وساق يعد استثماراً طويلاً الأجل ليس من السهل بمكان تسيله بسهولة ولا يخضع لسياسة الكر والفر أو التطاير كما هو الحال في الاستثمار الأجنبى غير المباشر.

ارتفعت نسبة مساهمة الشركات متعددة الجنسية في الاستثمار الأجنبي المباشر القادم إلى الصين لتمثل عام ٢٠٠٥ نسبة ٨٣,٩ ٪ وهذا ما أدى إلى حدوث تأثير إيجابي للشركات متعددة الجنسية على التنمية في الصين بالإضافة إلى استفادة الصين من التكنولوجيا المتطورة المصاحبة لهذه الشركات ويفسر هذا وجود أغلب الشركات العملاقة العابرة للقومية في الصين، لذا تضع ٦١,٨ ٪ من الشركات الأجنبية الصين أول اختيار لها للاستثمار، وأكثر المقاصد ومن ثم انجزت الشركات متعددة الجنسية دورا ايجابيا كونها ادخلت الصين الية المنافسة الدولية والعمل بالقواعد الحاكمة للسوق العالمية وهذا ما جعل تجربة الصين في تعاملها مع الشركات معيار هام للتقييم ومعامل اختبار لمفاهيم ونظريات اقتصادية.

٢- التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة للدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات، وهي:

١- من حيث شروط التفاوض مع الشركات متعددة الجنسية والاستثمارات الأجنبية.

- يتطلب وجود استراتيجية واضحة للتنمية لاختيار المشروعات التي تساهم في عملية التنمية، مع الأخذ في الاعتبار أن تتفق هذه المشروعات وأهداف الخطة المستقبلية للتنمية، فالأهداف التنموية تتغير بتغير مراحل التطور الاقتصادي، شرط توافر التحليل الجيد بين الإيرادات والنفقات، وكذا البدائل المتاحة. وكذا يوصى الباحث بـ:
- توافر الأفراد القادرين على التعامل والتفاوض مع الشركات متعددة الجنسية، وكذا المستثمرين الأجانب.

٢- أما من حيث توافر مناخ استثماري جاذب للشركات والاستثمارات يوصى الباحث بـ:

- ضرورة تقديم العديد من الحوافز في ظل سياسة مرنة ومحفزة للشركات مع امكانية ربط هذه الحوافز بمؤشرات يأتى في مقدمتها:
 - الأداء التصديري.
 - القدرة على تطوير المنتج.
 - القدرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة.
- توافر قوانين جديدة مكاملة كضمانات للحوافز الاستثمارية من أجل تخفيض تكاليف الاستثمار.
- منح اعفاءات أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يقومون بتنمية المناطق المتأخرة من حيث التنمية، وكذا التوسع في منح الاعفاءات لفترات خماسية.
- تخفيض الجمارك على الخامات والسلع الوسيطة المستوردة بغرض التصنيع حتى لا تصبح السلع المنتجة في الدول النامية أعلى من مثيلتها في الخارج.
- تقليل العبء الضريبي والرسوم الجمركية ورسوم الافراج والتخليص الجمركي وكافة الاجراءات البيروقراطية التي تهز من ثقة المستثمر في مناخ الاستثمار.
- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية الوسيطة إلى أقل من ١٠٪.
- عدم جواز الجمع بين الاعفاءات الجمركية والاكتفاء بتطبيق مدة الاعفاء الأطول.
- عدم الجمع بين الاعفاءات العادية للمشروعات والاعفاءات الخاصة بالمدن الاقتصادية.
- توافر الضمانات للمستثمرين من حيث استقرار السياسات الحكومية.

- عدم المغالة فى أسعار الأراضى ورسوم التسجيل والاشهار واسعار خدمات المرافق.
- استقرار السياسات الحكومية والتشريعات المالية والضريبية وقوانين حماية براءات الاختراع والتشريعات الائتمانية والاعفاءات المختلفة.
- التخطيط لجذب جزء من الاستثمارات المحلية بالخارج وخاصة الاستثمارات المصرية التى تتجاوز الـ ١٠٠ مليار\$ والاستثمارات العربية التى تقدر بـ ١٢٠٠ مليار\$.
- اعطاء الحق للشركات الأجنبية فى تملك الأراضى والعقارات كى تمارس نشاطها بلا ضغوط وخاصة للشركات المشتركة..

٣- اما من حيث الاطار الاستثمارى فإن الباحث يوصى بما يلى:

- تحديد مجالات الاستثمار الأجنبى المباشر تحديداً دقيقاً وفقاً لدراسات الجدوى المسبقة.
- ضرورة التنسيق بين الهيئات والقطاعات الاقتصادية بالدول النامية مع التركيز على المشروعات التى تخدم خطة التنمية.
- توفير البيانات والمعلومات عن فرص الاستثمار الموجودة داخل الدولة ،وتقييم جدواها الاقتصادية فى ظل توافر قدر من الربحية المناسبة للمستثمرين عن السوق والاستهلاك وحجم الادخار وهيكل العمالة.
- مساعدة المستثمرين فى تقييم الجوانب الفنية والاقتصادية للمشروعات بما يشجع المستثمر الأجنبى على المساهمة بفاعلية.
- تهيئة رأى العام الداخلى لقبول الاستثمار الأجنبى المباشر مادام يوفر قيمة مضاعفة لها تأثيرها على الأداء الاقتصادى.
- إجبار الشركات متعددة الجنسية والمستثمرين الأجانب على تدريب عدد معين من الكوادر المحلية حسب طبيعة المشروع.

دور الشركات عابرة القارات في الصين

- اختيار المشروعات التى تتميز بالمواءمة بين كثافة رأس المال وكثافة العمالة بما يحقق التشغيل الكامل أو أكبر قدر من الأيدى العاملة.
- تحقيق نوع من الاستقرار فى القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبى.
- تركيز الاستثمارات الأجنبية فى القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاع الصناعة والزراعة والبعد قدر الامكان عن المشروعات الاستهلاكية الخدمية.
- توجيه الاستثمارات إلى المشروعات الجديدة، وليس إلى مشروعات قائمة حتى ولو كان الهدف هو تطوير وتحديث الإنتاج فيها.
- إعداد خريطة استثمارية شاملة للتعرف على أفضل سبل وفرص الاستثمار فى الداخل والخارج.
- نشر وتفعيل دور مكاتب الاستثمار فى الأقاليم والمقاطعات والمحافظات الخدمية.
- تفعيل سبل نمو الادخار المحلى لتقليل الاعتماد على القروض الأجنبية والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لما لها من عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة على الاقتصاديات النامية.
- إلغاء تكلفة الاستثمار وعدم تعدد الرسوم والدمغات.
- انتشار نوادى الاستثمار.

٤- اما من حيث الاتجاه للتصدير فإن الباحث يوصى بالآلى:

- الاتجاه بالمنتجات الصناعية نحو العالم الخارجى.
- تشجيع الصناعات الصغيرة حيث يزداد دورها فى تصدير السلع والخدمات كثيفة العمل والتى تتمتع فى العالم الثالث بميزة نسبية.
- تطوير نظم المعلومات أمام المصدرين عن جميع الأسواق المحلية والعالمية.
- إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات.

٥- اما من حيث تطوير سوق المال والقطاع المصرفي فإن الباحث يوصي بالآتي:

- تطوير سوق المال من خلال تشجيع إنشاء صناديق الاستثمار وشراء الأسهم والسندات من بورصة الأوراق المالية.
- خفض سعر الفائدة لتخفيض تكلفة التمويل.
- استقرار سعر الصرف الخاص بالعملات المحلية أمام العملات الأجنبية.
- تهيئة الظروف الملائمة من أجل تنشيط سوق المال والنقد.
- اصلاح القطاع المصرفي لتوفير فرص أكبر لتمويل القطاع المصرفي.
- ربط العملات المحلية في الدول النامية بسلة عملات بدلا من التوقف على ربطها بالدولار الأمريكي.

٦- اما من حيث العمالة فإن الباحث يوصي بالآتي:

- تشجيع ودعم الصناعات الصغيرة عبر القروض الميسرة والقروض الحسنة لاستيعاب أكبر قدر من العمالة والحفاظ عليها لما لهذا من عائد اجتماعي واقتصادي كبير.
- عدم الاتجاه بالاستثمارات نحو الأنشطة الهامشية أو الطفيلية التي لا تخلق فرص عمل أمام العمالة الوطنية وتدريبها على أحدث التقنيات.
- الاهتمام الجيد بالمشروعات الخاصة بالصناديق الاجتماعية لما لها من فوائد على العمالة الوطنية.
- وضع معيار العمالة المطلوبة كأحد المتطلبات الأساسية لقبول الشركات الأجنبية للاستثمار في الدول المضيفة مع ضرورة توظيف حجم معين من العمالة الوطنية بما يؤدي إلى احلال العمالة الوطنية تدريجيا محل العمالة الأجنبية طالما تمتعت العمالة الوطنية بالمهارة والكفاءة والقدرات التي تتمتع بها العمالة الوطنية.

دور الشركان عابرة القارات في الصين

- الزام والتزام الشركات بتشغيل أعداد العمالة التي التزمت بها عند التعاقد ، لا سيما أن هذا يعد اهتماماً بتنمية الموارد البشرية.
- ربط الانتاجية بالأجور في ظل تقليل الفوراق بين أجر العامل الوطنى والأجنبى فى المشروعات الاستثمارية.
- إعادة توزيع الدخل من خلال وجود خريطة لمعرفة من يستحق ومن لا يستحق بعد تدهور أحوال الفقراء والطبقات الوسطى.

٧- أما بخصوص توفير قاعدة تكنولوجية وطنية فإن الباحث يوصى بالآتى:

- تحديد رصيد الدولة فى مختلف مستلزمات استخدام التكنولوجيا الحديثة بكفاءة.
- تحديد مدى قدرة الدولة على الاستفادة من نقل التكنولوجيا شرط تسخير التقدم العلمى والتكنولوجيا لأغراض التنمية.
- انتقاء الوسائل التكنولوجية الملائمة للقاعدة التقنية الوطنية تفادياً للوقوع فى شرك التبعية التكنولوجية حتى لا يختل الهيكل الإنتاجى ، لا سيما أن استيراد التكنولوجيا المتطورة تؤدى إلى ازدواجية وسائل الإنتاج وخلق قطاعين أحدهما قائماً على الوسائل الحديثة ويدار من خلال الاستثمار الأجنبى والآخر قطاع تقليدى قائم على الشركات المحلية.
- زيادة ميزانية تطوير مراكز ومعاهد البحوث والتعليم والتدريب بما يتفق وسوق العمل والأنظمة العالمية.
- تطوير التقنيات الحديثة كى تتناسب مع خصائص الدولة فى ظل نقل الخبرات التقنية.
- تطوير التكنولوجيا المحلية ووضع الحوافز لتشجيع التطور التكنولوجى.
- فك الحزمة التكنولوجية.

- حصر وتقييم التكنولوجيا المحلية واتفاقيات التصنيع والتطوير ومدى تأثيرهما على كفاءة العاملين من أجل رفع مستوى التصنيع المحلي.
- الاهتمام بالعلماء والخبراء في ظل زيادة الانفاق على البحوث.
- ربط الوحدات الاقتصادية والشركات الصناعية بمراكز البحث العلمي في ظل مساهمة الشركات في الانفاق على البحوث وتطبيقاتها بما يخدم أطر الصناعة والتنمية.
- إزالة الحواجز والمعوقات التي قد تتعرض لعملية نقل واستيراد التقنيات الحديثة بما يضمن تطويعها وملأئمتها للاقتصاديات المحلية
- إنشاء مجلس قومي متخصص لتحديد الصناعة الوطنية حسب التخصصات.
- إلزام كل وزارة بإمداد مركز المعلومات التابع لرئاسة مجلس الوزراء بالبيانات والإحصائيات.
- توخي الحرص عند اختيار التكنولوجيا الأجنبية بحيث تكون ملائمة للظروف الاقتصادية المحلية.
- تشجيع استخدام رأس المال والتكنولوجيا الواردة من الدول الصناعية والآسيوية كونها منخفضة التكاليف مقارنة بعقود نقل التكنولوجيا الأوروبية والأمريكية.

٨- اما فيما يتعلق باختيار المشروعات يوصى الباحث بالآتي:

- أن يكون هناك بعد استراتيجي لاختيار المشروعات الواعدة من خلال فكر استراتيجي في ظل القدرة على توزيع المخاطر.
- تحقيق التوازن بين المشروعات من حيث الخطة الاستثمارية.
- توجيه الاستثمارات إلى القطاع الصناعي لما له من أهمية في إحداث التغيير الهيكلي للاقتصاد القومي كي يأخذ بعض سمات الاقتصاديات المتقدمة.

- أن لا يكون معيار تحقيق التنمية من خلال الارتكاز على الاشتراكية أو الرأسمالية وإنما على واقع القوى الإنتاجية السائدة.
- اعطاء الأهمية النسبية إلى القطاع الزراعى كونه القطاع الذى يمد القطاع الصناعى بالمواد الخام اللازم للعملية الإنتاجية ، وتدير الغذاء الذى تزايدت قيم استيراده بمعدلات عالية.
- توزيع الاستثمارات بما يحقق التوازن القطاعى والجغرافى للتنمية.
- إنشاء العديد من المناطق الاقتصادية والمدن الساحلية لتحقيق أهداف التنمية والاندماج مع العالم الخارجى.
- سرعة تفعيل قانون المناطق والمدن الاقتصادية الخاصة.

٩- أما فيما يتعلق بالمشروعات الخاصة بالقروض فيوصى الباحث بالآتى:

- الإعداد الجيد للمشروعات التى تمول عن طريق القروض الأجنبية والالتزام بالبرنامج الزمنى لتنفيذها حتى لا يترتب عليها زيادة فى التكاليف الخاصة بالتنفيذ.
- إنشاء هيئة مركزية لمراقبة الديون على أن تتوافر فيها المعلومات المتعلقة بالديون مع ضرورة عدم التعاقد على ديون جديدة إلا بعد الرجوع إلى هذه الهيئة مع ضرورة رفع كفاءة استخدام القروض بأقل تكلفة ممكنة.
- عدم الاعتماد على المنح والمعونات كمصدر رئيسى ثابت لتمويل مشروعات التنمية عند وضع خطط التنمية ولا يتم وضعها فى الاعتبار إلا فى حالة الكوارث الطبيعية ، شرط عدم وجود شروط مجحفة فى هذه الاعانات أو المنح.
- التفاوض المستمر مع الدول الأجنبية حول الديون المتوسطة وقصيرة الأجل لتحويلها إلى استثمارات عن طريق استبدال هذه الديون بامتلاك أصول فى المشروعات القائمة أو الجديدة أو التى يتم خصصتها.

١- أما فيما يتعلق بالإطار القانوني والنشري فإن الباحث يوصي بالآتي:

- إصدار قوانين جديدة مكمله لكافة القوانين والتشريعات التي عفا عليها الزمن.
- توفير الضمانات القانونية والتشريعية للشركات والاستثمارات فيما يتعلق بتنظيم عملية نقل الملكية والحفاظ على البيئة.
- تشكيل لجان وزارية كى تشارك فى فض المنازعات.
- حرية اختيار الشكل القانونى للشركات والاستثمارات.
- وضع عدد من النظم والقوانين الجيدة للاستثمار الأجنبى للتخفيف من آثاره السلبية.
- توحيد التعامل مع المستثمرين والشركات وجعلها فى جبهة واحدة.
- اجازة الحجز الإدارى على المشروعات الاستثمارية وأموالها فى حالة التهرب المتعمد من الضرائب دون اللجوء إلى التقاضى.
- اجازة رفع الدعوى [القانونية] ضد المشروعات والاستثمارات المخالفة.
- الزام المشروعات الأجنبية التى تريد تحويل أرباحها للخارج إلى ضرورة تحويلها عبر احدى البنوك المحلية (الوطنية).
- توافر أطر الإدارة العصرية المتخصصة لقيادة المشروعات مع ضرورة استباط الأساليب الإدارية الحديثة ، وتطوير نظم الإدارة المتأكلة.
- اصلاح الإنسان، لا سيما أن التنمية لا تتم إلا من خلال اصلاح الإنسان أولاً وليس من خلال تراكم رأس المال، حيث أنه فى ظل غياب اصلاح الإنسان فلا تنمية لأنه به وإليه.
- شحذ الهمم والطاقات لدى أفراد الشعب وتنمية روح الولاء والانتماء لا سيما أن القرن الجديد سيكون قرنا شديد الوطأة على الكسالى والعاجزين.

- التغلب على بطء إجراءات التقاضى وتقوية جهاز تنفيذ الأحكام خاصة بعد انشاء المحاكم الاقتصادية.
- ضرورة وجود اشراف رقابى فاعل.
- اللجوء إلى التأميم والمصادرة مع ضرورة التعويض من الدولة المضيفة فى الحالات الآتية:
- التدخل فى شئون الدولة المضيفة الداخلية.
- التورط فى تهريب الأرباح للخارج..
- عدم الاحترام الكامل للثقافة الاجتماعية والخصوصية والحضارية والدينية.
- فرض قيود على الدولة المضيفة للحصول على التكنولوجيا.
- فرض أسعار مغالى فيها للتكنولوجيا المستوردة.
- اعاقه جهود التنمية للدولة المضيفة.
- اللجوء إلى الاستحواذ والابتلاع والضم غير الشريف للشركات الوطنية للسيطرة عليها.
- الدخول والتورط فى غسيل الأموال والتجارة المحرمة.
- المساهمة فى تعضيد الانظمة الاستعمارية والعنصرية.

١١- اما فيما يتعلق بالآثر السلبي على ميزان المدفوعات فى الدول المضيفة فإن الباحث يوصى بالآتى:

- تنويع مصادر الدخل وكذا الناتج القومى.
- تنمية الصادرات لتغطية العجز فى ميزان المدفوعات الذى غالباً ما يتضرر كثيراً بزيادة الواردات.
- تثبيت سعر الصرف للعملات المحلية أمام العملات الأجنبية.
- منع المضاربة على العملات فى السوق المحلى.

- خفض البنوك المركزية معدل أو سعر الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية.
- رفع سعر الفائدة على العملات المحلية بما يمكن أن يؤدي إلى تحويل الودائع على الدولار أو العملات الأجنبية إلى العملة المحلية، وهذا يضمن زيادة رصيد العملات الأجنبية يكفى احتياجات الواردات اللازمة لخطط التنمية.
- - عدم بيع سلع محلية بالدولار للأفراد الوطنيين.
- - توفير النقد الأجنبي اللازم لتحويل أرباح المستثمرين الأجانب للخارج دون ابطاء..

١٢- أما فيما يتعلق بالرقابة والإشراف على عمل الشركات في الدول المضيفة، فإن الباحث يوصي بالآتي:

- إنشاء جهاز رقابي تابع للهيئات والوزارات الاستثمارية في الدول النامية المضيفة وفقاً لمراحل ثلاثة، وهي:
- المرحلة الأولى: ما قبل الإنشاء ويتوقف الدور الرقابي على فحص الطلبات الاستثمارية والتأكد من أن هذه المشروعات والاستثمارات تهدف إلى خدمة أهداف التنمية.
- المرحلة الثانية: مرحلة تنفيذ المشروع ويكون دور الجهاز الرقابي الإشراف على استيراد الآلات والمعدات المتعاقد عليها واعفائها من الرسوم الجمركية.
- المرحلة الثالثة: مرحلة مراقبة المشروع أثناء التشغيل من حيث نوع المنتج ومدى مطابقتها للمواصفات الخاصة بالجودة ومراقبة تحويل الأرباح بما يؤدي إلى ترسيخ ثقافة الالتزام بالعمل وحتى لا تتصرف هذه الشركات بحريتها المخلة على نحو قد يضر بمتطلبات الدولة المضيفة وخططها التنموية لضمان تقليل المخاطر..

١٣- ويوصى الباحث بنوصيات أخرى، وهى:

- تحسين مستوى المرافق والخدمات الأساسية المتكاملة وأهمها الارتقاء بمستوى خدمات البنية الأساسية.
- تبسيط الإجراءات الإدارية (تقليل درجة البيروقراطية).
- إنشاء جهاز تسويقى متكامل لتوسيع فرص التسويق وخلق أسواق جديدة شرط توافر عنصر الجودة والتغليف لمنافسة المنتجات الأجنبية داخلياً وخارجياً.
- الترويج الاقتصادى من خلال حملات التوعية الاعلانية المكثفة والمشاركة فى المعارض وإقامة المراكز التجارية ورفع درجة التمثيل التجارى.
- وضع خريطة استثمارية تروج داخلياً وخارجياً.
- انشاء مراكز معلوماتية حديثة فى ظل الافصحاح عن البيانات والمعلومات المالية للشركات العاملة فى مجال سوق الأوراق المالية شرط تقليل مخاطر المضاربة فى بورصات الأوراق المالية.
- حماية حقوق المستثمرين وحملة الأسهم التى تتضمن حقوق التسجيل والتصويت والاشتراك فى الإدارة.
- عدم تنفيذ المشروعات إلا بعد دراسة الجدوى اللازمة ووفقاً لأولويات المرحلة.
- عدم الهرولة وراء المشروعات الخدمية والاستهلاك غير المبرر لشورة الاتصالات والمعلومات والتى اندفعت الدول النامية خلفها وخلف منجزاتها دون المشاركة الفاعلة فى انتاجها او تصميمها للتقليل من سلبياتها وكبح جماح مدياتها القسرية.

- التأكيد على حماية البيئة لأنه من غير المقبول اقتصاديا واجتماعيا تدهور البيئة من أجل أحداث تقدم اقتصادي قد لا يفي مستقبلاً بسد هذه الأخطار أو تعويضها.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي غير المباشر طويل الأجل والأنواع الأكثر استمرارية كونها تساهم في إحداث النمو الاقتصادي شرط الحد من حالات المضاربة والتطاير.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١- الكتب.
- ١- د/ إبراهيم سعد الدين عبد الله: النظام الدولي وآليات التبعية فى إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات (بيروت: دار المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).
- ٢- د/ إبراهيم شحاته: الضمان الدولى للاستثمار الأجنبى (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧١).
- ٣- د/ إبراهيم عرفات: الصين وحواجز الصعود، تحرير د. هدى متكيس، خديجة عرفه محمد (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦).
- ٤- أحمد جمال عبد العظيم: استراتيجية الصعود الصينى، تحرير د. هدى متكيس، خديجة عرفة محمد (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦).
- ٥- د/ أحمد سيد مصطفى: المدير وتحديات العولة: إدارة جديدة لعالم جديد (القاهرة: إيتراك للنشر، ٢٠٠١).
- ٦- د/ أحمد على دغيم: الطريق الرأسمالى: المعجزة الاقتصادية وتحول الدول النامية إلى دول متقدمة (القاهرة: الشركة العربية للنشر، ١٩٩٤).
- ٧- د/ أحمد مصطفى عفيفى: الاحتكار (القاهرة: مكتبة وهبة للنشر، ٢٠٠٣).
- ٨- د/ أسامة الباز وآخرون: مصر فى القرن الـ ٢١ (القاهرة: مركز الأهرام الاستراتيجى للترجمة والنشر، ١٩٩٩).
- ٩- د/ أسامة الخولى: نقل التكنولوجيا وتطويعها: دراسة نظرية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٧).

- ١٠- د/ إسماعيل صبرى عبد الله: نحو نظام اقتصادى عالمى جديد: دراسة فى قضايا التنمية والتحرير الاقتصادى والعلاقات الدولية (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٧).
- ١١- د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير: عقود نقل التكنولوجيا (القاهرة: إيتراك للنشر، ٢٠٠٧).
- ١٢- أندريه جوندرو فرنك: الشرق يصعد ثانية: الاقتصاد الكونى فى العصر الآسيوى، ترجمة شوقى جلال (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠).
- ١٣- أنطوان زحلان: مشكلة هجرة الكفاءات العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).
- ١٤- أوديد شنكار: العصر الصينى: الاقتصاد الصينى الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمى (القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠٠٥).
- ١٥- برتران بادى: انقلاب العالم، ترجمة سوزان خليل (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦).
- ١٦- د/ بسام الحجار: العلاقات الاقتصادية الدولية (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣).
- ١٧- بنجامين باربر: عالم ماك: ترجمة أحمد محمود (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨).
- ١٨- بيلا بلسا: نظرية التكامل الاقتصادى، ترجمة: محمد عبد العزيز أحمد وآخرون (القاهرة: الدار القومية للطبعة، ١٩٦٤).
- ١٩- د/ تركى صقر: عملاق يستيقظ (دمشق: الشارى للطبع والنشر، ١٩٩٣).
- ٢٠- توم ستويز: ما بعد المعلومات، ترجمة: مصطفى إبراهيم (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥).
- ٢١- تشوينغ تشينغ: كل شىء عن الصين (بكين: دار النشر الجديد، ١٩٨٩).
- ٢٢- تشين شى: الصين (بكين: دار النجم للنشر باللغات الأجنبية، ١٩٩٥).
- ٢٣- تشى ون: الصين فى عهدها الجديد، ترجمة: محمد أبو جراد (بكين: دار النشر الجديد، ١٩٨٦).

- ٢٤- د / جاب الله عبد الفضيل بخيت: اقتصاديات التجارة الخارجية (القاهرة: الإسراء للطباعة والنشر، ٢٠٠٤).
- ٢٥- جارى بيرتاد وآخرون: جنون العولمة، ترجمة: كمال السيد، ط١ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩).
- ٢٦- جاك لوب: العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة عدد ١٠٤، أغسطس ١٩٨٦).
- ٢٧- د / جمعه محمد عامر: قضايا اقتصادية معاصرة (القاهرة: ناس للطباعة والنشر، ٢٠٠١).
- ٢٨- التجارة الخارجية، وتنظيم الاقتصاد الدولى (القاهرة: ناس للطباعة النشر، ٢٠٠١).
- ٢٩- جوزيف نيدهام: موجز تاريخ العلم والحضارة فى الصين، ترجمة: محمد جوده (القاهرة: مكتب الشرق، ١٩٩٥).
- ٣٠- جون هدسون، مارك هرنندز: العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: د. طه عبد الله منصور، د. محمد عبد الصبور محمد على (الرياض: دار المريخ، ١٩٨٧).
- ٣١- د / حازم الببلاوى: المجتمع التكنولوجى الحديث (الإسكندرية: مكتبة الجامعة، ١٩٧٢).
- ٣٢- التغيير من أجل الاستقرار (القاهرة: مكتبة الأسرة، ١٩٩٨).
- ٣٣- دور الدولة فى الاقتصاد (القاهرة: مكتبة الأسرة، ١٩٩٩).
- ٣٤- النظام الاقتصادى الدولى المعاصر (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٢٥٧ مايو ٢٠٠٠).
- ٣٥- د / حسام عيسى: الشركات متعددة القوميات: دراسة فى الأوجه القانونية والاقتصادية للمركز الرأسمالى المعاصر (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢).
- ٣٦- د / حمدية زهران: التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨٩).

- ٣٧- حنان قنديل: آسيا والعولمة: الصين - تايوان، تحرير د. محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣).
- ٣٨- د/ حميد الجميلي: دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة (طرابلس: الدار الجماهيرية، ١٩٩٨).
- ٣٩- د/ خضر عباس عطوان: مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤).
- ٤٠- خير الله ويردي: دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨).
- ٤١- دانيال بورشتاين، أرتينيه دي كيزا: التنين الأكبر، ترجمة: شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٢١٠، ٢٠٠١).
- ٤٢- دينج شياو بينج: مسائل أساسية في الصين المعاصرة (القاهرة: دار النشر للغات الأجنبية، ١٩٨٨).
- ٤٣- د/ رأفت الشيخ، د. محمد عبد العزيز: تاريخ آسيا الحديث والمعاصر (القاهرة: عين للدراسات والبحوث، ١٩٩٧).
- ٤٤- رجب البنا: رحلة إلى الصين (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٢).
- ٤٥- د/ رضا العدل وآخرون: التنمية الاقتصادية (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠).
- ٤٦- د/ رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (القاهرة: دار السلام للنشر، ٢٠٠٢).
- ٤٧- ريتشارد بيرنشتاين: الصراع القادم مع الصين، ترجمة منى فرغلي، انسجام فوده (القاهرة: وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٩).
- ٤٩- د/ زلي خليل زاد: التقييم الاستراتيجي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧).
- ٥٠- زهانج سانج: تصورات عن توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني العربي في القرن الجديد (عمان: دار الفكر العربي، ٢٠٠٣).

- ٥١- د/ زين الرفاعي طه: التخطيط الاقتصادي (دمشق: دار المعرفة، ١٩٩٥).
- ٥٢- د/ سامى عفيفى حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣).
- ٥٣- قضايا معاصرة فى التجارة الدولية (القاهرة: النسر الذهبى للطباعة، ٢٠٠٤).
- ٥٤- د/ سعيد اللاوندى: أمريكا فى مواجهة العالم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٣).
- ٥٥- د/ سعيد النجار: تجديد النظام الاقتصادى والسياسى فى مصر، ط١ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧).
- ٥٦- د/ سميحة القليوبى: الملكية الصناعية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨).
- ٥٧- د/ سمير أمين وآخرون: الاشتراكية واقتصاد السوق - تجارب الصين - فيتنام - كوبا (القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠٠٢).
- ٥٨- د/ سمير عبد الحميد رضوان: أسواق الأوراق المالية ودورها فى تمويل التنمية الاقتصادية (القاهرة: المعهد العالى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦).
- ٥٩- د. سيار الجميل: العولة والمستقبل (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).
- ٦٠- د/ سيد ع شماوى: الهند، الصين، اليابان (القاهرة: دار غريب للنشر، ١٩٩١).
- ٦١- د/ شوقى الجمل: تاريخ كشف افريقيا واستعمارها (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١).
- ٦٢- شوقى جلال: الصين التجربة والتحدى (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠١).
- ٦٣- د/ صلاح وهبه: قضايا اقتصادية معاصرة، ط١ (دمشق: المكتبة العلمية، ٢٠٠١).
- ٦٤- د/ صلاح الدين نامق: محددات التنمية الاقتصادية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧١).
- ٦٥- د/ ضياء مجيد: الاقتصاد النقدى: المؤسسات النقدية والبنوك التجارية والبنوك المركزية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٨).
- ٦٦- د/ طلعت الدمرداش: الموارد الاقتصادية (الزقازيق: مكتبة القدس، ٢٠٠٤).
- ٦٧- الإقتصاد الدولى (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩).

- ٦٨- د/ عادل عبد العزيز: سياسة التجارة الخارجية فى إطار منظمة التجارة العالمية (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٢).
- ٦٩- د/ عاطف حسين النقل: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تفاقم مديونية الدول النامية (الزقازيق: مكتبة النصر، ١٩٨٨).
- ٧٠- د/ عبد الحميد بهجت فايد: إدارة الإنتاج (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٧).
- ٧١- د/ عبد الرحمن إبراهيم ذكى: اقتصاديات التجارة الخارجية (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ب.ت).
- ٧٢- د/ عبد الرحمن يسرى أحمد: التنمية الاقتصادية (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ب.ت).
- ٧٣- د/ عبد السلام أبو قحف: السياسة والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٩).
- ٧٤- اقتصاديات الاستثمار الدولي (الإسكندرية: المكتب العربى الحديث، ١٩٩٢).
- ٧٥- مقدمة فى إدارة الأعمال الدولية (الإسكندرية: مطبعة الاشعاع، ١٩٩٨).
- ٧٦- د/ عبد العزيز حمدى عبد العزيز: التجربة الصينية (القاهرة: أم القرى للطبع والنشر، ١٩٩٧).
- ٧٧- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة فى التنمية (الإسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٩٦).
- ٧٨- د/ عبد الله الصعيدى: بعض المشكلات المعاصرة فى التنمية الاقتصادية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢).
- ٧٩- د/ عبد المنعم السيد على: دور السياسة النقدية فى التنمية الاقتصادية (القاهرة: دار نافع للطباعة، ١٩٧٥).
- ٨٠- العولة من منظور اقتصادى وفرضية الاحتواء (أبو ظبى: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣).
- ٨١- د/ عبد المنعم سعيد: صراع الحضارات والعولة (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢).
- ٨٢- د/ عبد الهادى الجوهري وآخرون: التنمية الاقتصادية (أسيوط: دار الطليعة، ١٩٧٨).
- ٨٣- د/ عبد الوهاب زيتون: الغزو الثقافى وأشكاله (بيروت: دار المنار، ١٩٩٥).

- ٨٤- د/ عزت السيد أحمد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حرب العصابات إلى حرب الاقتصاد (دمشق: مكتبة الفتح، ١٩٩٣).
- ٨٥- د/ عصام الدين مصطفى: النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الأخذ في النمو (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٢).
- ٨٦- د/ على على حبيش: التفكير التكنولوجي والتنمية القومية (القاهرة: أكاديمية البحث العلمي، ١٩٨٦).
- ٨٧- د/ على لطفى وآخرون: التحليل الاقتصادي الكلي (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢).
- ٨٨- د/ عمرو محي الدين: أزمة النمر الآسيوية (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠).
- ٨٩- د/ فاروق محمد حسين: التنمية الاقتصادية (القاهرة: بدون ناشر، ١٩٨٦).
- ٩٠- د/ فاطمه أحمد الشرييني وآخرون: اقتصاديات الميكنة (الزقازيق: المكتبة العلمية، ١٩٩٨).
- ٩١- د/ فتحى أبو الفضل وآخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤).
- ٩٢- د/ فتحى خليل الخضرى، د. محمد عبده عليوه: الاقتصاد الدولي (القاهرة: بدون ناشر، ١٩٩٧).
- ٩٣- د/ فرجاد محمد على الأهون: اقتصاديات الطاقة والبترو (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠).
- ٩٤- د/ فريد النجار: التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيار القرن الحادى والعشرين (القاهرة: إيتراك، ١٩٩٩).
- ٩٥- د/ فؤاد مرسى: محاولة لتحديد المفهوم المادى للتنمية الاقتصادية: التخلف والتنمية، دراسة في التطور الاقتصادي (القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٢).
- ٩٦- الراسمالية تجدد نفسها (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عدد ١٤٧، مارس، ١٩٩٠).
- ٩٧- د/ فوزى العطوى: الاقتصاد السياسى: النقود والنظم النقدية، (بيروت: دار الفكر العربى، ١٩٨٩).

- ٩٨- د/ فينان محمد طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا: دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦).
- ٩٩- كريستوفر تندهات: هذه الشركات المتعددة الجنسيات التي تحكمنا، ترجمة: سهام الشريف (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨١).
- ١٠٠- كرنراد زاييتس: الصين عودة قوة عالمية، ترجمة: سامى شمعون (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣).
- ١٠١- لسترثارو: الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٢٠٤ ديسمبر، ١٩٩٥).
- ١٠٢- لى هو فو، يوان ليانغ: دراسة تأثيرات ثورة العلوم والتكنولوجيا فى العصر الحاضر فى أسلوب التفكير (بكين: أكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية، ١٩٩٣).
- ١٠٣- مارتن نيل بايلى، جارى بيرتلس، روبرت اليتان: النمو مع المساواة: هدف السياسة الاقتصادية للقرن القادم، ترجمة: محمد فتحى صقر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٦).
- ١٠٤- مالكولم حلبى وآخرون: اقتصاديات التنمية، تعريب، د. طه عبد الله منصور (الرياض: دار المريخ، ب. ت.).
- ١٠٥- مايكل ثانزو وآخرون: من الاقتصاد القومى إلى الاقتصاد الكونى: دور الشركات المتعددة الجنسيات (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١).
- ١٠٦- مايك فيذرستون: ثقافة العولة، ترجمة: عبد الوهاب علوب (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠).
- ١٠٧- د/ مجيد مسعود: التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٧٣، يناير، ١٩٨٤).
- ١٠٨- د/ محسن شفيق: المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة للكتاب الجامعى، ١٩٧٨).
- ١٠٩- محمد الأطرش: العرب والعولة (بيروت: مركز الوحدة العربية، ١٩٩٨).

- ١١٠- د/ محمد السيد سعيد: الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨).
- ١١١- الشركات عابرة القومية (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ١٠٧، ١٩٨٦).
- ١١٢- التكنولوجيا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١).
- ١١٣- د/ محمد ذكى الميسر: العلاقات الاقتصادية الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠).
- ١١٤- د/ محمد السيد سليم: آسيا والعولمة: تحرير: د. نجوى سمك، السيد صدقى عابدين (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣).
- ١١٥- د/ محمد سعد أبو عامود: مقومات الصعود الصينى، تحرير: د. هدى متكيس، خديجة عرفه محمد (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦).
- ١١٦- د/ محمد سلطان أبو على: النقود والبنوك: المؤسسات المالية (الزقازيق: كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٥).
- ١١٧- د/ محمد عبد العزيز عجميه، د. إيمان عطيه ناصف: التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية (الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٣).
- ١١٨- محمد عبد المنعم سعادى: آسيا فى شخصية القارة وشخصية الأقليم (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٥).
- ١١٩- د/ محمد منير مرسى: الاصلاح والتحديث التربوى فى العصر الحديث (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٦).
- ١٢٠- د/ محمد نظير بسيونى: الاستثمارات الأجنبية المباشرة (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٥).
- ١٢١- محمود عبد الفضيل: العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة (بيروت: مركز الوحدة العربية، ٢٠٠٠).
- ١٢٢- د/ مدحت العقاد: التنمية الاقتصادية (الزقازيق: بدون، ٢٠٠٢).

- ١٢٣- مدحت أيوب: الصين ومنظمة التجارة العالمية، تحرير د. هدى متكيس، خديجة عرفه محمد (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦).
- ١٢٤- د/ مصطفى السعيد: الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨).
- ١٢٥- الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣).
- ١٢٦- ميشيل تشوسو دويسكي: عولة الفقر، ترجمة: محمد سمير (القاهرة: إصدارات سطور، ٢٠٠٠).
- ١٢٧- د/ نبيل الروبي: نظرية التضخم (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٤).
- ١٢٨- د/ نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠).
- ١٢٩- د/ نفين شفيق عزوز، د. محمد السيد سليم: التحولات العالمية واتجاهات الاستثمار الأجنبي في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨).
- ١٣٠- نوردى سيمونيا: المعونة في استراتيجية الاستعمار الجديد (موسكو: أكاديمية العلوم السوفيتية، ١٩٨٤).
- ١٣١- نورمان كلارك: الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥).
- ١٣٢- هانس بترمارتين: فخ العولة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس (الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٢٣٨ أكتوبر، ١٩٩٨).
- ١٣٣- هدى متكيس: انجازات الصعود الصينى (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦).
- ١٣٤- هيل عجمى جميل: الاستثمار الأجنبي الخاص فى الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل (أبو ظبى: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩).
- ١٣٥- د/ وليد سليم عبد الحى: المكانة المستقبلية للصين فى النظام الدولى (أبو ظبى: مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠).

- ١٣٦- ووبن الصينيون المعاصرون، ترجمة: د. عبد العزيز حمدي، ط١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ١٩٩١).
- ١٣٧- الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي ترجمة: د. عبد العزيز حمدي، ط٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ١٩٩٦).
- ١٣٨- وى وى زانج: الاصلاحات الاقتصادية فى الصين ودلالاتها السياسية (أبو ظبى: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩).

الدوريات:

- ١- الحبيب الجنحاني: ظاهرة العولمة، عالم الفكر، العدد ٢ (١٩٩٩) ص ٣٢ - ٣٣.
- ٢- د/ أنور عبد الملك. نهضة الصين - الصعود السلمى فى عالم متعدد الأطراف، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٠ (يوليو ٢٠٠٦) ص ٤٤ - ٤٥.
- ٣- جعفر كراز أحمد: الصين بعد رحيل دينج شياو نينج، السياسة الدولية، عدد ١٢٨ (ابريل ١٩٩٧) ص ١١٧.
- ٤- د/ جمال مظلوم: التعاون الصينى - الروسى فى إطار منظمة شنغهاى، مجلة السياسة الدولية عدد ١٦٤ (ابريل ٢٠٠٦) ص ٦٠ - ٦١.
- ٥- جويل بيرغستان، زياو مانج شين: الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول النامية - الإنجازات والمشكلات، مجلة التمويل والتنمية، عدد ٤، مجلد ٣، (ديسمبر ١٩٩٩) ص. ٧ - ٨.
- ٦- خليل محمد خليل عطية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٣٧ - ٣٤٨ (القاهرة ١٩٩٤) ص ١٣٢ - ١٣٥.
- ٧- خيرى عزيز: الإنفتاح والتحديث فى الصين الجديدة، مجلة السياسة الدولية، عدد ٥٩ (يناير ١٩٨٦) ص ٧٥ - ٧٦.
- ٨- د/ سميحة السيد فوزى: ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤١٥ - ٤١٦ (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ١٩٨٩) ص ١٨ - ٢٢.

- ٩- سوزان سكاذر: الزيادة الكبيرة في تدفقات رأس المال - أهي نعمة أم نقمة؟، مجلة التمويل والتنمية، العدد الأول، المجلد ٣١، (مارس ١٩٩١) ص ٢١ - ٢٢.
- ١٠- سوسن حسن: الصين هل تصبح القوى الأولى في القرن الحادي والعشرين، مجلة شئون سياسية، العدد ١٥٥ (دمشق، ١٩٩٤) ص ٩٩.
- ١١- شبكة المعلومات الصينية: الشركات متعددة الجنسيات وتنمية الاقتصاد الصيني (مارس ٢٠٠٤) ص ٩٨.
- ١٢- دور الشركات متعددة الجنسيات في الصين في تطوير الاقتصاد الاحيائي (يوليو، ٢٠٠٤) ص ١١٩ - ١٢١.
- ١٣- د/ عبد الفتاح قنديل: نقل التكنولوجيا المتطورة في الدول النامية في تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة مصر المعاصرة (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، مارس، ١٩٩٦) ص ٢٩٨ - ٣٠٧.
- ١٤- عبد الهادي سويفي، عمر عبد الحى، صالح البيلي: الشركات دولية النشاط في العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٢٨٢ (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، ١٩٨٠) ص ٥ - ٩.
- ١٥- د/ عصام الدين جلال: دور الشركات في التنمية، مجلة مصر المعاصرة، (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، ١٩٨١) ص ١٢ - ١٣.
- ١٦- د/ على لطفى: كيف يبنى الاستثمار اقتصاداً حراً، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة، العدد ٢ (القاهرة، أكتوبر، ٢٠٠٢) ص ٩ - ٢٦.
- ١٧- محمد فايز فرحات: الاقتصاد الصيني - رؤية سياسية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١١٦ (القاهرة، ١٩٩٤) ص ٩.
- ١٨- د/ محمود سمير الشرقاوى: المشروع متعدد القوميات والشركات القابضة كوسيلة لقيامه، مجلة مصر المعاصرة عدد ١٣٢ (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، أكتوبر، ١٩٧٥) ص ١٢٥ - ١٢٨.
- ١٩- د/ منى قاسم: الشركات متعددة الجنسيات وتضارب المصالح، مجلة البنوك، العدد الثامن (القاهرة مايو/ يوليو، ١٩٧٧) ص ٧٢ - ٧٥.
- ٢٠- الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمى، النشرة الاقتصادية لبنك مصر السنة ٤١ (القاهرة، ١٩٩٨) ص ٤٤ - ٤٥.

أبحاث وأوراق عمل:

- ١- د/ إبراهيم حلمى عبد الرحمن: اقتصاديات التكنولوجيا المعاصرة فى مصر، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (القاهرة، ١٩٨٠).
- ٢- د/ إبراهيم شحاتة: تشجيع الاستثمار العربى والأجنبى ودور برنامج الأمم المتحدة الانمائى فى العالم العربى، الأمانة العامة للاستثمار (الكويت، ١٩٩٠).
- ٣- د/ أحمد سعيد الحلفاوى: استراتيجيات وأساليب التفاوض مع الشركات الموردة للتكنولوجيا، مؤتمر نقل التكنولوجيا ١٩ - ٢٥ فبراير (القاهرة، ١٩٨٦).
- ٤- د/ إسماعيل صبرى عبد الله: توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة، أوراق مصرية، العدد ٣ منتدى العالم الثالث (القاهرة، يناير، ١٩٩٩).
- ٥- إيهاب عز الدين نديم: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية فى العالم، المجلة العلمية العدد الثانى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (١٩٩٦).
- ٦- د/ سميحة السيد فوزى: (الاقتصاد المصرى والشركات متعددة الجنسيات فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية) مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة القاهرة، مايو ١٩٩٢).
- ٧- د/ عبد السلام محمد السيد عوض: أثر الاستثمار الأجنبى المابشر على البطالة- يناير ١٩٧٤ - ١٩٩٢، معهد التخطيط القومى (القاهرة ديسمبر، ١٩٩٤).
- ٨- د/ عبد المطلب عبد الحميد عبد المطلب: الاستراتيجية التسويقية الفعالة فى ظل العولة، أكاديمية السادات والعلوم الإدارية، السنة ٢٢ يناير، (القاهرة ٢٠٠٤).
- ٩- د/ محمد رشاد الحملأوى: السوق الرأسمالى للتكنولوجيا والدول النامية، المؤتمر السنوى الأول للاقتصاديين المصريين (القاهرة، مارس، ١٩٧٦).
- ١٠- د/ محمد فتحى صقر: الأنماط السلوكية للشركات عبارة القوميات وتأثيرها على مستويات التشغيل فى الدول النامية - دراسة تحليلية، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة حلوان، ٢٠ - ٣٣ فبراير، (القاهرة، ١٩٨٩).
- ١١- د/ مصطفى السعيد: الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى، ندوة النظام الاقتصادى الدولى الجديد (الكويت ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٧٦).

- ١٢- هبة أحمد نصار: البطالة وسياسات الاستثمار، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة، ١٩٨٩).

الرسائل العلمية:

- ١- إبراهيم قادم: الشروط المقيدة في عقود نقل التكنولوجيا ودورها في تكريس التبعية التكنولوجية على المستوى الدولي، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة، كلية الحقوق، جامعة عيش شمس، ٢٠٠٢).
- ٢- اياد محمد عطيه: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأساليب تشجيعه، رسالة ماجستير غير منشورة (الزقازيق، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠١).
- ٣- جمال محمد عطيه عبيد: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي- دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة، كلية التجارة، جامعة حلوان، ٢٠٠٢).
- ٤- جمعة محمد عامر: فعالية التخطيط في علاج المشكلات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٥٠ - ١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ١٩٨١).
- ٥- سياسة الاستثمارات الأجنبية وآثارها على مواجهة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥).
- ٦- خالد سعد زغلول حلمي: الاستثمارات الأجنبية في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٨).
- ٧- رامى السيد ابراهيم أبو المجد: الاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة في مصر: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥).
- ٨- عبد القادر محمد عبد القادر: مشاكل التقدم التكنولوجي في البلاد النامية مع الإشارة لمصر، رسالة ماجستير غير منشورة (الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٠).

دور الشركات عابرة القارات في الصين

- ٩- عقيلة عز الدين محمد طه: أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠).
- ١٠- غفار كاظم: بعض مشكلات استخدام التكنولوجيا في تنمية الاقتصاد العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١).
- ١١- محمد عبد المطلب البدوي: محددات تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق رأس المال الناشئة وأثرها على المتغيرات الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢).
- ١٢- محمد عبده سعيد اسماعيل: الشركات متعددة الجنسية ومستقبلها في الدول النامية مع الإشارة إلى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٦).
- ١٣- محمد فوزي متولى أبو السعود: تحليل دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة (الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٢).

ثانياً: المراجعة الأجنبية

1- Books:

- 1- Brooke M. and Remmers H.: *The Strategy of Multinational Enterprise* (London: Irwin, Fourth Edition, 1970).
- 2- Channan Derek, F.: *Multinational Strategic Planning* (London: The Macmillan Press LTD., Eighth Edition 1979).
- 3- Caisson Mark: *Alternatives to The Multinational Enterprise* (New York: the Dryden Press, 1988).
- 4- Coves R. E.: *Multinationals Fenterprise and Economic* (New York: Harvester Wheat Sheat, 1982).
- 5- Dunning J. H.: (Ed.): *The Multinational Enterprise* (London: Irwin Fourth Edition, 1971).
- 6- G. K. Helleiner: *The Multinational of The Less Developed Countries World Development* (New York: The Apex Press, 1975).
- 7- Hood Neil and Young Stephan: *The Economic of Multinational Enterprise*, (London: Grey Seal Books 1979).
- 8- Hymer Stephen: *The International Operations of National Firms, A Study of Direct Foreign Investment Second Printing of Technology*, (New York: William Marrow and Company, 1977).
- 9- Jams E. Shapiro (Etal): *Direct Investment and Joint Ventures in China*, (New York: Megraw – Hill, 1991).
- 10- J. E. Stig Litz: *Globalization and Its Discontent* (New York: University Press, 2002).
- 11- John. H. Dunning: *Explaining International Probation Lenders Unwind Hgman*, (London: Grey Seal Books, 1988).
- 12- John Madeley: *Big Business Poor Peoples The Motih T.Eon The World Poor*, (London Routl Edge Folmer (1999).
- 13- Jonathan Tennendum: *What You Should Know About Chinas Economies* (New York: Public Library, 1999).
- 14- J. R. Markesan: *The Bound Dories of Multinational Enterprises and The Theory of International Trade Economic Spring* (New York: Horper and Row, 1995).
- 15- Laurence J. Bahn: *China Asian The New Uuper Power Takes Stage Wrath Heinemann Asia Singapore*, (New York: Harper Business, 1996).
- 16- Lester, C: *Throw The Economic Forces Shape Tomorrows World*, (New York: William Morrow and Company 1991).
- 17- Loll P. Straiten: *Foreign Investment Transnational and Development Countries*. (London: Rwin Fourth Edition, 1977).

- 18- Lo. Wince C: Reardon Learning How to Open The Door as Assessment of China (Bei Jing: China, 1998).
- 19- Michael Obone: China Special Economic Zones: Development (Paris: Melanges Goldman 1988).
- 20- Monser W. P: The Financial Role of Multinational Enterprises International Ohamber of Commerce (Paris: melanges goldman, 1973).
- 21- Moryoret M. Pearson: The Major Multinational Economic Imitation Engage in China (Beijing: China 2001).
- 22- Mymza William: Multinational Business Strategy (New York: Public, L ibrary, 1972).
- 23- Nichalas R. Lardy: Faring Trade and Economic Reform (New York: University Press, 1992).
- 24- Phatak Arvind: Fvolution of World Enterprises, (New York: John Wiley and Sons, 1971).
- 25- Managing Multinational Corporations Pager Publishers (New York: Oxford Universsity Perss 1974).
- 26- R. Gilpin U. S: Power and The Multinational Corporations (New York: Sout – Westen College Pub, 1975).
- 27- Robinson John: Multinational and Politica Control Publishing (New York: Company W. W. Norton, 1983).
- 28- Thomzes E.: Copeland Financia Theory and Policy Adison Wesley Publishing , (New York: Basic Books, 1997).
- 29- Young Deng: The Chains Concept of National Interests in Internation al Relation (China: Quarterly 1998).
- 30- Y. L. Acosta: Geographer du Sous Development (Paris: Melanges Goldman).
- 31- Zauxiaiohun: Chinas Export Trade Experience and Prospects (New York: year book, 2000).
- 32- Znang Xiaoji: Foreign Direct ,Investment China Economic Development The New Wave of Foreign Direct Inrestment in China (New York: W. H. Freeman, 1996).

2- Reports:

- 1- Consensus Forecasts: World Economic Outlook Miff, (September , 2004),
- 2- Hpeter Cray: The Acetic Paradigm The Next Generating T.C.Vol.5 No.2 August (1996)
- 3- I.M.F: Direction of Trade Statisties Year Book (2004).
- 4- Forewing Direct Investement in Emerging Market Report of The Working Group of The Eapital Markets (september, 2003).

- 5- **International Financial Statistice** (May, 2001).
- 6- **World Economic Out Look Interim Assessment** (December, 1997).
- 7- Kahy Woife: **President Clinton Opens New Relationship With** (China: september, 9/1994).
- 8- The World Bank **World Development Indicators** (2003).
- 9- The World Bank **World Development Indicators** (1999).
- 10- UNCTAD: **Ecosoc The Impact of Multinational Corporation on Development And on International Relations** (New York: United Nations, November, 1994).
- 11- UNCTAD: **Explaining and Forecasting Regional Flow of Foreign Direct Investement** (New York: United Nations, September, 1993)
- 12- UNCTAD: **Hand Book of Statistics China Statistics Year Book** (New York: United Nations, (may, 2001).
- 13- UNCTAD: **Government Policies and Foreign Direct Investment Studies: New York/ Genf** (1991).
- 14- UNCTAD: **Incentives and Foreign Direign Investment** (New York: United Nations, (May 1996)
- 15- UNCTAD: **Transnational Corporations and Export World Investment** (New York/ Genf (1999).
- 16- UNCTAD: **Transnational Corporations and Export Competitive World Investment Report** (New york/ Genf (2002).
- 17- UNCTAD: **World Investment Report** (New york/ Genf 1995).
- 18- UNCTAD: **World Investment Report Foreign Direct Investement and The Challenges of Development** (New York/ Genf 1997)
- 19- Welt Bank China 2000 **Sharing Rising Incenes** (1997).
- 20- World Bank **Global Development Finance Country Tables Washing Ton** (2001 – 2002, 2003, and 2004).
- 21- WWW.uluninsa nia net
- 22- WWW. Icontuo Rg/Stu Stub. Sop Internet.

فهرس المحتويات

٥	مقدمة
٩	مشكلة الدراسة
١٠	أهمية الدراسة
١١	هدف الدراسة
١٣	منهج الدراسة
١٤	حدود الدراسة
١٥	تساؤلات الدراسة
١٨	الدراسات السابقة
٢٢	خطة الدراسة
٢٥	الفصل الأول: الإطار المفاهيمى للشركات متعددة ومتعدية الجنسية
٢٧	تمهيد
٢٧	نبذة تاريخية عن نشأة الشركات متعددة الجنسية
٣٠	الشركات متعددة الجنسية
٣٤	تحليل معيار التعدد فى الشركات
٣٦	الشركات متعددة الجنسية
١١٥	الفصل الثانى: تحليل واقع الشركات متعددة الجنسية فى الصين
١١٧	تمهيد
١١٧	التطور التاريخى للشركات متعددة الجنسية فى الصين
	توزيع الشركات متعددة الجنسية فى الصين حسب القطاعات الاقتصادية وحسب
١٣٠	رأس المال
١٤٨	السياسات المالية والنقدية فى الصين
١٥١	إصلاح البنوك
١٥٩	السياسة النقدية
١٦٣	سياسة أو برنامج النقشف
١٦٤	سياسة الدخول
١٦٥	سياسة الأجور
١٦٦	سياسة الأسعار
١٦٦	سياسة تخصيص الائتمان

١٦٧.....	سياسة سعر الصرف
١٧٠.....	أثر السياسات المالية والنقدية على الشركات واستراتيجية الشركات تجاهها
١٧٣.....	سياسات جذب الشركات متعددة الجنسية

٢٢٣	الفصل الثالث تأثير الشركات متعددة الجنسية على المقومات الاقتصادية في الصين
٢٢٥.....	الاستثمار الأجنبي المباشر ودور الشركات
٢٣٤.....	نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
٢٣٨.....	تقسيمات وأشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة
٢٤٤.....	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية
٢٤٩.....	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية في الصين
٢٦٥.....	دور الشركات متعددة الجنسية في تطور المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة
٢٧٨.....	دور الشركات متعددة الجنسية في قوة العمل بالصين
٢٩٢.....	دور الشركات متعددة الجنسية في تطور التجارة الخارجية في الصين
٢٩٣.....	المصادر
٣١٤.....	الموارد
٣٢٥.....	دور الشركات متعددة الجنسية في نقل التكنولوجيا للصين

٣٦٥	الفصل الرابع: العولمة ودور الشركات متعددة الجنسية في الصين
٣٦٧.....	تمهيد
٣٧٣.....	الصين والعولمة
٣٧٦.....	أثر انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الصيني
٣٨٩	دور الشركات متعددة الجنسية في التحولات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية في الصين
٣٩٠.....	التحولات الاقتصادية في الصين
٣٩٨.....	التغيرات الهيكلية في الصين
٤٠٠.....	تأثير الشركات متعددة الجنسية على القطاعات الاقتصادية
٤٠٠.....	قطاع الزراعة
٤٠٢.....	قطاع الصناعة
٤١١.....	قطاع الخدمات
٤١٣.....	أثر الشركات متعددة الجنسية على الطاقة الاستيعابية في الصين

الفصل الخامس: تحليل أثر الشركات متعددة الجنسية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الصين	٤٣٩
تمهيد	٤٤١
تحليل أثر استثمارات الشركات متعددة الجنسية على المتغيرات الاقتصادية	
الكلية في الصين	٤٤١
تطور الناتج القومي في الصين	٤٤٥
تطور الصادرات الصينية وصادرات الشركات	٤٥٣
تطور الواردات الصينية وواردات الشركات	٤٥٨
تطور قوة العمل في الصين	٤٦٣
توزيع الدخل وحواجز النمو في الاقتصاد الصيني	٤٧٤
معدلات التضخم في الصين	٤٧٨
الحساب الجاري في الصين	٤٨٠
الاتفاق على التعليم والبحث العلمي	٤٨٠
ميزان المدفوعات في الصين	٤٨٢
مستقبل التنمية في الصين في ظل دور الشركات متعددة الجنسية	٥٠٣
نتائج وتوصيات الدراسة	٥١٣
الخلاصة ونتائج الدراسة	٥١٥
التوصيات	٥٢٤
قائمة المراجع	٥٣٧
أولاً: المراجع العربية	٥٣٧
ثانياً: المراجع الأجنبية	٥٥٢
فهرس المحتويات	٥٥٥

فهرس الجداول

- جدول رقم (١ - ١) التنظير المقارن بين الشركات متعددة الجنسية وغيرها من الشركات الوطنية والشركات التجارية: ٥٧
- جدول رقم (٢ - ١) الادارة العصرية وفقا لنموذج الشركات الأم والبلد المضيف للشركات متعددة الجنسية ٦٥
- جدول رقم (٢-١) مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً بالمليار \$ ١٢٦
- جدول رقم (٢-٢) التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي عالمياً ١٢٧
- جدول رقم (٣ - ٢) أكثر دول العالم جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر ١٢٨
- جدول رقم (٤ - ٢) الاستثمار الأجنبي الداخل والخارج لبعض دول العالم الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ ١٢٨
- جدول رقم (٥ - ٢) الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين من فروع الشركات متعددة الجنسية وفقاً لجنسية الدولة الأم خلال الفترة من ١٩٧٨ - ٢٠٠٠ ١٣٨
- جدول رقم (٦ - ٢) القوة الاقتصادية للأقليات الصينية ١٣٩
- جدول رقم (٧ - ٢) نسبة استثمارات هونج كونج إلى جملة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين من ١٩٨٦ - ١٩٩٦ ١٤١
- جدول رقم (٨ - ٢) عدد من الشركات المتعددة الجنسية العاملة في السوق الصيني ومجال نشاطها والدولة الأم لكل شركة لعام ٢٠٠٥ ١٤٦
- جدول رقم (١ - ٣) التنظير المقارن ٢٤٨
- بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي المشترك ٢٤٨
- جدول رقم (٢ - ٣) التنظير المقارن ٢٤٩

دور الشركات عابرة القارات في الصين

- بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر ٢٤٩
- جدول رقم (٣ - ٣) التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر الفعلية في الصين الفترة
من ١٩٨٦-١٩٩٦ بالمليار \$ ٢٥٠
- جدول رقم (٣ - ٤) أكثر عشر دول نامية مستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر ١٩٨٩ -
١٩٩٢ (بالمليار \$) ٢٥١
- جدول رقم (٣ - ٥) الاتجاه القياسي للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الى الصين في
الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٦ بالمليار \$ ٢٥٢
- جدول رقم (٣ - ٦) معدل الادخار والاستثمار المحلي في الصين في الفترة من ١٩٨٠ -
٢٠٠٢ بالمليار \$ ٢٥٢
- جدول رقم (٣ - ٧) ٢٥٥
- تراكمات الاستثمارات الأجنبية في الصين الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٣ بالمليار \$ ٢٥٥
- جدول رقم (٣ - ٨) صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين ونسبتها من
التدفقات العالمية الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٣ ٢٥٦
- جدول رقم (٣ - ٩) تدفق الاستثمار الأجنبي للصين مقارنة بالتدفق الصافي للدول النامية
الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٤ ٢٦٠
- جدول رقم (٣ - ١٠) إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر و استثمارات الشركات الاجنبية
ونسبتها في الصين ٢٦١
- في الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ ٢٦١
- جدول رقم (٣ - ١١) مؤشرات أداء المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الساحلية المفتوحة
في عام ١٩٩١ ٢٧٠
- جدول رقم (٣ - ١٢) بعض المؤشرات الأخرى عن المناطق الاقتصادية الخاصة والأربعة
عشر مدينة ساحلية ومفتوحة في الصين ٢٧١

- جدول رقم (١٣ - ٣) تركيب الأيدي العاملة الصينية عام ١٩٩٦ ٢٧٩
- جدول رقم (١٤ - ٣) انتاجية العامل في مجموعة من الدول المتقدمة والنامية في عام ١٩٩٥ ٢٨٠
- جدول رقم (١٥ - ٣) تطور عدد العمال في الصين خلال الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ (بالملايين) ٢٨٢
- جدول رقم (١٦ - ٣) مصادر اختيار العاملين في الشركات متعددة الجنسية ٢٨٤
- شكل رقم (٤ - ٣) صادرات وواردات السلع الأولية والمصنعة في الصين (بالمائة مليون دولار) ١٩٩٣-١٩٩٧ ٣٠٠
- جدول رقم (١٧ - ٣) صادرات وواردات السلع الأولية والمصنعة في الصين الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٧ (بالمليار \$) ٣٠١
- جدول رقم (١٨ - ٣) قيمة الصادرات الخاصة بالشركات متعددة الجنسية في الصين ونسبتها إلى إجمالي الصادرات الصينية الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ (بالمليار \$) ٣٠٦
- شكل رقم (٩ - ٣) صادرات التقنية العالية في كل من الولايات المتحدة والصين عام ٢٠٠٥ ٣٠٧
- جدول رقم (١٩ - ٣) تطور الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري للصين الفترة من ١٩٨٥ - ٢٠٠٣ (بالمليار \$) ٣١١
- جدول رقم (٢٠ - ٣) هيكل الصادرات الصينية مقارنة بالاجمالي العالمي وياجمالي الدول النامية ودول مختارة ٣١٢
- جدول رقم (٢١ - ٣) أكبر الدول المصدرة في العام ٢٠٠٠ ٣١٢
- جدول رقم (٢٢ - ٣) التجارة الصينية الخارجية ١٩٥٢ - ٢٠٠٠ (بمليارات الدولارات الأمريكية) بالمليار \$ ٣١٣
- جدول رقم (٢٣ - ٣) تطور واردات الشركات الأجنبية العاملة في الصين الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ بالمليار \$ ٣١٨

دور الشركات عابرة القارات في الصين

جدول رقم (٢٤ - ٣) معدل التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في الصين الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ بالمليار \$	٣١٨
جدول رقم (٢٥ - ٣) تصاعد الفائض التجارى الصينى مع الولايات المتحدة الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢ (بالمليار \$)	٣٢١
جدول رقم (١-٤) التغير في قطاع الزراعة منذ عام ١٩٦٥ إلى ٢٠٠٢	٤٠٠
جدول رقم (٢ - ٤) التجارة الخارجية للصين حسب المجموعات السلعية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٢	٤٠٦
جدول رقم (٣ - ٤) التنظير المقارن بين هيكل توزيع الاستثمار الخارجى المباشر قطاعيا عام ١٩٩٢، وعام ٢٠٠٥	٤٠٦
جدول رقم (٤ - ٤) تطور معدل نمو الناتج الصناعى الصينى فى الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٣	٤٠٨
جدول رقم (٥ - ٤)	٤١٣
متوسط المعدلات السنوية للنمو القطاعى فى الصين الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٥	٤١٣
جدول رقم (٦ - ٤) نسب التفاوت فى الدخل بين المدن والريف بالصين ^٠	٤٣٣
جدول رقم (١-٥) تطور معدل النمو للناتج المحلى فى الصين فى الفترة من ١٩٨٢ - ٢٠٠٥	٤٤٣
جدول رقم (٢ - ٥) معدلات النمو للناتج المحلى الإجمالى الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥ بين أمريكا و الصين	٤٤٤
جدول رقم (٣ - ٥) تطور الناتج القومى الصينى وحصته العالمية	٤٤٤
جدول رقم (٤ - ٥) علاقة الناتج القومى الصينى بالاستثمار الأجنبى المباشر واستثمارات الشركات	٤٤٧

دور الشركات عابرة القارات في الصين

جدول رقم (٥ - ٥) علاقة الناتج القومي الصيني بالاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الشركات خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٥ بالمليار \$ ٤٥٠

جدول رقم (٥ - ٦) تطور الصادرات الصينية وصادرات الشركات في الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٧ ونسبتها إلى الناتج القومي بالمليار \$ ٤٥٤

جدول رقم (٥ - ٧) تطور الصادرات الصينية وصادرات الشركات خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٥ ونسبتها إلى الناتج القومي بالمليار \$ ٤٥٦

جدول رقم (٥ - ٨) تطور الواردات الصينية وواردات الشركات خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٧ ونسبتها إلى الناتج القومي بالمليار \$ ٤٥٩

جدول رقم (٥ - ٩) تطور الواردات الصينية وواردات الشركات خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٥ بالمليار \$ ٤٦١

جدول رقم (٥ - ١٠) تطور قوة العمل وقوة العمل الفعلية ونسبتها في الصين خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٧ (بالمليون عامل) ٤٦٤

جدول رقم (٥ - ١١) تطور قوة العمل وقوة العمل الفعلية في الصين ونسبتها خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٥ (بالمليون عامل) ٤٦٧

جدول رقم (٥ - ١٢) الأعداد الناتجة عن تسريح العمالة في الشركات المملوكة للدولة (بالمليار دولار) ٤٦٩

جدول رقم (٥ - ١٣) معدلات البطالة عن الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ في الصين ... ٤٧١

جدول رقم (٥ - ١٤) توزيع الدخل بين سكان المدن في الصين عام ٢٠٠٥ ٤٧٥

جدول رقم (٥ - ١٥) تطور معدل التضخم في الصين في الفترة من ١٩٨٤ - ١٩٩٣ ٤٧٩

جدول رقم (٥ - ١٦) تطور معدل التضخم في الصين في الفترة من ١٩٩٤ - ٢٠٠٥ ٤٨٠

جدول رقم (٥ - ١٧) تطور الاتفاق على التعليم ونسبته إلى الناتج القومي في الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٥ ٤٨١

دور الشركان عابرة القاران في الصين

- جدول رقم (١٨ - ٥) المكاتة العالمية للصين طبقاً للمتغير الاقتصادي (١) ٤٨٣
- جدول رقم (١٩ - ٥) الاتحاد البسيط للتقدير الأولي وإعادة التقدير المجمع ٤٨٩
- جدول رقم (٢٠ - ٥) ٤٩٩
- الاتحاد المتعدد للاجماليات ٤٩٩
- جدول رقم (٢١ - ٥) الاتحاد المتعدد لمساهمة الشركات متعددة الجنسية ٥٠٠

فهرس الأشكال

- شكل رقم (١ - ١) يوضح التقسيم العام للشركات ٤٣
- شكل رقم (١ - ٢) العلاقة بين الشركة الأم والشركات التابعة ٦٨
- شكل رقم (١ - ٣) العوامل المتفاعلة فى عملية التنمية ١٠٦
- شكل رقم (١ - ٤) التدرج المرحلى للوصول إلى التنمية والنمو الاقتصادى .. نموذج مقترح من الباحث ١١٢
- شكل رقم (٢ - ١) مصادر حصول الشركات متعددة الجنسية على رأس المال لتنفيذ عملياتها ونسبتها فى الفروع ١٧٢
- شكل رقم (٣ - ١) قيم الاستثمار الأجنبى والقروض الخارجية فى الصين من ١٩٨٨ - ١٩٩٧ ٢٥٤
- شكل رقم (٣ - ٢) تكلفة أجر الساعة فى قطاع الإنتاج الصناعى فى عدد من الدول المتقدمة والنامية عام ٢٠٠٢ ٢٨٦
- شكل رقم (٣ - ٣) مقدار الصادرات والواردات فى الصين (بالمائة مليون دولار) ١٩٧٥ - ١٩٩٧ ٣٠٠
- شكل رقم (٣ - ٤) صادرات وواردات السلع الأولية والمصنعة فى الصين (بالمائة مليون دولار) ١٩٩٣ - ١٩٩٧ ٣٠٠
- شكل رقم (٣ - ٥) قيمة الصادرات والواردات لمؤسسات التمويل الأجنبى فى المقاطعات الصينية (بالمليون دولار) عام ١٩٩٩ ٣٠١
- شكل رقم (٣ - ٦) تركيبة الصادرات الصينية ١٩٨٤ - ٢٠٠٧ ٣٠٢
- شكل رقم (٣ - ٧) الأداء التصديرى فى الصين الفترة من ١٩٨٤ - ٢٠٠٧ ٣٠٤

دور الشركات عابرة القارات في الصين

- شكل رقم (٨ - ٣) تطور صادرات الشركات متعددة الجنسية العاملة في الصين الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٥ ٣٠٥
- شكل رقم (٩ - ٣) صادرات التقنية العالية في كل من الولايات المتحدة والصين عام ٢٠٠٥ ٣٠٧
- شكل رقم ١٠-٣ صادرات الصين إلى بعض الدول والمناطق في العالم عام ٢٠٠٢ ... ٣١٠
- شكل رقم (١١ - ٣) نسبة الواردات الأمريكية من الصين من أصل مجموع الواردات الأمريكية وتمثل ٨٢ % منها منتجات مصنعة في الشركات متعددة الجنسية في الصين ٣١٠
- شكل رقم (١٢ - ٣) نسب استيراد وتصدير الصين للنفط ومنتجاته ١٩٩٣-١٩٩٨ .. ٣١٧
- شكل رقم (١٤ - ٣) انخفاض استيراد خطوط الإنتاج الكاملة من الخارج إلى الصين .. ٣٥٥
- شكل رقم (١٥ - ٣) عدد العاملين العلميين والتقنيين في المشاريع والمؤسسات الصينية خلال الفترة من ١٩٨٦ - ٢٠٠٦ ٣٥٧
- شكل رقم (١ - ٤) أنماط العلاقة بين الخطأ والسوق في ظل اشتراكية السوق في الصين ٣٩٦
- شكل رقم (٢ - ٥) هرم توزيع الطبقات داخل الصين في ظل تفاوت الدخل عام ٢٠٠٧ ٤٧٧